المجلد الثامن

المياه في المنطقة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الثامن

المياه فى المنطقة العربية

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ١ -ازمة المياه فى العالم

نهاية الفــهــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٢ -الندرة والا طماع والحلول

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٢ -الندرة والاطماع والحلول

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٣ -تركيا وازمة المياه

المجلد : ٨ -المياه في المنطقة العربية
الجزء : ٣ -تركيا وازمة المياه

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٣ -تركيا وازمة المياه

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٣ -تركيا وازمة المياه

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٣ -تركيا وازمة المياه

نهاية الفــهــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٤ -ازمة المياه فى اسرائيل

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٥ -اسرائيل والمياه العربية عام

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٥ -اسرائيل والمياه العربية عام

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٦ -اسرائيل ومياه الضفة والا ردن

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٨ -المياه فى المنطقة العربية
الجزء : ٧ -اسرائيل ومياه لبنان

نهاية الفـــهـــرس



المؤتمر الدولى للمياه والبيئة

(دبلن ، ٢٦ ـ ٣١ يناير ١٩٩٢)

صفاء موسى

عقد المؤتمر الدولى للمياه والبيئة فى دبلن ، بجمهورية ايرلندا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٣١ يناير ١٩٩٢ . وقامت بتنظيمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع وزارة البيئة الايرلندية وما يزيد عن عشرين جهازا تابعا للأمم المتحدة .

وترجع أهمية هذا المؤتمر الى انه خطوة تحضيرية لتحديد الخطوط العامة لمشاكل المياه وأهم قضاياها فى العقد الراهن تمهيدا لادراجها فى جدول اعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده فى ريودى جانيرو ، بالبرازيل ، فى يونيو ١٩٩٢ ، والذى يتمثل اهم أهدافه فى وضع اطار تنفيذى لما أطلق عليه جدول الأعمال (٢١) بشأن سياسات التنمية بصفة عامة فى القرن الحادى والعشرين .

هذا وقد شارك فى مؤتمر دبلن ممثلو اكثر من مائة دولة وقرابة ثمانين من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لرئيس وزراء ايرلندا .

ووزير البيئة الايرلندى والسكرتير العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة .

تركزت كلمات الجلسة الافتتاحية على ابراز مشكلة المياه وعدم توفرها بالكميات والنوعيات المطلوبة وتوجيه الأنتباه الى ازدياد تفاقم هذه المشكلة فى دول العالم الثالث بصفة خاصة حيث تتسبب المياه الملوثة ، على سبيل المثال ، فى تكاثر حوالى ٨٠ ٪ من أمراض المناطق النامية .

وحذر الدكتور مصطفى طلبة ، المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، مما سيترتب عليه استمرار تضاعف استنفاذ مصادر المياه فى ضوء انماط الاستهلاك الحالية ، من نزاعات خلال العقد القادم ، وأكد على ضرورة بحث التوصل الى اتفاق عام بشأن استخدام مصادر المياه فى العالم ، وهو ما يتطلب تحديد سبل تحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية معينة ومحاولة تعريف الصالح العام فى هذا الشأن . واقترح فى اطار معاملة المياه كسلعة تجارية وضع أسعار مرتفعة فى الدول المتقدمة لصالح تمويل بعض مشروعات البيئة الاساسية الخاصة بالمياه فى الدول النامية .

كما عكست كلمات المشاركين فى الجلسة الافتتاحية أهمية اعادة تقييم المياه كثروة اقتصادية ينبغى توجيه المزيد من الاهتمام والدراسة نحو ترشيد استغلالها وعدالة توزيعها وبالتالى كيفية توفيرها فى المناطق التى تعانى من نقص فى كميات المياه اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان .

وأظهر وزير البيئة الايرلندى فى كلمته اهتمام ايرلندا الخاص بدراسة مصادر الثروة الطبيعية غير المستغلة وبقضايا المياه التى يرتكز عليها برنامج العمل الخاص بالبيئة .

اهم النتائج التى اسفرت عنها مناقشات المؤتمر :

أسفرت مناقشات مؤتمر دبلن عن تحديد مبادئ استرشادية لمعالجة قضايا المياه واقرار أولويات وأهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية .

اولا : مبادىء استرشادية لمعالجة قضايا المياه :

تم التركيز على مفهوم التنسيق ببعدية الوطنى والدولى وما يستلزمه من الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة واقرار أهمية ايجاد تعاون دولى موسع وعدم تناول موضوع المياه بمعزل عن الأهداف الانمائية والاحتياجات الاساسية للأنسان .

ويرتكز اى تحرك بصفة أولية على اقرار حقيقة ندرة المياه وأهميا فى دفع عمليات التنمية وحماية البيئة وهو ما يستوجب منظورا اشمل لادارة الموارد المائية بفعالية ووضع خطط عامة تأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عند تحديد استخدامات المياه .

ويمثل مبدأ المشاركة جزءا هاما فى مجال التحرك وتحقيق الأهداف المرجو من تنمية وادارة الموارد المائية ، فلا تقتصر المشاركة على صانعى القرار ولكنها تشمل ايضا القائمين على التخطيط والمستهلكين . ويأتى التأكيد على أهمية توفير سبل المشاركة بمفهوم اكثر توسعا من أجل تبادل الوعى العام بأهمية مورد المياه وبغرض ضمان فعالية جانبى التخطيط والتنفيذ لمشاريع امدادات واستخدامات المياه .

ويستلزم مبدأ المشاركة الرفع من قدرة المؤسسات التى تسمح بتنفيذ هذا المبدأ وتشمل التدابير التنظيمية لتنمية وادارة الموارد المائية توجيه عناية خاصة الى دور المرأة ومشاركتها فى البرامج المتعلقة بالمياه على كافة المستويات .

كما تم طرح مبدأ الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه وما يستتبعه من الاعتراف بها كسلعة اقتصادية ، وتوفيرها كحق اساسى للناس جميعا بسعر معقول . ويأتى الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للمياه فى اطار محاولة تجنب الاثار السلبية الناتجة عن نمط الاستهلاك المفرط لمثل هذا المورد الحيوى .

ثانيا : اولويات واهداف التحرك فى اطار تنمية الموارد المائية :

يرتكز .. التحرك لتنفيذ برامج تنمية وادارة الموارد المائية على تحديد أولويات كفيلة بتحقيق علاقة الربط والتنسيق بين المياه وأهداف التنمية بصفة عامة وما يشتمل عليه ذلك من تنسيق رأسى بين القطاعات الاقتصادية وتوفير الاحتياجات الأساسية للانسان مع التأكيد على أهمية البعد الدولى وترجمة الالتزام السياسى الى صيغة واقعية لتعزيز التعاون وتبادل الانتفاع من المياه .

فأكد المؤتمر على أولوية هدف التخفيف من الفقر والمرض عند دراسة الجانب التنفيذى للخطط المتعلقة بالمياه كما يتعين دراسة الكوارث الطبيعية من منطلق وقائى وذلك بالرفع من قدرة أجهزة

جمع المعلومات وتوفير البيانات اللازمة للتخطيط مسبقا لكيفية مواجهة هذه الكوارث . ويجب ، فى هذا الصدد ، ايلاء اهمية لتوجيه الاستثمارات اللازمة فى مجال جمع المعلومات خاصة فى الدول النامية .

وفى مجال التنسيق الراسى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يتعين دراسة فرص توفير المياه فى الزراعة والصناعة والاستخدامات المحلية ، كما ينبغى الاتجاه الى وضع سعر اكثر واقعية للمياه للمحافظة على مواردها وبالتالى الابتعاد عن المستوى المرتفع من الدعم الحالى وبحث طرق افضل للادارة من أجل الاقلال من فاقد المياه وتحديد مجالات اعادة استخدامها . ومع ازدياد الوعى بالقيمة الاقتصادية للمياه تزداد الحاجة الى توجيه الاهتمام الى الربط والتنسيق بين أجهزة المعونة الخارجية والأجهزة الحكومية وغير الحكومية فى الدول النامية .

وتاتى هذه الاهداف فى اطار خطة عامة تاخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الصناعية والزراعية ومحاولة التوفيق بين الانتاج الغذائى واستخدامات مياه الرى وتوفير سبل نقل التكنولوجيا والخبرات . هذا ، الى جانب توجيه عناية أكبر ، على كافة المستويات الوطنية والدولية ، لحماية البيئة المائية وضمان استخدامها لأغراض تخدم الانسان والتنمية .

كما حث المؤتمر الدولى على اجراء تقييم دورى لما تم احرازه فى مجال التنمية وادارة المياه وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الاقليمية وغير الحكومية وتوجيه المزيد من العناية لتنمية الموارد البشرية عن طريق برامج للتعبئة بهدف ضمان الالتزام والتاييد على جميع المستويات وتدريب القائمين على التخطيط لتوسيع الادراك بعوامل التنمية وتداخلها وتاثيرها على عملية اتخاذ القرار فى الاطار التنفيذى للأهداف السابق ذكرها .

وفى سياق البعد الدولى لمشاكل المياه ، أشار البيان الختامى للمؤتمر الى ازدياد احتمالات الصراعات حول المياه ، ومن ثم ينبغى اعطاء أولوية للتنسيق بين الدول من خلال المنظمات الدولية المختصة وفى اطار اتفاقات دولية تساعد على تطويع الجوانب القانونية لتنلق وتسهيل التعاون فى مجال الموارد المائية .

ولا يشمل التنسيق التحكم فى مصادر المياه او كميتها ونوعيتها فقط حيث تتمثل بعض الأهداف الأساسية للتنسيق الدولى فى زيادة قدرة الدول على دراسة تخطيط متكامل يعيد النظر فى تركيب أولويات سياسات الاستثمار العام والخاص .

اهم الاتجاهات التى يمكن استخلاصها من منظور تحليلى :

يتضح من المناقشات التى دارت أثناء جلسات المؤتمر والمعطيات التى طرحت فى البيان الختامى التاكيد على البعد الدولى للتعاون فى مجال ادارة الموارد المائية والتخطيط لحمايتها واقرار ضرورة بحث التنمية المائية فى اطار اكثر شمولا وتكاملا ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ، وهو ما يتطلب التزاما سياسيا وتجاوبا من جانب المسئولين الحكوميين على أعلى المستويات مع توفير الظروف الملائمة لضمان المشاركة الشعبية من اجل التحكم فى القطاع الاستهلاكى .

ويتمثل الهدف الاساسى من الالتزام السياسى فى خلق قنوات اتصال تسمح بتبادل المعلومات والمشورة على كافة المستويات ومحاولة التنسيق بصورة اكثر فعالية بين صانعى القرار ومستهلكى المياه .

وبناء على الإعتراف بخطورة الوضع الراهن ، يمكن استخلاص اهمية تحديد اطار زمنى فى المدى القريب لوضع خطط تحرك ايجابى وفعال من اجل ايجاد طرق معالجة جديدة لتنمية وادارة الموارد المائية . وترتكز طرق المعالجة الجديدة على اقرار حقيقة ندرة المياه وعدم وجود بديل لها لمواصلة الحياة ودفع عمليات التنمية وحماية البيئة .وتستلزم هذه الحقيقة وتكثيف الجهود لضمان وضع خطط عامة على المستوى الوطنى تستند جوانبها التطبيقية على مفهومى الربط والتنسيق بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لتنمية المياه .

ومع ازدياد الوعى بضرورة التعامل مع مشاكل المياه على أساس ندرتها ومعاناة بعض الدول من عدم توفر الكميات اللازمة لمتطلباتها الانمائية ، وتوقع ازدياد هذه المعاناة فى حالة عدم تكثيف الجهود لتحسين تنمية المياه ، ينبغى توجيه الاهتمام الى ادارة النزاعات الدولية حول المياه وحث الدول المستفيدة من مصادر مياه مشتركة على اعطاء أولوية اكبر للتنسيق والتعاون بينها فى اطار اتفاقات دولية ووضع تخطيط متكامل للتحكم فى مصادر المياه ومحاولة تكييفها ومتطلبات وأهداف التنمية وتاكيدا على البعد الدولى للتعاون والتنسيق فى تناول قضايا المياه اقترح المؤتمر انشاء مجلس عالمى للمياه كمنتدى للحوار وبناء الثقة وتنسيق الجهود الدولية عن طريق تحديد اهداف موحدة ومعالجة مشاكل المياه من منظور اكثر شمولية ، وهو ما ينطوى على اتجاه جديد يشير الى افساح المجال لاطار تنظيمى يسمح بدراسة الابعاد السياسية ، الى جانب المسائل الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمياه وتتسع قاعدة عضويته لتشمل الى جانب ممثلى الدول والمنظمات الدولية ، المنظمات الخاصة وغير الحكومية . وعلى ذلك ، يمكن القول بان هناك اشارة الى ضرورة توجيه عناية متزايدة الى المياه كمتغير له اهمية خاصة عند التعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والسلام الدولى . □



الخبراء يحذرون من نشوب حروب بسبب نقص المياه

باريس - ر - حذر خبراء عالميون من أن الحرب ستندلع حول مصادر المياه اذا لم يسارع قادة العالم بمعالجة التهديدات الناجمة عن التلوث والنفايات وتزايد السكان .

وقال الخبراء فى ندوة دولية فى فرنسا ان مشكلات المياه فى بعض المناطق تعتبر كارثة وان ٤٠ ٪ من سكان العالم يعانون من نقص المياه بينما لايجد ١ر٥ مليار شخص مياه شرب نظيفة .

وأضاف الخبراء ان ٩٠ ٪ من الامراض بالدول النامية سببها نقص المياه وسوء حالة الصرف الصحى وان ١٤٠ مليون شخص يموتون جوعا فى افريقيا بسبب الجفاف .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر «فاو» الإقليمي للشرق الأدنى يحذر:

موارد المياه تتناقص خلال العقدين القادمين

□ كتب – محمد يحيى:

بحث المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – والذي أنهى أعماله في طهران أمس «الخميس» – وثيقتين رئيسيتين، تناولت الأولى منهما موضوع السياسات التي تزيد من كفاءة استخدام الموارد المائية وصيانتها في اقليم الشرق الأدنى، بينما تناولت الوثيقة الثانية موضوع التعاون الاقليمي في مجال الأمراض الحيوانية واستئصالها.

وأبرزت الوثيقة الأولى – التي تتناول نتائج برنامج العمل الدولي الخاص بالمياه والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار في اقليم الشرق الأدنى – أن الطلب على المياه في أغلب بلدان الاقليم سوف يفوق موارد المياه المتجددة فيها خلال فترة تتراوح بين ١٠ و٢٠ سنة إن لم يكن أقل حيث تدهورت نوعية المياه في العقد الأخير نتيجة الإفراط في ضخ المياه الجوفية في كثير من الجهات، مما أدى إلى انخفاض حاد في مستوى هذه المياه، فخلال العقود الثلاثة الماضية زادت الأراضي المروية من ٣٠ إلى ٣٨ مليون هكتار.

وأوضحت الوثيقة انه ينبغي ان تضمن الخطط القطرية الرئيسية للمياه اتساق خطط تنمية موارد المياه مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة العامة في مختلف البلدان، وتمثل المياه التي يستخدمها قطاع الزراعة في ٢١ بلدا من بلدان الاقليم نحو ٨٦٪ من مجموع الاستهلاك بينما يمثل استخدام المياه في البلديات، والمنازل ١١٪، وفي الصناعة ٣٪ فقط.

وتتناول الوثيقة الثانية التي بحثها المؤتمر مسالة التعاون الاقليمي في مجال الأمراض الحيوانية واستئصالها، فالثروة الحيوانية ومنتجاتها طبقا لمعلومات الفاو لعام ١٩٩٠ «رغم أنها مازالت غير كاملة» قد ساهمت بما يزيد على ١٤ بليون دولار في اقتصاديات بلدان الاقليم وتمثل ٢٩٪ من اجمالي الانتاج الزراعي المحلي بالاقليم.

وأكدت الوثيقة أن أوضاع الصحة الحيوانية بالاقليم ليست على ما يرام حيث ينتشر العديد من الأمراض المعدية ولاسيما الطاعون البقرى والبروسيلا.

ويعتبر التعاون الإقليمي أداة مهمة للنهوض بعمليات مكافحة الأمراض، واستئصالها، والذي لم يحرز تقدما إلى الحد الضروري في هذا المجال ماعدا بعض الاستثناءات. وقد أعاقت المؤثرات السياسية والحرب الأهلية في الاقليم التعاون فيما بين خدمات الصحة الحيوانية، فقد تعرضت الاتصالات فيما بين سلطات الصحة الحيوانية في البلدان المتجاورة للعراقيل مما حال دون تنسيق النشاطات لمكافحة الأمراض الحيوانية إلا ان هناك بعض النماذج الجيدة للتعاون الاقليمي أو شبه الاقليمي مثل استئصال الطاعون البقرى من غربي أسيا، والمشروع الاقليمي للانتاج الحيواني والصحة الحيوانية في الشرقين الأدنى والأوسط، كما بينت الوثيقة ان هناك أمراضا معدية مهمة في الأقليم تقتضي ان تبذل الحكومات والخدمات القطرية للصحة الحيوانية جهودا منسقة بشأنها مثل الحمى القلاعية والطاعون البقرى الذي يمثل خطرا حقيقيا يتهدد الاقليم والبروسيلا.



حروب المستقبل ستدور بسبب المياه

صوفيا انتيبولي (فرنسا) ـ رويتر :

حذر خبراء من ان الحروب ستندلع في المستقبل بسبب صراعات حول موارد المياه إذا لم يواجه زعماء العالم بسرعة الاخطار الناجمة عن التلوث والانفجار السكاني والنفايات.

وقال روجر بيرثلوت المستشار ببرنامج الامم المتحدة للتنمية ولن يحل السلام في العالم ما لم تستعد لضمانه الآن بمواجهة مشاكل المياه التي تصل إلى حد الكارثة في بعض المناطق.

وكان بيرثلوت يتحدث في مؤتمر دولي هنا قال امامه خبراء اخرون ان ندرة المياه ستكون واحدة من القضايا الملحة في ٩٠ في المائة من الامراض في العالم الثالث بسبب عدم وجود مياه نظيفة ونقص المياه

وكانت الامم المتحدة قد ذكرت في تقرير نشر اخيراً ان نحو ١,٥ مليار شخص لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة .

وتؤدي الزيادة المتسارعة في عدد السكان إلى تفاقم المشكلة في الدول الفقيرة حيث تحتاج اساليب الزراعة التقليدية إلى كميات من المياه اكثر مما تتطلبه الوسائل الحديثة .

وقد عقد المؤتمر هنا في جنوب فرنسا تحت اشراف الامم المتحدة ووزارة التعاون والتنمية الفرنسية والمكتب الدولي للمياه وهو وكالة مقرها فرنسا تختص ، إلى جانب انشطة اخرى ، بتدريب فنيين من العالم الثالث على إدارة موارد المياه .

وقال بيرثلوت ان نزاعات مريرة تنتشر في مختلف انحاء افريقيا حيث يواجه ١٤٠ مليون شخص الموت في مجاعات سببها الأساسي الجفاف ...

ومن بين القضايا التي ترتكز عليها محادثات السلام في الشرق الاوسط حقوق مياه نهر الاردن الذي يمر عبر الاردن وسوريا وفلسطين المحتلة .

ومن المسائل المتنازع عليها ايضاً مصادر المياه الجوفية المتدفقة من مرتفعات الضفة الغربية إلى الاراضي المنخفضة في فلسطين المحتلة التي تستخدم ٨٠ في المائة من هذه المياه .

ولأول مرة منذ احتلت اسرائيل الضفة الغربية عام ١٩٦٧م سيجري خبراء فلسطينيون واسرائيليون محادثات مباشرة حول هذه المشكلة في بيت لحم في اكتوبر/تشرين الاول .

وقال هليل شوفال بالجامعة العبرية في القدس الذي يشارك في رئاسة المحادثات ان حروب المياه قد تصبح عقبة رئيسية امام السلام في هذه المنطقة .

■ تقرير لليونسكو :

الماء مشكلة سياسية في الـ ١٥ سنة القادمة

باريس - اش.ا - ذكرت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو - فى تقرير لها امس ، انه خلال الـ ١٥ او ٢٠ عاما القادمة سيصبح الماء مشكلة سياسية وبيئية ، ومصدرا للنزاعات لدرجة ان الخلافات حول الاراضى والنفط التى كانت تنشب فى الماضى ستبدو تافهة بجانبها .

ويقول التقرير الذى تقدمه المنظمة لمؤتمر قمة الارض فى ريودى جانيرو الذى يعقد يوم ٢ يونيو القادم ، ان منطقة الشرق الأوسط قد تشهد مثل هذه النزاعات ، وكذلك منطقة شمال افريقيا من مصر وحتى المغرب .

ويشير التقرير وعنوانه « الماء عامل معرقل للتنمية الدائمة » إلى انه من المتوقع ان يشهد العالم توترات بشأن انهار تجتاز عددا كبيرا من البلدان والمناطق مثلما يحدث الان بين تركيا والعراق اللتين تتنازعان على استخدام مياه نهر الفرات ، وبين المكسيك والولايات المتحدة حول نهر كولورادو .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ريو .. قمة الأرض ..

ندرة المياه .. تقترب !

تصاعدت نغمة « الازمات المائية » ، واقتربت بعض الدول من حد الندرة الحادة للمياه ، وتقلص نصيب الفرد السنوى ، لاقل من الف متر مكعب وسوف تتصارع الاعداد المتنامية من البشر ، على الموارد النادرة للمياه ، ولان الماء يمثل الحياة ، فالحروب تهون مقابل توفيره .

وفى دراسة لعالم المياه السويدى « مالين فوكنمارك » ظهر ان معاناة المجتمعات من الازمات المائية اكيدة ، وثمة ست دول من سبع دول فى شرق افريقيا الى جانب خمس دول فى شمال افريقيا مصر . ليبيا . تونس . الجزائر والمغرب سوف تؤثر عليها حالة الندرة فى المياه ، فى الوقت الذى تستورد هذه الشعوب إحتياجاتها من الحبوب ، فى نفس الوقت يستحيل دعم الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، لتلبية طلبات السكان ، وهم يتزايدون بمعدلات تصل الى ٣٪ سنويا .

وتظهر خريطة الماء فوق الكرة الارضية واضحة ، فى افريقيا ، والشرق الاوسط ، والصين التى جفت ثلث ابارها . وكذلك فى الهند تعانى المياه من سوء تنظيم وتدهور تربة ، الى جانب كل هذا فان هناك ارتفاعا فى تكاليف الرى ، وزيادة ندرة المياه .. وتغير المناخ بتراكم ثانى اكسيد الكربون وغيره من غازات الصوب فى الجو .. وهذا معناه ان المستقبل لن يكون بسيطا او امتدادا لهدوء الماضى .. وهذا هو ما سوف تطرحه قمة الارض بعد اجتماعات المؤتمرات السبعة لطرح ورقة الماء المرتبطة بالسكان ، والغذاء والارض ، والامن ، والحدود ، والحروب .. لرفعه الى مؤتمر ريو المنعقد الان ..

●●●

قالوا : لن يكون ميسورا تامين المياه للوفاء بالمتطلبات الفعلية المتزايدة للغذاء العالمى ! « ساندرا بوستيل »

[المحرر]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النـــــــور

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢



قد يظن البعض ان حادث قرية (جاورا) الحدودى الذى وقع في ابريل ٨٩ على حدود الدولتين المسلمتين السنغال وموريتانيا وليد حادث فردى وليس له جذور وهذا ظن خاطىء ويحتاج توضيح وتصحيح ..

فالشيء المؤكد ان هناك عدة عوامل قد تركت لعدة سنوات بدون حل فتسببت في هذا التوتر بين البلدين الجارين وهذه العوامل بعضها تاريخي وبعضها اقتصادى وبعضها عرقي واجتماعي وحدودى ورثه البلدان من تجربة الاستعمار المريرة .

بلقنة المنطقة :

تاتي مشكلة الحدود الموريتانية السنغالية والتي انطلقت منها شرارة الاحداث الاخيرة احد اهم المشاكل السياسية بين البلدين اذ غالبا ما يتهم كل طرف الطرف الاخر بخرق الحدود التي ظل مواطنو البلدين القاطنين على هذه الحدود يعتبرونها بمثابة حدود مصطنعة وذلك بسبب طبيعة التعايش اليومي والاندماج في تعاملات المواطنين السنغاليين والموريتانيين .

والمعروف تاريخيا ان موريتانيا كانت جزءا من افريقيا الغربية الفرنسية وكانت ترتبط اداريا بالسنغال ... الا ان فرنسا قامت بترسيم الحدود في الضفة اليمنى لنهر السنغال رغم عدم ظهور مشاكل حدودية انئذ واصدرت مرسومين يحدد ان تلك الحدود وهما مرسومين لعامي ١٩٠٥ ، ١٩٣٣

وحتي عام ١٩٦٠ لم يكن هناك دولة باسم موريتانيا ولكنها نشات بعد ان طالبت المغرب بتقسيم المنطقة بينها وبين السنغال فتحصل المغرب على المساحات الصحراوية التي يقطنها العرب والبربر والموجود بها خام الحديد .. بينما تحصل السنغال على النهر .. لكن الرئيس السنغالي في ذلك الوقت (سنجور) عارض هذه الفكرة ورفضها بتحريض من فرنسا التي كانت تهدف لبلقنة المنطقة واقامة بها دويلات صغيرة وبالفعل نشات موريتانيا سنة ١٩٦٠ لتكون دولة فاصلة بين المغرب والسنغال .

ورغم اقامة الحدود بين الدولتين واعتبار نهر السنغال الحدود الفاصلة رغم ذلك فان المواطنين من كلتا الدولتين كانوا يتنقلون سعيا للرزق داخل البلدين عن طريق البطاقات الشخصية فقط وبدون تاشيرات مسبقة ... ونتيجة لذلك فقد نجح الموريتانيون المتواجدون في السنغال والذى يصل عددهم نحو ٤٠٠ الف مواطن موريتاني نجحوا في ان يحققوا نجاحات ممتازة على صعيد التجارة وخاصة تجارة التجزئة والتي كانوا يسيطرون على ٧٠ ـ ٨٠٪ من تجارة السنغال الكلية .. الا ان هذا الوضع مع مرور الايام لم يعد مقبولا من قبل السنغاليين وبخاصة المعارضة السنغالية التي اخذت اصواتها ترتفع من حين لحين تشكو من هذه الاوضاع واتخذتها (شماعة) للتحريض على اعمال العنف ضد الموريتانيين خاصة في فئة الشباب التي عملت المعارضة على تعبئتهم وصورت لهم بان ما تعانيه السنغال من ازمة اقتصادية عائد الى التواجد الاجنبي في السنغال وخاصة التواجد الموريتاني ويرى فريق من المحللين السياسيين ان انضمام موريتانيا الى معاهدة الاخاء والوفاق التونسية



المصدر : المنـــــــور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

الجزائرية ١٩٨٣ ثم الى اتحاد المغرب العربى ١٩٨٩ ودون ان تنسحب من الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا هو امر يؤدى فى النهاية الى تغير موازين القوى فى المنطقة لصالح موريتانيا ..

وكانت موريتانيا قد انضمت الى منظمة استغلال حوض نهر السنغال مع السنغال ومالى عام ١٩٧٢ من اجل اقامة سدى ياماو مانونتالى وبعد ذلك عقدت اتفاقا مع السنغال اتفاق نص على قبول السنغال ان يكون النهر حدا فاصلا بين الدولتين وليس الضفة اليمنى ..

الهوية العربية والتدخل الصهيونى !!

ازدادت حدة الخلافات الحدودية بين الدولتين حين بدات موريتانيا فى تاكيد هويتها العربية فعقب تولى (مختار ولد دادة) السلطة فى موريتانيا سعى فى تاكيد الهوية العربية لبلاده وقام بعدة محاولات فى هذا الاطار منها استجابة من المنظمة المشتركة لافريقيا والمالاجاش عام ١٩٦٥ ثم فرض اللغة العربية لغة رسمية للبلاد عام ١٩٦٦ ثم انضمت موريتانيا الى الجامعة العربية عام ١٩٧٣ ... وقد استغلت القوى الامبريالية والصهيونية هذا التوجه العربى لموريتانيا لضرب العلاقة العربية الافريقية وتركز مسعى هذه القوى الحاقدة فى اثارة النعرات الطائفية بين المجموعات العرقية الموجودة فى البلدين ويلعب الكيان الصهيونى الدور الاكبر فى هذه المحاولات الخبيثة اذ يحاول جاهدا وبكل ما يستطيع من حيل ومؤامرات تعطيل التقارب العربى الافريقى وهذا ما يفسره التواجد الاسرائيلى الكثيف فى جنوب افريقيا ومحاولاته الدائبة الى الوصول الى دول القارة عن طريق اقامة العلاقات الدبلوماسية معها وتهدف اسرائيل من وراء ذلك نسف التعايش بين الاجناس والديانات المختلفة ووضع العروبة فى مقابل الافارقة والزنوج وبالفعل نجحت هذه المحاولات الامبريالية الصهيونية فى تغذية واثارة هذه النعرات فقامت الجهات الرسمية فى موريتانيا باتهام السنغال بانها تشجع المنظمات والحركات المعارضة للحكم الموريتانى للجوء اليه واتخاذه مقرا وقاعده له حتى تحض الشعب الموريتانى على كراهية النظام الحاكم وتدلل الجهات الموريتانية الرسمية على ذلك بوجود مقر رسمى لما يسمى (جبهة تحرير موريتانيا الافريقية) فى داكار ... كما ان منظمة فلام (المشعل الافريقى) تتخذ من السنغال قاعدة لها .. كما ان فى السنغال بعض الاوساط والجهات تستخدم الاختلاف فى العرق داخل موريتانيا والمتمثل فى وجود غالبية عربية واقلية زنجية ذريعة فى اثارة الخلافات داخل موريتانيا ..

الا انه فى المقابل نجد ان القبائل الزنجية فى موريتانيا لاتشكل مجتمعا متجانسا فالتكارية وهم الاقرب الى السنغاليين يتكونون من البولار اى الحضر والفولان البدو وثمة حساسيات بينهم وهناك الوولف وهم عبارة عن عائلات ولايصل حجمهم الى حجم التكارير ثم السونيكى وهم ينحدرون اصلا من مالى ..

جهود الوساطة :

كان لمنظمة الوحدة الافريقية الدور الكبير فى ايجاد حل للنزاع السنغالى الموريتانى فقد قام الرئيس المالى موسى تراورى بالتوسط من اجل الوصول الى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النــــور

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

تسوية سلمية وشاملة للنزاع وقد طرح الرئيس تراورى استراتيجية من اجل انهاء هذا النزاع وتضمنت ثلاثة مبادىء اولهما ابرام اتفاقية بين وزيرى داخلية كلا البلدين بشان عبور قطعان الماشية للحدود ثانيهما ايقاف طرد وترحيل السكان فى كلا البلدين ثالثهما اعادة ما تم مصادرته من اموال وممتلكات ... ورغم جهود تراورى فقد باءت بالفشل بسبب تعنت الطرفين وان كانت جهوده احتوت الموقف وحدت من تصاعده .. ثم جاءت وساطة الرئيس حسنى مبارك باعتباره الرئيس لمنظمة الوحدة الافريقية الذى شكل لجنة سداسية تعنى بانهاء هذا النزاع وفقا لمبادىء المنظمة ..

واستمرت جهود الوساطة من مختلف الجهات سواء عربية او دولية حيث قام الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بزيارة كل من السنغال وموريتانيا فى اطار جهود يبذلها لرأب الصدع بين البلدين كما توجه عرفات الى العاصمة المالية للقاء الرئيس الحالى موسى تراورى لاطلاعه على نتائج محادثاته مع الرئيسين السنغالى والموريتانى كذلك ارسل العاهل المغربى الملك الحسن الثانى وفدا الى السنغال وموريتانيا حاملا مبادرة لتسوية النزاع القائم بين البلدين وقد صرح رئيس الوفد بعد اجتماعه بالرئيسين السنغالى والموريتانى بانه لمس توافقا فى وجهات النظر ورغبة فى حل المشكلة الحالية فورا .. وعلى الصعيد الدولى بعث الرئيس الفرنسى ميتران مبعوثين الى السنغال وموريتانيا لايجاد حل للمشكلة .

ونظرا للجهود السابقة التى بذلت من اجل انهاء النزاع السنغالى الموريتانى ونظرا للرغبة واستعداد قيادات كلا البلدين فى انهاء هذا النزاع والوصول الى حالة من الاستقرار تعيد ما خربته ايام القطيعة والفرقة نظرا لكل هذه الظروف والملابسات اعيدت العلاقات الدبلوماسية مرة ثانية بين الدولتين فى الشهر الماضى واوقفت كل الحملات الاعلامية المضادة والحرب الدعائية التى استخدمها كل طرف تجاه الطرف الاخر .

لكن يبقى السؤال : هل عودة العلاقات الدبلوماسية الى ما كانت عليه سلفا ستحقق الاستقرار والامن على حدود كلا الدولتين وتعمل على درء اى مخاطر ربما ستتفجر مثلما تفجرت من قبل فى ابريل ١٩٨٩ .. ام ان الامر يحتاج الى وقفة جادة للوصول الى اتفاق نهائى يزيل كل استفهام واطماع على الحدود بين الدولتين وبخاصة فى نهر السنغال سبب المشكلة ؟!!



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

نقص المياه أخطر ما يواجه الجنس البشري

لعل أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، بين كافة القضايا التي تناولتها قمة الارض في ريو دي جانيرو هي مشكلة ندرة المياه وتصاعد الجفاف العالمي.

يعرف ان المياه تغطي ثلاثة ارباع مساحة الكرة الأرضية. لكن نسبة المياه العذبة لا تزيد في الواقع عن ٣٪ من المسطحات المائية. وتتساقط في أنحاء العالم سنويا كميات تزيد عن ١١٣٠٠٠ مليار متر مكعب من الماء على شكل أمطار وثلوج، تزيد عن إحتياجات العالم بأسره. لكن مشكلة العالم هي سوء التوزيع حيث تكثر المياه العذبة في مناطق وتقل بدرجات متفاوته في مناطق أخرى.

ومن اسباب شح المياه العذبة سوء استغلال المصالح الحكومية والصناعية للمصادر الطبيعية، وللمياه بشكل خاص، وإتباع أساليب خاطئة في تربية الحيوانات والزراعة،، وازالة الغابات والإفراط في إستعمال المراعي مما يؤدي الى تعرية التربة والتصحر. فرغم الزيادة الكبيرة مثلا في عدد سكان بوتسوانا ، التي يتشكل ٨٠٪ منها من ارض صحراوية، ما تزال المواشي اكثر تعدادا من البشر، على الرغم من ان هذا البلد الواقع في إفريقيا الجنوبية يدخل الآن عامه العاشر من الجفاف. وكانت هذه البلاد تطفو حتى عهد قريب على طبقة من الصخور المائية كافية للإحتياجات البشرية والحيوانية والصناعية، وخاصة صناعة تعدين الماس. لكن قرار الحكومة باستخراج المياه الجوفية ادى الى خفض النطاق المائي في باطن الأرض وبدأت صناعة الماس وتربية المواشي تستهلك من المياه اكثر مما تستطيع الآبار توفيره.

بعض الحلول المعمول بها حاليا تعتمد على تحلية مياه البحر، أو على الشجرة البلاستيكية التي إخترعها الإسباني انتونيو ايبايز الباء المصممة لمقاومة الظروف الصحراوية باجتذاب رطوبة الهواء الى اوراقها بينما تمتص جذورها اية مياه جوفية في باطن الأرض وتختزنها في الجذع حتى طلوع الصباح، فتبرد الهواء المحيط بها وتكثف الرطوبة الجوية بحيث تساعد على سقوط المطر. ومن الحلول التي درست إمكانية جر الجبال الجليدية العائمة من القطب الجنوبي في مراكب قطر بحري. وتجتذب المناطق القطبية اهتمام الباحثين في الغرب لرصد التلوث الجوي ومعدل ازدياد سخونة الأجواء العالمية. واذ ازداد شح الماء في العالم قد يقيس العلماء حجم مياه الأنهار المتجمدة في تلك المناطق.

وتعتبر مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أكثر المناطق عرضة لشح



المصدر : المجلة

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩١

المياه مستقبلا. فقد انخفضت مستويات المياه الجوفية في منطقة الخليج، وأصبح الإستهلاك العام يعتمد على تحلية المياه الباهظة الكلفة. ويعتقد خبراء الماء في المنطقة ان اسرائيل والأردن والضفة الغربية ستواجه ازمة نقص في المياه بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥، وستزداد خطورة باضطراد. ويعتقد العديد من الخبراء ان تشبث اسرائيل بمرتفعات الجولان مرتبط بقيمتها كمصدر للمياه اكثر من قيمتها العسكرية. ومما يذكر ان مصالح اسرائيل في اثيوبيا تحددها مصالح طموحة بإقامة سد على نهر النيل. ومن المشاكل التي تزيد ضغوط المياه في الشرق الأوسط ان منابع ثلاثة مصادر رئيسية للمياه ، هي الفرات ودجلة والنيل، تقع في ارض غير عربية. فمشروع جنوب شرق الأناضول الذي تعمل الحكومة التركية على انشائه، والذي سيحتجز في ٢٢ سدا قدرا كبيرا من مياه دجلة والفرات قبل وصولها الى الأراضي السورية والعراقية، سيفيد المزارعين الأتراك، لكنه سيعني تحكم تركيا بتدفق المياه في النهرين. والإقتراح التركي بمد ما سمي بـ «خط السلام» الى المنطقة الغربية في السعودية والى منطقة الخليج عبر الأردن وسورية، قد يبدو مفيدا في نظر بعض المحللين الإقتصاديين، لكن الإعتبارات الإستراتيجية تترك المنطقة تحت رحمة تركيا، التي تستطيع قطع المياه سواء لإعتبارات سياسية او لإزدياد حاجتها الشخصية الى المياه. ومن هنا يمكن ان تتحول تركيا الى بؤرة لإثارة التوتر في المنطقة.

ولعل الامر الثابت ان ساعة الطبيعة ما تزال تواصل دقاتها بهدوء، وإنْ بسرعة متزايدة. لكن اذا استمر كل شئ على المنوال ذاته ولم تتخذ قرارات جريئة تنفذ بحزم، لربما تعين علينا ان ونجلس في انتظار مصيرنا. وعزاؤنا ان النهاية الحتمية للجنس البشري ستكون سريعة بمقاييس التطور. لكن الإنسان اذكى المخلوقات، قادر على تفادي مثل هذه الكارثة اذا اولاها الإهتمام الكافي. فالمشاكل البيئية الأخرى خطيرة وتهدد مستقبل الجنس البشري على المدى الأبعد، لكنها ليست آنية او ملحة إلحاح نقص المياه، وتبقى نائية عن الفرد الذي لا يحس بها غالبا إلا اذا تجدث عنها العلماء ■

لندن. سهام مختار



١١٥ مليون دولار.. كل سنة للمياه

فى جدول أعمال القرن الـ ٢١ ، وفى الفصل الثامن عشر ، من أعمال مؤتمر قمة الأرض . خصصت الأجندة ٤١ صفحة لتنمية موارد المياه وحمايتها ويلزم توفير مبلغ سنوى يقدربنحو ١٠٠ مليون دولار لدعم التنمية الوطنية ولمدة ٨ سنوات قادمة .

قضايا المياه العذبة والعابرة للحدود والعالمية احتاجت دعما قدره ٥ ملايين دولار سنويا ، المجموع السنوى لتنمية موارد المياه العالمية ١١٥ مليون دولار .

فى مصر رصيدنا من مياه نهر النيل كدولة مصب ٥٥ مليون متر مكعب سنويا ، ومع الزيادة السكانية ، ينبغى أن يزيد الى ٧٠ مليون متر مكعب ياترى ماهو نصيب مصر من هذه المساعدات الدولية ؟



فى ختام مؤتمر المياه لدول البحر المتوسط بروما:

انشاء شبكة مياه لدول حوض البحر المتوسط

كتب ـ احمد نصر الدين:

اقر المؤتمر الثانى للمياه لدول حوض البحر المتوسط مشروع اول ميثاق للمياه لجميع دول حوض البحر المتوسط، واتخاذ اجراءات فورية لانشاء شبكة مياه تضم جميع الدول الاوسطية علي ان تجتمع مجموعة من الخبراء يمثلون حكوماتهم خلال ٦ اشهر لبحث دراسات الجدوى المتوفرة والاقتراحات الخاصة بانشاء الشبكة والخطوات المالية والانشائية لاقامتها.

صرح بذلك المهندس جميل السيد وكيل وزارة الاشغال العامة والموارد المائية وقال ان المؤتمر بدأ بايطاليا يوم ٢٨ اكتوبر الماضي وانهى اعماله اول امس.

واعلن الدكتور محمود أبو زيد رئيس مركز البحوث المائية بالوزارة، وممثل مصر فى المؤتمر، ورئيس الهيئة الدولية للموارد المائية أن الجلسة الاولى للمؤتمر عقدت علي مستوى الخبراء وتم اتخاذ عدد من التوصيات الخاصة بتنفيذ المشروعات المتعلقة بترشيد وادارة استخدام الموارد المائية، وكذلك المشروعات القومية لنقل المياه لمسافات طويلة بين دول الحوض وطرق الاستفادة لمعالجة واستخدامات المياه العادمة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

■ والى لندوة بحوث المياه الافريقية:

تنمية الموارد المائية لخدمة المشروعات التنموية بأفريقيا

كتب ـ عصام عبد الكريم:

اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ضرورة العمل المشترك بين الدول الافريقية لتنمية مواردها المائية وتبادل الخبرات ونتائج البحوث في هذا القطاع الذى يعد عنصرا هاما لخدمة نمو مشروعات التنمية الزراعية.

وقال نائب رئيس الوزراء ـ في كلمته التي القاها نيابة عنه امس الدكتور عادل البلتاجي مدير مركز البحوث الزراعية في افتتاح ندوة بحوث المياه التى تنظمها وزارة الزراعة بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل بافريقيا ـ ان كلمة الرئيس حسني مبارك امام مؤتمر مجموعة الـ ١٥ في داكار، تعكس اهتمام مصر الكامل للقضايا الافريقية الاساسية وفى مقدمتها تنمية الموارد المائية وتكامل جهود شعوبها في مختلف قضايا التنمية.

تستمر الندوة ٤ ايام يبحث خلالها خبراء عدة دول افريقية واوروبية وبعض المنظمات الدولية والاقليمية، تطوير جهود تنمية الموارد المائية في القارة ومكافحة التصحر بها.

واكد السيد حسن عبده وزير تنمية الموارد في النيجر اهمية القضايا التى تناقشها الندوة مؤكدا ان ندرة المياه في بعض مناطق القارة وعدم كفاءة استغلالها في مناطق اخرى تعد المشكلة الرئيسية امام خطط التنمية.

واستعرض الدكتور فزانى سكرتير عام هيئة مرصد الصحراء والساحل، جهود التنسيق بين الدول الافريقية، وتوفير قاعدة معلومات لنتائج بحوث الاراضى في المياه.

وكان الدكتور والى قد بحث مع وزير تنمية الموارد الطبيعية بالنيجر والمسئول عن القطاع الزراعى امس ـ سبل تحقيق التنمية المتكاملة بالقارة الافريقية.

وحضر اللقاء مدير مركز البحوث الزراعية، والمهندس احمد فؤاد أبوهدب رئيس هيئة مشروعات التنمية الزراعية.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

ابيض واسود

مشكلة المياه في التسعينات

في التسعينات قد تتحول المياه وندرتها وبالتالي اسعارها الى ما كان عليه سعر النفط في السبعينات. وقد تتحول الى مصدر للنزاعات الاقليمية والدولية وعبء يرهق كاهل اقتصاديات الدول.

وبعبارة اخرى قد تؤثر على كل شيء ابتداء من احتمالات السلام في الشرق الاوسط الى نقص الغذاء العالمي وانتهاء بنمو المدن وموقع الصناعات المختلفة.

وثمة ٢٦ بلداً في العالم الآن لا تستطيع المياه المتوفرة فيها ان تفي بحاجة سكانها.

وفي بعض دول العالم يزداد التوتر بين سكان المدن والمزارعين حول حصص المياه، ولا سيما في مدن كبرى مثل بكين ونيودلهي وفينيكس.

ومع تناقص الموارد المائية، فإن تشييد السدود الكبيرة وتحويل مياه الانهر اصبحا عملية مكلفة جدا ومؤذية للبيئة في الوقت ذاته.

لذا فإن السبيل الوحيد للخروج من هذا المازق هو استخدام المياه بتعقل شديد وتوفير كبير عن طريق تسخير التقنيات الجديدة. وهذان يشكلان «الواحة الاخيرة» بالنسبة الى البشرية.

ويقول العلماء انه عن طريق الاعتماد على التقنيات المتوفرة اليوم، بامكان المزارعين تخفيض حاجاتهم من المياه بنسبة ١٠ الى ٥٠ في المائة، والصناعيين بنسبة ٤٠ الى ٩٠ في المائة، والمدن بنسبة الثلث دون التضحية بالانتاج الاقتصادي، او نوعية الحياة وجودتها.

ولا بد من الاسراع في هذا الاتجاه والا لكانت العاقبة وخيمة بسبب هبوط مستوى المياه الجوفية في كل من الصين والهند والمكسيك وتايلاند وغرب الولايات المتحدة وشمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط من جراء الضخ المستمر لها. ثم ان تحويل المياه المتواصل للمزارع والمدن من شأنه ان يدمر «الانظمة البيئية» التي لا يمكن تعويضها، والتي تمد مناطق الاسماك والحياة البرية بمقومات الحياة.

والحل الامثل هنا هو اللجوء الى اعادة تدوير المياه بدلا من طلب المزيد منها مع استخدامها بكفاءة افضل، وخصوصا في قطاع الزراعة، في ما يسمى بـ «الري التقطيري» الذي برعت فيه اسرائيل واخذت تصدره الى العالم اجمع.

ويبدو ان استخدام هذه التقنية قد تضاعف ٢٨ ضعفا منذ اواسط السبعينات ولكنه حتى الآن ما زال يشكل اقل من واحد في المائة من مناطق العالم المرواة.

ان الاشارات كلها تدل على تفاقم مشكلة المياه واستفحالها الى ابعد الحدود. ولا بد للعالم حيال ذلك من وضعها في مقدمة مشاكله الكثيرة المطلوب حلها في التسعينات، والا وصل الامر الى طريق مسدود مع تكاثر السكان التي هي مشكلة اخرى كبيرة بحد ذاتها.

نديم نحاس

مياه العالم العربي

الثروة والأطماع والحلول



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحذير من تناقص المياه بالشرق الأوسط

فاقد المياه العربية ١٢ مليار متر مكعب

لندن ـ و . أ . خ ـ حذر تقرير اقتصادى صدر بلندن من التناقص السريع في احتياطي المياه العذبة في الشرق الاوسط نظرا لندرة المصادر السطحية للمياه في المنطقة التي ترويها ثلاثة انهار رئيسية هي النيل ودجلة والفرات .

واشار التقرير الى انه رغم توافر كمية كبيرة من احتياطي المياه الجوفية الا ان التوسع الزراعي في العديد من دول الشرق الاوسط قد ادى الى انخفاض مستوى هذا الاحتياطي مما دفع بعض الدول كالامارات العربية الى فرض قيود على حفر آبار للمياه الجوفية . ويذكر التقرير ان كافة موارد المياه في الشرق الاوسط هي تقريبا من مصادر لا تتجدد وقد استخدم ٧٣٪ من المياه الجوفية لتلبية احتياجات السعودية و ٧١٪ في ليبيا .

ويدعو التقرير الى الاستخدام الفعال للآبار واستعمال التكنولوجيا الحديثة مثل الحفر نصف القطرى تحت الارض لتنمية موارد المياه العربية وبناء الاحواض الجوفية الارضية للحصول على المياه من المصادر الطبيعية كالامطار والسيول حيث ان هناك ١٢ مليون متر مكعب من المياه تضيع سدى في الدول العربية فضلا عن عدم استغلال مياه الصرف الصحى في استخدامات اخرى .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

تقرير اقتصادي

الدعوة الى تفكير تنموي جديد

خبراء دوليون في واشنطن يبحثون أزمة المياه في الشرق الاوسط

واشنطن ـ صالح بشير:

اتفق خبراء الشرق الاوسط عرباً واجانب من ان الاندماج العربي يواجه تحديات ليست بالهينة ولا البسيطة، ولكنها على الرغم من كل تعقيداتها، من غير المستحيل التغلب عليها.

جاء هذا في ندوة رعاها مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون بواشنطن العاصمة امس.

وقد كان موضوع النقاش الاخير هو الاندماج الاقتصادي، وقد اتفق المشاركون على الدعوة الى ما اسموه بتفكير جديد في ما يتعلق بقضايا التنمية الصناعية والزراعية وموضوع المياه.

ونصح المشاركون بأن تكون تجربة المجموعة الاوروبية مثالاً يحتذى به في العالم العربي سواء في السياسات الاقتصادية او من ناحية الديمقراطية. ونظراً لاهمية المياه بالنسبة للمنطقة فقد اشار استاذ السياسة والشؤون الدولية بجامعة برنستون جون ووتربيري الى ان «احد السبل المؤدية الى اندماج اقتصادي اكبر يتمثل في انشاء سوق يمكن فيه شراء وبيع الماء مثل اي سلعة أخرى». واضاف ووتر بيري أن «اهمية هذا التوجه هو انه (يُدخل المرونة) ويوفر قاعدة لاندماج رئيسي في البنية التحتية عبر المنطقة بأكملها». واوضح بان على بلدان المنطقة ان توافق على وضع مخصصات لتلبية متطلباتها الاساسية من المياه كي يمكن لعمليات بيع وشراء المياه ان تجري على اساس سنوي او فصلي».

واوضح بان المرونة تنبع من عدم فرض كمية محددة من المياه على اي طرف. بل ان يكون بامكان اي طرف ان يشتري او يبيع وفقا لحاجاته القائمة، ووفقا للقيمة الاقتصادية الحقيقية للمياه الاضافية».

وقال ان ذلك يشجع على بروز تفكير جديد بشأن الزراعة ودورها. وركز على انه عندما تنظر بعض البلدان عن كثب الى العائدات التي يمكن ان تحصل عليها من مياهها، فانها قد تختار ان تخصص مواردها لمجالات اخرى ولاستيراد الغذاء، وربما يجد البعض انه ليس له مستقبل زراعي. وقال بأنه يجب ان تشجع أسواق المياه هذا النمط من التفكير المتمثل في استعمال المياه حيث يمكن أن تحقق اقصى ما يمكن من العائدات. وقال استاذ الاقتصاد في جامعة (كاليفورنيا سانتا كروز) آلن ريتشاردس ان حكومات الشرق الاوسط قد ارتكبت خطأ عندما ساوت بين الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي».

وشدد على ان رؤية عالما عربياً مكتف غذائيا مصيرها الفشل على حد قوله بسبب محدودية المياه المتوفرة.

واكد على ان السعي الدائب من اجل الاكتفاء الذاتي الغذائي ليس افضل طريقة لضمان الامن الغذائي. وبدلا من ذلك يرى ريتشاردس بان احتياجات معظم البلدان يمكن تلبيتها على افضل وجه عن طريق التنمية الاقتصادية واستيراد الغذاء».

وقد حلل استاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج اوغست بالمانيا بسام الطيبي انشاء المجموعة الاوروبية لسوق واحدة، فقال «ان هذا يوفر نموذجا ناجحا للاندماج العربي بالمستقبل». إلا انه في الوقت نفسه حذر من «ان تطبيق النموذج الاوربي على العالم العربي سيتطلب مفهوما جديدا للوحدة العربية».

واكد الطيبي بان المجموعة الاوروبية تشكل افضل نموذج لتحديد ودمج الاقتصاديات العربية.



مصر وإيران والعراق الأكثر استهلاكا للمياه

الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم معاناة من نقص الموارد المائية

□ كتب – محمد يحيى ونجلاء وليم:

أوضح التقرير السنوى للبنك الدولى أن الموارد المائية فى العالم تعتبر كافية لسد احتياجات كافة شعوب الكرة الأرضية ففى كل عام يتدفق فى انهار العالم ومن الابار الجوفية ما يكفى لتوفير سبعة الاف متر مكعب سنويا لكل إنسان، ولكن بالرغم من ذلك فإن الكثير من بلدان العالم يعانى من نقص شديد فى المياه العذبة، فهناك ٢٢ دولة يقل فيها نصيب الفرد من المياه العذبة سنويا عن ألف متر مكعب أى أنها تعانى من نقص شديد فى المياه وهناك أيضا ١٨ دولة يقل فيها نصيب الفرد من المياه العذبة سنويا عن ألفى متر مكعب أى أنها تعد مهددة بصفة مستمرة بالتعرض لازمة مياه.

وطبقا لأرقام واحصائيات البنك الدولى فإن أكثر دول العالم نقصا فى الموارد المائية هى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوب الصحراء الافريقية وهى دول تتميز بأكبر معدلات زيادة سكانية فى العالم. أما فى باقى دول العالم فإن مشكلة نقص المياه لا تعد بنفس درجة الخطورة، باستثناء بعض المناطق فى شمال الصين وفى غرب وجنوب الهند وفى المكسيك.

وأشار التقرير إلى أن فى أغلب الأحيان فإن مشكلة نقص المياه تكون مشكلة اقليمية.

وهناك نحو ٢٠٠ نهر فى العالم تقوم بصرف مياه الأمطار الساقطة على أكثر من نصف مساحة الأرض تمر فى دولتين أو أكثر كما أن العديد من ابار المياه الجوفية تقع على الحدود الفاصلة بين دول مختلفة الأمر الذى يخلق مشاكل سياسية حول إدارة هذه الموارد المائية كما هو الحال فى العالم العربى.

وأكد التقرير على أن مشكلة نقص المياه أصبحت تشكل قيدا هائلا على تلبية احتياجات السكان وعلى أنشطة التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

ومع استمرار زيادة حجم سكان العالم، وزيادة احتياجات المياه فى قطاعات الصناعة والزراعة تزداد التكلفة الاقتصادية والبيئية للاستثمار فى المزيد من الموارد المائية إلا أن الوعى بدأ ينتشر بضرورة تحقيق التكامل فى إدارة الطلب على المياه بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتضح من التقرير السنوى للبنك الدولى أن أكثر دول الشرق الأوسط استهلاكا للمياه هى مصر (٥٦,٤ كيلو متر مكعب سنويا) تليها ايران (٤٥,٤ كيلو متر مكعب سنويا) ثم العراق (٤٢,٨ كيلو متر مكعب سنويا) أما أقل الدول العربية استهلاكا للمياه فهى الأردن وسلطنة عمان (٠,٤ كيلو متر مكعب سنويا) والكويت (٠,٥ كيلو متر مكعب سنويا). وإذا نظرنا إلى نصيب الفرد من المياه سنويا شاملا الاستخدامات الصناعية والزراعية نجد الدولة الأولى فى المنطقة هى العراق بـ٤٥٧٥ مترا مكعبا سنويا تليها ايران بـ١٣٦٢ مترا مكعبا سنويا ثم مصر بـ١٢٠٢ متر مكعب سنويا ثم السودان بـ١٠٨٩ مترا مكعبا سنويا، فى حين نجد أن أقل دول المنطقة من حيث نصيب الفرد من المياه العذبة هى اليمن (١٢٧ مترا مكعبا سنويا) والجزائر (١٦١ مترا مكعبا سنويا) والصومال (١٦٧ مترا مكعبا سنويا).

ومن المؤشرات المهمة التى تدل مدى كفاية موارد المياه ومدى ما يمثله نقص المياه من مشكلة: نسبة المياه المستخدمة من حجم المياه المتجددة سنويا.

وتزيد هذه النسبة على ١٠٠٪ فى أربع دول عربية هى ليبيا (٤٠٤٪) والإمارات (٣٠٠٪) والسعودية (١٦٤٪) واليمن (١٤٧٪)، أما أقل دول المنطقة استهلاكا لمواردها المائية فهى الصومال والتى لا تستهلك أكثر من ٧٪ من مواردها المائية المتجددة وتركيا (٨٪) وسوريا (٩٪).

جدير بالذكر أن كلا من مصر وإسرائيل تكفيهما



بالكاد مواردهما المائية حيث تستهلك مصر ٩٧٪ من مياهها المتجددة سنويا أما إسرائيل فتستهلك ٨٨٪ وبالنظر إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في منطقة الشرق الأوسط فإن الوضع ينبيء بتفاقم مشكلة المياه في المنطقة مستقبلا، الأمر الذي يستوجب مواجهة سياسات إدارة الموارد المائية وأولويات استهلاك المياه.

من ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن مساحة الغابات في الوطن العربي تبلغ حوالي ٦٤٠ ألف كيلو متر مربع أي ما يعادل نحو ٥٪ فقط من إجمالي مساحة الدول العربية، وطبقا للبيانات المتاحة فإن حوالي ستة آلاف كيلو متر مربع من هذه الغابات تدمر سنويا. وتعتبر السودان أغنى الدول العربية بالغابات إذ تبلغ مساحة الغابات فيها ٤٧٧ ألف كيلو متر مربع أي ٢٨٪ من مساحة السودان ونحو ٧٥٪ من مساحة غابات الوطن العربي ولكن السودان تفقد كل عام خمسة آلاف كيلو متر من غاباتها وتأتي الصومال في المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث مساحة الغابات إذ تمتلك الصومال ٩١ ألف كيلو متر مربع من الغابات إلا أنها أيضا تفقد حوالي ١٠٠ كيلو متر مربع منها سنويا.

وأكد التقرير على أن مساحة المحميات الطبيعية في الوطن العربي تبلغ حوالي ٤٥٠ ألف كيلو متر أي نحو ٣,٦٪ من مساحة الوطن العربي ويبلغ عدد هذه المحميات حوالي مئة. وتعد المملكة العربية السعودية أغنى الدول العربية من حيث مساحة المحميات الطبيعية إذ تبلغ مساحتها ٢١٢ ألف كيلو متر مربع ويبلغ عددها عشر محميات، وفي المرتبة الثانية تأتي الجزائر إذ تملك ١٨ محمية مساحتها ١٢٧ ألف كيلو متر مربع، يليها السودان والذي يملك ١٤ محمية مساحتها ٩٣,٦ ألف كيلو متر مربع.

الموارد المائية فى الشرق الأوسط

الدولة	متوسط معدل استخدام المياه العذبة سنويا للفترة (١٩٧٠–١٩٨٧)		نصيب الفرد بالمتر المربع		
	الإجمالى بالكيلو متر المكعب	نسبة الإجمالى من الموارد المائية	الاجمالى	الاستخدام المنزلى	الاستخدام الصناعى
مصر	٥٦,٤	٪٩٧	١٢٠٢	٨٤	١١١٨
السودان	١٨,٦	٪١٤	١٠٨٩	١١	١٠٧٨
المغرب	١١	٪٣٧	٥٠١	٣٠	٤٧١
سوريا	٣,٣	٪٩	٤٤٩	٣١	٤١٨
الأردن	٠,٤	٪٤١	١٧٣	٥٠	١٢٣
الجزائر	٣,٠	٪١٦	١٦١	٣٥	١٢٦
لبنان	٠,٨	٪١٦	٢٧١	٣٠	٢٤١
السعودية	٣,٦	٪١٦٤	٢٥٥	١١٥	١٤٠
العراق	٤٢,٨	٪٤٣	٤٥٧٥	١٣٧	٤٤٣٨
ليبيا	٢,٨	٪٤٠٤	٦٢٣	٩٣	٥٣٠
الإمارات	٠,٩	٪٣٠٠	٥٦٥	٦٢	٥٠٣
تركيا	١٥,٦	٪٨	٣١٧	٧٦	٢٤١
إيران	٤٥,٤	٪٣٩	١٣٦٢	٥٤	١٣٠٨
إسرائيل	١,٩	٪٨٨	٤٤٧	٧٢	٣٧٥

المصدر: تقرير البنك الدولى للتنمية فى العالم ١٩٩١

د. نعمت شفيق الخبيرة بالبنك الدولى لـ«العالم اليوم»:

المياه والبترول أخطر المشاكل التى تواجه العالم العربى

مزيد من الاهتمام بالبيئة فى مشروعات البنك الدولى

أعلنت الدكتورة نعمت شفيق الخبيرة الاقتصادية فى البنك الدولى واحد المحررين الرئيسيين لتقرير البنك الدولى الجديد حول التنمية فى العالم أن العالم العربى يواجه مشكلات خطيرة تتعلق بكل من المياه والبترول حيث تعانى الدول العربية من مشكلة قلة المياه المتجددة مما يشكل تهديدا كبيرا لشعوب المنطقة.

وأشارت إلي أن الدول العربية المنتجة للبترول تواجه تحديا كبيرا يتمثل فى كيفية تحقيق اقصي استفادة من احتياطياتها من البترول خلال المرحلة المقبلة من خلال الاستثمار الأمثل للعائدات البترولية.

وتطرقت فى حوارها مع «العالم اليوم» والذى تم بالقاهرة علي هامش الإعلان عن التقرير الجديد الخاص بالتنمية فى العالم للبنك الدولى قبل اتجاهها لتولى مسئولية مكتب تشيكوسلوفاكيا إلى انخفاض تصنيف مصر من الدول ذات الدخل المتوسط إلي الدول ذات الدخل المنخفض.. وفيما يلى نص الحوار:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

قالت د. نعمت شفيق إن كلا من المياه والبترول تعد من المشكلات الرئيسية المؤثرة على البيئة في الدول العربية. وإلي جانب مشكلة نقص المياه بالنسبة لحجم السكان فى الدول العربية، يعانى الوطن العربى أيضا من مشكلة قلة المياه المتجددة مما يشكل تهديدا كبيرا لشعوب المنطقة ومشكلة المياه الاساسية لا تتمثل في نقص المياه بقدر ما تتمثل فى الاستخدام غير الكفء لها فإذا نظرنا إلي قطاع الزراعة على سبيل المثال نجد أنه يستهلك ما بين ٨٥ و ٩٠٪ من الموارد المائية بوجه عام فى حين تستهلك الصناعة واحتياجات السكان ١٠٪ فعلا من الموارد المائية.

وهكذا فإن قطاع الزراعة فى الوطن العربى يستنزف جزءا كبيرا من الموارد المائية فالفلاح يستخدم فى العادة مياها تزيد على احتياجه الفعلى.

والتحدى الاساسى أمام الدول العربية سوف يتمثل في إعادة توزيع المياه بعيدا عن قطاع الزراعة وإلى القطاعات الاخرى.

وتشير د. نعمت شفيق إلى أن لولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة تجربة مماثلة حيث قاموا بإنشاء بنك للمياه. ووفقا لنظام العمل فى هذا البنك يقوم الفلاحون ببيع المياه للبنك ويقوم البنك بدوره ببيعها في المدينة، وبذلك استفاد الفلاحون من بيع المياه، والمدينة من توافر المياه بها.

وتقول د. نعمت إن مشكلة المياه يعانى منها الفقراء اكثر من الاغنياء، فالفقراء فى المدن يدفعون للحصول علي المياه ما يزيد على ١٠ مرات ما يدفعه الاغنياء والذين يتمتعون بوسائل مريحة وسهلة للحصول علي المياه. حيث يكون علي الفقراء شراء المياه وبكميات محدودة من بائعى المياه التقليديين.

البترول مشكلة خطيرة

وتشير د. نعمت شفيق إلي أن المشكلة الثانية هي البترول، وتصفها بأنها مشكلة خطيرة للغاية. وتكمن هذه المشكلة أساسا فى أن موارد الدول العربية من البترول محدودة، أي أنه توجد كمية محدودة من الاحتياطيات البترولية. والتي سوف تنضب فى النهاية، ولكن فى نفس الوقت فإن اقتصاديات الدول العربية مازالت تعتمد علي البترول بصورة أساسية.

والتحدى الان هو كيفية تحقيق أقصى استفادة من كمية البترول المحدودة خلال المرحلة القادمة فاهم شىء هو استثمار العائد من البترول داخل الوطن العربى، حتى تكون هناك استثمارات مولدة للدخل عند نضوب الثروة البترولية.

وتضيف إن المشكلة تظهر بوضوح أكبر فى دولة مثل مصر حيث الاحتياطيات البترولية بها محدودة، وسوف تستمد لفترة ٢٥ سنة قادمة فقط.

وتضيف د. نعمت شفيق أنه من ناحية اخرى، كانت للبترول آثارا هائلة علي تلوث البيئة فى الدول العربية، إذ إنه وفقا لدراسات البنك الدولى هناك ثلاثة انواع من الصناعات

حوار: محمد يحيى و نجلاء وليم

تولد الضرر للبيئة، وهى الكيماويات والبترول والاسمنت، وحجم التلوث الذى ينجم عن هذه الصناعات يفوق بعشرة مرات حجم التلوث الذى ينتج عن الصناعات الأخري، وأحيانا يكون حجم التلوث ١٠٠ ضعف حجم التلوث من صناعات أخرى مثل الملابس او الاحذية..

وتشير د. نعمت إلي أنه إلى جانب التلوث الذي ينجم عن بعض الصناعات يوجد عامل خطير جدا لزيادة التلوث وهو الافراط فى استخدام البترول ومشتقاته فسعر البترول في الدول العربية يقل كثيرا عن سعر البترول فى الدول الأخرى.

وفى العادة تقوم الدول المنتجة للبترول بدعم أسعاره المحلية، مما يؤدى إلي الافراط فى استخدامه ولهذا تاثير ضار على البيئة يفوق اثر إنتاج البترول.

فالمصانع على سبيل المثال تعتمد علي الطاقة بصورة كبيرة، ولا تلجأ المصانع فى الدول التى تدعم أسعار الطاقة إلي شراء تكنولوجيا توفر الطاقة بسبب رخص عنها.. كما أن أصحاب السيارات في هذه الدول يفرطون فى استخدامها

مشروعات البيئة

وحول المشروعات المتعلقة بالبيئة التي ينفذها البنك الدولى فى الدول العربية قالت د. نعمت شفيق أن البنك الدولى ينفذ عددا من هذه المشروعات من أهمها مشاريع تهدف لتقليل نسبة التلوث فى مياه البحر المتوسط، كما يسعى البنك الدولى حاليا إلى ادخال المشروعات الخاصة بالبيئة في كافة مجالات عمل البنك.

وهناك مشروعات للبنك الدولى فى قطاع الزراعة فى العديد من الدول العربية، التي تهتم بالاستخدام الكفء للمياه والحفاظ علي التربة حتى تحافظ علي خصوبتها لفترة طويلة.

كذلك يسعي البنك الدولى من خلال المشروعات التي ينفذها فى مجالى الصناعة والطاقة إلي استخدام التكنولوجيا للمحافظة على البيئة.

وأضافت د. نعمت ان البنك الدولى يسعى أيضا إلي خفض نسبة التلوث فى الجو، وأعلنت أن البنك بصدد تنفيذ مشروع فى مدينة حلوان الصناعية بمصر يهدف إلى تقليل نسبة التلوث العالية فى الجو. والتى تعانى منها المدينة.

انخفاض ترتيب مصر

وتحدثت د. نعمت شفيق عن أحدث البيانات فى تقرير البنك الدولى الجديد لعام ١٩٩٢، فقالت إن هذا التقرير اظهر انتقال مصر من بين قائمة الدول ذات الدخل المتوسط إلي قائمة الدول ذات الدخل المنخفض، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ٦٠٠ دولار فقط للفرد سنويا.

وتقول إن السبب الرئيسى لانتقال مصر من قائمة الدول



د. نعمت شفيق

ذات الدخل المتوسط إلي قائمة الدول ذات الدخل المنخفض هو سبب محاسبي بالأساس فمع تحرير أسعار صرف العملات، تغير سعر الصرف الرسمي للجنيه المصرى أمام الدولار. وتؤكد أن هذا لا يعنى أن الأوضاع المعيشية في مصر قد تدهورت. ولكن يعنى أن الحسابات أصبحت تتم بصورة أدق حاليا.

وتضيف بأن ذلك قد تكون له بعض الاثار الإيجابية، فمصر الان تستطيع أن تقترض من وكالة التنمية الدولية،والتي تقدم قروضا بشروط ميسرة جدا إلي الدول ذات الدخل المنخفض، وذلك على عكس قروض البنك الدولى التي تكون بأسعار فائدة مرتفعة نسبيا وعن اثار ذلك على الاقتصاد المصرى قالت د. نعمت شفيق إن ذلك قد يعطى دفعة إلى صانعى السياسة الاقتصادية في مصر للانتباه لمشكلة انخفاض دخل الفرد في البلاد والبحث عن وسائل لمحاربة الفقر.

وأشارت إلى أنه يجب أن ننتبه إلي أن هذه الارقام قد لا تعكس على وجه الدقة حجم الدخل المتولد من القطاع غير الرسمي والذى قد يعطى ، في حالة حسابه بدقة مؤشرات أخرى عن مستوى دخل الفرد في مصر.

الإصلاح في أوروبا

وتعرضت د. نعمت شفيق إلى ألاوضاع الاقتصادية في أوروبا الشرقية وفي تشيكوسلوفاكيا على وجه التحديد، حيث ستتولي مسئولية مكتب تشيكوسلوفاكيا في البنك الدولى، وتقول أن تجارب الإصلاح الاقتصادى في أوروبا الشرقية تختلف بصورة كبيرة من دولة إلي أخرى فهناك دولة مثل المجر على سبيل المثال والتي بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادى منذ ٣٠ عاما مضت، وعلى النقيض من ذلك توجد دول مثل تشيكوسلوفاكيا، والتي تبنت نظام الاقتصاد المركزى لسنوات عديدة ولم تبدأ التحول نحو اقتصاد السوق سوى. منذ عامين فقط.

كما انه في حين قامت المجر في تبنى برامج الخصخصة علي مراحل وعلي فترة طويلة.

قامت تشيكوسلوفاكيا بإجراء تغيرات جذرية في هذا المجال وقامت بعرض جميع القطاعات للبيع مرة واحدة.

فقد رأت الدولة هناك أن القطاع العام في البلاد يتحكم في نحو ٩٠٪ من النشاط الاقتصادى، ولذلك رأوا أن عملية الخصخصة قد تستغرق فترة طويلة، إذ لم تتم بصورة جذرية.

وترى د. نعمت أنه من السابق لأوانه أن تصدر أحكاما متسرعة عن أى التجربتين هى الأفضل، غير أن ذلك يضيف إلى خبرات البنك الدولى عن أفضل الطرق للتوجه نحو اقتصاد السوق.

العرب.. وشرق اوروبا

وعن فرص الاستثمار المتاحة أمام الدول العربية في شرق أوروبا ذكرت أنه حتى الان تعد ألمانيا هى المستثمر الرئيسى في دول شرق أوروبا وتلى ألمانيا سائر الدول الاوروبية ثم الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالدول العربية فلا يوجد ما يمنع قيامها بالاستثمار في شرق أوروبا فهناك العديد من أوجه التشابه بين اقتصاد الدول العربية واقتصاد دول شرق أوروبا إلا أن حالة عدم التاكد من المناخ الاقتصادى في دول شرق أوروبا تعوق تدفق هذه الاستثمارات حتى الان.

وأشارت د. نعمت إلي أنه قد توجد بعض المخاطر التي تعوق تدفق الاستثمارات إلى دول شرق أوروبا، مثل التخوف من عدم الاستقرار السياسى وغياب القوانين المنظمة للاستثمارات وتخوف الشركات من عدم استقرار الاسواق المالية في تلك الدول إلا انه وعلي الرغم من ذلك تقوم بعض الشركات الاجنبية بالاستثمار في دول شرق أوروبا للحصول على نصيب أكبر من السوق قبل احتدام المنافسة وقدوم شركات أخرى إلى شرق أوروبا.

وحول أسلوب العمل داخل البنك الدولى تقول د. نعمت شفيق، أن كل دولة يكون لديها حصة محددة يجب دفعها، فإذا فرضنا على سبيل المثال أن دولة ما تعهد بدفع ١٠٠ دولار حصتها للبنك فإنها لا تقوم بدفع الـ ١٠٠ دولار مرة واحدة، بل تقوم بدفع ١٠ دولارات فقط مع التعهد بدفع باقى المبلغ عند الطلب.

ويقوم البنك الدولى بأخذ هذا التعهد بقيمة الـ ١٠٠ دولار ويحصل بمقتضاه على قروض من الأسواق المالية العالمية. ولأن البنك الدولى يعتبر «مقترض امن» فإنه ينجح في الحصول على قروض بأسعارمنخفضة من الاسواق المالية، ويقوم البنك بإعادة اقراض هذه الاموال إلي الدول النامية بسعر يقل عن سعر الفائدة في البنوك التجارية.

وعلى البنك الدولى أن يتأكد من أن الدول النامية سوف تقوم بتسديد قيمة القرض وفي موعده. حتى يستطيع البنك الذهاب إلى الأسواق المالية مرة أخرى والاقتراض بأسعار فائدة منخفضة.

وأرباح البنك الدولى تتمثل في الفرق بين السعر الذى يتم الاقتراض به من الأسواق المالية والسعر الذى تقرض به الدول النامية.

وتذهب الارباح الذى يحققهاالبنك الدولى إلي وكالة التنمية الدولية، لاقراض الدول الاكثر فقرا بشروط ميسرة ويذهب الجزء الاخر من الربح إلي البنك نفسه حتى يستمر في تنفيذ مشروعاته التنموية.



المياه والاقتصاد والتنمية

اصبح موضوع «ازمة المياه بالشرق الاوسط» موضوعا حيويا يتم تناوله فى كافة الدوائر السياسية العليا باعتبار انه قد يكون سببا لحروب ونزاعات فى المستقبل القريب. ونتيجة لتلك الاهمية القصوى خصصت لهذه المشكلات لجنة من لجان محادثات السلام فى الشرق الاوسط، والتى تجرى فى الوقت الراهن.

غير ان النتائج السياسية لازمة المياه لاتنتج من فراغ، بل انها تنبع – فى حقيقة الامر – بصورة مباشرة من الآليات الاقتصادية التى يدخل فى فلكها هذا المورد الشديد الاهمية. فالمياه مورد طبيعى لا غنى عنه لدوران عجلة الاقتصاد والحياة. والطلب على هذا المورد يتزايد مع النمو الاقتصادى. إذ يتزايد الطلب كلما زادت درجة «التحضر» و«النمو». وفى الوقت نفسه تعد المياه قيدا على عملية النمو ذاتها، إذ انها قد تعرقل تطورات اقتصادية كنتيجة لنقصها. ومن ناحية ثالثة، يعتمد توزيع المياه فى داخل كل دولة وفق الاستخدامات المختلفة، على شكل وطبيعة وأهداف عملية النمو، فى حين يتم توزيع المورد المائى المشترك بين دول عديدة بواسطة وسائل قانونية غالبا، وأحيانا بواسطة وسائل سياسية غير مشروعة «كما فى حالة اسرائيل التى تحصل على المياه بطريقة غير قانونية».

فى ظل هذا التعقد الاقتصادى، الذى ينبع من تزايد الطلب على المياه، وتداخل العوامل السياسية تظهر المياه كأزمة تحتاج إلى حل، وكمشكلة قد تقود إلى حرب وهذا هو الحال فى الشرق الاوسط، الذى أصبحت عمليات التنمية فى دول عديدة به مقيدة بقيد المورد المائى، الامر الذى يهدد أى امكانيات للتوسع الاقتصادى والحضرى، مما يؤدى بدولة كاسرائيل إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتأمين مصدر مائى كاف وضرورى لعملية التنمية.

فى هذه الحالة التى اصبحت منذرة بالخطر يصبح على الدول العربية بناء استراتيجية خاصة بها لتنمية الموارد المائية فى المنطقة بشكل يدعم مصالحها ولا يدفع المنطقة إلى حافة الحرب. وتقوم هذه الاستراتيجية على حل مشكلة المياه من جانب العرض اساسا بجانب بعض الترشيد غير المؤثر على النمو فى جانب الطلب. إذ يمكن ان تطور الدول العربية امكانياتها لتنمية مواردها المائية «الخاصة او المشتركة مع دول اخرى» وادارتها عن طريق اقامة مشاريع مائية، بالشكل الذى يدفع عرض المياه إلى أعلى حتى لا تصبح قيدا على عملية النمو الضرورية.

ومثل هذه الاستراتيجية تقتضى أول ما تقتضى فض الاشتباك بين مشكلة المياه والسياسة، من خلال التركيز على الجوانب التقنية والاقتصادية فى الموضوع، والتى تتطلب البحث فى امكانات التعاون فيما بين بلدان الشرق الاوسط، والمؤسسات الدولية المعنية. واللافت للانتباه ان غالبية التقارير التى تصدرها المؤسسات الدولية لا تتضمن اى مقترحات، وانما تركز على امكانية الحرب بسبب مشكلة المياه..

مواقف

٢ ـ رايت فى مزارع آل دياب بمركز ابى حمص شيئا جديدا .. انهم يروون الارض بالماء المالح .. وهذا هو الامل الوحيد فى عصور الجفاف وازمة المياه فى مصر والشرق الاوسط .

فاسرائيل والدول العربية وتركيا تتفادى ان تبدأ حرب المياه . فتركيا هى التى تروى سوريا والعراق ، فالدجلة والفرات ينبعان من تركيا ، وكان من احلام تركيا ان تمد المياه الى السعودية ودول الخليج ، ولكن هذه الدول تعيش على تحلية مياه البحر ، فليست لها مشكلة . بل ان احد امراء السعودية كان لديه مشروع جبار ان ينقل جبال الجليد من القطب الجنوبى الى ميناء جدة .. ثم ينقل الجليد ليذوب فى المصانع ويدفعه الى الانابيب .. وكان هناك مشروع لنقل المياه من مصر عبر البحر الاحمر ـ ونقل المياه الى السعودية مثل نقلها الى قبرص مخالف لاتفاقية اعالى النيل !

رايتهم فى مزارع آل دياب يرفعون المصارف التى هى اكثر ملوحة من ماء النيل الى الارض يزرعون الفاكهة المنتعشة ! لقد درسوا اثر المياه المالحة على النباتات وعالجوها . والاشجار يانعة والزهور لامعة والنحل ينقل حبوب اللقاح بهمة ونشاط .. والنحل هو الآخر قد عالجوه من مرض الالتهاب الرئوى والاختناق .. فكما ان الاسماك تعيش فى الماء المالح فكذلك الاشجار ـ اشجار الشورى ـ التى عندنا فى شرم الشيخ ، اذن فالحياة تعيش على الماء المالح .

وهناك تجارب فى بلاد كثيرة على زراعة النباتات فى الماء ـ بغير تربة .

واكثر من ذلك هناك تجارب على تحميل الشجرة الواحدة باكثر من ثمرة . فتكون شجرة البرتقال تحمل غصن تفاح وغصن كمثرى وغصن ليمون وغصن جوافه ، وهى شجرة واحدة .

وهناك تجارب على زراعة عدة نباتات على هرم مدرج واحد : فيكون الطابق العلوى قمحا والطابق الذى يليه قطنا والذى يليه ارزا والذى يليه برسيما ، وفى مساحة صغيرة جدا .

ان العلم والخيال وشجاعة الانسان تفتح له كل كنوز الارض ولان النجاح تم بلا ضوضاء مثل نقل النحلة لحبوب اللقاح ، فان احدا لايشعر بالنجاح ولكن الفشل له الف لسان وملايين الاذان .

أنيس منصور

المحدود
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

حوار مع الدكتور ادوار صوما مدير الـ «فاو»:

مشكلة المياه في الشرق الاوسط صعبة تستدعي المزيد من الاهتمام

روما: من مدحت مقار

في وقت يعود الى مطلع السبعينات لم تنفك تتقاطر التقارير حول الوضع الغذائي العالمي مؤكدة ان شبح المجاعة ما زال بعيدا عن السواد الاعظم للبشرية، وأنه لم يحط إلا في مناطق متفرقة ومحصورة من جنوب شرق آسيا وافريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. لكن وقتا طويلا لم يمر حتى تعاقبت التطورات الاقتصادية بسرعة البرق الواحد تلو الآخر، ليجد العالم نفسه غارقا في موجة من المجاعات التي لم يشهد لها مثيلا من قبل، إن لم يكن إلا قياسا على الاعداد الهائلة للسكان الذين هلكوا او اوشكوا على الهلاك جوعا.

وفي مواجهة هذه الوضعية المستجدة تعين أن تأتي استجابة منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو) على شكل نصوص تنظيمية حددت كدستور لها منذ عام ١٩٤٥، حين اعلن عن إنشاء أول هيئة متخصصة تابعة للامم المتحدة في المقر الرئيسي بنيويورك.

وحين انتخب الدكتور إدوار صوما، كأول مدير عربي لمنظمة دولية لرئاسة الفاو في مؤتمرها العام الثامن عشر سنة ١٩٧٥ (ويعقد كل عامين) تعين عليه أن يعيد توجيه دفة السفينة في بحر عاصف. فمن جهة تدهورت وضعية الأمن الغذائي العالمي بسرعة خاطفة منذ مطلع السبعينات، وفي وقت لم تملك فيه المنظمة الأسلحة الدستورية او المالية لتدارك الوضع ولو قليلا. ومن جهة ثانية، جاءت الاستجابة الدولية لموقف المنظمة من تفاقم المجاعات على هذا النحو ابعد ما تكون باعثة على الاطمئنان حيث اقر مؤتمر المنظمة ذاته في ذلك الحين بان «الوضع الدولي بات يشكل مصدرا للقلق العميق بالنسبة لمنظمة الاغذية والزراعة لكونه يؤشر باتجاه أن تجد المنظمة نفسها بلا حول ولا قوة، معزولة بمفردها في برج عاجي».

وقد جاءت استجابة المدير العام الجديد إستجابة جذرية تستهدف التغيير سريعا، ومن الأساس. ففي كلمته الافتتاحية امام مجلس المنظمة خلال دورته التاسعة والستين كشف الدكتور صوما عما ارتآه طريقا وحيدا للخروج من الازمة الراهنة، مؤكدا ان منظمة الاغذية والزراعة لا بد أن تواجه التحديات الراهنة بكل شجاعة ولا بد ان تتكيف مع التغييرات التي يفرضها الزمن عليها.

وقد تمكن المدير العربي طول سنوات توليه هذه المهمة الحاسمة انجاز الكثير. وهناك من يقر بهذا الفضل في دراسات موضوعية. وتقول دراسة بحثية أخيرة صادرة عن معهد الدراسات الدولية بجنيف والجمعية الإيطالية للمنظمات الدولية بروما، بعنوان «منظمة الاغذية والزراعة» بقلم سيرجيو ماركيزيو وانتونيتا دي بلازي، ان «أحدا لا يمكنه إنكار ان هذا الرجل، بما يملكه من قدرات دبلوماسية وقيادية تمكن من أن يقي منظمة الاغذية والزراعة التغيرات السياسية العنيفة الواسعة النطاق كما نجح في إقرار عدد لا يستهان به من المواثيق البالغة الاهمية من قبل المجتمع الدولي وفي مقدمتها ميثاق الأمن الغذائي العالمي».

وقد التقت «الشرق الاوسط» الدكتور صوما في مقر المنظمة بروما، وحاورته حول عدد من القضايا التي تهم المنطقة العربية بالذات، وفي ما يلي نص الحوار:

● **لحكم كونها اولى الهيئات الدولية المتخصصة والاوسع خبرة في مجالات التنمية والامن الغذائي لا شك ان منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو) تنهض بأكبر الادوار فعالية في هذه المجالات الحيوية على الصعيد الدولي الشامل، ولا سيما في العالم الثالث، فكيف تنعكس هذه الادوار في المنطقة العربية؟ وكلمحة عامة ما هي الاشواط التي قطعتها على ضوء المعوقات القائمة؟**

ـ تسعى منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة لان تأتي مشاريعها وبرامجها متجاوبة مع رغبات الدول الاعضاء، ومنها مجموعة الدول العربية، وحاجتها الى تسريع التنمية الزراعية والريفية فيها.

ومن هذا القبيل باشرت المنظمة، منذ زمن بعيد بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة العاملة في اطارها (كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وهيئة الاستثمار والتنمية الزراعية العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) ومع الدول مباشرة، تمدها بالمساعدة الفنية في الحقل الزراعي أو الانماء الريفي، حتى تنهض بهذا القطاع ضمن خطط التنمية التي وضعتها.

وانشطة التعاون التي ساهمت المنظمة في تطويرها في العالم العربي كثيرة ومتعددة، وهي تتمحور في النقاط الانمائية التالية:

١ ـ الدراسات المتخصصة، وخصوصا التي تؤدي الى مزيد من التنمية والاستثمار الزراعي في المستقبل، واهمها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وهذا النوع من الدراسات يضطلع به مركز الاستثمار في المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي ومع الجهات الممولة الاخرى.

٢ ـ الحلقات الدراسية والتدريبية التي تؤدي الى تطوير العنصر البشري العامل في الزراعة، وتدعيم الاطار المؤسسي للانماء الزراعي والامن الغذائي، اذ نعتقد عن يقين أنه من دون تدريب العنصر البشري وتدعيم المؤسسات لن يكن هناك انماء.

٣ ـ الدعم والمساعدة الفنية في جميع الحقول الانتاجية للانتاج النباتي والانتاج الحيواني، والتسويق والخزن والحصاد والتسليف والاقراض والتعاونيات والائتمان الزراعي والابحاث والارشاد الخ.. اذ لا بد في جميع هذه الحقول من رفع مستوى الزراعة في العالم العربي وزيادة الكفاءة والانتاجية في الزراعة، ونقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة، من مستوى البحث العلمي الى مستوى المزرعة والمزارع في حقله.

٤ ـ تبادل المعلومات والنشرات إذ ان المنظمة تمد جميع المؤسسات العلمية والحكومية والمنظمات الاقليمية في العالم العربي بجميع المعلومات والنشرات والاحصاءات التى تنشرها

بصورة متواصلة، وتسعى جهدها بان تكون باللغة العربية حتى تاتي الفائدة اعم واوسع.

وكان حضورنا في المنطقة العربية، سواء في المكتب الاقليمي في القاهرة، او في المكاتب القطرية في كل من السودان ومصر وسورية ولبنان والعراق واليمن والمغرب وموريتانيا وتونس والصومال والبرنامج المكثف في المملكة العربية السعودية، حضوراً فعالاً لنتابع عن قرب تنفيذ المشروعات والبرامج التي تنفذها المنظمة في المنطقة العربية. ولا يحضرني الآن في الذاكرة، عدد هذه المشروعات وتعدادها، ولكن اذكر، على سبيل المثال لا الحصر، بعض الامثلة لكي اعطي فكرة عن نوعية مشروعات منظمة الاغذية والزراعة في المنطقة العربية كمشروعات الري مثلاً ومشروع الغاب ومشروع الفرات في سورية ومعهد التدريب والتعليم الزراعي الحسن الثاني، ومعهد التدريب الغابوي في المغرب، والمساهمة في دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لنقل مياه الري من الجنوب الليبي الى سهل جفارة، وتطوير الزراعة في السودان سواء في مشاريع الزراعة المطرية او الزراعة المروية، واستصلاح المياه المالحة للري في العراق وتطوير مشاريع الري من مياه النيل الخ.. طبعا كان بودنا، ان نضاعف جهودنا اكثر فاكثر في وطننا العربي، ولكن الامكانات المالية لم تفسح المجال في ذلك. واذا كان لي أن افخر بعمل مثالي متميز اكثر من غيره فهو تطوير اللغة العربية واعتمادها كاحدى اللغات الرسمية في المنظمة. وانه يشرفني ان ارى اللغة العربية في مصاف ومستوى اللغات الاخرى الرسمية التي نعمل بها في منظمة الاغذية والزراعة.

مشكلات التخلف كيف عولجت؟

● بدءا من مصر الى موريتانيا تعاني بلدان شمال افريقيا من مشكلات تخلف هيكلي محددة، تتطلب مزيدا من تعبئة الجهود للتعاون على مواجهتها. فما هي الوسائل التي تعتمدها المنظمة لتقديم مساعداتها الفنية وغيرها الى هذه البلدان؟

ـ لا تنس أن المناخ في اقليم منطقة الشرق الادنى عامة، وفي المنطقة العربية بصورة خاصة، هو مناخ قاري جاف وعندما لا يتأمن ٢٥٠ ملم من هطول الامطار، تصبح الزراعة مستحيلة. ومع الأسف، وهذا هو الواقع، فان الزراعة في الوطن العربي هي في مجملها زراعة مطرية، والانتاج الزراعي يتذبذب بين سنة واخرى حسب مستوى هطول الامطار. لذلك كان لا بد من تطوير الزراعة وتحديثها عن طريق الزراعة المروية. وهذا يتطلب اطارا مؤسسيا مختلفا عن الاطار المؤسسي الذي كان يعنى بالزراعة التقليدية المطرية.

وبناء عليه فقد تركزت جهود منظمة الاغذية والزراعة منذ انشائها حتى الآن في تقديم المساعدة الى الدول العربية، لتطوير مشروعات الري في هذه الدول، وقد ذكرت بعض الامثلة في جوابي عن سؤالك الاول، واضف على ذلك امثلة اخرى عما قامت به المنظمة في تطوير مشروعات الري في كل من المغرب وتونس وموريتانيا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية والسودان ومصر الخ...

ولكن يجب الا ننسى أن مشروعات الري مكلفة اقتصاديا وماليا، وبالتالي يصبح من الصعب على الدول الفقيرة، من دون مساعدة خارجية، أن تنفذ مثل هذه المشروعات، وبالتالي كان همنا دائما أن نسعى الى مساعدة الدول الفقيرة، ونوليها تمييزا خاصا في برامج المنظمة، وبالاخص ضمن البرنامج الذي وضعته للتعاون الفني.

ومن جهة ثانية، نحن نعتقد انه اذا لم يكن هناك تعاون اقليمي بين الدول القادرة في المنطقة العربية، قادرة ماليا وفنيا، والدول الفقيرة المحتاجة فانه من الصعب على هذه الاخيرة أن تنهض اقتصاديا وزراعيا.

من هنا كان اهتمامنا منصبا على تدعيم المؤسسات والمنظمات والمجموعات الاقليمية في الوطن العربي. إذ اننا نتعاون مع البنك الاسلامي في جدة، والصناديق العربية للتنمية ومنها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحضير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعات التنمية الزراعية، كما نتعاون في ذات السياق مع البنك الدولي لنفس الغاية.

ولكن هذا لا يكفي اذا لم تكن هناك ارادة واعية واكيدة وتصميم عند هذه الدول لتطوير وتدعيم مؤسساتها واجهزتها الادارية والفنية لخدمة الزراعة في بلدانها.

ومع أنني مرتاح بعض الشيء الى الكثير من الانجازات التي تحققت حتى الآن في الوطن العربي في الحقل الزراعي والتنمية الريفية فانه لا يزال لدينا اشواط بعيدة يجب أن نقطعها قبل الوصول الى الغاية التي نهدف اليها في التطوير المثالي للزراعة في الوطن العربي.

وهذا لا يكون الا بمزيد من التدريب ثم التدريب ثم التدريب وزيادة الكفاءة عن طريق البحث العلمي الزراعي والارشاد لنقل التكنولوجيا الحديثة في الزراعة على مستوى المزرعة والمزارع.

مشكلة المياه والانفجار السكاني

● منذ فترة غير قصيرة يدق الخبراء نواقيس الخطر تحسبا لتفجر ازمة مياه وصراعات حولها في مناطق الكثافة السكانية الكبيرة من الشرق الأوسط فما مدى الحقيقة والزيف في هذه التحذيرات الخطيرة، وما هو راي المنظمة بالنسبة للمبادرات التي يمكن اتخاذها احتياطا لتلك التهديدات؟

ـ لا شك أن مشكلة المياه في منطقة الشرق الادنى وفي مناطق أخرى من العالم، اصبحت من المشاكل الصعبة التي تستدعي كل اهتمامنا وانتباهنا، اذ أن الزيادة المتصاعدة للسكان وشح الموارد المائية سيؤديان الى مزيد من الضغط على هذه الموارد الذي سيستفحل اكثر فاكثر في المستقبل.

لن اتطرق الى الصراعات الاقليمية التي يمكن أن تحدث بين دولة واخرى من دول اقليم الشرق الادنى، واتمنى مخلصا الا يحدث شيء من هذا ابدا، بل يجب أن تسعى كل دول الاقليم الى مزيد من المشاورات والمحادثات للتفاهم والتوصل الى حلول هي في صالح شعوبها.

ولكنني اغتنم هذه المناسبة لكي ابرز نقطة هامة في استعمال المياه للري والصرف، وضرورة التوصل الى كفاءة اعلى في المنطقة العربية في استخدام المياه على مستوى المزرعة، وضرورة مكافحة التغدق والملوحة، والادارة المثلى لاستعمال المياه للري. وتطبيق هذا لا يكون دون الدعم التنظيمي ووضع السياسات والبرامج الملائمة لهذه الغاية، ونشر المعلومات والبيانات الاساسية للتخطيط والارشاد مع الانتباه الى الجوانب البيئية وضرورة نقل التكنولوجيا الحديثة في الزراعة المروية، واخيرا اصلاح المشروعات القائمة بدلا من انشاء مشروعات جديدة. هذا مع العلم أن مشروعات الري مكلفة كما قلت سابقا، وقد لا يكون في امكانات ومتناول بعض الدول العربية تمويلها.

واذا كنت انبه الى مثل هذه القضايا في مشروعات الري وادارتها وتمويلها فذلك لأن الكفاءة الحالية والانتاجية للزراعات المروية في الوطن العربي ما زالت متدنية، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي مبرر لذلك عندما تتأمن المياه والاسمدة والعناصر الاخرى للانتاج. فاذا كانت الانتاجية متدنية في مثل هذه الحالة فذلك يعني أن هناك سوءا في الادارة المزرعية المروية. وهذا ما يجب التنبه اليه.

● في مطلع العام الجاري



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

نجحت المنظمة نجاحا منقطع النظير برعايتكم الخاصة في استئصال شافة خطر مخيف حل بمنطقة شمال افريقيا هو افة ذبابة الدودة الحلزونية (Cochliomyia Hominivorax) التي لاحت مهددة قطعان المنطقة بل وحياة الإنسان فيها، وبذا فقد تجنب شمال القارة بل والشرق الاوسط ككل كارثة محققة، ورغم اهمية الانجاز تولد انطباع بانه لم يحظ بما يستحق من تقدير في اجهزة الاعلام المختلفة. فهل هنالك اسباب محددة لذلك؟

- لقد لاقت حملة مكافحة واستئصال الدودة الحلزونية من شمال افريقيا نجاحا منقطع النظير، وكان ذلك ناتجا عن جهود مكثفة وامكانيات مادية وبشرية بذلتها بسخاء السلطات البيطرية في الجماهيرية العربية الليبية. ولقد اضطلعت المنطقة بمهمة التخطيط والاشراف والتنفيذ لهذه المهمة من خلال مركز الطوارئ، الذي أنشأناه في يونيو (حزيران) ١٩٩٠. ولقد شاركت في هذه الحملة الهامة عدة دول مانحة، ومؤسسات مالية اقليمية بجانب ثلاث منظمات تابعة للامم المتحدة. لقد ظلت المنظمة في حالة تأهب كامل وعمل متواصل في تنفيذ برامج الحملة البالغة التعقيد من خلال مختصين تم تركيزهم في المكسيك، وليبيا وايطاليا. وقد اختارت المنظمة أن تلتزم الحرص الشديد في مخاطبة وسائل الاعلام والتكهن بأي نجاح سابق لاوانه. لكننا، حرصنا في نفس الوقت على اعلام كل الدول الاعضاء في المنظمة، وكل المؤسسات العالمية والاقليمية عن مدى التقدم من خلال نشرة شبه شهرية نوزع منها ٤١٦ نسخة بالوسائل السريعة في ثلاث لغات (عربية، انكليزية وفرنسية).

وبعد النجاح الذي ادى الى توقف عمليات تطبيق تقنية الحشرة العقيمة في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، قمنا بحملة اعلامية واسعة النطاق لكي تطمئن العالم زوال هذا الخطر، ولنعطي هذه المنظمة العريقة حقها في التقدير الذي تستحقه.

● **تمكنتم طوال فترة رئاستكم لهذه المنظمة الكبيرة من تغيير الكثير من الهياكل البيروقراطية المتاصلة التي كانت تشل حركتها في العديد من المجالات وتجلب عليها انتقادات عنيفة. فما هي تصوراتكم وتوصياتكم بالنسبة لمستقبل منظمة الاغذية والزراعة؟**

- اذا كنت افخر بالاعمال التي قمت بها في منظمة الاغذية والزراعة منذ تسلمت مهامها منذ سنة ١٩٧٦ حتى الآن، فانني افخر قبل كل شيء، باعطاء الاولوية والافضلية في التنفيذ للعمل الفني والتخلص ما أمكن من الروتين الاداري، بحيث تصبح الانجازات اسرع والاستفادة منها اعم وأوسع، مع التقليل بالنفقات الادارية، والاختصار من الاجتماعات غير المفيدة، والاقلال ما امكن من النشرات التي لسنا بحاجة لها، والتوسع الى اكبر قدر ممكن في اللامركزية في العمل، كما اوضحت سابقا، وأن نصل الى مستوى البلدان في التمثيل القطري والاقليمي حتى تكون منظمة الاغذية والزراعة قريبة من المستفيدين من خدماتها. واعتقد عن يقين أن جميع هذه التدابير قد اتت ثمارها. ومن هذه التدابير برنامج التعاون الفني. هذا البرنامج الذي لم يكن موجودا قبل تسلمي مهام منظمة الاغذية والزراعة، اصبح الآن حقيقة ماثلة، ويمثل تقريبا ٣٨ مليون دولار في موازنة المنظمة السنوية، تصرف على مشروعات تؤمن الحاجات السريعة للدول الاعضاء. بالماضي كنا ننتظر دائما الجهات الممولة ومنها برنامج الامم المتحدة للانماء لكي تتكرم علينا بالفتات حتى نقوم بدورنا في مساعدة الدول. اما الآن فاصبح بامكاننا تلبية حاجات هذه الدول بسرعة ويسر. وقد ثبتت صلاحية واهمية هذا البرنامج عندما قامت مجموعة من الخبراء بتقييم هذا البرنامج فقدموا توصياتهم بالاستمرار في تنفيذه وزيادة ميزانيته حتى تاتي الفائدة اعم واوسع.

اما تصوراتي وتوصياتي بالنسبة لمستقبل منظمة الاغذية والزراعة فاختصرها بالتالي وهو الاستمرار والمثابرة على المشروعات والبرامج التي بدأنا بها، والتي اقرتها مؤتمرات منظمة الاغذية والزراعة وحتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة، ومنها:

- مؤتمر الغابات المنعقد في المكسيك سابقا، والمؤتمر الأخير المنعقد في باريس سنة ١٩٩١.
- مؤتمر الاسماك الذي عقد سنة ١٩٨٥.
- مؤتمر الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية المنعقد سنة ١٩٧٩.
- مؤتمر الزراعة القابلة للاستمرار، في هولندا سنة ١٩٩١.

واشير اخيرا وليس اخرا الى المؤتمر العالمي للغذاء الذي سيعقد في اواخر هذه السنة في روما، والمؤتمر العالمي لحماية البيئة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في يونيو (حزيران) ١٩٩٢.

كل هذه المؤتمرات عقدت بتدبير من منظمة الاغذية والزراعة وتحت وصايتها، والمنظمة هي مشرفة ومسؤولة عن تنفيذ توصياتها ومقرراتها. فانت ترى أنه حتى نتمكن من متابعة التنفيذ والاستمرار في تطوير اعمال المنظمة على الصعيد العالمي فلا يمكن المعالجة على الصعيد الضيق والآني. الحاجات كبيرة ومشكلة الجوع في العالم الثالث هي من الاهمية بمكان، وتدهور البيئة والتلوث اصبحا يهددان الكرة الارضية. اذن اصبحت المشكلة من الضخامة بحيث لا نسمح لانفسنا، ونحن في مركز المسؤولية على الصعيد الدولي، بالتطرق الى هذه المشاكل بمنظور ضيق، لا بل يجب معالجة المشاكل بكل تأن وبكل مسؤولية وعلى المدى البعيد، لذلك اعطيت التوصيات للقسم المختص في المنظمة باعادة طبع: الدراسة العالمية للزراعة سنة ٢٠٠٠، واصبحت الآن الزراعة سنة ٢٠١٠ بعد ان يؤخذ بعين الاعتبار المستجدات والتطورات التي طرات على اوضاع الزراعة في العالم ومنها الزيادة الحاصلة في عدد الجياع وتدهور البيئة وتلوث المحيط.



د.عاطف بخارى الممثل الإقليمى
للشرق الأدنى لمنظمة «الفاو»:

نقص المياه والزيادة السكانية وراء الفجوة الغذائية العربية

الواردات العربية من الغذاء تقدر بـ ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠

على القطاع الخاص أن ينهض بأعباء التنمية الزراعية

حوار: محمد يحيى

بعد عودة مقر المكتب الإقليمى للشرق الأدنى لمنظمة «الفاو» إلى القاهرة وبمناسبة انعقاد المؤتمر الواحد والعشرين لدول المنطقة فى طهران التقت «العالم اليوم» ود.عاطف يحيى بخارى الممثل الإقليمى للشرق الأدنى لمنظمة الفاو والخبير الزراعى السعودى حيث اكد ان التنمية الزراعية فى الوطن العربى تحتاج إلى دخول القطاع الخاص الوطنى فى معركة التنمية بهدف زيادة الرقعة الزراعية وتشجيع الصناعات الريفية مشيرا إلى ان الفجوة الغذائية العربية سوف تصل إلى نحو ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إذا ما استمرت الأوضاع على ما هى عليه.

وقال د. بخارى إنه تمت خلال المؤتمر مناقشة السياسات الإقليمية بالإضافة إلى بعض الوثائق المهمة المتعلقة بالمياه واستخدامات المياه وبالأمراض الحيوانية. كما عرضت أيضا وثيقة عن المؤتمر العالمى للتغذية والذى سيعقد فى روما فى نهاية هذا العام. وذكر أن المؤتمر بصفة عامة هو تجمع لمناقشة السياسات العامة الزراعية فى إقليم الشركة الأدنى والذى يضم جميع البلدان العربية بالإضافة إلى تركيا وإيران وباكستان وقبرص ومالطة وافغانستان. وإنه يوجد الان اتجاه لأن تصبح جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية «السوفييتية سابقا» اعضاء فى منظمة الاغذية والزراعة وبالتالى يمكن أن تنضم إلى دول إقليم الشرق الأدنى إذا ارادت ذلك، وهذا لاشك سوف يدعم الاقليم ويقوى من انشطته.

وأوضح د. بخارى ان المكتب الاقليمى للشرق الادنى تم نقله مؤخرا من روما إلى القاهرة فى شهر سبتمبر الماضى، وأن الدكتور ادوارد صوما مدير عام منظمة الاغذية والزراعة اعطى له توجيهات معينة قبل مؤتمر طهران باعطاء مصر الأولوية إذا ماطلبت استضافة المؤتمر الاقليمى الثانى والعشرين القادم والذى سيعقد بعد عامين، وقد ابلغ الدكتور بخارى الوفد المصرى فى المؤتمر هذا الطلب، إلا انه نتيجة لظروف ما لم يتحدث الوفد المصرى ولم يطلب استضافة المؤتمر القادم، وتقدمت الاردن لاستضافة مؤتمر عام ١٩٩٤ ثم موريتانيا لاستضافة مؤتمر عام ١٩٩٦، واعرب د. نجاري عن رغبته فى ان تتمكن مصر من أستضافة المؤتمر الاقليمى بعد ذلك.

● ماهى أسباب الفجوة الغذائية فى الوطن العربى وكيف يمكن أن نتغلب عليها؟

– الحقيقة ان اتساع الفجوة الغذائية فى العالم العربى يرجع إلى أسباب عديدة– مثل شحة المياه وانقسام الموارد المائية بين دول مختلفة وهذا يضع الكثير من العوائق امام التوسع الانقى فى الزراعة وخاصة بالنسبة للزراعات التى تعتمد على الانفجار السكانى الذى يعانى منه الكثير من الدول العربية مثل مصر والسودان، فزيادة السكان تصاحبها زيادة فى الاستهلاك، الامر الذى يمكن ان يؤدى إما لزيادة الإنتاج– وهذا امر محدود نوعا ما– أو إلى الاعتماد على الاستيراد، وهذا هو الاتجاه السائد حاليا. والفجوة الغذائية من الممكن تقليصها فى العالم العربى إذا ماتم التركيز على التوسع الزراعى افقيا ورأسيا. ويجب على الدول العربية أن تهتم بشكل خاص بالتوسع الرأسى والذى يعنى زيادة انتاجية الأرض الزراعية، وهذا أمر حيوى بالنسبة لنا لان التقديرات تشير إلى أنه إذا استمر الحال على ماهو عليه الان فإن وارداتنا من المواد الغذائية سوف تصل قيمتها سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليار دولار، وهذا رقم مهول ومخيف ويحتم علينا ان نسعى بكل جدية إلى زيادة الرقعة الزراعية وإلى ايجاد طريقة لتوزيع السكان من المناطق الحضرية وإلى المناطق الريفية ولتشجيع الصناعات الريفية.

ولكن المشكلة هى قلة الاستثمار فى الزراعة فالاستثمارات دائما توجه نحو القطاعات الصناعية أكثر مما توجه إلى الزراعة، وهناك بعض التجارب الناجحة فى الدول العربية مثل السعودية والتى كانت منذ حوالى عشر سنوات تستورد معظم احتياجاتها الغذائية، اما الان فقد اصبحت المملكة العربية السعودية دولة مصدرة للغذاء وذلك بفضل اهتمام الدولة وزيادة الاستثمار فى قطاع الزراعة، وهذا مثال صريح يؤكد ان زيادة الاستثمارات يمكن ان تعالج مشكلة نقص الغذاء.

ويجب ايضا الا ننسى انه فى البلدان العربية وللأسف فان الزراعة لاتزال زراعة تقليدية، ولاتوجد الطرق والتكنولوجيا الحديثة، ما يؤدى إلى استمرار تأخر الانتاج الزراعى فى الدول العربية وإلى استمرار ارتفاع حجم الواردات الغذائية.

● مامدى جسامة مشكلة المياه فى الوطن العربى وتاثيرها على الانتاج الزراعى؟

– تعتمد ٧٥٪ من الاراضى الزراعية فى الوطن العربى على مياه الامطار. ويقترب الطب على المياه الان على الحدود القصوى للموارد المتاحة، ففى خلال العقود الثلاثة الماضية زادت مساحة الاراضى المروية من ٣٠ إلى ٣٨ مليون هكتار وعلى سبيل المثال تستخدم مصر مايقرب من ٨٧٪ من مواردها المائية المتجددة وتستخدم ليبيا ٧٧٪ والمملكة العربية السعودية ٦٢٪. وهذه النسب تعتبر مرتفعة للغاية. وإذا استمرت معدلات الزيادة السكانية عند مستوياتها المرتفعة، ونضبت المياه الجوفية فإن الوضع سوف يصبح خطيرا للغاية.

● فى الماضى كانت تطلق شعارات مثل «من لايملك طعامه لايملك حريته» وغيرها من الشعارات التى تضع اهمية كبيرة جدا للاكتفاء الغذائى ولكن الان نسمع بعض الخبراء الاقتصاديين يقللون من قيمة الاكتفاء الذاتى الغذائى حيث يمكن ان يتحقق الامن الغذائى من خلال الاهتمام بقطاعات اخرى كالصناعة والتجارة والخدمات، فمارايك؟

– هذه الشعارات حقيقية ولكن يجب الا نبالغ فيها، فنحن نطالب بالتعاون والتكاتف بين الدول العربية ودول اقليم الشرق الادنى بصفة عامة. وليس من الضرورى ان تصل جميع دول الاقليم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع السلع الغذائية ولكن المهم ان نصل إلى توزيع عادل للانتاج الزراعى والحيوانى، ثم التكامل الاقتصادى والتجارى بين بلدان الاقليم ومن ناحية اخرى يجب أن نفرق بين التنمية الزراعية فى أى اقليم من اقاليم العالم وبين الوضع السياسى بين بلدان هذا الاقليم، واوضح مثال على ذلك هو السوق الاوروبية فهى ليست سوقا متحدة ومتكاتفة سياسيا بل واحيانا ماتختلف دول السوق فيما بينها حول قضايا تجارية، ولكنها تتفق فى التعاون الاقليمى وفى ضرورة فتح المجال أمام إنتاجها الزراعى من أسواق دول الجماعة الاوروبية، الأمر الذى سيمكن الجماعة الاوروبية من أن تصبح إذا لم تكن قد اصبحت بالفعل قوة اقتصادية زراعية هائلة. والتكامل الاقتصادى المطلوب بين دول اقليم الشرق الادنى، لايعنى فى الحقيقة تخصيص انتاج سلع معينة فى دول محددة، ولكن المطلوب هو فتح الاسواق امام جميع السلع فى الدول العربية، وجعلها اسواقا مشتركة كما هو الحال فى دول الجماعة الاوروبية ويجب الا يتاثر هذا التكامل الاقتصادى بأى اختلاف فى وجهات النظر السياسية.

● ماهو دور منظمة الاغذية والزراعة ومشروعاتها فى الدول العربية؟

وماهى اهم التحديات التى تواجه انشطتها؟

– منظمة الاغذية والزراعة لديها مشروعات كثيرة جدا فى الوطن العربى، فى مصر والاردن وسوريا والسودان والصومال، وهى مشروعات تقوم المنظمة بتنفيذها إما بتمويل من خارج المنظمة أو عن طريقها بما يسمى «برنامج التعاون الفنى». وأهم مايميز منظمة الاغذية والزراعة هو انها منظمة متخصصة ومنفذة وليست جهة ممولة بالاساس لكنها تقوم بتمويل بعض المشاريع وتشجيع تبادل الخبرات والتكنولوجيا وكل مايتعلق بالتنمية الزراعية ودور منظمة الاغذية والزراعة فى الواقع هو مساعدة البلدان فى جهودها الانمائية فالمنظمة ليست وزارة زراعة العالم وليس لها الصيغة التنفيذية والتاثير المباشر على الانتاج الزراعى فى العالم، لان الحكومات هى المسئولة عن الانتاج، ولكن دور المنظمة هو نقل التكنولوجيا الحديثة وعقد دورات تدريبية واصدار نشرات فنية والمساعدة فى تنفيذ المشروعات. وبالنسبة لعدد المشاريع الموجودة فى اقليم الشرق الادنى وطبقا لاحدث الارقام وقدرها ٢٥٠ مشروعا ويبلغ مجموع المبالغ التى اعتمدت لهذه المشاريع نحو ٤٥٠ مليون دولار من بينها مشروعات برنامج التعاون الفنى التابع للمنظمة والذى تموله المنظمة من ميزانياتها، وتستخدم فى مشاريع تستثمر مالايقل عن ٣ إلى ٤ مليارات دولار.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

والمشكلة التي تواجه الدول النامية هي انه في الوقت الذي تسعى فيه لزيادة استثماراتها في قطاع الزراعة فانها تجد نفسها في ضائقة شديدة من جراء خدمة الديون الخارجية، حيث يستاثر دفع الفوائد المستحقة بالجانب الاعظم من عائداتها التصديرية، وقد تفاقمت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية من جراء نقص المعونة الرسمية، وتبلغ خدمة الديون في اقليم الشرق الادنى ٢١ مليار دولار سنويا تستخدم في الوفاء بها ٣٨٪ من مجموع عائدات التصدير في الاقليم.

إذن فمقولة إن من «لايملك غذاءه لايملك حريته واستقلاله» هي مقولة سليمة. والكثير من الدول النامية لاتملك غذاءها لانها مثقلة بالديون. هذه الديون إما ديون تنموية أو ديون عسكرية. ونحن نطالب بالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سياسيا وعسكريا، لان هذا الاستقرار لاشك سيؤدى إلى تقليص موازنة التسلح. والآن لاتوجد حرب باردة في العالم واصبح العالم تسوده درجة كبيرة من الاستقرار نتيجة انتهاء الحرب الباردة وتوقف سباحة التسلح، مما وفر اموالا طائلة للاستخدامات التنموية. ولاشك ان الاستقرار الأمني والسياسي والعسكري في المنطقة العربية هو أمر مهم جدا سوف يؤدى في المستقبل إلى تحسن الاوضاع الزراعية. أما بالنسبة للديون غير العسكرية فإن بعضها جاء نتيجة لاعباء غذائية في الدول النامية، هذه الاعباء تاتي احيانا نتيجة لتغير التقاليد والعادات الغذائية بشكل غير سليم، فبعض البلدان لم تكن تعرف القمح وكانت تنتج الخبز من الزراعات التقليدية مثل السودان والصومال وغيرها من دول افريقيا، ولكن مع الاسف لم تنتبه هذه الدول إلى زيادة اعتمادها على محاصيل لاتقوم بزراعتها، وهذا الاعتماد أدى إلى زيادة الديون.

● **الزيادة السكانية تلتهم ثمار التنمية هكذا يقال دائما.. فما هو السبيل لحل هذه المشكلة؟**

– الزيادة السكانية قد تتحول في بعض البلدان إلى مشكلة سياسية ولذلك يجب النظر إليها بجدية وايجاد الحلول ويجب ان ينظر لها بالجدية المناسبة لها، مثل اعادة توزيع السكان على مناطق الريف، فمثلا سكان مصر اعتقد انه لايجب استمرار تكدسهم في المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية حيث يعيش بهما اكثر من ٤٠٪ من تعداد سكان مصر. إذن الريف في هذه الحالة مهمل حيث يهجره أهله تاركين زراعتهم وانتاجهم ويتجهون إلى العواصم والمدن الكبيرة سعيا وراء رزق أوفر أو خدمات صحية ومرافق افضل. إذن من الحلول المناسبة ان تركز الحكومات على تنمية الريف وامداده بجميع الخدمات اللازمة لسكانه حتى يستقروا في قراهم ويتوسعوا في زراعاتهم.

وقد نجحت المملكة العربية السعودية في ذلك حيث اقامت بنية اساسية قوية في الريف، مما أدى إلى انسياب السكان إليه وبالتالي انتعش الريف، وبدأت التنمية الزراعية في المملكة تشق طريقها بشكل قوى. ومن الضرورى ايضا ان تقوم الحكومات بحملات لتوعية المواطنين بضرورة تحديد النسل.

● **اتهم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي البنك الدولي بانه يأخذ من الدول النامية (في صورة فوائد الديون) أكثر مما يعطيها من أموال (٥ مليارات دولار سنويا) فما تعليقك؟ وهل هناك تضارب بين انشطة منظمات ووكالات الأمم المتحدة؟**

لا، ليس هناك تضارب، ولكن توجد تخصصات مختلفة داخل منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي هو كأى بنك عادي يقدم قروضا بسعر فائدة معين، ولكن بلا شك فإن تراكم هذه الديون على الدول النامية يؤدى إلى تفاقم الوضع.

● **تقوم الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بفرض عوائق جمركية على السلع من الدول النامية ومنها الدول العربية، فكيف تؤثر هذه الممارسات التجارية على النشاط الزراعي في المنطقة العربية؟**

– هذه التكتلات الاقتصادية العظمى تقوم بالفعل بتلك الممارسات، فالسوق الأوروبية مثلا تضع شروطا لاستيراد الفاكهة من بعض البلدان العربية لتحمي زراعة الفاكهة المحلية بها وهي مشكلة معقدة جدا وحتى في دورات اجتماعات «الجات» لم تتوصل الأطراف المشاركة إلى نتائج ملموسة وعملية لاصلاح النظام التجارى العالمي. الحواجز التجارية الهدف منها حماية مصالح الدول والتكتلات الاقليمية التي تقوم بوضعها، وهي ليست موجهة ضد العالم الثالث بشكل خاص لاننا نجد احتكاكات تجارية بين الدول العظمى ايضا، ولكن الدول النامية تدفع الثمن اكثر من غيرها، لانها للاسف لاتصدر إلا بعض المنتجات الزراعية الأولية التي تصنع في البلدان المتقدمة والدول الصناعية تفرض حواجز جمركية على هذه المنتجات وتحدد أسعارها. ومن الملاحظ ان أسعار المواد التي تستوردها البلدان النامية مثل القمح والزيوت مرتفعة جدا ولكن سعر هذه المواد الأولية منخفض جدا لان هذا يخدم مصالح البلدان الصناعية الغنية والتي لن تتنازل بسهولة عن مصالحها. والحل يكمن في سعى الدول النامية إلى حماية مصالحها بخلق تكتلات اقليمية أو شبه اقليمية يتم في اطارها اجراء التبادل التجارى بظروف افضل بكثير مما يمكن ان تحصل عليه الدول النامية إذا تعاملت مع الدول الغنية ولذلك نحن ندعو إلى التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، والتكامل الاقتصادى المطلوب هو ليس غلق الاسواق العربية ولكنه يهدف إلى ايجاد أسواق جيدة لجميع السلع العربية. وتدل الاحصاءات والدراسات على أن التجارة البينية في اقليم الشرق الأدنى لاتزال غير ذات اهمية تذكر، فقد انشئت تجمعات شبه اقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي ومنطقة التجارة الحرة للتعاون الاسلامي في باكستان بهدف تنشيط التعاون والتجارة بين البلدان المشاركة في هذه التجمعات وإذا كانت الارادة الطيبة متوافرة فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإزالة الحواجز القائمة أمام التجارة بين البلدان وعلى مستوى الاقليم في جميع القطاعات وعلى الأخص قطاع الزراعة.

● **ماهي اثار برامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى على التنمية الزراعية؟ وهل هناك اثار سلبية نتيجة للتركيز على القطاعات الاخرى؟**

– لا أظن ان التحرير الاقتصادى له انعكاسات سلبية على التنمية الزراعية، فالتنمية الزراعية تحتاج فقط إلى إرادة سياسية قوية وجرأة وشجاعة في مراقبة الأوضاع الحالية لكي نتمكن من التحكم فيها. والتنمية الزراعية تحتاج إلى دخول القطاع الخاص الوطني في هذه المعركة وأود ان اشير إلى ان مردود قطاع الزراعة بطيء جدا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة أو السياحة. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يهتمان بالمردود السريع اكثر من المردود البطيء ولذلك فإن اهتمامهما بالزراعة يكون أقل بالمقارنة باهتمامهما بالقطاعات الصناعية والسياحة وغيرهما، ولكن تحقيق تنمية اقتصادية قوية مستمرة تستوجب التركيز بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي.



«الفاو» تحذر من نقص موارد المياه في دول الشرق الأوسط

إهدار ٦٠٪ من المياه قبل وصولها للأراضي الزراعية

كتب ـ احمد فؤاد :

حذر تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية «الفاو» بروما من نقص موارد المياه في الدول النامية، ودول الشرق الاوسط. دعا التقرير لضرورة الاستفادة من مصادر المياه المحدودة في الشرق الاوسط، واكد التقرير ان عدم ملائمة اسلوب الزراعة التقليدية المستخدمة حاليا مع النمو المتزايد للسكان في الوقت الحاضر. واشار التقرير إلى ان المياه المتوافرة محدودة، ولا يجرى توزيعها بصورة عادلة خاصة في دول الشرق الاوسط. واوضح ان العالم يستنزف الحدود القصوى للمياه الصالحة، كما دعا التقرير لابتكار الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة انتاج الاغذية في حدود الامكانات المتوافرة ومصادر المياه المتاحة. وتشير احدث الدراسات التى اجرتها المنظمة، إلى ان الدول النامية تستغل اكثر من ٧٠٪ من مياهها للاغراض الزراعة، وان اكثر من ٦٠٪ من المياه التى يجرى تحويلها او ضخها لاغراض الرى لا تصل إلى المحاصيل، ويتم اهدارها وهى في طريقها لرى الاراضى.

اكد الدكتور إدوار صوما مدير عام المنظمة، ان غرق التربة الزراعية وانتشار الملوحة مشكلتان خطيرتان في دول الشرق الاوسط، ويتم اهدار اكثر من ٣٠ مليون (هكتار) من الاراضى المروية. وقال : إن ٦٠٪ من المحاصيل في مصر تتعرض لمخاطر حقيقية، وان الحكومة المصرية لجات لانشاء محطات لمنع استمرار فقد المياه. واعلن الدكتور «صوما» ان الإمارات العربية والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت تمكنت من تطوير زراعتها المروية بعد ان كانت تستخدم فقط مصادر المياه الجوفية غير القابلة للتجدد.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

كيف يدير العرب أزمة المياه؟

د. حسن بكر *

منذ منتصف الثمانينات وهناك حديث ثابت ومتكرر فى جميع مراكز البحوث العربية والاجنبية واجهزة الاتصال الدولية عن «ازمة المياه» بسبب التغيرات الكونية التى لحقت بالبيئة والاسراف فى الاستخدام والتلوث وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى ندرة هذا المصدر الحيوى الذى لا غنى عنه لكل كائن حى. ويزيد من تعقيد الموضوع ازدياد الطلب على الماء مع ازدياد الطموحات التنموية لبلدان العالم. وقد عبر بعض الباحثين عن ذلك بقولهم إن العالم يجتاز عصر الثورة الصناعية الثالثة مع نهاية القرن العشرين نحو الثورة الرابعة: ثورة البيئة والتنمية المرتبطة بها.

وفى الحقيقة فإن حدة الازمة لا ترتبط بمنطقة الشرق الاوسط بعينها فقد تعدتها إلى اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية فزادت حلقات الفقر فى البلدان النامية بحلقة جديدة هى نقص المياه.

وفى دراسة لعالم المياه السويدى «مالين فوكنمارك» تحدث عن معاناة متوقعة لبعض البلدان النامية فى افريقيا واسيا سوف تؤثر عليها ندرة المياه ومنها فى شمال أفريقيا مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، فى الوقت الذى تستورد فيه هذه الشعوب احتياجاتها من الحبوب لتلبية حاجات السكان الذين يرتفع معدل الزيادة فيهم بنسبة ٣٪ سنويا.

ولا يقتصر ذلك على شمال أفريقيا فالصين جفت ثلث ابارها وكذلك تعانى الهند من سوء التنظيم وتدهور التربة الصالحة للزراعة. وفى مؤتمر قمة الارض الذى انعقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل فى الفترة من ٣-١٤ يونيه ١٩٩٢ ثبت ان ١٠٪ من انهار العالم ملوثة بمياه المجارى والصرف الزراعى. كذلك تاثرت البحار بصرف الانهار الملوثة فيها بالاضافة إلى انسكاب البترول مما اثر على الثروة السمكية التى تعادل ٣٠٪ من غذاء الانسان البروتينى وبالذات فى الدول الصناعية التى تتحمل الوزر الأكبر فى تلويث البيئة وترحيل مشاكلها إلى دول العالم الثالث المثقل بالديون والحروب.

الأزمة العربية

اما على الجانب العربى فإن بوادر ازمة المياه صارت واضحة من الفرات إلى النيل. ففى شهر ابريل عام ١٩٨٩ اقر خبراء المياه من إحدى عشرة دولة عربية فى عمان بالاردن بان امن المياه فى العالم العربى لا يقل أهمية عن الامن القومى أو العسكرى. ومن خلال نتائج الابحاث التى اجرتها معاهد المياه الامريكية «فى فيلادلفيا وواشنطن» والعربية «فى القاهرة» يتضح انه مع تزايد معدل نمو السكان فى الشرق الاوسط «بنسبة ٤٪» ومع انخفاض معدل تدفق المياه إلى دول المنطقة فإن ذلك يجعل من المستحيل فى عقد السبعينات توفير الماء اللازم للجيل القادم.

وفى تقريرها عن الازمة كتبت مجلة «تايم» الامريكية فى نوفمبر ١٩٩٠ على لسان «عرنون سوفير» البروفيسور الاسرائيلى بجامعة حيفا أن حرب المياه قد تنفجر فى الشرق الاوسط فى التسعينات ذلك ان كل دولة ستحاول الاستيلاء على ما تمتلكه الدول الاخرى من حصص وقد ترددت نفس النغمة فى تقارير أمريكية سابقة على ذلك ومنها تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن عام ١٩٨٧ والندوات السرية المتعددة التى أعقبته.

ولا يمكن فهم جوانب المشكلة فى العالم العربى إلا إذا ادركنا ان أكثر من ٦٦٪ من المياه العربية تنبع من مصادر تقع خارج هذا العالم العربى وبالذات من دول الجوار الاستراتيجى «اثيوبيا وتركيا بالذات» والا إذا علمنا مدى عمق الاتصالات الاسرائيلية بهذه الدول طبقا لوصية «بن جوريون» لضرب الامن العربى فى مقتل الامن المائى:

— إن تركيا تبحث عن دور جديد بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الشيوعية فى اهم معاقلها بالكتلة الشرقية. وتركيا عضو فى حلف الأطلنطى ومفتاحه للدخول إلى منطقة الشرق الاوسط. وهى بلد اسلامى على النمط الغربى الليبرالى وهو نموذج يحقق رغبات الدول الغربية بالكامل فى مواجهة التيارات الاصولية المعادية للغرب. وقد ظهر الدور التركى بوضوح إبان ازمة الخليج الثانية والارتباط القائم مع الجمهوريات الاسيوية الاسلامية الست فى الاتحاد السوفييتى الراحل. ويتضح الدور التركى بوضوح فى موضوع المياه المتدفقة إلى كل من العراق وسوريا. فعلى سبيل المثال قطعت تركيا تدفق نهر الفرات فى شهر يناير - فبراير ١٩٩٠ لملء سد أتاتورك الجديد ضد رغبات بغداد ودمشق. وقد ادى انقطاع المياه إلى اعادة جرد العلاقات العربية - التركية بكاملها وإلى وقوع ازمة لاشك فيها فى كل من العراق وسوريا. ومع تزايد الطموحات التركية فى بناء سدود تصل إلى «٢٢» سدا وفى المشروع العملاق المسمى بانابيب السلام إلى الشرق الاوسط، ازداد الشعور بالهاجس المائى.

— وفى نهر النيل ظهرت أسباب جديدة للقلق مع التاكد من وجود خبراء اسرائيليين يجرون ابحاثا فى حوض النهر «فى اثيوبيا واوغندا» لاقامة مشروعات للرى على النيل ومع انخفاض منسوب المياه قبل عام ١٩٨٨. وقد ضاعف من هذا القلق العلاقات التى اقامتها اسرائيل مع النظام الاثيوبى الجديد «بعد منجستو» ومتمردى جنوب السودان بقيادة جون قرنق الذى تحول من اقصى اليسار إلى اقصى اليمين ولم يعد يخفى اتصالاته المشبوهة سواء مع اسرائيل او مع مجلس الكنائس العالمى..

ـــ أما حوض نهر الأردن فقد أصبح مضرب الأمثلة فى حرب المياه العربية الاسرائيلية منذ منتصف الستينات ومن ثم احتلال اسرائيل لمنابع الانهار العربية عقب حرب ١٩٦٧. وتشير كل الدلائل إلي انه ما لم تبدأ كل من سوريا والاردن فى استغلال بناء سد «الوحدة» على نهر اليرموك بشكل منظم واقتصادي فلن يكون بوسع الاردن «الذى بدأ فى نشر ملصقات في المرافق العامة بالعاصمة عمان تحذر من الاسراف فى استخدام المياه» توفير احتياجاته الأساسية لعام ١٩٩٥. ومما يزيد من مؤشر الخطر ان هذا المشروع يحتاج لموافقة اسرائيل. وهناك مباحثات غير مباشرة جرت قبل محادثات السلام الاخيرة أحيطت بجو من الكتمان والسرية التامة للوصول إلي اتفاق ولاتزال قائمة إلى اليوم.

ماذا تفعل اسرائيل؟

أما على الجانب الاسرائيلى فكما قلنا الأزمة خانقة إلى الحد الذى جعل اسرائيل تطرح موضوع المياه على مائدة المفاوضات العربية – الاسرائيلية الجارية بشكل واضح وصريح. وكان من الممكن ابقاء هذه الورقة فى يد المفاوض العربى لاخر لحظة لحين موافقة اسرائيل على المطالب العربية فى ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية والاراضى العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧.

وتقوم اسرائيل بشكل يومى بسحب مياه نهر الأردن عبر الحامل القطرى للمياه من الضفة الغربية المحتلة وقد أدى ذلك إلى تلوث المياه فى جنوب النهر إلي الحد الذى لا يمكن الأردن من استخدامه وهى بالتالى تقوم باستخدام ٩٥٪ من الموارد المائية المتجددة وهو ما يعنى خمسة أمثال استهلاك الدول العربية المجاورة.

وقد حاولت اسرائيل دون جدوى تخفيض كمية المياه المستخدمة فى الزراعة عام ٨٧/٨٨ بنسبة ١٥٪ إلا ان هذا التخفيض لم يقلل حجم الضغط المفروض على الموارد المائية حسب قول «مائير بن مائير» المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية الموفد إلي واشنطن عام ١٩٨٨ لحضور ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حول ازمة المياه فى الشرق الأوسط. فإذا كان تقديره صحيحا وهو ما نميل إليه وأكثر فإن اسرائيل بحلول العام (٢٠٠٠) سوف تواجه عجزا قدره (٨٠٠) مليون متر مكعب ماء سنويا ويتضاعف الرقم مع ازدياد هجرة اليهود السوفييت إلى الدولة العبرية ووعد شامير بأن يكون عدد سكان اسرائيل فى هذا العام حوالى عشرة ملايين نسمة.

إن اسرائيل كما يقول «زيماح ايشاى» رئيس مرفق المياه الاسرائيلى – تزداد أزمتها حدة فهى من ناحية تستقبل الاف المهاجرين فى مدن مياهها فى أعلى درجات الاستهلاك والانهاك يقابل ذلك عجز فى موارد المياه المتجددة. إن ٧٥٠ الف فلسطينى – على حد قوله – فى قطاع غزة المحتل يواجهون مأساة حقيقية، فمصادر المياه فى غزة قد تلوثت بمياه البحر بالاضافة إلى اختلاطها بنظام الصرف الصحى الذى تسرب لأسفل المياه العذبة.

ولا يمكن حل أزمة المياه كما هو واضح إلا من خلال جهود دولية اقليمية مشتركة شرط توافر حسن النوايا وتبادل المنافع للجميع وذلك لن يتاتى إلا بعقد اتفاقات قانونية ذات صفة دولية يحترمها الأطراف الموقعون عليها. التفاوض والبحوث المشتركة والمنفعة المتبادلة هي وسائل الوصول إلي عقد هذه الاتفاقيات الملزمة حول هذا المصدر الحيوى النادر وهو ما جرى التفاوض حوله فى قمة الأرض الأخيرة بعد اجتماعات المؤتمرات السبعة لدراسة ورقة الماء المرتبطة بعدة متغيرات تؤثر وتتأثر بها كالسكان والغذاء والأرض والامن والحدود والحروب الصغيرة الممتدة بلا نهاية.

ويمكن في عجالة طرح عناصر لورقة عمل عربية مع دول الجوار الاستراتيجى – مع استبعاد دبلوماسية القوة مع دول حوض الأنهار – وهى على النحو التالى:

ـــ تطوير رؤية شاملة للاستقرار والأمان فى احواض الأنهار وانشاء هيئة مشتركة لحل الصراعات التى تنشأ بالطرق السلمية.

ـــ التعاون الاقتصادى والمشاركة المتبادلة فى المشروعات المتوقع قيامها فى حوض النهر وطرق الاستفادة منها.

ـــ إعداد دراسات جدوى مسبقة لمشروعات المياه الممكن قيامها مما يعنى المشاركة المتساوية ولو نظريا لجميع البلدان المختلفة فى حوض النهر للمنافع المتوقعة.

ـــ انشاء صندوق لتمويل المشروعات الطموحة على حوض النهر مع الحرص على عدم خلط المشروعات المشتركة على النهر مع المشروعات المحلية.

ـــ انشاء منظمات اقليمية أو «حوضية» -إذا جاز التعبير- لدول حوض النهر لتطوير الاستفادة المشتركة من مياهه. أكثر من ذلك يمكن التفكير من الأن في انشاء منظمة دولية لدول أحواض الانهار كـ (منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» على سبيل المثال) لتنسيق التعاون بين هذه الدول وحل مشكلاتها بالطرق السلمية.

هذا بالاضافة إلي الاسراع فى انشاء مؤسسات عربية ذات طبيعية أكاديمية وبحثية مشتركة تساعد في دراسة وتطوير والتنبؤ بأوضاع هذه الانهار مستقبلاً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

أزمة المياه تتفاقم في الوطن العربي والعجز ٢٦٠ بليون متر مكعب في العام ٢٠٣٠

□ دمشق - «الحياة»:

■ تشير الارقام التي توصل اليها «المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة» الى ان الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة في الوطن العربي تقدر بحوالي ٣٥٣ بليون متر مكعب سنوياً يستثمر منها حالياً ١٧٣ بليون متر مكعب سنوياً للاغراض مع تامين ٥٠ في المئة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وفي حال العمل على تامين اكتفاء غذائي تام سيصل الرقم الى ٣٠٥ بلايين متر مكعب سنوياً. ومع حلول العام ٢٠٠٠ سيعاني المواطن العربي من عجز يصل الى ١٥٥ بليون متر مكعب سنوياً وفي العام ٢٠٣٠ سيرتفع العجز المائي الى ٢٦٠ بليون متر مكعب سنوياً.

وتشير الارقام السابقة المطروحة على اجتماع الجمعية العامة للمركز في دمشق الى تفاقم ازمة المياه بشكل سريع بما يهدد الامن والاستقرار العربي.

ويظهر تقرير استراتيجية المركز للمرحلة المقبلة ان مسالة توفير المياه في الوطن العربي ترتبط بخطة الانتاج الزراعي ومخطط الامن الغذائي العربي وان الفجوة بين حجم الموارد والطلب عليها يمكن ان تستمر وتزداد اذا لم تستطع الاقطار العربية تنمية مواردها المائية بمعدلات تتوازن مع الطلب وتضييق الفارق بين انتاج الغذاء واستهلاكه. ومن هنا كانت الحاجة الملحة لانشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة كمنظمة تابعة لجامعة الدول العربية تسعى الى تامين المعلومات الاساسية عن المناطق الجافة التي تشكل اكثر من ٩٠ في المئة من اراضي الوطن العربي بما يمكن من التنفيذ الواسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية للمناطق الجافة ومهام الامن المائي في الوطن العربي.

وحتى يتمكن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة من القيام بمهامه بشكل منظم ومخطط وضع برنامجاً استراتيجياً لعمله حتى العام ٢٠٠٠ ينفذ خلاله الانشطة وفق خطتي عمل متوسطتي الاجل مدة كل منها اربع سنوات تسبقها خطة عمل لمدة سنة واحدة هي ١٩٩٢ حيث



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحددت فترة كل من الخطتين المتوسطتين بحيث تنسجم الخطط السنوية مع الفترات الزمنية المحددة من قبل المجلس الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

- الخطة المتوسطة الاولى في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦.
- الخطة المتوسطة الثانية في الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠.

وسيتم في نهاية كل فترة مراجعة سياسة المركز واستراتيجيته وبرامجه في ضوء ما يتم الحصول عليه من نتائج ومتغيرات على المستويين العربي والدولي. وسيتم خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ تنفيذ برامج وانشطة هي بالتحديد دراسات الاراضي والدراسات المائية ودراسة الثروة النباتية ودراسات الثروة الحيوانية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والدراسات المناخية الى جانب المساهمة في المشاريع القطرية وفي نقل التقنية والتدريب وفي اعداد قواعد توثيقية مرجعية تغطي المعلومات الاساسية للتنمية الزراعية في الوطن العربي.

وبما ان المياه عصب الزراعة أولى المركز العربي مهامه الاساسية في القيام بدراسات وابحاث عن موارد المياه في الوطن العربي. وقدم على صعيد المياه السطحية دراسات عن النظام المائي (الهيدرولوجي) للموارد المائية السطحية (البحيرات والانهار والسيول الموسمية والينابيع) وتحديد خواصها الهيدرولوجية. ويتابع المركز دراسة شبكات الرصد السطحي والعمل على تدعيمها وتطويرها وطرق جمع وحفظ المعلومات ومعالجتها ودراسة طبيعة الترسبات في مجاري المياه والخزانات المائية وحمايتها من التلوث والطما والقحط ودراسة امكان الانتفاع من السيول الموسمية عن طريق النشر والتخزين السطحي والجوفي. ودراسة الفواقد وبخاصة عن طريق التبخر في خزانات المياه السطحية والتسرب من الاقنية والمجاري المائية واستنباط طرق للحد من هذه الفواقد. ودراسة منشات نقل وتوزيع المياه وسبل تحسين كفاءتها والمحافظة على مياه السيول وتنميتها وترشيد استغلالها.

وبالنسبة للمياه الجوفية يجري المركز العربي المسح الهيدروجيولوجي والتحري عن المياه الجوفية وتحديد ابعاد الطبقات المائية. ويدرس تطوير شبكات الرصد المائي الجوفي وطرق جمع وحفظ المعلومات ومعالجتها ودراسة التاثيرات الناجمة عن الاستثمار الجائر للمياه الجوفية في مختلف التقنيات ومنها التغذية الاصطناعية. وكذلك ظاهرة تداخل المياه المالحة وسبل الحد من طغيانها. كما يقوم المركز بنقل التكنولوجيا الخاصة بالتنقيب عن المياه الجوفية وبخاصة من خلال التدريب.

ويعكف المركز العربي ايضاً على دراسات نوعية المياه السطحية والجوفية ومدى صلاحيتها لاغراض الشرب والزراعة والصناعة. ويقوم بدراسة الانظمة المائية والتغذية المائية باستخدام النظائر والدراسات الهيدروجيولوجية وبحث تلوث المياه السطحية والجوفية وسبل حمايتها وانظمة المياه الجوفية المعدنية والحارة واستخدامها لمختلف الاغراض ووسائل اعذاب المياه الجوفية والسطحية المالحة ومياه البحر.

ويهتم المركز العربي بادارة الموارد المائية ويقدم مخططات لترشيد استثمار الموارد المائية وتحسين كفاءة استخدامها في الزراعة المروية للحصول على اعلى عائد للمتر المكعب من الماء.

ويقوم المركز على تحديد الاحواض المائية وحساب موازنتها المائية في ضوء نتائج دراسات المياه السطحية والجوفية. ويعمل على اعداد مصورات مائية مختلفة بغية اخراج اطلس للمياه في الوطن العربي.

ويظهر تقرير استراتيجية المركز ان التركيز الرئيسي سينصب خلال العقدين المقبلين على قضية المياه لما لها من جوانب استراتيجية ملحة تتعلق بالامن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول العربية كافة. وعلى رغم هذه الاهمية وتفاقم العجز المائي العربي يظهر التقرير مدى سوء استخدام الموارد المائية في الوطن العربي وغياب التعاون الاقليمي في هذا المجال على رغم اشتراك الكثير من الدول العربية في احواض مائية سطحية وجوفية اساسية مثل الفرات ودجلة والنيل.



الباز يدعو العرب للاهتمام بمشروعات المياه

أكد العالم المصرى الدكتور فاروق الباز مدير مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الامريكية أهمية المياه للوطن العربى حالياً ومستقبلاً.

وأضاف الدكتور الباز أن إسرائيل وتركيا تقدران أهمية المياه حيث تقومان بتجميع كميات كبيرة من المياه من الموارد المائية المتاحة لهما. وقال الدكتور الباز إن تربة الوطن العربى تضم كميات كبيرة من المياه الجوفية، وقد أثبت مشروع النهر الصناعى فى ليبيا وجود كميات كبيرة من هذه المياه فى صحراء شمال أفريقيا.

«أ.ش.أ»



الدورة الـ ٩٨ لمجلس الجامعة العربية تبحث اليوم

الوضع فى الصومال ومشكلة المياه العربية والأزمة الليبية

كتب – عاطف صقر:

يبدأ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية دورته العادية الـ ٩٨ مساء اليوم بمقر الامانة العامة للجامعة ولمدة ٣ ايام، يبحث خلالها مشاكل الصومال والمياه العربية والازمة الليبية الغربية.

وعلم «الاهرام» انه من المنتظر ان يتم تمثيل ١٦ دولة عربية على المستوى الوزارى، فى حين يكون تمثيل اليمن على مستوى وكيل وزارة ويمثل المندوبون الدائمون كلا من السودان والمغرب وموريتانيا وليبيا.

وتبدأ الجلسة الافتتاحية للدورة بكلمة من عبد السلام التريكي رئيس الوفد الليبى ورئيس الدورة الـ ٩٧، ثم يتسلم السيد عمرو موسى وزير الخارجية رئاسة الدورة الـ ٩٨ ويلقى كلمة امام الجلسة، ثم يقدم الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة تقريرا حول انجازات الامانة العامة فى الفترة ما بين الدورتين الـ ٩٧ و الـ ٩٨، ويتضمن التقرير معالجة الوضع فى الصومال والازمة الليبية الغربية، ويؤكد التقرير اهمية دعم التضامن العربى والعمل العربى المشترك.

ويبحث وزراء الخارجية جدول الاعمال المكون من ٥٧ بندا ويتضمن ذلك موضوع الامن القومى العربى على المستويات المختلفة، وقد تقدمت مصر بمذكرة – فى هذا الصدد ـ وطالبت فيها بتكوين لجنة من العسكريين والسياسيين والقانونيين لاعداد خطة للحفاظ على الامن القومى العربى، وتقديم تقرير بها الى الدورة القادمة للمجلس فى مارس القادم لمناقشته واقراره.

ويأتى موضوع القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى فى مقدمة جدول اعمال المجلس وهو بند دائم على جدول الاعمال يتابعه المجلس فى كافة دوراته، ويتضمن الجدول متابعة موضوع الازمة الليبية الغربية، وقد تقدمت ليبيا بمذكرة الى المجلس حول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

كما يناقش المجلس مذكرة عراقية حول منطقة الحظر بجنوب العراق.

ويبحث المجلس قضية المياه فى الوطن العربى بناء على مذكرة سورية تطالب بحماية مصادر المياه فى العالم العربى وتشير الى التهديدات التى تتعرض لها هذه المصادر، كما تطالب بالعمل على تنمية الثروة المائية العربية.

ويناقش مجلس جامعة الدول العربية كذلك الجهود العربية لانقاذ شعب البوسنة والهرسك الذى يتعرض للعدوان والدمار من قبل الصرب.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

□ فى ختام اجتماعات مجلس الجامعة العربية :

موسى : اجماع عربى واسع على مشروع مصر بشأن الامن القومى

الأمين العام يحذر من المساس بالموارد المائية العربية

كتب ـ اشرف العشرى ـ احمد العملة :

اكد مجلس جامعة الدول العربية فى ختام دورته ٩٨ امس بالاجماع مسانندته لدولة الامارات العربية على كافة الاصعدة الدولية فيما يتعلق بالاحتلال الايرانى لجزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى ودعم الدول العربية الكامل للامارات عند طرحها لهذا الموضوع لهذه القضية فى الامم المتحدة .

وطالب السيد عمرو موسى وزير الخارجية ايران ان تعيد النظر فى سياستها واحتلالها لجزر الامارات وحذر من ان استمرار الاحتلال الايرانى سيصعد التوتر فى منطقة الخليج التى شهدت حربين متواصلتين ، وقال موسى فى ختام اعمال الدورة امس ان الاجماع العربى حول جزر دولة الامارات يعد رسالة موجهة وتحذيرا من خطورة المسلس باى ارض عربية او جزيرة عربية .

واشار موسى الى ان الخطوات العربية القادمة بشان الموقف تجاه ايران يتوقف على ظروف المرحلة القادمة موكدا ان الامارات ليست وحدها ولايمكن للعالم العربى ان يقبل بذلك . واعرب وزير الخارجية عن ارتيلحه لنتائج واعمال الدورة ٩٨ لمجلس الجامعة والتى ترأس مصر رئاستها حاليا مشيرا الى ان وجود ٦٠ بندا على جدول اعمال المجلس لم يحل دون الانتهاء من مناقشتها على مدى يومين وقال انه لاول مرة تتم مناقشة البنود خاصة الهامة بشكل جيد وان هذا الاسلوب سيكون فاتحة خير للعمل العربى


عمرو موسى

المشترك الذى يستند الى التشاور والتركيز على المصلحة العربية فى اطار التعاون بين الدول العربية .

وحول مشروع مصر بشان الامن القومى العربى اوضح عمرو موسى ان المشروع المصرى حظى باجماع عربى واسع وتم الاتفاق على احالة الموضوع الى مراكز البحوث والدراسات وقال انه سيتم بلورة هذه الدراسات خلال الاشهر القليلة القادمة وسيطرح التصور النهائى لمفهوم الامن العربى على جدول اعمال الدورة القادمة فى مارس القادم .

واكد موسى اهمية مشاركة الدول العربية فى صياغة العلاقات الدولية الجديدة حيث لايمكن ان يكون عالمنا العربى نهبا للعدوان والموارد وقال ان اسس عملية السلام هو قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدا الارض مقابل السلام والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى مشيرا الى ان عملية السلام تواجه صعوبات ولكن يمكن حلها .

بينما تناول الامين العام لجامعة الدول العربية فى المؤتمر الصحفى عقب ختام اعمال الدورة قضية المياه العربية فى منطقة الشرق الاوسط واكد ضرورة تطبيق القواعد الدولية المعروفة فى هذا الصدد والعمل باحكام القانون الدولى بالنسبة لدول المنبع والمصب واستمرار عمل لجنة المياه .

وحذر عبد المجيد من خطورة المسلس بالموارد المائية العربية مشيرا الى اننا نحترم القانون الدولى وعلى الاخرين ان يحترموه وحول الوضع فى الصومال كشف الامين العام للجامعة العربية عن رفضه استقبال وفد التحالف الصومالى التابع للجنرال فارح عيديد خلال زيارته الحالية للقاهرة واضاف ان لقاءه مع وفد التحالف امس قد تم بعد المشاورات التى اجرتها الجامعة مع الحكومة الصومالية المؤقتة وحمل عبد المجيد مسئولية تدهور الاوضاع فى الصومال على الصوماليين انفسهم ودعا الى عقد مؤتمر المصالحة الوطنى باسرع وقت ممكن وعقب عمرو موسى على اتهام الصوماليين للجامعة العربية بالتقصير قائلا ان الجامعة بادرت بالتحرك فى بداية الازمة وان مصر طرحت موضوع الصومال على مختلف المحافل الدولية وتم ارسال المعونات والاطباء لاغاثة الصوماليين . واكد ان مشاورات الامين العام للامم المتحدة والدكتور عصمت عبد المجيد تساهم بقدر كبير فى تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة الشاملة



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

وقد اعلن د . عصمت عبد المجيد ان المجموعة العربية فى الامم المتحدة سوف تعقد اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك فى اواخر الشهر الحالى .

وقال الامين العام للجامعة العربية ان هذا الاجتماع سوف يكون فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الهامة وتنسيق مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا وقد وصفت مصادر عربية فى القاهرة اجتماعات مجلس الجامعة بانها تطور ايجابى على صعيد اعادة صياغة العلاقات العربية من خلال التضامن والتعاون المشترك من اجل دعم وتعزيز الامن القومى العربى .

وقد صرح على عبد السلام التريكى مندوب ليبيا فى جامعة الدول العربى للاهرام المسائى بان نتائج الاجتماعات كانت ايجابية وقال ان المجلس دعا اللجنة السباعية العربية الخاصة بمتابعة الازمة الليبية الغربية الى تكثيف نشاطها .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

١٢٧ مليار م٣ عجز المياه العربية فى عام ٢٠٠٠

حذرت الجامعة العربية من ابعاد المؤامرات الخارجية التي تستهدف خنق العرب مائيا، حيث كشفت تقارير الشئون الاقتصادية التى طرحت على جدول أعمال الدورة الاخيرة أن العجز فى الاحتياجات العربية من المياه سوف يبلغ ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠. كما كشفت التقارير عن احتياج العرب لـ ٢٠٠ مليار دولار حتي عام ٢٠٠٠ لاستيراد الغذاء.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 سبتمبر 1992

دول التعاون باستثناء السعودية سجلت تراجعاً اقتصادياً

تقرير البنك الدولي السنوي يحذر من تفاقم مشكلتي المياه والبطالة في الشرق الاوسط

لندن : من علي ابراهيم

حذر التقرير السنوي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يذاع اليوم من تصاعد مشكلة ندرة المياه في الشرق الاوسط حتى عام ٢٠٠٠، مشيرا الى ان اغلب دول المنطقة تعاني من ندرة المياه، والى ان التحدي الذي يواجه المنطقة هو الوصول الى ادارة كفوءة لموارد المياه المتاحة في اطار اقليمي.

واشار التقرير في الجزء الخاص منه بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى ان ازمة الخليج القت بظلالها على الاقتصاديات العربية في عام ١٩٩١، وان العام الماضي شهد عودة تدريجية للاوضاع الطبيعية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست، وبنهاية يونيو (حزيران) ١٩٩٢ ارتفع انتاج الكويت النفطي الى مليون برميل نفط يوميا، وبلغت عائداتها من تصدير النفط مليار دولار ومن دخل استثماراتها الخارجية ٤ مليارات دولار، وباستثناء السعودية فان الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي تراجع العام الماضي بسبب محدودية قدرتها على زيادة انتاجها النفطي بينما ضاعفت السعودية انتاجها الى ٢،٨ مليون برميل يوميا وسجل الناتج المحلي فيها نموا نسبته ٤.٩٪ في العام الماضي.

واشار التقرير الى ان دول الخليج النفطية استمرت في الاسهام بدور كبير في التنمية الاقتصادية في المنطقة من خلال مؤسساتها الوطنية والاقليمية والمتعددة الاطراف ولعبت دورا في التنمية الاقتصادية في مناطق اخرى في العالم. واسست دول مجلس التعاون صندوقا خاصا راسماله ٧ مليارات دولار للمساعدة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة، ولكن احتياجات المنطقة تفوق الموارد التمويلية المتاحة فيها، كما ان المشاكل السياسية والاجتماعية المستمرة منذ عقود في الشرق الاوسط استمرت في التاثير على الاولويات المحلية والاقليمية، ولكن ظهرت آمال اخيرة في الوصول الى حلول لها.

وقال البنك الدولي للانشاء والتعمير ان كل دول المنطقة تأثرت بشكل مباشر او غير مباشر بأزمة الخليج، فقد تأثر ميزان المدفوعات المغربي بأزمة الخليج وبتحولات اوروبا الشرقية، وتراجع دخل السياحة في العام الماضي بنسبة ٢٥٪ بينما انخفض طلب دول اوروبا الشرقية بشكل جوهري على الفوسفات المغربي.

وبالنسبة لتونس فقد تأثرت بأزمة الخليج حيث تراجع دخل السياحة فيها بنسبة ٣٣٪، كما تراجعت الصادرات بسبب اضطراب تجارتها مع دول الخليج وارتفع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٣.٥٪، واشار البنك الى نجاح تونس في تنفيذ تعديلات هيكلية في اقتصادها شملت تحرير الاسعار من ٥٥٪ الى ٧٠٪ من السلع واصلاح النظام الضريبي.

وسجل الناتج المحلي في الجزائر نموا مقارنة بتراجع نسبته ٢.٣٪ في العام الاسبق، وارتفعت عائدات النفط من ٩ مليارات دولار في عام ١٩٨٩ الى ١٢ مليار دولار في ١٩٩٠ و ١٩٩١، ونتيجة لذلك سجل ميزان الحساب الجاري فائضا بلغ ٢.٣٪ و٦٪ في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي.

وبالنسبة الى مصر قال البنك الدولي انها تنفذ منذ عام ١٩٩٠ برنامجا مكثفا للاصاح والتعديل الهيكلي، وظهرت نتائج ايجابية فاقت التوقعات حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي نموا بلغ ٢.٣٪ في العام الماضي، وحقق ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ ٢.٣ مليار دولار (بما في ذلك المنح) وجاء ذلك نتجية اعفاءات الديون ومنح استثنائية حصلت عليها في العام الماضي، وارتفاع دخل السياحة وتدفق رؤوس الاموال الخاصة وتحويلات العاملين في الخارج. وادى ذلك الى ثبات حقيقي للجنيه المصري وارتفاع الاحتياطيات الى رقم قياسي هو ٨ مليارات دولار بنهاية العام الماضي.

ولكن البنك الدولي يرصد ايضا مجموعة عوامل سلبية تشمل استمرار موقف العجز ضعيفا حيث بلغ ٢٠٪ الى الناتج المحلي العام الماضي، ولم يستجب الاستثمار الخاص بعد للمناخ الجديد. وقال البنك انه مع تصاعد ارقام البطالة فان هناك تحديات حقيقية امام صانعي القرار تشمل الاسراع في عملية الاصلاح وتأكيد مصداقية برنامج الاصلاح.

وواصلت ايران نموها الثابت في العام الماضي في ضوء سياسات تهدف الى تطبيق آليات اقتصاد السوق وخفض العجز الحكومي، ونما الناتج المحلي ٥٪ العام الماضي رغم انخفاض عائدات النفط وتراجع عجز الميزانية الى ٣٪ من الناتج المحلي، ولكن ايران تواجه مشكلة بطالة متصاعدة تصل الى ١٥٪ من قوة العمل واحتياجات انفاق كبيرة.

وبالنسبة للاقتصاد الاردني فقد



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

ادت عودة العمالة في اعقاب ازمة الخليج الى ارتفاع البطالة الى ٢٥٪ وانخفاض استهلاك الفرد ١٤٪، ولكن على الجانب الايجابي فقد توصل الاردن الى اتفاق مساندة مع الصندوق الدولي اعقبه اتفاق اعادة جدولة ديون مع نادي باريس. ونظم البنك الدولي جولة للدول المانحة من قبل المسؤولين الاردنيين كانت نتيجتها ايجابية، ولكن لم يتم بعد توفير الاحتياجات التمويلية متوسطة الاجل للاردن. كما واجه اليمن مشكلة عودة ٧٥٠ ألفاً من العمالة بالخارج في اعقاب ازمة الخليج، ورغم بعض الاجراءات لخفض العجز الحكومي فقد ارتفع الى ١٣٪ من الناتج المحلي بينما انخفض متوسط دخل الفرد ٨٪ ووصل معدل البطالة الى ٢٥٪.

وقال البنك الدولي ان معظم الدول التي تواجه تحديات نمو طويل الاجل تحتاج الى ادارة افضل لمواردها البشرية والطبيعية، وقد تم تسجيل نجاحات في بعض الدول في خفض النمو السكاني مثل تونس (١.٩٪) ولكن هناك دول أخرى يصل المعدل فيها الى ٣٪، كما اشار البنك الى ان البطالة اصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة في المنطقة مع معدلات تبلغ ١٥٪ في المغرب ومصر وإيران و٢٥٪ في الاردن واليمن..

واشار البنك الى ان عمليات اقراضه للمنطقة بلغت ١.٨٤٢ مليار دولار العام الماضي وهو ما يقل قليلا عن العام الاسبق، وانه جدد نشاطه مع ايران ولبنان، كما اسهم البنك في برامج اعادة الاعمار في المنطقة خاصة الى لبنان حيث ارسل وفودا لتحديد الاحتياجات، ونظم اجتماعا لـ ١١ دولة مانحة للمساعدات تعهدت بتقديم ٧٠٠ مليون دولار بينما تبلغ احتياجات لبنان خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٤ مبلغ ١.٥ مليار دولار.

وعلى الصعيد الدولي اشار البنك الى تراجع النمو في الدول الصناعية العام الماضي الى ١.٩٪ مقارنة بـ ٢.٨٪ في العام الاسبق وذلك نتيجة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والتباطؤ في اليابان.





■ فى ختام اجتماعات مؤتمر إقليمى حول المياه بتونس:

تطبيق التكنولوجيا الحديثة لترشيد استخدام المياه فى المنطقة العربية

كتب ـ عبدالوهاب حامد:

طالب المؤتمر الحادى عشر للهيئة الاقليمية لاستخدام الأراضى والمياه ـ فى ختام أعماله أمس بتونس ـ بتشجيع الأخذ بطرق الرى الحديثة مع مراعاة الاساليب اللازمة لتعميم هذه النظم وتوفير التدريب الكافى للمزارعين لادارتها وصيانتها، واجراء دراسات دقيقة على احتياجات المحاصيل المختلفة من المياه والعناصر الغذائية، ووضع وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة باضافة الأسمدة والكيماويات الى مياه الرى.

وأكد الدكتور عاطف يحيى نجارى المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ـ ان دول الاقليم مطالبة بالتعاون فيما بينها لتطبيق احدث تكنولوجيا ترشيد استخدام المياه، وتوفير الكوادر العربية اللازمة لأجهزة الارشاد وادارة المياه على مستوى المزرعة. شارك فى أعمال المؤتمر وفود من كل من مصر وتونس ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والامارات العربية المتحدة والبحرين.

واكد السيد مولدى الزواوى وزير الفلاحة التونسى أن هناك حاجة ماسة وضرورية لاقامة نظم معلومات متطورة حول استخدام الأراضى والمياه بما فى ذلك الغطاء الخضرى واحتياجات المحاصيل فى الظروف المختلفة تحقيقا للاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية، وتدريب الكوادر الوطنية.

وفى مجال الأسمدة والكيماويات اوصى المؤتمر بضرورة استخدام تكنولوجيا اضافتها لمياه الرى مما يتطلب اعداد الكوادر الفنية القادرة على استخدام هذه التكنولوجيا وذلك من خلال وضع مناهج دراسية بالجامعات والمعاهد □



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

توصيات بتحسين استخدامات الأراضى والمياه في المنطقة العربية

□ تونس - «العالم اليوم»

اختتمت الدورة الحادية عشرة للهيئة الاقليمية لاستخدام الاراضى والمياه فى الشرق الادنى التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة اعمالها فى تونس واصدرت عدة توصيات فى مجالات حصر وتقدير موارد الاراضى والمياه وطرق واقصاديات اضافة الاسمدة والكيماويات إلى مياه الرى وإدارة المياه على مستوى المزرعة والاساليب التكنولوجية التى تحقق الوفر فى المياه وصيانة التربة والمياه فى الاراضى المنحدرة وتهدف هذه التوصيات إلى تحسين استخدامات الاراضى والمياه فى الاقليم بما فيها الدول العربية.

ففى مجال حصر وتقدير الاراضى والمياه اوصت الهيئة بإقامة قواعد البيانات المناسبة عن استخدام الاراضى والمياه بما فى ذلك الغطاء الخضرى واحتياجات المحاصيل فى الظروف الايكولوجية المختلفة تحقيقا للاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية وتدريب الكوادر الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية للتحقق من البيانات الخاصة باستخدام الاراضى وتصنيف الدراسات المختلفة التى سبق اجراؤها عن استخدام الاراضى ومراجعتها وتحديثها وفى مجال طرق واقتصاديات اضافة الاسمدة والكيماويات إلى مياه الري اوصت الهيئة بادماج طرق اضافة الاسمدة والكيماويات إلى مياه الرى فى المقررات الدراسية وبرامج التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا واجراء الدراسات الدقيقة على احتياجات المحاصيل المختلفة من المياه والعناصر الغذائية ووضع وتطوير التشريعات الوطنية الخاصة باضافة الاسمدة والكيماويات إلى مياه الرى.

وفيما يتعلق بإدارة المياه على مستوى المزرعة أوصت الهيئة بتشجيع الاخذ بطرق الرى الحديثة مع المراعاة الواجبة لتصميم هذه النظم وتوفير التدريب الكافى للمزارعين على إدارتها وصيانتها.

كما أوصت الهيئة بدراسة الاساليب التكنولوجية التي تساعد علي تحقيق الوفر فى المياه ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لصيانة التربة والمياه من ناحية اخرى أوصت الهيئة بأن تقوم منظمة الاغذية والزراعة بمساعدة الدول الاعضاء فى تنفيذ التوصيات السابقة وإعداد الكتيبات الفنية والخطوط التوجيهية فى مجال تغطية استخدام الاراضى والاهتمام بنشر وتبادل المعلومات عن الطرق الحديثة التى تساعد علي تحقيق الوفر فى المياه ودراسة الهياكل والوظائف المثلى لاجهزة الارشاد اللازم اقامتها لادارة المياه علي مستوى المزرعة.

وكان مولدي الزواوي وزير الفلاحة التونسى قد افتتح الدورة الحادية عشرة للهيئة بحضور الدكتور/ عاطف يحيى بخارى، المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الادنى لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

وشاركت في أعمال الدورة وفود من كل من مصر وتونس ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والامارات العربية المتحدة والبحرين. كما شارك فى الدورة عدد من المنظمات الدولية والعربية بصفة مراقب.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١٩٩٢

سورية تؤكد على اهمية «دجلة» للبلدان الثلاثة

لجنة المياه الاقليمية تراوح في تحديد منهاج عملها

دمشق - صفوان البني:

اكدت مصادر سورية لـ «صوت الكويت» امس على اهمية مياه نهر دجلة بالنسبة للجانب العربي في اللجنة الاقليمية المشتركة للمياه الاقليمية التي عقدت اجتماعا لها في دمشق منتصف هذا الشهر.

واشارت المصادر الى ضرورة التركيز في اية مفاوضات بشأن اقتسام المياه الاقليمية بين الدول الثلاث (سورية، العراق، وتركيا) على مياه نهر دجلة وضرورة اقتسامها بشكل عادل وموضوعي تماماً كما هو الامر بالنسبة لمياه الفرات الذي ينصب عليه التركيز في اي حديث عن اقتسام المياه الاقليمية دون سواه.

واوضحت المصادر انه على رغم كون البحث مازال في الاطار الشكلي لتحديد منهاج عمل اللجنة غير انه من المناسب التأكيد ان الامر يعنى بمياه النهرين على حد سواء.

ويشكل نهر دجلة حدودا طبيعية ودولية بين سورية وتركيا بطول ٣٧ كيلومتراً، وبين سورية والعراق بطول ٧ كيلومترات وينبع في تركيا ويبلغ طوله الاجمالي ١٧٠٠ كيلومتر، وتبلغ مساحة حوضه الصباب ٢٥٨ الف كيلومتر مربع ووارده المائي السنوي ٥٠ مليار متر مكعب.

ونص بروتوكول عام ١٩٨٠ الذي احدثت بموجبه اللجنة الفنية المشتركة (السورية - العراقية - التركية)، على ضرورة دراسة المياه الاقليمية المشتركة والقضايا المتصلة بها وخصوصا مياه حوضي الفرات ودجلة على ان تقدم هذه اللجنة تقريرها الى حكومات البلدان الثلاثة خلال سنتين او ثلاث سنوات، وبعد تقديم ذلك التقرير تتم دعوة الحكومات الثلاث الى اجتماع على مستوى وزاري لتقويم ما توصلت اليه اللجنة الفنية ولاقرار الطرق والاجراءات التي اوصت بها اللجنة والمؤدية الى تحديد كمية المياه المعقولة والمناسبة التي يحتاج اليها كل بلد من النهرين المذكورين.

واكدت المصادر ذاتها لـ «صوت الكويت» ان الحديث في اطار اللجنة يتم بشأن المياه الدولية بشكل عام، ويتم التركيز عملياً على مياه نهر الفرات فقط، بينما انطلاقاً من الواقع الجغرافي والحدود الدولية والقانون الدولي الذي يعرف الانهار الدولية فان نهر دجلة من الانهار الدولية التي تقتضي الاهتمام بها خاصة وانه من المعروف مدى اهمية مياه دجلة بالنسبة لسورية الفقيرة نسبيا بالمياه بالمقارنة مع تركيا والعراق، وهذا يتطلب الاهتمام بمياه النهر وتحريك النشاط الثنائي والثلاثي بخصوصه لتحديد الحصة العادلة والمعقولة لكل من البلدان الثلاثة وخاصة سورية التي هي بأمس الحاجة لهذه المياه، واستناداً الى القوانين الدولية الناظمة لموضوع المياه الدولية المشتركة.

وتخطط سورية حسب المصادر المختصة لري ٣٧٢ الف هكتار من الاراضي من مياه نهر دجلة وقد تم انجاز المخططات التنفيذية لحوالي ١٥٠ الف هكتار وتتضمن اقنية الري والصرف وسيتم ري تلك المساحات عن طريق الضخ نظرا لأن سرير نهر دجلة اخفض من منسوب الاراضي التي سيتم ريها.

وتعتبر الاراضي التي ستروى بمياه دجلة من اخصب الاراضي في ما بين النهرين (الجزيرة السورية)، وهي خالية من الجبس وما يسببه من مشاكل تعيق الزراعة، كما توجد في تلك المناطق كثافة سكانية معقولة لممارسة الزراعة والرعي، وحسب الخطط الموضوعة تتضمن الزراعات دورتين زراعيتين صيفية وشتوية، الصيفية قوامها القطن والاعلاف لتربية الماشية وتنمية الثروة الحيوانية بشكل شامل، والشتوية قوامها محاصيل الاقماح والبقوليات.

وتقوم تركيا حاليا ببناء عدد من السدود على نهر دجلة وروافده، وتخطط لري حوالي نصف مليون هكتار من مياه النهر. وفي الجانب العراقي هناك عدد من المشاريع الانمائية مرتبطة بمياه دجلة من سدود ومحطات كهربائية وشبكات ري.

المصدر : صوت الكويت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ... ١٩٩٢

نائب رئيس البنك الدولي يتحدث عن ٥ عقبات امام التنمية العربية

المنطقة مقبلة على ازمة مياه ومشكلة البطالة خطيرة

واشنطن - «صوت الكويت»: ذكر نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كايو كوك ويزر ان عملية السلام العربية الاسرائيلية الجارية حاليا، اضافة الى اعادة التفكير في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في المنطقة وفرتا فرصة نادرة للدول العربية لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وصياغة سلام دائم في منطقة الشرق الاوسط.

وقال ويزر في ندوة عقدت الاسبوع الماضي خلال المؤتمر السنوي الـ ٤٦ لمعهد الشرق الاوسط بواشنطن ان استراتيجية التنمية في منطقة الشرق الاوسط يجب ان تشمل الاصلاحات المحلية والتعاون الاقليمي والدعم العالمي. مشيرا الى ان المنطقة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث ان تطوير استراتيجيات اقتصادية جديدة تمثل عاملا هاما لتعزيز اقتصاديات المنطقة.

واضاف في محاضرة بعنوان «الاصلاح والتعاون الاقليمي» بأن الاصلاحات الداخلية المطلوبة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار خمسة مشاكل تتعلق بالتنمية هي الركود الاقتصادي، النمو السكاني، البطالة، البيئة وندرة المياه والادارة والتوجيه الاقتصادي.

واكد ويزر ان الركود الاقتصادي في الشرق الاوسط اتسم بهبوط في فعالية الموارد، وان الازمة الاقتصادية التي بدأت في مطلع الثمانينات من القرن الحالي لاتزال مستمرة حتى الان، مشيرا الى ان النمو الاقتصادي السنوي انحدر بشكل حاد في الثمانينات الى معدل ٠,٥ بالمائة سنويا في الوقت الذي ازداد فيه النمو السكاني بمعدل ٣,١ بالمائة.

وقال انه في عام ١٩٦٠ كانت كوريا الجنوبية ومصر متساويتان تقريبا في الدخل الفردي بينما نجد الان ان الدخل الفردي في كوريا اعلى بعشرات اضعاف الدخل الفردي في مصر. واكد ان الناتج المحلي الاجمالي في عموم المنطقة العربية قد فشل في المحافظة على النمو مع النمو السكاني.

وفي المغرب العربي على سبيل المثال فان الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قد تراجعت فيما شهدت في تونس والمغرب تقدما على صعيد الدخول الفردية.

وقال ويزر ان العديد من بلدان الشرق الاوسط يكرس نسبة مئوية كبيرة من الموارد للانفاق العسكري بدلا من الاغراض المنتجة. حيث ان ستة دول على الاقل تقتطع اكثر من ١٠ بالمائة من اجمالي انتاجها القومي للنفقات العسكرية، بينما تكرس للتعليم والصحة معا ما مجموعه ٥ بالمائة فقط من مجمل انتاجها القومي (انظر جدول رقم ٢) واشار الى انه خلال النزاعات المسلحة فان خسارة الدول ترتفع بشكل مذهل، وقال بأن تكلفة اعادة الاعمار في ايران ولبنان على سبيل المثال تصل الى ١٠٠ مليار دولار لايران و٢٥ مليار دولار للبنان.

«اضافة الى عدم الاستقرار والاحساس بعدم الامن الذي يتلازم مع تجديد النشاطات العسكرية تجعل من الصعب على حكومات المنطقة وضع القرارات الضرورية لتنمية اقتصادية طويلة الامد».

ويشير ايضا الى ان معدلات النمو السكاني المتزايدة في المنطقة قد عقدت ادارة الاقتصاد، وقيدت التقدم الشامل، موضحا



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ... ١٩٩٢

ان كثيرا من بلدان الشرق الاوسط تمتلك اعلى معدلات نمو في السكان على الصعيد العالمي. وعلى سبيل المثال فقد اورد ويزر كلا من ايران والعراق والاردن واليمن كنماذج على الدول التي تشهد نموا سكانيا واسعا يزيد على ثلاثة بالمائة وحذر من ان ذلك يشكل «تحديا لا سابق له لمجالات التعليم والصحة والاسكان.

وفيما يتعلق بالمشكلة الثالثة في المنطقة وهي البطالة فقد وصفها بانها «خطيرة» حيث ان معدلاتها تصل في معظم دول المنطقة الى ما يزيد على ١٥ بالمائة بطالة، واذا ما اضيف اليها معدلات النمو السكاني المرتفعة والركود الاقتصادي فانها يمكن ان تتحول الى مشكلة قابلة للانفجار.

اما فيما يتعلق بالبيئة ومشكلة المياه فيعتقد بان المنطقة مقبلة على ازمة مياه وان الهجرة الى المدن وتركز السكان والصناعة والزراعة على طول السواحل وضفاف الانهار تؤدي الى مشاكل بيئية متعددة.

وعن المشكلة الخامسة المتعلقة بالتنمية وهي الادارة الاقتصادية فقد اشار الى ان سيطرة الحكومات على الانتاج والقطاع الخاص، ووجود انظمة اقتصادية لا تتحمل المسؤولية عما تقدم قد ساهمت في جعل الاداء الاقتصادي في المنطقة مخيبا للآمال.

وبالرغم من ما ذكره ويزر قد يبدو محبطا للآمال، الا انه قال بأن العناصر المطلوبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي متوفرة في منطقة الشرق الاوسط. وقد عددها بالقول:

- ان المنطقة غنية بالموارد وتملك ثلثي احتياطي العالم من النفط والغاز.

- ان القوى العاملة الماهرة وغير المكلفة موجودة بكثرة في المنطقة، اضافة الى وجود طبقة ديناميكية من اصحاب المشاريع والتجار.

- ان الشرق الاوسط يعتبر مصدرا رئيسيا لرأس المال لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- ان المنطقة تتمتع برصيد استراتيجي لقربها من أوروبا وافريقيا والشرق الاقصى.

لذلك فان اعادة التفكير في استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تجري في المنطقة تعتبر خطوة هامة في تحسين الوضع الاقتصادي فيها، حيث ان بلدانا مثل تونس والاردن وايران والمغرب طبقت اصلاحات اقتصادية ملموسة.

ويقول نائب رئيس البنك الدولي بأن نجاح عملية السلام في المنطقة قد تلعب دورا هاما في التعجيل بسرعة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وهو ما يسمح «للامن القومي ان يتحقق بمستويات اقل تكلفة».

ولدى استعراضه للخطوات الضرورية للاصلاح لاقتصادي التي ادرجها تحت بند «جدول اعمال للمستقبل» قال ويزر بأن القطاع الخاص يجب ان يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد، بينما دعا القطاع العام الى ان يلعب دورا اقل، ولكن اكثر فعالية وان يكون دائما من خلال التركيز على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وان الاصلاحات يجب ان تتناول مجالات التنمية البشرية، والسياسات السكانية وحماية البيئة.

ودعا الى تدعيم الاصلاحات الاقتصادية بتعاون اقليمي يستند الى قوى السوق، مشيرا الى ذلك من شأنه تخفيض التوترات الامر الذي يمكن دول المنطقة من تكريس جهودها لتوجيه مواردها باتجاه التنمية وتعزيز مناخ اقتصادي ملائم، وزيادة امكانيات تحقيق السلام. واكد على ان التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة يشمل التجارة مع المجموعة الاوروبية.

ودعا ويزر المجموعة الدولية الى تدعيم برامج الديون في المنطقة وتخفيض تكاليف خدمة الديون باعتباره ضروريا لبلدان المنطقة لاستعادة قدرتها على الوصول الى اسواق رؤوس الاموال الخاصة وزيادة مساعدات التنمية خلال الفترة الانتقالية تسمح بمواصلة النمو الاقتصادي.

واستعادة الاستقرار، وتعزيز التنمية. وقال انه يتفهم ان تسعى المجموعة الدولية الى تقديم ٢٤ مليار دولار لروسيا في عام ١٩٩٢، وان تبدي اهتماما وانشغالا بالجمهوريات السوفياتية السابقة ودول اوروبا الشرقية، لكنه اكد ان ذلك يجب ان لا يضعف التزام المجموعة الدولية بالسلام والازدهار في الشرق الاوسط.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦-١٠-١٩٩٢

هل يصبح الماء العربى اغلى من البترول ؟

الزلزال هو حديث الساعة ..

كل الناس ـ داخل مصر وخارجها ـ روعوا بالاحداث التى ترتبت على الدقيقة القاتلة التى هزت مصر وكشفت مافيها من خير وشر ، واظهرت حسنات السنين الطويلة وسيئات السنين الطويلة ايضا .

وحديث الزلزال حتى الآن هو انفعالات اللحظة ، اما الدراسة المتانية فتحتاج الى وقت ، ان كانت قائمة على اساس سليم . ولابد ان تفتح « هايدبارك » ملف الزلزال من جميع زواياه ، وهى تدعو الباحثين والمفكرين الى ان يقولوا كلمتهم القائمة على الحقائق والرؤية المستقبلية ، وتعطيهم لذلك فرصة لتاتى افكارهم ناضجة ومستكملة ... ترى ان هناك مايمنع من استمرار الحوار حول قضية الماء ، باعتبارها معركة المستقبل ، بل معركة حياة او موت ، قبل الزلزال وبعده ، وفى هذه المرة يمتد افق البحث ليتجاوز قضية الماء فى مصر الى الوطن العربى كله ، فمصر لن تكون لها حياة بغير شقيقاتها العربيات ولن يكون لها امن او استقرار او رخاء دون ان يكون ذلك جزءا من الامن والاستقرار والرخاء العربى ككل .

من هنا تدع مساحة هايدبارك لكلمة جاءت طويلة نوعا ، لكنها شاملة ، ومتخصصة للمهندس وليم نجيب سيفين وزير الهجرة الاسبق ، وهو فى الاصل خبير فى الرى ، وعضو فى جمعيات علمية مصرية ودولية فى هذا المجال . وقد اراد ان يضع فى نهاية كلمته مجموعة من الوثائق تفيد الباحثين .

الماء .. اول عناصر الامن القومى العربى



حاجة الوطن العربي الى المياه تزداد في المجالات الاتية :

(١) التوسع الزراعي لمواجهة الزيادة الرهيبة للسكان ومن اجل طعام لكل فم .... ومايترتب على ذلك من امور سياسية ضاغطة وكما قال السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، من لايملك قوته لايملك حريته او قراره .

(٢) لمواجهة النهضة الصناعية ومايتطلبة توليد الكهرباء من مساقط مائية او حاجة المصانع الى المياه من اجل التشغيل .

(٣) النهضة الملاحية الكبيرة واعتبار المجاري المائية والنقل المائي احدى الوسائل الرئيسية في النقل وقد تكون ارخصها .

(٤) مواجهة احتياجات مياه الشرب المتزايدة ومتطلبات الانسان والحيوان بايجاد بيئة مائية نقية .

(٥) ايجاد بيئة مائية لتنمية الثروة السمكية وهي احد مصادر البروتين اللازمة .

عدد السكان في العالم العربي

يبلغ عدد سكان العالم العربي وفق تعداد عام ١٩٨٥ نحو ١٨٩ مليون نسمة ولما كان المعدل المتوسط للتزايد السكاني يبلغ نحو ٣ ٪ فان تعداد السكان عام ١٩٩٠ يقدر بنحو ٢١٨ مليون نسمة ومن المتوقع ان يصل عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٨٢ مليون نسمة .

الاراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي

تربو الاراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي على ٣٠٠ مليون فدان اى اكثر من ٢ر١ فدان - فرد وهي مساحة تكفي لاطعام اكثر من ٥ افراد لو احسن استغلالها اى ان العالم العربي لو استطاع تنمية كل هذه المساحة لاصبح قادرا على تحقيق الامن الغذائي لسكانه علاوة على تصدير مايكفي لاطعام ٤ اضعاف سكانه لو توفرت الموارد المائية .

وليم نجيب سليمان

وزير الهجرة الاسبق

هيدرولوجية العالم العربي

ان ٧٠٪ من مساحة العالم العربي مناطق صحراوية تقل معدلات المطر فيها عن ١٠٠ مم وتحيط بهذا القلب الصحراوي منطقتان متباينتان المنطقة الشمالية حيث يسقط المطر شتاء بمعدل بين ٢١٠ مم - ٨٨٠ مم وفي المنطقة الجنوبية صيفا حيث تتراوح معدلات المطر بين ١٢٠٠ - ٢٠٠ مم

الموارد المائية في الوطن العربي

تبلغ الموارد المائية نحو ٢٩٦ مليار م٣

بينما تبلغ الموارد الجوفية ٤٢ مليار م٣

اى أن مجموع الموارد المائية المتجددة ٣٣٨ مليار م٣

وكذلك يوجد مخزون جوفي قدره (٧٧٣٣) مليار م٣

نصيب الفرد من المياه

ومن هنا نجد ان نصيب الفرد حاليا من المياه السطحية والجوفية في العالم العربي تبلغ ١٥٥٠ متر مكعب سنويا وهي تكفي لاحتياجاته لو استغلت بالكامل اما عام ٢٠٠٠ فسيبلغ نصيب الفرد ١٢٠٠ متر مكعب سنويا وهو يكفي بالكاد لو استغل بكفاءة كاملة لاحتياجاته .



المصدر : الأهرام الاقتصادي ٣٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٢

المنطقة أو الدولة	عدد السكان بالمليون (الموقف الحالي)	نصيب الفرد م٣ (الموقف الحالي)	عدد السكان بالمليون (الموقف عام ٢٠٢٥)	نصيب الفرد م٣ (الموقف عام ٢٠٢٥)	احتياجات موارد المياه مليون م٣
أ – المشرق العربي					
أ – ١ – العراق	١٧ر–	٥١٩٢	٤٧ر٥٠	١٨٥٨	٨٨٢٦٤
٢ – سوريا	١٢ر–	٢٣٢٦	٣٣ر–	٨٦٠	٢٨٣٤٤
٣ – لبنان	٣ر٥٠	٢٢٧١	٩ر٨٠	٨١٠	٧٩٤٩
٤ – عمان	١ر٢٠	٢٠٠٢	٣ر٨٠	٦٤٠	٦٠٠٢
٥ – اليمن	٢ر٨٠	١٢٧٩	٧ر٥٠	٥١٥	٢٨٦١
٦ – فلسطين	٤ر–	١١٢٥	١١ر٥٠	٤٠٠	٤٥٤٠
٧ – الاردن	٣ر–	٥٦٣	٨ر٥٠	٢٠٠	١٦٨٩
٨ – دول الخليج بما فيها السعودية	١٥ر–	٥٤٠	٤٢ر–	١٩٥	٨١٠٠
– الجملة المشرق	٥٨ر٥٠	٢٤٨١	١٦٢ر٦٠	٨٨٧	١٤٥١٤٩
ب – المغرب العربي					
ب – ١ – المغرب	٢٧ر–	١٣٥٨	٥٥ر–	٦٦٥	٣٦٦٦٦
٢ – تونس	٧ر٨٠	٧٩٩	١٥ر٥٠	٣٩٢	٦٠٧٦
٣ – الجزائر	٢٤ر–	٧٧٠	٤٨ر–	٣٨٥	١٨٤٨٠
٤ – ليبيا	٣ر٩٠	٧٣٩	١١ر–	٢٦٣	٢٨٨٢
جملة المغرب	٦٢ر٧٠	١٠٢٢	١٢٩ر٥٠	٤٩٥	٦٤١٠٤
ج – مصر	٥٥ر–	١٠٠٠	١٠٤ر–	٥٢٥	٥٥٥٠٠
د – السودان	٢٥ر–	٢٧٩٨	٦٠ر–	١١٦٥	٦٩٩٥٠
جملة مصر والسودان	٨٠ر–	١٥٦٨	١٦٤ر–	٧٦٥	١٢٥٤٥٠
جملة المغرب شاملا مصر والسودان	١٤٢ر٧٠	١٣٢٨	٢٩٣ر٥٠	٦٤٦	١٨٩٥٥٤
جملة العالم العربي	٢٠١ر٢٠	١٦٦٣	٤٥٧ر١٠	٨٢٠	٣٣٤٧٠٣
اسرائيل	٥ر–	١١٤٠	١٤	٤٠٨	٥٧٠٠



وقد تم وضع تصور لعام ٢٠٣٠ على اساس نموذج ثابت لتزايد تعدد السكان الذى وجد انه سيبلغ نحو ٣٨٤ مليون نسمة يحتاجون لنحو ٤٧٠ مليار م٣ اى سيكون هناك عجز في الموارد المائية قدره ١٣٢م٣ بعد استفادة كافة السبل المتاحة وبفرض الاستخدام الرشيد الكفء.

وقد تزاداد المشاكل تعقيدا علم ٢٠٠٠ الامر الذى يتطلب تخطيطا لمواجهة الازمة والتغلب عليها بواسطة استراتيجية واقعية تأخذ في اعتبارها الظروف والمتغيرات .

نصيب الفرد من المياه

تعتبر العراق من اغنى الدول العربية حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه ٥١٩٢م٣ سنويا وفي سوريا ٢٣٦٢ وفي لبنان ٢٢٧١ وفي عمان ٢٠٠٢ وفي السودان ٢٧٩٨ وفي مصر ١٠٥٠ اما باقي الدول فهي تقل عن ذلك بكثير وتعتبر البحرين والكويت وقطر والامارات من افقر الدول العربية مائيا .. اما اذا نظرنا الى الموارد من وجهة نظر اخرى وهي نصيب الفرد من الموارد التى تنبع محليا داخل الدولة فسنجد ان العراق ستظل اغنى دولة ثم لبنان فعمان واخيرا السودان .

اما باقي الدول فنصيب الفرد فيها اقل من ١٠٠٠ بكثير وتكون في هذه الحالة افقر الدول مائيا هي مصر والكويت والبحرين وقطر والامارات . هكذا اوضح الاستاذ محمد عبد الهادى راضي . مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى في احد ابحاثه .

الموقف المائي بالدول العربية .
كيف واجهت مصر السنوات العجاف

لقد واجهت مصر سنوات عجاف في سنة ١٩٧٩ الى سنة ١٩٨٨ حين عجز ايراد النهر عن سد الاحتياجات واذا ما اجرينا مقارنة بين مخزون السد العالى عبر السنوات المختلفة والمناسيب المقابلة لوجدنا الحجم الضخم المسحوب من مخزون المياه امام السد العالى لسد العجز المذكور ولولا عناية الله وذلك العملاق الرابض على مشارف اسوان الذى اصبح رمزا لارادة هذا الشعب وتضحيه لحدث مالا يحمد عقباه .

وقد واجه هذه الفترة بشجاعة وصبر وعمل جاد ودقيق وحازم الزميل الفاضل المهندس عصام راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية ورجاله الى ان عبرت الازمة بسلام ولكن لا نستطيع ان نقول ان ازمة المائية قد انتهت فهي لم تنته بعد وهي باقية ما بقيت الحياة ومتطلباتها .

وان كانت حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليارم٣ الا ان الاحتياجات الفعلية تصل الى نحو ٥٩ مليارم٣ موزعة على النحو التالى :

٤٩,٩ مليارم٣ احتياجات الزرعة
٣,٣ مليارم٣ احتياجات مياه الشرب
٢,٥ مليارم٣ احتياجات الصناعة
٣,٠ مليارم٣ احتياجات الملاحة والموازنات

ولكن وزارة الاشغال والموارد المائية ضغطت هذا الرقم ووفرت الكثير حتى وصلت بالاستهلاك الفعلى الى نحو ٥٢,٥٠ امام المياه وهي تخطو بخطوات رائعة للاستفادة المثلى من وحدة المياه بالاتجاه الاتى :

(١) الاستفادة بمياه الصرف الزراعي

باعادة استخدام الصالح منه وهي الان نستخدم ٤,٦ مليارم٣ في السنة من مياه الصرف سيرتفع هذا الرقم الى ٧,٠ مليارم٣ لسنة قبل نهاية الخطة الحالية .

هذا ويبلغ اجمالى مياه الصرف التى لا يعاد استخدامها نحو ١٢ مليارم٣ منها :

- حوالى ٤ مليار لا تزيد ملوحتها عن ١٥٠٠ جزء في المليون .
- حوالى ٤,٧ مليار تصل ملوحتها الى اكثر من ٢٠٠٠ جزء من المليون .
- حوالى ٣,٣ مليار تصل ملوحتها الى اكثر من ٣٠٠٠ جزء من المليون .



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد اشارت المقاييس والمعايير العالمية صلاحية مياه الصرف لاغراض الري اذا لم تزد ملوحتها عن ١٥٠٠ مليون جزء في المليون وذلك دون حدوث مشاكل كثيرة وعلى الاخص اذا استخدامت في الاراضي الرملية الخفيفة ولانواع من المحاصيل تتحمل الملوحة .

(٢) التركيب المحصولي الامثل والبعد عن الزراعات الاكثر نهما للمياه واستخراج المطلوب من زراعات اقل نهما مثل استخراج السكر من بنجر السكر وعدم اقامة مصانع قصب سكر جديدة .

٣ ـ الاستفادة بالمياه المهدرة في السدة الشتوية مع اقفالها لاقل قدر ممكن حتى وصلنا الى ٣,٢ مليار م٣ فقط من الضروري ايضا الاستفادة بها .

٤ ـ منع الري بالراحة كلية .

٥ ـ الاستفادة بمياه الخزانات الجوفية .

يبلغ المستخدم ملا المياه الجوفية حاليا بالوادي والدلتا حوالي ٢,٦ مليار م٣ وتدل نتائج الدراسات الحديثة انه يمكن استخدام كمية اخرى تبلغ ٢,٣ مليار م٣ سنويا وذلك في حدود السحب الامن الذي يحافظ على الاتزان المائي الحالي ويمنع تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية العذبة .

٦ ـ استخدام وسائل الري الحديثة . خاصة في الارض الجديدة من ري بالرش وبالتنقيط .

٧ ـ الالتزام الكامل بالمواعيد المقررة للزراعات .

٨ ـ الاستفادة القصوى بمياه الصرف الصحي بعد المعالجة وفي مصر قد تضمنت خطة التوسع الافقي الاستفادة بذلك في مساحة ٢٠٠ الف فدان حتى سنة ٢٠٠٠ .

٩ ـ مشروعات تطوير الري .

١٠ ـ تطوير نهر النيل والمنشآت الكبرى المقامة عليه .

١١ ـ التعاون الكامل مع دول حوض النيل .

١٢ ـ تسوية الاراضي لرفع كفاءة الري الحقلي .

١٣ ـ انشاء منظمات تعاونية لادارة وصيانة نظم الري تحت اشراف وزارة الاشغال والموارد المائية

توصيات

١ ـ ان اولوية تنمية الموارد المائية وحسن استخدامها هي وجود قاعدة بيانات كفء وسليمة ومتجددة وهذا الامر لم يحظ بالاهتمام المطلوب الامر الذي يجب تداركه سريعا .

٢ ـ ترشيد استخدام مياه الري والحفاظ على كل قطره من المياه حتى لاتهدر هباء ولاتضيع .

٣ ـ وضع استراتيجية واقعية لمواجهة ازمات المياه تاخذ في اعتبارها الظروف والمتغيرات .

٤ ـ وضع المواثيق الدولية التي تحمي دول المصب من الاعتداءات المائية من دول المنبع ومرفق مع هذا البحث مقال لي نشر في المجلة الزراعية بمصر في يونيو ١٩٩١ تحت عنوان هل الحروب القادمة حروب مياه ؟ وفيه عرض لهذه الاتفاقيات فيما يختص بنهر النيل .

٥ ـ قيام اتحادات دولية بهدف :

أ ـ حماية المجاري المائية من التلوث .

ب ـ تقليل الفواقد المائية بعمل مشروعات من شانها تقليل فواقد التبخر والتسرب الى اقصى حد ـ مثل مشروعات اعالي النيل ومشروع جونجلي الذي لم يكتمل لوجود قلاقل بجنوب السودان .

٦ ـ استخدام وسائل الري الحديثة من ري بالرش وري بالتنقيط والحد من الري



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

السطحي او الاقلال منه على الاقل ترشيدا لاستخدامات المياه مع تصنيع وسائل الري الحديثة بدلا من استيرادها .

٧ ـ اعادة استخدام مياه الصرف في حدود نسبة ملوحة مقبوله .

٨ ـ استخدام المياه الجوفية في حدود امنه وايجاد تخطيط كفء للسحب المتوازن بين الاحواض المائية وتطوير تكنولوجيا رفع المياه حتى نكون قادرين على استخدام المخزون العميق من المياه .

٩ ـ التنبه الى المخاطر المجاورة للوطن العربي اذ ان اسرائيل ستسعى بكل قواها للسيطرة على منابع اخرى من المياة العربية سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة حتى لانكون في حاجة ماسة للمياة خاصة مع تزايد السكان عن طريق الهجرة .

مع النظرة الموضوعية من الوطن العربي وبحث الرؤية المستقبلية خاصة بالنسبة للانهار التى تقع منابعها في دول غير عربية وهو امر بالغ الحساسية .

١٠ ـ تدارك غيبة تنسيق المواقف في المؤسسات والمحافل المعنية بامور المياه كذلك فان استراتيجية التعامل مع دول المنابع غير واضحة كما انها غير موحدة .

١١ ـ تدارك عدم وجود تخطيط علمي وعملي على مستوى العالم العربي لتدبير العجز المائي وذلك نتيجة لعدم وجود مراكز بحثية وتخطيطية كفء على مستوى العالم العربي ككل ويمكن تلافي ذلك باستغلال المراكز القائمة لتحقيق الاهداف المنشودة ونحمد الله اننا في مصر لدينا مركز للبحوث المائية برئاسة استاذ فاضل ومعروف عالميا هو الاستاذ الدكتور محمود ابوزيد .

هذه بعض الملامح السريعة في هذا الموضوع الكبير ومازال ولايزال ملف هذا الموضوع مفتوحا يتغير بتغير الظروف والملابسات كما يتغير ايضا بتقدم التكنولوجيا عالميا سواء في الفكر او وسائل التطبيق وعلى الله قصد السبيل .

وبالنسبة لمصر فان قضية المياه تقلق دول المصب ولا تقلق دول المنبع ومن هنا كانت الاتفاقيات الدولية تحمي دول المصب من اعتداءات دول المنبع ..

وما يشغل بالنا هنا هو نهر النيل وخاصة كلما ظهر في الافق اية محاولات او شائعات بقيام اية محاولات لاقامة خزانات او خلافه بدول المنبع ولكي يطمئن القارىء ويستنير الراى العام اقدم لمحة عن بعض الوثائق

بروتوكول بين بريطانيا العظمى وايطاليا سنة ١٨٩١ .

جاء في البند الثالث من هذا البروتوكول وهو المتعلق بنهر عطبرة « تتعهد الحكومة الايطالية بعدم اقامة اى اشغال على نهر عطبرة لاغراض الري .. يكون من شانها تعديل تدفق مياهه الى نهر النيل على نحو ملموس » ..

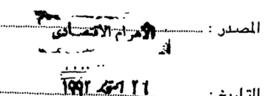
اتفاق بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا عام ١٨٩٤ .

جاء في البند الثالث وهو البند المتعلق بمياه النيل « تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بان لا تقيم او تسمح باقامة اية اشغال على نهر سمليكي او نهر اسمانمو او بجوار اى منهما يكون من شانها خفض حجم المياه التى تتدفق في بحيرة البرت مالم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية » ..

المعاهدة بين بريطانيا العظمى وايطاليا والبوبيا سنة ١٩٢٠ .

المادة الثالثة وهي المتعلقة بمياه النيل ونصها كالاتي « يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بان لا يصدر تعليمات او ان يسمح باصدارها فيما يتعلق بعمل اى شيء في النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل مالم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما هي وحكومة السودان » ..المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وايطاليا بشان الامتيازات





المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحواض المائية الجوفية فى الوطن العربى

	الحوض المائى الجوفى	الموقع	مساحة الحوض كم٢	السعة التخزينية للمياه الجوفية مليارم٣
شمال افريقيا	تشاد	تشاد	١ر١٠٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠
	النيجر	النيجر	٥٢٥ر٠٠٠	٧ر٢٠٠
	تانزروفت	جنوب غرب الجزائر مالى	٤٥٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
	العرق الغربى	غرب الجزائر	٢٥٠ر٠٠٠	٤ر٢٠٠
	العرق الشرقى	شرق الجزائر	٢٧٥ر٠٠٠	٦ر٤٠٠
	فزان	غرب الجماهيرية	٤٥٠ر٠٠٠	٤ر٨٠٠
	الكفرة	شرق الجماهيرية	٢٥٠ر٠٠٠	٣ر٤٠٠
	الصحراء الغربية العربية	غرب مصر	١ر٣٠٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠
	المجموع		٤ر٨٠٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
الجزيرة العربية	النفود	شمال السعودية	٢٥٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠
	الرياض	شرق السعودية	١٥٠ر٠٠٠	١ر٥٠٠
	الربع الخالى	جنوب السعودية	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١٤ر٥٠٠
	المجموع		١ر٧٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
	الاجمالى		٦ر٥٠٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠

المتعلقة بإقامة خزان على بحيرة تانا (ديسمبر سنة ١٩٢٥)
تتعهد الحكومة البريطانية من جانبها اعترافا منها بالحقوق الهيدروليكية الاولى لكل
من مصر و السودان بعدم اجراء اية اشغال على المياه الرئيسية للنيل الازرق و النيل
الابيض وروافدهما وفروعهما يكون من شانها ان تضر بمصالح البلدين ..
اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ..



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦-٦-١٩٩٢

ابرمت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا العظمى والاخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا واوغنده ، الموقعة سنة ١٩٢٩ وتنص هذه الاتفاقية على تحريم اقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل او روافده او البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة اذا كانت لهذه المنشآت صلة بالرى او بتوليد الكهرباء او اذا ماكانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر او تواريخ وصول تلك المياه الى مصر او اذا ما كانت تضر بمصالح مصر من اية ناحية

كما تنص المعاهدة ايضا على ان لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه الى مصبه وفى اجراء البحوث وفى الرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تفيد مصر

خطاب رئيس وزراء مصر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

الموجة الى المندوب السامى لحكومة بريطانيا ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال رى او توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر او تعديل تاريخ فصوله او تخفيض منسوبه على اى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر ..

رد المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩ .

١ ـ التاييد للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرات رئيس الوزراء المصرى

٢ ـ ان حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بالاتى :

الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى على مياه النيل ..

الموقف من الخزان بعد السد العالى

طبقا لاتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان علم ١٩٢٩ تم استغناء مصر عن التخزين فى جبل الاولياء .

الاتفاق بشان خزان ادين باوغندا ـ مذكرة الحكومة المصرية فبراير ١٩٤٩

١ ـ حكومة اوغندا والحاجة الى الطاقة الكهربائية من شلالات ادين

٢ ـ تود الحكومة المصرية ان يصمم الخزان بحيث يتيح التخزين فى بحيرة فيكتوريا فى حدود ٣ أمتار

مذكرة السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩

موجهة الى رئيس مجلس الوزراء المصرى

ـ ان الحكومة المصرية وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية وفقا لروح اتفاق مياه النيل لعام ١٩٢٩ اتفقتا فيما بينها على بناء خزان عند شلالات ادين فى اوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية ولضبط مياه نهر النيل ...

رد الحكومة المصرية فى ٣١ مايو ١٩٤٩

قبول تبادل الكتابين بشان شلالات ادين



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

اتفاق بين مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩

- الغاء معاهدة ١٩٢٩ بين مصر والسودان
- موافقة على انشاء السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق واى اعمال اخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها
- متوسط ايراد النهر الطبيعى عند اسوان فى سنوات القرن الحالى ٨٤ مليار كم بمقتضاها تصبح حصة مصر بعد السد العالى ٥٥,٥ مليارم٣ وتصبح حصة السودان بعد السد العالى ١٨,٥ مليارم٣ - والزيادة تقسم مناصفة

مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل

ان تتولى السودان بالاتفاق مع مصر انشاء مشروعات لزيادة ايراد النهر فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزل وفروعه ونهر السوباط وحوض النيل الابيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين مناصفة وتتحمل كل بلد نصف التكاليف .

دول حوض وادى النيل

دول تسع هى مصر - السودان - اثيوبيا - اوغندا - كينيا - تنزانيا - رواندا - بوروندى - زائير - نرجو ايجاد اتحاد لدول حوض وادى النيل

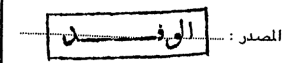
وان اى نهر من منبعه الى مصبة يعتبر وحدة هيدوليكية واحدة متكاملة وكاى كائن حى فان اى مشروع يقام فى اى حبس من احباس النهر او على احد روافده فإنما يؤثر على ديناميكية حركة النهر فى باقى أحباسه

● ● ● هذا وقد اجمع رجال القانون الدوليين واحكام المحاكم الدولية والمبادىء المتضمنة فى الاتفاقات الدولية الى ظهور اتفاق علم فى الرأى منها ... ان تتمتع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر او انشاء خزانات او سدود على النهر من شانها تخفيض او التاثير على حصة دول اخرى منتفعة وذلك دون التشاور المسبق والاتفاق مع هذه الدول .

مخزون السد العالى من المياه

التاريخ	المحتويات مليارم٣	المنسوب
١١ نوفمبر ١٩٧٨	١٣٤ر٥٣٠	١٧٧ر٤٧
١٥ نوفمبر ١٩٨٥	٧٥ر٥٢٤	١٦٤ر٣٥
١٥ نوفمبر ١٩٨٦	٦٩ر٩٢٠	١٦٢ر٧٠
١٣ نوفمبر ١٩٨٧	٥٧ر٠٧٢	١٥٨ر٤٩



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

نقابة المهندسين تناقش مستقبل المياه بعد عام ٢٠٠٠

قرر المجلس الاعلى لنقابة المهندسين في اجتماعه الاخير . فتح باب الاشتراك الجديد لمشروع الرعاية الصحية للمهندسين واسرهم يبدا الاشتراك في بداية الشهر الحالى . يبلغ عدد المهندسين المشتركين في عام ١٩٩٢م ٤٠ الفا والمستفيدين من الاسر ١٥٠ الف مستفيد . وافق المجلس الاعلى على عمل الترتيبات اللازمة مع اتحاد المهن الطبية لتطعيم المهندسين واسرهم . ضد التهاب الكبد الفيروسى كوقاية من هذا الخطر وبسعر رمزى . كما قرر المجلس رفع قيمة المبالغ المعتمدة كتمويل للمرابحات لمعارض السلع المعمرة في النقابات الفرعية بمقدار ٢٥٪ . لتصبح ٤٠ مليون جنيه . كما وافق المجلس الاعلى على اسناد مشروعات النقابة نيابة عنها الى جهات متخصصة في ادارة المشروعات . واعداد عروض البت فيها من هيئة المكتب مع اشتراك بعض اعضاء المجلس في لجنة البت .

كما فوض المجلس الدكتور مهندس محمد على بشر الامين العام للنقابة بتوقيع عقد مشروع تطوير نادى المهندسين بابى الفدا مع شركة مصر للمقاولات . وبلغت تكاليف المرحلة الاولى ٥٥٨٠٠٠ جنيه . كما وافق المجلس الاعلى على عقد مؤتمر بعنوان «مستقبل المياه بعد عام ٢٠٠٠ لتحقيق التواصل للموارد المائية» ويقترح ان يقام في شهرى مارس او ابريل القادمين ويدعى اليه وزراء الاشغال والموارد المائية . والزراعة والاجتماعيون والسياسيون المهتمون بهذا الموضوع .

وكانت لجنة المياه برئاسة ولاء عطية قد اقترحت اقامة الندوة كما وافق المجلس الاعلى على عمل عمرة ذاتيا للاراضى المقدسة بالسعودية لعدد ٥٠ فردا .

وافق المجلس الاعلى على خطة التطوير الادارى للنقابة التى تشمل عمل دورات لاعضاء المجلس ولمديرى الادارات . كما قرر المجلس تشكيل لجنة تاديب للدكتور مهندس فاروق محمد فريد بدران في المخالفات المنسوبة اليه . وكذلك فيما نشر في الصحف من اتهامات لهيئة المكتب والمجلس الاعلى للنقابة . ونشر الحقائق كلها في مجلة المهندسين .

وقررت نقابة المهندسين المصرية اهداء جهاز نقل الرسائل بالتليفون (فاكسيميلى) للامانة العامة لاتحاد المهندسين العرب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

وزير الأشغال المصرى يدعو إلي عمل عربى مشترك لتوفير المياه

□ القاهرة- كفاح أحمد:

دعا عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية المصرى إلى عمل عربى مشترك لتامين الاحتياجات المائية المتزايدة فى المنطقة العربية. وقال إن مصر تشترك مع كثير من الدول العربية فى محدودية الموارد المائية رغم ما يبدو ان نهر النيل هو مصدر مياه بلا حدود. وأضاف أن نصيب الفرد فى مصر من المياه حاليا يقل عن ١٠٠٠ «ألف» متر مكعب سنويا سينخفض إلى ٣٥٠ مترا مكعبا مع بلوغ عدد السكان نحو ١١٠ ملايين نسمة عام ٢٠٢٥. جاء ذلك فى كلمة وزير الاشغال المصرى فى افتتاح الاجتماع الخامس للجنة العربية الدائمة للبرنامج الهيدرولوجى أمس الاثنين فى القاهرة، ويحضر الاجتماع مندوبو ١٦ دولة عربية وعدد من المنظمات العربية المتخصصة.



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

لجنة المياه العربية توصى بتنفيذ توصيات قمة الأرض

كتب ـ احمد نصر الدين:

طالبت اللجنة العربية الدائمة للمياه بضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتنسيق بين الخطط العربية فى مجال الموارد المائية مع نتائج قمة الارض لرفعها للقيادات العربية. جاء ذلك امس فى ختام اجتماعات اللجنة التى استمرت ٣ أيام وحضرها ممثلو ١٦ دولة عربية وعدد من المنظمات العربية والدولية المعنية.

وصرح الدكتور محمود أبوزيد رئيس هيئة الموارد المائية الدولية بأن الاجتماع أوصى بوضع استراتيجية عربية دائمة للسياسات الأمنية المتعلقة بالتنمية والحفاظ على الموارد المائية، كما اكد الحق الفلسطينى فى موارده المائية خاصة فى ضوء الوثيقة العربية الخاصة بالأمن المائى العربى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

□ عبدالمجيد فى الجمعية المصرية للقانون الدولى:

الأمة العربية لن تعيش على هامش النظام الدولى

تعديل أسلوب التصويت بالجامعة والأخذ بقاعدة الثلثين الملزمة

كتب - أمين محمد أمين:

اكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية انه لا مكان لدول تعيش على هامش النظام الدولى الجديد فرادى ، وان امتنا العربية بما تملك من امكانات لن تعيش ولن تكون على هامش النظام الدولى الجديد. واشار فى محاضرته التى القاها مساء امس فى الجمعية المصرية للقانون الدولى حول الجامعة العربية والنظام الدولى الجديد ان العالم العربى يقع فى بقعة جيو بوليتكية شديدة التاثر بالمتغيرات العالمية تؤثر فيها وتتاثر بها.

وقال رغم كل ما يوجه للجامعة العربية من انتقادات فاننا لا يمكن ان ننكر قيامها بدور فاعل ومؤثر فى معظم القضايا الكبرى. واوضح الدكتور عبدالمجيد اننا اذا لم نتمكن من ان نحتل مكاننا فى النظام الدولى الجديد فسنكون امة لا تملك من امر نفسها الكثير وسنرهن مصير وطننا واجيالنا لقوى تتحكم فى دقائق حياتنا. واعلن ان لجنة تعديل ميثاق الجامعة العربية استقرت على ضرورة تعديل اسلوب التصويت إلى الاخذ بقاعدة الثلثين الملزمة للجميع مع الاخذ بالاغلبية العادية فى المسائل الادارية والاجرائية وبقاعدة الاجماع فى بعض الحالات مثل فصل احدى الدول الاعضاء بالجامعة وذلك من خلال اضافة ملاحق إلى ميثاق الجامعة الحالى. وبالنسبة لمحكمة العدل العربية فانه من المفيد ان يكون لها اختصاص قضائى وآخر استشارى وان تكون ولايتها اختيارية مع ضرورة اتفاق الاطراف المتنازعة على احالة النزاع اليها وجواز احالة النزاع للمحكمة من قبل مؤتمر القمة العربى او من مجلس وزراء الخارجية

وقال الدكتور عبدالمجيد ان الامة العربية مطالبة بحل مشكلة الفجوة الغذائية المتزايدة ومواجهة الاخطار التى تعوق انتظام تدفق المياه للدول العربية والتمسك بالحقوق الثابتة فى المياه والوصول إلى صياغة مناسبة لادارة العلاقات مع دول الجوار الجغرافى وتضييق الهوة التكنولوجية. وهذه العناصر تتضمنها الدراسة التى تعدها الجامعة العربية حاليا عن الامن القومى العربى



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

على جبهات الماء المشتعل في منطقة الشرق الأوسط

المناخ الدولي الراهن يتيح للقانوني أن يقول كلمته الموروث الفقهي العربي كفيل بإغناء الحوار القانوني المعاصر

لندن: من اسامة الغزولي

يخلو الجدل الدائر حول المياه على جبهاتها المشتعلة، التي تحيط بالعالم العربي من الشمال والشرق والجنوب، من الرطانة القانونية. وبعد ان غلب العسكري على السياسي والقانوني في الخطاب العربي، عموماً، لعدة عقود، يتفسح المجال الآن لفقهاء القانون لترشيد التحرك السياسي باتجاه البحث عن حل لمشاكل الماء المستعصية بين العرب والعرب، وبين العرب ودول الجوار.

ويقول الدكتور شبلي ملاط، مدير مركز دراسات الشريعة وقوانين الشرق الأوسط بجامعة لندن: إننا بحاجة الى مزيد من التخصص في دراسة المسائل المتعلقة بالمياه في الشرق الاوسط من الناحية القانونية. وقد كنت أتوقع مداخلات عديدة من اختصاصيين عرب، في هذا المجال خلال المؤتمر الذي عقد في لندن حول مشكلة المياه في الشرق الأوسط. ولكن تبين، للأسف، ان المختصين العرب في مجالات قانون المياه هم شبه منعدمين. وبالتالي فإن احد الأدوار التي تناط بهذا المؤتمر هي لفت انتباه القانونيين العرب الى توجيه جزء من اهتمامهم الى المياه وما يترتب عليها من علاقات، وما ينشأ حولها من صراعات في الشرق الأوسط.

ولكن أليست أوضاع المياه وما يترتب عليها من علاقات وصراعات موضوعا من موضوعات القانون الدولي؟ يجيب الدكتور شبلي ملاط بأن هذا صحيح. لكن لها في النهاية تميزها. فهناك قانون دولي مختص بالماء. وعموما فالماء والمال وإن كانا سلعتين، فانهما يختلفان عن اي سلعة أخرى ويحتاجان الى تخصص دقيق وعناية كبيرة.

والقانون الذي ينظم العلاقات بين الدول الواقعة على مجرى نهر واحد هو القانون النهري، أو كما يقال بالانجليزية «RIPERIAN LAW»، وهو قانون دائم التطور. ففي عام ١٩٦٦ انعقد اجتماع للاتحاد القانوني الدولي في هلسنكي (فنلندا) ووضع قواعد المعاملات المائية. ثم بذلت اللجنة القانونية الدولية، التابعة للأمم المتحدة، في الفترة الأخيرة جهودا كبيرة لإعادة النظر في قوانين المشاركة في الماء وتطويرها، بحيث تصبح الاعتبارات البيئية جزءا اساسيا في قوانين الماء.

القانون والبيئة

ويتواكب هذا الاهتمام من جانب القانونيين باهتمام عالمي بكل ما يتعلق بالمحافظة على البيئة، وهذا يدخل

ضمن ما نعنيه عندما نتحدث عن التطور المستمر للقوانين المائية.

ويرى الدكتور شبلي ملاط ان البعد البيئي في معالجة مشاكل المياه هو امر له اهميته الواضحة بالنسبة لنا كعرب، حيث تدهورت نوعية مياه الأنهار العربية تدهورا واضحا في السنوات الأخيرة. صحيح ان هذه ظاهرة عالمية، لكنها تكتسب خطورة بالغة بالنسبة لنا، لأن حضاراتنا الأولى قامت على ضفاف الأنهار.

فحضارات المنطقة هي، في رأي الدكتور ملاط، حضارات يدور تاريخها حول الصراع مع الجفاف. وانطلقت ابداعاتها من محاولة العثور على حل لمشكلة أزلية هي مشكلة شح المياه. وعندما نقول إن أول حضارة في العالم كله هي حضارة ما بين النهرين، فإن هذه التسمية ليست اعتباطية، بل هي تسمية تنطوي على مدلول عميق، من حيث الربط بين الحضارة والماء.

صحيح ان العالم كله اليوم مشغول بمسألة الماء، من كاليفورنيا الى حوض نهر الراين. هذا ليس جديدا في حد ذاته - كما يقول ملاط - لكن ما أحب ان الفت اليه الأنظار، من خلال المؤتمر هو ان التراث القانوني العربي ينطوي على معالجات لمسائل المياه، لم ينتبه آليها القانونيون المعاصرون.

وللتوضيح، وكما نفعل نحن دائما كعرب، يدلل الدكتور ملاط على وجهة نظره بالرجوع الى اللغة العربية بوصفها مخزن الأفكار والتجارب لهذه الأمة، فيقول: الشريعة لغويا تعني المنحدر الذي يمضي بك الى الماء. وتطور استخدامها لتصبح كلمة «الشرعة» تعبيرا عن اصول وقواعد تنظم اقتسام الماء والمشاركة فيه. ثم تطورت لتعني كل ما ينظم أمور الناس وعلاقاتهم، لتعني القانون.

واذا عدنا الى النصوص القانونية في شرقنا العربي، واذا نظرنا في العادات المتوارثة، لوجدنا منحى من شأنه ان يغني الحوار الدائر حاليا حول تطوير قوانين المياه، عالميا، مع الأخذ بعين الاعتبار ان هناك اعمالا قانونية وضعها فقهاء عرب كبار، يمكن الرجوع اليها والاستفادة منها.

اعمال فقهية مهمة

مثال ذلك اعمال الفقيه السرخسي، الذي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي، الخامس الهجري، ومن اهم مؤلفاته الفقهية «المبسوط» المكون من ثلاثين جزءا وهو من أكبر الموسوعات الفقهية. ويقول الدكتور ملاط: لقد اكتشفت عند السرخسي دراسة عن قضية توزيع المياه. ويتضح في دراسة السرخسي الاهتمام بالعادة، بالعرف. ويقول السرخسي مثلا: «كما جرت العادة عند أهل مرو». لا أدري هل توجد «مرو» الآن. لقد كان السرخسي يعيش في المنطقة التي فيها سمرقند وبخارى، في آسيا الوسطى، ولكن أياً كانت مرو فالمهم انه يؤسس حكمه على «العادة» أو على «العرف» وضرورة احترامهما. وهذه وجهة نظر فقهية لها قيمتها الكبرى.

وفي موضع اخر يقول السرخسي: وكأن المياه شبه شركة. وهذا المصطلح «شبه شركة»، هو مصطلح جميل، لأنه لا يشترك بالماء كما يشترك، مثلا بالعقارات. الماء لا يضبط لأنه جار، ولا يمكن تحديد ملكيته بنفس الوضوح القاطع الذي تحدد به ملكية العقار، لأن هذا الأخير ثابت.

ويمكن ان نجد في العصر الكلاسيكي للفقه، وهو العصر الذي امتد بين القرنين العاشر والرابع عشر الميلادي، اسهامات أخرى، غير ما قدمه السرخسي. وما اقصد اليه - يقول شبلي ملاط - هو ان التراث الفقهي العربي فيه ما يغني تفكيرنا القانوني المعاصر، سواء بما كتبه أبو يوسف أو السرخسي أو المرغيناني، أو غيرهم.

دور الجامعات العربية

هل يعني هذا الكلام ان كليات الحقوق والقانون في الجامعات العربية اهملت الدراسات القانونية المتعلقة بالمياه والخلافات الدائرة بين دولنا العربية أو بين العرب ودول الجوار؟

يرفض شبلي ملاط ان يوجه للجامعات العربية المعاصرة اتهاما حادا بهذه الدرجة. ويحدد الجامعات السورية كمثال على ما قدمته «الاكاديميا» العربية المعاصرة من اسهام اطلع هو عليه. ولكنه يدعو الى مزيد من النشاط الذي يكفل لجامعاتنا العربية ان تؤثر في ما يسميه هو «المراكز العالمية للقرار» بخصوص صياغات جديدة للقانون الدولي للمياه، خاصة ان جامعاتنا ترتكز الى ما اشار اليه من تراث في هذا المجال. ويلاحظ شبلي الملاط ان الجدل القانوني الدائر حول انهار العرب، مثل النيل والأردن والليطاني، لا يشار خلاله الى موروث قوانين الماء لدينا، رغم ان هذا الموروث من شأنه ان يغني القوانين الدولية ذات الصلة ويكسبها عمقا وعراقة.

كيف إذن يؤثر المناخ الدولي السائد، في الوقت الراهن، على افساح مجال أوسع للقانون الدولي لحسم صراعات المياه أو للتضييق عليه؟ لقد كانت خلافاتنا مع الخصوم في مراحل سابقة، ذات طابع صدامي يعتمد مبدأ «كل شيء أو لا شيء». والآن، وكل قضايا المنطقة مطروحة على طاولة المفاوضات منذ عام، كيف يؤثر هذا على دور رجل القانون؟

السياسي قبل القانوني

يرد على ذلك شبلي ملاط بالتأكيد على ان السياسة هي التي تحسم الصراعات. والسياسي يستعين في تحقيق أهدافه بالمتخصص: في شؤون القانون، في شؤون التقنيات (هندسة المياه هنا) وفي الشؤون المالية.. الخ. واذا كان هناك من يقول بأن الحرب القادمة في الشرق الأوسط هي حرب المياه فإن دور القانوني هو فتح الأبواب التي يمكن ان تجنب المنطقة ويلات الحروب. مرة أخرى، السياسة هي التي تصدر القرار الأخير، لكن القانون رافد من الروافد المهمة لصنع القرار، أيا كان اتجاهه.

ورغم ان حرب الماء لم تنشب فإن العالم العربي محاصر بجبهات مائية مشتعلة، لم تشتعل بسبب الماء - حتى الآن - لكن اشتعالها كان على السواحل. الأردن والليطاني امتزجت مياههما بدماء غزيرة. شط العرب امتلأ بالدم وان كان الصراع أوسع وأعمق من مجرد الماء. الفرات في الشمال والنيل في الجنوب يشهدان تأزم



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

العلاقات بين العرب ودول الجوار، أو بين عرب وعرب. فأي هذه الجبهات المائية المشتعلة (صدقاً أو مجازاً) كان للقانونيين فيها دور وفعالية؟

جبهة الماء العربية

يرد شبلي ملاط باننا لم نشهد حربا مائية. كما أشرنا - وبالتالي فلا بد ان القانون كان له دوره ضمن فعاليات سلمية أخرى. بالنسبة للنيل فالعلاقة بين مصر والسودان، على تأزماتها المتكررة، تستند الى أسس قانونية ما زالت هي التي تحكم مياه النيل بين السودان ومصر. والمشكلة انه لا توجد اسس قانونية مماثلة لتنظيم العلاقات المائية، مثلا، بين مصر واثيوبيا، أو بين السودان واثيوبيا.

إذن.. جبهة الماء العربية - الافريقية عارية من غطاء قانوني كاف وواق، يمكن ان نضع أملنا فيها ليقينا شر المصادمات العسكرية.

جبهة الماء العربية - التركية هي الاخرى لا تغطيها اتفاقية أو معاهدة خاصة بالماء. هناك اشارات في معاهدات دولية تنظم العلاقات بين تركيا وجارتيها العربيتين، بشكل عام. لكن لا يوجد غطاء قانوني مفصل لمسألة المياه على حيويتها. لهذا السبب فإن التزاما - أو تعهدا - قطعه على نفسه الرئيس التركي تورجوت أوزال، قبل ثلاث سنوات، بتحديد حصة سورية من الماء، ما زال يمثل المؤشر الوحيد والضعيف، والذي نقضه الأتراك انفسهم، لما يمكن ان يقال عنه انه ترتيب حول حصص الماء، لكنه ليس اتفاقا بالمعنى القانوني الملزم.

اما الجبهة العربية - الاسرائيلية فهي اكثر الجبهات قابلية للانفجار، خاصة انها حتى الآن بعيدة عن أي ترتيب قانوني تعترف به وتركن اليه اطراف النزاع.



قضية

المياه تتصدر مباحثات اوزال ومبارك

تتطرق المباحثات التى يجريها اليوم فى القاهرة الرئيسان المصرى حسنى مبارك والتركى تورجوت اوزال إلى عدة مسائل اساسية، على رأسها بحث سبل مواجهة المد الايرانى فى المنطقة، وتعزيز التعاون العسكرى بين مصر وتركيا فى مجال التسلح، إلى جانب مناقشة أبعاد ازمة المياه فى المنطقة، وتطورات ازمة لوكربى بين ليبيا والدول الغربية. «خاص»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٢

نحو جديد للتنمية الاقتصادية

معهد البحر المتوسط يحذر من أزمة مياه حادة في مصر وتونس وليبيا خلال الـ ٣٠ عاماً القادمة

باريس ـ ا. ش. ا: اكد معهد البحر المتوسط للمياه امس، ان ليبيا وقبرص وتونس ومصر ستواجه مشكلة نقص في المياه من الآن ولمدة ٣٠ عاما قادمة. يمثل هذا العجز في المياه عقبة رئيسية للتنمية الاقتصادية في دول البحر المتوسط، خاصة الواقعة جنوبه وشرقه. طالب مسئولو المعهد، بضرورة توعية الرأى العام الداخلى بهذه المشكلة لمواجهتها ومحاولة الاقتصاد في المياه. وقدم معهد البحر المتوسط للمياه اقتراحات، تستهدف الحد من تفاقم هذه المشكلة مثل تعليم المزارعين وسائل الاقتصاد في المياه. وطرح المعهد حلولا لتحلية مياه البحر، واقامة مصانع لهذا الغرض. وتعد اقامة مثل هذه المصانع صعبة ومستحيلة، لارتفاع تكاليفها.

وكان المعهد قد عقد مؤخراً ندوة لبحث مشكلة نقص المياه. شاركت فيها مصر والجزائر وقبرص واسبانيا واليونان والمغرب وتونس وفرنسا، ومسئولون من منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى.

وتمت مناقشة احتياطى المياه في العديد من الدول.

واشارت مصادر الندوة الى تأثر اربع دول في ليبيا وقبرص ومصر وتونس بدرجة خطيرة من مشكلة نقص المياه، اعتبارا من الآن ولفترة تتراوح مابين ٣٠ و٥٠ عاما.

تركيا وأزمة المياه



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزيرا داخلية سوريا وتركيا يبحثان قضايا الحدود والمياه

□ دمشق - ق. ن. ا:

عقدت قبل ظهر أمس جلسة المباحثات الرسمية الأولى بين الجانبين السورى برئاسة د. محمد حربة وزير الداخلية والتركى برئاسة عصمت سيراجين وزير الداخلية.

وذكرت مصادر دبلوماسية أن البحث خلال هذه الجلسة قد تركز حول العلاقات الثنائية بين سوريا وتركيا، والسبل الكفيلة بحل المشكلات العالقة بينهما خاصة فى المجالات الحدودية والأمنية إضافة إلى مشكلة المياه وإمكانية تجاوز هذه المشكلات بإيجاد صيغ محددة تخدم مصلحة الشعبين فى البلدين.

وكان وزير الداخلية التركى قد وصل إلى دمشق أمس الأول فى زيارة رسمية لسوريا وصفت بأنها مهمة نظرا لكونها تتم فى هذه المرحلة التى تشهد فيها العلاقات الثنائية نوعا من التوتر نتيجة الاشتباكات الحدودية بين القوات التركية والمقاتلين الأكراد.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسد يقبل دعوة أوزال ولبنان ينفي الانذار التركي

سورية وتركيا تتفقان حول الامن والمياه

دمشق ـ «صوت الكويت»: تم الاتفاق في دمشق امس بين الجانبين السوري والتركي على تنظيم العلاقات المشتركة على اسس قوية وواضحة، ومنها ضبط الأمن عبر الحدود وتبادل المعلومات حولها، والتعاون في تسيير رحلات جوية استكشافية، وتقوية وسائل الاتصال بين قوى الأمن الحدودية في تركيا وسورية، وتسهيل حركة الترانزيت بالاضافة الى تنظيم عملية تدفق المياه من نهري الفرات ودجلة الى سورية.

وعلمت «صوت الكويت» انه تم الاتفاق على تأجيل البحث في المشروع التركي لمد خط انابيب المياه عبر المنطقة العربية في هذه المرحلة.

وكان الرئيس حافظ الاسد قد استقبل ظهر امس الوفد التركي برئاسة وزير الداخلية عصمت سيزغين وحضور وزير الداخلية السوري الدكتور محمد حربة، فيما تابعت اللجنة الامنية ولجنة المحافظين اعمالهما في مبنى

(التتمة في الصفحة ٦)

سورية وتركيا

وزارة الداخلية السورية. واعلن رسمياً قبول الرئيس الأسد لدعوة الرئيس التركي تورغوت أوزال لزيارة تركيا.

وحسب المصادر المطلعة فان المناقشات اتسمت بالصراحة والود والرغبة في اقامة قواعد صلبة لعلاقات نامية ومتعاونة بين البلدين الجارين.

واكدت المصادر ان الجانبين وضعا قواعد متينة على خلفية المصلحة المتبادلة للطرفين في استتباب الأمن بين البلدين والحؤول دون اي وضع يعكر صفو العلاقات.

ولم تشأ المصادر ان تحدد طبيعة الاتفاق بشان ما قيل عن معسكر لحزب العمال الكردي (التركي)، في سهل البقاع اللبناني، او وجود زعيم الحزب عبد الله اوغلان في سورية. لكنها قالت إن الاتفاق تم على مجمل القضايا المطروحة، مؤكدة حرص سورية على حسن علاقاتها مع تركيا، هذا ويغادر الوفد التركي اليوم الجمعة عائداً الى بلاده.

وعلى صعيد موضوع مخيمات الاكراد في البقاع اللبناني قال وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز حتى الان لم نكن قد اطلعنا على تفاصيل هذه المخيمات، الا انني استطيع أن اؤكد انه خلافاً لما ورد في عدة وسائل اعلام، بأن وزير خارجية تركيا لم يتقدم بتهديدات او بانذارات. وانني اؤكد بأن هذا الموضوع هو قيد المعالجة بين الدول المعنية بشكل او بآخر اي تركيا وسورية ولبنان.

امبراطورية عثمانية جديدة على الأبواب



تركيا تسعى لاشعال فتيل المنطقة بعد المناورة بورقتي المياه والأكراد

تحليل :
عمر عبدالرازق

اتسمت العلاقات التركية ـ العربية بالود المفقود على مدار العقود الماضية . فقد اختارت تركيا منذ اعلان الجمهورية في عام ١٩٢٣ توجها اوروبيا حادا يبتعد عن العالم العربي وقضاياه . وكان هذا التوجه ظنا منها انها ستستطيع الفكاك من الشرق عن طريق الارتماء في احضان الغرب . والتصق في ذهن الزعماء الاتراك بعد انهيار السلطنة الابتعاد عن العالم العربي كمرادف للابتعاد عن الغرب وذلك بعد ان استعمرت العالم العربي قرابة خمسة قرون كانت نموذجا للجهل والظلام . ونذكر مثالا واحدا على ذلك هو ما فعله كمال اتاتورك قائد الثورة التركية عندما الغى كتابة اللغة التركية بحروف عربية وجعلها تكتب باللاتينية حتى الان . وبنظرة سريعة الى الماضي القريب يتضح لنا حجم الممارسات التركية ضد العالم العربي . فقد كانت انقرة اول عاصمة اسلامية تعترف رسميا باسرائيل عام ١٩٤٩ ، كما كانت نواة «حلف بغداد» عام ١٩٥٥ الذى كان يهدف الى ضرب حركات التحرر العربي في مصر وسوريا . وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ايدت تركيا المقترحات الغربية الرامية الى تمرير نتائج الازمة وذلك في مؤتمر لندن الذى عقد لحلها . وفي الوقت نفسه شكل وجود تركيا كعضو نشط في حلف الناتو تهديدا مباشرا للدول العربية خلال الجولات المتعاقبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . اذ كان الجانب العربي يخشى دائما استخدام الولايات المتحدة لقواعدها في تركيا للتدخل لصالح اسرائيل في حالة الحرب . ويعتمد الضغط التركى على المحور العربي في الوقت الراهن على عدة جبهات اهمها المياه .. والاكراد .

المياه

تتزايد قيمة ورقة المياه في الايدى التركية بالنظر الى انها تمتلك منابع الانهار التى تعتمد عليها اثنتان من كبريات الدول العربية هما : العراق وسوريا . ويؤكد المراقبون ان الحرب القادمة في الشرق الاوسط ستكون حربا مائية وليس المقصود بذلك حربا عربية ـ اسرائيلية فقط . وليس من المستبعد قيام حرب عربية ـ تركية حول هذا العنصر الحياتي وسيكون طرفها العربي (سوريا ـ او العراق) . وليس خافيا على احد ان هناك تنسيقا اسرائيليا ـ تركيا بشان المياه خاصة بعد تصاعد الدعوات التركية للتعامل مع المياه كسلعة قابلة للبيع والمقايضة ـ فالمشروع التركى يهدف الى نقل المياه في خطوط انابيب واسعة من هضبة الاناضول الى شبه الجزيرة العربية مقابل خطوط انابيب تحمل النفط الى تركيا وستصبح المعادلة التركية بترول = ماء .

ويؤكد خبراء المياه ان النصف الثانى من العام الحالى سيشهد انفجار الصراع حول المياه بين تركيا والعراق على الاقل . حيث من المقرر ان ينتهى خلاله العمل في سد اتاتورك اكبر السدود التركية على نهر الفرات ورابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم حيث يصل ارتفاعه الى ١٧٩ مترا ، اما السدود الثلاثة التركية الاخرى على الفرات فهى (سد كيبان ـ سد قرة قاية ـ نفق اورفه) . ولا تقتصر المشاريع التركية للاستيلاء على مياه نهرى دجلة والفرات على اقامة السدود فقط ، بل انها تعدت ذلك لوضع دراسات تخطيطية موسعة تتعلق بإمكانية استغلال مياههما في توليد الكهرباء واستصلاح مساحات واسعة من الاراضى . ومن اكبر المشروعات التركية في هذا الصدد مشروع جنوب شرق الاناضول في الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا .

وتعيش الدول العربية حاليا حالة من القلق والمخاوف بشان الطموحات التركية فيما يتعلق بمنابع المياه ، الا ان ٧٠٪ من العالم العربى يقع ضمن حزام المنطقة الجافة . غير ان الدول العربية مجتمعة لم تقم باية محاولة لاجهاض الطموحات التركية . لذلك يرجح المراقبون ان الصدام العربي ـ التركى حول هذه العقبة وشيك الحدوث .

الاقلية الكردية

كانت مشكلة الاكراد والهجمات التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى على اهداف تركية ان تعصف بالعلاقات التركية ـ السورية في الفترة الاخيرة . وطالما اتهمت انقرة سوريا بمساعدة عناصر هذا الحزب من خلال القواعد الموجودة لتدريبهم في سهل البقاع اللبنانى . وبالرغم من المحاولات التى بذلت والتى ادت الى هدوء نسبي في العلاقات بين البلدين فإن كثيرا من الخبراء يرون ان التهديدات التركية لسوريا لم تكن سوى محاولة لخلق ازمة مع دمشق على المدى البعيد . فالثابت ان عناصر حزب العمال الكردستانى قد تركوا مواقعهم في سهل البقاع ولجأوا الى المناطق الشمالية في العراق حيث يكونون في موقع قريب من اهداف هجماتهم وحيث ضعف السيطرة العراقية على هذه المنطقة يضمن لهم سهولة التحرك عن بقائهم في لبنان .

والحقيقة ان تركيا قامت في الفترة الماضية بترحيل الاكراد من المناطق الشرقية في اراضيها الى المناطق المجاورة من الحدود السورية . وبالنظر الى التعامل الدولى مع ازمة الاكراد في تركيا يظهر الفارق الكبير الذى تضعه الدول الغربية في تعاملها مع الاقليات الكردية في كل من العراق وتركيا . فبينما يخضع الاكراد في البلدين لنفس الظروف ، قامت دول التحالف بعد حرب الخليج بتوفير الحماية الامنية للاكراد العراقيين وتركت الاكراد في الاراضى التركية نهبا لقصف الطائرات في جبال زاجروس دون اى تحرك . وفي الوقت الذى تؤيد فيه الدول الغربية منح الحكم الذاتى لاكراد العراق الذين لا يتجاوز عددهم ٥ ملايين نسمة ، تضع هذه الدول المطالبين بالحكم الذاتى من الاكراد الاتراك الذين يبلغ عددهم ١٢ مليون نسمة على قائمة الارهابيين . ولن تكف انقرة عن استغلال الاكراد كعامل للاثارة في الدول العربية كما يحدث مع العراق وكعامل للمناورة مع دول اخرى مثلما يحدث مع سوريا .

اكد هذه الحقيقة دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى اثناء زيارته الاخيرة لانقرة . لقد طالب هيرد المسئولين الاتراك باستمرار استخدام طائرات التحالف للقواعد التركية في حماية الاكراد العراقيين وسرعان ما وافقت انقرة وضربت عصفورين بحجر واحد اولهما استمرار ضغطها على العراق عن طريق هذه القواعد وثانيهما اجبار الغرب على غض نظره عما تفعله بالاكراد في اراضيها .

من خلال هذا العرض تتضح اهداف الاستراتيجية التركية الناتجة عن التوسع في اسيا الوسطى والضغط على العالم الغربي . اول هذه الاهداف هو تدشين النموذج التركى كنموذج ينبغى اتباعه من باقى دول المنطقة . واول الثمار التى ستجنيها تركيا هى قبولها كعضو كامل بين دول الجماعة الاوروبية بعد ان طال انتظارها كثيرا . ولكن خلال هذه الرحلة ربما تطأ تركيا باقدامها علاقاتها مع العالم العربى وهو شيء لا نتمناه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

الاتراك يدعون ان سورية والعراق يحصلان على مياه مجانية!

سدود المياه التركية تقترب من الاستكمال وسورية متخوفة من استخدامها سلاحاً استراتيجياً

لندن -
من جون موراي براون:



يتوقع أن يبدأ مجمع سد اتاتورك الضخم في جنوب تركيا، الذي بلغت تكاليف انشائه نحو اربعة بلايين دولار بانتاج اول كيلوواط كهربائي في نهاية العام الجاري بعد فتح احد ابوابه الثمانية المزودة بتوربينات سويسرية الصنع.

واصبح هذا الانجاز الهندسي الباهر رمز الصناعة التركية في الاعتماد على الذات والتخطيط الطويل الاجل، إلا انه ولد شكوكاً لدى جيران تركيا المستفيدين من نهر الفرات.

ويعد هذا المشروع المتعارف عليه بمشروع «غاب»، الذي اقيم في منطقة جنوب شرق الاناضول، من اهم المشاريع التنموية الضخمة في منطقة البحر المتوسط التي اقيمت حديثاً. وعند نهاية العمل من مجمع السدود سوف يضم المشروع حوالي ٢٢ سداً و١٩ محطة توليد طاقة كهربائية تستطيع ان تلبي حوالي ثلث حاجة تركيا من الطاقة. وسوف توفر هذه السدود حوالي نصف احتياجات الاراضي التركية من المياه اي لحوالي ١,٧ مليون هكتار من الاراضي المروية، وستقدم السدود المشاريع والخدمات التي ستجذبها هذه المنطقة التي تعيش حالة من الانتعاش الاقتصادي نحو خمسة ملايين فرصة عمل جديدة.

ومنذ وضع الحجر الاساسي للمشروع في العام ١٩٨١ ارتفعت نفقاته الى نحو تسعة بلايين دولار. وفي حلول العام ٢٠٠٥ تتوقع تركيا ان تنفق اضافة الى ذلك نحو ٢٣ بليون دولار، وهناك حاجة ايضاً الى عشرة بلايين دولار اضافية لاتمام المشروع بكامله في القرن المقبل.

وكانت اتعاب المشروع شكلت عبئاً كبيراً على الاقتصاد التركي، اذ تم تامين المبالغ باكملها عن طريق ميزانية الدولة من دون الاستعانة بمعونات الدول الخارجية التي كانت متخوفة من التدخل في مشروع متورط بنزاعات بين البلدان المتجاورة.

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين ان تكاليف المشروع تعد احد اهم اسباب ارتفاع نسبة التضخم في تركيا التي بلغت نحو ٧٠ في المئة.

وكان مشروع «غاب» يمتص حوالي عشرة في المئة من ميزانية الحكومة التركية التي لا تضم ايضاً المعونات والحوافز المقدمة لشركات القطاع الخاص التي تنتقل الى منطقة السد. وقال اولكاي انفير رئيس هيئة مشروع «غاب» في انقرة «نود ان نرى كل محطات توليد الطاقة الكهربائية كاملة في حلول العام ٢٠٠٥».

ولا يساور الاتراك شك في اهمية المشروع، فرئيس الجمهورية تورغت اوزال ورئيس الوزراء سليمان ديميريل مهندسان، وكان اوزال في فترة شبابه خلال مزاولته العمل مهندساً كهربائياً امضى فترة تدريبه الاولى في مشروع سد كيبان، ولهذا السبب يشرف المشروع على نهايته في سرعة ويسر.

وعندما ابصر مشروع «غاب» النور كان ينظر اليه على انه الوسيلة لتامين بديل للطاقة في ظل الصحوة التي سببتها ازمة النفط في العام ١٩٧٢. واقيم المشروع في الاساس لتنمية هذه المنطقة الجافة من جنوب تركيا وبعث النشاط الاقتصادي فيها. الا ان انعكاس المشروع على البيئة ليس واضحاً بعد، والفوائد الاجتماعية والسياسية في طريقها الى الظهور، لكن مجموعات البناء التركية الكبيرة استفادت من تجربة المشروع على شكل خبرات عظيمة لا تقدر بثمن، وتتلقى هذه المجموعات الآن بعض العائد من الخبرة التي اكتسبتها من المشروع على شكل مشاريع تقوم بها في الجمهوريات السوفياتية السابقة والمناطق الأخرى.

والانجاز الرئيسي في مجمع السدود ينصب في سد اتاتورك الذي يعد خامس اكبر سد في العالم خصوصاً انه يقترب من الانتهاء.

وقال مصطفى بوك الذي يعمل في شركة «دي. اس. آي» الهيدروليكية التابعة للدولة «نحتاج الى حوالي سنتين او ثلاث سنوات لملء خزان السد». ويتوقع المهندسون المختصون، اذا ما اخذ في الاعتبار كميات الثلوج التي تساقطت في الشتاء الماضي في صورة غير عادية، ان يصل مستوى المياه الى حوالي ٥١٣ متراً في غضون شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل مما يسمح بتشغيل التوربين الاول.

ويبلغ مستوى المياه الحالي نحو ٥٠٣ امتار تقريباً، وعند وصوله الى مستوى ٦٢٥ متراً يمكن حينئذ تشغيل قنوات «اورفا» لدفق المياه عبرها مما يسمح بري حوالي ٢٥٠ الف هكتار من الاراضي الزراعية في سهل حران القريب من الحدود السورية.

ومما لا شك فيه ان السياسيين الاتراك لن يكتموا عن مدى مساهمة المشروع في حل ازمات المنطقة التي يعيش فيها الاتراك المتحدثين باللغة الكردية. ويبدو ان اكراد المنطقة لا يعيشون حالة من الوئام والاستقرار مع السياسيين في انقرة، ويقدمون حالياً دعماً واسعاً لحزب العمال الكردي الذي يقاتل من اجل قيام دولة



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

كردية مستقلة في جنوب تركيا.

وقامت السلطات التركية مؤخراً باعادة تقييم الفوائد الاجتماعية التي يمكن ان تجنيها، اذ يامل بعض السياسيين حالياً بتثبيت اوضاع السكان والحد من الهجرة الداخلية التي كان لها الاثر الكبير في تراجع مستوى الخدمات في مدينة إسطنبول وازمير في السنوات الاخيرة. ومن غير المؤكد ايضاً ان يؤدي المشروع الى المساعدة في تعجيل عملية اعادة توزيع الاراضي. ويتفق الكثير من السياسيين الاتراك على ان تحول المنطقة الى منطقة زراعية تعتمد الاساليب الحديثة والحاجة الى مشاريع اقتصادية كبيرة يترافق مع عمليات تملك واسعة ومركزة للاراضي وإعطاء «الاغوات» والاقطاعيين او ورثتهم سيطرة واسعة على المنطقة.

وكان مشروع «غاب» واجه على المستوى الدولي انتقادات واسعة، اذ ان سورية وتركيا وقعتا في العام ١٩٨٧ بروتوكولاً يضمن تدفق حوالي ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية الواحدة الى الاراضي السورية عبر الحدود المشتركة بين البلدين.

وينص البروتوكول ان هذا الاتفاق سيبقى ساري المفعول طالما بقيت الخزانات مليئة بالمياه «او الى حين التوصل الى اتفاق دائم على المياه بين البلدين».

ولم يُنظم اي اجتماع بين الطرفين منذ تموز (يوليو) في العام ١٩٩٠ قبل اندلاع حرب الخليج، لكن عقد حينها اجتماع فني ثلاثي ضم كل من العراق وسورية وتركيا. ومن المفترض ان تستضيف العراق قريباً الاجتماع التالي في بغداد في الوقت الذي تفتش عن حل في ظل عزلتها نتيجة الحصار الدولي عليها.

والمخاوف التي تبديها سورية ناتجة من المخاطر التي يمكن ان يخلفها المشروع التركي في خفض فعالية السدود السورية المولدة للكهرباء التي توفر نحو ٧٥ في المئة من قدرة سورية على توليد الطاقة.

ودمشق قلقة ايضاً من التلوث الذي يمكن ان تحمله المياه المتدفقة نحوها اذا استخدمت تركيا المبيدات الحشرية في ريها لاراضيها الزراعية. وتجادل دمشق ايضاً ان سد اتاتورك سوف ياخذ الطمي الغني من المياه ويتركها من دون فائدة زراعية بعد تدفقها الى اراضيها.

ويرد الرسميون الاتراك على المخاوف السورية بانهم (اي السوريين) بداوا العمل في سد طبق قبل عشر سنوات من بدء العمل في سد اتاتورك ولا زالت الآثار ذاتها. اما مخاوف سورية الطويلة الاجل فتتركز على احتمال استخدام المياه كسلاح سياسي واستراتيجي ضدها، وهذا ما يفسر عدم حضورها العام الماضي مؤتمر المياه في اسطنبول مما ادى الى الغائه في النهاية.

وبسبب المخاوف التي تتوجسها سورية بقيت مساهمة المانحين الدوليين ازاء مشروع «غاب» خجولة وفي الخفاء.

وكان البنك الدولي عزز المشروع بنحو بليون دولار سنوياً الا ان المبلغ كان مشروطاً بعدم تقديمه الى اي مشاريع لها علاقة بالنزاع على المياه بين الدول المتجاورة.

وكانت اليابان سحبت تصورها لمشروع ري تبلغ قيمته حوالي ٦٠٠ مليون دولار، واكد مسؤول ياباني ان طوكيو غير قادرة على تمويل المشروع الى حين التوصل الى اتفاق على المياه المتنازع في شانها.

وقال فاروق المدير العام في شركة «دي. اس. اي»: «هذه المياه ليست هبة من الطبيعة، يتوجب علينا ان نستورد اليات لإزالة الثلوج. وهذا يعني اننا بحاجة الى قطع القيار وتوظيف المال. وعلى كل شخص تركي ضريبة لقاء المياه التي يحصل عليها. وهذه المياه ليست مجانية، وما يحصل عليه السوريون والعراقيون مياه مجانية».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

تركيا تستبعد اندلاع حرب مع الدول العربية حول المياه

انقرة ـ وكالات الأنباء : اكد امس حيدر بوزار وزير الدولة التركي والمسئول عن العلاقات العربية في الخارجية التركية ان بلاده لن تخوض حربا مع الدول العربية بسبب مشكلات المياه . وجدد بوزار حرص بلاده على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة خاصة سوريا والعراق وعلى ضرورة حل الخلافات المتعلقة بمياه نهري دجلة والفرات بين الدول الثلاث . واتهم المسئول التركي وسائل الاعلام الغربية بتضخيم الخلافات بين تركيا وشقيقاتها من الدول العربية حول مياه دجلة والفرات . ووجه الوزير التركي نداء الى دمشق وبغداد لمواصلة المفاوضات مع تركيا حول هذه القضية التي كانت قد توقفت خلال ازمة الخليج . وذكر بوزار في تصريحات لصحيفة عربية ان بلاده اقترحت على سوريا والعراق تنظيم مفاوضات اقليمية بشان قضية المياه للتوصل الى تسوية شاملة لكافة الخلافات المتعلقة بها .

في الوقت نفسه اكد الوزير التركي حرص بلاده على فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الدول العربية . واشار الى اعتراف تركيا بدولة فلسطين وفتح سفارة لها في انقرة والمساندة التركية الكاملة للقضية الفلسطينية .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

سفير تركيا بالقاهرة لـ « العالم اليوم »

تعاون تركى عربى لمعالجة مشكلة المياه بالمنطقة

مشروعات تركيا لمد أنابيب « السلام » مازالت تحت الدراسة

حوار: محمد يحيى

اعلن متين مكيك سفير تركيا بالقاهرة ان ظروف العلاقات الدولية حاليا تحتم ضرورة زيادة التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط. وأشار إلى أن تركيا تمتلك خبرات واسعة فى مجال التعمير والهندسة والصناعة والزراعة بما يؤهلها لدعم هذا التعاون بين دول المنطقة.

وقال إن تركيا تقدمت بعدد من المشروعات فى مجال المياه تهدف إلى التعاون الإقليمى فى مواجهة هذه المشكلة ومن اهمها مشروع خط أنابيب السلام والذى يهدف إلى نقل المياه إلى المناطق التى تحتاج إليها فى مقابل نقل البترول والغاز الطبيعى ومازال المشروع محل دراسة وبحث.

وأكد على أن التوصل إلى تسوية سلمية فى الشرق الأوسط سوف يساعد اللجان المختصة بمشكلة المياه على التوصل إلى نتائج ملموسة.



● ما هي الرؤية التركية لشكل التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وما هي أهم المجالات التي تسعى تركيا للتعاون فيها مع الدول العربية؟

إن الاقتصاد اليوم هو إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الدولية، الأمر الذي يحتم على جميع دول الشرق الأوسط ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وخلق نظام يشجع النمو في كافة دول المنطقة. وتركيا باعتبارها إحدى دول الشرق الأوسط لديها علاقات مهمة بجميع الدول العربية. ومن الطبيعي أن تتعاون تركيا والدول العربية في كل مجالات المتاحة. وفي الماضي فإن الكثير من الشركات التركية لعبت دورا نشطا في جهود التنمية في العديد من الدول العربية، ولكن هذا الدور تعطل أثناء حرب الخليج، إلا انه سوف يستمر، فتركيا تمتلك خبرات واسعة في مجال التعمير والهندسة والصناعة والزراعة، وغيرها من المجالات التي تعتبر مهمة وضرورية للتنمية الاقتصادية في المستقبل في الشرق الأوسط. واعتقد انه يمكننا ان نقول إنه كلما ساد الاستقرار في المنطقة فإن التعاون الاقتصادي سوف يتكثف وسوف تتمكن تركيا من الدخول في علاقات منفعة متبادلة مع جميع الدول العربية.

واعتقد ان تركيا سوف تتقدم في المستقبل بمشروعات كثيرة ومتوسعة في مجالات الصناعة والإنشاءات والاعمال الهندسية وخاصة مشروعات بناء السدود والطرق والمباني ومجال الطب والتعليم والخدمات البحرية. ونحن مؤمنون بأن المجال متسع لزيادة تعاوننا مع الدول العربية.

مشكلة المياه

● المياه من اكبر المشاكل التي سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط في السنوات القادمة فما هو الإطار الذي تراه تركيا مناسبا لمواجهة تلك المشكلة؟

اكتسبت مشكلة المياه الان في الشرق الأوسط أهمية خاصة نظرا لتراجع الموارد المائية في ظل الزيادة السكانية الضخمة. وفي هذا المجال تقدمت تركيا بالعديد من المشروعات التي تهدف إلى التعاون الإقليمي في مواجهة تلك المشكلة. وهذه المشروعات الان مازالت في طور الدراسة، ويجب على كافة دول المنطقة ان تقوم بدراسة احتياجاتها ومسح مواردها، ثم بعد ذلك يتم تقرير أفضل الوسائل لتوزيع الموارد المائية بين دول المنطقة.

وقد اقترحت تركيا مشروع خط أنابيب السلام، والذي يهدف إلى نقل المياه إلى المناطق التي تحتاج إليها في مقابل نقل البترول والغاز الطبيعي، ومازال المشروع محل الدراسة والبحث. وكما هو معروف فإن مشكلة المياه تجرى مناقشتها في إطار مباحثات السلام المتعددة الاطراف، ومن المؤكد ان الوصول إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط سوف يساعد اللجان المختصة بمشكلة المياه على التوصل إلى نتائج ملموسة. ومن المقرر ان تتم في لجان المياه مناقشة تفاصيل المشروعات المائية، وأعتقد انه سوف يتم التوصل إلى حلول عملية ومقبولة بالتوازي مع تقدم عملية السلام والمفاوضات المتعددة.

● إذا نجحت مفاوضات السلام وتحقق ما يتوقعه البعض من نشأة نظام اقتصادي شرق أوسطي، فهل تعتقد ان تركيا سوف تواجه منافسة قوية من جانب إيران أو إسرائيل؟

لاشك أن السلام في صالح الاستقرار في المنطقة، وهذا بدوره يخلق مناخا أفضل للتعاون الاقتصادي. وإذا تحقق ذلك، فإن الجميع سوف يجني ثمار هذا التعاون، وعندئذ لا أعتقد ان اى دولة في المنطقة سوف تقوم بتهديد هذا الاستقرار بأى شكل من الأشكال، لان شعوب المنطقة تحتاج إلى التنمية الاقتصادية، وبلادنا تحتاج إلى التعاون بشكل يحقق المنفعة المشتركة، وهذا هو ما نحتاج إلى وليس الدخول في مشاحنات وتوترات.

تركيا والجماعة الأوروبية

● ما هو تقييمك للعلاقات بين تركيا والجماعة الأوروبية؟

العلاقات بين تركيا والجماعة الأوروبية تتقدم ولكن ليس بالسرعة الكافية. وفي الوقت الحالي فإن العالم يشهد تغيرات ضخمة وبروز هياكل ونظم جديدة مما يجعلنا نركز بدرجة اكبر على مشاكل أخرى. ولكن تركيا مازالت ترغب في التعاون مع الجماعة الأوروبية وحتى تصبح جزءا من النظام الأوروبي والسياسات التركية لاتزال تعمل في هذا الاتجاه. وبمجرد ان تهدأ رياح التغيير العنيف التي تعصف بالعالم فإن الاولوية ستعود لدعم العلاقات بالجماعة الأوروبية ونامل ان تكتسب العملية حينئذ دفعة أقوى للأمام.

● هل تعتقد ان المشكلة السياسية القائمة الان بين المانيا وتركيا يمكن ان تؤثر على العلاقات الاقتصادية؟

المانيا من أهم الشركاء التجاريين لتركيا ولذلك فإننا نعتقد ان تعاوننا مع المانيا سوف يستمر، وسوف تظل المانيا تحتل موقعها المتميز كشريك تجارى ومع زيادة نشاطنا الاقتصادى في المنطقة فمن الطبيعي ان تنمو في نفس الوقت علاقاتنا الاقتصادية مع شركائنا خارج الشرق الأوسط وهذا شيء طبيعي ولذلك فإننا نتوقع ان تتطور علاقاتنا بجميع الاطراف بصورة ايجابية.

● ما هي الاهداف الأساسية للتحالف الاقتصادي الذي يضم تركيا وإيران وباكستان وغيرها من الجمهوريات الإسلامية؟

هذا الكيان الاقتصادى الذي يضم تركيا وإيران وباكستان تأسس منذ زمن طويل بهدف تطوير التعاون الاقتصادى بيننا، وقد انضم إلينا مؤخرا عدد من الجمهوريات الإسلامية، ومع إزدياد احتياجات الدول المشاركة فإننا نعتقد أن نشاط هذه المنظمة سوف يتوسع في المستقبل ليشمل مناطق اكبر وأنشطة اكثر تنوعا. وجميع الدول المشاركة في هذه المنظمة ترغب في العمل في هذا الاتجاه وفي زيادة جهودها للوصول إلى مستوى أعلى من التعاون والذى أعتقد انه سوف يزداد ثقلا في المستقبل نتيجة لدخول ومشاركة أطراف جديدة.

التعاون المصرى التركى

● يميل الميزان التجارى بين مصر وتركيا بشدة لصالح تركيا، فكيف يمكن تضييق هذه الفجوة والارتقاء بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين؟ وهل توجد أى معوقات في هذا المجال؟

إن تركيا ومصر لاتدخران وسعا لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بينهما، وقد اجتمعت مؤخرا في القاهرة اللجنة الاقتصادية التركية المصرية المشتركة، وقامت باتخاذ قرارات مهمة تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادى في الكثير من المجالات، وعندما يتم تطبيق هذه القرارات فإننا سوف نشهد تحسنا متوازنا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتركيا من جانبها مستعدة

للدخول مع مصر في أي شكل من أشكال التعاون. وأتوقع ان يزداد في المستقبل التعاون وان تتكثف الاتصالات.

وأود ان أشير إلى ان أعمال اللجنة المشتركة تمتد لتشمل الكثير من المجالات كالزراعة والصناعة والاتصالات والطاقة. وقد تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات، وبدأت تركيا بموجبها تشارك في أنشطة التنقيب عن البترول في مصر، كذلك تحاول مصر وتركيا إنشاء شركة قابضة مشتركة للقيام باستثمارات في البلدين او في أسواق دول ثالثة.

وبالرغم من انه قد تكون هناك بعض المشكلات في إطار السعي لتكثيف التعاون بين مصر وتركيا وهذا شيء عادي، ولكن أهم شيء هو ان الطرفين يتخذان موقفا أيجابيا للغاية، وتتوافر لديهما النية الصادقة والرغبة في التعاون، وهو الأمر الذي سيمكن من التغلب على كافة الصعاب.

● ما هو السبب وراء سعي تركيا لخلق علاقات وثيقة بجمهوريات وسط اسيا الإسلامية (السوفيتية سابقا)؟ وهل توجد منافسة في هذا المجال مع دول أخرى؟

بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي استقل العديد من الجمهوريات الإسلامية في وسط اسيا، والتي ترتبط بعلاقات عرقية ودينية وثيقة بتركيا وهذه الجمهوريات تعتبر دول جوار لتركيا. ومنذ البداية أرادت تركيا ان تتعاون مع تلك الجمهوريات الجديدة لكي تتمكن من وضع نظام اقتصادي خاص بها قادر على مواجهة الظروف الجديدة بنجاح والتكيف معها. ونظرا لان اقتصادات تلك الجمهوريات تحتاج إلى إجراء تغييرات هيكلية، فإننا نرغب في مساعدتها في التغلب على الصعاب التي تواجهها في المرحلة الحالية والخروج منها بأقل الخسائر وقد بدأت الان حقبة من التعاون بين تركيا وجمهوريات وسط اسيا، وتريد تركيا ان تقدم كل ما تقدر عليه من مساعدة، ولكن جمهوريات وسط اسيا تحتاج إلى دعم واسع النطاق، ولذا فإننا نعتقد ان المجال مفتوح أمام جميع الدول الصديقة للمساهمة في مساعدة هذه الدول على احتلال مكانها الصحيح في الحلبة الدولية.

ونحن لانرى وجود أي منافسة بين تركيا وأية دولة أخرى، بل بالعكس نحن ندعو كافة الأطراف الدولية للمشاركة في دعم تلك الدول.

● ولكن هل تامل تركيا في تحقيق مصالح معينة من وراء مساعدة جمهوريات وسط اسيا الإسلامية؟

في الوقت الحالي لا يمكننا ان نتوقع الحصول على أي مكاسب لأن هذه الدول تمر الان بفترة صعبة للغاية.

فمازال عليهم ان يصيغوا نظمهم السياسية والاقتصادية. والواجب الأخلاقي المفروض علينا حاليا هو ان تساعدهم في هذه الأوقات العصيبة. وإذا نجحنا الان في مساعدة تلك الدول فإن النفع في المستقبل سوف يعود على الطرفين. ولكن اهم شيء الان الا نفكر في المنافع بل في كيفية مساعدتهم للوقوف على قدميهم.

تركيا ودول الكومنولث

● تركيا دولة علمانية بينما تعد جمهوريات وسط اسيا دولا إسلامية، فهل تعتقد ان هذه النقطة يمكن ان تعوق تطور العلاقات الاقتصادية لصالح الدول الإسلامية في المنطقة؟

لا أظن ذلك لان الشعب التركي مسلم بالأساس. وبالرغم من ان نظامنا ودستورنا علماني، إلا ان ذلك لايحول اطلاقا دون ممارسة الاتراك لدينهم ومعتقداتهم، وما نسعى إليه هو الفصل بين الحياة الاجتماعية والثقافية وبين النشاط الاقتصادي والحياة السياسية وجمهوريات اسيا الوسطى لها مطلق الحرية في اختيار النظام الخاص بها وفق مايناسبها وما يضمن نجاحها في المستقبل في كافة المجالات.

● هل يمكن ان تقيم لنا التجربة التركية في الاصلاح والتحرير الاقتصادي في إطار برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟

توصلت تركيا لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الوقت بدأت تركيا في السعي لتحقيق التكامل بين نظامها الاقتصادي والهيكل الاقتصادي الغربي وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بطبيعتها متعددة الجوانب، ويجب ان تطبق بالكامل. وبالطبع فإن كل دولة لها ظروفها الخاصة، التي تجعل درجة نجاح تلك البرامج تختلف من دولة إلى أخرى. واستطيع ان أقول إنه في حالة تركيا تم تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي بصورة ناجحة، حيث تم تحرير الاقتصاد وفرض اليات السوق الحرة. إلا أننا نعتقد أننا بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي تنجح في خفض معدلات التضخم والبطالة، والحكومة التركية تبذل جهودا كبيرة في هذا الصدد.

وهناك اتصالات وثيقة ومستمرة بين الحكومة التركية والحكومة المصرية لتبادل الخبرات في مجال الاصلاح الاقتصادي، حيث ان مصر بدأت مؤخرا في تنفيذ برنامج اصلاحي، وتشير الدلائل الأولية إلى انه سوف يحقق قدرا كبيرا من النجاح.



علاقات العرب مع الجيران..

امن واقتصاد ومياه .

يمر العالم العربى الان فى مرحلة انتقالية من ابرز ملامحها اعادة صياغة الكثير من القضايا ، ومراجعة انماط العلاقات الاقليمية والدولية. وتبرز فى هذا السياق قضية العلاقات العربية مع دول الجوار ، واهمها تركيا وايران ، التى تنطوى على مصالح ومخاوف متبادلة فى آن واحد . والسؤال المهم هو : كيف يمكن الوصول الى صيغة لتغطية المصالح المشتركة وتقليص التناقضات وتبديد المخاوف؟ هنا، ثلاثة آراء فى محاولة للإجابة .

صفقة عربية - تركية شاملة

د. رفعت لقوشة ★

تركيا هي كتلة بر-مائية ذات تجانس جيبوليتيكي نسبي، وهي تتماس بالحدود مع العالم العربي، كما أنها تشتبك معه بالمصالح فى ظل الهندسة الاقليمية الجديدة للشرق الأوسط. ومنذ بداية السبعينات، وتركيا تبحث عن مدخل أداء لتطوير علاقاتها الجنوبية فى اتجاه العالم العربي، وبدا الأمر- فى حينه- وكأنه رد فعل لأزمتها الاقتصادية، ولم تكن منظمة التنمية الاقليمية والتي تضم إلى جانب تركيا.. إيران وباكستان، بمثابة مخرج موات من الأزمة أو على حد تعبير الأمين العام للمنظمة «لقد كان هدف المنظمة هو تحقيق تعاون اقتصادى وصناعي وثقافى بين البلدان الثلاثة، إلا أن هذا التعاون لم يتحقق أبداً»، وبالمثل- وعلى الجانب الاخر- فلقد كان انضمام تركيا إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية مازال معلقا بشروط وصفها رئيس الوزراء التركى انذاك (بولنت أجاويد) بقوله «إن تركيا قدمت تنازلات كثيرة حتى الان للمجموعة الأوروبية وخاصة فيما يتعلق بتحديد صادراتها من المنسوجات والفواكه، بينما لاتحصل إلا على القليل فى المقابل»، وأستقر- هكذا- فى الحساب التركى ان الانفتاح فى اتجاه العالم العربى، قد يحمل انفراجا فى زاوية الأزمة الاقتصادية التى لم تكن تخضع للتوصيف التقليدى لمصطلح الأزمة فى العالم الثالث، وانما ترتبط بالتقلبات الدورية فى ميزان المدفوعات، خاصة مع ارتفاع رقم تكلفة التورط التركي فى قبرص والذى بلغ سنويا حوالى ٨٠ مليون دولار، وكانت خطوط الحركة توصى بـ:

(أ) تشجيع الصادرات.. وفى هذه الحالة لاينبغى الاعتماد على الأسواق الأوروبية، ولكن تقود الضرورة إلى البحث عن أسواق أخرى.(ب) ضغط رقم الواردات.. وبالذات رقم واردات النفط والتى تمثل فاتورته أهمية خاصة فى فواتير الاستحقاقات.

(جـ) فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبى.

هذه الخطوط الثلاثة للحركة كانت تؤشر بالبوصلة إلى رحلة الابحار فى اتجاه العالم العربى، فهو سوق جيدة لتصريف الصادرات.. كما أنه قوة مالية لتمويل الاستثمارات، وهكذا.. ولأول مرة فى التاريخ التركى الحديث تسعى أنقرة إلى المساعدات الاقتصادية العربية.كانت الطاقة هى الصداع المزمن فى رأس الاقتصاد التركي... وبمرور الوقت تضخمت قيمة واردات النفط، وحاولت تركيا الحصول على النفط فى اطار المقايضة بسلع، او فى مقابل الدفع بتسهيلات ائتمانية ميسرة (الدفع الفورى بالعملة المحلية أو الدفع المؤجل بالعملة الصعبة فى ظل فترة سماح)، وفشلت المحاولة مع إيران، ولكنها نجحت مع العراق وتم توقيع اتفاق اقتصادى بين أنقرة وبغداد فى ٢٥ اغسطس ١٩٧٨، وقبل اربعة اشهر من هذا التاريخ.. كانت تركيا قد نجحت أيضا فى توقيع اتفاق اقتصادى مع ليبيا، وبموجب الاتفاقين تقوم تركيا بدفع ديونها النفطية إلى كل من العراق وليبيا فى صورة صادرات سلعية، وبدأ العالم العربى- مرة أخرى- وكأنه يرسم لتركيا خط الحركة إلى المخرج من أزمتها الاقتصادية.. أزمة ميزان المدفوعات.وفى حقيقة الأمر.. فإن العلاقات بين تركيا والعالم العربى ليست بهذه السهولة التى يرتبها الحساب الاقتصادي، فلتركيا طموحها الاقليمى الذى يأخذها إلى بناء مخططها كقوة اقليمية عظمى فى منطقة الشرق الأوسط، وهذا الطموح- بدوره- سوف يثير الكثير من المداخلات الحساسة فوق مسرح الحدث فى العالم العربى.فالطموح الاقليمى التركي يذهب بأجنحته إلى افاق مشروعات عملاقة للتنمية، وفى أوائل الثمانينات- على سبيل المثال- بدأت أنقرة مشروعها العملاق فى جنوب شرق الأناضول والذى يستهدف بناء ٢١ سدا و١٧ محطة لتوليد الكهرباء على نهرى دجلة والفرات بما يسمح بتوليد حوالى ٢٨ مليار كيلووات من الكهرباء.. واضافة حوالى ١,٩ مليون هكتار إلى المساحة المزروعة، وهذا المشروع بالذات يعكس بعض الأولويات فى جدول المواءمة التركية: فهو- أولا- يسعى إلى تنمية مصادر الطاقة الهيدروليكية كبديل احلالى- بنسبة ما- لواردات النفط، وهو- ثانيا- يسعى إلى تنمية مناطق استيطان الاكراد وربطها بشبكة الاقتصاد القومى تحت شعار «من أجل تركيا الواحدة»، فالاكراد يمثلون حوالى ١٢٪ من مجموع السكان، كما أن مناطق استيطانهم تحتل حوالى ١٠٪ من المساحة الكلية، وأهم من ذلك كله.. فإن هذه المناطق تلعب دور البؤرة المقطعية لمجمع الانهار التركية.

ولقد بدأت تركيا فى تسويق هذا المشروع فى العالم العربى.. وبالذات فى منطقة الخليج، أملاً فى جذب رأس المال الخليجى للاستثمار فى إنتاج الفواكه والخضراوات والحبوب، واحلالها فى الاسواق الخليجية بديلا لوارداتها من هذه السلع من دول أخرى، ولكن تسويق هذا المشروع تعترضه- ابتداء- المسألة المائية المعلقة بين سوريا والعراق وتركيا، فالمشروع يجعل من الايراد المائى لنهرى دجلة والفرات موضوعا للاستثمار التركى، وهو أمر يهدد مباشرة العراق وسوريا.. ويتصاعد التهديد فى ظل الرفض التركي للوصول إلى اتفاقية تقر نسب توزيع مياه نهر الفرات بين انقرة وبغداد ودمشق، وتزداد حدة التصعيد.. فى ظل الرغبة التركية فى مقاصة مائية شاملة مع سوريا والعراق، بالتعامل مع نهر الفرات ونهر دجلة ونهر العاصى باعتبارها حوضا مائيا واحدا، على الرغم من أن سوريا ليست أرض مصب لنهر دجلة، كما ان العرق ليست أرض مصب او ممرا النهر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

العاصي، والمقاصة بمحصلتها تنذر بالمخاطر.. ليست فقط لانها تستثمر الخلاف السوري- العراقي عند نقطة الاحتكاك، ولكن أيضا لانها تخلق سابقة مرجعية قد تحتكم إليها مستقبلا إسرائيل في أي مفاوضات مائية. الرفض التركي لاتفاقية الفرات.. والرغبة التركية في المقاصة المائية الشاملة، يدفعان بالمسألة المائية إلى الخط الساخن للأمن القومي العربي عند بوابته الشمالية، وعندئذ.. تبرز احتمالات المواجهة العسكرية التركية- العربية، وبالذات التركية- السورية، خاصة أن دمشق متهمة دائما لدى أنقرة.. بأنها توفر مساعدات الدعم للمنظمات الكردية التي تطالب بانفصال الاقليم الكردي، وهو الاقليم الذي يمثل طبوغرافيا العقدة العصبية في استراتيجية المياه التركية، ومن ثم.. فهو يتحول جيبوليتيكيا إلى أحد رؤوس الجسور التي يعبر عليها الطموح التركي في رحلته لاستكشاف افاق القوة الاقليمية العظمى. وبعد.. فإذا كانت الأزمة الاقتصادية قد قادت تركيا إلى العالم العربي، ثم دفعها طموحها الاقليمي إلى الالتصاق به في مدار علاقات مثيرة بطبيعتها للحساسيات.. وخاصة الحساسية المائية، فإنه لاينبغي ان ننتظر حتى تتحول الأخيرة إلى إلتهاب مزمن يقترب بنا من حقل الغام.. حيث توقيت الانفجار لايعدو أن يكون إلا اشارة معلقة فوق عقارب الساعة، ولا أظن.. أن العالم العربي في حاجة إلى مزيد من الانفجارات عند أطراف أصابعه، ومن ثم.. فالأمر في حاجة إلى صفقة تركية- عربية، بمقتضاها يتم رهن تدفق الاستثمارات العربية إلى تركيا بالموافقة التركية على الوصول إلى صيغة لاتفاق نهائي حول اقرار نسب توزيع حصص الاستخدام لنهر الفرات، إنه النهر الذي يعبر البوابة الشمالية للعالم العربي.. ويسوق امامه رياح السلام.. وأيضا عواصف الحرب.

★ استاذ بجامعة الاسكندرية



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

أزمة المياه في دجلة والفرات. وانعكاساتها السياسية.

بقلم: د. حسن بكر *

تمثل ازمة المياه في نهري دجلة والفرات وضعا نموذجيا لأزمة المياه في الشرق الأوسط مع نهاية القرن العشرين. فكما هو الحال في حوض نهري النيل والأردن نحن بإزاء اطراف عربية واخرى غير عربية، دول منبع ودول مصب، جار استراتيجي له طموحاته وارتباطاته الدولية، وله بحكم القربى والجوار المذكور وشائج اقوى برابطة الدين الواحد.

تركيا ترشح نفسها اليوم وسط التغيرات العملاقة في التكتلات الدولية كنموذج يحتذى للعالم العربي والإسلامي وتضرب قيادتها السياسية (اوزال - ديميريل) على أوتار الاعتدال الإسلامي وسط بحر من الأصولية الإسلامية الممتدة من المغرب للجمهوريات الإسلامية الآسيوية، وعلى انها دولة ديمقراطية علمانية في الشرق الأوسط. هذا من ناحيه ومن ناحية اخرى ومن حيث الواقع فهي دوله المنبع لنهر الفرات إذ ينبع منها نحو ٨٨٪ من ماء النهر (وتقدم سورية الباقي). تركيا خصوصا بعد ازمة الخليج الثانية راحت تلعب بورقة المياه والهاجس المائي التنموي في الشرق الأوسط كأداة ترغيب وترهيب سياسية من خلال مشروع انابيب السلام (Peace Pipes) الذي طرحه الرئيس التركي تورغوت اوزال إبان زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ ويقوم على مد انبوبين من المياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل. الأنبوب الغربي ويذهب إلى سورية والأردن والضفة الغربية المحتلة وينتهي في المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية، والخط الآخر يتجه إلى سورية والكويت، فالمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية ، ثم البحرين ، فقطر، فالإمارات العربية المتحدة. وقد قدرت شركات براسات الجدوى الأميركية تكلفة تنفيذ المشروع بحوالي ٢١ بليون دولار. وقد واجه المشروع اعتراضات عربية ركزت على عاملين اساسيين، اولهما ان ذلك المشروع يعطي دولة المنبع (تركيا) بعدا هيدروبوليتيكيا عاليا في التحكم في مصدر حيوي ومصيري للعرب وثانيهما وجود إسرائيل ضمن شبكة انابيب السلام كمستفيدة تخلق عقبات ومشكلات سياسية واقتصادية وامنية مستقبلية. ولا شك ان الموضوع برمته الآن قيد البحث في لجنة المياه المتفرعة عن المؤتمر الدولي للسلام العربي - الإسرائيلي تحت رعاية الولايات المتحدة.

إن الخلاف بين دول حوض نهر الفرات: العراق، سورية، وتركيا، ليس جديدا، إذ تعود بوادره إلى العام ١٩٦٤ عندما وقعت ازمة إنشاء سد كيبان التركي، رغم ذلك لم تتوصل الأطراف المعنية حتى الآن إلى اتفاق ثلاثي ملزم بنسب الاستفادة من النهر وطرق التعامل معه، بل زاد الأمر تعقيدا. إن الاجتماعات المكثفة قادت إلى مزيد من الادعاءات حول الحقوق المكتسبة على النهر وتفجرت الخلافات بشكل واضح قبل أزمة الخليج الثانية عندما قامت تركيا بقطع المياه عن سورية والعراق لمله سد أتاتورك بالمياه في شهر فبراير (شباط) ١٩٩٠ مما أثر بشكل ملحوظ في كم وكيف الماء المتدفق إلى القطرين العربيين وعلى الخطط التنموية لديهما. وهنا لعب القرار التركي دوره في لفت الانظار إلى أن هناك ازمة مرشحة للانفجار في العلاقات العربية مع دول الجوار الاستراتيجي أو الضلع الثالث في الصراع العربي- الإسرائيلي.

ثمة مشروعات تركية تنموية طموحة في جنوب شرق الأناضول يجري التوسع فيها على قدم وساق مما قد يؤدي إلى انخفاض تدفق نهر الفرات بالمنسوب العادي وهو ما سيؤثر بالسلب على كل من سورية والعراق. وللوفاء بالتزامات هذه الخطط التنموية التركية قام الرئيس تورغوت اوزال بتدشين سد اتاتورك في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ في منطقة الأناضول واستوجب الأمر تحويل النهر لتخزين مياهه وراء السد المذكور لمدة شهر كامل (فبراير (شباط) - مارس (آذار) ١٩٩٠) الأمر الذي شكل مصاعب جمة للجارتين المشاركتين العراق وسورية وبالذات بالنسبة للعراق حيث يشكل النهر أهم مصدر للشرب وإنتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية. وردا على الطلب العراقي السوري بعدم قطع المياه عنهما هذه الفترة المحدودة لأنها ستكون كارثة، قال المسؤولون بوزارة الأشغال التركية آنذاك إنهم أحق بالمياه التي تنبع من عندهم في الوفاء اولا باحتياجاتهم التنموية، ذلك ان المياه في بحيرة السد زادت من ٦٠٠ مليون متر مكعب إلى ثلاثة بلايين متر مكعب وهي تغطي مساحة مقدارها ٨١٧ كليومترا مربعا. إن سد اتاتورك هو اكبر سد تركي في مشروع يتضمن إنشاء ٢٢ سدا تبدا الاستفادة منها في العام ١٩٩٢/٩١.

تواجه سورية أزمة مائية مع حلول العام ٢٠٠٠ تتمثل في نقص مقداره بليون متر مكعب إذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه. وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية الكيماوية وازدياد نسبة الملوحة.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

ولمواجهة هذه المشكلات اتجهت الحكومة السورية ومنذ عام ١٩٨٨ إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية جبارة وسدود وشكل ذلك نسبة ٤٢٪ من الاستثمارات الحكومية في الميزانية مقارنة بنسبة ١٠٪ في الميزانيات السابقة عليها.

وقد قامت الحكومة السورية بدورها بإنشاء ثلاثة مشاريع كبرى على نهر الفرات لمواجهة الاحتياجات المائية في الربع الأخير من القرن العشرين وهي مشاريع سد الفرات لري الأراضي الزراعية وتوليد الكهرباء ودرء الفيضانات وتنظيم مجرى النهر وقد انتهى العمل في السد عام ١٩٨٠ وكذلك إنشاء كل من سد البعث وسد تشرين لتوليد الطاقة الكهربائية.

قلت الاهتمامات العراقية التنموية على نهري دجلة والفرات بسبب حربي الخليج الأولى والثانية. ولكن اهتمام العراق ازداد بسبب مشروع الأناضول القومي في تركيا والمكون من ١٣ مشروعاً آخر للري والكهرباء على اعالي دجلة والفرات وسيؤدي ذلك بالقطع إلى خفض الماء المتجه إلى العراق بمقدار ١٩ بليون متر مكعب إذا ما استكمل المشروع. ويحدد العراق احتياجه من نهر الفرات بما يوازي ١٣ بليون متر مكعب.

وفي عام ١٩٧٥ على سبيل المثال وبسبب انخفاض منسوب المياه بسبب ملء خزان سد الثورة في سورية تاثر نحو ٣ ملايين مزارع عراقي سلبيا بذلك مما أدى إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين في حينه. ولأن العراق هي محطة المصب لنهر الفرات فإنها غالبا ما تصاب بأضرار التلوث القادم من اعلى النهر مما حدا به قبل حرب الخليج الثانية إلى استيراد المياه العذبة.

الخطير في الأمر ان مشاريع تركيا التنموية ستلعب دورا خطيرا في خفض منسوب المياه التي يطلقها الجانب التركي إلى كل من العراق وسورية وقد سارعت الدولتان في ابريل (نيسان) ١٩٩٠ - رغم خلافاتهما - إلى توقيع اول اتفاق لتوزيع مياه نهر الفرات بينهما حيث تحصل سورية على ٤٢٪ بينما تكون حصة العراق ٥٨٪.

إن نظرة فاحصة لوضع المياه في نهري دجلة والفرات (اللذين ينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا) ترشح المنطقة الشمالية الشرقية للعالم العربي لأزمة ما لم تتعاون الأطراف المعنية لحلها قبل نهاية القرن.

• قسم العلوم السياسية - جامعة اسيوط



ديميريل: تركيا سيدة على مياهها ولا حق للعراق وسورية فيها

□ انقرة - «الحياة»:

■ اعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل، امس الجمعة، ان تركيا «سيدة على مياه الانهار التي تنبع من اراضيها وليس لسورية والعراق اي حق فيها». وقال: «مصادر المياه لتركيا. ومصادر النفط لهما. نحن لا نقول اننا نشاركهما مصادرهما النفطية ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية».

واضاف في مؤتمر صحافي عقده في اسطنبول عشية توجهه الى جنوب شرقي تركيا لافتتاح سدين من السدود العملاقة في اطار مشروع «اتاتورك»: «هذه مسألة تتعلق بالسيادة وهذه ارضنا ومن حقنا ان نفعل ما نشاء». (راجع ص٤)

من جهة اخرى عبّر ديميريل عن قلق انقرة من الوضع في شمال العراق. وقال ان بلاده لن تسكت عن وجود قواعد للمقاتلين التابعين لحزب العمال الكردستاني فيها. وقال: «نفد صبرنا (...) ولا توجد اليوم حكومة هناك، بل كل ما هناك هو حكومة فراغ».

ويذكر ان لقاء كان يفترض ان يتم ليلاً بين ديميريل والسيد جلال طالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الذي نقلت عنه الاذاعة البريطانية قوله انه يملك ادلة تؤكد ان الحكومة العراقية كانت وراء حوادث الانفجارات في كردستان بما فيها محاولة تفجير سيارة دانيال ميتران زوجة الرئيس الفرنسي.

وكان طالباني التقى امس ايضا الرئيس تورغوت اوزال الذي يتوقع ان يلتقي صباح اليوم السبت قبل توجهه الى الجنوب الشرقي لرعاية افتتاح السدين السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي علمت «الحياة» انه كان ينتظر وصوله الى تركيا ليلاً. وقالت مصادر تركية لـ «الحياة» ايضا ان بارزاني سيلتقي غدا الاحد ديميريل ثم يغادر تركيا الى الولايات المتحدة لينضم الى طالباني في اطار وفد المعارضة العراقية الذي سيجري محادثات مع وزير الخارجية جيمس بيكر ومسؤولين اميركيين آخرين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

نفقات المشروع ٣٢ بليون دولار

انقرة تخطط لـ "هلال خصيب" تركي والمشكلة تقاسم المياه مع سورية والعراق



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ انقرة -
من جون ماري براون:



يقترب «يوم الحساب» بسرعة بالنسبة الى مشروع جنوب شرق الاناضول في تركيا بصرف النظر عما اذا كان هذا المشروع تجربة جريئة في «الهندسة الاجتماعية» ام انه بالفعل تبذير وهدر لمورد طبيعي نادر عزيز.

ويعتبر مشروع «غونيدوغو اناضولو بروجيسي» او مشروع «الغاب» اكثر استثمارات تركيا العامة طموحاً، واكبر مشروع إنشائي في الدول المحيطة بالبحر الابيض المتوسط.

ويتالف المشروع من عدد من مصانع توليد الطاقة الهيدرولوكية، ومن شبكة ري تستخدم نهري دجلة والفرات فيما يمران في منطقة الحدود بين تركيا من جهة وبين سورية والعراق من جهة اخرى.

وكما انشا القدماء حضارة على هذه السهول الخصبة، تسعى تركيا ايضاً الى التحكم بالقوى الطبيعية الموجودة هناك لاعادة «الهلال الخصيب» الى بعض ما كان له من مجد تليد.

ومشروع «الغاب» ضخم تدعمه اعلى مستويات النخبة السياسية التركية التي يهيمن عليها المهندسون. وهو واعد الا انه اساء الى العلاقات بين تركيا من جهة وبين جارتيها الى الجنوب: سورية والعراق.

والخلاف المستمر على تقاسم المياه مع هاتين الجارتين جعل معظم الهيئات الغربية المانحة للمساعدات تمتنع عن توفير القروض للمشروع، بما دفع تركيا الى زيادة الاعتماد على مواردها المالية الخاصة التي لا تكفي على انفاق متشعب واسع النطاق.

وتعيد الحكومة التركية حالياً النظر في سياساتها المالية والاقتصادية بسبب القيود المتجددة التي تفرضها عليها موازنتها المالية.

ويحتفل اليوم سليمان ديميريل، رئيس وزراء تركيا، بتدشين معلم جديد من معالم المشروع الذي كلف اربعة بلايين دولار، عندما يبدا توربين، تم تركيبه على سد «اتاتورك» الضخم على نهر الفرات، بانتاج طاقة كهربائية للمرة الاولى منذ البدء في المشروع.

وبما ان بحيرة «اتاتورك» الاصطناعية التي تخزن الماء وراء السد صارت تقريباً ملأى بالماء، سيتعين على تركيا ان تقرر قريباً ما اذا كانت ستمضي في تنفيذ مشاريعها الخاصة بالري عن طريق تحويل مزيد من الماء من نهر الفرات، او انها ستسعى قبل ذلك الى التفاوض مع سورية والعراق بغية التوصل الى اتفاق نهائي حول تقاسم المياه.

ويبدو ان لدى تركيا من الحوافز ما يجعلها ترغب في السعي الى اتفاق، ولعل اهم هذه الحوافز ما تقدمه سورية من دعم للثوار الاتراك الاكراد.

ويرتبط هذا الدعم بمشكلة المياه، وكانت تركيا قررت المضي في مشروع اتاتورك عام ١٩٨٣ مما جعل السوريين، في رأي المراقبين في انقرة، يعمدون الى البدء في مساعدة حزب العمال الاكراد.

وتظهر دلائل التوصل الى تسوية سياسية، فتركيا ستشارك في الاجتماعات الفنية الخاصة بالمياه في «فيينا» في نطاق محادثات السلام بين العرب والاسرائيليين.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «طرح اسم اسطنبول لتكون مكان انعقاد مؤتمر دولي خاص بالماء، الا ان فكرة انعقاد مؤتمر من هذا القبيل الغيت بسبب مشكلة حضور لاسرائيل.

وذهبت تركيا الى حد طرح فكرة من عندها تتناول تحويل نهرين من انهرها هما جيحان وسيحان اللذين يصبان في البحر الابيض المتوسط لكي يمرا في البلدين العربيين. الا انه من المؤكد ان يدخل مشروع «الغاب» التركي في الحساب اذا حصلت تسوية شاملة لمشاكل المنطقة كلها.

وبدا التفكير بالمشروع في الخمسينات، ويقول البعض ان كمال اتاتورك نفسه، وهو مؤسس تركيا الحديثة، حلم بالمشروع. الا ان ما حفز السلطات التركية على العمل الفعال كان الحاجة الى ايجاد مصدر ارخص للطاقة، والى خفض ما تدفعه تركيا ثمناً لما تستورده في هذا السبيل خصوصاً بعد اول ازمة بترولية اخر السبعينات.

اما اليوم فتوليد الطاقة جزء واحد من المشروع الذي يتناول ايضاً الري والخدمات الاجتماعية ومنشات البنية التحتية.

ويقول المسؤولون الاتراك ان كلفة المشروع الاجمالية تصل الى تسعة بلايين دولار.

وبحلول القرن المقبل، ستكون كلفة المشروع الاجمالية قد وصلت الى ٣٢ بليون دولار بعد ان يكون تم انشاء شبكة ري واسعة التشعب، و٢٢ سداً، و١٩ محطة لتوليد الطاقة.

وكانت غاية المشروع المباشرة معالجة عدم التوازن الاقتصادي بين المناطق الميسورة من تركيا من جهة وبين مناطقها الفقيرة من جهة اخرى، عن طريق توليد الوظائف في منطقة تواجه بطالة مستوطنة، واعلى نسبة من النمو السكاني في تركيا كلها، بالاضافة الى الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يرتبط بثورة مضى على بدئها ثماني سنوات.

ومن المنتظر ان يزيد المشروع مساحة الاراضي التركية المروية بنسبة الثلث، ومن شأن الطاقة المولدة من المشروع ان تضاعف القوة الكهربائية في تركيا.

ويشمل مشروع «الغاب» ثماني مناطق ويهدف الى حفز النشاطات الاقتصادية المتنوعة التي تتراوح من

تهيئة البذار الزراعي الى انتاج المنسوجات.

ولا يقل الهدف الاجتماعي من المشروع اهمية عن الاهداف الاخرى فاصلاح نظام ملكية الارض يوفر بلسماً شافياً للمزارعين الفقراء الذين يقعون ضحية الديون في منطقة تطغى فيها الولاءات الاقطاعية.

ويهدف ادخال تقنيات زراعية جديدة الى المنطقة الى تحديث حياة السكان فيها، ورفع مستوى مداخيلهم عن طريق ادخال الآلة والعلم في نشاطاتهم متمثلاً في السماد الحديث وما يكافح الحشرات.

الا ان للمشروع غاية ابعد من هذا كله هو وقف الهجرة من الريف الى المدن عن طريق توجيه الاستثمارات العامة الى المنطقة اذ هاجرت مجموعات كبيرة من الاتراك الى المدن التركية مثل اسطنبول وازمير مما جعل الخدمات العامة فيها ترزح تحت الحمل.

ويعتبر الاتراك الوعد بالعمل وبحياة افضل لاهل المنطقة طريقاً الى قلوب الاكراد وعقولهم وصرفاً لهذه القلوب عن دعم حزب العمال الاكراد.

ولا يزال المشروع بعيداً عن الاكتمال وقد تاجلت مواعيد الاكمال مرات عدة في الماضي. ويقول مسؤول رفيع المستوى ان اكثر ما يمكن ان تطمح السلطات المعنية اليه هو اتمام انشاء السدود كلها بحلول العام ٢٠٠٥، اي العام الذي كان من المتوقع ان ينتهي اتمام المشروع كله فيه.

الا ان تركيا جنت حتى الآن فوائد كبيرة من مشروع «الغاب» اذ اكتسبت المجموعات الانشائية التركية خبرات واسعة باتت تستخدمها الآن في اماكن خارج تركيا اذ عمل في المشروع افضل المهندسين والعلماء ومخططي المدن الاتراك الذين يفخرون بما انجزوه من تخطيط وانشاء.

ومع هذا يشعر عدد كبير من الاتراك بوجوب التوفيق بين بعض اهداف المشروع المتناقضة، وعلى سبيل المثال، سيتعين على الحكومة التركية اعادة النظر في سياسة دعم المواد الغذائية في ضوء الفائض المتوقع بفضل مشروع «الغاب»، وذلك في اقتصاد كان فيه دعم المواد الغذائية يعتبر لفترة طويلة دواء لتراجع القطاع الزراعي ومواته.

وينظر الخبراء في استراتيجيات تسويق مناسبة وهم حريصون على منع المزارعين من الاستمرار في انتاج فائض من المحاصيل التي يستحيل بيعها.

ويدور حوار في تركيا حول ما اذا كان يتعين على السلطات المعنية ابقاء الاسر التركية تعمل في الارض ام ان تحاول توفير اعمال بديلة في المدن.

ويتكهن عدد كبير من الخبراء في ادارة الاراضي وانتاج المحاصيل انه سيتم تجمع مساحات كبيرة من الاراضي في ايدي مؤسسات زراعية ضخمة لان المزارعين او اصحاب الاراضي الصغار لن يتمكنوا من تمويل اي نشاط زراعي في اراضيهم. ومن شان تطور من هذا القبيل ان يتناقض مع احد اهداف مشروع «الغاب» الاساسية وهو مساعدة اهل الريف الفقراء.

الا ان اهم عنصر من عناصر الحوار الدائر تكلفة المشروع في وقت تشهد فيه تركيا معدلات تضخم عالية وعجزاً متزايداً في موازنتها.

ويقدر المسؤولون الاتراك ان العائد من المشروع سيسدد تكاليفه في غضون ستة اعوام، غير ان بعض التقديرات يشير الى ان مشروع «الغاب» مسؤول عن ثلث معدل التضخم الذي يبلغ ٧٠ في المئة في تركيا.

وظهرت ايضاً نتائج التكلفات على الاستثمار والرسوم الخاصة التي فرضت على استيراد السلع الكمالية وعلى سلع اخرى، لمصلحة مشروع «الغاب»، الى زيادة التحريف في حسابات الموازنة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢

تركيا : لاحق لسوريا والعراق فى مصادر المياه

حذر سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى كلا من سوريا والعراق بأنه ليس لهما الحق فى مشاركة تركيا فى مواردها المائية . جاء هذا التحذير قبل يوم من الاحتفال الذى اقيم امس بمناسبة بدء مرحلة جديدة من مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول وهو مشروع ضخم يشمل تحويل جزء كبير من مياه نهرى دجله والفرات لرى الاراضى التركية فى تلك المنطقة .

يذكر ان سوريا والعراق اللتين تعتمدان بدرجة كبيرة على مياه النهرين فى الشرب والرى قد حذرتا فى الماضى من ان المشروع التركى يهدد مواردهما المائية .



دمشق تؤكد في معرض الرد على تصريح لديميريل

لا يحق لأحد تحويل دجلة والفرات وسيادة تركيا لا تكون في خرق الاتفاقات

لندن - دمشق: «الشرق الاوسط» - وا.ف.ب

عادت ازمة المياه الى واجهة العلاقات التركية - السورية عشية الزيارة المقررة لدمشق لوزير الخارجية التركي، حكمت تشيتين، وفي اعقاب تصريح لرئيس الوزراء التركي، سليمان ديميريل، قال فيه انه يحق لتركيا استخدام مياه دجلة والفرات «مثلما تريد».

وقد اعربت امس صحيفة «تشرين» السورية الرسمية عن «الدهشة» لتصريحات رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في شأن مشروع الري وانتاج الطاقة في جنوب شرق الاناضول ووصفت هذه التصريحات بأنها متناقضة مع الاتفاقات المعقودة بين البلدين.

وكان ديميريل أكد الجمعة ان على العراق وسورية «الا يقلقا» بسبب تنفيذ هذا المشروع ولكن الفرات ودجلة وروافدهما «هي ملك لتركيا حتى الحدود مع هذين البلدين» وان تركيا «يمكنها ان تستخدمها مثلما تريد».

وينتظر وصول وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين الى دمشق في اوائل اغسطس (آب). وتساءلت «تشرين» قائلة: هل تكون سيادة تركيا لخرق الاتفاقات المعقودة بين البلدين حول توزيع المياه وتعطيش ملايين السوريين.

واضافت: لا يحق لأحد تحويل دجلة والفرات وتعريض السوريين لكارثة. وإذا اخذ كل بلد بتحويل الانهار بحجة أنها موجودة في اراضيه فان العالم كله سيتعرض لأخطر انواع الاضطرابات.

ورات ان حرمان سورية والعراق من مياه الشرب والري يعادل حرمان مصر من مياه النيل.

وقالت الصحيفة: إن ما يبعث على الدهشة والاستغراب انه ليست هناك اية دوافع أو مبررات لهذه التصريحات، فالعلاقات بين البلدين طبيعية وودية، وهي علاقات يربطها حسن الجوار ووحدة الدين في آن واحد، وهذا يفترض ان تكون العلاقات اكثر من ودية وان يكون التعاون في ابهى صوره واشكاله.

واضافت الصحيفة التي تعبر عادة عن رأي الحكومة السورية ان تصريحات ديميريل تتناقض وجوهر الاتفاقات المعقودة ومشاعر الجوار بين البلدين.

واوضحت الصحيفة ان سورية لم تطالب ذات يوم أو تقم بأي عمل يمس سيادة تركيا على اراضيها، وهي تحترم هذه السيادة ودعت وتدعو دائما الى توزيع عادل لمياه دجلة والفرات بحيث لا يحرم السوريون من مياه الشرب والمياه الضرورية لسقاية مزروعاتهم وان سيادة تركيا لا تكون بخرق الاتفاقات المعقودة حول توزيع المياه وتعطيش ملايين السوريين وحرمانهم من تامين لقمة عيشهم، وبالتالي لا يمكن لاحد تحويل هذين النهرين وتعريض السوريين لكارثة.

وقالت الصحيفة ان حرمان سورية والعراق من مياه الشرب والري يعادل حرمان مصر من مياه النيل في وقت يتطلع فيه العالم الى التعاون والانفراج وتنظيم افضل لاستخدام المياه وازالة كل اسباب التوترات والاضطرابات.

ودعت الصحيفة الى ضرورة ارساء تعاون بين الجانبين في كافة المجالات، معربة عن املها بأن لا يذهب المسؤولون الاتراك الى حد لتبني ما ورد في تصريح رئيس وزرائهم الذي يبعث الدهشة والاستغراب.

كما دعت الصحيفة الى ضرورة قيام تعاون افضل على اساس ان يبقى نهرا دجلة والفرات رابط تعاون وصداقة لا مصدر توتر ومشاحنات وعدم استقرار في المنطقة.

وقالت مصادر دبلوماسية عربية لـ«الشرق الاوسط» ان تركيا تسعى من وراء تصريحات رئيس وزرائها الى ايجاد مبرر لتنفيذ مشروع كانت قد طرحته في السنوات الماضية تحت اسم «مشروع انابيب السلام» لنقل المياه الى بعض دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل عبر الانابيب والذي تبلغ تكلفته خمسين مليون دولار في المرحلة الاولى، إلا ان الدول العربية استقبلت هذا المشروع بحذر ولم تظهر تجاوبا معه.



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد سوري على تصريحات ديميريل: لا تفريط بمياه دجلة والفرات

□ دمشق - «الحياة»:

■ اكدت سورية انها لن تفرّط بحقها في الاستفادة من مياه دجلة والفرات استناداً الى القوانين الدولية والاتفاقات المعقودة مع تركيا. واعتبرت مصادر وزارة الري السورية امس الموقف التركي «سابقة خطيرة» في العلاقات الدولية وذا ابعاد سياسية. وكان رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل صرح الجمعة الماضي بأن تركيا «سيدة على مياه الانهار التي تنبع من اراضيها وليس لسورية او العراق اي حق فيها... مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما. نحن لا نقول اننا نشاركهما مصادرهما النفطية ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية».

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» ان تصريحات رئيس الوزراء التركي الاخيرة هي «سابقة في العالم اذ لو طبقت على كل الانهار الدولية لعمت الفوضى كل دول العالم»، مشيرة الى انها تتناقض والبروتوكول المرحلي الموقع بين تركيا وسورية في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٧، والذي يعتبر «لفتة طيبة» من سورية تجاه انقرة. ويقول البروتوكول انه «خلال فترة ملء سد اتاتورك والى ان تتوصل البلدان الثلاثة المعنية بنهر الفرات (سورية وتركيا والعراق) الى اتفاق نهائي، يتعهد الجانب التركي تصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على الحدود السورية - التركية. وفي حال تدني هذا التصريف لسبب ما، يقبل الجانب التركي تعديل هذا الفارق في الشهر الثاني». واوضحت ان الاتفاق المرحلي الموقع بين سورية والعراق والذي بدأ العمل به في نيسان (ابريل) ١٩٩٠ يقضي بتقاسم مياه نهر الفرات عند نقطة الحدود السورية - العراقية «بنسبة ٥٨ في المئة للعراقيين و٤٢ في المئة للسوريين». وقالت ان تدفق المياه على نقطة الحدود السورية - التركية «يخالف البروتوكول الموقع بين البلدين وهذا يدل على ان لتصريحات ديميريل ابعاداً اخرى، غير الابعاد الفنية».

واعتبرت المصادر نفسها ان موقف انقرة يناقض ايضاً القانون الدولي «الذي يعتبر الانهار التي تخترق اقاليم دولتين او تفصل بينهما انهاراً دولية تطبق عليها القوانين الدولية التي تنص على مبادئ حسن الجوار وعدم الاضرار بالغير، وحل الخلافات بالتفاوض وعدم التعسف باستعمال الحق والتجانس القانوني مع الذات وتقاسم المياه الدولية المشتركة بشكل عادل ومعقول».

الى ذلك استمرت امس وسائل الاعلام الرسمية السورية في التعبير عن استغرابها لتصريحات ديميريل الاخيرة وتساءلت عن مغزاها ودوافعها. وكتبت صحيفة «تشرين» الرسمية ان تصريحات رئيس الوزراء التركي لا تخلو من العصبية والتناقض مع العلاقات الودية القائمة بين البلدين والاتفاقات الموقعة بينهما وانها «تشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، فحتى الآن لم نسمع دولة في العالم تهدد جارتها بقطع المياه عنها تحت ذريعة السيادة الوطنية». واشارت الى ان تصريحات ديميريل تتقاطع «بشكل مثير» مع طروحات وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز حين اعلن عن حق اسرائيل بالتمتع بمياه المنطقة متذرعا بما يملكه العرب من ثروات نفطية. وقالت «نأمل بالا يكون الموقف التركي يندرج في اطار المسعى الاسرائيلي للضغط على سورية ودفعها للتنازل عن حقوق العرب في استعادة اراضيهم المحتلة وتامين الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني».



مشكلة مياه بين تركيا وسوريا والعراق

خبراء القانون والمياه يحللون أزمة دجلة والفرات

□ لندن – «العالم اليوم»:
□ القاهرة – كفاح أحمد:

اشار مراقبون وخبراء معنيون بقضايا المياه في الشرق الاوسط إلى أن تشدد انقرة إزاء حقوق الدول العربية المجاورة في موارد المياه المارة عبر الأراضي التركية قد يمهد لنشوب نزاعات مستقبلية خطيرة في المنطقة. وكانت تركيا قد افتتحت أمس الاول واحدا من أكبر السدود في العالم، وهو سد اتاتورك، الواقع في جنوب شرق البلاد. ويشتمل المشروع على نفقين للري، طول كل منهما ٢٦ كيلومترا. كما أن المياه من ٢٢ سدا ستروى في نهاية المطاف ١٧ الف كيلومتر مربع من الاراضي التركية، الامر الذى سيقلص بدرجة جوهرية الحصص المتبقية من موارد المياه لدول الجوار، وفي مقدمتها العراق وسوريا.

ومن جهة أخرى، أشارت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية إلى اهمية الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين سوريا وتركيا بشأن موارد المياه المشتركة، وأكدت الصحيفة أن تصريحات رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل تتناقض في جوهرها مقتضيات حسن الجوار والروابط التى فرضها الدين والجغرافيا.

خبراء القانون والمياه يحللون أزمة دجلة

وأوضحت ان سوريا تحترم السيادة التركية، وتساءلت فى المقابل: «هل تكون السيادة التركية بخرق الاتفاقات المبرمة لتوزيع المياه، وبتعطيش السوريين وحرمانهم من تار ن لقمة عيشهم».

وحذرت «تشرين» من أنه «إذا أخ ذ كل بلد فى تحويل الانهار بحجة أنها موجودة فى أراضيه فإن العالم سيتعرض إلى أخطر نوع من الاضطرابات».

ومن المتوقع أن يصل وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين إلى دمشق أوائل شهر أغسطس المقبل.

ويشير الخبراء فى نفس السياق إلى أن المشروع سيؤدى حتما إلى خفض تدفق المياه إلى نهر الفرات باتجاه منطقة أم قصر بجنوب العراق، كما أنه أدى بالفعل إلى اضطراب امدادات المياه بشدة إلى المناطق الواقعة شمالى سوريا والعراق. وكان رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل قد شبه فى خطاب ألقاه أمس الأول سيطرة تركيا على المياه بسيطرة العرب على النفط.

وأعرب الدكتور موسى المزاوى استاذ القانون الدولى وعميد كلية الحقوق السابق فى جامعة وستمنستر، إن القانون الدولى يعطى الحق للدولة التى تمر المياه باراضيها فى استخدام المياه للرى والاغراض الاخرى إلى المدى المعقول، ولكن بشرط أن تكفل لغيرها من الدول المجاورة حصصا كافية، يتم الاتفاق بشأنها وفقا لقواعد حسن الجوار والمصالح المتبادلة.

وأشار د. المزاوى إلى أن تشدد حكومة أنقرة إزاء قضايا موارد المياه المعلقة مع كل من دمشق وبغداد قد يفتح الباب مستقبلا أمام نزاعات خطيرة، يمكن أن تهدد فرص الاستقرار فى الشرق الأوسط.



.. والايكونوميست تقول :

سد أتاتورك يخفض مياه سوريا إلى النصف

.. وتقول مجلة الايكونوميست البريطانية- من ناحية اخرى- ان هذا المشروع الطموح يستهدف انتاج كميات ضخمة من الطاقة تخدم المنطقة الكردية في جنوب شرق تركيا، وهي المنطقة التي ظلت قاحلة جدباء طوال قرون عديدة.

ويعد سد اتاتورك هو تاسع اكبر سد في العالم، وهو واحد من مشروعات عديدة تامل تركيا الانتهاء من إقامتها في عام ٢٠٠٥.

وتشتمل الطموحات التركية على بناء ٢٢ سدا و١٩ محطة للطاقة الكهربائية. ويشير الخبراء إلى أنه بدات تحدث تغيرات مناخية كنتيجة لهذا المشروع (خاصة إقامة البحيرات الصناعية وخزانات المياه).

ويقول الخبراء إن هذه المشروعات من شانها ان تنقص إلى نصف الحجم مياه نهر الفرات القادمة عبر سوريا متجهة إلى العراق. وقد لاحظ المراقبون ان هذه القضية تتوحد فيها اراء رئيس الوزراء التركي ديميريل ورئيس الجمهورية اوزال، رغم ما بينهما من خلافات سياسية كبيرة.

غير ان هذه المشروعات التي تقام على نهري دجلة والفرات لها معارضوها داخل تركيا، حيث تم انفاق ٩,٣ مليار دولار حتى الآن، ويتوقع ان يتم اتفاق ٢٣ مليار دولار اخرى... فهل يستحق الأمر كل هذه المبالغ، فضلا عن النزاعات السياسية والحدودية مع الجيران؟.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

بوادر أزمة سياسية بين تركيا وسوريا

بعد تصريحات ديميريل حول أحقية تركيا وحدها بمياه دجلة والفرات

●● هناك الآن بوادر أزمة سياسية بين سوريا وتركيا بسبب التصريحات التى أدلى بها سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى عن انه لا حق لسوريا والعراق فى المطالبة بمياه نهرى دجلة والفرات ، ووصف مصدر سورى هذه التصريحات بانها مثيرة للدهشة والاستغراب. وانها تناقض جوهر الاتفاقات المعقودة التى تنظم سير العلاقات بين الدولتين ، وروح الجوار والترابط التى فرضها الدين والجغرافيا على البلدين.●●

دمشق من :
هشام فهيم

وأوضح المصدر أن سوريا لم تطالب يوما بما يمس سيادة تركيا على أراضيها ، وأنها تحترم هذه السيادة . ودعت الى توزيع عادل لمياه دجلة والفرات ، حتى لايحرم السوريون من المياه اللازمة لحياتهم وزراعاتهم.

واشار المصدر الى أن نهرى دجلة والفرات اخترقا الأراضى السورية منذ الأزل . ولا يحق لأحد تحويل هذين النهرين ، وتعريض السوريين لكارثة ، وحذر من انه اذا قام كل بلد بتحويل الانهار بحجة انها موجودة فى أراضيه لتعرض العالم كله لخطر الاضطرابات .

واضاف المصدر أن تصريحات ديميريل تاتى فى وقت يتطلع فيه العالم الى التعاون ، ومن أجل تنظيم أفضل لاستخدام المياه ، وتجنب اندلاع أشكال جديدة من التوترات والنزاعات بسببها ، خاصة ان من شان ارساء تعاون عادل فى توزيع المياه تحقيق الرخاء لجميع شعوب المنطقة.

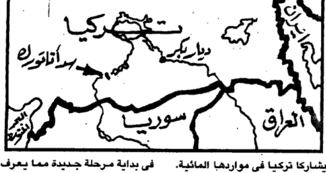
وقال المصدر ان تدفق نهرى الفرات ودجلة الى سوريا ، ومن سوريا للعراق يرمز الى ضرورة التعاون فى تنظيم أفضل لهذه الموارد .

واعرب عن أمله فى أن يبقى نهرا دجلة والفرات عامل تعاون وسلام .. لامبعث توتر ومشاحنات وعدم الاستقرار فى المنطقة باثرها .

وكان سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا قد صرح بان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ماتريد ولا يحق لكل من العراق وسوريا أن يشاركا تركيا فى مواردها المائية. وأن تلك مسالة سيادة .

واشار ديميريل الى انه كما لايحق لتركيا أن تطالب بحصة فى بترول العراق أو سوريا فلا يحق للدولتين المطالبة بحصة فى المياه التركية .

ويذكر انه قد بدأ أمس الأول تشغيل وحدتى محركات كهربائية عند سد أتاتورك على نهر الفرات فى بداية مرحلة جديدة مما يعرف بمشروع تطوير جنوب شرق الاناضول وهو مشروع ضخم يشمل تحويل قسم كبير من مياه نهرى دجلة والفرات لرى الأراضى التركية فى المنطقة . وتعتمد سوريا والعراق اعتمادا كبيرا على مياه النهرين فى الشرب والرى وكانتا قد حذرتا فى الماضى من أن المشروع التركى يهدد مواردهما المائية.



تركيا ومبدأ حسن الجوار

تثير تصريحات رئيس وزراء تركيا حول عدم احقية سوريا والعراق فى المطالبة بمياه من نهرى دجلة والفرات، دهشة بالغة، خاصة بعد تحسن العلاقات بين تركيا وسوريا فى اعقاب زيارة وزير داخلية تركيا لدمشق وقيام سوريا باغلاق معسكرات حزب العمال التركي المعارض فى منطقة البقاع اللبناني، وهى خطوة قوبلت فى حينها بارتياح كبير من تركيا تطورت بعدها العلاقات بين البلدين .

الغريب ان تصريحات رئيس الوزراء التركى ليس لها مبررات او دوافع فى الوقت الحاضر، وهى تصريحات تتناقض مع الاتفاقات المعقودة بين البلدين كما تتعارض مع حسن الجوار، خاصة ان سوريا لم تقم من جانبها بعمل ولم تطالب تركيا باى عمل يمس سيادة تركيا على اراضيها، وهى تدعو دائما الى توزيع عادل لمياه دجلة والفرات .. ان الدول العربية جميعا ترجو ان يكون نهرا دجلة والفرات من عوامل الربط بين تركيا من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر، والا يكونا مبعثا لتوتر فى المنطقة، فالنهران مرتبطان بحياة ملايين المواطنين فى الدول الثلاث، وهما مصدر الحياة ولايمكن تصور ان تكون تركيا مصدرا للتهديد الى هذا الحد ..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوريا تسعى لاتفاق بشأن المياه

انقره ـ د ب ا :

اعلن السفير السورى لدى تركيا عبد العزيز الرفاعى ان بلاده تسعى لتوقيع اتفاقية بشأن مياه نهر الفرات مع تركيا والعراق .

ونقلت وكالة انباء الاناضول التركية عن السفير السورى قوله ان هذه الاتفاقية من الممكن ان تكون اساسا لاقامة مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث فى مجالات الزراعة والرى وانتاج الطاقة واشار الى الاهمية الكبيرة التى يمثلها نهر الفرات لسوريا حيث يمدها بثلث امداداتها من مياه الشرب .



بعد سد الفرات

أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

● زكريا أبو حرام

● تجددت في بداية هذا الأسبوع أزمة المياه بين تركيا وبين العراق وسوريا . فقد افتتح في احتفال رسمي بتركيا سد جديد على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وقد سمي السد « سد اتاتورك » والذي سيساهم في مشروع تركي كبير لتحويل مياه نهري دجلة والفرات لري بعض المناطق القاحلة في جنوب شرقي تركيا .. وقد اثار المشروع انتقادا كبيرا في العراق وسوريا اللتين تعتمدان كثيراً على النهرين في الحصول على مياه الشرب وفي الزراعة . وتجاهلت تركيا هذه الاحتجاجات .

وبعد الاحتفال بافتتاح السد قال رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل انه لايحق لسوريا والعراق المطالبة بمياه نهري دجلة والفرات كما لا تطالب انقرة بنفطهما مشيرا إلى انها مسالة سيادة : إن هذه ارضنا ولنا الحق في ان نفعل ما نريد وان موارد المياه ملك لتركيا وموارد النفط ملك لهما ونحن لانقول اننا نشاركهما مواردهما النفطية ولايحق لهما القول بانهما يشاركاننا مواردنا المائية .

واشار رئيس الوزراء التركي إلى ان على سوريا والعراق الا يقلقا من هذا المشروع بقصد التدشين الذي جرى في بداية الاسبوع لسد ومحطة اتاتورك للطاقة الكهربائية على نهر الفرات بالقرب من مقاطعة سانلي اورفه التي تقع على الحدود مع سوريا .

وقال ديميرل ان الانتهاء من المشروع - المتوقع في عام ٢٠٠٥ - والذي يتضمن إقامة ٢٢ سدا على نهري الفرات ودجلة اللذين يعبران ايضا سوريا والعراق لن يخلق ازمة في المنطقة لان هذا المشروع لم يولد ازمة حتى الآن وان ما يعود لتركيا من مجاري مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما هو الموجود حتى الحدود مع هذين البلدين : العراق وسوريا .

وقال رئيس الوزراء التركي ان بإمكان تركيا ان تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها وان مصادر المياه هي موارد تركيا كما ان ابار النفط تعود ملكيتها لهما اي إلى العراق وسوريا .

والمعروف ان تركيا تمول كليا مشروع إقامة سد ومحطة اتاتورك للطاقة الكهربائية على نهر الفرات في إطار المشروع الكبير للري وانتاج الطاقة الذي بدأ العمل به في عام ١٩٨٣ وذلك لانها لم تحصل على اية مساعدات بسبب اعتراض سوريا والعراق على المشروع وتقول إدارة المشروع في المنطقة ان الكلفة النهائية لبناء السد تقدر بحوالي ٣,٢ مليار دولار وهو تاسع اكبر سد صخري في



العالم .

ومن المؤكد أن تثير تصريحات رئيس الوزراء التركى سليمان ديميرل غضب سوريا والعراق اللذين يمر بأراضيهما نهرا دجلة والفرات واللذين يستخدمانهما فى توليد الكهرباء والرى .

والأزمة الجديدة ليست الأولى من نوعها فهناك شبه حالة حرب دائمة بين سوريا والعراق وبين تركيا حول تقسيم حصص مياه الفرات كما أن افتتاح سد أتاتورك الذى أقامته الحكومة التركية من أجل تنمية وتطوير الزراعة منذ عامين فى الأناضول الجنوبية الشرقية كان سببا فى تنازع الحكومات الثلاث . وفى أبريل الماضى ذكر مصدر عراقى أن تركيا تخطط لإقامة اثنى عشر سدا على نهر دجلة بهدف حجز ٥٠ فى المائة من مياه النهر عن العراق واتهم المسئول العراقى بعض المسئولين الأتراك بأنهم يلجأون إلى المماطلة والتسويف كلما طرح موضوع التفاوض الثلاثى بين العراق وسوريا وتركيا حول تقسيم المياه وأنهم يخططون للحصول على حيز زمنى لمدة عشر سنوات ليتمكنوا بعده من تثبيت حق مكتسب .

وقد تفجرت الأزمة بين تركيا والعراق وسوريا فى ١٣ يناير ١٩٩٠ حين قررت تركيا قطع مياه الفرات من سوريا والعراق لمدة شهر حتى ١٣ فبراير ١٩٩٠ لحاجتها مؤقتا إلى ملء سد أتاتورك الكبير فى إطار مشروع لرى جنوب شرق الأناضول . ويرى المراقبون أنه رغم ما قيل وقتها من أن المشكلة فنية محضة إلا أنه وقبل ستة أشهر من أزمة الخليج .هدد الرئيس التركى سوريا والعراق بصورة واضحة أنه سيقطع المياه ردا على تجاهلهما لعمليات التسلل التى يقوم بها الأكراد إلى الأراضى التركية وفى فبراير من العام الماضى بدأت تركيا عمليات خفض تدريجى لمنسوب المياه بدعوى القيام بأعمال وإصلاحات فى مجرى النهر وسد أتاتورك .

وقد علق المراقبون وقتها بأن قطع تركيا المياه عن سوريا والعراق لمدة شهر يشكل سابقة خطيرة قد تلجأ إليها العديد من الدول الأخرى - دول المنابع التى تبدأ روافد الأنهار من أراضيها - رغم كل ما قيل عن إبلاغ الحكومة التركية لحكومتى سوريا والعراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر الفرات لمدة شهر ونيتها فى زيادة منسوب المياه المتدفقة بعد ذلك من أجل تعويض شعبى البلدين من كميات المياه المفقودة طيلة هذا الشهر إلا أن ذلك لم يمنع من شكوى وتذمر المسئولين فى كل من سوريا والعراق على الرغم من توافر مصادر مياه أخرى لكلا البلدين سواء من الأمطار أو المصادر الطبيعية الأخرى ..

وتقاسم مياه نهر الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق يعد موضع سوء تفاهم منذ أكثر من ٣٠ عاما حيث تؤكد تركيا أن قضية مياه نهر الفرات قضية تقنية وليست سياسية وتمتنع تركيا عن وضع معاهدة تنظيم العلاقة والحصص وكيفية استغلال نهر الفرات باعتباره نهرا دوليا وتدعى بأنه لايوجد مبرر لعقد مثل هذه الاتفاقيات وتتأثر سوريا عن العراق كثيرا من جراء إقامة سدود على نهر الفرات فى الأراضى التركية لأنه لدى العراق نهر دجلة إلى جانب نهر الفرات .

وتعتمد ٨٠ فى المائة من الزراعة فى سوريا على مياه الأمطار فى حين أن الباقى وهو أكثر من مليون هكتار يعتمد على مياه الأنهار وقد قامت سوريا بمد خطوط أنابيب ضخمة لنقل المياه من النهر لتغذية مدينة حلب ولكن سياسة تركيا المائية أدت إلى انخفاض الطاقة وشح المياه وقد تأثر الاقتصاد السورى بسبب إيقاف المياه لمدة شهر فى مطلع عام ١٩٩٠ وعانت البلاد من مشكلة الجفاف .

وأزمات المياه أصبحت ظاهرة دولية وليست محلية أو إقليمية وقد تنبهت الأمم المتحدة إلى ذلك فخصصت دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه عقدت فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف وتقوم لجنة القانون الدولى فى لاهاى الآن بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية من أجل مواجهة المشاكل المنتظرة نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٢

الخلاف السورى التركي على مياه الفرات بحثه الباز مع السفير السورى

بحث امس الدكتور اسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية مع الدكتور عيسى درويش سفير سوريا لدى مصر الازمة الاخيرة بين تركيا وسوريا بسبب تصريحات رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل والتى قال فيها « ان سوريا والعراق ليس لهما حق فى مياه نهر الفرات » .



الحـــرب قادمـــة .. لامحالـــــة

اتمت تركيا مرحلة جديدة من مراحل سد اتاتورك وفى الاحتفال الخاص ببدء تشغيل وحدتى محركات كهرباء على منابع نهر الفرات صرح سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى بتصريح شابته لهجة التهديد حيث قال ان موارد مياه نهر الفرات التى تعتمد عليها كل من العراق وسوريا اعتمادا شبه كلى ملك لتركيا تفعل بها ما تشاء ولا يحق لأى من الدولتين العربيتين مشاركة تركيا فى مواردها المائية ، بل اضاف ديميـــريل فى اشارة خبيثة ترمى الى مقايضة المياه التركية بالبترول العربى « انه كما لا يحق لتركيا ان تطالب بحصة فى بترول العراق او سوريا فلا يحق للدولتين المطالبة بحصة فى المياه التركية » .

وبتلك التصريحات اللامباليه تكون تركيا قد القت بقفازها من الآن فى وجه العراق وسوريا ودعتهما الى القتال مرغمتين ، لان كلمات ديميريل لا تحمل سوى معنى واحد هو التهديد بتجويع شعبى العراق وسوريا اللذين يعتمدان فى كل نواحى حياتهما عكس مياه نهر الفرات اعتمادا كليا .

والمشروعات التى تنوى تركيـــا الاوربية اقامتها على طول النهر داخل حدودها من شأنها ان تخفض كمية المياه المتدفقة الى جارتيها العربيتين الى النصف تقريبا مما يكون له أسوأ الاثر على الاراضى الزراعية فى تلك الدولتين

عـــربى أصـــيل



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٢

أنقرة تؤكد انها لا تستخدم المياه وسيلة تهديد

الاسد يضع مبارك في اجواء بوادر ازمة المياه مع تركيا

■ القاهرة، انقرة، دمشق - «الحياة»، ا ف ب - تلقى الرئيس حسني مبارك امس رسالة من نظيره السوري حافظ الاسد تتعلق ببوادر الازمة السورية - التركية في شان مياه نهر الفرات، وتطور عملية السلام في الشرق الاوسط والاوضاع في الخليج والعلاقات الثنائية.

وكان الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية اجتمع امس مع السفير السوري في القاهرة السيد عيسى درويش الذي صرح بانه «اطلع مصر على موقف سورية من مشروعات تركيا للاستفادة من مياه نهر الفرات» مشدداً على «ان سورية تعمل للحفاظ على حقوقها في مياه النهر»، ومشيراً الى «ان الانهار الدولية تحكمها القوانين والاتفاقات الدولية»، وان الرئيس التركي تورغورت اوزال الذي زار دمشق اوائل العام الجاري اتفق مع المسؤولين السوريين على تحديد حصة سورية من مياه الفرات».

واكد درويش حرص بلاده على استمرار علاقات حسن الجوار مع تركيا.

ويأتي التحرك السوري في اطار اتصالات تجريها دمشق مع عدد من دول المنطقة لتفادي مواجهة مع تركيا، اثر التصريحات التي ادلى بها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل السبت الماضي خلال افتتاح سدين على نهر الفرات ضمن مشروع سد اتاتورك. وان ديميريل قال: «لا حق لسورية او العراق في مياه الفرات» و«المياه لنا والنفط لهم».

الى ذلك، اتهم درويش اسرائيل بانها «لم تعلن موافقتها حتى الآن على استئناف المحادثات الثنائية في اطار مؤتمر السلام الشهر المقبل»، مشيراً الى «ان بلاده ستشارك في الجولة المقبلة في واشنطن».

وقال ان الاجتماع تطرق ايضاً الى «موضوع الخلاف بين العراق والامم المتحدة في شان تفتيش وزارة الزراعة العراقية».

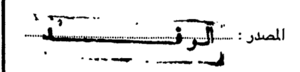
وفي انقرة (ا ف ب)، اكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية التركية فيليس دينجمان امس الاربعاء ان بلادها «مستعدة» للتعاون في شان استخدام الثروات المائية في الشرق الاوسط.

وقالت: «لم نعتبر اطلاقا استخدام المياه كوسيلة تهديد او كعنصر ضغط على جيراننا. اننا مستعدون دائماً للتعاون». ويأتي هذا الاعلان في حين من المقرر ان يقوم وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين بزيارة رسمية لسورية بعد غد السبت تلبية لدعوة من نظيره السوري السيد فاروق الشرع.

الى ذلك، ذكرت مصادر رسمية سورية ان محافظ مدينة ادلب الشمالية السيد زيد حصون التقى امس القنصل العام التركي في مدينة حلب كانال اينال، وبحث معه القضايا الحدودية والاجراءات الكفيلة بتطوير الخدمات التي تؤديها مراكز الحدود في البلدين للمسافرين.

واضافت المصادر ان القنصل التركي اعرب عن ارتياحه «لحسن العلاقات القائمة بين البلدين». واكد حرص بلاده «على تعميق اواصر الجوار وتطويرها لما فيه مصلحة الشعبين التركي والسوري».





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

سوريا تطالب بتوقيع اتفاق لتقسيم مياه دجلة والفرات

دمشق ـ وكالات الانباء : دعت امس مصادر رسمية سورية الى توقيع اتفاق عادل لتقسيم المياه بين سوريا وتركيا اعربت المصادر عن املها في مساهمة نهرى دجلة والفرات . أعربت المصادر الى توقيع اتفاق عادل لاقتسام المياه لتحقيق الرخاء لشعوب الدول المجاورة ودفع عجلة التنمية فيها . كانت الصحف الرسمية السورية قد انتقدت على مدى يومين متتاليين التصريحات التى ادلى بها «سليمان ديميريل» رئيس الوزراء التركى التى اكد فيها حق تركيا في استعمال نهرى دجلة والفرات وروافدهما كما تشاء . وكانت مسالة تقسيم المياه من نهرى دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا قد اثارت الكثير من المشاكل بين انقرة ودمشق وبغداد بسبب بناء تركيا العديد من السدود على النهرين . اشارت الصحيفة الى حرص سوريا على علاقات حسن الجوار مع تركيا وتامل في احتواء مشكلة المياه ووصفت تصريحات ديميريل «بانها تتناقض مع طبيعة العلاقات السورية التركية والقانون الدولى الخاص بتنظيم حقوق اقتسام المياه .

من ناحية اخرى اكد المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية من انقرة استعداد تركيا للتعاون حول استخدام المياه .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

تفاصيل التحرك الأمريكي الإسرائيلي لاستخدام تركيا وإثيوبيا في الضغط على العرب

كتب : عبد الستار ابو حسين

تلقت معظم العواصم العربية صدمة بعد تلقيها عروض إسحق رابين لاستئناف ما يسمى بمسيرة السلام، إذ لم تخرج هذه العروض عن مشروع الإرهابي شامير للحكم الذاتي مع إستمرار التعنت الإسرائيلي حيال سوريا ولبنان.

وعلمت «الشعب» أن العروض الإسرائيلية لا تكفى لدفع الدول العربية إلى عقد اتفاقات التعاون الشاملة، الأمر الذى دفع كلاً من واشنطن وتل أبيب إلى استخدام بدائل أخرى لتحقيق هذا الهدف.

وتشير المعلومات إلى أن استخدام دول الجوار للضغط على العرب من أبرز الوسائل التى تم اعتمادها في هذا الصدد، فقد اعلنت تركيا - بإيعاز من واشنطن- أنه ليس لسوريا أو العراق حق فى مياه نهرى دجلة والفرات، وأن أنقره لها الحرية كاملة فى إنشاء ما تراه من سدود وحجز الكميات التى تراها من المياه خلف سد أتاتورك الذى يقلل المياه الواصلة إلى سوريا بنسبة ٥٠٪.

عند هذا الحد أبدت واشنطن استعدادها للتوسط لتهدئة الانزعاج السورى من مشكلة المياه على أن يكون ذلك فى إطار المفاوضات المتعددة وهو الأمر الذى يستهدف حصول اسرائيل على حصة من المياه العربية مقابل السماح لسوريا والعراق -الذى لا يشارك فى المباحثات- باستغلال حصتهما من المياه.

من جهة أخرى تشير التقارير إلى أن الفترة الأخيرة شهدت نشاطاً أسرائيليا مكثفاً فى القارة الإفريقية، حيث أجرت اتصالات مع السلطات الأثيوبية وعرضت عليها أستئناف التعاون معها على غرار ما كان سائداً خلال فترة حكم منجستو، وتؤكد المعلومات أن السلطات الاثيوبية تجد صعوبة فى رفض العروض الإسرائيلية فى ظل الصعوبات الاقتصادية التى تعاني منها.

وتسعى إسرائيل من هذه العروض إلى استئناف تواجدها العسكرى في مدخل البحر الأحمر وخاصة علي جزيرتى فاطمة وطالب، وإعادة تواجد خبرائها الفنيين فى الهضبة الأثيوبية التى تمد النيل بـ ٨٥٪ من مياهه وذلك للضغط على مصر لقبول التعاون المائى مع اسرائيل. وكانت اسرائيل قد عرضت على مصر المساهمة فى توسيع ترعة الإسماعيلية حتى تتمكن مصر من توصيل المياه لإسرائيل فى إطار المشروعات المطروحة للتعاون بين البلدين فى صحراء سيناء والنقب التى ترعاها أمريكا، وعلي نفس الصعيد طلبت اسرائيل انضمامها إلى شبكة الربط الكهربائى بين مصر وعدد من الدول الافريقية مع أوروبا

تشيتين يبدأ غداً زيارته للعاصمة السورية

دمشق تؤكد حرصها على "احتواء مشكلة المياه" والجامعة تحض انقرة على التزام الاتفاقات

□ دمشق، القاهرة - «الحياة»:

■ اكدت دمشق امس حرصها على «احتواء مشكلة المياه» مع انقرة واهمية الاتفاق والتعاون في هذا الاطار. واعلنت وزارة الخارجية السورية ان وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين سيناقش مع نظيره السوري السيد فاروق الشرع خلال زيارته لدمشق التي يبدأها غداً السبت «المسائل المتصلة بالعلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك»، في حين اصدرت الجامعة العربية بياناً عبّرت فيه عن انزعاجها من التصريحات الاخيرة لرئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل ودعت تركيا الى التمسك بالقانون الدولي.

وتوقعت مصادر سورية ان تبدد زيارة تشيتين «الكثير من الشكوك والهواجس» التي اثارتها تصريحات ديميريل.

في غضون ذلك تابعت وسائل الاعلام السورية نقل آراء خبراء في القانون الدولي اعربوا عن «دهشتهم واستغرابهم» لتصريحات ديميريل الذي اعلن اخيراً ان تركيا «سيدة» على مياه نهري دجلة والفرات «وليس لسورية او العراق اي حق فيها».

واكد الخبراء على «تناقض التصريحات التركية مع العلاقات الوديةبين الدولتين الجارتين، ومع القانون الدولي الخاص بتنظيم حقوق اقتسام المياه الدولية».

وشددت صحيفة «البعث» الناطقة بإسم الحزب الحاكم في سورية على ضرورة ان يبقى النهران «عامل استقرار في المنطقة، لا عامل توتر يضاف الى كثير من العوامل المماثلة التي تكابدها». وكتبت ان ارساء اتفاق «عادل في شان المياه لا بد ان يساعد على تحقيق الرخاء لشعوب الدول المتجاورة ودفع عجلة التنمية فيها».

واشارت الى ان الموقف التركي «المفاجئ» كان مثار دهشة واستغراب في سورية والوطن العربي والعالم. وشددت على حرص السوريين على «علاقات حسن الجوار واحتواء مشكلة المياه».

الى ذلك عبرت الجامعة العربية عن انزعاجها من تصريحات ديميريل ودعت الى «انهاء كلام من شانه اثارة ازمات في المنطقة من اجل توفير كل الظروف التي تساعد على نجاح مسيرة السلام في الشرق الاوسط».

واكدت الجامعة في بيان اصدرته امس «ضرورة التمسك بمبادئ القانون الدولي واحكامه فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم الانهار الدولية، ودعم علاقات حسن الجوار وحسن النيات». ودعت الى «عدم الاضرار بالغير والالتزام بتنفيذ الاتفاقات الدولية».

واشار البيان الى حرص الجانب العربي على «دعم العلاقات الاخوية والروابط التاريخية بين العرب وتركيا».

وكانت الجامعة استدعت امس القائم باعمال السفارة التركية في القاهرة نيازي اضالي وابلغته موقفها وطلبت اليه نقل رسالة الى حكومته.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

◀ دمشق تدعو الى تقسيم عادل

وزير داخلية تركيا: لن نترك جيراننا بلا ماء!

انقرة - حسني محلي:
دمشق - أ.ف.ب:

دعت سورية التي يزورها غداً وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين الى عقد اتفاق عادل لاقتسام المياه بينها وبين تركيا. وفي الوقت نفسه اكد وزير الداخلية التركي عصمت سازغين لـ «صوت الكويت» ان بلاده «لن تترك جيرانها من دون مياه» وان رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل «اكد اكثر من مرة انه حتى واذا لم نريد ذلك، فاننا مضطرون لترك كمية معينة من المياه لسورية».

وفي دمشق، اكدت امس صحيفة «البعث» الحكومية على ضرورة التوصل الى حل شامل.

واكدت «البعث» ان «المطلوب ان يبقى نهرا دجلة والفرات عامل استقرار في المنطقة لا عامل توتر يضاف الى الكثير من العوامل المماثلة». واضافت ان اتفاقاً «عادلاً» على اقتسام المياه من شأنه ان «يساعد على تحقيق الرخاء لشعوب الدول المجاورة ودفع عجلة التنمية فيها».

وكانت الصحافة الرسمية السورية انتقدت على مدى يومين متتاليين التصريحات التي ادلى بها الاسبوع الماضي رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل واكد فيها ان «نهري دجلة والفرات اضافة الى روافدهما عائدة لتركيا التي تستطيع استخدامها كما تشاء».

وقد ادت مسألة اقتسام مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا الى اثارة مشكلات بين انقرة ودمشق وبغداد. ودشنت تركيا السبت الماضي سد اتاتورك الذي شيد على الفرات في اطار مشروع تركي كبير للري وانتاج الطاقة في جنوب شرق الاناضول. ويقضي بانشاء اثنين وعشرين سداً على الفرات ودجلة. وكانت تركيا حولت مجرى الفرات لملء السد.

واكدت «البعث» ان سورية «كانت ولا تزال حريصة على علاقات حسن الجوار مع تركيا، ومن هذا المنطلق فهي حريصة على احتواء مشكلة المياه التي اججت ردود الفعل في شأنها على ضرورة ان تبقى في اطارها الطبيعي وان يتم التفاهم حولها».

واضافت ان «الموقف التركي المفاجئ من التلويح باحتجاز المياه كان مثار دهشة واستغراب ليس في سورية وحسب بل في الوطن العربي والعالم. واشارت الى أن العلاقات بين دمشق وانقرة «دخلت منذ امد بعيد مرحلة العلاقات الطبيعية والودية» ولم تشهد «حتى الان ما يهددها».

وكتبت ايضاً ان تصريحات ديميريل «تتناقض مع طبيعة العلاقات السورية - التركية، ومع القانون الدولي الخاص بتنظيم حقوق اقتسام المياه الدولية».

ومن جانبه اعرب وزير الداخلية التركي عصمت سازغين لـ «صوت الكويت» امس عن ثقته في سورية بشأن تنفيذ الاتفاقية الامنية بين البلدين والتي تضمنت اغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني التركي في سهل البقاع.

ورفض سازغين الربط بين تصريحات رئيس الوزراء سليمان ديميريل حول المياه والتقارير التي ذكرت ان الثوار الاكراد الاتراك ما زالوا يتلقون الدعم السوري، وقال سازغين انه «على الرغم من عدم اطلاعي على تصريحات ديميريل الا انني اريد التذكير بأن ديميريل خبير عالمي في شؤون المياه في العالم، واريد ان احيطكم علماً بأن ديميريل يقول دائماً بأنه حتى واذا لم نريد ذلك فاننا مضطرون لترك كمية معينة من المياه لسورية».

وذكر ان مياه نهر الفرات تكفي حاجة تركيا وسورية معاً وليس هناك سبب يدعو للقلق».

واكد ان بناء السدود لا يعني «محاولة التحكم، لأن «كمية المياه اليومية معروفة، لكن السدود ستمنع الفيضانات والانهيارات الترابية».

واوضح الوزير التركي ان «للنهر طبيعته» ولا يمكن «ان نترك اشقاءنا السوريين بدون ماء».



مغالطة قانونية فى موقف تركيا تجاه نهر الفرات

الماء ليس كالنفط

د. عبد الله الاشعل ★

تقتضى تصريحات رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٢ مناقشة لما انطوت عليه من مغالطة، فقد أكد أن تركيا تتمتع بكامل الحرية فى استغلال المياه من نهر الفرات وتوجيه هذه المياه بالكامل لخدمة مشروعات النمو الزراعى التركية من خلال مشروع خزان أتاتورك العملاق الذى يروى ١٧ ألف كيلو متر مربع ويعمل به ثلاثة ملايين من العمال ويؤدى إلى زيادة الإنتاج القومى التركى بنسبة ١٢٪ وسوف يؤدى الإجراء التركى الذى يتكرر للمرة الثانية أى حجز المياه للاستخدامات التركية من نهرى دجلة والفرات إلى تخفيض المياه التى تحصل عليها سوريا والعراق إلى النصف مما تحصلان عليه الان. وقد أكد رئيس الوزراء التركى على مقولة أساسية بالغة الخطورة من الناحيتين السياسية والقانونية مؤداها ان المياه التركية تشبه النفط العربى ومن حق كل من الطرفين أن يتصرف فى ثروته المائية أو النفطية بالشكل الذى يراه.

ونحن لن نناقش الانعكاسات السياسية لهذا الموقف لأننا سنقصر تحليلنا على الجوانب القانونية للموقف التركى ولكننا نشير فقط إلى أن العالم العربى مقبل على علاقة صحية مع تركيا خاصة بعد أزمة الخليج وقوام هذه العلاقة الصحية الجديدة التى تلتقى مع الطموحات التركية فى نفس الوقت هى البعد الإسلامى والعامل الجغرافى والمناخ الدولى الجديد الذى يدعو إلى تجاوز مخلفات الماضى والنظر بأمل إلى مستقبل أفضل، ولذلك فإن هذه المقالة لن تتعرض للجوانب السياسية والتاريخية اكتفاء بالاشارة التى أوردناها ونزعم أن مثل هذا التصريح لا يلقى ارتياحا فى العالم العربى على أقل تقدير.

الأبعاد القانونية للموقف التركى

هناك نقطتان أساسيتان يجب التنبيه اليهما فى الموقف التركى، النقطة الأولى هى الزعم بأن المياه والنفط فى مستوى واحد من حيث النظام القانونى.

والنقطة الثانية أن الدولة حرة فى أن تتمتع كما تشاء بثرواتها الطبيعية من الماء والنفط ونحن نقصد بالماء مياه الأنهار الدولية وليست الانهار الداخلية أو المياه والمسطحات المائية داخل الدولة.

وتعالج هاتين النقطتين فى إطار قضية عامة تجمعهما وهى: الوضع القانونى لكل من مياه الانهار الدولية والبترول من الناحية الشكلية يبدو الموقف التركى مقبولا من حيث إن المياه والنفط ثروات طبيعية للدولة الحق فى السيادة الدائمة عليهما ويترتب على هذه السيادة أن يكون للدولة حق التصرف والاستغلال والاستعمال وممارسة كافة عناصر الملكية والسلطة على الثروات الطبيعية.

لكن الموقف التركى يغفل الفوارق العديدة من الناحية القانونية بين المياه والبترول وهذه الفوارق تتضح فى الجوانب الثلاثة التالية:

(١) ان مياه الأنهار الدولية وان كانت تنبع من دولة أو أكثر من دول المنبع إلا انها تمر فى نهر يقطع أكثر من دولة ويجرى فى اقاليم هذه الدول دون تدخل من البشر ولذلك فإن الحدود السياسية التى يقطعها النهر هى التى تكسبه الصفة الدولية بخلاف النهر الذى ينبع ويصب فى اقليم دولة واحدة مهما اتسع هذا الاقليم مثل اقليم الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى تجرى فيها انهار طويلة وتقطع فيها حدودا متعددة ولكنها فى نهاية المطاف أجزاء من اقليم دولة واحدة.

وفى حالة تركيا فإن نهرى دجلة والفرات ينبعان من الاقاليم التركية ثم يسيران مسافة معينة داخل الاراضى التركية حتى يعبرا الحدود التركية مع كل من سوريا والعراق ولذلك يعتبر النهران دجلة والفرات من الأنهار الدولية التى يحكمها نظام قانونى خاص يختلف اختلافا بينا عما تضمنه الموقف التركى فالقواعد العامة للأنهار الدولية التى تكونت عبر الممارسات المختلفة للدول النهرية فى مختلف بقاع العالم تؤكد على أن مثل هذا النهر نهر دولى وان الجزء الذى يمر منه فى الاقليم التركى جزء من هذا الاقليم ولكننا وفقا لهذه القواعد نميز بين تبعية الجزء الاقليمى من النهر لتركيا وبين مياه النهر التى تحكمها قواعد القانون الدولى.

وقد هجر العالم منذ وقت طويل نظرية هارمون التى كانت تؤكد السيادة الاقليمية المطلقة للدول النهرية على الجزء الذى يقع من النهر فى أراضيها وأصبح الفقه والممارسة الدولية تؤكدان على نظرية الوحدة الاقليمية للنهر والسيادة المحدودة للدول النهرية حيث تتضامن دول الحوض فى تنمية النهر والحفاظ عليه والتعاون من أجله وترعى فى استخدامها لمياه النهر مصالح الدول النهرية الأخرى فى إطار وحدة المصالح بين هذه الدول والتشاور المسبق بينها فى كل ما يتصل به باعتباره مشروعا مشتركا ويتفرع عن نظرية السيادة المحدودة التزام الدول النهرية سواء كانت من دول المصب أو من دول المنبع بأن تتصرف على نحو لا يضر بحصص دول النهر الأخرى وان يكون استخدامها لمياه النهر عادلا ومنصفا ولا يجوز لها ان تحبس مياه النهر عن الدول الأخرى مهما كانت نواياها أو ظروفها.

ولذلك فإن الموقف التركى لا يقوم على سند قانونى ويؤذن باشاعة الفوضى فى العلاقات الدولية كما يعد سابقة خطيرة فى العلاقة بين دول المنبع ودول المصب فى الانهار الدولية خاصة واننا نشهد حاليا تبلورا لمبادىء الاتفاقية لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية الذى تعمل لجنة القانون الدولى فى الامم المتحدة على انجازه فى الوقت الحاضر.

وهناك بعض المبادىء فى هذا المشروع والذى يستند إلى العرف الدولى للدول النهرية ومن أهمها مبادىء الانصاف وحسن الجوار والتعايش والتكافل ونضيف اليها المبادىء الإسلامية الراسخة التى تشترك فيها الدول النهرية الثلاث لكى تجعل الوفاق بينها أولى والزم من غيرها، صحيح أن هذه المبادىء عرفية وأنه لا توجد اتفاقية عامة دولية شارعة ملزمة للدول النهرية ولكن المحقق أن احترام هذه المبادىء يجعل بين الدول النهرية وشائج بسبب النهر ولا يجوز أن تكون هذه الهبة الإلهية مصدرا للطمع والجشع والتوتر فالمياه فى الانهار أرزاق يقدرها الله سبحانه لعباده.

وإذا كانت تركيا قد رفضت حتى الان دعوات سورية وعراقية للاتفاق حول حصص المياه، كما أن الاتفاقات الحالية قد لا تكون كافية فليس من حق تركيا قطعا الاضرار بحق الحياة للعراق وسوريا وأن تنفرد وحدها بما تعتقد انه من ثرواتها الطبيعية التى تطلق لها فيها السيادة والسلطان.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

الماء ليس كالنفط

(٢) فإذا كانت المياه على إطلاقها ثروة طبيعية، فالمقصود هو المياه الجوفية التي تعد ملكا للدولة ويستوى فى ذلك أن يكون ما فى باطن التربة ماء أو بترولا أو معادن أخرى ولذلك يجب أن تنتبه تركيا إلى أن الفرق عظيم من مياه الأنهار الدولية التى ليست ثروة طبيعية ينطبق عليها مبدأ السيادة الدائمة وبين المياه الوطنية السطحية أو الجوفية التى تعتبر حقا ثروة قومية لاجدال فيها.

للدولة البترولية أن تمارس حقوق السيادة الدائمة على ثرواتها البترولية ولكن الدولة النهرية لا تملك سوى استخدام المياه وفق قواعد معينة من النهر الذى ينبع أو يمر أو يصب فى أراضيها.

إن من حق تركيا أن تعظم من مصادر ثرواتها وأن تبحث عن الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية وأن تبيع المياه المستخرجة من أنهار وطنية ولكن تركيا لا يحق لها أن تستأثر بمياه النهر الدولى خلال مروره أو عند نبعه فى أراضيها بما يضر بحصص يتفق عليها وفق معايير معينة تكفل التوزيع العادل وحيث تسلم تركيا بحق سوريا والعراق فى حصص عادلة لا يعد ذلك تكرما منها عليهما أو عطفا على أحوالهما ولكنه التزام تفرضه المبادىء الحالية للقانون الدولى وأبرزها كما ذكرنا مبدأ حسن الجوار والتضامن والمبادىء الإسلامية الراقية التى تجمع الدول الثلاث.

كذلك لا يحق لتركيا أن تبادل الماء بالبترول مع سوريا والعراق فالماء فى النهر الدولى حق دولى أما البترول فحق خالص للدولة المنتجة له وان كنا نسلم أن مبادىء القانون الدولى ليست واضحة فى صدد المسألة التى تطرحها تركيا وهى مدى حق الدولة النهرية خاصة دول المنبع فى أن تتصرف فى حصتها من المياه بالبيع أو التصرف على نحو اخر ولكن الاقرار لها بحصة وفق المعايير المعروفة والتى ليس من بينها صفتها كدولة منبع شىء مختلف تماما عن حقها فى التصرف فى هذه الحصة على النحو الذى تراه.

إن البترول من المعادن التى تستخرج من باطن الأرض، بعمل الإنسان وبتكاليف معينة فى اقليم دولة معينة لها السيادة على كل ما فى باطن الاقليم من ثروات طبيعية ولها الحق بالتالى فى بيع البترول وفق قوى السوق وهو أمر يختلف فى كل عناصره عن النهر الدولى الذى رسم مجراه وينساب انسيابا تلقائيا مالم يتدخل الإنسان بتهذيبه أو تحويل مجراه.

حقوق كاملة فى النفط

ورغم هذا الفارق الواضح بين سلطة الدولة وسيادتها على البترول بخلاف سلطتها على النهر الدولى فإن سلطة الدولة على البترول ليست طليقة من كل قيد فلا يجوز لها أن تقوم بأعمال تنقيب تضر بثروات أو حقوق الدول المجاورة المشتركة معها بحكم التكوين الجيولوجى ولا أن تستخدم البترول بشكل يضر بالبيئة الطبيعية للمنطقة ونحن نعلم أن قضية تريل سملتر الخاصة بالتلوث من المعادن منذ أربعينات هذا القرن كانت اللبنة القانونية الأولى فى القواعد الدولية لقانون البيئة وحمايتها من التلوث كما لا يجوز للدول البترولية أن تمارس سياسات عشوائية تضر بالدول المستهلكة على نحو غير معقول، ومن المهم أن نوضح هذه النقطة التى طورتها الدول الغربية إبان أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ وسوغ الفقه الغربى لهذه الدول حق التدخل العسكرى فى منابع النفط إذا أدت سياسات الدول النفطية فى الإنتاج والأسعار إلى خنق الدول المستهلكة، ولكن وجه الحق فى هذه النقطة هو أن النفط سلعة مثل كل السلع المصنعة أو المعادن الخام يحق للدولة النفطية أن تستفيد منه أقصى فائدة لخدمة خطط الرفاهة والتنمية لشعبها كما يجوز لها أن تميز بين الدول المستهلكة أو الطالبة فى السعر والسياسة الكمية باعتبار النفط أداة لخدمة أهداف سياستها الوطنية ولا شأن لها بما قد يصيب دولة أخرى من أضرار إن هى قطعت عنها الإمداد أو رفعت أسعاره بالنسبة لها على سبيل الضغط ورغبة من الدول النفطية فى استخدام نفطها الوطنى أداة سياسية لخدمة أهدافها.

ولذلك فلا تثريب على الدول العربية النفطية إن هى اتبعت سياسة نفطية سعرية أو انتاجية تخدم أهدافها الداخلية أو الخارجية ولا يجوز للدول الاخرى أن تعتدى على هذا الحق فى التصرف بحجة أن التصرف يخنقها او يضربها او يلوى عنقها بشكل لا اخلاقى.

فالبترول ثروة طبيعية وطنية مثل الموجودات الوطنية من العقارات والمنقولات وتتحدد أسعار السوق على أساس قوى عديدة من بينها رغبة الدول المنتجة وقوى السوق الأخرى وهذا أمر يختلف تماما عما تزعمه تركيا من حق استئثارى مماثل على مياه نهرى دجلة والفرات والحق فى حجزهما مادامـا ينبعان من أراضيها ويمران عبر هذه الأراضى لمسافة طويلة بل لا يجوز لها بهذه الصفة أن تستأثر دون غيرها بحقوق تقررها وحدها ومن طرف واحد تفوق ما قد يكون لها من حصص وفق المعايير المعروفة، ويجب اعتبار هذه القضية قضية عربية عامة دون أن يكون فى ذلك افتراض العداء لتركيا الصديقة. صحيح أن الخلاف حول مياه دجلة والفرات خلاف قديم نسبيا وكان يعتمد دائما على طبيعة العلاقات التركية مع سوريا والعراق ولكن طرح الموقف هذه المرة بهذا الشكل يضر ضررا بالغا بالمصالح المائية النهرية العربية خاصة وأن كل المياه العربية تقريبا تأتى من انهار تسيطر على منابعها دول غير عربية ومن شأن السكوت على هذا الموقف أن يكون سابقة تتمسك بها دول المنابع فى كل الأنهار الدولية الأخرى مما يؤذن بظهور طائفة جديدة من الصراعات الدولية بين الدول النهرية فى المنبع والمصب ومما يحيط جهود تقنين القواعد القانونية لاستخدام الأنهار الدولية.

ويجب التنويه إلى أن العلاقات الودية بين تركيا والدول العربية قد تؤدى الى دفع تركيا إلى اللين والتسامح ولكن من الضرورى أن توضع القواعد الموضوعية لحكم هذه المسألة والا تترك هذه القضية الحيوية رهنا بمؤشر العلاقات السياسية بين تركيا وجيرانها شركاء دجلة والفرات.

★ المستشار القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى سابقا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

وزير خارجية تركيا يزور سوريا اليوم لبحث مشكلة المياه

دمشق ـ وكالات الانباء ـ يصل الى دمشق اليوم حكمت شيتيني وزير الخارجية التركى فى زيارة لسوريا يبحث خلالها مسالتى تقاسم مياه نهر الفرات والامن على الحدود المشتركة بين الدولتين .

وصرح مصدر دبلوماسى تركى فى دمشق بان انقرة مستعدة لعقد مؤتمر ثلاثى مع سوريا والعراق لتسوية مشاكل المياه بين الدول الثلاث .

وقال راديو دمشق ان سوريا تنتظر ان تبدد هذه الزيارة المخاوف والشكوك التى اثارتها مؤخرا تصريحات رئيس وزراء تركيا حول مياه دجلة والفرات والتى قال فيها إن لتركيا الحق فى استخدامها كما تشاء .

فى الوقت نفسه دعت المنظمات العربية والدولية المعنية بقضايا المياه فى ختام اجتماع لها فى العاصمة الاردنية عمان وزراء المياه والرى والزراعة العرب الى وضع استراتيجية مائية للدول العربية



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٢



وزير الخارجية التركي يبدأ اليوم زيارة لسورية

ورقتا مساومة بين دمشق وأنقرة: الماء والأمن

□ انقرة - من عصمت إمست:

■ يبدأ وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين اليوم زيارة رسمية لسورية تستغرق يومين وسط اجواء توتر في علاقات البلدين بسبب قضيتي المياه والامن. وتبرز زيارة تشيتين الى دمشق مرة اخرى المزاعم التركية عن دعم سوري للحركة الارهابية الانفصالية التي تستهدف وحدة اراضي تركيا. وستكون الزيارة بمثابة متابعة لنتائج زيارة وزير الداخلية التركي عصمت سيزغين الى سورية في نيسان (ابريل) الماضي.

غير ان مراقبين في انقرة يعتقدون انه بالنظر الى حساسية سورية في ما يتعلق بقضية المياه الاقليمية، فان الزيارة ستتحول الى عملية مساومات يتحدث الاتراك فيها عن الامن بينما يقدم السوريون مطالبهم في شأن عقد اتفاق مياه ثلاثي يشمل العراق. وتسبق زيارة تشيتين الى دمشق حملة سورية لاجتذاب الاهتمام الدولي والاقليمي نحو خطط تركيا الخاصة بنهري دجلة والفرات، وهي حملة تحذر من مشكلات خطيرة في المستقبل اذا لم يوقع اتفاق بخصوص توزيع المياه.

وكانت الناطقة باسم وزارة الخارجية التركية فيليز دنتشمان قالت للصحافيين قبل بضعة ايام «نحن لا نعتبر المياه موضوعاً على جدول الاعمال» لكنها اضافت ان من المرجح ان تثير سورية هذا الموضوع، واستدركت قائلة ان انقرة لا نية لديها لاستخدام المياه «كسلاح سياسي» وان تركيا ملتزمة اعطاء جيرانها ما يكفي من المياه كي لا تسبب لهم اذى.

وفي الاسبوع الماضي عبر رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل خلال احتفال بافتتاح وحدتين من وحدات سد اتاتورك (الذي يشكل جزءاً كبيراً من مشروع تطوير جنوب شرقي الاناضول) عن وجهات نظر مماثلة. غير انه اضاف ان المياه التي تفيض من تركيا هي موارد خاصة بها، بل انه قارنها بحقول النفط في بلدان اخرى.

ومع ان مراقبين في انقرة يعتقدون بأن دمشق ستطالب بتوقيع اتفاق ثلاثي بين سورية والعراق وتركيا بخصوص المياه، فان تركيا سترد بحجتها القائلة بأن قضية الامن موضوع اكثر حيوية في المحادثات ولا بد لهذه القضية من حل فوري.

وسيثير تشيتين جوانب متعددة من مشكلة الامن، بما فيها انباء عن دعم سوري مستمر لحزب العمال الكردستاني المحظور على رغم بروتوكول امني وقعه البلدان في نيسان (ابريل) الماضي.

وينتظر خلال هذه الزيارة ان يقول الجانب التركي للجانب السوري ان انقرة تعتبر دمشق مسؤولة عن السيطرة على نشاطات حزب العمال الكردستاني في المنطقة وان تركيا تتوقع تفسيراً مفصلاً عن اي خطوات مهمة - اذا كانت موجودة - في مجال كبح نشاط هذه المنظمة الارهابية.

ويشكك خبراء مكافحة الارهاب في انقرة بامكان تحقيق اي نجاح ذي شأن خلال الزيارة على الرغم من ان المسؤولين الحكوميين يرسمون صورة اكثر تفاؤلاً، مثلما فعلوا خلال وبعد زيارة وزير الداخلية التركي سيزغين الى دمشق في نيسان الماضي. وكان الرئيس حافظ الاسد استقبل سيزغين في دمشق عندما زارها ليبلغ السلطات السورية بقلق انقرة وعدم سرورها ازاء ما كان يعطى من دعم لحزب العمال الكردستاني وادلى الرئيس السوري وقتها بملاحظات اعطت المسؤولين الاتراك بصيصاً من الامل.

وقال احد اعضاء الوفد التركي الذي رافق سيزغين انذاك ان المسؤولين السوريين وعدوا بعمل كل شيء ممكن لوقف نشاطات حزب العمال الكردستاني في مجال التدريب في المنطقة، كما قالوا انهم سيتصلون بالحكومة اللبنانية من اجل تامين اغلاق معسكر التدريب الرئيسي المعروف بـ «اكاديمية محسوم كوركماز» في سهل البقاع.

ولاحظ سيزغين وقتئذ ان احد الفوارق في الموقف السوري كان اعتراف المسؤولين في دمشق للمرة الاولى بأن حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية. ووصف محادثاته المطولة في دمشق بأنها كانت ناجحة جداً من وجهة نظر انقرة. وقال للصحافيين ومسؤولين حكوميين في العاصمة التركية ان لديه آمالاً قوية بأن دمشق ستحاول عمل شيء ضد حزب العمال الكردستاني.

ولكن وزير الداخلية يبدو متفائلاً اكثر من اللازم في نظر حزب الام التركي المعارض الذي قضى ثماني سنوات في الحكم تعامل خلالها مع المجموعة الانفصالية وروابطها الخارجية. ويؤكد الحزب ان سيزغين «حول ملاحظات كررها السوريون سنوات طويلة الى نصر سياسي».

وتعزز الشكوك حقيقة ان الصحافة السورية خضعت لرقابة كاملة طيلة ايام المحادثات التركية - السورية ولم ترد فيها اي اشارة الى الموضوع الامني على رغم انه كان جوهر الزيارة. بل ان مسؤولاً سورياً رفيع المستوى مضى في مقابلة بثتها هيئة الاذاعة البريطانية الى القول ان دمشق «لم توقع اي بروتوكولات» مع الوفد التركي.

وزاد الشكوك في نجاح المفاوضات ان سورية طلبت من زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان الذي كان يسكن في شقة في دمشق العودة الى سهل البقاع قبل وصول الوفد التركي.



المصدر : الحياة (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ تموز ١٩٩٢

وتعاظمت آمال تركيا في وقف نشاطات تدريب مقاتلي حزب العمال ومنع انتقالهم الى منطقة الحدود التركية – السورية في بداية ايار (مايو) الماضي. واعلن مسؤول في الحزب للصحافيين في لبنان أن حزبه اخلى معسكرات التدريب.

واستثمر سيزغين هذا الاعلان لزيادة صدقيته السياسية وصرح بأن هذه الخطوة جاءت نتيجة لاتصالاته بالمسؤولين السوريين. لكن مصادر استخبارية في المنطقة رصدت في نهاية ايار (مايو) وبداية حزيران (يونيو) الماضيين حركة انتقال كثيفة يقوم بها مقاتلو حزب العمال من سهل البقاع الى جنوب العراق عبر سورية. وكشفت مصادر كردية عراقية انها شاهدت عشرات من المقاتلين يدخلون الى الموصل. وافادت تقارير اخرى ان المقاتلين بدأوا الانتقال الى شمال العراق الذي يسيطر عليه الاكراد كي يستقروا قرب الحدود مع تركيا.

وقال مصدر كردي رفيع المستوى في انقرة يوم الاثنين الماضي ان اوجلان عاد الى دمشق وانه يعيش حالياً هناك وأضاف ان عمليات التدريب عادت الى وضعها السابق في سهل البقاع وان المعسكرات المقامة هناك اعيد احياؤها.

وابلغ رئيس جهاز الاستخبارات التركي الجنرال تومان كومان اجتماعاً في إنقرة ان حزب العمال اخلى معسكراته «شكلياً» ولمح الى ان التقارير التي اشارت الى اخلاء المعسكر كانت غطاء فقط. وأضاف ان اوجلان «يعيش في شقة مساحتها ١٥٠ متراً مربعاً في بلد مجاور». ورفض تحديد ذلك البلد «لان ذلك سيقود الى فضيحة ديبلوماسية». وكشفت مصادر استخبارية الاسبوع الماضي ان اوجلان يسافر بكثرة الى البقاع حيث يشرف على شؤون المقاتلين الجدد. وينضم الى المعسكرات نحو ٤٠٠ مقاتل جديد كل اربعة اشهر.

وتكرر سورية دائماً ان على تركيا ان تناقش قضية حزب العمال الكردستاني مع بيروت وليس مع دمشق. واكد هذا المعنى السفير السوري لدى انقرة السيد عبدالعزيز الرفاعي في تصريحات لوكالة انباء الاناضول التركية شبه الرسمية خلال الاسبوع الماضي.

ويتوقع ان يوضح تشيتين لسورية خلال لقاءاته هناك ان انقرة ليست لديها شكوك في ان اتخاذ اجراءات ضد الحزب هو من مسؤولية سورية.

ويرى المسؤولون الامنيون الاتراك في ضوء ما يحدث في المنطقة منذ العام ١٩٨٠ وعدد الهجمات التي نفذها حزب العمال الكردستاني من مناطق تسيطر عليها سورية انه لا امل في الوصول الى نتائج حاسمة لهذه القضية خلال زيارة تشيتين الى دمشق.



وزير خارجية تركيا يبحث فى دمشق مشكلة المياه واغلاق معسكرات الانفصاليين الأكراد فى البقاع اللبنانى

انقرة ـ ر ـ وصل حكمت شتين وزير خارجية تركيا الى سوريا امس فى زيارة تستغرق يومين يبحث خلالها الخلاف بين دمشق وانقره حول تقسيم مياه نهر الفرات ، ووقف الدعم السورى للمتمردين الاكراد فى تركيا .

وصرح شتين قبل مغادرته تركيا ان بلاده ليست لديها اية نوايا لاستخدام مياه نهر الفرات للاضرار بمصالح سوريا ، مشيرا الى ان تدفق المياه عبر الحدود التركية الى سوريا لاتعد قضية تؤدى الى عدم الاتفاق بين البلدين ، وكانت تركيا قد بدات الشهر الماضى فى تنفيذ مشروع تقدر تكاليفه بـ ٢٥ مليار دولار لتوليد الكهرباء والرى من سد اتاتورك على نهر الفرات ، مما قد يؤدى الى خفض منسوب المياه الذى يصل الى سوريا والعراق من النهر .

ومن المتوقع ان يبحث شتين تعهد سوريا فى ابريل الماضى بغلق معسكرات المتمردين الاكراد فى وادى البقاع اللبنانى ، والمعروف ان هناك اكثر من ٤ الاف شخص لقوا مصرعهم منذ ان بدأ حزب العمال الكردى فى شن الهجوم على القوات التركية عام ١٩٨٤ للمطالبة باستقلال المناطق التى يقطنها الاكراد فى جنوب شرقى تركيا .

وقال شتين انه سيجتمع مع الرئيس حافظ الاسد وسيبلغه رسالة شفهية من الرئيس التركى تورجوت اوزال غير انه لم يكشف عن مضمون الرسالة .

□ وفى الوقت نفسه اعلن الاكراد العراقيون ان المتمردين الاكراد فى تركيا يساعدون الحكومة العراقية فى سد طرق الامدادات الى الاكراد فى منطقة كردستان العراقية .

وقال الاكراد العراقيون ان متمردى حزب العمال الكردستانى التركى يمنعون الشاحنات من نقل مواد غذائية فى منطقة كردستان العراقية ويهددون سائقى سيارات الشحن فى تركيا ويقتلون الاكراد العراقيين فى غارات يشنونها عبر الحدود .

ونقل راديو صوت امريكا امس عن هؤلاء الاكراد ان سعر المواد الغذائية فى المنطقة الكردية بالعراق تضاعف لان حركة النقل عبر الحدود توقفت تقريبا .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

مباحثات سورية تركية حول مشكلة المياه

وصل وزير خارجية تركيا «حكمت شاتين» أمس إلى سورية في زيارة تستغرق يومين.

ومن المتوقع أن تشمل مباحثاته مع المسئولين السوريين تحكم تركيا في مياه نهر الفرات، ووعد سوريا بوقف مساعداتها للثوار الأكراد المنشقين عن تركيا.

وصرح شاتين قبل مغادرته اسطنبول بانه لاتوجد لدى تركيا أية رغبة في الإضرار بالمصالح السورية مستخدمة مياه نهر الفرات الذى يمر عبر الأراضى السورية والعراقية - رويتر.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دائرة الضوء

حريق الماء القادم !

بدات إرهاصات حرب المياه فى الظهور على الساحة. واخر الإشارات المهمة بهذا الصدد تلك التصريحات التى أدلى بها رئيس الوزراء التركى، سليمان ديميريل مؤخراً والتى قال فيها إن تركيا سيدة على مياهها، بمعنى أنها حرة فى التصرف فيها كيف تشاء، فلها الحق فى أن تمنح وأن تمنع. وقارن ديميريل بين المياه وبين البترول، وبما أن البلاد العربية تبيع بترولها، فإن تركيا لها الحق — من وجهة نظره — فى أن تبيع المياه التى تنبع من اراضيها لمن تشاء، وبالسعر الذى تحدده.

هذا الموقف التركى يستند إلى أمرين:

الأول ..هو سياسة الأمر الواقع.

والثانى .. هو «مبدا» كان سائداً فى الولايات المتحدة من قبل مفاده أن من حق أى دولة السيطرة على المياه الجارية فى حدودها.

لكن هذا «المبدأ» أدى إلى نزاعات خطيرة، وكان طبيعياً أن يخضع للمراجعة مع تطور القانون الدولى ومعطيات الوضع الدولى المستجدة. وفى هذا السياق تم إقرار قانون المياه فى هلسنكى عام ١٩٦٦.

وبموجب هذا القانون أصبح من حق كل دولة من الدول التى تمر بها الأنهار الدولية أن تحصل على جزء من مياه الأنهار التى تمر بأراضيها، وفقاً لمعايير متعددة، منها تعداد السكان، ومتوسط كمية المياه التى دابت على استخدامها فى السابق، ونمط هذا الاستخدام، وطبيعة المناخ، ومساحة الأراضى الصالحة لاستخدام المياه.. الخ.

ومع أن هذا القانون موجود ومقر منذ اكثر من ربع قرن، فإن شانه شان اى قانون أخر، أى أن تطبيقه مرهون بموازين القوى.

وخطورة «المبداء الذى تحاول السلطات التركية إحياءه، وبعثه من الأزمان الغابرة، لاتكمن فقط فيما تمثله من تهديد لسوريا والعراق اللذين تمثل لهما مياه دجلة والفرات شريان الحياة. وإنما تتمثل أيضاً فى أن دولاً عربية أخرى تندرج تحت فئة دول «المصب»، اى أن المياه لاتنبع من أراضيها بل تأتيها من خارج الحدود. وبالتالى فإن تعميم هذا المبدأ «العثمانلى» يضع مصيرها وحياتها فى يد دول المنبع.

الموضوع إذن خطير.. بل وبالغ الخطورة ويستحق تحركاً عربياً جاداً وسريعاً لوقف هذا الإتجاه المخيف الذى يهدد كل العرب بالقحط والجفاف والظمأ.

ومما يزيد إلحاح هذا التحرك المطلوب ..أن إسرائيل من ناحيتها لاتكتفى بسرقة المياه العربية، سواء مياه الأنهار أو المياه الجوفية، وإنما تتلمظ للحصول على مياه أنهار بعيدة عنها وبالذات مياه نهر النيل. وهى تصر على إدراج هذه المطالبة فى جدول أعمال مفاوضات السلام. ومع أنها ترفض — حتى الان — مبدأ «الأرض مقابل السلام»، فإنها تصر على «المياه مقابل سلام ما».

فهل يقلع العرب عن انقسامهم التقليدى.. ولو مرة واحدة فى مواجهة هذا الخطر المحدق؟!

سعد هجرس



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

تركيا ومبدأ حسن الجوار

اعلن رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل ان تركيا سيدة على مياه الأنهار التى تنبع من أراضيها وليس لسوريا أو العراق أى حق فيها، فى سابقة تعد الأولى من نوعها اذ يعلن بلد المنبع لنهر دولى ان موارد النهر الدولى تخصه وحده، دون البلدان المجاورة، التى يجرى فيها النهر، هذا فى الوقت الذى ينص فيه القانون الدولى بشان الموارد المائية الدولية واستخدامها فى غير اغراض الملاحة، ان دولة المنبع لايمكن ان تقدم على اى تصرف يمكن ان يسبب ضررا لدول حوض النهر، وان اى تصرف أو اجراء يعد باطلا مالم يحظ بموافقة جميع دول الحوض .

ومن هنا نجد ان تصريحات رئيس الوزراء التركى تاتى فى وقت تشهد فيه العلاقات بين دول الجوار فى المنطقة بوادر للتوتر وربما الصراع حول الموارد المائية، وعليه فان تصريح رئيس الوزراء التركى يسهم فى زعزعة الاستقرار فى المنطقة، وربما يؤدى الى نسف اى أسس لتدشين علاقات على أساس مبدأ حسن الجوار، لاسيما وان هذه القضية تدخل فى صميم الأمن القومى العربى، وليس فقط السورى أو العراقى، الأمر الذى يعنى ضرورة تحرك الدول العربية ـ تحت اطار الجامعة ـ لدعم موقف سوريا والعراق فى مواجهة الاستفزاز التركى .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

بعد تصريحات سليمان ديميريل

شبح حرب المياه يسيطر على المنطقة

مهمة يائسة لوزير الخارجية التركى!

قبل ثلاث سنوات .. أعلنت انقرة انها سوف تقيم سد أتاتورك لتوليد الكهرباء وزراعة مئات الالاف من الافدنة وذلك على منبعى نهرى دجلة والفرات اللذين يمدان العراق وسوريا بالمياه ..

ويومها ضطربت العلاقات مع تركيا بشكل ملفت .. ومنذ نحو أسبوع اتمت الحكومة التركية المرحلة الاولى من بناء السد وأعقب ذلك تصريحات استفزازية لرئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل .. حول أحقية بلاده فى الانتفاع بالمياه التى تجرى فى أراضيها دون إعتبار للحصص المائية المخصصة لكل من سوريا والعراق طبقا للاتفاقيات الثلاثية المبرمة بين أنقرة ودمشق وبغداد ..

وتتزامن تصريحات ديميريل مع ما تشهده تركيا فى الفترات الاخيرة من حوادث عنف وإضطرابات دموية يقودها الانفصاليون الاكراد وأعضاء حزب العمال الكردستانى الذى يطالب باقامة دولة كردية مستقلة ..

تشير بعض المصادر السياسية إلى ان أعضاء من حزب العمال الكردستانى يتلقون تدريبات عسكرية بسهل البقاع بلبنان والذى تشرف عليه سوريا ..

وان دمشق تدعم معنويا تلك القوات وتستخدمهم كورقة ضغط ضد الحكومة التركية ..

الجدير بالذكر ان كلا من ايران وتركيا والعراق يعارضون انشاء دولة كردية مستقلة نظرا لما يمثله قيامها من تهديد لتلك الدول ..

من هنا جاءت زيارة وزير الخارجية التركي إلى سوريا فى خطوة وصفت لتهدئة الاوضاع وإعادة الامور إلى نصابها بين البلدين وإمكانية حل المشكلات القائمة بالتفاوض والمحادثات ..

يقول أحد المحللين السياسيين أن حرب المياه قادمة لا محالة .. بعد اختفاء وتراجع المواجهات العسكرية .. والغريب ان مصادر المياه التى تغذى الروافد والانهار العربية تنبع من أراض غير عربية .. وهذا يزيد دائما من إزدياد حدة التوتر ..



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

رسالة للأسد من أوزال يسلمها تشتين

«الأمن مقابل المياه» معادلة العلاقات بين سورية وتركيا

دمشق: من سلوى اسطواني

اكدت سورية مجدداً التزامها بالحرص على أمن تركيا، وانها لن تسمح لأي فئة او فصيل مهما كان بتهديد أمن تركيا «كدولة صديقة وجارة» عبر الأراضي السورية، او الاقامة في سورية وتهديد أمن تركيا او أي من الدول المجاورة، اضافة الى تمسك سورية بكافة الاتفاقات المعقودة مع تركيا. وعبرت سورية عن قلقها بسبب تأثير السدود التركية على حجم تدفق المياه عبر الأراضي السورية، بما يتفق مع احتياجات الزراعة الموسمية للفلاحين السوريين، بما يهدد الأمن الغذائي لنحو مليونين ونصف مليون مواطن سوري.

جاء ذلك في ختام مباحثات وزير الخارجية التركي حكمت تشتين في دمشق امس مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، حيث اتفقا على عدة نقاط هامة بشأن تقسيم المياه والأمن في منطقة الحدود.

واستقبل الرئيس السوري حافظ الأسد امس الوزير التركي الذي سلمه رسالة من الرئيس تورجوت أوزال.

وقالت مصادر رسمية سورية ان الجانبين اتفقا على توسيع نطاق العلاقات بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والفنية، «على اساس التعاون الصادق والثقة المتبادلة، وبما يحقق المصلحة المشتركة ويضمن ازالة أي عوائق تعترض مسيرة هذه العلاقات».

واضافت المصادر ان المحادثات تركزت على موضوع المياه، حيث برزت رغبة الطرفين في ازالة أي خلافات او عوائق تعترض العلاقات بينهما.

وكان وزير الخارجية التركي قد اعلن ـ قبيل وصوله الى العاصمة السورية ـ ان مساندة دمشق لأنقرة بشأن المشكلة الكردية قد تفتح الطريق أمام تعاونهما في مجالات أخرى مثل التجارة والطاقة، لأن تركيا تنظر باهتمام الى هذا التعاون، وتعتبره خطوة مهمة لمواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني الانفصالي، ولا سيما بعد ان اغلقت سورية معسكرات تدريب الحزب في سهل البقاع اللبناني، وحظرت نشاطه في الاراضي السورية منذ شهر ابريل (نيسان) الماضي.

وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان المباحثات تمخضت عن نتائج ايجابية على صعيد تجاوز الخلافات بين البلدين. كما اشارت مصادر تركية الى ان تركيا ستلتزم بعدم الحاق أي ضرر بسورية بسبب نقص موارد المياه.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٧ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوطن العربي

كيف يصبح سليمان القانوني سليمان اللاقانوني؟

العرب بين تركيا العظمى واسرائيل الكبرى!!

■ ... وكان ان الكلام ارتفع كثيراً، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، عن التواصل اللامرئي بين تركيا العظمى واسرائيل الكبرى!

لكن الاوساط العربية، على اختلافها، كانت تتحاشى الاقتراب من التفاصيل خوفاً من الصدمة. فالنظرة الى تركيا لا يمكن ان تكون مماثلة للنظرة الى اسرائيل. وفجاة يدفعنا رئيس الوزراء التركي السيد سليمان ديميريل الى هذه الحقيقة المرة. فعشية الاحتفال بتشغيل وحدتين عند سد اتاتورك على نهر الفرات، قال في اسطنبول، انه لا يحق لسوريا والعراق المطالبة بمياه نهري دجلة والفرات، كما لا يحق لتركيا المطالبة بنفطهما.

سليمان القانوني يصبح سليمان اللاقانوني بعد نحو اربعة قرون ونصف. ولو اخذ بنظريته لانفجرت الخرائط في كل مكان، حتى ان تاليران، وكان (مع ميترنيخ وبيسمارك) احد الثلاثة الذين اذهلوا اوروبا بالحنكة والرؤية البعيدة المدى قال ان الانهار مثل الغيوم لا تخضع لضوابط سياسية محددة، فهي اوسع بكثير من المنطق الضيق للسيادة لانها تتعلق بحياة العالم.

ولا شك ان سليمان ديميريل يستعيد صورة رجل حمل اسمه احتل بغداد في علم ١٥٣٣، ولقد حدث هذا بعد اربع سنوات من تساقط الخيول العثمانية امام فيينا. وقيل ان مدفعية المدينة كانت تطلق الموسيقى فقط...

ماذا يخبىء الاتراك؟

كل الخبراء، بمن فيهم البريطانيون الذين يعتبرون الاكثر دراية «بما يخبئه الاتراك وراء عظامهم، يقولون ان هلجس تركيا العظمى يكاد «يسحق» رجال السلطة في انقرة. فها ان الامتداد الطوراني يظهر جلياً في معظم انحاء اسيا الوسطى، فيما يوجد من يبحث عن الخيوط التركية في البلقان، وعبر المليون تركي الذين يعيشون في بلغاريا.

الآلة التركية لا تتوقف هنك، وهي تنسق مع اكثر من جهة، ولطالما تردد اسم تل ابيب، لبلورة ذلك الوضع الذي يتيح لها تطوير العلاقات مع نحو خمس جمهوريات اسيوية توصلاً الى هيكلية فيدرالية لا بد ان تساعد على «استعادة» بعض المناطق في البلقان، وان كان الاوروبيون،

كما الاميركيون، يستذكرون فيينا فيقيمون حائطاً احمر في وجه العثمانيين الجدد.

الخبراء الغربيون الذين تتبعوا عن كثب الزحف التركي في آسيا الوسطى كتبوا ان انقرة التي تفتقد الديناميكية الايديولوجية، لتتركز اهتماماتها على الديناميكية العرقية التي تعرضت للكثير من التلوث في تلك الجمهوريات، تتخوف من المنافسة الايرانية التي لا بد ان تزداد حدّة، وبعد ان تخرج طهران من المشكلات الحادة التي انتجتها الحرب، فيما يمكن استعمال المخزون الايديولوجي، وبحيوية كبيرة، للتاثير في اولئك الذين انتقلوا فجاة من الاستبداد السوفياتي الى الانعتاق، ليواجهوا الكثير من الآفاق اليائسة، على الاقل بسبب الامكانات الاقتصادية المحدودة والفوضوية ايضاً.

وعلى الاتراك ان يحصلوا على المال من الشرق الاوسط، وتحديداً من النفط. ولنتفق هنا مع صحيفة «تشرين» السورية التي القت الضوء على نقطة التقاطع بين سليمان ديميريل الذي يتطلع، بالشراهة اياها، الى النفط العربي، ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز الذي لا يجد حلاً للضائقة الاقتصادية المعقدة في اسرائيل الا بان تصبح هذه شريكة في نفط المنطقة، وهذا ما يعكسه الجانب اللامرئي من المفاوضات المتعددة الاطراف.

انابيب اسرائيل..

لكن ديميريل لا يقول انه يبغي الحصول على النفط العربي مجاناً، ففي كلامه دعوة خفية الى المقايضة، ومع التركيز دوماً على انه اذا كان النفط عاملاً في بناء الحضارة، فان الماء عامل في بناء الحياة: ما يفترض ان يحصل هو عقد صفقة ما بين السلعة القوية والسلعة الضعيفة...

بطبيعة الحال: بين الدولة القوية والدول الضعيفة!

وكما بات معروفاً، فان انقرة قامت، وقبل اندلاع ازمة الخليج، بتسويق العديد من الخطط الخاصة بايصال انابيب المياه الى بعض بلدان الخليج التي تعاني من نقص في هذه المادة الحيوية، فيما ظهر في الغرب من يقترح جر جبال جليدية من القطب المتجمّد الشمالي او من المتجمد الجنوبي الى سلحل الخليج لتمد المنطقة بالمياه التي تحتاجها وايضاً لتعديل الاوضاع المناخية هناك.

واللافت ان كل الخطط التركية، او معظمها، تلحظ مرور الانابيب داخل اسرائيل. وكان لهذه الخطط ان تدرس في قمة اسطنبول للمياه التي دعيت اليها تل ابيب ايضاً لو لم يؤد الرفض السوري بالمشاركة اذا ما حضرت اسرائيل الى الغاء القمة.

وهذا يعني ان ثمة مشروعاً كان يوضع وراء الستار لاقامة شبكة مياه موحدة في المنطقة، وهذه الشبكة اذ تجعل اسرائيل جزءاً عضوياً من دورة الحياة في المشرق، فانها تكرس الارتهان العربي للمياه التركية.

والواقع ان احداً من العرب ليس ضد التفاهم (او التعاون) المائي مع تركيا، بل على العكس من ذلك، فقد كانت تبذل جهود متواصلة لتعزيز العلاقات العربية، التركية على ذلك يساهم في تقليص العلاقات الاسرائيلية - التركية التي لا شك ان عقداً تاريخية معينة تتحكم ببعض القيادات التركية كانت وراءها.

وكان مثيراً للغاية انه فيما امتنعت دولة مثل اليونان عن اقامة علاقات ديبلوماسية مع تل ابيب (تم حدث هذا في وقت متاخر جداً)، بادرت تركيا الى اقامة مثل تلك العلاقات في وقت مبكر.

والقراءة الدقيقة لموقف سليمان ديميريل تؤكد ان تصريحاته لم تكن، في حال من الاحوال، لاسباب كردية، فحزب العمال الكردستاني اقفل مخيمه قرب بلدة الحلوة في البقاع، كما ان وزير الاعلام السوري الدكتور محمد سلمان اكد لنا، وبعد زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق لاشهر خلت، ان هذا الاخير انهى زيارته مقتنعاً بألا علاقة البتة لسوريا بالاحداث التي تحصل في الاناضول.

استراتيجية الانابيب.. بعد الخيول

هل يمكننا القول ان التصريحات الاخيرة تدخل في اطار «تركيا العظمى» و«اسرائيل الكبرى»، مع ما بين الاثنتين من تواصل بات اكثر من مرئي؟ فكلام ديميريل جاء بعد ايام من زيارة قام بها الى انقرة حاييم هرتزوغ الذي وان كان يشغل الآن منصباً فخرياً في اسرائيل هو «رئيس الدولة»، فالمعروف عنه انه من كبار الادمغة الاستراتيجية هناك، وقد عمل لسنوات، كبير المعلقين العسكريين في صحيفة «هآرتس». وللعلم فقط فقد سبق له وشغل منصب رئيس



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٧ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستخبارات العسكرية، ليصبح بعد ذلك مندوب بلاده لدى الامم المتحدة.

واذا كان سليمان ديميريل سعيداً بالاوضاع التي آل اليها العراق برئاسة صدام حسين، فالثابت ان «شعوره» مختلف جداً حيال الاوضاع في سوريا والتي تتميز بمستوى عال من التماسك الداخلي، فسوريا وحدها هي التي تقف ضد استراتيجية الانابيب (التي تحل الآن محل استراتيجية الخيول)، ولا بد من الضغط عليها وفي هذا الوقت بالذات...

واللافت ان كلام رئيس الوزراء التركي جاء مع عودة اسحق رابين الى رئاسة الحكومة، فما يعني هذا الاخير هو سوريا تحديداً. ولعل هذا ما يحملنا على التساؤل عما اذا كانت هناك صفقة ما قد عقدت بين انقرة وتل ابيب ضد... سوريا؟

نتساءل هكذا لان المعلومات التي بين يدينا تؤكد الا دور لدمشق على الاطلاق في الاوضاع المضطربة في جنوب شرق الاناضول، لا بل ان السوريين منهمكون في مواجهة سياسات الانقضاض التي يمارسها اسحق رابين والتي تستهدف سوريا تحديداً.

وما نستطيع قوله ان الرئيس حافظ الاسد لن يقبل، في حال من الاحوال، بالموقف التركي، فالفرات يشكل احد المحاور الاساسية للحياة في سوريا، ولا يمكن، ان في القانون الدولي او في القانون الطبيعي، المقارنة بين النهر الذي يعبر عدداً من الدول ويمدها بالمياه وبئر للنفط مستقر في نقطة ما (الا يوجد انبوب عملاق للنفط العراقي يصل بين حقول الشمال وساحل البحر الابيض المتوسط؟).

هذا الكلام قيل بالفم الملآن لانقرة، فلماذا يصر حفيد سليمان القانوني ان يكون سليمان اللاقانوني؟■■

نبيه البرجي



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

بادرة طيبة بين تركيا وسوريا

تمثل زيارة وزير الخارجية التركية تشتين للعاصمة السورية تطورا هاما وبادرة طيبة بين البلدين ، بعد تلك الازمة التى اثارتها مؤخرا تصريحات رئيس الوزراء سليمان ديميريل حول سيادة تركيا على مياه نهرى دجلة والفرات ، وهى تصريحات تناقضت مع قواعد القانون الدولى والاعراف المستقرة والمنظمة لجريان المياه عبر اكثر من دولة ، وكل من سوريا وتركيا تجمعهما مصالح مشتركة كثيرة سواء على صعيد المياه او على صعيد الاستقرار الاقليمى . وليس هناك من يحبذ او يدعو الى وجود بؤر للتوتر فى علاقات هاتين الدولتين نظرا لما فى ذلك من انعكاسات غير طيبة على مجمل العلاقات العربية التركية . والامل معقود على ان تنهى زيارة الوزير التركى لدمشق تلك المخاوف العربية .

وليس هناك جديد فى القول بان مسالة ازالة التوتر نهائيا تكمن فى التوصل الى اتفاق يحدد حقوق الطرفين والتزاماتهما حيال مياه النهرين . وهو الامر الذى سيعزز علاقاتهما ، ويتيح ايضا مناخا للعلاقات العربية التركية على وجه العموم .

الموقف التركى : والصراع الجديد بين الدول النهرية

يبدو ان علاقات النظام الدولى الجديد سوف تشهد نمطا جديدا من الصراعات الاقليمية لايحدها الاقليم ، او قضية معينة تشغل دول المنطقة المعنية ، وإنما مسرح هذا النوع الجديد من الصراعات هو الانهار الدولية ، وبذلك تضاف هذه الصراعات الى القائمة الطويلة من هموم دول الشرق الأوسط . بقول ذلك بمناسبة التصريح الخطير الذى أدلى به السيد/سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى حول حق تركيا المطلق فى استغلال مياه نهر الفرات وحبسه عن سوريا والعراق ، وان حقها فى ذلك يشبه حق الدول العربية البترولية على ثرواتها النفطية .

د . عبدالله الاشعل

نائب مدير المعهد الدبلوماسى

ونحن نامل الا يكون هذا التصريح موقفا نهائيا لتركيا ، وأن يكون مجرد تعبير عن رغبة تركيا فى تحقيق اقصى منفعة من قدراتها المائية الهائلة فى وقت تعظم فيه الحاجة الى الماء وتوشك حروب المياه أن تكون من سمات النظام الدولى الجديد باعتبار المياه اخطر من مصادر الطاقة باختلاف انواعها .

وبقطع النظر عن الدلالات السياسية لهذا الموقف وضرورة قراءته فى ضوء الظروف الاقليمية والدولية خاصة بعد تصاعد الدور التركى ابان أزمة الخليج وتحولات الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى وآسيا الوسطى إلا أن الدلالة القانونية لهذا الموقف ربما أخطر من دلالاته السياسية ، ولأن الدلالة السياسية الأهم قد تتمثل فى تاجج الخلاف بين تركيا من ناحية ، وكل من سوريا والعراق من ناحية اخرى وهو خلاف قديم يضاف الى سجل الخلافات العديدة بين الجانبين ، ولكن الدلالة القانونية تتجاوز دائرة العلاقات الثنائية بين تركيا والدولتين الشقيقتين ، وتنقل القضية من هذه الدائرة الضيقة الى دائرة أوسع هى دائرة العلاقة بين الدول النهرية فى المنبع ، ودول المصب فى ذات الحوض .

ويهمنا أن نفصل بين علاقات تركيا السياسية بالعالم العربى وهى علاقات تعرف طريقها الى النمو والازدهار ، وبين قيمة الموقف التركى وخطورته القانونية والسياسية .

فمن الناحية السياسية نرجو الا يؤدى هذا الموقف الى خلق انطباع باتحاد المصالح بين دول المنبع من ناحية ، ودول الوسط والمصب فى احواض الأنهار الدولية من ناحية اخرى خاصة وأن العالم مقبل على تقنين قواعد الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية التى يبلغ عددها اثنين وخمسين نهرا من اجمالى الأنهار فى العالم وعددها مائتان . فنذكر انه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من ٧٣ - ١٩٨٢ حدثت انقسامات عديدة بين دول العالم الثالث حول مصالحها البحرية خاصة بين الدول الساحلية والدول الحبيسة ، بل وبين الدول الساحلية نفسها المتميزة جغرافيا والمتضررة جغرافيا ، ولابد أن تجد هذه الاختلافات فى المصالح صيغة مقبولة ترضى الجميع فى اطار تضامن المجتمع الدولى .

اما من الناحية القانونية فليس صحيحا أن تركيا حرة فى التصرف فى مياه الفرات مادام النهر ينبع ويسير فى أراضيها ، فقواعد القانون الدولى العرفى فى هذا المجال تؤكد أنه لافضل لدول المنبع على دول المصب ، وان الدول النهرية جميعا شركاء وتمتع بحصص عادلة من مياه النهر وملتزمة بالحفاظ عليه وتطويره وتاكيد مصالحها المشتركة فيه على أساس الفهم الكامل لعلاقات حسن الجوار ووحدة المصلحة فى الحوض ، فلم يعد العالم يقبل المنطق التركى الذى كانت تمثله نظرية السيادة الاقليمية المطلقة على النهر التى روج لها هارمون فى اواخر القرن الماضى ورفضتها فى حينه الادارة الامريكية . ولعل مشروع لجنة القانون الدولى حول قانون الاستخدامات غير الملاحية لمجارى الأنهار الدولية يعكس العرف الدولى الذى تواتر عبر عشرات السنين وأكدته مختلف مصادر القانون الدولى بدءا بالمعاهدات ، فالعرف الدولى فالمبادىء العامة للقانون فى الدول المتمدينة ، فاحكام المحاكم الدولية والداخلية وأخيرا كتابات كبار الفقهاء وقرارات المنظمات الدولية المختلفة ، والتى تؤكد كلها مبادىء الاستخدام المنصف والعادل لمياه النهر دون الاضرار ببقية دول الحوض ، وترتكز هذه المبادىء على قائمة طويلة من الركائز الاخلاقية والسياسية والقانونية ، فضلا عن مبادى الشريعة الاسلامية التى تظلل دول حوض الفرات الثلاث.

اما القول بان حق السيادة على الماء يشبه حق السيادة على البترول ، ولكل الدول النهرية والنفطية ان تتصرف فى هذه الثروة الطبيعية كما تشاء ، فهو قول يتطلب بعض الايضاح .

فالدول حرة فيما يقع تحت اقليمها وداخل أراضيها من ثروات سواء كانت مياها او بترولا او غيرهما ، فالدولة تتمتع بالسيادة الاقليمية على النهر الوطنى كما تتمتع بالسيادة الدائمة على مياه النهر بوصفه ثروة طبيعية ، أما النهر الدولى فلا تستطيع دولة واحدة بما فيها دول المنبع أن تدعى السيادة على المياه وان كان لها بالقطع السيادة على النهر نفسه باعتباره جزءا من ترابها الوطنى .

وعلى خلاف ذلك ، للدولة حق السيادة التامة على البترول فى اراضيها وغيره من المعادن ، وحق التصرف فيه بالبيع او الاستهلاك، ومع الاقرار بهذه السيادة المطلقة على المعادن بدا اتجاه يقلل من غلواء هذه السيادة ويدعو الى ضبط تصرف الدولة فى بعض المعادن الحيوية او الاستراتيجية التى يكون فى بعض انواع التصرف فيها اضرار بمصلحة المجتمع الدولى ، والاصل فى الحياة الدولية هو الشعور بالتضامن والتكافل بين اعضاء المجتمع الدولى وهو شعور صار من بديهيات التعامل الدولى على الكوكب الواحد . بل ان الدولة النفطية التى تشترك مع غيرها فى حقل واحد عبر حدودهما لايمكنها ان تستغله كما تشاء .

نخلص مما تقدم الى ان دولة المنبع لنهر دولى ليست حرة فى التصرف فى مياه النهر وانما هى شريك مع غيرها من دول النهر وفق قواعد القانون الدولى ولكل حصة عادلة وفق معايير مستقرة ، اما سلطة الدولة على بترولها فهى مطلقة ، كما ان سلطتها مطلقة على المياه فى الأنهار الوطنية ومصادر المياه السطحية او الجوفية الاخرى مادامت لاتمر عبر حدود الدولة وتعبرها الى غيرها .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢

تركيا تؤكد التزامها بحق سوريا

فى ٥٠٠ متر مكعب كل ثانية من نهر الفرات

دمشق ـ وكالات الانباء :ـ اكدت سوريا وتركيا فى بيان مشترك امس ـ فى ختام زيارة حكمت شتين وزير خارجية تركيا الى دمشق ، التزام البلدين ببروتوكول التعاون الاقتصادى والفنى المشترك الموقع فى دمشق عام ١٩٨٧ والذى التزمت تركيا بمقتضاه بتمرير ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية الواحدة من مياه نهر الفرات الى سوريا . وببروتوكول التعاون الأمنى لعام ١٩٨٧ .

وقال شتين فى مؤتمر صحفى مشترك عقده امس مع فاروق الشرع وزير خارجية سوريا : ان لجانا فنية من العراق ، وسوريا ، وتركيا ستجتمع قريبا لبحث قضية المياه بين الدول الثلاث .

واضاف : ان محمد حربة وزير الداخلية السورى سيزور تركيا قريبا لبحث التعاون الامنى بين البلدين

وقال الشرع : ان سوريا تلتزم بتطبيق الاتفاق الامنى الذى تم التوقيع عليه فى ابريل الماضى ، وتعهدت فيه دمشق باغلاق قواعد حزب العمال الكردى فى وادى البقاع اللبنانى

واكد الشرع : ان اراضى سوريا او لبنان لن تستخدم لزعزعة استقرار امن تركيا مشيرا الى ان وسائل الاعلام تسعى الى تصوير اى حادث أمنى يقع فى تركيا بان وراءه جماعات من خارج تركيا ، وهذا غير صحيح .

جهود مصرية لتطويق الأزمة بين تركيا وسوريا حول مياه الفرات

العراق طلب تدخل الجامعة العربية للحفاظ على حقوق بغداد ودمشق من المياه

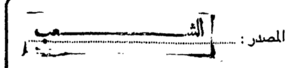
كتب ـ عبدالنبي عبدالستار :

تبذل مصر حاليا جهودا دبلوماسية مكثفة لتخفيف حدة التوتر الراهنة بين سوريا وتركيا ، بسبب التهديدات التركية بالتحكم التام في مياه نهر الفرات . كان الرئيس السورى حافظ الأسد قد طلب من الرئيس حسنى مبارك ، التدخل لدى السلطات التركية لمنع تصعيد مشكلة المياه ، في اعقاب تصريحات سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي حول حق تركيا في التحكم بمياه نهر الفرات . وتسعى القاهرة ، لاستثمار علاقاتها القوية مع انقرة ، لتطويق الازمة التركية ـ السورية . وطالبت الحكومة العراقية جامعة الدول العربية بالتدخل لحماية حقوق العرب في نهرى دجلة والفرات .

وابلغ الدكتور نبيل نجم التكريتي مندوب العراق لدى الجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة موقف بلاده من مشكلة المياه مع تركيا ، والمحاولات العراقية للتوصل الى اتفاق ثلاثي بين تركيا وسوريا والعراق لتقسيم المياه الواردة من نهرى دجلة والفرات ، وحفظ حقوق الدول الثلاث . ونفى الدكتور نجم تقدم بلاده بطلب رسمى للامانة العامة للجامعة العربية لادراج مشكلة المياه ضمن جدول اعمال الاجتماع القادم لمجلس الجامعة يوم ١٢ سبتمبر المقبل . واكد ان قضية المياه مطروحة على مجلس الجامعة منذ الدورة السابقة .

وكان السفير احمد عادل الامين العام المساعد للجامعة قد اجتمع يوم الخميس الماضى مع القائم باعمال السفارة التركية بالقاهرة ، لابلاغه رسالة من الدكتور عبدالمجيد الى الحكومة التركية ، حول ضرورة التوصل الى اتفاق مع سوريا والعراق بشان المياه ، والحفاظ على العلاقات التاريخية بين تركيا والدول العربية .





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

من أجل استعادة الحق والكرامة

فلنرفض التدخل الأجنبى بكل صوره ولنعارض الوجود العسكرى الأجنبى فى بلادنا

لست أدرى ما إذا كان بعضنا نسى أو تناسى انتماءه القومى والدينى وأقنع نفسه بما يسمى بالنظام العالمى. هل استطاع البعض فعلا ان ينتزع من نفسه شعوره بالكرامة واحساسه بالمهانة مما يجرى على الأرض العربية وأن يقنع نفسه بما يقال له من تبريرات سواء كانت بالقاء المسئولية على هذا الرئيس أو ذاك؟ هل استطاع اعداؤنا ان يقنعونا أو ييئسونا من أوضاعنا ومن أمتنا؟ هل نسينا العلاقات التى تربطنا بالشعب العربى فى فلسطين وفى العراق وفى ليبيا وفى الصومال، وفى اليمن؟

اذا لم يكن ذلك قد حدث فأخبرونى بربكم اين هى لجنة دعم الانتفاضة الفلسطينية؟ وأين هى لجنة التضامن مع الشعب العراقى والاخرى مع الشعب الليبى؟ وماذا فعلت هذه اللجان، بل اخبرونى أى حدث ارتفع بالاحتجاج علي ما يجرى فى فلسطين، من الذى أبدى رفضه لزيارة اسحق رابين لجنوب لبنان؟ من الذى مازال يذكر أن إسرائيل مازالت تحتل هضبة الجولان السورية؟ من الذى احتج علي انتهاك فريق الولايات المتحدة الذى يرتدى زى الامم المتحدة لسيادة العراق؟ من الذى أدرك خطورة ما وصلت إليه لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت وما يمكن أن يؤدى إليه من عداوات بين الشعبين العربيين حتى بعد زوال حكامهما الحاليين؟ من الذى مازال يذكر ما قاله حول قانونية الاتهام الامريكى البريطانى لليبيا وما قاله عن التضامن مع الشعب الليبى؟ من الذى مازال يذكر ما قيل عن المحافظة علي وحدة الاراضى العراقية وقد أجريت انتخابات فى المنطقة الكردية فى شمال العراق تحت حماية الدول الغربية، وقامت حكومة كردية هناك، من الذى اهتز لفاجعة الشعب العربى فى الصومال ومن الذى تقدم لمساعدته من الدول العربية، وأخيرا من يستطيع ان يفسر لنا أن تتفاوض اليمن والمملكة السعودية حول الحدود بينهما فى جنيف وكان الوطن العربى قد ضاق فلم يعد فيه مكان ليلتقى فيه ممثلو الدولتين.

بقلم لواء متقاعد:
طلعت مسلم

هل سمعتم أيها السادة بالتهديدات الأمريكية للعراق بترك الخيار العسكري مفتوحا بما يسمح بتوجيه ضربة عسكرية إليه؟ ولماذا؟ حتى يسمح بتفتيش وزارة الزراعة؟ هل تذكرون دعوات وجهت للعراق بالانسحاب من الكويت ووعد بالوقوف إلى جانبه؟ أمازلتم تذكرون قرار مجلس الأمن ضد ليبيا بفرض الحظر الجوى وتخفيض التمثيل الدبلوماسى؟ هل تعلمون أنهم علي وشك مراجعة القرار وبصدد إصدار قرار أشد؟ هل سمعتم أو قرأتم تصريحات رئيس وزراء تركيا سليمان دميريل عن حق تركيا المطلق فى التصرف فى مياه نهر الفرات دون اعتبار لصالح أى من سوريا أو العراق؟ هل سمعتم أو قرأتم تصريحات اسحق رابين حول هضبة الجولان وأنه لن ينسحب منها؟ هل قرأتم حديثه للمستوطنين بأن الحكم الذاتى الفلسطينى لن يمسهم، أى أنه يردد ما سبق ان قيل: الحكم الذاتى الذى لا علاقة له بالأرض؟ هل سمعتم ما قاله عن استمرار دعمه لجيش انطوان لحد فى جنوب لبنان، وأنه سيبقى علي الوجود الإسرائيلى هناك؟

□ إلى جانب كل تلك المصائب نجد ظاهرة عجيبة، نجد رئيس وزراء لبنان يذهب إلى فرنسا ليحصل على تاييد فرنسا لإجراء انتخابات هناك، ومعارضة عراقية تذهب لمقابلة جيمس بيكر لتساعدهم ضد الحكم العراقى، ومعارضة سودانية تبحث عن تأييد أجنبى ضد حكومة السودان وهكذا كما لو كان طلب المساعدة الاجنبية ضد الحكومة المحلية أمرا مقبولا.

ما أظن عربيا او مسلما مخلصا يقبل بما نحن فيه، وما اظن أن ما يبرر به الوضع الحالى بأن هذا ما فعله الرئيس العراقى صدام حسين أمر مقبول. فالوضع هو وضعنا نحن، والإهانة إهانتنا نحن، والامر لا يكاد يمس الرئيس العراقى بحال من الاحوال. ثم دعونا نتساءل هل لو ترك



المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

الرئيس العراقي منصبه بأية طريقة من الطرق سيتغير الوضع؟ وإذا كان سيستغير فإلى أى اتجاه؟ هل تتوقعون أيها السادة إذا ذهب الرئيس العراقي أن يحل محله رئيس وطني يبحث عن صالح العراق والأمة العربية، أم أنه بالضرورة سيكون عميلا غربيا يأتمر بأوامره وينفذ تعليماته ولا يعصى له أمرا؟ ألن يبرر تصرفاته بأنه لم تعد هناك إلا «حيطة واحدة» وأن علينا أن نكون «واقعيين»، ألن يتحجج بالشرعية الدولية ليصدع للقوى الأجنبية التى لا ترجو لنا إلا أن نكون تابعين لها. واسمحوا لى أيضا أن أتساءل. هل إذا ذهب الرئيس العراقي صدام حسين وترك منصبه الان ستنحل الحكومة الكردية الحالية وينتهى انفصال شمال العراق عن وسطه وجنوبه؟ هل ستتوقف التفرقة بين شيعة العراق وسنته؟ أم أن تقسيم العراق سيتكرس؟ ألن تكون تلك بداية لحرب أهلية جديدة فى قلب الجزيرة

ما أظن الأمر يختلف بالنسبة للمعارضة الليبية التى تستعدى القوى الأجنبية والغربية بصفة خاصة ضد الحكم فى ليبيا، والذين يؤيدون توقيع العقوبات علي ليبيا أملا فى الإطاحة بحكم العقيد القذافى. فما أظن أن تحقيق حلمهم سيؤدى إلى إقامة حكم وطن أو عربى فى ليبيا، وإنما لابد وأن يؤدى إلى قيام حكم عميل للقوى الغربية، يأتمر بأمرهم يحقق طلباتهم ولا يطمح مجرد الطموح فى اللحاق بالتقدم العلمى والاستقلال الوطنى والنمو الاقتصادى والقوة العسكرية.

هكذا يمكن الحديث عن كل ما يجرى علي أرض الوطن العربى، فما أظن أن إجراء تغيير مما نسمع عنه يمكن أن يؤدى إلى مصلحة وطنية أو قومية إذا كان هذا التغيير يستند إلى تأييد أو مساعدة أو دعم أجنبى. ولا يعنى هذا أن نؤيد بالضرورة هذا النظام أو ذاك على أرض الوطن العربى خاصة وأنه يمكن القول بأن غالبية هذه النظم - إن لم تكن كلها - تشارك فى المسئولية عن الوضع القومى المتردى الذى ربما أصبح أسوأ مما كان أيام الاستعمار، أيام كان التخلص من الاستعمار واستعادة الوحدة أملا فى الخروج من الأزمة واستعادة النهوض القومى لكننا إذا كنا ننتقد ونعارض بشدة نظمنا الحاكمة فإننا نرفض بكل شدة ان يتحقق هدفنا على أيدى قوى أجنبية أو بمساعدتها أو تاييدها، انطلاقا من أن هذه القوى لا تبغي مصلحتنا وانما تبحث عن مصالحها هى، وأنها ستتحول بمجرد تحقيقها لهدفها فى إزالة الحكم الحالى إلى تحقيق مصالحها هى وتضرب بمصالحنا عرض الحائط، ولنا فى التاريخ العربى سوابق كثيرة تؤكد ذلك، حينما استعان قادة عرب ومسلمون بقوى أجنبية. ان تغيير نظم الحكم فى البلاد العربية هو شأن عربى محض يجب أن تضطلع به عند الضرورة القوى المحلية معتمدة علي أنفسها مبتعدة عن القوى الأجنبية مهما كان ذلك صعبا، ومهما كان محفوفا بالمخاطر، فنظم الحكم الحالية رغم كل الانتقادات التى تتعرض لها افضل من تلك التى تاتى بها القوى الأجنبية.

xxxxx

......

لابد هنا من أن نشير إلى السبب الرئيسى فى تدنى الأوضاع العربية، وما نعيش فيه من وضع مهين، ويسد الطرق أمام أى تقدم ومواكبة العصر والإمساك بأسباب القوة، إنه الوجود العسكرى الأجنبى بصوره المختلفة. إن الوجود العسكرى على أرض دول الخليج وفى مياه الخليج، وفى البحر الأحمر والبحر المتوسط، وفى تركيا هو السند الرئيسى لتهديد كل الدول العربية كما أن الوجود العسكرى الإسرائيلى وهو أيضا وجود عسكرى يشكل وسيظل يشكل تهديدا لأمن كل عربى وكل دولة عربية. (ما أظن أحدا ينسي أنه فى الوقت الذى حاصرت فيه فرق الامم المتحدة أماكن عراقية نجد هذه الفرق لا تفكر فى زيارة اسرائيل بحثا عن حقيقة مخزونها النووى وبرنامجها لبناء أسلحة التدمير الشامل والصواريخ البالستية) ما أظن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستطيع أن تهدد العراق لو لم تكن لها قوات على أرض الكويت والسعودية، ولولا أنها تجرى مناورات مشتركة مع الكويت، ولولا أنها وقعت اتفاقيات دفاعية مع كل من الكويت والبحرين وقطر. ما أظن أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كانوا يستطيعون أن يهددوا العراق أو غيره لو لم تكن لهم سفن حربية فى الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ولو لم يكونوا يعلمون أن دولا عربية ستسمح لهم باختراق مجالها الجوى بطائراتها وصواريخها، ولو لم تكن هناك دول أخرى تسمح لأساطيلهم بزيارة موانيها والتزود بالاحتياجات من هناك وبالاستفادة من منشات المواني، بالإضافة إلى تخزين الأسلحة والمعدات والمواد الامريكية مسبقا على أراضيها.

ما أظن إسرائيل كانت قادرة علي تهديد دول عربية لو لم تساعدها دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى بناء وتطوير وانتاج صواريخ بالستية تصل إلى أراضى سوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية ومصر وليبيا والسودان فى الوقت الذى تطارد فيه أية محاولة عربية لانتاج صاروخ يزيد مداه على ١٠ كيلومترات. بل لقد بلغت الصفاقة والمهانة حد أن يقول رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ندوة عقدت بالقاهرة فى شهر مارس الماضى أنه من حق إسرائيل ان تحتفظ وتمتلك أسلحة نووية لمواجهة «التفوق العربى» من حولها فى حين إنه يحرم ذلك على العراق. وما أظنه كان يمكن أن يقول ذلك لولا علمه بالوجود العسكرى الأمريكى فى إسرائيل.

ما أظن تركيا كانت تستطيع أن تتبجح بالتهديد باحتجاز مياه نهر الفرات ثم باحتجازها فعلا وبادعاء حقها فى استغلال مياهه دون اعتبار مصالح سوريا والعراق لولا الوجود العسكرى الأمريكى والفرنسى والبريطانى على الأراضي التركية وخاصة القاعدة الأمريكية السيرليك.

......



×××××

□ إذا كان لنا أن نخرج من الأوضاع المهينة التى نعيشها فإن الأمر يتطلب أولا أن نعلن رفضنا له ولكل الادعاءات المصاحبة له سواء بالتعلل بالشرعية الدولية، أو انتهاء الحرب الباردة، أو بأنها نتيجة لبقاء هذا الرئيس أو ذاك، فإذا اتفقنا على ذلك كان لابد لنا أن نرفض التدخل الأجنبى فى شئوننا الداخلية بكافة صوره، وألا نلجأ إلى قوى أجنبية لتقوم عنا بتحقيق أى هدف نسعى إليه، وحتى لا نكيل الأمور بمكيالين نوافق عليه حينما نراه يتفق مع أهدافنا، ونعارضه فى عكس ذلك. أخيرا علينا أن نطالب بإنهاء الوجود العسكرى الأجنبى بكافة صوره على أراضينا وفى مياهنا الاقليمية وفى أجوائنا وفى الدول المجاورة، وفى المياه الدولية القريبة وان نسعى إلى تحقيق ذلك بكل ما نستطيع.

إن الخطوات السابقة هى المقدمة الحقيقية لاستعادة الحق والكرامة مصريا وعربيا إذ يجب أن تتحقق أولا فى مصر، قبل أن نطالب دولا عربية أخرى بأن تنتهج نفس المنهج، ولكى تتحقق فى مصر يجب أن نعبر عنها فرديا وجماعيا، يجب أن يسأل الفرد نفسه أولا، ثم يسعى إلي الوصول إلى اتفاق جماعى حوله فى الحزب، وفى النقابة، وفى الاتحاد وما إليه، ثم يجب بعد ذلك أن نتفق علي وسيلة للتعبير عن هذا الرأى وهذا العزم، بحيث لا نتيح فرصة لأحد للاصطدام بنا، أو باتهامنا باحداث الشغب أو تشجيع الإرهاب والوسائل كثيرة والمجال يتسع إذا صح العزم، لكننا ونحن نفكر فى ذلك لابد وأن نتذكر أن الأمة العربية كلها وبدون استثناء قد وقفت إلى جانبنا ولم تبخل علينا بشىء حينما احتلت اسرائيل أراضينا، وحينما تعرضنا للعدوان الإسرائيلى المدعم من الغرب سواء كان هذا الغرب بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦، أو انضمت إليهما أمريكا عام ١٩٦٧ وما بعد ذلك، وأن أمننا ارتبط دائما بأمنهم كما ارتبط أمنهم بأمننا.

أما الرابطة العربية فاظننا بحاجة إلى البحث عن وسيلة لدعمها بعد أن اصبحت جامعة الدول العربية حاليا وسيلة للتفريق بين العرب وتقييد حركتهم بدلا من تجميعهم وتوسيع مجال حركتهم، وبعد أن أصبحت تقبل تجاهلها ليس من القوى الأجنبية فقط، وإنما من الدول العربية أيضا، وربما كان من الواجب أن نجد بديلا لها ولو مؤقتا كإطار للعمل العربى المشترك.



الأزمة التركية السورية

تركيا العلمانية بين العرب والغرب

شهدت العلاقات السورية التركية توتراً ملحوظاً فى الايام الأخيرة بعد تصريحات رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل حول مياه الفرات خلال افتتاح سدين على النهر ضمن مشروع سد أتاتورك الاسبوع الماضى، والتى جاء فيها أن تركيا «سيدة على مياه الأنهار التى تنبع من أراضيها، وليس لسورية أو العراق اى حق فيها.. مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما. نحن لا نقول أننا نشاركهما مصادرهما النفطية ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية».

وبغض النظر عن الردود القانونية المستندة إلى الاتفاقات الدولية التى تنظم علاقة الدول التى تشترك فى أنهار (دولية)، اى تمر فى أكثر من دولة، يمكن القول أن تصريحات ديميريل تحمل أكثر من دلالة سياسية تتجاوز مشكلة امتار من مياه الفرات، وإن كان ذلك مهم فى حد ذاته.

فمنذ حرب الخليج التى شاركت فيها تركيا إلى جانب التحالف الأمريكى الأطلسى ضد العراق، والاتراك يتجهون غرباً بعيداً عن الإطار العربى الإسلامي الأقرب إليهم تاريخيا وجغرافيا (أى حضاريا). وقبل شهور كان ديميريل فى واشنطن وصرح علناً أمام الكونجرس ومع بوش أن تركيا جاهزة لان تكون جسرا (كوبرى) لامريكا والغرب للنفاذ إلى الجمهوريات الإسلامية فى اسيا الوسطى، والتى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق، وذلك لمواجهة أى نفوذ ايرانى محتمل فى هذه المنطقة.

وبينما تسعى تركيا مجدداً إلى طرح ضمها للسوق الاوروبية المشتركة، وهو الطلب الذى رفض مراراً (لكون تركيا دولة أغلبها من المسلمين وان لم يعلن ذلك صراحة)، فإنها حريصة على إبداء أقصى مرونة ممكنة فى العمل لصالح المخطط الامريكى لمنطقة الشرق الاوسط. ومن خلال مشاركتها فى المفاوضات المتعددة فى إطار عملية التسوية الجارية فإنها تقف إلى جانب اسرائيل، باعتبار الاخيرة وكيل الغرب المباشر فى المنطقة.

ويذكر هنا ما كتبته صحيفة تشرين السورية فى الرد على تصريحات ديميريل، من أنها «تتقاطع بشكل مثير مع أطروحات وزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريز حين أعلن عن حق اسرائيل بالتمتع بمياه المنطقة متذرعاً بما يملكه العرب من ثروات نفطية!».

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن معظم الاقتصاديين الغربيين يشككون فى قدرة تركيا المالية على اقامة سد اتاتورك كما كتبت الفاينا نشيال تايمز الاسبوع الماضى، إلى جانب ان اليابان انسحبت من المشروع تحت ضغوط سورية بعد أن كان يتوقع مساهمة اليابان بـ ٢٥٠ مليون دولار فى هذه المرحلة، فإنه يمكن القول أن تركيا تحاول استخدام قضية المياه لخنق سوريا والعراق فى سياق الضغط الامريكى الإسرائيلى عليهما، خاصة على سوريا الان لدفعها للقبول بكامل التصور الامريكى لمستقبل المنطقة.

ويذكر هنا ايضاً أنه عشية جولة سابقة للمفاوضات المتعددة، لم تشارك فيها سورية، فجرت تركيا قضية حزب العمال الكردستاني الذى تدعى أن سوريا ترعاه، كما أنه ومنذ عام ١٩٨٩ ترفض تركيا التوقيع على أى اتفاق مع سوريا والعراق حول تنظيم مياه الفرات، مما يؤكد أن تركيا راغبة فى الابقاء على مادة للضغط تستخدمها عند الحاجة.

بالطبع ليست الشئون الخارجية هى العامل الوحيد فى السلوك التركى تجاه سوريا والعراق، فهناك أيضا تنامى وتصاعد التيار الإسلامى فى تركيا، وليس أدل على ذلك من أن حزب ديميريل نفسه اسمه «الصراط المستقيم» وهى تسمية تؤكد أنه يداعب المشاعر الإسلامية القوية فى الداخل.

وربما كان تصور العلمانيين الاتراك من بقايا اتاتورك (أوزال - ديميريل..) أن التقارب مع العرب والمسلمين (ايران مثلاً) سيكون ذا اثر غير مرغوب على تصاعد قوة الإسلاميين الاتراك مما يهدد بقاء الأولين فى السلطة، وأن الارتباط أكثر بالغرب وإسرائيل كفيل بتأمين كراسيهم فى الحكم والسيطرة على التيار الإسلامى. وهو تصور تثبت الأيام فشله باستمرار، بل ربما انقلب على أصحابه بعكس ما يشتهون.



العرب يلجأون للتحكيم الدولى حول مياه دجلة والفرات

كتب صلاح بديوى:

ذكر دبلوماسيون من الجامعة العربية لـ «الشعب» أن الجامعة قد تلجأ لعرض قضية المياه بالمنطقة أمام التحكيم الدولي. إذا لم تنجح المحاولات التى تبذلها الأطراف العربية حالياً لإيجاد حل مرض يحافظ على حقوق سوريا والعراق فى مياه دجلة والفرات، وفقاً للقانون الدولى.

وأوضحت المصادر أن إدارة الشئون الاقتصادية بالجامعة أعدت ملفاً كاملاً عن مشكلات المياه بالمنطقة العربية، أثبتت فيه خطورة المشروعات التركية على نهر الفرات والتى سوف تحتجز ٥٠٪ من مياه سوريا والعراق.

جدير بالذكر أن الجامعة العربية كانت أبلغت تركيا قلقها من تصريحات رئيس الوزراء التركى حول مياه الفرات ودجلة، وذلك أثناء استدعاء القائم بالأعمال التركية فى القاهرة وإبلاغه رسالة لحكومة بلاده.

وكان المراقبون قد فسروا ما أعلنه رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل مؤخراً من أن لتركيا الحق فى السيادة على مياه دجلة والفرات، بأنه رد فعل على ما أذيع مؤخراً من أن عدداً من الأطراف العربية وإسرائيل قد اتفقوا على إقامة مشروعات محطات نووية مشتركة لتحلية مياه البحر، واستخدامها فى الزراعة نظراً لأن تكاليف تحلية المتر المكعب ٢,٥ دولار فى حين تبلغ تكاليف نقل المتر المكعب من المياه من تركيا لإسرائيل عبر خط أنابيب السلام الذى كان مقترح إقامته ٥ دولارات.



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ - نوفمبر - ١٩٩٢

المياه ليست تركية فقط!



بقلم **أحمد حمروش**

أعلن سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا اثناء افتتاح سد اتاتورك على نهر الفرات انه يرفض تقديم أي ضمانات مستقبلية لسورية والعراق حول كميات المياه التي يمكن ان تتدفق للدولتين من تركيا. وأوضح وجهة نظره قائلا ان تركيا لا تطالب بنفط من الدولتين، ولذا فليس من حقهما المطالبة بالمياه، أي أن موارد النفط لهما والمياه لتركيا!

وتصريح رئيس وزراء تركيا لا يعبر عن موقف جديد، فمشكلة المياه قائمة منذ بدأت تركيا التفكير في اقامة السدود لاحتجاز المياه وتوليد الكهرباء لمحاولة استصلاح حوالي مليوني هيكتار من اراضي تركيا الفقيرة التي تسكنها اغلبية كردية، والتي سوف تعتمد على ٨٠٪ من مياه الفرات و٢٠٪ من مياه دجلة.

وقد وضح تأثر سورية بالمشروعات التركية منذ اواسط الثمانينيات حين أدى نقص المياه الجارية في الفرات في اراضي سورية الى انقطاع الكهرباء في جميع انحاء سورية عدة مرات خاصة في موسم الامطار الشحيحة من اكتوبر الى ديسمبر. وقد وصلت هذه الحالة الى ذروتها في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ حين انخفض مستوى الفرات الى أدنى مستوى له منذ اربعين عاما بسبب نقص الامطار على تركيا في نفس الفترة، وهو الامر الذي دفعها في ذلك الوقت الى استيراد مليوني طن من الحبوب لمواجهة الجفاف، اما سورية والعراق فيتوقع الخبراء بعد تنفيذ واكتمال المشروعات التركية ان يتحولا تدريجيا الى بلدين يعانيان عجزا متزايدا في انتاج الغذاء لنقص المياه من جهة وزيادة السكان من جهة اخرى.

وعلى الرغم من ان سورية والعراق حاولا مع تركيا مرارا التعاون على المستوى الثلاثي فإن تركيا بدأت مشروع (اناضوليا) دون استشارة، وهو المشروع الطموح الذي يستهدف بناء ٢٢ سدا، و١٩ محطة للطاقة الكهربائية، والذي يتوقع الخبراء ان ينقص الى النصف مياه نهر الفرات القادمة عبر سورية متجهة الى العراق.

وقد صرح سليمان ديميريل ايضا في مؤتمر صحافي عقده في استانبول بأن المسؤولية لا تقع على تركيا التي من حقها استغلال المياه الى آخر نقطة على الحدود، ذلك لان سورية والعراق لا يستغلان مياه دجلة والفرات بشكل علمي وتكنولوجي!

وهكذا حاول رئيس الوزراء التركي في بساطة تبرئة دولته من تهمة حرمان سورية والعراق من المياه الضرورية، مخالفا بذلك الاعراف والقوانين الدولية، متجاوزاً أصول الصداقة وحسن الجوار.

والتصريحات التركية في جوهرها تتعارض مع العلاقات الطبيعية وهي توضح ان سيادة تركيا لا تكون بخرق الاتفاقيات الودية بين انقرة ودمشق، والتي اشارت اليها الصحف السورية وهي توضح ان سيادة تركيا لا تكون بخرق الاتفاقيات المعقودة حول توزيع المياه وتعطيش ملايين السوريين!

وتتناقض هذه التصريحات أيضا مع الاقتراح التركي الذي سبق ان تقدمت به بنقل المياه من نهري (سيحون وجيحون) الواقعين وسط تركيا ويصبان في البحر المتوسط - وليس من دجلة او الفرات اللذين يتعذر استغلالهما لارتفاع التكلفة - خلال انابيب في فرعين احدهما يوصل المياه الى سورية والاردن والسعودية، والثاني يوصلها الى دول الخليج، وهو المشروع الذي تبلغ تكلفته الاجمالية حوالي ٢١ مليار دولار واطلق عليه اسم (خط انابيب السلام)، والذي لم ترحب به الدول العربية كثيرا لارتفاع تكلفته من جهة، ولقلة اجمالي المياه التي يمكن ان يضخها حيث لن تزيد على مليارى متر مكعب سنويا وهو ما يعادل خمس الكمية التي ستحصل عليها تركيا من حصة سورية والعراق في مياه نهر الفرات بعد اقامة سد اتاتورك، الذي يعتبر تاسع اكبر سد في العالم، بالاضافة الى الحذر من الاعتماد في قضية المياه على ارادة دولة خارجية هي تركيا.

وهنا يجب ان نشير الى التطور الهائل الذي قامت به السعودية في مجال تنقية المياه، حيث بلغت قدرة مصانع التقطير السعودية ٥٠٠ مليون جالون في اليوم وهي قدرة لا تملكها دول العالم مجتمعة، كما ان هناك خططا لزيادة هذه القدرة.

وعلى سبيل المثال فان مصانع تقطير الجبيل على الخليج تنتج ٢٠ مليون جالون في اليوم تنقلها الانابيب الى الرياض، وتشكل هذه الانابيب شبكة تنقل المياه الصالحة للشرب الى السكان المنتشرين في انحاء الدولة التي يعد ترتيب مساحتها الثانية عشرة في العالم والتي اقيم فيها حوالي ١٨٠ سدا.

وهكذا تراجع مشروع (خط انابيب السلام) امام هذا التطور الهائل في السعودية والذي يرجح كفة عدم الاعتماد على سد الحاجة الحيوية من المياه من مصادر خارج الحدود، خاصة في نظام يستخدم الانابيب يمكن التحكم فيه والمناورة به.

وتأتي تصريحات سليمان ديميريل في توقيت مثير، فهو يعلنها قبل أيام من زيارة وزير خارجيته حكمت تشيتين المقررة الى



سورية في اوائل اغسطس، وكانما لتكون وسيلة ضغط على الحكومة السورية لاعادة النظر في فكرة (خط انابيب السلام).

وهنا نعود الى كلمات قالها مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية في مؤتمر للمياه عقد عام ١٩٨٧ عندما عبر عن أمله في ان يعطي هذا المشروع (خط انابيب السلام) نوعا من الوحدة الوطنية للمنطقة، ولكنه اضاف انه بمجرد اعتماد هذه الدول على الخطين فسوف يساعد ذلك على تقوية وضع تركيا السياسي في المنطقة الى درجة كبيرة.

هكذا قال مستشار رئيس الوزراء في صراحة، ومن اجل هذا تأجل المؤتمر الاول للمياه الذي دعت اليه تركيا في نوفمبر ١٩٩١ لخلافات سياسية بعد رفضها بداية الحديث في أي اقتراحات للتفاوض حول كميات المياه التي يمكن تخصيصها لكل دولة، واعتبرت ان ما تقوم به هو حق من حقوقها لا يخالف القوانين الدولية، وذلك في مؤتمر المياه الذي عقد عام ١٩٨٧.

والمثير ان تصريحات سليمان ديميريل اثناء افتتاح سد اتاتورك لم تقتصر على رفض البحث في اقتسام المياه فقط ولكنها تعرضت ايضا لمشكلة الاكراد التي تشكل قلقا دائما للحكومة التركية، فقد قال: «لقد نفد صبرنا واننا لن نقف مكتوفي الايدي حتى يتسلل هؤلاء من شمال العراق ويقوموا باعمالهم الدموية التي تودي بحياة العشرات من عناصر الأمن والجيش اسبوعيا».

ولا يعرف احد ماذا يمكن ان تؤدي اليه كلمات التهديد التي اطلقها سليمان ديميريل والتي لا يمكن عزلها عن تصريحات له في (عشق اباد) اثناء زيارته لتركمانستان تحدث فيها عن القومية التركية ووحدة الدول الناطقة بالتركية، او عن التجمع الذي دعا اليه للدول المحيطة بالبحر الاسود في استانبول، وهي تحركات تدل على طموحات تركيا الاقليمية، والتي يمكن ان تشكل خطراً وتهديداً اذا استخدمت فيها المياه كسلاح اساسي للضغط على الشعوب والدول المجاورة، وهو امر يجب ان نتكاتف جميعا في مواجهته في اطار الجامعة العربية، فالمياه ليست تركية فقط.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

تقارب جديد بعد الأزمات التاريخية

تركيا تحل مشكلة المياه وسورية تؤكد التزامها الأمني

دمشق: من سلوى اسطواني
لندن: «الشرق الاوسط»

استطاعت سورية وتركيا تفادي نشوب ازمة في علاقاتهما بالتأكيد مجدداً على الاتفاقيتين اللتين كانتا قد وقعتاها عام ١٩٨٧، وذلك في ختام المحادثات التي استمرت ٤ أيام بين وزير الخارجية التركي حكمت تشتين والمسؤولين السوريين في دمشق التي غادرها امس.

وقال بيان مشترك صدر في ختام المحادثات التي أجراها تشتين مع فاروق الشرع وزير الخارجية السوري ان البلدين وافقا على العمل معاً من اجل اقامة علاقات افضل واوثق بينهما.

وكانت الأزمة بين البلدين قد تفجرت في الشهر الماضي عندما بدأت تركيا في خفض حجم المياه التي تصل الى سورية عبر نهر الفرات. كما نقل عن رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل تصريح يقول ان تركيا تعتزم استخدام المياه كسلاح دبلوماسي للضغط على سورية.

وكانت العلاقات بين البلدين تتسم دائما بالتوتر منذ ان قبلت تركيا ضياع سورية بسقوط الامبراطورية العثمانية ولكنها ظلت تشعر بامتعاض من وقوف سورية الى جانب الدول الغربية في الحرب العالمية الاولى. ومنذ الستينات وسورية وتركيا تقفان في معسكرين متنافسين. فبينما ظلت تركيا عضوا مهما في منظمة حلف شمال الاطلسي كانت سورية تعزز علاقاتها مع الكتلة السوفياتية.

وأعرب الاتراك عن استيائهم من سورية في ثلاثة مجالات: الأول اتهامهم سورية بمواصلة المطالبة بلواء الاسكندرونة. ومع ان السلطات السورية لا تعلن ذلك صراحة فإن الفكرة ترد بشكل واضح في ما تكتبه الصحافة الحاكمة في البلاد.

المجال الثاني، غضب تركيا من المساندة المزعومة التي تقدمها سورية الى المقاتلين الارمن الذين شنوا حربا ارهابية ضد انقرة خلال السبعينات والثمانينات.

اما المجال الثالث فهو اتهام تركيا علانية لسورية في عدة مناسبات بانها تؤيد حزب العمال الكردي الذي يسعى الى فصل الاناضول الشرقية عن تركيا. كما ادعت السلطات التركية في عدة مناسبات ان عناصر هذا الحزب يتلقون التدريب في سهل البقاع الخاضع لسيطرة سورية.

ومصدر الضغط الرئيسي الذي يمكن لتركيا ان تلجأ اليه ضد سورية هو بالطبع المياه من خلال سيطرتها على نهر الفرات الذي يمتد مسافة ٢٨٠٠ كيلومتر ويمر عبر شمال سورية الى العراق حتى يلتقي بنهر دجلة، مكوناً معه شط العرب الذي يصب في الخليج.

ففي عام ١٩٨٧ استخدمت تركيا نهر الفرات سلاحاً لاقناع سورية باغلاق حدودها في وجه المقاتلين الاكراد والعرب والارمن والاتراك المعادين لانقرة. وفي ١٤ ابريل (نيسان) من ذلك العام وقع البلدان على بروتوكول للتعاون بينهما في مجال الامن مما ادى الى تشكيل نظام مشترك لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات عن تحركات المشتبه فيهم.

واستجاب الاتراك لهذه الخطوة فوقعوا على اتفاق ثان في ١٧ يوليو (تموز) لتلبية مطالب سورية من المياه. وبموجب ذلك الاتفاق ضمنت تركيا لسورية الحصول على ٥٠٠ متر مكعب من المياه كل ثانية.

وأظهرت الأعوام الخمسة الماضية ان هذا المعدل يمكن في الواقع ان يمثل انخفاضا كبيرا في معدل المياه اللازمة في اوقات الازمات، لا سيما حين تكون الحاجة ماسة لري الاراضي الزراعية.

وبمعنى اخر فإن في وسع تركيا ان تنفذ التزاماتها القانونية نظرياً، ولكن في وسعها من الناحية الواقعية ان تقدم الماء لسورية حين لا تكون بحاجة اليه وتحرمها منه حين تمس حاجتها اليه. إلا ان الجانبين اتفقا الآن على صيغة جديدة لتلافي حدوث الازمات.



ولكن اصبح على سورية الآن ان تعيد النظر بصورة جذرية في نظام الري المستخدم فيها. ويدعي بعض الخبراء ان نظام الري السوري الذي يعتمد على النمط السوفياتي رديء وسيئ.

ولذلك فإن الحكومة السورية بدات تعيد النظر في اساليب الري على امل تحسين الانتاج الزراعي وادخال محاصيل اخرى.

كذلك وافقت سورية على اتخاذ اجراءات مشتركة ضد المقاتلين المناوئين لتركيا. الا ان دمشق رفضت السماح للقوات التركية بتعقب المقاتلين في الاراضي السورية. وكانت تركيا قد حصلت على موافقة العراق على هذا الاجراء عام ١٩٨٣، وهو ما فعلته القوات التركية في مرات عديدة في هجماتها ضد قواعد حزب العمال الكردستاني.

وكان رئيس الوزراء التركي قد انتهج خطا متشددا طوال فترة الأزمة الأخيرة. الا ان الرئيس تورجوت أوزال تبنى خطا اكثر ليونة. ويرى بعض المراقبين ان الرجلين تصرفا عمدا بهذه الطريقة على اساس ان يلوح احدهما بالعصا بينما يلوح الثاني بالجزرة مما أدى الى نجاح آخر للدبلوماسية التركية ونكسة قوية للمقاتلين الذين يعارضون الحكومة التركية.

وقد أكد الشرع وتشتين في مؤتمر صحافي مشترك عقداه امس نجاح المحادثات، وتوصل البلدين الى اتفاقات للتعاون الثنائي والتفاهم حول المسائل الاقليمية والدولية.

ووصف وزير الخارجية التركي المحادثات بانها كانت بناءة وناجحة وجرت في جو صادق وصريح وودي للغاية. وقال ان وجهات النظر كانت متفقة على كل الامور التي نوقشت خلال المحادثات سواء ما يخص العلاقات الثنائية او التعاون في المسائل الاقليمية والدولية.

وأشار الى ان مكافحة الارهاب والقضاء على عناصره تعتبر من القضايا الملحة بالنسبة لتركيا، لذلك وقع الجانبان على محاضر التعاون الأمني الخاص بالاتفاقية الأمنية الموقعة عام ١٩٨٧.

وقال انه شكلت لجنة لمتابعة وتنفيذ الاتفاقية الأمنية التي ستجتمع كل ٣ اشهر بالتناوب في العاصمتين السورية والتركية.

ونفى ان تكون تركيا قد تبنت موقفا من مسألة المساس بمصالح سورية خاصة في ما يتعلق بالمياه.

وقال الشرع ان سورية ستفي بكل ما وقعت عليه رغم كل الظروف. وعن وجود عبد الله اوغلان الأمين العام لحزب العمال الكردستاني ومعسكرات تدريبه في لبنان، قال: انه ليس المهم اين يوجد اوغلان وانما الاهم هو ان امن تركيا الجارة لا يمس من جانب اي عناصر تستخدم اراضي سورية لهذا الغرض.

واضاف الشرع بانه جرى الاتصال والتفاهم مع لبنان حول اهمية ازالة كل ما من شانه ان يلحق الضرر بتركيا من جانب عناصر متطرفة. وقال ان سورية ليست مسؤولة عن حوادث امنية تقع داخل تركيا.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ اغطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرع سيثير موضوع الثوار الاكراد مع لبنان

تطمينات سورية لتركيا وانقرة ملتزمة اتفاق المياه

□ دمشق - «الحياة»:
□ انقرة - من عصمت امست:

■ اكد الرئيس حافظ الاسد لوزير الخارجية التركي حكمت تشيتين، حرص سورية على «امن البلد الجار واستقراره»، فيما شدد الوزير التركي على موقف بلاده «المبدئي الذي يدعو الى عدم المساس بحقوق الدول المجاورة في المياه». واعلن امس في ختام المحادثات السورية - التركية، التي استمرت يومين، عن التزام الجانبين الاتفاقات الموقعة بينهما في شان الأمن والمياه.

وقال وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع، في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع تشيتين، قبيل مغادرة الاخير الى انقرة، ان الوزير التركي «اكد التزام بلاده البروتوكول الموقع بين البلدين حول المياه في عام ١٩٨٧ وتعهد تركيا ان تمرر عبر نهر الفرات ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على نقطة الحدود السورية - التركية». واضاف ان الرئيس السوري اعرب عن «ارتياحه للتاكيدات التركية» خصوصاً بعد تصريحات رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل. ونقل الشرع عن الاسد تاكيده للوزير التركي التزام دمشق «وحرصها الاكيد على امن واستقرار البلد الجار والصديق تركيا». واشار الى ان سورية «معروفة بالتزامها تعهداتها وهذا ما يعرفه العدو قبل الصديق».



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ تموز ١٩٩٢

ووصف الشرع محادثاته مع نظيره التركي انها كانت «ناجحة وايجابية ومثمرة كما توقعناها»، وقال انه ابلغ الاتراك «الا يعيروا اهتماماً لمحاولات اطراف ثالثة تستهدف تخريب العلاقات بين البلدين او الاساءة الى الالتزامات المتبادلة». واضاف ان الجانبين اتفقا على اقامة اتصالات وان «يجتمع وزيرا الخارجية مرة في العام في احدى العاصمتين، ويجتمع معاونا الوزيرين كل ستة اشهر واجراء الاتصالات بين المسؤولين الامنيين مرة كل ثلاثة اشهر».

وقال الوزير التركي، من جهته، ان المحادثات التي اجراها في دمشق «كانت جيدة وبناءة وجرت في جو ودي صادق». واشار الى ان التعاون السوري - التركي في الامور الثنائية والاقليمية «يحفظ الامن والاستقرار في المنطقة باسرها». واضاف ان انقرة تبذل جهودها لاقامة السلام «باستمرار ومن هذه الزاوية لا يمكن لها ان تتبنى اي موقف من شأنه المساس بمصالح جيرانها خصوصاً اذا كان الجار سورية».

وسئل عن الاثر الذي تتركه اقامة ٢٢ سداً في تركيا على حصة سورية من المياه، فاوضح تشيتين ان السدود لا تقام كلها على نهر الفرات وانما على نهر دجلة ايضاً، واكد مجدداً انه لا يمكن لبلاده ان تتبنى «موقفاً يضر مصلحة سورية»، مشيراً الى وجود لجنة ثلاثية فنية ستجري دراسة فنية للمياه.

وعن استمرار وجود الامين العام لحزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان في لبنان، ومعسكرات التدريب في البقاع قال الشرع: «ليس المهم اين يوجد اوجلان، بل المهم ان امن تركيا الجارة لا يمس من جانب اي عناصر تستخدم ارض سورية لهذا الغرض». واشار الى انه جرى اتصال مع الحكومة اللبنانية «في شأن اهمية ازالة كل ما من شأنه الحاق الضرر بتركيا». وقال: «ما دام هناك اتفاق ومحضر اجتماع بين وزيري الداخلية في البلدين، فمن واجب الطرفين متابعة تنفيذ ما اتفق عليه من دون انتظار تقرير من هنا ومعلومة خاطئة من هناك». واضاف: «نرجو الا نعتمد بعض المعلومات الخاطئة والصحافية لانها لا تفيد البلدين».

وعن اثر التغيرات الحكومية في تركيا على التزاماتها تجاه سورية في مجالي الامن والمياه قال تشيتين: «لا تستطيع اي حكومة جديدة ان تقول انها غير مسؤولة عن الاتفاقات السابقة». الا انه اشار الى ان الدول قد تعيد النظر «في الاتفاقات الاقليمية والدولية»، واستدرك انه لا يقصد الاتفاقات الموقعة مع الجانب السوري.

وصدر عن الجانبين في ختام محادثاتهما، التي تضمنت جلستين، بيان اكدت سورية فيه وفاءها «بالتزاماتها» بموجب بروتوكول التعاون الامني لعام ١٩٨٧ وبمضمون المحاضر التي وقعت خلال زيارة وزير الداخلية التركي عصمت سيزغين الى العاصمة السورية في نيسان (ابريل) الماضي «ودعا الجانب السوري انقرة الى عدم الالتفات الى كل ما يناقض الالتزام السوري»، فيما اكد الجانب التركي تمسكه ببروتوكول التعاون الاقتصادي والفني وعدم المساس بحقوق الدول المجاورة وجاء في البيان، ان الوزيرين اتفقا على اهمية الاتصالات والمشاورات واستمرارها وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية والفنية والعلمية، وعقد الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية السورية - التركية في اقرب وقت ممكن وشدد الجانبان على ضرورة التعاون «لمكافحة المخدرات».

انقرة

وفي انقرة («الحياة») صرح تشيتين لدى عودته من دمشق بان زيارته لسورية حققت اهدافها وان كل المسائل المتعلقة بامن تركيا نوقشت. واكد ان محادثاته مع الاسد والشرع اظهرت ان السوريين قرروا الاقدام على «خطوات مهمة لردم الهوة بين الجانبين». ونقل عن وزير الخارجية السوري قوله ان بلاده ستتعاون مع لبنان لمنع اي اعمال عدوانية تستهدف تركيا انطلاقاً من هذا البلد.

لكن اوساطاً برلمانية تركية شككت في تفاؤل وزير الخارجية مشيرة الى ان الكلام نفسه عن التعاون السوري لمنع نشاط حزب العمال الكردستاني سمع بعد الزيارة التي قام بها وزير الداخلية لدمشق في نيسان (ابريل) الماضي.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

أبعاد التصعيد التركى بشأن قضية المياه



اعلن رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل ان بلاده تتمتع بالسيادة المطلقة على الموارد المائية للانهار التى تنبع من اراضيها ، وانه ليس لأى من الدول العربية المجاورة لتركيا الحق فى هذه الموارد . ويأتى هذا التصريح الخطير ليهدد بتصعيد التوتر فى العلاقات التركية ـ السورية ـ العراقية . ومن هنا نتساءل عن مغزى وابعاد هذا الموقف التركى الجديد ومايمكن ان ينطوى عليه من مخاطر ؟

تورجوت اوزال

الموقف التركى يتناقض مع المبادىء والأعراف الدولية

الخلاف حول الموارد المائية : يلاحظ ان منطقة الشرق الاوسط وفى القلب منها عالمنا العربى يعانى من ندرة الموارد المائية لا سيما فى ظل التزايد المستمر من الاحتياجات نتيجة الزيادة السكانية واحتياجات التنمية . وتكمن المشكلة الاساسية بالنسبة .. للموارد المائية للعالم العربى فى ان الانهار الرئيسية تنبع من خارج اراضيه وتتحكم فى المنابع دول جوار لا تحتفظ ـ فى كثير من الاحيان ـ بعلاقات ودية مع العالم العربى . وفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٢

هذا الاطار استخدمت دول الجوار قضية الموارد المائية في الضغط على العالم العربي . ووضح ذلك في استخدام اثيوبيا لموارد مياه نهر النيل في الضغط على مصر او التلويح بذلك من خلال التعاون مع اسرائيل ، وبرز التهديد الاساسي في استخدام تركيا لموارد نهر الفرات في الضغط على سوريا والعراق . ولوحت تركيا اكثر من مرة باحقيتها في الموارد المائية التي تنبع من اراضيها وتتدفق بشكل طبيعي الى الدول المجاورة لها لا سيما سوريا والعراق . وخضعت هذه القضية لطبيعة العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق ، ففي لحظات التوتر والأزمات كانت تركيا تهدد بحرمان سوريا والعراق من موارد نهر الفرات التي تنبع من الاراضي التركية .

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين البلدان الثلاثة على توزيع الموارد المائية لنهر الفرات باعتباره نهرا دوليا ، الا ان تركيا وسوريا وقعتا في يونيو ١٩٨٧ بروتوكولا مرحليا نص على تنظيم توزيع مياه نهر الفرات خلال فترة ملء سد اتاتورك الى ان تتوصل البلدان الثلاثة المعنية بنهر الفرات الى اتفاق نهائي . ونص البروتوكول المرحلي على «تعهد الجانب التركي» بتصريف ٥٠٠ متر مكعب/ثانية على الحدود التركية ـ السورية ، وانه في حالة تدني هذا التصريف لسبب ما ، يقبل الجانب التركي تعديل هذا الفارق في الشهر التالي : واستكمالا لذلك تم توقيع اتفاق مرحلي بين سوريا والعراق بدأ العمل به في ابريل ١٩٩٠ يقضي بتقسيم مياه الفرات عند نقطة الحدود السورية ـ العراقية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا . واستمر هذا الاتفاق ساريا ، الى ان قطعت تركيا تدفق المياه لملء خزان سد اتاتورك الأمر الذي اضر كثيرا بسوريا والعراق وهدد بتوقف محطات توليد الكهرباء واتلاف الاراضي المزروعة ، وهو ما تراجع في اعقاب عودة تدفق المياه مرة اخرى بعد ملء خزان السد .

ومنذ ذلك الوقت بدأت تركيا في استخدام قضية الموارد المائية من اجل الضغط على سوريا والعراق واجبارهما على تقديم تنازلات سياسية ، وهو ما وضح في التفاوض مع سوريا لاغلاق معسكرات تدريب الأكراد في البقاع اللبنانية ...

وفي هذه الاثناء جاء تصريح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في ٢٤ يوليو الماضي والذي قال فيه : «ان تركيا سيدة على مياه الانهار التي تنبع من اراضيها ، وليس لسوريا او العراق اى حق فيها .. مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما ، نحن لا نقول اننا نشاركهما في مصادرهما النفطية ، ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية» .

والملاحظ ان هذا التصريح الذي جاء على لسان رئيس الوزراء التركي يعد سابقة اولى في العالم حيث لم يسبق واعلنت دولة منبع لنهر دولي . ان الموارد المائية للنهر تخصها وحدها دون الدول المجاورة لها والتي تشاركها في حوض النهر سواء كان يجري في اراضيها او بشاطئها . كما انه يخالف كافة قواعد القانون الدولي التي تؤكد صراحة ان مياه الانهار الدولية تعد ملكية مشتركة لجميع دول الحوض وانه لا يجوز لأى دولة من دول الحوض القيام بأى تصرف منفرد بشأن استغلال الموارد المائية للنهر ، الا بعد موافقة جميع اطراف الحوض . وهو ماحرصت سوريا على تأكيده اذ ردت سريعا على تصريحات رئيس الوزراء التركي مؤكدة انها لن تفرض حقها في الاستفادة من مياه دجلة والفرات استنادا الى القوانين الدولية والاتفاقات المعقود مع تركيا ، واكدت ان الموقف التركي يتناقض والقانون الدولي الذي يعتبر «الانهار الدولية التي تخترق اقليم دولتين او تفصل بينهما انهارا دولية تطبق عليها القوانين الدولية التي تنص على مبادىء حسن الجوار وعدم الاضرار بالغير وحل الخلافات بالتفاوض وعدم التعسف باستعمال الحق وتقاسم مياه الانهار الدولية بشكل عادل .

واوضحت سوريا ان «التصريحات التركية تشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، فحتى الآن لم نسمع دولة في العالم تهدد جارتها بقطع المياه عنها تحت ذريعة السيادة الوطنية» .

والمؤكد هنا ان تركيا تعلم تماما ان موقفها هذا يتناقض تماما مع كافة المبادىء والاعراف الدولية المستقرة ، والقواعد القانونية التي ارستها الاتفاقات الخاصة باستغلال موارد الانهار الدولية في غير اغراض الملاحة . الامر الذي يحملنا على القول ان هناك ابعادا سياسية وراء التصريح التركي لا سيما بعد ان وقعت تركيا اتفاقا مع اسرائيل يقضي بامداد الأخيرة بما بين ٢٥٠ ـ ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا عن طريق البالونات الضخمة . كما انه يأتي في وقت لاحق لطرح تركيا المشروع الذي اطلقت عليه «انابيب السلام» والذي يسعى الى مد بلدان المنطقة بالمياه عن طريق خطين



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للانابيب تستفيد منهما بلدان الخليج العربي والاردن واسرائيل . وهو المشروع الذى تحفظت عليه الدول العربية ورفضت مناقشته الا فى اعقاب التوصل الى تسوية سلمية لقضية الاراضى العربية التى تحتلها اسرائيل . ومن هنا لا يمكن فصل الموقف التركى الاخير عن سياق الضغوط التى يتعرض لها العالم العربى فى الاونة الاخيرة من دول الجوار الجغرافى التى تنبع من اراضيها موارد الانهار الدولية التى يعتمد عليها العالم العربى بشكل رئيسى . ففى اعقاب المعلومات التى توافرت حول مساعدة اسرائيل لاثيوبيا فى بناء مجموعة من السدود على مجرى نهر النيل كنوع من الضغط على مصر . جاء الاعلان التركى ليعطى لقادة تركيا ذريعة فى ممارسة الضغوط على سوريا والعراق . وقد ادركت سوريا هذه الابعاد الخفية للموقف التركى ، وهو ما اشارت اليه صحيفة «تشرين» السورية التى ذكرت ان «تصريحات ديميريل تتقاطع مع تصريحات شيمون بيريز حين اعلن عن حق اسرائيل فى التمتع بمياه المنطقة ـ متذرعا بما يملكه العرب من ثروات نفطية» . ورغبة منها فى تهدئة التوتر مع تركيا وفى نفس الوقت التحذير من مغبة التنسيق التركى ـ الاسرائيلى اكدت الصحيفة «تامل بالا يكون الموقف التركى يندرج فى اطار المسعى الاسرائيلى للضغط على سوريا ودفعها للتنازل عن حقوق العرب فى استعادة اراضيهم المحتلة وتامين الحرية والاستقلال للشعب الفلسطينى» .

نخلص مما سبق الى التاكيد على ان التصريحات التركية الاخيرة تاتى فى سياق الضغط على سوريا لاجبارها على التكيف مع المطالب والضغوط المتزايدة من دول الجوار لاتخاذ مواقف اكثر «مرونة» تجاه مطالب هذه الدول بل اطماعها فى الموارد العربية ، واكثر ما يثير الاستفزاز فى هذا الموقف التركى هو الاشارة الى الموارد النفطية العربية ، وكان امتلاك بعض الدول العربية لموارد نفطية مبرر لاطماع هذه الدول فى موارد العالم العربى فلم يحدث من قبل ان اعلنت دولة ما طرف فى نهر دولى ، انها سوف تمارس سيادتها الوطنية على النهر لان الدول الاخرى المشاركة فى حوض النهر لديها ثروات من موارد اخرى ، ولا يوجد مبرر لذلك سوى المنطق الاستعمارى او منطق القوة . فلولا الاوضاع المتدهورة للعالم العربى ، ماكان يمكن لتركيا ان تقدم على مثل هذا التصريح . كذلك فان التعاون التركى ـ الاسرائيلى جلى حيث هناك تنسيق وتعاون فى الافكار والمواقف والتطلعات وجميعها يفرض على العالم العربى ان يتحرك سريعا ومن خلال جامعة الدول العربية بعقد اجتماع على مستوى الخبراء لبحث هذه التصريحات التركية الخطيرة واصدار بيان يعبر عن موقف جامعة الدول العربية المساند للحقوق السورية والعراقية حتى لا تتمادى تركيا فى تصريحاتها الاستفزازية التى يمكن ان تتحول بسهولة الى سياسات واقعية لتضيع حقوقا عربية جديدة بعدما ضاعت اخرى كثيرا بسبب الصمت العربى .

أزمة مياه الفرات :

الصلف التركى نتيجة طبيعية للانهيار العربى

رغم محاولة وزير الخارجية التركي في زيارته هذا الاسبوع لدمشق للتخفيف من حدة القلق الذى انتاب سوريا من التصريحات التي أطلقها رئيس الحكومة التركية قبل أيام قليلة من الزيارة بشان حق تركيا المطلق في التصرف بمياه نهرى دجلة والفرات اللذين ينبعان منها ويمر ان بأراضي سوريا والعراق، الا ان هذه المحاولة لم يكن ممكنا أن تهدىء من المخاوف السورية وقد يكون ذلك مطلوبا - خاصة وان المسئول التركى تجاهل تماما المطالب السورية بضرورة إبرام إتفاق لتوزيع المياه بين الدول الثلاث.

وعلى العكس من ذلك فان الوزير التركي كان حريصا على إبراز ان هدف زيارته هو التركيز على الجانب الأمني المتعلق بوقف هجمات حزب العمال الكردى التركى من الحدود السورية.

وإذا كان يمكن تفسير هذا التركيز التركي في الوقت الحالي على انه مساومة بالمياه مقابل قيام سوريا بدور شرطي الحدود السورية التركية، فان ذلك لايحجب ان المطامع التركية في حقوق العرب المائية قديمة ومستمرة منذ الثلاثينيات من هذا القرن وقبل نشوء مسألة كردية لدى تركيا.



الأسد



أوزال

والجديد في الاستخفاف التركى المستمر بحقوق سوريا والعراق في مياه النهرين هذه المرة هو صراحته، الواضحة في اضفاء الطابع السياسى على الموضوع باعتباره امرا يتعلق بسيادة تركيا وحقها في التصرف بمياه النهرين الدوليين رغم مجافاة ذلك للقوانين الدولية.

وعلى عكس السوابق التركية الماضية التي كان آخرها في يناير عام ١٩٩٠ عندما قررت تركيا حبس مياه الفرات لمدة شهر إلا أنها عللت ذلك بأسباب فنية واقتصادية تتعلق بتنفيذ مشروع تركي للسدود ولم تجرؤ على القول وقتها إن الأمر يخصها وحدها باعتباره يتعلق بسيادتها الوطنية كما تعلن الآن.

ويمكن البحث فى أسباب هذا التصعيد الأخير فى سلوك تركيا العدوانى تجاه العرب فيما حدث فى العالم العربى بعد يناير ١٩٩٠ وبالتحديد منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ وما تلاه من انهيار عربى شامل بعد حرب الخليج فى نفس الوقت الذى تعززت فيه مكانة تركيا الاقليمية .

وإذا كان بعض المراقبين قد استبعدوا عقب أزمة يناير ١٩٩٠ ان لايؤدى التصارع على المياه الى نشوب حرب فان هذا التوقع يكتسب المزيد من المصداقية فى ظل التدهور المتزايد فى الموقف العربى بعد حرب الخليج

فسوريا ليست متفوقة عسكرية على تركيا اضافة الى إنشغالها الدائم بالتوتر على حدودها الجنوبية الغربية اسرائيل اما العراق فانه يعانى من تضعضع قوته .

وارتباطا بنفس هذا العامل المتعلق بحسابات القوة والضعف فانه ايضا لن يكون هناك مجال لابرام اتفاق عادل لتوزيع المياه بين الدول الثلاث اذ ليس هناك مايدعو تركيا لعدم استثمار ضعف جيرانها

فالمرجح فى ظل هذه الاوضاع ان سوريا والعراق سوف يتكيفان تدريجيا على التحول الى بلاد تعانى عجزا فى انتاج الغذاء.

عمر احمد عمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٦ ... مارس ١٩٩٢م

سورية والتصريحات التركية حول مياه الفرات

»» الياس حرفوش كتب عن المحادثات السورية التركية الاخيرة حول قضية مياه نهر الفرات وقواعد حزب العمال الكردستاني. ويرى ان التصريحات التركية الاخيرة حول مياه نهر الفرات تعيد مسألة المياه في المنطقة الى الواجهة. ««



انتهت المحادثات السورية ـ التركية الاخيرة حول قضية مياه نهر الفرات وقواعد «حزب العمال الكردستاني» الى ان «كل شيء على ما يرام»، والاتفاقات المعقودة يجري تنفيذها بكل ثقة من جانب كل طرف، اي من جانب دمشق فيما يتعلق بالمسألة الامنية ومن جانب انقرة فيما يتعلق بالمسألة المائية. حتى ان وزير الخارجية السوري فاروق الشرع قال بوضوح ان التوتر تبدد والاجواء ايجابية والمحادثات بناءة. فيما جاء في البيان المشترك على اثر زيارة وزير الخارجية التركي الى دمشق ان المباحثات تناولت ما صدر مؤخراً حول موضوع المياة وتم التأكد من عدم صحته.

وهذه اشارة بالغة التهذيب والرقة الى الخطاب الذي القاه رئيس الحكومة التركي سليمان ديميريل قبل اسبوع من زيارة وزير الخارجية حكمت تشيتين الى العاصمة السورية، وذلك خلال افتتاح مشروع سد اتاتورك الضخم الذي بني في اطاره ٢٢ سداً على نهري دجلة والفرات. ففي ذلك الخطاب، الذي اعتبر مثيراً ومفاجئاً بصراحته وحدته، وباللغة المباشرة التي استخدمها، قال ديميريل ان الفرات ودجلة وروافدهما هي ملك لتركيا حتى الحدود مع سورية والعراق. وتستطيع تركيا ان تستخدمهما مثلما تريد. وجاءت ردود الفعل السورية على هذا التصريح حادة ايضاً، وربط بعضها بين موقف تركيا ومواقف اسرائيل. وقالت صحيفة «تشرين» في احد تعليقاتها: نأمل أن لا يكون موقف رئيس الوزراء التركي جزءا من حملة اسرائيل الرامية الى الضغط على سورية ودفعها للتنازل عن حق العرب في استعادة اراضيهم المحتلة. بل ان البعض في دمشق وجد علاقة بين موقف ديميريل التصعيدي من مسألة المياه، والزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتزوغ الى اسطنبول، والتي اعتبرت زيارة «تاريخية»، اذ انها كانت الاولى من نوعها، كما انها جاءت في اطار الاحتفالات بمرور ٥٠٠ سنة على دخول اليهود الى تركيا.

ويتساءل المراقبون للعلاقات السورية ـ التركية الآن هل تغطي التصريحات الرسمية الايجابية والبيانات المشتركة الاثر الذي احدثه موقف رئيس الحكومة التركي؟ بل هم يتساءلون ايضاً: بأي موقف من المواقف التركية تأخذ دمشق؟ هل هو موقف ديميريل ام موقف وزير خارجيته؟ صحيح ان الوزير ابلغ الرئيس حافظ الاسد خلال استقباله له ان تصريحات رئيس الوزراء «لا تعكس السياسة التركية الحقيقية»، وحمل اليه رسالة في هذا الاطار من الرئيس التركي تورغوت اوزال، وان الرئيس السوري رحب بهذا التوضيح، كما جاء على لسان الناطق باسمه، غير ان الامر ليس مجرد خلافات في وجهات النظر او تناقضات تركية داخلية، بل يتعدى ذلك الى ربط قضية المياه بنوعية العلاقات القائمة بين البلدين وطبيعتها في مرحلة معينة، مما يعني ان هذه القضية تبقى «سلاحاً» في يد تركيا تستخدمه اذا شاءت، سواء بالتصريحات، او حتى بالوسائل العملية، مثلما حصل قبل عامين، عندما قامت بقطع مياه الفرات لمدة شهر عن سورية والعراق، بحجة ملء الخزانات في سد اتاتورك.

وعلى رغم الخلافات السياسية الداخلية والحزبية في تركيا، ومنها الخلاف بين ديميريل اليميني (٦٨ سنة)، زعيم حزب «الطريق الصحيح»، والذي يطلق عليه لقب «ثعلب السياسة التركية»، ووزير خارجيته تشيتين، أحد الرموز اليسارية والمؤيد البارز (في السابق) لزعيم حزب الشعب بولند اجيفيت الذي عزله الجيش عن السلطة في انقلابه العسكري سنة ١٩٨٠، وابقاه خارج العمل السياسي مدة عشر سنوات، على رغم هذه الخلافات، فان مسألة نهري دجلة والفرات، وحق سورية والعراق في استثمارهما الى جانب تركيا، هي مسألة غير محسومة في تركيا، وهي لذلك مادة للاستغلال السياسي من كل جانب. والسبب في ذلك ان السياسيين الاتراك يتجنبون الاجابة في وضوح حول ما اذا كان هذان النهران اللذان ينبعان في تركيا نهرين «تركيين» ام «دوليين»، ولا يجدون في القانون الدولي ما يفرض عليهم توزيع هذه الانهار بطريقة معينة من الاراضي المجاورة، كما لا يجدون ما يمنعهم من قطعها او استثمارها كما يشاؤون، الا اذا كانت الاتفاقات الثنائية تنظم هذه العملية بطريقة معينة. والحقيقة ان بين تركيا وكل من سورية والعراق اتفاقات من هذا النوع اخرها اتفاق سوري ـ تركي بين الرئيسين الاسد واوزال يعود الى سنة ١٩٨٧، ويعطي سورية الحق في ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من نهر الفرات، وهو الاتفاق الذي تتم الاشارة اليه، كلما حصل خلاف حول هذا الموضوع.

وبسبب هذا الوضع، تدخل قضية المياة في اطار قضايا اخرى على الجدول نفسه، ومن هذه القضايا مسألة الامن على الحدود الطويلة بين البلدين (٩٠٠ كيلومتر)، وقضية المفاوضات المتعددة الاطراف التي عقدت بعض جلساتها برعاية امريكية ـ روسية، وهي تشمل موضوع توزيع الثروات المائية في المنطقة واقتسامها. وعقدت جولة وحيدة من المحادثات المائية في فيينا في مايو (ايار) الماضي، تغيبت عنها سورية ولبنان، فيما حضرتها الاطراف الاخرى وممثلون عن الحكومة التركية، التي وجهت اليها دعوة خاصة. ولمح ممثلو الجانب التركي انهم يرون ان تقاسم المياه يجب ان يشمل المنطقة بكاملها. وابدوا تحفظات على طريقة تعامل سورية مع هذا الموضوع، رغم انها تحصل ـ في نظرهم ـ على الحصة المتفق عليها من مياه الفرات بموجب الاتفاقات القائمة. كما ذكر ممثلو الحكومة التركية ان سورية تحول مجاري نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر عبر اراضيها، مما يؤدي الى الجفاف في بعض قرى منطقة الاسكندرون الحدودية. وعرضوا



استعدادهم لسحب مشروعهم القديم المتعلق بمد انابيب للماء من نهري سيحان وجيحان (قرب مدينة اضنة الجنوبية) الى دول الشرق الاوسط، والذي اطلق عليه اوزال اسم «خط انابيب السلام». وقالوا ان تبرير تلك ان دول المنطقة لم تبد استعداداً ودياً للتجاوب مع الدعوة التركية واعطتها «تفسيرات سياسية». والمعروف ان اياً من دول المنطقة لم تبادر الى طرح موضوع هذه الانابيب في تركيا وان المشروع هو مجرد فكرة تركية كان يقصد بها تبادل الماء «التركي» مع النفط العربي!

وعلى رغم الطريقة التي سحب بها هذا المشروع، والتي جرى تبريرها بانها تعود الى رفض العرب له، فقد كان الغضب التركي واضحاً حيال رد الفعل العربي من «عدم التعاون» في هذا المجال. ولذلك كان ربط سليمان ديميريل بين قضيتي النفط والماء معبراً في خطابه الشهير، اذ قال: ان مياهنا لنا مثلما لهم نفطهم، فنحن لا نقاسمهم النفط ولا نقبل منهم ان يتقاسموا معنا الماء!

ويقول وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان استغرابنا حيال هذه التصريحات الاخيرة يعود الى انها مفاجئة ولا مبرر لها. فالعلاقات مع تركيا تمر في احسن المراحل التي عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المفارقات غير المفهومة في العاصمة السورية ان حملة التصعيد التركية ضدها تأتي دائماً كمقدمة لزيارة مسؤول تركي الى دمشق. ففي ابريل (نيسان) الماضي، وعشية زيارة وزير الداخلية عصمت سيفين، اثارت الصحف ومختلف وسائل الاعلام الرسمية التركية قضية «حزب العمال الكردستاني» في البقاع وقواعده وعملياته ضد تركيا، ومع ان نشاط هذا الحزب لم يبدأ في ذلك الوقت، بل هو ممتد لسنوات طويلة، فان الربط بين نشاطه ومسؤولية سورية عنه كان غير متوقع قبل الزيارة. واستخدم الاتراك زيارة وزيرهم بنجاح للحصول على اتفاق مع سورية جاء يشبه الاعتراف بمسؤوليتها عن ذلك، من خلال الموافقة على اقفال قواعد الحزب في منطقة البقاع، وادانة الارهاب الدولي»، وعدم ايواء الارهابيين ومنعهم من عبور الحدود من بلد الى اخر. وعدم السماح لاي منظمة يعتبرها احد الطرفين غير شرعية ان تبقى في اراضي الطرف الاخر او تقيم تنظيمات او تمارس نشاطاً عدائيا او تجري تدريبات من اي نوع. وفي الفقرة الثامنة من الاتفاق الذي وقع عليه الوزيران التركي والسوري محمد حربة جاء بالحرف: الى ان الجانب التركي عبر عن انزعاجه من نشاطات حزب العمال الكردستاني وتطرق اليها بالتفصيل. واعلن الجانب السوري الى هذا الحزب منظمة غير شرعية في سورية وان اعضاءه سيعتقلون ويسلمون الى السلطات في البلد الذي ينتمون اليه».

والان يقول مسؤول امني كبير في انقرة ان نشاط هذا الحزب عاد كما كان. فزعيمه عبد الله اوجالان عاد الى شقته في دمشق. وعمليات التدريب عادت كما كانت في سهل البقاع. وذلك بعد ما كانت قد وردت تقارير في السابق ان مقاتلي هذا الحزب لخذوا ينتقلون الى المناطق الجبلية المحانية للحدود مع تركيا. وفي لجتماع امني عقد في انقرة وترأسه رئيس المخابرات العسكرية الجنرال تومان كومان، تمت مناقشة تقرير تضمن معلومات حول نشاط الحزب الكردستاني (المحظور في تركيا) وفيه ان هذا الحزب اخلى معسكراته «شكلياً» في البقاع، وان الصور التي عرضت ووزعت على الصحف كانت لهذا الغرض فقط. كما ان اوجالان لا يزال يشرف على التدريبات التي تجري في سهل البقاع.

ولهذا السبب اعتبر المسؤولون الاتراك عشية زيارة وزير خارجيتهم الى دمشق ان القضية الامنية هي بالنسبة اليهم اهم من قضية الماء في هذه الظروف. فمعدل الذين يسقطون قتلى كل اسبوع في المناطق الشرقية والجنوبية في تركيا، او حتى في المدن الرئيسية على يد حزب العمال الكردستاني، يصل الى اربعين شخصاً.

ولو ان تشديداً اكبر على نشاط هذا الحزب في الدول المجاورة كان فعالاً، فان تركيا ترى ان من الممكن الحد من كثافة هذه العمليات ومواجهتها. وبالفعل احتلت القضية الامنية مكاناً مهماً في المحادثات. واستطاعت تركيا ان تحصل على اتفاق مع دمشق يقضي بتشكيل لجنة امنية مكلفة السهر على تطبيق الجانب الامني، على ان تجتمع مرة كل ثلاثة اشهر. واكد الوزير التركي ان محادثاته حققت اهدافها في هذا المجال. كما قال الشرع انه ليس من المهم معرفة مكان وجود زعيم الحزب الكردي عبد الله اوجالان (رداً على ما ذكر عن وجوده في دمشق) بل الاهم منع الاساءة الى تركيا من جانب عناصره.

واذا كانت المسألة الامنية قد وجدت الحل بالشكل الذي يرضي تركيا، وتحولت زيارة وزير الخارجية الى مناقشة قضية امنية ليست اصلاً من اختصاصه، فماذا عن قضية المياه وحق سورية فيها؟

يفضل المسؤولون السوريون في هذا المجال ان لا يتم الربط بين الموضوعين. فمثلما يرفضون ان يستخدم الماء كسلاح ضد الجيران، كذلك لا يقبلون توجيه الاتهامات اليهم بانهم يحولون قواعد المتطرفين الاكراد الى ورقة في وجه السياسة التركية. وقد استطاعت الحكومة السورية بعد تصريحات ديميريل ان تجند اجماعاً عربياً حول موقفها من قضية نهر الفرات، من خلال اتصالات على مستويات عالية مع قادة المنطقة، ومن خلال موقف رسمي اتخذته جامعة الدول العربية، ودعا الى «انهاء الكلام الذي من شأنه اثارة ازمات في المنطقة وتوفير كل الظروف التي تساعد على نجاح مسيرة السلام في الشرق الاوسط.

واكثر ما تعلق دمشق في التصريحات الاخيرة ان يكون هذا الموضوع قد تحول هو ايضاً الى وسيلة للضغط مثل غيره في اطار مفاوضات السلام. ومن هنا كان السعي الى سحب كل الاعذار من يد الاتهامات التركية، ومن بينها الاعذار الامنية. وذلك كي لا تتحول قضية الفرات من مجرد مياه نهر يعبر حدود البلدين، الى قضية سياسية تفجر في طريقها الكثير من التناقضات، التي تحرص دمشق على التعامل معها بحذر في هذه الظروف، اخذة في الاعتبار الموقع الخاص الذي تتمتع به تركيا وطبيعة الحسابات المزمنة بين البلدين الجارين.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٩ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. لسوريا وللعرب

حق علينا ، بل واجب عربي وقومي ان نتدبر وندرس بعمق عواقب الدعاوى الأخيرة التى خرج بها علينا سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا . نتابعها بعناية ونأخذها مأخذ الجد ولا نعتبرها مجرد مشكلة ثنائية بين سوريا وتركيا ، بل نضعها فى حجمها الحقيقي باعتبار انها تمثل تهديدا داهما للأمن القومى ، بل ولقد تكون طلقة انذار لمسلسل حرب المياه القائمة فى المنطقة .

إحسان بكر

فى واحدة من اكثر الأمور استفزازا واستهزاء بالمشاعر العربية والقومية، خرج علينا رئيس وزراء تركيا بادعاءات توسع جديدة تقول بالحرف الواحد : «إن تركيا سيدة على مياه الأنهار التى تنبع من أراضيها ، وليس لسوريا والعراق اي حق فيها» . واضاف فى مغالطة مكشوفة : «ان مصادر المياه لتركيا .. ومصادر النفط لهما» . مرددا فى توافق مقصود نفس ادعاءات وزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز المطالبة بحق اسرائيل فى المياه العربية ، حيث ان العرب يمتلكون النفط.

ويبدو ان تركيا لا تريد ابدا ان تغلق ملفات خلافاتها مع الأطراف العربية ، ففى الوقت الذى يتهيأ فيه الجانب العربى لمحادثات السلام مع اسرائيل فى واشنطن تعد بحق اختبارا عمليا لمدى جدية رابين تجاه السلام ، تفتعل حكومة انقرة مشكلة تريد ان تمارس بها ضغوطا على سوريا لاضعاف موقفها في لبنان ، ولكى تقبل بالشروط التعسفية المعروضة عليها حتى الآن فى مباحثات السلام حول الجولان .

سليمان ديميريل احتفل منذ ايام بتدشين سدين من السدود العملاقة فى اطار مشروع اتاتورك ، واعلن فى مؤتمر صحفى عقده فى اسطنبول عشية توجهه إلى جنوب شرقى تركيا : «ان هذه مسألة تتعلق بالسيادة ، وهذه ارضنا ، ومن حقنا ان نفعل ما نشاء» . ومشروع الغاب هو اضخم استثمارات تركيا العملاقة ، وأكبر مشروع انشائى فى الدول المحيطة بالبحر الابيض المتوسط ، ويتكلف ٣٢ مليار دولار ، وبه عدد من مصانع توليد الطاقة الهيدرولوكية ، وشبكة ضخمة للرى تستخدم نهرى دجلة والفرات حيث يمران فى منطقة الحدود بين تركيا من جهة وبين سوريا والعراق من جهة أخرى .

المشروع يعنى باختصار ان تركيا تسعى الى التحكم فى القوى الطبيعية الموجودة هناك لاعادة الهلال الخصيب الى بعض ما كان له من مجد غابر ، ثم ان المشروع تدعمه اعلى مستويات النخبة السياسية التركية . وخبراء الرى العالميون يقولون انه بحلول القرن المقبل يكون قد تم انشاء ٢١ سدا و١٩ محطة لتوليد الطاقة واقامة شبكة رى واسعة ، وبذلك يتحقق ما كان يحلم به كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة .

وبعد يوم واحد من اعلان تصريحات ديميريل اكدت سوريا رسميا انها لن تفرط بحقها فى الاستفادة من مياه دجلة والفرات استنادا إلى الاتفاقات المبرمة مع تركيا وإلى القوانين الدولية . واعتبرت المصادر السورية الموقف التركى «سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية» . وقالت ان هذه الدعاوى لو طبقت على كل الأنهار الدولية لعمت الفوضى فى كل دول العالم . فهى تتناقض والبروتوكول المرحلى الموقع بين تركيا وسوريا فى يونيو ٨٧ ، والذى اعتبر وقت توقيعه بمثابة خطوة ايجابية من جانب دمشق تجاه انقرة .. ويقول البروتوكول : انه خلال فترة ملء سد اتاتورك وإلى ان تتوصل البلدان الثلاثة المعنية بنهر الفرات وهى : سوريا وتركيا والعراق ، الى اتفاق نهائى ، يتعهد الجانب التركى بتصريف ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية على الحدود السورية - التركية ، وفى حال تدنى هذا التصريف لسبب ما يقبل الجانب التركى تعديل هذا الفارق فى الشهر الثانى .

المصادر السورية أوضحت ان الاتفاق المرحلى الموقع بين سوريا والعراق والذى بدأ العمل به فى ابريل ١٩٩٠ يقضى بان يتقاسم البلدان العربيان مياه نهر الفرات عند نقطة الحدود السورية - العراقية بنسبة ٥٨٪ للعراقيين و٤٢٪ للسوريين . وقالت أن تدفق المياه على نقطة الحدود السورية - التركية يخالف البروتوكول الموقع بين البلدين مما يدل على ان لتصريحات سليمان ديميريل ابعادا أخرى غير الأبعاد الفنية .

والسؤال المطروح هو: هل الموقف التركى الأخير يشكل اداة ضغط على حكومة دمشق لرفع يدها وايقاف دعمها لعبدالله اوجلان زعيم حزب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٩ اغسطس ١٩٩٢

العمال الكردستاني الذى يشن حربا على تركيا منذ عام ٨٤ من أجل اقامة دولة كردية مستقلة ، ويتردد انه موجود حاليا فى دمشق ويدير منها مخيم الحزب فى وادى البقاع اللبناني؟. لكن يرد على ذلك ان هذا كله كان فى الماضى ايام ان سادت أجواء التوتر بين دمشق وانقرة وان سوريا ملتزمة منذ ابريل الماضى بتطبيق الاتفاق الأمنى الموقع بين الحكومتين ، وان دمشق اغلقت بالفعل قواعد حزب العمال الكردى فى وادى البقاع وتعهدت بعدم إيواء مقاتلى الحزب المناوئ لتركيا .

أم أن تركيا تريد بالفعل ان تلعب بورقة المياه - وحاجة كل من سوريا والعراق اليها شديدة ، فإنها قضية حياة او موت - كى تمارس ضغوطا سياسية على دمشق قبل محادثات السلام القادمة ، خاصة ان القضية ليست فقط قضية الجولان ، بل ان قضية المياه فى المنطقة تشكل واحدة من القضايا المصيرية الكبرى للدول المعنية فى منطقة الشرق الاوسط .

على أى الحالات فانه يمكننا القول ان ازمة استغلال مياه دجلة والفرات - القديمة الجديدة - قد طوقت «مؤقتا» واغلق الملف - إلى حين - بالزيارة الأخيرة التى قام بها لدمشق حكمت شتين وزير خارجية تركيا والتاكيد السورى التركى خلال بيان مشترك صدر يوم الأحد الماضى باعلان تجديد التزام البلدين ببروتوكول التعاون الاقتصادى والفنى المشترك الموقع عام ٨٧ وبروتوكول التعاون الأمنى والتأكيد على ان لجانا فنية من العراق وتركيا وسوريا ستجتمع قريبا لبحث قضية المياه بين الدول الثلاث .

ويبقى ان نقول ان ملف المياه فى المنطقة لم يغلق بعد ، وان اعلان رئيس وزراء تركيا ان تركيا سيدة على مياه الأنهار التى تنبع من اراضيها وليس لسوريا او العراق اى حق فيها ، هى سابقة خطيرة تعد الأولى من نوعها ، إذ يعلن بلد المنبع لنهر دولى ان موارد النهر تخصه وحده دون البلدان المجاورة التى يجرى فيها هذا النهر ضاربا عرض الحائط بنصوص القانون الدولى بشأن الموارد المائية الدولية واستخدامها فى غير اغراض الملاحة، وان دولة المنبع لايمكن ان تقدم على أى تصرف يمكن ان يسبب ضررا لدول حوض النهر ، وان اى تصرف او اجراء يعد باطلا ما لم يحظ بموافقة جميع الدول .

اننا ازاء قضية لا تمس سوريا والعراق وحدهما. اننا ازاء قضية تمس صميم الأمن القومى العربى الأمر الذى يتطلب تحركا عربيا جماعيا على أعلى مستوى تحت مظلة جامعة الدول العربية لدعم موقف كل من سوريا والعراق فى مواجهة عملية قرصنة قائمة بدأ تنفيذها بالفعل ولن يجدى معها صدور بيانات مشتركة بينما المشاريع المقامة على أرض الواقع تخالف ذلك تماما. ان الدكتور عصمت عبدالمجيد بكل ما يمثله منصبه الرفيع والمسئول: عليه مسئوليات كبيرة تجاه الخروج بموقف عربى حاسم وموحد لدعاوى قائمة تحمل فى طياتها الكثير وتهدد شعوبا عربية بسرقة مياهها. ان صفحات الملف لم تغلق بعد، ولكننا نقول ان اولى صفحاته قد فتحت بالفعل.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ....
التاريخ : ١٩٩٢

سد أتاتورك قنبلة زمنية موقوتة تهدد بالإنفجار
تركيا تساوم الاطراف العربية بمياه دجلة والفرات!!

كان الرهان كبيرا - ومازال - على ان تركيا ستسعى بإكتمال بناء مراحل سد أتاتورك الى الضغط الى أقصى درجة ممكنة على جارتيها العربيتين سوريا والعراق اللتين تشاركانها مياه نهر الفرات عن طريق التلويح بخفض حصصهما من المياه لانتزاع مكاسب سياسية كثيرة ، غير ان الاتصالات التى جرت مؤخرا على مستوى الجانبين السورى - التركى قد هبطت بأسهم هذا الرهان الى حد ما .

ففى ٢٥ يوليو الماضى واثناء الاحتفال بافتتاح احدى مراحل سد كمال اتاتورك الذى سينتهى البناء فيه تماما عام ٢٠٠٥ اطلق سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركى وهو خبير مياه سابق تصريحات غير مشجعة لقيام تعاون بين تركيا التى يقع على ارضها مصب نهر الفرات وبين سوريا والعراق اللتين تعيشان على تدفق مياه النهر الى اراضيهم .

طريق الحوار

التزمت الدولتان ايضا ببروتوكول التعاون الامنى الموقع بينهما عام ١٩٨٧ ، وتجاوزتا عما حدث فى اواخر عام ١٩٨٩ عندما اعلنت تركيا وقف تدفق مياه نهر الفرات لكل من العراق وسوريا لمدة ثلاثين يوما لاستكمال بعض الاعمال المتعلقة بانشاء سد اتاتورك .. الا ان الرئيس التركى تورجوت اوزال عاد واكد عام ١٩٩٠ انه لن يقطع مياه نهر الفرات مرة اخرى تحسبا لهذا الموقف التركى صاحب اليد العليا فى المسألة ، وقعت سوريا فى ابريل من هذا العام اتفاقا يقضى بوقف نشاط حزب العمال الكردى عبر الحدود المشتركة كما تم الذكر سابقا ، واعلن الشرع ان اراضى سوريا او لبنان لن تستخدم لزعزعة استقرار وامن تركيا كما امكن عن طريق الحوار تسوية مشكلة سندات الملكية للرعايا السوريين والاتراك فى كلا البلدين والتى ظلت معلقة لمدة اثنين واربعين عاما .

ويذكر ان العلاقات التركية - السورية شهدت خلال الفترة الاخيرة توترا حادا عقب افتتاح تركيا لسد اتاتورك على نهر الفرات ، والذى يأتى فى اطار مشروع تركى كبير لاستخدام مياه نهر دجله والفرات فى منابعها لرى بعض المناطق القاحلة فى جنوب شرق الاناضول ، وتتضمن الخطة التركية بناء اثنين وعشرين سدا و١٩ محطة للطاقة الكهربائية .

حسن الجوار

ويقول الخبراء أن هذه السدود التركية سوف تؤثر على حجم مياه نهر الفرات التى تمر عبر سوريا وتتجه الى العراق ، وتتأثر سوريا بشكل اكثر لان العراق لديها نهر دجلة الى جانب مياه الفرات . لكن الحقيقة هى ان العراق بوضعها الحالى لا تستطيع المساومة علاوة التفاوض مع تركيا حول زيادة حصة المياه السورية التى تؤدى فى النهاية وبطريقة مباشرة للغاية الى ضمان حصتها فى المياه خصوصا بعد تدمير آلتها العسكرية فى حرب الخليج وانتزاع قرارها السياسى منها .

ومع ان قواعد القانون الدولى تنص على انه لا فضل لدول المنبع على دول المصب ، وان الدول النهرية جميعا شركاء وتتمتع بحصص عادلة من مياه النهر على اساس علاقات حسن الجوار ، ومن اجل رفاهية جميع الشعوب فان سد اتاتورك التركى يشكل قنبلة زمنية موقوتة تقف عليها الدول ذات المصالح المتناقضة فى استغلال مياه نهرى دجلة والفرات ، تهدد بالانفجار فى اى وقت .

سليمان ديميريل

طـــارق عجـــلان



المصدر : خصوصية الدنيا

التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسة x برشامة

تركيا .. ومنطق القوة

في منتصف الشهر الماضي أطلق سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا الشرارة الأولى في كهرباء سد أتاتورك وهو واحد من أكبر السدود في العالم ، وقد احتفل بهذا الانجاز أن مياه دجلة والفرات تبدأ من الأراضي التركية وهي بالتالي حرة في التصرف فيها ، تماماً كالعرب الذين يملكون النفط وهم أحرار في التصرف فيه ولا يشاركهم فيه أحد .. وقامت الدنيا ولم تهدأ حتى الآن رغم محاولات وزير خارجية تركيا الذي سارع بزيارة سوريا لطمانتها على حقها في مياه نهري الفرات ودجلة واللذان يعتبران مورد المياه الرئيسي لكل من سوريا والعراق .

ولكن بين هذين الرايين المتعارضين تبقى حقيقة واضحة وهي أن مشروع سد اتاتورك يستهدف انتاج كمية ضخمة من الكهرباء تخدم جنوب شرق تركيا وهي المنطقة التي ظلت قاحلة طوال عدة قرون ، ويعد سد اتاتورك هو تاسع أكبر سد في العالم . وتشتمل الطموحات التركية على بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة للطاقة الكهربائية ويقول الخبراء أنه من شان هذه المشروعات ان تنقص إلى النصف حجم مياه نهر الفرات القادمة عبر سوريا متجه إلى العراق .

حقيقة أخرى .. هي أن تركيا وهي تقدم على هذه المشروعات الطموحة والتي يتوقع لها ان تتكلف ٣٢ مليار دولار تمت بدون أن يتم التباحث حول حقوق الدول الأخرى التي تمر فيها مياه هذين النهرين . والثابت ان هناك عرفاً دولياً يحدد وينسق العلاقة بين الدول التي يمر بها نهر واحد ، حول حق كل منها في مياه هذا النهر وفقاً لتعدادها والمسافة التي يخترقها النهر في كل بلد .. وهو ما لم تفعله تركيا حتى الآن .

وتركيا وهي تعمل على تحدى الدول العربية ، إنما تفقد بهذا التحدى مجالاً للحركة والتواصل . بينما هي في نفس الوقت تبحث لنفسها عن دور تارة مع المجموعة الأوروبية التي تحاول اللحاق بها والانضمام إليها قبل الوسائل - بينما تقف اليونان امامها معارضة لهذا الانضمام - وتارة تبحث لنفسها عن دور شرق اوسطي محاولة بهذا ان تفتح لنفسها اسواقاً



تجارية وتارة أخرى تمد بصرها إلى آسيا الوسطى تحت ستار الامتداد الحضارى والثقافى واللغوى الذى يربط بينها وبين دول الكومنولث المستقلة فى هذه المنطقة وهى أوزباكستان وتاجكستان وكازاخستان وتركمانيا والتى كانت جزء من الاتحاد السوفيتى السابق .

ولعل ما تقوم به إسرائيل من محاولة الاستيلاء على مياه المنطقة التى تحتلها فى فلسطين وجنوب لبنان ومحاولاتها لتحويل مياه الأنهار التى تمر بها مثل نهر الليطانى ، مثل آخر على منطق القوة والأمر الواقع وإن كانت المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة التى تناقش قضية المياه هى احسن وسيلة لوضع الأمور فى نصابها .. وحتى لا تكون المياه والنزاع حولها سبباً فى قيام حرب كما يتنبأ البعض وحيث سيأتى وقت تصبح فيه المياه اكثر شحاً من البترول

ومصر بنظرتها المستقبلية الناضجة ، وضعت أمامها كل هذه الاعتبارات وهى تتعامل مع نهر النيل والدول التسع التى يمر بها النيل وروافده ، واقامت ما يعرف باسم الاندوجو - الاخوة - وذلك لتنظيم طرق ووسائل الاستفادة من هذا النهر العظيم وكيفية تهذيبه والسيطرة عليه فى الجذب وذلك لكى لا تضيع قطرة ماء ثمينة من مياهه .. انها بمنطق الاخوة واعطاء كل ذى حق حقه ضمنت ان يسود السلام بين الدول المعنية وهذه هى السياسة التى يجب ان تسود العالم بعد زوال الحرب الباردة

انچى رشدى

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نيسان ١٩٩٢

- تركيا تتناغم مع اسرائيل في تهديد الأمن المائي العربي

ازمة المياه مع دمشق مفتعلة واهدافها مكشوفة

لندن - «صوت الكويت»: تراجعت الأزمة التي فجرها تصريح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل حول حق تركيا بكامل المياه التي تجري في اراضيها، بما في ذلك نهرا دجلة والفرات وعادت انقرة لتؤكد على حق جارتيها (سورية والعراق) في مياه النهرين وفقاً للاتفاقيات المعقودة بين الأطراف الثلاثة.

وكان رئيس الوزراء التركي صرح في اواخر الشهر الماضي ان تركيا سيدة على مياه الانهار التي تنبع في اراضيها وليس لسورية او العراق اي حق فيها. ومن ما قاله ديميريل ايضاً، وكان سبباً في اندلاع الأزمة بين تركيا وسورية «ان مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما (يقصد سورية والعراق) نحن لا نقول اننا نشارك في مصادرهما النفطية، ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية».

ويبدو ان الدبلوماسية التركية اعدت مسبقاً خطة تحرك لاحتواء قنبلة ديميريل ودفعها باتجاه محدد رمت له تركيا حيث انتقل وزير خارجيتها حالاً الى دمشق للقاء المسؤولين فيها وبالتالي واد الازمة في مهدها بعد قطف ثمارها ولكي لا تظهر لاحقاً في وضع ضعيف، اذا ما تحولت القضية الى هيئة تحكيم دولي. وهذا ما شرعت العاصمة السورية الاعداد له.

ويقول مراقبون ان زيارة وزير الخارجية التركي هدفت الى اجراء اتفاق مع دمشق على القضايا الامنية، والضغط المائي على سورية ليس سوى وسيلة وجدها الأتراك ناجعة لدفع جارتهم الى التزام المواثيق والعهود التي قطعتها لهم ونفذت بعضها في وقت سابق من هذا العام عندما فككت من البقاع اللبناني وبعض المناطق السورية معسكرات للثوار الاكراد. في حين اعتبرت دمشق تصريحات ديميريل غريبة وتساءلت عن مغزاها ودوافعها، لاسيما في اللقاءات التي جرت في دمشق بين وزير الخارجية التركي السيد حكمت تشيتين والمسؤولين السوريين، الذين اكدوا له على رغبتهم في علاقات ودية مع تركيا، ولكن من دون ان يقود ذلك الى اي تفريط بالحقوق السورية في المياه.

ومما شغل السوريين في محاولتهم استقراء تصريحات ديميريل هو خوفهم من ان يكون تقاطع هذه التصريحات حول المياه مع تصريحات اسرائيلية مشابهة له دلالته في الخطاب التركي بما يتعدى مسالة المياه الى مسائل أخرى تتعلق بالمفاوضات الجارية الان بين اسرائيل والعرب. ونقطة التخوف، ان تكون هذه التصريحات موظفة في رصيد اسرائيل وفي سياق الضغط على العرب، خصوصاً أن الذي صرح من بين الاسرائيليين حول مسالة المياه هو شمعون بيريز الشخصية الثانية في حزب العمل الاسرائيلي ووزير الخارجية الحالي، وقد وصف السوريون تقاطع تصريحاته مع التصريحات التركية بانه «مثير».

وكان شمعون بيريز قال ما معناه ان لاسرائيل الحق في المياه العربية ما دام العرب يملكون نفطاً.

ابعاد سياسية

ومنذ انفجرت الأزمة الأخيرة من تصريحات ديميريل تحركت سورية على غير صعيد لتطويق هذا الموقف التركي والدفع في اتجاه الغائه، مؤكدة على انها لن تفرط في حقها في الاستفادة من مياه دجلة والفرات استناداً الى القوانين الدولية والاتفاقات المعقودة مع تركيا.

وقد اعتبر المسؤولون السوريون ان الموقف التركي يشكل سابقة «خطيرة» في العلاقات الدولية وله ابعاد سياسية.

وحثت الجامعة العربية تركيا على التوصل الى اتفاق مع سورية والعراق بشأن مياه الفرات، ورأت الجامعة ان اتفاق تركيا مع الدولتين العربيتين لا بد له ان يتم استناداً الى البروتوكول المبرم والموقع من قبل الدول الثلاث في العام ١٩٨٢، وينص على ان تسمح انقرة بمرور ما لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب من مياه الفرات في الثانية الواحدة الى كل من سورية والعراق، وفي حال تدني هذه الكمية من المياه لسبب ما، على الجانب التركي تعديل هذا الفارق في الشهر التالي. وكان الاتفاق المرحلي الموقع بين سورية والعراق، والذي بدأ العمل به في نيسان (ابريل) من العام ١٩٩٠ يقضي بتقاسم مياه نهر الفرات عند نقطة الحدود السورية - العراقية بنسبة ٥٨ في المئة للعراقيين و٤٢ في المئة للسوريين.

ويناقض الموقف التركي الذي اطلقه سليمان ديميريل في تصريحاته القانون الدولي الذي يعد الانهار التي تخترق اقاليم دولتين او تفصل بينهما انهاراً دولية تطبق



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ [illegible]

قنبلة ديميريل بشأن مياه دجلة والفرات لابتزاز سورية امنياً أم للضغط على المفاوض العربي لصالح اسرائيل؟

عليها القوانين الدولية التي تنص على مبادئ حسن الجوار وعدم الاضرار بالغير، وحل الخلافات بالتفاوض وعدم التعسف باستعمال الحق والتجانس القانوني مع الذات وتقاسم المياه الدولية المشتركة بشكل عادل ومعقول.

والمتتبع لخط سير العلاقة السورية - التركية يدرك انه ليست هذه هي المرة الاولى التي تتسبب فيها المياه بنزاع بين سورية وتركيا، فالطلب التركي المتزايد على المياه، وما قاد اليه من انشاء لاضخم سد في المنطقة هو سد اتاتورك، دفع بالأتراك الى توتير العلاقات السورية - التركية على نحو لم يسبق له مثيل عندما قرروا في ١٣ يناير (كانون الثاني) من العام ١٩٩٠ خفض امدادات المياه السورية والعراقية مدة شهر كامل. وكانت تركيا قد لجأت الى هذه الخطوة لملء سد اتاتورك على الفرات من جانبها.

وفي أصل المشكلة ان حجم مياه الفرات يصل في بعض السنوات الى ٣٢ مليون متر مكعب تقريباً، في حين تنخفض سنوات الشح هذا الحجم الى النصف تقريباً، ما يتسبب في متاعب جمة للدول الثلاث المعنية.

وقد لجأت سورية والعراق بدورهما الى بناء سدود وبحيرات تجنباً للشح، فأقامت سورية بحيرة الأسد وسد الثورة، الا ان اعمال الانشاء على السد ادت الى نقص في المياه والكهرباء في شهور الصيف في دمشق وحلب. ويستفيد العراق من مياه دجلة في بحيرة ثرثار شمال بغداد التي تربط بين مجرى نهري دجلة والفرات لتعويض الشح الذي يصيب مياه الفرات المتدفقة اليه من سورية.

الحاجة للمياه تتزايد

وكما يؤكد الخبراء، فان عجز سورية من امداد المياه قد يصل الى مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠، في حين ان توافر مياه دجلة يساعد العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي مداخلة حول مسالة المياه بين تركيا وجارتيها سورية والعراق، قدمها د. محمود سمير احمد في اطار معالجته ورؤيته لمشاكل المياه في المنطقة نشرها مؤخراً في كتاب حمل عنوان «معارك المياه المقبلة في الشرق الاوسط» لاحظ الباحث ان علاقات سورية بتركيا كانت دائماً «يشوبها شيء من التوتر القديم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حينما ضمت تركيا لواء الاسكندرون عنوة بموافقة الحلفاء وحرمت سورية الحديثة الاستقلال من هذه الولاية الشمالية من اراضيها. ثم كان تحريك تركيا لجيوشها على حدود سورية سنة ١٩٥٨ كوسيلة ضغط عليها للانضمام الى الأحلاف الغربية مدعاة لقلق السوريين ومسارعتهم الى طلب الوحدة الفورية مع مصر جمال عبد الناصر».

وتتضمن خطة تركيا التي اصبحت سبباً في النزاع بينها وبين جارتيها، ولاسيما سورية الاستفادة من مياه الفرات بكميات تحتجزها سدود عديدة اقيمت على الفرات، اكبرها واكثرها تهديداً لسورية واثارة للنزاع هو سد اتاتورك، وتقدر هذه الكميات في المياه بعشرة مليارات متر مكعب سنوياً واذا كان حجم ايراد نهر الفرات قبل تطويره من قبل تركيا حوالي ٢٩ مليار متر مكعب سنوياً، حسب الأعلانات التركية، رغم اختلاف التقديرات السورية لهذا الايراد، فان سورية لن تنال منها سوى ١٧ مليار متر مكعب في السنة بعد تنفيذ مشروعات تركيا، وقد عقد الوضع تدريجياً بين سورية وتركيا قيام الأخيرة بإنشاء خزانات على نهر الفرات لتوليد الكهرباء. واستصلاح مليوني هكتار من الاراضي الفقيرة التي تسكنها اغلبية كردية، وبلغت الاعمال الهندسية في تلك السدود حسب الدكتور محمود سمير احمد مرحلة متقدمة، سوف تشهد ذروتها في العام ١٩٩٤. ومن المنتظر ان تعتمد تلك الأراضي المستصلحة حديثاً بنسبة ٨٠ في المئة على مياه الفرات وبنسبة ٢٠ في المئة على مياه دجلة. ولن يقل النقص الذي سوف تعاني منه كل من سورية والعراق عن ١٠ الى ١٥ مليار متر مكعب، وهو عملياً نصف كمية المياه التي تحصل عليها سورية عادة من تدفق مياه الفرات عبر الحدود التركية السورية.

وبالتالي لا تنفع تلك التطمينات التي طالما اطلقتها تركيا في اتجاه سورية من ان التقنية الحديثة في استخدامات المياه بعد بناء السدود سوف تتيح الفرصة للمحافظة على قدر اكبر من المياه.

استغلال قضية المياه

وبغض النظر عما توصل اليه السوريون مع الأتراك خلال زيارة وزير الخارجية التركي الى دمشق، فان مشكلة المياه في المنطقة سوف تظل مرشحة للاستغلال السياسي، وللتفجر في كل لحظة ما لم تلتزم الاطراف بالبروتوكولات المعمول فيها بين البلدان التي تشترك في انهار لها طابع دولي. واذا كانت الازمة الأخيرة قد تقاطعت مع الازمة الدائمة بين لبنان واسرائيل التي تسرق مياه الليطاني وتهيئ نفسها باستمرار لتكون القادرة مستقبلاً على السيطرة على مصادر المياه. فان التدخل الاسرائيلي في مسالة المياه، ما يزال معطلاً نظرياً، ودولياً، بسبب الرفض السوري لمناقشة موضوع المياه في اطار المفاوضات مع اسرائيل قبل تحقيق تقدم فعلي في التفاوض لاستعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة، الى جانب الأراضي العربية وعلى راسها الجولان. وبالتالي فان المسالة معقدة جداً، ولا نقاش في المدى المنظور حول المياه مع اسرائيل، التي تقوم عملياً بجر المياه اللبنانية سراً وعلانية. وموضوع نهر الليطاني سبق ان اثير على مستوى دولي من قبل لبنان من دون ان يؤدي الأمر الى خطوات عملية من قبل المجتمع الدولي تجعل اسرائيل تتراجع عن سرقة المياه.



أنقرة تفرض طوقاً أمنياً حول مدينة دياربكر

اجتماع سوري تركي في الحسكة لتنظيم التعاون الحدودي بين البلدين

دمشق: من سلوى الاسطواني

انقرة ـ ا.ت.ب: عقد مسؤولو المنطقتين الحدوديتين المتجاورتين في سورية وتركيا اول اجتماع رسمي لهما امس منذ زيارة وزير الخارجية التركي لدمشق وذلك في مدينة الحسكة السورية في وقت أعلنت فيه السلطات التركية اقفال الطرق المؤدية الى مدينة دياربكر الحدودية تحسبا لمظاهرة قد ينظمها انصار حزب العمال الكردستاني الانفصالي.

شارك في اجتماع الحسكة امس وفد تركي برئاسة يحيى كور والي مدينة ماردين الحدودية ووفد سوري برئاسة مصطفى ميرو محافظ مدينة الحسكة السورية.

وتناولت المباحثات مختلف القضايا الحدودية بين البلدين وسير الاعمال والتعاون المشترك بين الجانبين للمحافظة على الهدوء والاستقرار وتسهيل انتقال المسافرين والتبادل التجاري بين البلدين وتقديم المزيد من التسهيلات لبضائع الحدود وسيارات الترانزيت عبر اراضي البلدين.

وصرح والي ماردين يحيى كور ان تركيا حريصة على تطوير التعاون والعلاقات وخصوصا على التعاون الامني والحدودي مع سورية.

وهذا الاجتماع السوري والتركي هو الاول الذي يعقد بعد زيارة وزير الخارجية التركي الى دمشق الشهر الماضي تنفيذا للبروتوكول الموقع بين البلدين الذي ينص على اجراء اتصالات دورية بين الاطراف المعنية وعلى التعاون المشترك بين سلطات البلدين لمراقبة الحدود المشتركة التي يبلغ طولها ٩٠٠ كيلومتر.

وتزامن هذا الاجتماع مع اعلان انقرة امس ان قوات الامن التركية بدأت في مراقبة هويات المواطنين الاتراك على مداخل مدينة دياربكر القريبة من الحدود السورية وحظرت على الجميع، باستثناء المسؤولين والمرضى، دخول المدينة خشية تنظيم الانفصاليين الاكراد لمظاهرات فيها.

وقال مسؤول في دياربكر أن هذا التدبير تقرر اثر معلومات اشارت الى ان مقاتلي حزب العمال الكردستاني يعدون لمظاهرات في المدينة بعد تشييع أحد عناصرهم قتل في مواجهة مع قوات الامن الاسبوع الماضي قرب مدينة ليتش المجاورة.

وأوضح صحافيون محليون ان اعدادا من السيارات تحتشد عند مداخل دياربكر لكن الاجواء هناك غير متوترة

وكان حزب العمال الكردستاني قد طلب منذ عدة اسابيع من انصاره مضاعفة نشاطهم حتى ١٥ اغسطس (اب) الحالي موعد الذكرى الثامنة لبدء حملتهم ضد القوات التركية والاهداف الكردية المتهمة بالتعاون مع الدولة التركية.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

تطويق أزمة المياه التركية ـ السورية

بقلم: د. حسن بكر *

مع نهاية شهر يوليو (تموز) الماضي انطلقت الرصاصة الأولى في حرب المياه وجاءت هذه المرة من تركيا في ظل المتغيرات الجديدة في الشرق الأوسط. هكذا ارتفع الستار عن بوادر أزمة جديدة في حوض دجلة والفرات بين تركيا وسورية. فقد أعلن «سليمان ديميريل» رئيس وزراء تركيا أن موارد المياه في دجلة والفرات ملك لتركيا تفعل بها ما تريد ولا يحق لكل من العراق وسورية أن يشاركاها في مواردها المائية لأن تلك مسألة تخص السيادة التركية. وقال ديميريل إنه كما لا يحق لتركيا أن تطالب بحصة في بترول العراق أو سورية فلا يحق للدولتين المطالبة بحصة في المياه التركية.

ما هي الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة وكيف أمكن تطويقها في مدة زمنية قياسية وآثار ذلك على حروب المياه في المنطقة العربية؟ هناك مجموعة من الأسباب الكامنة والظاهرية التي قادت إلى هذه التصريحات التركية وما أعقبها من تحركات في العالم العربي. فمن المعروف ان تركيا ترتبط بالعالم العربي بوشائج وصلات حضارية ودينية واقتصادية قوية لا تتعارض مع ارتباطاتها الدولية، أول هذه الأسباب تعارض الخطط التنموية التركية مع جارتيها العراق وسورية. فرغم أن تركيا تسيطر على منابع النهرين إلا أن ٤٠٪ من أراضيها الجرداء التي تقع جنوب شرق الأناضول تعاني من نقص عام في المياه ولعلاج ذلك تم التفكير في مشروع هضبة الأناضول (GAP) وهو عبارة عن سلسلة من ١٣ مشروعا فرعيا تتألف من سدود الري والهيدروليكا بما فيها سد أتاتورك العملاق، تقع سبعة منها على الفرات بينما الستة الباقية على نهر دجلة وسوف تحتاج الحكومة التركية من خلال استثماراتها الحالية إلى ما يقرب من خمسين عاما لإكمال المشروع. وقد أثار هذا المشروع القلق العراقي والسوري حول إمكان توفير المياه لمشاريعهما الزراعية والصناعية. وتخشى سورية والعراق من أن يحول سد أتاتورك المياه إلى سهل «أروفا» التركي مما يجبرهما على الاعتماد على المياه التركية. وتدعي العراق التي تتشكك دائما في مشاريع التنمية السورية على نهر الفرات، أن إنشاء سد أتاتورك سوف يقلل تدفق النهر إلى العراق بمقدار ١٥ ـ ٢٢ مليار متر مكعب من المياه (حوالي ٥٠ ـ ٧٠٪). وقد ازدادت حدة الأزمة المستمرة بسبب الجفاف الحالي والذي نتج عنه انخفاض مهم في مستوى نهر الفرات. وفي المتوسط السنوي تقدر طاقة النهر بحوالي ٣١ بليون متر مكعب ماء وهي تكفي لإشباع الأقطار الثلاثة ولكن مستوى الماء هبط عام ١٩٨٩ إلى ١٦ بليون متر مكعب مما تسبب في نقص خطير في الماء في البلدان الثلاثة. وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث توتر دائم في حوض النهر انعكست آثاره على العلاقات السياسية. ففي عام ١٩٧٥ وصلت العلاقات العراقية ـ السورية إلى حافة الحرب بسبب تخفيض سورية لتدفق الفرات لملء خزان الثورة مما أثر على ثلاثة ملايين مزارع عراقي. وادعت تركيا وجود مؤامرة سورية لنسف سد أتاتورك وفي عام ١٩٨٧ قالت تركيا إنها ستقطع تدفق الفرات بسبب دعم سورية «للإرهابيين» الأكراد.. إلخ.

والأكراد هم السبب الثاني في التصريحات والسلوك التركي تجاه سورية بالذات. ويظهر ذلك بوضوح في إثارة الأمر من قبل وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين لدمشق في مطلع شهر اغسطس (آب) الجاري عندما طالب بالوفاء بالتعهد السوري بإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد في وادي البقاع اللبناني. والمعروف ان أكثر من أربعة الاف شخص لقوا مصرعهم في تركيا منذ بدأت حركة المقاومة التي شنها حزب العمال الكردي للمطالبة باستقلال مناطق الأكراد في جنوب شرقي تركيا.

وكان من نتيجة زيارة وزير داخلية تركيا لدمشق في ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٩٢ إغلاق معسكر لتدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع حيث ينتشر الجيش السوري لكن تركيا اعتبرت ذلك غير كاف واعلنت انها ستواصل مساعيها لدى سورية ولبنان لطرد جميع عناصر الحزب من لبنان. ويعتقد كثير من المحللين أن زيادة ضربات حزب العمال الكردستاني في داخل تركيا وتعاونه مع صدام حسين في سد طرق الإمدادات أمام الأكراد العراقيين المناوئين للنظام الحاكم في بغداد قد اديا إلى حدوث هاجس الأمن والإرهاب لدى المسؤولين الأتراك.

السبب الثالث يظهر ايضا في حديث وزير الخارجية التركي بأن انقرة تقترح النظر إلى جميع موارد المياه في المنطقة وليس الفرات فقط. وتتهم السلطات التركية سورية بأنها تتلاعب بمياه نهر «العاصي» الذي يجتاز الحدود التركية مما يؤدي سنويا إلى فيضانات أو جفاف على هضبة «أميك» الخصبة.

أما السبب الرابع فمرجعه إلى البترول. إذ يرى بعض المراقبين ان تركيا لاتزال بحاجة إلى موارد البترول العراقي الذي توقف ضخه وتسويقه عبر موانئها منذ أزمة الخليج. فإذا اضفنا إلى ذلك حجم التوقعات الهائلة التي قدرها الخبراء لاكتشاف البترول في سورية لعرفنا مغزى إشارة رئيس الوزراء التركي إلى مفهوم المشاركة في البترول كما في المياه وأن ذلك سيكون عنصرا من عناصر المساومة على تقاسم المياه في المستقبل.

ولقد جاء الرد السوري متسما بالهدوء والحكمة والتعاون المشترك. فقد أكدت على احترام السيادة التركية على اراضيها وضرورة توزيع مياه دجلة والفرات توزيعا عادلا بين الدول المشتركة في حوض النهر. وفي حالة تحويل النهرين سيكون ذلك كارثة في وقت يسعى فيه العالم إلى التعاون وتجنب اندلاع اشكال جديدة من التوترات والصراعات.. وان من شأن إرساء التعاون في توزيع المياه تحقيق الرخاء لجميع شعوب المنطقة .

تركيا من ناحيتها فتحت بابا مواربا لتطويق الأزمة من خلال دبلوماسية القوة ؛ فقام وزير خارجيتها بزيارة عاجلة لسورية لدراسة تقاسم مياه الفرات وموضوع حزب العمال الكردستاني بالإضافة إلى الموضوعات المشتركة الأخرى. واكد وزير الخارجية عقب الزيارة ان تصريحات رئيس الوزراء التركي «قد اسيء فهمها». بل وأبدى الأتراك استعدادهم لمشاركة سورية في بناء سدود على نهر الفرات والنية في عقد مؤتمر ثلاثي لدول الحوض لإزالة التوتر حول موضوع تقاسم المياد.

ولسوف يظل موضوع المياه أمرا مثارا في منطقة الشرق الأوسط طوال العقد المقبل ومصدرا خصبا لإثارة التوترات بين الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجي مالم يتم تدارك الأمر منذ الآن في اتجاهين: أولهما تقليب وقائع التعاون مع دول الجوار على حساب وقائع الصراع مع الاحتفاظ بالأخيرة في إطار مخطط من دبلوماسية القوة والإقناع بالعنف، وثانيهما إيجاد اتفاقيات مشتركة تقنن تقاسم المياه بين دول الحوض الواحد منعا لحدوث التوترات في وقت الأزمة مستقبلا.

ومن الواضح ان الأزمة قد انعكست على العالم العربي برمته إذ دعت المنظمات العربية والدولية المعنية بقضايا المياه في ختام اجتماع لها في العاصمة الأردنية عمان وزراء المياه والري والزراعة العرب إلى وضع استراتيجية مائية للدول العربية ولاستغلال المياه العربية أفضل استغلال.

• قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط .

المصدر : الشروق

التاريخ : ١٢ ـ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوريا ـ تركيا

معادلة المياه والاكراد: عود على ذي بدء؟

تركيا تربط موضوع المياه بامنها، وتفتح الملف من وقت الى آخر، وتحديدا في اتجاه سوريا والعراق، والعنوان الدائم الفرات.

باريس ـ بشير البكر

■ في الوقت الذي يزور فيه دمشق وفد تركي عالي المستوى، عادت مشكلة المياه بين سورية وتركيا، لتفتح ملف ازمة قديمة، مهددة بتطورات سلبية على العلاقات التي عرفت بعض التفاهم خلال العام الحالي، على اثر «البروتوكول» الامني» الذي وقع بين البلدين، في ابريل ـ نيسان الماضي، لتطويق نشاطات حزب «العمال» الكردي التركي ضد سلطات انقرة التي تتهم دمشق بتقديم تسهيلات للحزب المذكور.

جاءت الازمة الجديدة، بعد ان قامت تركيا في الاسبوع الاخير من يوليو ـ تموز، الماضي، بتدشين المرحلة النهائية من سد «اتاتورك» العملاق المقام على نهر الفرات، والذي كلف تعميره ٢,٨ مليار دولار، لسد حاجات منطقة «شرقي الاناضول» ذات الغالبية السكانية الكردية من مياه الري والكهرباء. يضاف الى ذلك التصريح الذي اطلقه رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل، والذي اعتبر الشرارة الاساسية للخلاف الحالي، وقال فيه ان «تركيا سيدة على مياه الانهر التي تنبع من اراضيها وليس لسورية او العراق، راي حق فيها.. مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما، نحن لا نقول اننا نشاركهما مصادرهما النفطية، ولا يمكنهما القول انهما يشاركاننا مصادرنا المائية».

واشتعلت الازمة عندما اعتبرت سورية تصريحات ديميريل «سابقة في العالم، اذ لو طبقت على كل الانهار الدولية لعمت الفوضى كل دول العالم»، مشيرة الى انها تتناقض و«البروتوكول» المرحلي الموقع بين تركيا وسورية في يونيو ـ حزيران العام ١٩٨٧، والذي يعتبر «لفتة طيبة» من دمشق تجاه انقرة. ويقول «البروتوكول» انه «خلال فترة ملء سد اتاتورك، والى ان تتوصل البلدان الثلاثة المعنية بنهر الفرات (سورية، العراق، تركيا) الى اتفاق نهائي، يتعهد الجانب التركي بتصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على الحدود السورية ـ التركية، وفي حال تدني هذا التصريف لسبب ما، يقبل الجانب التركي تعديل هذا الفارق في الشهر الثاني». ويقضي الاتفاق المرحلي الموقع بين سورية والعراق، والذي بدأ العمل به في ابريل ـ نيسان العام ١٩٩٠، بتقاسم مياه الفرات عند نقطة الحدود السورية ـ العراقية بنسبة ٥٨ في المئة للعراق، و٤٢ في المئة لسورية. واشارت سورية الى ان تدفق المياه على نقطة الحدود السورية ـ التركية يخالف «البروتوكول» الموقع بين البلدين، وهذا «يدل على ان لتصريحات ديميريل ابعادا اخرى، غير الابعاد الفنية».

وانتقدت الصحف السورية تصريحات ديميريل، وقالت جريدة «تشرين» الرسمية انها تتقاطع بشكل مثير مع طروحات وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرين، حين اعلن عن حق «اسرائيل» بالتمتع بمياه المنطقة متذرعا بما يملكه العرب من ثروات نفطية. وقد بدأت سورية تحركا شمل بعض العواصم، وخصوصا القاهرة، لشرح وجهة نظرها، وتفادي مواجهة مع تركيا، وكذلك الاحتكام الى القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحكم توزيع مياه الانهار التي تجتاز اكثر من دولة.

«الشروق» سالت خبيرا اوروبيا، عن رايه في الازمة، فقال «ان موقف انقرة



المصدر : الشروق

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يناقض القانون الدولي، الذي يعتبر الانهار التي تخترق اقاليم دولتين، او تفصل بينهما، انهارا دولية، تطبق عليها القوانين الدولية، التي تنص على مبادىء حسن الجوار وعدم الاضرار بالغير، وحل الخلافات بالتفاوض وعدم التعسف باستعمال الحق والتجانس القانوني مع الذات، وتقاسم المياه الدولية المشتركة بشكل عادل ومعقول».

وثيقة تركية

وتجدر الملاحظة، ان تقاسم مياه الفرات بدأ يثير مشكلة، منذ ان قامت تركيا في يناير - كانون الثاني العام ١٩٩٠، بقطع مياه الفرات لمدة شهرين لملء سد اتاتورك، وعملت على تقنينها بعد ذلك، وهاهي اليوم انجزت المرحلة الاخيرة من السد، اضافة الى ١٦ سدا صغيرا على الفرات، بحيث صار بمقدورها التحويل الكلي لمياهه.

وتكتسب مسالة معدلات سحب تركيا من مياه الفرات اهمية خاصة بالنسبة الى سورية التي تعتمد على مياه الفرات لتوليد ٧٥ في المئة من الطاقة، ولقسم مهم من احتياجاتها من مياه الشرب والري». كما انها تكتسب اهمية بالنسبة الى العراق لان نهر الفرات هو المورد الرئيسي لمياه الزراعة العراقية في منطقة الفرات الاوسط. واضافة الى انخفاض معدلات تدفق المياه في نهر الفرات فان قيام تركيا بملء سدودها وخزاناتها يؤدي الى مشكلات بيئية وتردي نوعية الماء الذي يصل الى كل من سورية والعراق على الرغم من تاكيدات انقرة انها ستحاول الحيلولة دون ذلك.

ويتوقع الخبراء ان يؤدي انخفاض معدلات تدفق مياه الفرات الى سورية، بالاقتران مع ارتفاع نسب آثار الاسمدة والمبيدات الحشرية الى تلويث الخزانات الجوفية على الجانب السوري من الحدود المشتركة. وبمعزل عن هذه الاعتبارات العلمية، فان كلا من دمشق وبغداد تخشيان من تزايد اعتمادهما على انقرة وحسن نواياها لضمان دفق كاف من المياه.

وسربت الدوائر السورية مؤخرا وثيقه رسمية صادرة عن وزارة الخارجية التركية تلخص في العمق موقف انقرة من قضية الفرات. والطريف ان الوثيقة التركية تقول ان تركيا بلد يعاني من نقص حالي ومتوقع في المياه، اذ تصل مواردها المائية السطحية والجوفية السنوية الى ١٦٩ مليار متر مكعب، وتبلغ حصة الفرد من المياه ثلاثة آلاف متر مكعب سنويا، وتدعي الوثيقة ان حصة الفرد من المياه في العراق تصل الى ٦٥٠٠ متر مكعب سنويا، وفي سورية الى ٣٣٥٠ مترا مكعبا سنويا. لذلك «فان الادعاء بوجود فائض مائي لدى تركيا غير حقيقي».

والتناقض الرئيسي في الوثيقة التركية يعود الى تاريخ الموقف التركي من قضية المياه والتعاون الاقليمي في هذا المجال، فتركيا التي طرحت مشروع «انابيب السلام»، اي نقل مياه نهري «سيحان» وجيحان، الى باقي دول المنطقة، لم تشر آنذاك الى نقص في مواردها المائية، بل اكدت وجود فائض يسمح لها ببيع معظم مياه هذين النهرين. ومما لاشك فيه ان احد اسباب التصعيد في الموقف التركي، رفض سورية حضور قمة مياه الشرق الاوسط التي دعا اليها الرئيس التركي تورغوت اوزال لطرح مشروع «انابيب السلام» الذي تعارضه سورية لجهة استفادة «اسرائيل» منه من جهة، ولربط تنفيذه باتفاق ثلاثي مسبق (تركي - سوري - عراقي) لاقتسام مياه الفرات من جهة ثانية.

مصادر مطلعة على ملف الخلافات السورية - التركية، خلال الاعوام الاخيرة، تقول ان الازمات بين البلدين ارتبطت بمسالتي الامن والمياه، فكلما شعرت تركيا بان امنها الحدودي مهدد، عمدت الى التلويح لسورية بورقة المياه، وان سورية كانت ترد الفعل في كل مرة، حيث تلجا الى مواجهة



المصدر : الشروق

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضغط المائي التركي بورقة حزب «العمال» الكردي.

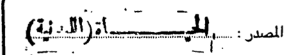
اضافت المصادر انه في كل الاجتماعات السابقة، سواء في المستويات العليا ام التي تتم عادة بين المخافر الحدودية، كان كل طرف يلقي باللوم على الآخر، فتركيا تتهم سورية بايواء عناصر قيادية من حزب «العمال» وخصوصا امينه العام عبدالله أوغلان في دمشق، وهي تقدم لحزبه التسهيلات في الحركة ونقل السلاح والتدريب في معسكرات في البقاع اللبناني، وفي مناطق الحدود المحاذية لمدن شرقي الاناضول، وخصوصا ديار بكر، ونصيبين، وفتح اذاعة للحزب موجهة الى داخل تركيا، وتبث على «الموجة القصيرة» من منطقة «عامودا»، في شمال سورية.

واشارت المصادر الى انه بموجب «الاتفاق الامني» الاخير تعهدت سورية باستنكار عمليات حزب «العمال». ووافقت على تصنيفه في خانة «الارهاب»، وقامت بتسليم تركيا ٥٠٠ من عناصره كانوا قد ضبطوا وهم يحاولون التسلل الى تركيا عبر الحدود السورية الشمالية، كما أغلقت معسكرين لانصار الحزب في «وادي البقاع». الا ان تركيا التي تعتبر محاربةالحزب المذكور على رأس قائمة أولوياتها، بسبب الحرب التي يشنها ضدها منذ العام ١٩٨٤، وأدت الى سقوط ٤ آلاف قتيل بين عناصر الجيش والدرك وبعض العاملين في السفارات الاجنبية، تعتبر حتى الآن ان سورية لم تحترم التعهدات التي وردت في «البروتوكول» الاخير، وقالت صحفها، عشية أزمة المياه، ان عبدالله اوغلان موجود حاليا في دمشق، ويدير منها مخيم الحزب في البقاع على الرغم من «البروتوكول الامني»، وأكدت ان المخيم نقل من بلدة «الحلوة»، الى مكان آخر في البقاع ايضا. وكان رئيس الوكالة القومية للاستخبارات التركية الجنرال «تيرمان كومان» أشار الشهر الماضي، الى ان «اوغلان».. يقيم في شقة مساحتها ١٥٠ مترا مربعا، وان انقرة ترصد تحركاته «كل دقيقة». واضاف ان الشقة تقع في بلد مجاور لا يريد تسميته لئلا يثير ازمة دبلوماسية، واعتبر ان اغلاق مخيم البقاع تم في شكل صوري.

واشارت مصادر كردية تركية في باريس الى انه في اليوم الذي جرى فيه توقيع «البروتوكول الامني» السوري ـ التركي في ابريل ـ نيسان الماضي للحد من نشاطات حزب «العمال»، كان الحزب يفتح جبهة على طول الخطوط الحدودية السورية ـ التركية، ناشرا ثلاثة آلاف مسلح، قاموا بعرض قوة، ثم اختفوا في القرى والجبال، الأمر الذي يعني ان الورقة الكردية التركية ليست في يد سورية، بل ان من يستطيع الامساك بها، من شأنه ان يؤثر كثيرا في السياسة التركية، وهنا سر عدم معاداة سورية للأكراد.

وسواء احصل اتفاق أمني سوري ـ تركي جديد أم لم يحصل، فان الحل هو بتفاهم كردي ـ تركي، وهو حل لا يمكنه ان يأتي من خارج الحدود. ■■





المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

مسؤول تركي وصل الى الحسكة تنفيذاً للتعاون الأمني

دمشق ليست ضد سد أتاتورك وتريد اتفاقاً ثلاثياً في شأن الفرات

□ دمشق - «الحياة»:

■ اكدت سورية ان تركيا تلتزم بنود البروتوكول المرحلي الثنائي الموقع بين البلدين في حزيران (يونيو) في عام ١٩٨٧. وان دمشق تعترف بحق الاتراك في الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات. وقالت مصادر سورية مطلعة على ملف الفرات لـ «الحياة» ان تركيا تمرر عبر مجرى نهر الفرات اكثر من الحجم المتفق عليه في البروتوكول المرحلي «وان حجم التصريف في الثانية الواحدة على نقطة الحدود السورية - التركية ارتفع عن الـ ٥٠٠ متر مكعب التي تكفلت انقرة بتصريفها في العام ١٩٨٧».

واوضحت المصادر ان الاتراك عادوا والتزموا بحجم التصريف منذ بداية زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين الى العاصمة السورية في الاول من الشهر الجاري. واشارت الى ان الزيارة في التصريف «قد تكون لتعويض العجز التصريفي الذي نتج عن خفض حجم المياه المصرفة قبل زيارة تشيتين الى العاصمة السورية وفق البروتوكول الثنائي الذي يقول انه في حال انخفاض التصريف عن الـ ٥٠٠ متر يعوض الجانب التركي النقصان في الشهر التالي». وكان حجم التصريف قبل الزيارة نحو ٤١٠ امتار مكعبة في الثانية. ويذكر ان سورية تمرر للعراق ٥٨ في المئة من مجمل منسوب الفرات حسب الاتفاق الموقع بين الجانبين في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٩.

واضافت ان دمشق «ليست ضد سد اتاتورك وتعترف بحق تركيا الحصول على جزء عادل ومعقول من مياه نهري دجلة والفرات، كما لسورية والعراق حق في مياه هذين النهرين وفق القوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال». واوضحت المصادر ان ما تريد سورية «تحقيقه قريباً هو ابرام اتفاق ثلاثي (عراقي - سوري - تركي) حول اقتسام استخدامات مياه النهرين بشكل عادل ومعقول بين الدول الثلاث». ويذكر ان تركيا تعتبر الفرات نهراً تركياً يمر باراضي الغير وليس نهراً دولياً.

وزادت ان سورية لا تطلب من تركيا اكثر من تطبيق مبدأ التجانس القانوني مع الذات «بمعنى ان تركيا مدعوة لابرام اتفاق ثلاثي، على غرار الاتفاقات التي ابرمتها انقرة مع الاتحاد السوفياتي (السابق) لتقاسم استخدامات مياه النهر الاراكس، ومع بلغاريا واليونان في شان نهر مايتيزا».

وقالت المصادر ان موقف الجانب التركي اثناء المحادثات التي اجراها وزير الخارجية التركي في دمشق «كان ايجابياً للغاية على عكس التصريحات التي تعلن قبل كل زيارة لمسؤول تركي الى سورية». واشارت الى ان الجانب التركي «لم يحاول الربط بين قضية مياه الفرات وبين التعاون الاقليمي الاوسع في شان المياه في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف». وكانت مصادر تركية رسمية ادعت ان «احد اسباب عدم التفاهم السوري - التركي في شان الفرات هو رفض سورية التقدم في مجال التعاون الاقليمي في شان المياه».

وتنفيذاً لاتفاقات التعاون الامني والحدودي بين دمشق وانقرة وصل الى مدينة الحسكة في شمال شرقي سورية اول من امس محافظ منطقة ماردين التركية يحيى كور لمقابلة محافظ الحسكة محمد مصطفى ميرو للبحث في القضايا الحدودية والتبادل التجاري.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق

حرب المياه ..

ذكر تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن ان عقد التسعينات سيكون عقد الصراع على موارد المياه المحدودة في الشرق الاوسط . وركز التقرير على احواض الانهار الثلاثة الرئيسية في الشرق الاوسط وهي الاردن والفرات والنيل مشيرا الى ان الدول التي ستواجه نقصا حادا في الموارد المائية هي مصر والاردن وسوريا والعراق وتركيا واسرائيل . وبسبب قلة الموارد المائية سيشهد القرن الحادى والعشرون تعرض اكثر من ٢٠٠ مليون شخص للعطش معظمهم في اسيا وافريقيا .

ومما يثير مخاوف زيادة التوتر في المنطقة بسبب الصراع على المياه ، التصريحات التى ادلى بها سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي مؤخرا حيث أكد ان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ما تريد ولا يحق لكل من العراق وسوريا ان يشاركا تركيا في مواردها المائية . واشار ديميريل الى انه كما لا يحق لتركيا ان تطالب بحصة في بترول العراق او سوريا فانه لا يحق كذلك للدولتين المطالبة بحصة في المياه .

والواقع ان الحجج التي بنى عليها ديميريل تصريحاته تنطوى على مغالطة كبيرة لأن هناك فارقا كبيرا بين مدى السيطرة والاستفادة من البترول الموجود داخل اراضى احدى الدول وبين الانهار التى تخترق اراضى عدة دول .

ويذكر ان تركيا تقوم بتنفيذ مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول والذى يشمل تحويل قسم كبير من مياه نهر دجلة والفرات لرى الاراضى التركية . ولا يعقل ان تقوم كل دولة بتحويل مسار الانهار بحجة انها موجودة في اراضيها لان ذلك يعرض العالم كله لخطر الاضطرابات واندلاع الحروب .

وبالاضافة الى التهديدات التركية فقد قامت اسرائيل بالاستيلاء سنويا على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من مياه نهرى الاردن و العوجا الاردنيين ونهر الليطانى اللبنانى .

وقد اكد وزير الخارجية التركي حكمت شتين اثناء زيارته الاخيرة لدمشق التزام تركيا بحق سوريا في ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من نهر الفرات .. وبالرغم من ان هذه التصريحات تأتى بعد تصريحات ديميريل الا انه يجب على الدول العربية وضع استراتيجية عربية مشتركة لمنع الاخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق الدولية في هذا الخصوص . كما يجب ان تتعاون الجامعة العربية مع المنظمات الدولية لتنفيذ هذه الاستراتيجية . ويجب طرح الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية على مائدة المفاوضات للوصول الى حل عادل لمشكلة نقص المياه .

سمير فؤاد رمزى



المياه .. والدور الاقليمى لتركيا

جاءت الازمة التى لاحت مؤخرا فى اجواء العلاقات التركية السورية بسبب مشكلة المياه لتكشف بوضوح عن مدى خطورة وحساسية الدور الذى يمكن ان تمارسه هذه المشكلة خصوصا فى تحديد مصير مستقبل المنطقة التى تعانى اساسا من ندرة فى مصادر المياه .

وبالرغم من انه تم تسوية الخلاف الطارىء الذى ظهر فى اعقاب تصريحات رفض فيها سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا تقديم اى ضمانات مستقبلية لسوريا والعراق حول كميات المياه المتدفقة من الانهار التركية . الا ان معظم التقارير تجمع على ان انقرة تريد دورا اكبر فى المنطقة يحقق طموحاتها ويلائم امكانات ترى انها تؤهلها للعب دور قوة اقليمية يعتد بها فى المنطقة خاصة بعد خروج العراق من الساحة . هذا الدور ـ كما ترى تركيا ـ يمكن الوصول اليه عبر « المياه » .

وفيما تعانى تركيا فى علاقاتها مع سوريا من ثلاث مشكلات رئيسية تشمل مايتردد عن مواصلة السوريين المطالبة بلواء الاسكندرونه وهو ماتنفيه دمشق رسميا ، اضافة الى تقديم سوريا دعما مزعوما للمقاتلين الارمن الذين يقومون باعمال انتقامية ضد تركيا خلال السبعينات والثمانينات ، ثم القول بان سوريا تؤيد وتساند حزب العمال الكردى وتوفر له معسكرات تدريب فى منطقة البقاع اللبنانية الخاضعة لسيطرة السوريين ، فان السلطات التركية تبدو حريصة للغاية على اللعب بورقة « المياه » من وقت لاخر مع سوريا . حتى ان هذه المسالة تبدو وكانها احدى وسائل الضغط التى تمارسها انقرة ازاء جاراتها العربية .

وربما تكون هذه الضغوط قد اسفرت حقيقة عن بعض المكاسب خلال الزيارة الاخيرة التى قام بها حكمت شتين وزير الخارجية التركى لدمشق حيث تم خلالها توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الامنى فيما يتعلق بوقف انشطة الانفصاليين الاكراد والارمن .

ولاشك فى ان ذلك سوف يشجع حكومة انقرة على التمادى فى استغلال هذه الورقة التى تعتبرها رابحة للغاية وتحاول توسيع نطاق استخدامها مع دول اخرى قد يكون اهمها تلك الواقعة فى منطقة الخليج .

فقد سبق لتركيا ان روجت لمشروع ضخم لتوصيل المياه من نهرى سيحون وجيجون الواقعين وسط اراضيها عبر خطى انابيب الاول للسعودية والاردن وسوريا والثانى لدول منطقة الخليج وذلك على امل تعظيم دورها فى المنطقة وتحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة ربما تعوضها جزئيا عن فشلها حتى الان فى الاستفادة القصوى من المجموعة الاوروبية التى لاتزال عاجزة عن الانضمام لعضويتها .

لكن من الواضح ـ ويؤكد ذلك الأزمة الاخيرة ـ انه برغم فشل هذا المشروع لارتفاع تكلفته فان تركيا لاتزال تعلق آمالا كبيرة على ثروتها المائية .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذا الشان لا يمكن تجاهل الاشارة الى ان هناك لجنة للمياه بين اللجان الخمس التى افرزها مؤتمر مدريد للسلام لمواصلة المباحثات متعددة الاطراف بين العرب واسرائيل بشان صياغة مستقبل المنطقة .

وان دل ذلك على شيء ، فانما يثبت ان البترول ليس وحده الثروة التى يمكن ان تندلع بسببها الحروب ، فقدر المنطقة انها محدودة الموارد المائية بينما هناك تضخم سكانى هائل يتوزع بين دول تتقاطع مصالحها احيانا وتتعارض فى احيان اخرى مثلما هو بين العرب والاتراك او العرب واسرائيل

من ثم فان المياه فى ظل هذه المعطيات يمكن ان تتحول الى سبب قوى للغاية لتوتر الاوضاع فى المنطقة .

يعزز ذلك السياساالتى تتربعهاكل من تركيا واسرائيل فى هذا الصدد . فالاولى اتجهت منذ فترة غير قصيرة الى انشاء سدود على نهرى دجله والفرات لتعظيم استفادتها منهما للحد الاقصى وفى الوقت نفسه تمكينها من التحكم فى كميات المياه المتجهة الى سوريا والعراق

اما فى اسرائيل ، فان المستوطنين اليهود وعلى سبيل المثال - يستهلكون ٤٤ ٪ من الماء المتاح فى الضفة الغربية بينما يستهلك الفلسطينيون ١٢ ٪ فقط . اضافة الى ذلك اصبح من المعروف ان اسرائيل تقوم بعمليات سرقة المياه من نهر الليطانى اللبنانى . ويرجع البعض اطماعها فى الجنوب اللبنانى الى رغبتها فى السيطرة على مياه النهر .

نخلص من ذلك الى انه ثمة اشارات تنذر بالخطر فى المنطقة بالنسبة لمشكلة المياه يتعين على الدول العربية ان تنتبه اليها وتتدبر موقفها فى هذا الشان خاصة وانه لديها مايكفى من الازمات والمشكلات التى تدفعها الى خانة المجنى عليهم والمغلوبين على امرهم .

المحرر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٦ تموز ١٩٩٢

«التايمز»

مشاكل سياسية أمام مشروعات تركيا المائية

حول المشروع الذي تقوم تركيا بتنفيذه في جنوب شرق الاناضول لبناء ٢٢ خزاناً على نهري دجلة والفرات، كتب اندرو فينكيل في صحيفة «التايمز» البريطانية يقول:

بدأت تركيا تشغيل اول توربينة من توربيناتها الضخمة على خزان اتاتورك المقام على نهر الفرات، وذلك استعراضاً لمقدراتها الهندسية ولسيطرتها على الممرات المائية في الشرق الاوسط.

وخزان اتاتورك هو تاسع اكبر السدود ضخامة في العالم، وهو مركز الطاقة لمشروع جنوب شرق الاناضول الكهربائي المصمم لاتاحة العمالة لجنوب شرق تركيا الذي يتكاثر فيه الاكراد.

بيد ان تكلفة المشروع - البالغة حتى الآن ٤,٩ مليار جنيه استرليني والمقدر لها ان تبلغ ٦,٣ مليار في بداية القرن المقبل - اصبحت موضوعاً للانتقادات الداخلية.

اما الاعتراضات المريرة لكل من سورية والعراق اللتين تتأثران سلباً بالاستخدام التركي المتزايد للمياه، فقد تداخلت مع الظروف السياسية العربية السائدة.

وكذلك فان المشروع التركي لبناء «خطوط انابيب السلام» على ساحل تركيا الجنوبي تحمل الماء الى السعودية ودول الخليج، جرى وضعه على الرف باعتباره لمحة من ملامح حسن النية لم يعد هناك من داع لها.

وعندما قامت تركيا في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٠، بتخفيض منسوب مياه الفرات لثلاثين يوماً حتى تملأ الخزان الجديد واجهتها معارضات كثيرة من الدول العربية، ولا يحق للزعماء الاتراك توقع ما يفوق التصفيق المهذب من الضيوف الدوليين الذين يتنافس معظمهم على المشاركة في المشروعات الصناعية الزراعية العديدة التي يتوقع ان يفرزها ذلك الخزان.

على ان الضجة الدولية التي صاحبت مشروع الاناضول الكهرمائي كان من شأنها ان تدفع تركيا - التي يبلغ معدل التضخم فيها سبعين في المئة - الى تمويله ذاتياً بدلاً من الاعتماد على صندوق النقد الدولي.

والذين يؤيدون ذلك المشروع يرونه تضحية لازمة ان كان لتركيا اصلاح الحال المتردي لطرف من البلاد هو جزء من اراضي ما بين الرافدين تبلغ مساحته مساحة اسكتلندا.

وحيث ان جنوب شرق تركيا هو معقل للقلاقل الكردية فان اعماره يكتسب اولوية ملحة.

وبفضل الخلفية المشتركة للرئيس اوزال، وسليمان ديميريل، في مضمار الهندسة الكهرمائية فانهما مجمعان على الحماس لفكرة ذلك المشروع على الرغم من خصوماتهما حول قضايا اخرى عديدة. ويبلغ عدد الخزانات التي تنوي تركيا انشاءها ٢٢ خزاناً.

وعلى الدرجة ذاتها من الاهمية تأتي القنوات تحت الارضية التي يبلغ طولها اميالاً عديدة ويبلغ عرضها ٢٥ قدماً والمقرر لها ري الاراضي القاحلة الواقعة بين دجلة والفرات.

وسوف يجري استخدام دجلة مصدراً للطاقة، لا الري، ولن يتأثر تدفقه على العراق تأثراً كبيراً.

ولا يشك البروفيسور توني الن، الذي يعمل بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جدية تعامل تركيا مع المياه، فتركيا تحظى بالعمالة والارض والبنية التحتية اللازمة للاستفادة القصوى من المياه: ذلك المورد النادر.

وتأمل الحكومة التركية في ان يؤدي الازدهار الذي يعد به المشروع الى ضمور نفوذ حزب العمال الكردستاني والى فقدانه البريق والجاذبية.

وهذا يفترض نجاح تركيا ليس في هندسة الخزانات وحدها وانما بالمثل في هندسة الزلازل الاجتماعية التي تتبع بناء تلك الخزانات، فالمنطقة التي يبلغ سكانها نحو خمسة ملايين نسمة والتي يهجرها الآن اهلها قاصدين مناطق اخرى في تركيا مهددة بأن يبلغ تعداد سكانها ضعف ذلك العدد.. وهناك قرى بكاملها ستغمرها المياه.

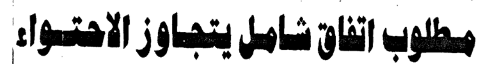
وعلى حد قول بروفيسور علم الاجتماع الريفي بجامعة انقرة التكنولوجية ياكين ايرتورك، فان مشروع جنوب شرق الاناضول يستدعي حدوث التغيير لا في المنتفعين به فقط وانما في صناع القرار ايضا.



تركيا .. ومحاولات الاستئثار بمياه الفرات



رغم مايبدو من مؤشرات نجاح فى احتواء الأزمة التى اندلعت مؤخرا بين تركيا وسوريا بسبب تصريحات رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل التى اكد فيها ان بلاده تتمتع بالسيادة على مياه الانهار التى تنبع من اراضيها وانه ليس لسوريا والعراق اى حق فيها ، مشيرا الى ان البلدين يتمتعان بمصادرهما النفطية وانه لا يمكنهما مشاركة تركيا مصادرها المائية ، الا ان ذلك لا يعنى ان مشكلة المياه قد تم حلها نهائيا ، حيث يتطلب الموقف التوصل الى اتفاق شامل ينظم حقوق الدول الثلاث فى النهر بما لا يجعل من قضية المياه سلاحا يمكن استخدامه من قبل تركيا ضد سوريا والعراق فى ظروف سياسية معينة .



مطلوب اتفاق شامل يتجاوز الاحتواء المؤقت لتصريحات ديميريل

واذا كانت المياه تحتل احدى القضايا المحورية فى مستقبل المنطقة العربية ، فان مياه الفرات ودجلة تمثل احد المصادر الرئيسية للصراع فى الفترة القادمة حيث تشير متابعة الموقف المائى بين دول النهرين الثلاث - تركيا وسوريا والعراق - الى سعى تركى للسيطرة على مياه الفرات ودجلة وهو ماأكدته تصريحات ديميريل الاخيرة . ففى اوائل فبراير علم ١٩٩١ اعلنت وزارة الخارجية التركية عن وقف تدفق نهر الفرات فى اتجاه الاراضى السورية لمدة اسبوع وذلك لما اسمته باسباب امنية وهو ما اثار مخاوف سوريا بشان نيات تركيا واستدعى الامر قيام وزير الخارجية التركى بزيارة لدمشق لتطمين قياداتها ضمن محادثات تناولت موضوعات اخرى ولم يكن هذا سوى مواقف تركية تنذر بالخطر مجرد موقف بسيط يدل على مدى حساسية الوضع بين دول النهر الثلاث ، فلم تكن هذه المرة الاولى التى تحبس فيها تركيا المياه عن سوريا او العراق - ففى نهاية الاربعينات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر قويق الذى ينبع من اراضيها ويمر فى سوريا وكان هذا النهر يمد محافظة حلب اكبر المحافظات السورية بمياه الشرب ويروى مساحات زراعية كبيرة مما تسبب فى اضرار فادحة لسوريا فى ذلك الوقت - واقعة اخرى خاصة بنهر الفرات هذه المرة وكانت فى نوفمبر ١٩٨٩ حينما اعلنت تركيا عزمها على سحب مياه نهر الفرات وتحويلها نحو سد اتاتورك الضخم لملء بحيرة السد لمدة شهر كامل يتوقف خلالها جريان مياه النهر نحو سوريا والعراق ، وهو ماأثارت بشانه ازمة حادة بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة اخرى حاولت تركيا تلافيها انذاك بالتاكيد على ان حجز المياه لن يؤثر على الحصة الاجمالية المقررة للبلدين .

مستقبل الاحتياجات المائية

ورغم ان تركيا اعلنت اكثر من مرة على لسان مسئوليها انها لن تستخدم المياه كسلاح لتحقيق اغراض سياسية او استراتيجية الا ان مستقبل الاحتياجات المائية فى دول النهر الثلاث والمشروعات التركية على النهر تمثل مشروع صراع مكشوف على المياه خلال السنوات المقبلة . فكمية نهر الفرات المنصرف منه تبلغ نحو ٢٦ مليار متر مكعب من المياه سنويا تشكل ٣٨٪ من مجمل احتيلجات الموارد المائية العراقية و٨٠٪ من مجمل الموارد المائية السورية . واذا كانت التقديرات تذهب الى ان عدد سكان العراق سيقفز علم ٢٠٠٠ الى نحو ٢٤ مليون نسمة والى زيادة حاجتهم من مياه الفرات من ٨,٦ مليار متر مكعب الى نحو ١٠ مليارات وكذلك الامر بالنسبة لسوريا التى من المتوقع ان يقفز عدد سكانها الى ١٨ مليون نسمة وترتفع حاجتها من ٤,٤ مليار الى ١٣,٤ مليار فانه بهذا التصور لا يتبقى لتركيا سوى مليارى متر مكعب . ومع الاخذ فى الاعتبار ان عدد سكان تركيا سيرتفع الى نحو ٧٠ مليون نسمة يمكن لنا تصور المدى الذى سيصل اليه الصراع على المياه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق لتنظيم حقوق الدول الثلاث - ويزيد من تعقيد الموقف المشروعات والخطط التركية على النهر والتى من ابرزها سد اتاتورك . وهو مشروع بدأ العمل فيه سنة ١٩٨٦ ويتشعب الى ١٣ مشروعا منها ٧ من حوض نهر الفرات والستة الباقية فى حوض دجلة ويهدف الى تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الرى ويعتبر اكبر تاسع سد فى العالم ويوفر نحو خمس الطاقة الكهربائية التى تحتاج اليها تركيا . كما يخدم السد اراض زراعية تقدر مساحتها بـ٨ الاف كليومتر مربع . ويخزن السد الذى افتتح اوزال وديميريل مرحلة منه منذ ايام نحو عشرة مليارات متر مكعب من المياه . وهو ماله تاثيره على امدادات المياه لسوريا والعراق ، هذا فضلا عن المخاوف من ان يؤدى السد الى حجز الطمى المهم لتخصيب التربة وتسعى تركيا من خلال السد الى ان تتحول سلة خبز الشرق الاوسط ضمن رهانها على المنطقة العربية كمجال لحل مشاكلها الاقتصادية .

مشروع انابيب السلام

ويدفع هذا الى احتلال قضية المياه مكانة هامة فى المخططات التركية سواء على مستوى إحتياجاتها المائية او على مستوى طموحاتها الاقتصادية . وتحقيقا لهدفها فقد سعت تركيا الى عقد مؤتمر للمياه فى نوفمبر الماضى الا انه فشل فى ضوء الخلاف حول الدول التى يجب ان تحضر المؤتمر حيث رفضت سوريا مشاركة اسرائيل فيه ، كما طرحت تركيا مشروع انابيب السلام ، والذى اقترحه الرئيس التركى اوزال فى منتصف الثمانينات ويسعى لتسويقه لدى الدول الخليجية ويتضمن المشروع والذى تقدر تكاليفه بـ ٢٠ مليار دولار مد خطى انابيب كبيرين يمكن ان ينطلقا من نهرى سيحان ونشيهان اللذين يتسمان بوفرة مياههما فى تركيا ، حيث يتجه احدالخطين الى الاردن وسوريا بينما يتجه الاخر الى البحرين والكويت وعمان وقطر . وقد رفضت الدول العربية هذا المشروع حيث من الواضح ان تركيا تسعى الى لعب دور اقليمى مستغلة فى ذلك سيطرتها على مياه الفرات ، وبهذا الصدد فمن الممكن ان يتحول مشروع انابيب المياه الى وسيلة ضغط قوية على الدول العربية ، وهو امر لن تتوانى تركيا عن استخدامه كما تفعل مع سوريا والعراق بالنسبة لمياه الفرات .

أبعاد تصريحات ديميريل

ذلك ان تصريحات ديميريل الاخيرة تجد تفسيرها فى سعى تركيا للضغط على سوريا والعراق من اجل وقف مناوشات حزب العمال الكردى الذى يشن حربا على الحكومة التركية منذ عام ١٩٨٤ من اجل اقامة دولة كردية مستقلة . وحسب مصادر تركية فان زعيم الحزب الكردى يقيم فى دمشق وان حزبه لا يزال لديه مخيم تدريب فى البقاع اللبنانى على رغم الاتفاق الحدودى الذى تم التوصل اليه بين البلدين وتعهدت فيه دمشق بعدم ايواء مقاتلى هذا الحزب واغلاق المخيم . ومن السوابق ذات الدلالة فى هذا المجال ان تركيا تفاهمت مع سوريا على الافراج عن ٥٠٠ متر مكعب من المياه فى الثانية علم ١٩٨٧ فى مجرى الفرات بعد دخوله سوريا مقابل التفاهم على امن الحدود . وتؤكد تصريحات ديميريل الاخيرة على ضرورة ان تسعى سوريا والعراق الى العمل على الا تكون مسالة المياه خاضعة للاهواء ايا كان نوعها ، كما ان تكرار التجاء السلطات التركية الى قطع المياه عن جارتيها يؤكد على وجوب الاسراع باتفاق الدول الثلاث على اسلوب لتنظيم توزيع المياه بينهم - وترى المصادر السورية ان اتفاقا كهذا هو السبيل الوحيد لوضع حد نهائى للادعاءات المتناقضة حول حقوق المياه وتجاوز الخلاف الرئيسى بين الموقف التركى الذى يعتبر الفرات نهرا تركيا يمر باراضى الغير ، وموقف سوريا والعراق الذى يعتبر ان النهر دولي لمروره باراضى اكثر من دولة وانه بالتالى تنطبق عليه القواعد الدولية فى مجال تقاسم مصادر المياه المشتركة .

واذا كانت زيارة حكمت تشيتين وزير الخارجية التركى لدمشق فى اوائل اغسطس الحالى قد بددت اجواء التوتر باشارته الى ان تصريحات رئيس الوزراء ديميريل قد اسىء فهمها وتاكيد التزام بلاده بالاتفاق الذى تم مع سوريا بشان مدها بمياه الفرات ، واستعداد تركيا لمشاركة سوريا فى بناء سدود على نهر الفرات ، فان ذلك كما اشرنا لا يمثل حلا جذريا للمشكلة . ومع ان الرد السورى كان سريعا فى تعبيره عن ازعاج سوريا وقلقها من تصريحات ديميريل واحساسها بالخطر فقد اتسم هذا الرد بالهدوء



والحكمة وتاكيده على ان الموقف التركى مخالف لقواعد القانون الدولى التى تقضى بضرورة الا يؤدى استغلال دولة للجزء من النهر الواقع فى اراضيها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها فى ذات

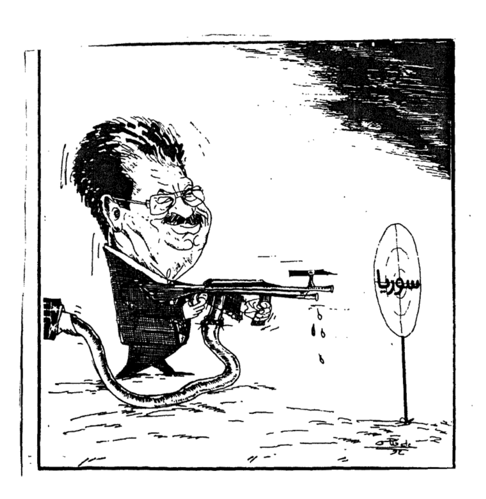
النهر . وحتى لا تؤدى تداعيات المواقف فى المستقبل الى تدهور الاوضاع بين دول النهر الثلاث . فقد بات من الضرورى التوصل الى اتفاق يتجاوز حدود التسكين بما يحقق مصالح الاطراف المختلفة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٨

العلاقات السورية التركية

تركيا أسيرة حالة تاريخية في الانزياح الجغرافي للحدود كرّسها خط بروكسيل

□ دمشق - من مازن بلال:

■ بانتظار اللقاء القادم للمحادثات المتعددة الاطراف، والتي اكدت سورية عدم مشاركتها بها، تبقى مقولة «النظام الاقليمي للشرق الاوسط» معلقة. فالنظام الدولي الذي يعتبر المحادثات المتعددة الاطراف نواة تمهيدية، تستند اليها تشكيلة النظام الاقليمي، لا يملك تحديدات واضحة تضع الدول المعنية في علاقة متوازنة، خصوصاً في ما يتعلق بعلاقة سورية مع تركيا والكيان العبري. وبشكل عام فان طرح «النظام الاقليمي» امراً ليس جديداً، فمشروع نوري السعيد كان شكلاً من اشكال النظام الاقليمي، وحلف بغداد شكل ايضاً محاولة جادة لرسم خريطة شرق المتوسط وفق نظام الاحلاف والاستقطابات الذي ساد بعد الحرب العالمية الاخيرة. ولا تختلف المحاولة الحالية عن كل المشاريع السابقة من حيث الشكل على الاقل، فتركيا والدولة العربية يشكلان مرتكزاً، وباقي الدول انظمة سياسية تستند الى هذا المرتكز. ومن خلال الفهم الدولي للنظام الاقليمي، تنشأ العلاقات داخل منطقة شرق المتوسط على اساس سياسي بالدرجة الاولى، يضمن الحفاظ على شرق المتوسط كجغرافية عبور للمصالح الدولية، سواء تعلق الامر سابقاً بطريق الهند، او النفط والمياه الدافئة في زمن الحرب الباردة، او حتى الحفاظ على التوازن في فترة ما بعد حرب الخليج.

هذا الفهم الدولي للعلاقات في شرق المتوسط هو الذي صور العلاقة السورية - التركية في مرحلة الثمانينات على انها متعلقة بالمياه والمسألة الكردية، محاولاً نسف تاريخ هذه العلاقة وتجزئتها الى مشكلة سياسية متعلقة عموماً بالنظم السياسية. ويعتبر الكثيرون ان هذه العلاقة محكومة اولاً واخيراً بنتائج عملية السلام، وما سينتج عنها من ترتيبات امنية. واذا كنا لا نغفل هذا الامر، فان الشأن الاكثر تعقيداً في العلاقة السورية - التركية هو اصطدام النظام الدولي بالترتيبات الاساسية التي يعتمد عليها، ونقصد تحديداً الحدود السياسية ما بين سورية وتركية المرسومة عبر خط بروكسيل في اتفاقيتي سان ريمو (٣/٦/١٩٢٠) ولوزان (٢٤/٧/١٩٢٣)، حيث وجدت كافة الانظمة السياسية نفسها محكومة بالنتائج المترتبة من هاتين المعاهدتين، بما حملتا من انزياحات في الحدود الجغرافية لسورية والعراق مع تركيا، فكانت مشاكل الاقليات والمياه والتوزع الديموغرافي المتنافر على طول خط بروكسيل. هذا التداخل هو الذي جعل تركيا تدخل في صلب موضوعي الامن والسلام المتعلقين بسورية، وتحدد بالتالي مسار العلاقة بينهما. ويبقى موضوع المياه نتيجة لهذه العلاقة وليس سبباً، فهو نشأ منذ عام ١٩٦٢، اي في مرحلة متأخرة على طرح العلاقة السورية - التركية، سواء في مرحلة الانتداب الفرنسي او الحكم الوطني في سورية.

العلاقات في النظام الاقليمي

قبل عقدين كانت الادوار داخل النظام الاقليمي واضحة، فتركيا عضو في حلف الناتو، وتملك خط حدود عريضة مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، وتسيطر على جهازها السياسي مفاهيم قريبة من التفكير السياسي الاميركي - الاوروبي، هذه المقومات جعلت منها الدولة الاقوى في اي مشروع للنظام الشرق الاوسطي، ولم يكن التفكير الدولي نحو سورية منصباً على قاعدة المشاركة، لذلك كانت العلاقات السورية - التركية متوترة بشكل دائم، وبقي الامر على هذا الوضع حتى اوائل السبعينات، عندما استطاعت السياسة السورية كسر حاجز الجمود قبل حرب تشرين، حيث كانت تركيا، وفق المفهوم الاستراتيجي، منطقة عبور للجسر الجوي الذي ينقل الاسلحة نحو سورية اثناء الحرب واتسمت العلاقة في تلك المرحلة القصيرة باهمال كل النتائج المترتبة عن التداخلات الحدودية، فتوقف البحث في موضوع المياه، واستطاعت الحكومة العراقية



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٧ تموز ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تلك الفترة تهدئة الوضع مع الاكراد عبر اتفاق الحكم الذاتي، واذا كانت معظم الاسلحة وصلت الى سورية في تلك الفترة سلكت طريق البحر، الا ان الجسر الجوي الوحيد كان يمر عبر تركيا، من دون ان يعني ذلك حسم الخلافات نهائياً. وواقع الحال ان كسر الحواجز في العلاقة السورية – التركية لم يكن ليتحقق في تلك الفترة لو انه ترافق مع اعادة طرح النظام الشرق الاوسطي، ففي اوائل السبعينات توقف مثل هذا الطرح نهائياً في المحافل الدولية.

النقطة الثانية والمهمة في هذه المرحلة هي الحرب القبرصية في ١٩٧٤ اذ وقفت سورية الى جانب قبرص ضد التدخل التركي، هذا الموقف وان كان لا يؤثر في مجرى الاحداث لكنه يحمل دلالات مهمة فمن جهة، تناولت السياسة السورية المسالة القبرصية من دون اي اعتبار لعلاقاتها المتجددة مع تركيا، فهي اعتبرت ان الموقف التركي قبل حرب تشرين لا علاقة له بما يجري في قبرص، وبالتالي لا يفرض عليها مواقف محددة. ومن جهة ثانية، كانت السياسة السورية ترى في الخلاف بين تركيا واليونان، وهما عضوان في حلف الناتو، شاناً لا يمسها مباشرة، ولكن انتصار تركيا يعني تعزيز تواجد حلف الناتو في قبرص لان تركيا هي الاقوى في الحلف، بينما تعيش اليونان على هامش هذا التكتل العسكري. ومن جهة ثالثة كانت قبرص، وهي تضم القاعدة البريطانية فيها، وباعتبارها ثاني مركز تجسس في العالم تشكل خطراً استراتيجياً دائماً على سورية، وهي تملك اقرب نقطة لسواحلها، ولكن هذا الوضع غير المريح لم يكن يعني بالنسبة للسياسة السورية ان تحل الجيوش التركية في قبرص، فتمتلك اقرب قاعدة بحرية لسورية واصبح الموقف السوري اقوى مع انتهاء الحكم العسكري في اليونان، ومع عدم وجود علاقات ديبلوماسية لليونان مع الدولة العبرية، ادخل هذا الموقف العلاقة السورية – التركية مرة اخرى في مرحلة من الخضوع من جديد للنظام الدولي السائد، اي مرحلة الاستقطاب ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لم تكن تركيا خلال المراحل السابقة كلها، سواء طرح موضوع النظام الاقليمي ام بقي مؤجلاً، ترضى ان يكون الناظم في علاقتها مع سورية المصلحة المشتركة للبلدين فقط بل كانت تنظر لدورها الدولي وتبني على اساسه هذه العلاقة، اما سورية فان علاقتها بالنظام الدولي كانت، ولا تزال، منصبّة على الصراع مع الدولة العبرية، ولم تكن معنية بهذا النظام في جوهره، انما بتشابكه مع الصراع في شرق المتوسط لذا، ومع ربط تركيا لعلاقتها مع سورية بالنظام الدولي، اضطرت الاخيرة الى ضبط علاقتها مع تركيا وفق الصراع والحرب الدائرة مع الدولة العبرية، هذا الشكل من العلاقة افترض:

١ – عدم الوصول الى عتبة النقطة الحرجة، كي لا تصبح الدولة العبرية وتركيا في جانب واحد، وبقيت كافة القنوات السياسية مفتوحة، ولم تحاول سورية اثارة المشاكل العالقة، ولا حتى عبر اجهزة الاعلام.

٢ – ترك القنوات الاقتصادية مفتوحة، خصوصاً خط التجارة البري بين تركيا ومنطقة الخليج عبر سورية، وبالتالي ضمان بعض المصالح التركية مقابل عدم اثارة المشاكل العالقة.

٣ – تاسيس علاقة قوية مع اليونان وبلغاريا، لضمان توازن دولي في مقابل العلاقة الباردة مع تركيا.

وعندما جاء الحكم العسكري في تركيا كانت حدة الاستقطاب في النظام الدولي في اوجها، حيث ادت الى ظهور العنف المسلح في المسالة الكردية داخل تركيا، وتاثر العلاقة السورية – التركية بهذا الامر، حيث اعتبرت تركيا ولمدة عقد كامل، ان سورية مسؤولة عن نشاط الاكراد داخل اراضيها، ويعكس هذا الموقف التركي المستمر حتى الآن امرين:

اولاً: مجاراة تركيا للمصطلح الدولي في اتهام سورية بالارهاب.

ثانياً: الهروب من المسالة الكردية ومحاولة تدويلها عبر ادخالها ضمن اكثر من دولة، وبالتالي جعلها مسالة مطلقة لا علاقة لها بالجغرافيا – السياسية للمنطقة التي سادت منذ اوائل القرن.

ومارس الحكم العسكري في تركيا اجراءات مشددة على الحدود السورية – التركية، ولعب دوراً مزدوجاً في النظام القائم بعد نشوب الحرب العراقية – الايرانية، ونقل العلاقة السورية – التركية نحو ثنائية المياه والارهاب، فهو يرى ان المسالة الكردية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٧ [illegible] ١٩٩٢

شان ارهابي والمياه هي العامل الضاغط باتجاه سورية والعراق. هذه الثنائية لا زالت قائمة حتى الآن مع احتفاظ تركيا برؤية خاصة لعلاقاتها في ظل مشروع النظام الشرق الاوسطي المطروح، فهي خلال الثمانينات لم تتوقف عن متابعة مشروع المياه على نهر الفرات والمعروف باسم «جات»، كما انها طرحت مشروع السلام القاضي ببيع المياه لكافة البلدان في الشرق الاوسط بما فيها الدولة العبرية، مما يعطي دلالة على تمسكها بدورها في النظام الامني الذي يرسم علاقتها مع دول هذا النظام عموماً، وسورية بشكل خاص.

حدود العلاقة السورية – التركية

قبل قراءة اي شكل مستقبلي للعلاقة السورية – التركية، يجب ان نرسم حدود تركيا بشكل دقيق، اي المقومات التي تستند اليها في علاقاتها مع دول شرق المتوسط:

اولاً: تركيا هي الدولة الوحيدة الموجودة في حلف الناتو، على رغم تغير دور هذا الحلف، اي انها كانت الاقرب لرؤية الاستراتيجية الاميركية، وبالتالي فان مؤسستها العسكرية منسجمة مع المؤسسة العسكرية الاميركية، وهي تراهن على هذا الشأن من اجل دور اكبر في الشرق الاوسط.

ثانياً: تتحكم تركيا بالمصدرين الاساسيين للمياه، الفرات ودجلة، وتعتبرهما نقاط الضغط الاساسية باتجاه سورية والعراق، كما تملك مصادر مائية ضخمة تساعدها على تنفيذ هذه السياسة.

ثالثاً: تركيا دولة اسلامية، وهي تلعب بهذه الورقة في كسب موقع داخل المؤتمر الاسلامي على الاقل، حيث تبني توازناً سياسياً لها بين الدول الاسلامية خصوصاً الدول الفاعلة مثل المملكة العربية السعودية.

رابعاً: بعكس كل التوقعات فان الدور التركي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم يتغير او تقل اهميته، فالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى بحاجة الى استقطاب قوي، ويظهر اليوم تنافساً ايرانياً – تركياً في هذا المجال، ولا شك في ان الولايات المتحدة ودوائرها السياسية تراقب هذا الامر بحذر، خصوصاً ان بعض جمهوريات آسيا الوسطى تملك قواعد نووية.

في المقابل تملك سورية علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة، وهي تحاول عدم ادراج العلاقة السورية – التركية في مجال اتصالاتها مع واشنطن، ونجحت في هذا الامر خصوصاً باتجاه عدم ادراج مقولة الارهاب الكردي في العلاقة مع الولايات المتحدة. ومن جهة ثانية وقعت سورية، قبل تركيا، اتفاقات تبادل ديبلوماسي مع كل جمهوريات آسيا الوسطى، كما استقبلت رئيس جمهورية ارمينيا. وجاءت هذه الخطوات باتجاه ايجاد توازن دولي لها، من دون ان يعني تدخلاً في الصراعات الدائرة هناك خصوصاً بين اذربيجان وارمينيا.

وبالنسبة الى المياه، هذا يثير الكثير من المخاوف السورية فمع ربط تركيا لكافة مشاريع المياه بمقولة السلام، لا ترى سورية الامر بهذا الترابط فقد رفضت المشاركة في مؤتمر المياه لان الدولة العبرية مشاركة فيه ورفضت المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف والتي ستعالج هذه المشكلة قبل التوصل الى شكل من اشكال التسوية. اما مشروع «السلام» لجر المياه فهو شان سابق لاوانه.

ويبقى الشان الاهم، والذي تعرّض لكثير من الضغوط الديبلوماسية وهو المسالة الكردية، فتركيا ادعت ولفترات طويلة دعم سورية لحزب العمال الكردستاني، وطالبت باغلاق معسكراته في البقاع اللبناني، كما حاولت توقيع اتفاقات امنية بهذا الخصوص تعكس المسالة الكردية من جديد سواء على الحدود السورية او العراقية مع تركيا، التداخل المتفجر في الحدود منذ اتفاقية لوزان، لان الاكراد والاشوريين والتركمان والسريان موزعون على طول خط بروكسيل وهؤلاء وخصوصاً الاكراد، متواجدون بشكل مكثف في مناطق كليكية التي كانت تابعة سابقاً لسورية قبل اتفاق سايكس – بيكو والمعاهدات المنبثقة عن مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب العالمية الاولى، وما مشكلة المياه سوى انعكاس ايضاً لرسم خطوط الحدود، التي جعلت كافة المنابع المائية ضمن الحصة التركية.

ولا يعني ما سبق ان المسالة الكردية هي التي سترسم العلاقة التركية – السورية، انما الحدود والتقسيمات الجغرافية هي المتحكمة بهذه العلاقة، ويتضح هذا الامر اكثر في العراق حيث تشكل الموصل حدود التوترات القائمة بين تركيا والعراق.

وفي هذا الشان ترى تركيا علاقتها مع سورية ثلاثية الابعاد، فالبعد الاول متعلق بدرجة انسجام سورية مع النظام الدولي الجديد، وبالتالي دخولها في النظام الاقليمي، وفي هذا البعد تطمح تركيا الى بناء علاقة مع سورية يتم فيها تثبيت الوضع القائم للاكراد على طول خط بروكسيل، وتنفيذ مشاريع المياه، اضافة لاوجه التعاون الاخرى. والبعد الثاني يتمثل بعلاقة سورية مع الاكراد، اي حسم مسالتهم وفق ما يجري فقط داخل العراق، وعدم اعتبار باقي خيوط المسالة الكردية شاناً ذا اهمية. والبعد الثالث هو السلام مع الدولة العبرية اذ لا ترى تركيا حسب بيان وزارة خارجيتها ١٩٨٨/٧/٣ والذي نشرته جريدة «تركيش دايلي نيوز» ان السلام انهاء لحالة الحرب فحسب انما العيش بانسجام من دون حساسيات وتوترات، فكلما زاد ارتباط دول الشرق الاوسط بعلاقات اقتصادية سليمة طالت الفترة الزمنية لدوام هذا السلام.

بالنسبة الى سورية فان الامر مختلف تماماً، فهي على رغم سياستها المتوازنة ازاء النظام الدولي لا ترى لتركيا علاقة بالتسوية القائمة، وفي الوقت نفسه لا تعتبر النظام الاقليمي هو الحل الامثل، وهي ما



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

زالت تسـعى عـبـر «دول الطوق» محـاصرة المشاريع المتعلقة بالنظام الاقليمي، اذ ان اتفاقها مع دول مجلس التعـاون ومصر الموقع في دمشق هو استباق لظهور مثل هذا النظام، اما بشـأن المسـألة الكردية، فـمـا زالت سورية تعـتبر مـا يجري في جنوب تركيا حالة لا علاقة لها بها، وتنظر الى الاكراد الموجودين في سورية على انهم سـوريون لهم كـافـة الحـقـوق والواجبـات التي يتمـتع به المواطن السـوري من دون حظر على وجـود اشكال ثقافيـة مثل الكتب الكردية، او التي تبحث في الشأن الكردي.

وهذا التقـاطع في تشكيل العلاقة مع تركيا يبدو مستمراً، فسورية تنظر الى هذه العـلاقـة من زاوية مـحـددة وهي المصلحة المشتركة بين البلدين، كـاي دولتين مـتجـاورتين، بدليل عدم اثارتها طوال الفترات السابقة لمشكلة لواء الاسكندرون الذي ما زالت تعتبره دمشق سورياً، بينما لا تستطيع تركيا النظر الى هذه العـلاقـة الا من خـلال دورها الدولي.

ان العـلاقـة السورية - التركـيـة ليست مقبلة في الوقت الحاضر على التوتر او الانفراج، بل ستبقى ضمن حالة عادية على رغم كل الضغوط التي تمارس من وراء الكواليس، ولكن اي شكل مـسـتـقـبلي او ترتيب يحـاول النظام الدولي فرضه سيجد نفسه وجهاً لوجه امام حالة تاريخيـة في الانزياح الجـغـرافي للحـدود بين البلدين، ولأن تركيا ستبقى اسيرة حـالة تاريخـيـة ايضـاً لهذا الانزياح، الذي اعطاها دوراً دوليـاً تلعبـه في التـوترات الناشئـة عن هذا الانزياح، فانها ستبقى اسيرة خط بروكسيل بما يخلفـه من مـشـاكل سـواء في اقليم الموصل المحاذي لتركيا، او مناطق كليكية التي تعتبر المنطقة الجغرافية الاكثر اهمـيـة لنشـاط حـزب العـمـال الكردستاني.

وفي المقابل ستبقي تركيا تواجه المعارضة السورية لدخولها في صلب النظام الامني «لدول الطوق»، لذلك فـان علاقـتهـا مع الدولة العبرية، في ظل حكومـة العـمل الحـاليـة، مـرشـحـة للتطوير من اجل الضـغط لتـحـقـيق المشاريع المائية التركية، فالسياسة التركية في ظل انتهاء حـال الحرب البـاردة تعـود من جـديد الى حـالة سابقة تجسد دوراً اقليمياً بحد ذاتها، ما يجعلها تتحدث دائماً عن دورها التاريخي في آسيا الوسطى وينعكس هذا الامـر مـبـاشـرة على الوضع في حدودها الجنوبية، حيث تجد نفسها، وفق رؤيتها للدور الاقليمي، مضطرة للعب ادوار خـاصـة ومـتـعـددة، هذا الشكل الجديد في السيـاسة التركية خلق موقفاً خاصاً ازاءها من قبل اوروبا، التي تدرك اليوم ان تركيا تبحث عن نفسها في آسيا الوسطى وشرق المتوسط.

سورية تدعو العراق وتركيا الى اجتماع في دمشق للجنة الفنية لمياه الفرات

□ دمشق - «الحياة»:

■ وجهت سورية امس الدعوة الى كل من تركيا والعراق لعقد اجتماع اللجنة الثلاثية الفنية في شأن المياه في دمشق قريباً بعد انقطاع دام اكثر من عامين.

وقالت مصادر سورية مطلعة على ملف الفرات لـ «الحياة» ان الدعوة وجهت نتيجة اتصالات بين الاطراف الثلاثة تمت بعد زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين الى دمشق في بداية الشهر الجاري وزيارة وزير الزراعة والري العراقي عبدالوهاب الصباغ الى دمشق الشهر الماضي للمشاركة في اعمال الجمعية العامة للمنظمة العربية لدراسات الاراضي القاحلة.

وهذه المرة الاولى التي تعقد فيها اللجنة اعمالها منذ اجتماعها الاخير في انقرة قبل اندلاع ازمة الخليج. وكان من المقرر ان تستضيف بغداد الاجتماع الحالي الا ان السلطات العراقية فضلت ان يتم في دمشق وقد قبلت الحكومة السورية استضافته نظراً لاهمية المواضيع التي ستطرح فيه.

وترى المصادر السورية انه لا يمكن البحث بجدية في قضايا الفرات من دون مشاركة الاطراف الثلاثة، خصوصاً ان الاجتماعات الثلاثية تثبت الطابع الدولي لنهر الفرات في ظل الادعاءات التركية بانه نهر تركي يمر في اراضي الغير.

الفرات يعيد الاتصال بين دمشق وبغداد

حتى إذا رغبت الدول العربية في تعميق قطريتها مقابل توجهها العربي، فان حقائق الجغرافيا والموارد المشتركة ترغمها على تبنى عكس ما ترغب فيه. تنطبق هذه الحقيقة أكثر ما تنطبق هذه الأيام وخاصة مع الاعلان عن قرب اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة (تركيا - العراق - سوريا) لبحث توزيع مياه الفرات في دمشق.

وكانت أعمال اللجنة قد توقفت منذ ما يزيد على عامين مع غزو العراق للكويت ونشوب حرب الخليج. ورغم عمق الخلافات العراقية - السورية التى زاد عمقها خلال أزمة الخليج، فان البلدين وجدا نفسيهما مرغمين على إستئناف اعمال اللجنة، لمواجهة الخطط التركية الرامية لزيادة استخدام مياه نهر الفرات - المشترك - على حساب حصة البلدين العربيين . وبينما كان البلدان قد نجحا فى التوصل لاتفاق بينهما بشأن توزيع مياه الفرات فى ابريل ١٩٩٠، فان تركيا وجدت فى ازمة الخليج فرصة سانحة لكى تروغ من أى التزام، بعد أن كانت قد اشارت لمدة طويلة إلى أن الخلافات هى اساسا بين كل من العراق وسوريا. وكانت دمشق قد نجحت عبر الاتصال مع انقرة فى التوصل إلى تفاهم مبدئى جديد حول قضية المياه، وجملة الاهتمامات المشتركة بين البلدين. ويأتى من ثم موقف العراق الذى وافق على نقل الاجتماع الذى كان مقررا فى بغداد إلى العاصمة السورية ليزيد من قوة الموقف العربى فى مواجهة دولة المنبع، وربما كان هذا ضوءا ولو ضئيلا فى نهاية النفق العربى المظلم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستراتيجية التركية

في عصر جديد

تبدو تركيا احدى أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تاثرا بالتطورات الدولية منذ انتهاء عصر الحرب الباردة وما أدى اليه من انعكاسات على دورها في الاستراتيجية الغربية كما تتاثر تركيا بتطورات اقليمية محيطة بها مثل تفكك الاتحاد السوفييتي السابق واستقلال جمهورياته التي ترتبط شعوب بعضها في اسيا الوسطى بروابط تاريخية معها فضلا عن مستجدات المشكلة الكردية وأزمة المياه في المنطقة فكيف تتعامل الاستراتيجية التركية مع هذه التطورات، هنا رأيان حول جانبين رئيسيين لهذه الاستراتيجية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا .. والبحث عن دور

محمد فهمي ★

استثمرت تركيا، طوال سنوات الحرب الباردة، موقعها المتميز وأصبحت عضوا في حلف الاطلنطي، وباتت تشكل رأس الحربة الجنوبية الموجهة لحلف وارسو. وعاشت في ظل هذا الدفء الاستراتيجي والمساعدات العسكرية والاقتصادية سنوات طويلة، ولذلك فقد كان من الطبيعي ان يؤدي سقوط حلف وارسو وانهيار العدو رقم واحد لحلف الاطلنطي لاصابة الساسة الأتراك بالقلق، والبحث عن دور جديد يتفق مع المتغيرات التي أصابت كل المعادلات السياسية التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال البحث عن دور جديد اصطدمت تركيا بعدد كبير من الدوائر لم يكن لأنقرة مصلحة في الصدام معها.. وأولى هذه الدوائر هي المانيا حيث يقيم أربعة ملايين عامل تركي.. وثانيتها فرنسا التي تتحفظ تجاه الوجود الامريكي في تركيا وثالثتها المجموعة الأوروبية التي لا يختلف فيها أحد على خطورة الأداة التركية في اليد الأمريكية.. ورابعتها ان الولايات المتحدة اكتشفت بعد عاصفة الصحراء انها ليست في حاجة لوسيط تركي في منطقة الخليج.

مجموعة البحر الأسود

ومن هنا جاء التفكير التركي المنطقي بالاتجاه نحو جمهوريات وسط آسيا والتنسيق مع الولايات المتحدة لاحتواء النشاط الايراني..

فواشنطن ترحب بالدور التركي في الجمهوريات الاسلامية على أساس انه يقدم النموذج العلماني لدولة مسلمة ينفصل فيها الدين عن الدولة علاوة على ان لأنقرة علاقاتها العادية مع اسرائيل، ولا تكن لها نفس العداء الذي تعلنه طهران. بالاضافة إلى ان لتركيا علاقات تاريخية مع هذه الجمهوريات ومن ثم يمكن تشكيل مثلث يضم تركيا وأمريكا واسرائيل لمحاصرة التغلغل الايراني الذي تؤيده الدول الأوروبية. ولكي تضع أنقرة مخططها الجديد موضع التنفيذ بدأت بالدعوة للمؤتمر الذي عقد في اسطنبول في منتصف يونيو الماضي وتمخض عن تشكيل ما يسمى المجموعة الاقتصادية لدول البحر الأسود.

وعقد هذا المؤتمر على ضفاف البوسفور وحضره عشرة رؤساء جمهورية ورؤساء وزارات وقعوا على اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول البحر الأسود. التي تضم من جمهوريات الكومنولث «الاتحاد السوفييتي سابقا» كلا من مولدافيا وأوكرانيا وروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان علاوة على الدولتين الاخريين المطلتين على البحر الأسود وهما بلغاريا ورومانيا. وعلى النسق الذي سارت عليه المجموعة الأوروبية بدأت مجموعة البحر الأسود بالاتفاق على اقامة شبكة اتصالات بينها وطرق مواصلات وتسهيل الانتقال بين الأفراد بغرض السياحة، واقامة مشروعات سياحية مشتركة، وتوحيد الضرائب والاجراءات الجمركية. بالاضافة إلى التعاون في مجالات العلوم والرعاية الصحية وحماية البيئة على أساس ان استمرار الوضع الحالي في البحر الأسود يمكن ان يشكل كارثة بيئية تهدد كافة الدول المطلة عليه.

وكان من الواضح ان مجموعة دول البحر الأسود، هي مجموعة سياسية اقتصادية تتولى تركيا فيها موقع الزعامة، وتستعيد اسطنبول الدور التاريخي الذي قامت به القسطنطينية كمركز تجاري يربط الطرق من البلقان إلى القوقاز ومن روسيا إلى البحر المتوسط ولذلك فقد سارعت تركيا بوضع أحد موانيها المطلة على البحر الأسود «ميناء ترابزون» لخدمة أرمينيا وأذربيجان اللتين لا تطلان مباشرة على البحر وجعلها منطقة تجارية حرة.

شركاء جدد

كانت تركيا تتطلع في الماضي لشركاء في الغرب تارة ولشركاء في الخليج العربي تارة أخرى.. اما الآن فقد بدأت تتطلع إلى جيرانها الفقراء في الشمال والشرق على أساس انهم شركاء الغد.

وبدأت الحكومة التركية تتعاقد بالفعل لتحديث البنية الأساسية والطرق والكباري وخطوط السكك الحديدية وخطوط التليفونات وقنوات الصرف الصحي. كما بدأت في تقديم خدماتها لدول المجموعة في مجالات إدارة الخدمات العامة والبنوك والتعليم.

ويعتمد النفوذ التركي في هذه المنطقة إلى جانب المصالح الاقتصادية على وجود نسبة عالية من المسلمين تصل إلى ما يزيد على ٥٠ مليون نسمة تعيش ما بين البحر الأسود وجمهوريات اسيا الوسطى تتحدث اللغة التركية ويربط بينها الأصل المشترك.

وفي إطار الصراع التركي الايراني على القيام بدور قيادي في الجمهوريات الاسلامية بصفة خاصة يلعب التعليم دورا بارزا ولاسيما بالنسبة الحروف الأبجدية الجديدة.

فالمعروف انه في ظل الاتحاد السوفييتي كانت هذه الشعوب تستخدم أبجديات اللغة الروسية.. اما الآن فتحاول تركيا استبدال الأبجدية القديمة بالأبجدية اللاتينية المستخدمة في تركيا بينما تسعى ايران لأن تكون الأبجدية الجديدة هي الأبجدية المستخدمة في اللغة الفارسية، ولايزال هذا الصراع محتدما ولم يحسم بعد، وان كانت التوقعات كلها تشير إلى انتصار تركيا فيه بحكم التسهيلات التي تحصل عليها من الغرب ومن الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة، في شكل أجهزة ومعدات.. إلخ.. تحمل الحروف اللاتينية.

ولذلك فلا يمكننا عزل «المجموعة الاقتصادية لدول البحر الأسود» عن الصراع بين تركيا وايران على التغلغل في الجمهوريات الاسلامية.. فمما لا شك فيه ان انقرة أسرعت بالدعوة لاقامة هذا التكتل لكي تغلق الأبواب أمام الطموح الايراني.

فبينما كانت طهران تسعى لاقامة ما يسمى المجموعة الاقتصادية لدول اسيا الوسطى وأحياء منظمة دول ايكو التي لم يكن لها اي وجود إلا على الورق فقط، كانت أنقرة تلعب بأوراق أخرى.



واتفاقية ايكو تقوم على التعاون الاقتصادى بين دول حلف السنتو القديم وتضم كلا من تركيا وايران وباكستان. ووجهت طهران الدعوة بالفعل للدول الثلاث وعقدوا اجتماعات مطولة فى العاصمة الايرانية واتفقوا على توسيع رقعة العضوية وضم جمهوريات اذربيجان وأوزبكستان وتركمان لعضوية الايكو على الفور وضم كيرجستان وتادجيكستان وكازاخستان فى مرحلة تالية. وفى الاجتماع أصرت تركيا على ضم اثنين من الدول المسيحية هما ارمينيا ورومانيا، لكى لا يبدو التجمع اسلامياً منافسا للسوق الأوروبية!

وكان من الواضح منذ اللحظة الاولى لوصول رئيس الوزراء التركى تورجوت أوزال إلى طهران انه جاء لنسف المؤتمر فقد مد يده اثر هبوطه من الطائرة متحدثا باللغة التركية، وطالب بان تكون اللغة التركية هى لغة المؤتمر بينما كان الاتفاق على ان تكون الانجليزية هى لغة الاجتماع، وأصر على أن تكون اللغة التركية هى لغة الحوار فى المستقبل.

ومن الطبيعى ان تثير المطالب التركية انتباه الفكر الاستراتيجى الايرانى إلى ان أنقرة تسعى لفرض سيادتها فتم استبعادها من الاجتماعات اللاحقة، وفشلت طهران فى إحياء منظمة ايكو مرة أخرى.

وبمجرد تكوين المجموعة الاقتصادية لدول البحر الاسود تحت زعامة تركيا، اسرعت الحكومة التركية باجراء اتصالاتها مع المجموعة الاوروبية فى بروكسل من موقع جديد وأكدت على ان المجموعة الاقتصادية لدول البحر الاسود ليست منافسة للمجموعة الاوروبية وإنما هى مكملة لها. وان تركيا على أستعداد للتنسيق بين المجموعتين وانها لاتزال تامل فى الموافقة على الطلب الذى كانت قد تقدمت به سنة ١٩٨٧ للانضمام للمجموعة الاوروبية.

وإذا كانت اليونان تصر على معارضتها على انضمام تركيا للمجموعة الاوروبية فقد عرضت الحكومة التركية موافقتها على ضم اليونان لمجموعة دول البحر الأسود فى مقابل موافقة اليونان على انضمام تركيا للمجموعة الأوروبية.

وإذا تعذر ذلك فإن تركيا توافق على ضم اليونان لمجموعة البحر الأسود لكى تكون همزة الوصل بين المجموعتين وذلك إلى ان يحين الوقت لضم تركيا للمجموعة الاوروبية.

وهكذا يجرى الصراع بين تركيا وإيران فى ظل إعادة التشكيل السياسى لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعندما يفيق البعض من ثباته سيكون العالم قد تغير فعلا.

★ مراسل «العالم اليوم» فى بون.

كيف تــدار مشكلــة الميــاه في دجلـــة والفـــرات ؟

د. حسن بكر ★

تمثل مشكلة المياه فى نهرى دجلة والفرات وضعاً نموذجياً لأزمة المياه فى الشرق الأوسط مع نهاية القرن العشرين. فكما هو الحال فى حوض نهرى النيل والأردن، نحن بإزاء أطراف عـربية وأخرى غير عـربيـة، دول منبع ودول مصب، جـار استراتيجى لـه طموحـاتـه وارتباطـاته الـدولية، ولـه بحكم القربى والجوار المذكـور وشائج معينة.

تركيا ترشح نفسها اليـوم وسط التغيرات العملاقة فى التكتلات الدولية كنموذج يحتذى للعالم العربى والإسلامى وتضرب قياداتها السياسية على أوتـار الاعتدال الإسلامى وسط بحر من الاصولية الإسلامية الممتدة من المغرب للجمهوريـات الإسلاميـة الاسيويـة، وعلى أنها دولة ديموقـراطية فى الشرق الأوسط، فهي من حيث الواقع دولة المنبع لنهر الفـرات إذ ينبع منها نحو ٨٨٪ من ماء النهر «وتقـدم سوريا البـاقى». تركيـا خصوصاً بعـد أزمة الخليج الثانية راحت تلعب بـورقة المياه والهاجس المائى التنموى فى الشرق الاوسط كاداة ترغيب وترهيب سياسية من خـلال مشروع أنابيب السلام الـذى طرحه الرئيس التركـى تورجوت أوزال إبان زيـارته للولايـات المتحدة عام ١٩٨٧، ويقـوم على مد أنبـوبتين من المياه إلى المنطقـة العربيـة وإسرائيل. وقد قـدرت شركات دراسـات الجدوى الامريكية تكلفة تنفيذ المشروع بحـوالى ٢١ بليون دولار، وقد واجه المشروع اعتراضات عـربية ركزت على عـاملين أساسيين، أولهما أن ذلك المشروع يعطى دولة المنبع «تركيـا» بعداً هيدروبوليتيكيـاً عاليا فى التحكم فى مصـدر حيـوى ومصيرى للعـرب وثـانيهما وجـود إسرائيل ضمن شبكـة أنـابيـب السـلام كمستفيـدة بخلق عقبـات ومشكـلات سيـاسيـة واقتصاديـة وأمنيـة مستقبليـة. ولاشك أن الموضوع برمتـه الان قيد البحث فى لجنة المياه المتفـرعة عن المؤتمر الدولى للسلام العربى ـ الإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة.

مشكلة حوض الفرات

إن الخلاف بين دول حـوض نهر الفـرات : العــراق، ســوريـا، وتركيا، ليس جديداً، إذ تعـود بوادره إلى العام ١٩٦٤، عندما وقعت أزمة إنشاء سد كيبـان التركى، رغم ذلك لم تتوصل الأطراف المعنية حتى الان إلى اتفاق ثـلاثى ملزم بنسب الاستفادة من النهـر وطرق التعامـل معه، بل زاد الأمـر تعقيداً. فـالاجتماعات المكثفـة قادت إلى مزيـد من الادعـاءات حول الحقـوق المكتسبة على النهر. وتفجرت الخلافات بشكل واضح قبل أزمة الخليج الثانية عنـدما قامت تركيا بقطع المياه عن ســوريا والعـراق لملء سد أتاتـورك بالميـاه فى شهر فبراير ١٩٩٠، ممـا أثر بشكل ملحـوظ فى كم وكيف الماء المتدفق إلى القطرين العربيين وعلى الخطط التنمويـة لديهما. وهنـا لعب القرار التركى دوره فى لفت الانظار إلى أن هناك أزمة مـرشحة للانفجار فى العلاقات العربيـة مع دول الجوار الاسـتراتيجية أو الضلع الثالث فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى.

والواقع أن ثمة مشروعات تركية تنموية طموحة فى جنوب شرق الاناضـول يجرى التوسع فيهـا على قدم وسـاق مما قـد يؤدى إلى انخفاض تدفق نهر الفرات بالمنسوب العادى وهو ماسيؤثر بالسلب على كل من سوريا والعراق. وللوفاء بالتزامات هذه الخطط التنموية التركية قام الـرئيس تورجوت أوزال بتدشين سد أتاتـورك فى يناير ١٩٩٠، فى منطقة الاناضول واستـوجب الامر تحويل النهر لتخزين مياهه وراء الســد المذكور لمدة شهر كامل «فبرايـر ـ مارس ١٩٩٠»،



المصدر : الحياة اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٣ أغسطس ١٩٩٢

الأمر الذى شكل مصاعب جمة للجارتين الشاركتين، وستواجه سوريا بصفة خاصة أزمة مائية مع حلول عام ٢٠٠٠ تتمثل في نقص بليون متر مكعب إذا استمر نمط الاستهلاك على ماهو عليه. وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة. ولمواجهة هذه المشكلات اتجهت الحكومة السورية، ومنذ عام ١٩٨٨، إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية جبارة وسدود وشكل ذلك نسبة ٤٣٪ من الاستثمارات الحكومية في الميزانية مقارنة بنسبة ١٠٪ في الميزانيات السابقة عليها.

كما قامت الحكومة السورية بإنشاء ثلاثة مشاريع كبرى على نهر الفرات لمواجهة الاحتياجات المائية في الربع الأخير من القرن العشرين وهى مشاريع سد الفرات لرى الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء ودرء الفيضانات وتنظيم مجرى النهر، وقد انتهى العمل في السد عام ١٩٨٠، وكذلك إنشاء كل من سد البعث وسد تشرين لتوليد الطاقة الكهربائية.

الطلقة الأولى في حرب المياه

بدأت حرب المياه في الشرق الأوسط مع نهاية شهر يوليو ١٩٩٢، إذ أعلن سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا أن موارد المياه في دجلة والفرات ملك لتركيا وحدها تفعل بها ماتريد، وبالتالى لايحق لكل من العراق وسوريا أن يشاركاها في مواردها المائية لان تلك مسألة تخص السيادة التركية وحدها.

هذه المرة دفعت تركيا بالأزمة إلى الصعود وفي نيتها حلها بالطرق السلمية ولإنجاز أهداف معينة مع سوريا بالذات. فما هي الدوافع التركية؟ أول هذه الدوافع هى خطط أنقرة الطموحة للتنمية والمتعارضة في أحيان كثيرة مع جارتيها فهناك أكثر من ٤٠٪ من أراضيها الجرداء تقع جنوب شرق الأناضول وتعانى نقصاً في المياه، وقد صعدت الحكومة من المشاريع التنموية على النهرين لمدى يفوق خمسين عاماً. إن إنشاء سد أتاتورك سوف يقلل من تدفق نهر الفرات إلى العراق - على سبيل المثال - بمقدار ١٥ — ٢٢ مليار متر مكعب من المياه «حوالى ٥٠ — ٧٠٪». وقد ازدادت حدة الأزمة المستمرة بسبب موجة الجفاف الحالى والذى نجم عنه انخفاض مهم في مستوى نهر الفرات. وفي المتوسط السنوى تقدر طاقة النهر بحوالى ٣١ بليون متر مكعب وهى تكفى لإشباع الأقطار الثلاثة. ولكن مستوى الماء هبط عام ١٩٨٩، إلى ١٦ بليون متر مكعب مما تسبب في نقص خطير في الماء في البلدان الثلاثة، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث توتر دائم في حوض النهر انعكست آثاره السياسية على العلاقات بينهما. ففي عام ١٩٧٥، وصلت العلاقات العراقية - السورية إلى حافة الحرب بسبب تخفيض سوريا لتدفق الفرات لملء خزان سد الثورة، وادعت تركيا وجود «مؤامرة» سورية لنسف سد أتاتورك. وفي عام ١٩٨٧، قالت تركيا إنها ستقطع تدفق الفرات بسبب دعم سوريا للإرهابيين الأكراد...إلخ.

والأكراد هم الدافع الثانى للسلوك التركى تجاه سوريا بالذات. ويظهر ذلك بوضوح في إثارة الأمر من قبل وزير خارجية تركيا حكمت تشتين في مطلع شهر أغسطس ١٩٩٢، عندما طالب بالوفاء بالتعهد السورى بإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد في وادى البقاع اللبنانى. والمعروف إن أكثر من أربعة الاف شخص لقوا مصرعهم في تركيا منذ بدأت حركة المقاومة التى شنها حزب العمال الكردى للمطالبة باستقلال مناطق الأكراد في جنوب شرقى تركيا.

وقد كان من نتيجة زيارة وزير داخلية تركيا لدمشق في ١٧ ابريل ١٩٩٢، إغلاق معسكر لتدريب حزب العمال الكردستانى في سهل البقاع حيث ينتشر الجيش السورى، ولكن تركيا اعتبرت ذلك غير كاف وأعلنت أنها ستواصل مساعيها لدى سوريا ولبنان لطرد جميع عناصر الحزب من لبنان. ويعتقد كثير من المحللين أن زيادة ضربات حزب العمال الكردستانى في داخل تركيا وتعاونه مع صدام حسين في سد طرق الإمدادات أمام الأكراد العراقيين المناوئين للنظام الحاكم في بغداد قد أديا إلى حدوث هاجس أمنى مقلق للمسئولين الاتراك.

أما الدافع الثالث فيظهر في حديث وزير الخارجية التركى حين قال إن أنقرة تقترح النظر إلى جميع موارد المياه في المنطقة وليس الفرات فقط. وتتهم السلطات التركية سوريا بانها تتلاعب بمياه نهر العاصى الذى يجتاز الحدود التركية مما يؤدى إلى وقوع أزمات لديها.

حل الأزمة .. كيف ؟

ومنذ انفجار الأزمة السورية — التركية حول المياه بسبب تصريحات ديميريل، تحركت سوريا لتطويق الأزمة وفتح الأتراك الباب مواربا لإنجاز اهدافهم الاستراتيجية من إثارتها. دمشق من ناحيتها أكدت على أنها لن تفرط في حقها استنادا إلى القوانين الدولية والاتفاقات الثنائية بين تركيا وسوريا. أما الجامعة العربية فقد دعت إلى التوصل إلى اتفاق بين البلدين ورأت الجامعة أن هذا الاتفاق السورى - العراقى - التركى لابد أن يستند إلى البروتوكول المبرم بين البلدين العربيين وتركيا عام ١٩٨٢، وكان الاتفاق المرحلى الموقع بين سوريا والعراق والذى بدأ العمل به في أبريل ١٩٩٠، يقضي بتقاسم نهر الفرات عند نقطة الحدود السورية - العراقية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا.

وكانت كل من سوريا والعراق قد توقعتا حدوث أزمات بهذا النوع لذا سعيتا إلى إيجاد حلول تمنع وقوع كوارث داخلية ولو لاجل قصير. فأقامت سوريا بحيرة الأسد وسد الثورة إلا أن أعمال الإنشاء في السد أدت إلى قطع الكهرباء عن مدن مثل دمشق وحلب في شهور الصيف. كذلك يقوم العراق بالاستفادة من مياه دجلة في بحيرة ترثار شمال بغداد التى تربط بين مجرى نهرى دجلة والفرات لمنع وقوع كوارث في هذا المجال أيضاً.

لقد أدت زيارة عصمت شيشتين وزير الخارجية التركى لدمشق وإعلانه حسن النوايا والعلاقات الطيبة أيضاً، وان تصريحات ديميريل إسىء فهمها من الصحافة الدولية إلى تطويق الأزمة هذه المرة وفتح الباب لمشروعات مشتركة بين البلدين في حوض النهر.

ولكن سوف يظل مشكل المياه أمراً مثاراً في منطقة الشرق الاوسط ولمدة عقد قادم وبالتالى مصدراً خصباً لإثارة القلاقل بين بعض الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجى مالم يتم تدارك الأمر منذ الان في اتجاهين: أولهما تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع مع دول الجوار، وثانيهما محاولة التوصل بين هذه الدول إلى اتفاقات إقليمية ذات صبغة دولية حول تقسيم المياه في أحواض الانهار التى تشترك فيها منعاً لحدوث كوارث مستقبلية.

ويبقى الشرق الأوسط ولحين إشعار اخر معرضاً لوقوع أزمات مائية بين دول المنطقة من هذا النوع مالم يتم وضع استراتيجية مائية عربية مشتركة.

★ مدرس العلوم السياسية - جامعة أسيوط

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبير الدولى الدكتور رشدى سعيد لـ « العالم اليوم »:

اعتبار الأنهار الدولية موارد داخلية مبدأ خطير مشروع السلام التركى جدواه الاقتصادية ضعيفة

□ واشنطن – «العالم اليوم»:

المياه.. تلك المشكلة التى قفزت فجاة إلى مقدمة المشكلات التى تواجه دول الشرق الأوسط فى الوقت الراهن واصبحت اكثر الموضوعات سخونة فى دراسات خبراء الاستراتيجية ويتوقع لها ان تكون سلاح المستقبل القريب:

فى ظل الهواجس التى تثيرها مشكلة المياه يتنبا الخبراء بان منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ستشهد ندرة فى موارد المياه قريبا؟ بحيث تصبح المياه وليس النفط محور الصراع والتوتر فى المنطقة؟! وهو ما ظهرت بوادره مؤخرا فى تصريحات رئيس الوزراء التركى باحقية تركيا فى الانفراد بمياه دجلة والفرات.!

ونظراً لحيوية وخطورة تلك المشكلة التقت «العالم اليوم» بالدكتور رشدى سعيد خبير المياه بالأمم المتحدة ورئيس لجنة الشئون الخارجية السابق بمجلس الشعب المصرى لاستطلاع وجهة نظره حول توزيع المياه بين تركيا وسوريا والعراق.

يقول د. رشدى سعيد: تصريحات سليمان ديميريل تعكس الواقع الراهن، من الضعف العربى وانتهاء العراق تقريبا، وهو يعتمد فى الواقع على مبدأ كان سائداً فى الولايات المتحدة. وهو انه من حق اية دولة السيطرة على المياه الداخلة فى حدودها، ولكن القانون الدولى الجديد السائد فى العالم حاليا تغير، وأصبح من حق كل دولة من الدول التى تمر فيها الأنهار الدولية ان تحصل على جزء من المياه طبقا لمقاييس اتفق عليها الناس، منها: تعداد السكان، استخدامها للمياه فى السابق، نمط هذا الاستخدام، المناخ، مساحة الأراضى الصالحة لاستخدام المياه، إلى اخر هذه الاعتبارات، وهى قائمة طويلة ومفصلة وضعت فى قانون اقرته الدول سنة ١٩٦٦ فى هلسنكى واسمته «قانون المياه فى هلسنكى»، غير ان القانون الدولى شىء، ومنطق القوة شىء اخر للاسف، والقوانين الدولية لا تحترم فى كثير من الاحوال – وها أنت ترى ما تفعله اسرائيل بمياه الاردن، وهى دولة «مصب»، ومع هذا فهى تستولى على كل مياه نهر الاردن تقريبا دون اى اعتبار للدول الأخرى التى تنبع منها المياه، وها هى تركيا بنفس المبدا، خصوصا وأن العرب فى وضع ضعيف.

وضع دجلة والفرات

والمهم هنا ان ديميريل نفسه هو الذى وضع هذا المشروع الكبير، وساعده فيه اوزال، وتكاد تتفق عليه كل الأحزاب التركية، ويقع فى المنطقة التى يتجمع فيها الاكراد، وهى المناطق الفقيرة جدا فى تركيا، وكان جزء من عمل هذا المشروع يهدف إلى توفير العيش والوظائف والارض للاكراد للمساعدة على حل المشكلة الكردية، غير ان سوريا كانت ترد على ذلك بمساعدة الاكراد، ولكن ذلك كان فى الفترة التى كان العرب أقوى من الآن.

اما الاتراك فإنهم ينظرون إلى نهرى دجلة والفرات من منظور انهما نهران داخليان، فقد كانا كذلك حتى انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى حيث أصبح نهرا الفرات ودجلة نهرين دوليين مشتركين بين دول متعددة، واصبحت هناك دولتان جديدتان هما العراق وسوريا ولكنهما كانتا تخضعان للانتداب البريطانى والفرنسى وفى سنة ١٩٢٣ أعدت تسوية للموضوع بين تركيا من جانب، ودولتى الانتداب – تركيا وفرنسا – من الجانب الاخر فى لوزان، وهى معاهدة لترسيم الحدود بين سوريا والعراق، ولكنها أعطت أيضا حقوقا مكتسبة للمياه فى دجلة والفرات لكل من دولتى المصب وهما سوريا والعراق وإن كانت لم تتحدد بارقام. ولكن قيل فيها أن لهما حقوقا فى هذه المياه، وأنه لا ينبغى بناء اى منشآت على هذا النهر من شانها ان تغير من نمط النهر أو نمط سريان النهر كمنشآت هندسية او سدود او غيره، دون الاتفاق مع باقى الأطراف.

وفى سنة ١٩٤٦، أعيد هذا التاكيد مرة أخرى فى معاهدة الصداقة التى أبرمت بين تركيا والعراق، التى اتفقا فيها على أن يلتزما بالا ينشىء احدهما منشآت على النهر إلا بالاتفاق مع الطرف الاخر، أو التشاور على الاقل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن هذا كله تغير. وتركيا اليوم تقول: هذه المياه تنبع في أرضي ومن ثم أستطيع ان اتصرف فيها كما أشاء، ولذلك فقد بدأت في أوائل الثمانينات في بناء سد ضخم للغاية، وهو مشروع «الأناضول العظيم» الذي من شأنه ان يزرع ٢,٥ مليون فدان في النهاية ويتكلف ما بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار، إلى جانب توليد الطاقة الكهربائية ولكنه سيغير كلية من نمط سريان نهر الفرات.

اتفاقات حول المياه

ومن اجل تقريب الصورة: فإن نهر الفرات يحمل ما متوسطه ٣١ مليار متر مكعب من المياه، بينما يحمل النيل ٨٤ مليار متر مكعب، ولكن مياه الفرات يجيء نصفها في شهرين اثنين هما ابريل ومايو عقب ذوبان الجليد على جبال الأناضول، ويجيء النصف الاخر على امتداد الشهور العشرة الأخرى، وقد أقامت سوريا عدة سدود صغيرة لتنظيم المياه على مدار السنة، ولكن سد الأناضول سيعمل خزانا لنحو ٤٣ مليار متر مكعب، ولكي تملأ الخزان يعني ان توقف جريان النهر لعدة شهور إلى ان تملأه، وتم هذا في يناير ١٩٩٠، واحتجت سوريا بشدة وأثارت الأكراد، ثم تم الاتفاق بين تركيا وسوريا على ان تترك تركيا ٥٠٠ متر مكعب في الثانية أي نحو ١٥ مليار متر مكعب من المياه في السنة لسوريا ثم العراق، ثم اتفقت سوريا والعراق عقب ذلك على أن تأخذ سوريا ٤٢ في المائة من هذه المياه وتأخذ العراق ٥٨ في المائة منها، واستمرت الحال على هذا، وأبدت سوريا بعض الاستياء ولكنها وافقت في النهاية.

ومعنى تصريح ديميريل انه يرفض حتى هذا الاتفاق، على معدل ٥٠٠ متر مكعب أي انه في الواقع يقول: سأفعل ما أريد، وهو مبدأ — في الواقع— غاية في الخطورة، أولا لأنه يلغي قيمة كل السدود القديمة التي أقيمت في سوريا على أساس تدفق مائي معين. مما يعني تحديد حجم الزراعة الذي تستطيع أن تقوم بها البلاد، وبالطبع سيؤثر ذلك على العراق بشكل خطير؟

وقالت تركيا بذكاء إنه في الوقت الذي ستقل فيه معدلات المياه في الفرات. ستظل كما هي عليه في دجلة، لان كل المشاريع التي ستقيمها على دجلة ستكون بغرض توليد الكهرباء وليس لاستخدامها في الزراعة!

«مصر أيضا تشعر بالقلق»

وردا على سؤال من «العالم اليوم» عما إذا كان هذا يعد نوعا من التعويض، قال الدكتور رشدي سعيد: لا، ليس تعويضا ولكن لأن الأراضي المحيطة بدجلة في تركيا غير صالحة للزراعة فإنها لا تستطيع التوسع في الزراعة فيها.

ومضى الجيولوجي المصري يقول: وينبغي ان يثير هذا المبدأ أشد الانزعاج لمصر أيضا لأنها — ليست دولة منبع، ومن هنا فإنها تصبح — تحت رحمة دول المنبع، لأنه ليست هناك نقطة مياه واحدة من مياه النيل تجيء من مصر، أو حتى من شمال السودان، وكل المياه تجيء من دول المنبع، فإذا كانت دول المنبع ستأخذ بهذا المبدأ، تصبح المسألة خطيرة جدا: والمسألة الثانية هي انه في عملية توزيع المياه طبقا للامكانيات الزراعية، فيمكن للسودان ان يقول أن لديه امكانيات زراعية هائلة، ومعنى هذا أن يحصل على مياه تتناسب مع امكانياته الزراعية وليس بالنسبة لعدد السكان، والسودان لديه ملايين الفدادين، ومصر لديها كم أقل بكثير، وهذا ما تقوله تركيا، فهي تقول ان لدى الأراضي الصالحة، ومن هنا فأنا استحق مياها أكثر.

وسألت «العالم اليوم» عن نسبة الزراعة — سواء في تركيا او العراق — الذي يعتمد على الأمطار بالقياس إلى الاراضي التي تعتمد على مياه النهر.

فقال: انه عند تقسيم المياه، فإنه ليس متاحا بمصر سوى بعض الأمطار الخفيفة للغاية على الساحل الشمالي، وبعض المياه الجوفية، التي تؤخذ هي الأخرى في الاعتبار، وأنت تقدر في الواقع كل الامكانيات الموجودة لدى الدولة.

والواقع ان الدول الثلاث — تركيا والعراق وسوريا — تتساوى تقريبا في ظروفها، ولكن سوريا أقلها اعتمادا على المطر، والمناطق التي تسقط عليها الأمطار في العراق هي أراضي الأكراد، من هنا فإنه عندما يتقابل الأكراد مع بيكر، تسمع عن مغازلة من تركيا للعراق. لأنها ضد دولة كردستان، لأنه لو أقيمت دولة كردية في العراق، فسوف تعادي تركيا وتكون بمثابة مشكلة كبيرة لتركيا حيث إن نسبة الأكراد في تركيا تصل إلى ربع سكانها كما نعلم.

المشروع التركي غير اقتصادي

ويضيف الدكتور رشدي سعيد فيقول: لكي نقوم بزراعة ٢,٥ مليون فدان يلزمنا ما يقرب من ٢٥ مليار دولار، وهذا الرقم في حد ذاته لا يبدو اقتصاديا لمشروع نقل مياه نظرا لضخامة الاستثمار الذي يتطلبه. الأمر الآخر الذي تقوله تركيا انها لا تمانع في اعطاء المياه من خلال مشروع لها يقضي بمد مواسير مياه من نهرين صغيرين للغاية ينبعان من تركيا ويصبان في البحر الأبيض المتوسط، وليس لهما أية صلة بدجلة أو الفرات. هذان النهران هما «سيحان» و«جيحان»، ويرى المشروع التركي مد خط أنابيب من هذين النهرين ليوصل هذا الخط بكل من سوريا عن طريق حمص وحماة وحلب ودمشق، ثم يتجه إلى عمان، وفي الغالب إلى اسرائيل. وبعد ذلك يتشعب إلى قسمين فرع شرقي يتجه نحو الكويت ثم الإمارات وفرع اخر يتجه نحو مكة وجدة.

وتصل التكلفة المعلنة لهذا المشروع إلى ٢٠ مليار دولار، هذا المشروع التركي سوف ينقل ٢,٥ مليون متر مكعب مياها صالحة للشرب في المدن التي سوف يمر عليها والتي أشرنا إليها هنا. ولابد ان نأخذ في الاعتبار ان تكلفة هذا المشروع ترجع أرقامها إلى أسعار عام ١٩٨٧.

ومن المتوقع أن تصل تكلفة المتر المربع من مياه الشرب المنقولة إلى حوالي أربعة دولارات وهو أمر مرتبط بتكلفة باهظة لاستغلال المياه بدرجة غير اقتصادية بالمرة تخرجه من الدائرة العملية والفعلية.

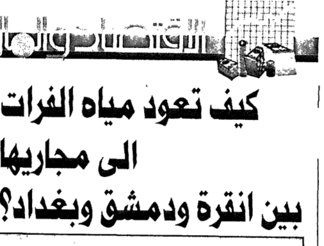
وتسأل «العالم اليوم» الدكتور رشدي سعيد عن قياس هذا المشروع بمشروعات أخرى مثل تحلية المياه. فيقول ردا على ذلك أن تحلية المياه أوفر بكثير، أضف إلى ذلك ان أحدا لن يستطيع ان يتحكم في اغلاق «صنبور المياه» إذا حدث ما يعكر صفو جو العلاقات بين البلدين. وهو أمر كما نعلم قائم ووارد بسبب ظروف عدم الاستقرار في السياسات الخارجية للمنطقة. وهو الأمر الذي قد يجلب معه زيادة في تدهور العلاقات الثنائية. وقد رأينا هذا بوضوح مرة بين الأردن والعراق ومرة أخرى بين العراق وسوريا. لذا لا يصلح مثل هذا المشروع في أوضاع وظروف سياسية خارجية غير مستقرة.

ويؤكد الدكتور رشدي سعيد أن مثل هذا المشروع لا يعد مشروعا اقتصاديا ولا يعد في ذات الوقت مشروعا عمليا، غير اننا نرى ان تركيا قد احاطته بدعاية كبيرة لتثبت فيها حسن نيتها عندما أشيرت إليها أصابع الاتهام بأنها تستولي على المياه التي تخص دولا من جيرانها، هذا في الوقت الذي يعد فيه مثل هذا المشروع غير منطقي وغير عملي نظرا لأن كمية المياه المنتجة عنه تعد قليلة للغاية وهي لا تكفي عمليا تغذية السكان والدول التي تمر بها. لا يمكننا ان نتصور ان ٢,٥ مليون متر مكعب من المياه يكفي لكل هذه الدول التي سوف يمر بها، كما وانه يكفي لكل هؤلاء الناس بها.



الاقتصاد والمال

كيف تعود مياه الفرات الى مجاريها بين انقرة ودمشق وبغداد؟



سد أتاتورك (سيبا)

اثارت تصريحات رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل اخيراً حول حق سورية والعراق في مياه نهر الفرات، ما يكفي من الغبار الساخن لابقاء ملف المياه مفتوحاً، لا بل حامياً وقابلاً للانفجار في اي وقت، بعدما كان الاعتقاد سابقاً ان الملف طوي، اقله للسنوات الخمس المقبلة، مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه العام الماضي حول نسبة تدفق المياه الى سورية والعراق.

والجديد الذي طرحته تصريحات ديميريل، وهو يدشن محطتين لتوليد الكهرباء على سد اتاتورك، ليس حجم الحصة السورية والعراقية، وانما حق هاتين الدولتين اساساً في مياه النهر، انطلاقاً من اعتبار تركي انه «حق وطني يدخل في اطار السيادة، تماماً كما هو حقوق سورية والعراق في حقولهما النفطية».

وتستند انقرة في ادعائها الحق المطلق في مياه نهري دجلة والفرات الى مجموعة اعتبارات، ابرزها ان تركيا اكثر حاجة من غيرها للمياه، وهي تعاني في الوقت الحاضر من نقص حاد في مصادر المياه وبحسب التقديرات التركية فإن حصة الفرد التركي من المياه الصالحة للاستخدام لا تزيد عن ٣ آلاف متر مكعب سنوياً، في حين ان النسبة العالمية المتعارف عليها هي ١٠ الاف متر، وترتفع في بعض البلدان الى ١٢ او ١٣ الفاً. وفي التقديرات التركية ايضاً، ان حصة المواطن التركي من المياه، هي اقل حتى من الحصة المتوافرة للفرد في كل من العراق (٦٥٠٠ متر مكعب) وسورية (٣٣٥٠ متراً).

وتستند الادعاءات التركية الى اعتبار آخر يتمثل في حاجة انقرة الى توفير الري لحوالي ١,٧ مليون هكتار من الاراضي، مع ما يستتبع ذلك من اعادة احياء الزراعة في مناطق تركية كثيرة هجرها اهلوها بسبب ضعف المردود الزراعي نتيجة عدم توافر الري الكافي. ويقدر الاتراك فرص العمل الجديدة التي سيوفرها ري الاراضي الجديدة بحوالي ٥ ملايين فرصة



المصدر : الوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٠

عمل، من شانها ان تقضي على البطالة المقنعة الموجودة في مناطق شرق الاناضول، وقرب الحدود مع سورية، وتحد من الهجرة الريفية الى المدن.

وقد انفقت انقرة على سد اتاتورك حوالي ٤ مليارات دولار حتى الآن في حين ان التقديرات المتعلقة بالكلفة النهائية، تصل الى ٢٧ مليار دولار، اضافة الى ١٠ مليارات دولار لاتمام تنفيذ المشاريع الملحقة به، بدءاً من العام ٢٠٠٥، ويربط خبراء اقتصاديون بين اتراك بين المستويات المرتفعة للتضخم في تركيا (حوالي ٧٠ في المئة سنوياً) والعبء الذي شكلته عملية تمويل اشغال السد، في ظل غياب القروض والمساعدات الخارجية. ويقدر هؤلاء الخبراء ان عملية تمويل المشروع استهلكت ما يصل الى ١٠ في المئة سنوياً من الموازنات التركية في السنوات الـ ١١ الماضية، مع بدء التنفيذ في العام ١٩٨١. كما عمدت الحكومة التركية الى توفير مجموعة حوافز ضريبية ومساعدات مالية للشركات الخاصة التي تنتقل الى منطقة السد، في اطار سياسة تستهدف اعادة احياء المنطقة واجتذاب الاستثمارات اليها.

وفي التقديرات الحكومية التركية، أن «سد اتاتورك» سيكون عند انجازه اكبر مشروع صناعي وتنموي في بلدان الشرق المتوسط. فهو سيؤمن الري لنصف الاراضي الزراعية في تركيا من خلال اقامة ٢٢ سداً فرعياً، كما سيؤمن الطاقة الكهربائية النظيفة لتغطية ثلث احتياجات البلاد عبر اقامة ١٩ محطة توليد للطاقة.

وحاولت انقرة طوال السنوات العشر الماضية التركيز على الطابع الاقتصادي والاجتماعي للمشروع، في محاولة لابعاد شبح الخلافات السياسية. وعمدت في العام ١٩٨٩ الى تنظيم بروتوكول ثنائي مع دمشق، وضع حداً ادنى لتدفق المياه الى سورية هو ٥٠٠ متر مكعب في الثانية لكنها ما لبثت ان خرقته اكثر من مرة في السنوات الثلاث الماضية بحجة حاجتها الى ملء السدود الجديدة نتيجة الشح الذي اصاب المنابع الرئيسية للمياه. الا ان هذه المحاولات غالباً ما اصطدمت بحذر دولي من المشروع وبدعوات متكررة لانقرة لتسوية ملف الخلافات السياسية مع جيرانها فقد سحبت الحكومة اليابانية عرضها بتوفير قرض بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع الري كذلك سحب البنك الدولي اعتمادات تبلغ قيمتها حوالي المليار دولار لتغطية جزء من اكلاف المشروع. وبرر البنك انسحابه من المشروع، وكذلك فعلت طوكيو، بضرورة توصل انقرة الى تسوية نهائية مع جيرانها، خصوصاً دمشق وبغداد.

من غير الاكيد ان تمثل تصريحات ديميريل الاخيرة الموقف النهائي لتركيا، على اعتبار ان نهر الفرات ليس نهراً محلياً تنطبق عليه القوانين المحلية، ويخضع للسيادة الوطنية. وهو اقرب في وضعه الى نهر النيل الذي تشارك دول عدة في الافادة منه في اطار حقوق تم التفاهم عليها. الا ان الاكيد ان انقرة ترفض حتى الآن الارتباط باتفاقيات نهائية حول تقاسم مياه النهر الذي يعتبر تدفقه في سورية، كما في العراق، اساسياً لعشرات المشاريع الزراعية والكهربائية ولملايين المواطنين السوريين والعراقيين الذين يفيدون منه.

وعلى رغم تاكيد سورية حقها في حصتها المقررة، كما هو حق العراق بحصته (٥٨ في المئة من حصة سورية)، الا ان دمشق ما تزال تفضل على ما يبدو التعامل مع المشكلة بحذر. كما تفضل على ما يبدو ابقاء باب الحوار مع انقرة مفتوحاً لمعالجة اية خلافات قد تنشأ بين البلدين كما حصل اثناء الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير الخارجية التركي الى دمشق. ولعل الاتفاق الوحيد القائم حالياً بين دمشق وبغداد هو الاتفاق على الموقف الموحد من موضوع مياه الفرات، اذ يعتبر السوريون، ان المصلحة السورية تماماً، كما المصلحة العراقية، تقوم على تنسيق موقفهما وعدم السماح لتركيا بالافادة من اي تباين بينهما ■



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه والبحث عن توسيع الدور الاقليمي لتركيا

تركيا "تقترح حربا" باستخدام سلاح الامن المائي

توفيق المديني *

■ في الوقت الذي تعيش فيه معظم الدول العربية ازمات هيكلية، ومع انخراط النظام الاقليمي العربي في المنظومة الغربية، وفي الوقت الذي اصبحت فيه البلدان العربية، تعاني من شح الموارد المائية وضعف كفاءة استعمالاتها، في هذا الوقت بالذات جاء تصريح سليمان ديميريل رئيس الحكومة التركية، الذي يقر بحق تركيا الامتلاك المطلق على مصادرها المائية، حيث منابع ومجاري نهري الفرات ودجلة داخل تركيا، ليعلن حرب المياه على بعض الدول العربية أي سورية والعراق.

وقامت تركيا بتدشين سد اتاتورك، الذي يتسع لـ ٤٩ بليون متر مكعب من الماء، حيث ان البحيرة المطلوب ملؤها تبلغ مساحتها ٨١٧ كيلومتراً مربعاً خلف السد، الذي يبلغ ارتفاع خزانه ١٧٠ متراً، وتستخدم مياه في ري مناطق جنوب شرقي تركيا تقدر بنحو (٧٠٠) الف هكتار في سهول ماردين التركية، اضافة الى توليد الطاقة الكهربائية التي تزيد عن ٣٤٠٠ ميغا وات، وبالتالي اقامة بنية تحتية لاقتصاد زراعي صناعي مركب، تجعل من تركيا قوة اقليمية كبرى في الشرق الادنى، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومن المعروف ان نهر الفرات، هو نهر دولي مشترك بين ثلاث دول هي تركيا وسورية والعراق، في حين ان نهر دجلة مشترك بين تركيا والعراق فقط. وينبع نهر الفرات من الاراضي التركية، وطوله فيها (التقاء روافده الرئيسية) يقدر بنحو ٤٤٠ كيلومتراً، ويمر عبر الاراضي السورية قاطعاً مسافة ٦٧٥ كيلومتراً، الى ان يصل الى الاراضي العراقية حيث يلتقي بنهر دجلة، ويكونان معا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي، ويبلغ طول النهر في العراق ١٢٠٠ كيلومتر.

ويقدر معدل حجم المياه المتدفقة الى سورية والعراق الآن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، وتعتبر هذه الكمية غير كافية على الاطلاق، اذ انها بالكاد تؤمن نصف حاجات سورية والعراق من المياه، فكيف سيصبح الامر اذن، بعد تدشين السد، ومحاولة التهديد بالاستئثار المطلق بحبس مياه الفرات ودجلة عن دمشق وبغداد، بموجب قرار تركي احادي الجانب.

لا شك من ان هذه الخطوة سترتب اضراراً فادحة وكبيرة تلحق بالاقتصاد الوطن في كل من سورية والعراق، في ما سيخلق ازمات كبيرة، خصوصا اذا استمرت سنوات الجفاف العجاف خلال المرحلة المقبلة. فسورية ما زالت مهددة بالجفاف الكبير، واي حبس جديد لمياه الفرات سيزيد في تعميق ازمة الزراعة الغذائية ، وتربية الاسماك، ويهدد مشروعات الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، علماً بان سورية اقامت سدين كبيرين على نهر الفرات، اهمها سد الطبقة، الذي يروي اراضي الجزيرة، ويزود البلاد بنحو ٦٠ في المئة من حاجتها الى الكهرباء.

اما حجم الاضرار التي ستلحق بالعراق فهي كبيرة ايضا، فنقص بليون متر مكعب من المياه سيؤدي الى نقصان ٢٦٠ الف دونم من الاراضي الزراعية، كما سيؤدي هذا الوضع الى ارتفاع نسبة الملوحة في الارض مع ازدياد نقص المياه، الامر الذي سيعود بالضرر على ٤٠ في المئة من الاراضي المزروعة في حوض الفرات، اي ما يعادل ١.٣ مليون دونم. كما ان الاضرار ستطال محطات توليد الطاقة في سد القادسية الذي ينتج ٤٠ في المئة من مجموع حاجة العراق للطاقة الكهربائية وسيؤثر كل ذلك على ٥,٥ مليون نسمة، يستفيدون من مياه نهر الفرات، ويعتمدون عليه في حياتهم ومعاشهم.

وهكذا، فان تصريح ديميريل الاخير، يجعل مياه نهري الفرات ودجلة حكراً مطلقاً على تركيا، من حيث الاستغلال والاستفادة، يعتبر انتهاكاً صارماً للسيادة القومية العربية، وتهديداً للسيادة الانتاجية الزراعية والكهربائية، في كل من سورية والعراق. فنهر الفرات، نهر دولي، وبالتالي فان الدول الثلاث المعنية لها حقوق ومصالح في الاستفادة من مياهه بحسب القانون الدولي والاعراف والمبادئ العامة الدولية.

فالقانون الدولي يشترط اجراء مفاوضات بين الدول الثلاث المعنية بهدف التوصل الى ابرام اتفاقية تنظم

الاستفادة من المياه، وتحدد حق كل دولة في حصة او نسبة معقولة من المياه، وتحترم الحقوق التاريخية للدول المتشاطئة في النهر الدولي، بحيث تكون كل دولة قادرة على استغلال حصتها من المياه من دون ان تلحق ضرراً بمصالح الدولتين المشاركتين في مياه النهر.

يشكل تصريح ديميريل سابقة خطيرة، قل نظيرها بصرف النظر عن الظروف السياسية الداخلية التركية التي جاء فيها، وبخاصة الصراع المحتدم بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة تورغوت اوزال، فهو في مضمونه السياسي والاقتصادي والجيوبوليتيكي حرب مقترحة على العرب. وهذه الحرب المقترحة، باستخدام سلاح الامن المائي، تاتي في ظل تفاقم الازمة الغذائية في الوطن العربي بسبب التدهور الذي لحق بالزراعة، ومسالة النمو السكاني الكبير، والهجرة المكثفة من الريف الى المدن، اضافة الى تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول العربية، وازدياد ضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية عليها.

وتاتي هذه الحرب المفتوحة من جانب تركيا، في نطاق ممارسة الضغوط على سورية بهدف ابتزاز تنازلات سياسية على جبهة الصراع العربي - الصهيوني، ولمصلحة اندماج المنطقة العربية في المنظومة الغربية، ولخطط السلام الاميركي، خصوصا وان تركيا عضو في منظمة شمال الحلف الاطلسي، وقاعدة استراتيجية اميركية متقدمة، في منطقة الشرق الادنى، خصوصاً ان هناك تياراً داخل الحكم التركي يريد تطوير العلاقات مع اسرائيل، والعودة الى اقامة «حلف دائري» معاد للعرب، يضم تركيا واسرائيل واثيوبيا، كما نقل عن بن غوريون في زيارة سرية الى انقرة في آب ١٩٥٨، يستهدف تطويق الامة العربية. كما ان الحرب المفتوحة جزء من استراتيجية تركية شاملة، تسعى تركيا من خلالها الى ان تصبح سلة الغذاء للوطن العربي، لمزيد من الارتهان لمخططاتها المتناقضة مع تحرر الامة العربية، واستقلالها السياسي والاقتصادي.

---

* باحث تونسي مقيم في دمشق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

رؤيـــة استراتيجية

تركيا وعقدة المياه (١)

مشروع الغاب .. وقانون الغاب

طه المجدوب

مستشار الأهرام للشئون الاستراتيجية

عندما أرادت تركيا أن تعيد بناء وضعها السياسي والاستراتيجي في المنطقة، وان تسعى الى تعزيز ودعم مكانتها الدولية والاقليمية، وخلق نفوذ مؤثر لها في منطقة الشرق الأوسط. وجدت في قدراتها الاقتصادية المتمثلة فيما تملكه من كميات هائلة من مياه الأنهار ضالتها المنشودة الصالحة ليس فقط كأداة لتطوير سياستها الداخلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. ولكن كذلك كوسيلة هامة يمكن استخدامها بفعالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية الطموحة.

ولابد أن تكون قد وضعت في الاعتبار كل هذه المعطيات عندما بدأت في تخطيط مشروعها الضخم من أجل الاستغلال الأمثل لثروتها المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول، ليس فقط كتجربة جريئة في مجال ما يسمى بـ «الهندسة الاجتماعية»، ولكن كذلك كعمل إقتصادى كبير له أبعاده «الخارجية وانعكاساته الدولية والاقليمية».

إن مشروع «جونيدوجو أناضولو بروجيسي» أى «مشروع غابة الأناضول» يعتبر أكثر المشروعات التركية طموحا واستثمارا، وأكبرها حجما من الناحية الانشائية.. مقارنة بالدول المماثلة لها، والقريبة منها في نطاق منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر. وتقوم البنية الأساسية لهذا المشروع على اقامة عدد كبير من محطات توليد القوى أو الطاقة واقامة شبكة ضخمة ومتكاملة للرى تستخدم فيها مياه نهرى دجلة والفرات اللذين يمران معا في اراضى العراق حيث يصب النهران في الخليج بمنطقة شط العرب.. بينما يمر مسار الفرات فقط في الأراضى السورية.

والواقع أن مشروع الغاب الطموح، محفوف بالمخاطر الاقتصادية والسياسية. لذلك لا يمكننا القول أن هذا المشروع سيحرز نجاحا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كبيرا.. ما لم ينجح اولا في تحقيق هذه الأهداف دون أن يهدر موردا طبيعيا ثمينا.. وثانيا دون أن يسيء اساءة بالغة الى العلاقات بين تركيا وبين جارتيها العربيتين سوريا والعراق.. خاصة أن الخلاف ناشب فعلا بين الطرفين منذ سنوات طويلة حول تقسيم المياه بينها.. ومن ناحية اخرى فلا شك أن الخلاف يحمل طابعا سياسيا خاصة حول ما يدور من صراع بشأن قضية الأكراد.. الأمر الذى دفع معظم الهيئات الغربية المانحة للمساعدات الى الامتناع عن توفير القروض الضخمة اللازمة للمشروع.. وبالتالى وضع تركيا في وضع اقتصادى حرج.. رغم ما تبذله من جهد لزيادة الاعتماد على مواردها المالية الخاصة التى لا تكفى للانفاق على هذا المشروع المتشعب الذى تبلغ نفقاته - فيما لو اكتمل تنفيذه - ٣٢ مليار دولار.. لذلك تواجه تركيا مشكلة اقتصادية كبيرة تضطرها الى اعادة النظر في كل سياساتها المالية في محاولة للتغلب على القيود المتجددة التى تفرضها عليها متطلبات الميزانيات الطموحة.. وفى نفس الوقت تصبح احتمالات استكمال المشروع لنهايته أمرا موضع تساؤل.

●●●

وفى الاسبوع الأخير من يوليو الماضى حضر سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا احتفالا كبيرا خاصا بتدشين اول محطة لتوليد الطاقة يتم إنشاؤها في نطاق مشروع الغاب.. وهى محطة ضخمة تمثل أحد المعالم البارزة للمشروع وقد تكلفت أربعة مليارات من الدولارات. وتم تركيبها على «سد أتاتورك» أضخم سدود المشروع الواقع على نهر الفرات.. وتقع خلفه بحيرة أتاتورك الضخمة التي تخزن كميات كبيرة من المياه وقد امتلأت تقريبا بالمياه بعد أزمة حادة وقعت في فبراير ١٩٩٠ بين تركيا وكل من سوريا والعراق.. وفى ظل الأوضاع المالية والسياسية بعد تنفيذ هذه المرحلة، اصبح يتعين علي تركيا أن تقرر ما اذا كانت ستمضى في استكمال مشروعاتها الخاصة بالرى والتى تتطلب تحويل المزيد من مياه نهر الفرات.. ام انها ستحاول السعى اولا للتفاوض مع سوريا والعراق للوصول الى حل مقبول حول تقسيم المياه يحقق لتركيا القدرة على مواصلة العمل، دون أن يخلق ازمات جديدة مع سوريا والعراق.

ولكى نتصور ضخامة هذا المشروع الذى يهدف الى توليد الطاقة ورى مساحات واسعة من الأراضى.. نجد أنه يضم إنشاء ٢٢ سدا تقوم برى مساحات واسعة من الأراضى الجديدة تبلغ ثلث مساحة كل الأراضى المزروعة في تركيا.. وكذا انشاء ١٩ محطة لتوليد الطاقة تضاعف حجم الطاقة الكهربائية الموجودة حاليا في تركيا.. فضلا عن اقامة مشروعات البنية الاساسية التى تغطى هذه المساحات الهائلة والخدمات الاجتماعية اللازمة لخدمة هذه المناطق التى تتميز بالفقر الشديد.

وكان لابد من ضخامة المشروع أن تطالب سوريا والعراق بضمانات مستقبلية مؤكدة حول كميات المياه التى ستتركها تركيا كحصص متفق عليها لكلا البلدين من نهرى دجلة والفرات.. وفى تطور مفاجيء عقد ديميريل مؤتمرا صحفيا بمناسبة تدشين محطة توليد الطاقة الجديدة.. أعلن فيه رفض تركيا تقديم أى ضمانات لسوريا والعراق حول المياه.. ولم يكتف ديميريل بذلك بل أعلن كذلك حق تركيا في التحكم في مياه هذين النهرين حتى أخر نقطة حدودية مع الدولتين.. وأنه ليس من حق سوريا والعراق أن يتخوفا من مشروع «جنوب شرق الأناضول»، والذى يتضمن بناء السدود علي نهرى دجلة والفرات، لأن الموضوع مرتبط بالسيادة التركية الوطنية على كامل التراب التركى! ولعل أعجب ما قاله «أنه من حق سوريا والعراق أن يقيما ما يشاءان من مشروعات على اراضيهما فلديهما موارد البترول كما أن لنا موارد المياه.. وكما لا ندعى نحن المشاركة في منابع البترول التى يمتلكانها، فليس من حقهما أيضا المطالبة بالمشاركة في موارد المياه التى من حقنا أن نتحكم فيها داخل الأراضى التركية». كما أضاف ديميريل ايضا قوله ان «الظروف الحالية والنزاعات الموجودة بين العراق وسوريا من جهة والعراق وايران من جهة اخرى وغيرها من النزاعات (يقصد النزاع العربى الاسرائيلى) تمنع التوصل الي تعاون اقليمى في موضوع المياه. ومعنى ذلك ان تنفرد تركيا بحق التصرف في موارد المياه دون الرجوع الى الدول المعنية أو تحقيق تعاون اقليمى ضرورى لهذا الموضوع الحيوى.. ويمثل ذلك سابقة دولية شديدة الخطورة.. يتحول بموجبها مشروع الغاب.. الى ما يشبه قانون الغاب.

وكان لابد أن تثير هذه التصريحات دهشة شديدة في الأوساط العالمية والعربية خاصة الأوساط الرسمية السورية.. حيث لم يسبق لأى مسئول تركى أن اصدر مثل هذه التصريحات من قبل بما تحمله من تهديد ومن تناقضات عديدة للقانون والعرف الدوليين.. كما أنها قد صدرت في وقت شهدت فيه العلاقات بين البلدين تحسنا ملحوظا في الأونة الأخيرة.. خاصة بعد عقد الاتفاق الأمنى مع تركيا أثناء زيارة وزير الداخلية التركى لسوريا في شهر ابريل الماضى.. كما أن الرئيس الأسد أدلى بتصريحات ايجابية عن العلاقات السورية التركية في شهر يوليو الماضى.. ورغم ذلك جاءت هذه التصريحات ليس فقط متعارضة مع روح الصداقة وحسن الجوار، بل أنها تحمل قدرا كبيرا من العصبية والعدوانية.

وليس هناك شك في أن لتركيا الحق في تطوير مشروعاتها المائية والاستفادة

بما لديها من موارد مائية، ولكن بشرط الا يكون ذلك مخالفا للقوانين الدولية.. والا يكون بحرمان شعوب اخرى عاشت دائما تمارس حقها هى الاخرى فى الحصول على حاجتها من مياه هذا النهر الذى ينبع من بلد مجاور ويمر فى اراضيها.

ان أى محاولة لحرمان شعبى سوريا والعراق من حقهما الأزلى فى مياه دجلة والفرات وفقا للحصص المتفق عليها والتى يعيشان عليها، يعتبر اهدارالحياة هذين الشعبين المجاورين ودون وجه حق. مثل هذا السلوك يعنى ان الطموحات التركية بدأت تشكل تهديدا للدول المجاورة لتركيا باستخدام المياه كسلاح سياسى يهدد حياة وأمن الدول المجاورة ويعتدى على حقوقها المشروعة.. ويخلق صراعا لا مبرر له يعرض الاستقرار الاقليمى للخطر ويضر بالمصالح المشتركة الكثيرة التى يمكن أن تجمع بين الدول الثلاث.. وتذكرنا فى نفس الوقت بالسلوك الاسرائيلى العدوانى فى التعامل مع الشعوب العربية.. الأمر الذى يخلق بؤرا جديدة للتوتر فى علاقات الدولتين العربيتين مع تركيا من ناحية وما يعكسه ذلك من آثار سلبية على مجمل العلاقات العربية التركية من ناحية اخرى.

●●●

ونحن لا نسوق هذه الأقوال من فراغ.. فقد اجمع الخبراء ورجال القانون الدولى من العرب وغير العرب على أن هذه التصريحات تحتوى على قدر كبير من التناقضات التى تجسد مخاطر كبيرة. وتبدو جسامة التهديد فى أن التصريحات قد تجاوزت دوليا حدود القانون والعرف الدوليين وجملة الاتفاقيات والسوابق التى تنظم حصص الانتفاع من مياه الأنهار المشتركة وتحافظ على حقوق كل الدول التى تنبع منها أو تعبرها أو تصب فيها هذه الأنهار.. وترسخ المفاهيم المتعلقة بتوزيع المياه.. بل وتجرم اقامة اى مشروعات يقيمها طرف واحد دون الرجوع الى الاطراف الأخرى المنتفعة، والتى من شأنها تغيير مجارى الأنهار أو الاضرار بحقوق الغير فى الانتفاع من مياهها.

إن تداول هذه المفاهيم المخالفة يؤدى الى الاخلال بالعلاقات الدولية.. وقد ينتهى هذا الخلل بنشوب صراع مسلح. من ناحية اخرى أكد الخبراء ورجال القانون الدولى انعدام الأسس التى تسمح بالمقارنة او المساواة القانونية فى حقوق السيادة.. بين انفراد تركيا باستغلال مياه الأنهار وانفراد كل من سوريا والعراق بحقوق استغلال مواردهما من البترول حيث تمثل الانهار فى هذه الحالة منفعة دولية مشتركة تفرض حقوقا لكل الدول المطلة عليها سواء عند المنبع او عند المصب او فيما بينهما. أما موارد البترول فهى نابعة من باطن التربة الوطنية وهى لا تمتد أو تصب فى دول اخرى.. فهى مورد محلى يخص الدولة صاحبة السيادة على الأرض.. لذلك فاستغلالها مقصور على صاحب السيادة ومالك الأرض.

ومع وضوح كل هذه الأبعاد المتناقضة والمخالفة.. يثور تساؤل ملح حول: ما هى اذن الأبعاد الحقيقية للدوافع الكامنة وراء إقدام تركيا على طرح مثل هذه الادعاءات المفاجئة؟ خاصة وأنها تكررت أكثر من مرة، رغم ما يربط العرب بتركيا من علاقات سياسية واقتصادية طيبة ومتنامية فضلا عن الروابط التاريخية والدينية.

يرى البعض أن تركيا تحاول من الناحية السياسية ممارسة ضغط على سوريا لاضعاف موقفها من مباحثات السلام التى بدأت مؤخرا فى واشنطن، وفى نفس الوقت الحصول على منافع ذاتية خاصة تتعلق بأمن الحدود وبمشاكلها مع الاكراد. ويرى البعض الآخر أنها تحاول من خلال ربط المياه بالبترول خلق سقف متماثل للسيادة فى البلدان الثلاثة، يساعدها عند المساومة من أجل حل النزاع حول المياه.

ورغم ما قد يبدو من خصوصية النزاع التركى السورى أو التركى العراقى.. الا أن ذلك لا ينفى ارتباطها العضوى بمساعى تركيا لتعزيز وضعها الاستراتيجى ودعم نفوذها السياسى فى المنطقة. فمن المعروف أن ظروف أزمة الخليج قد أتاحت لها فرصة هامة لكى تلعب دورا استراتيجيا عسكريا لصالح التحالف.. ليس فقط باعتبارها دولة شرق اوسطية ولكن باعتبارها دولة حليفة للغرب وعضو فى حلف شمال الأطلنطى. وفى هذا الاطار سمحت للقاذفات الأمريكية العملاقة باستخدام قواعدها الجوية للقيام بأعمال القصف الاستراتيجى ضد العراق إبان الحرب، كما قامت بحشد قواتها على الحدود مع العراق لكى تحتجز جزءا أساسيا من القوات العراقية أمام جبهتها بعيدا عن جبهة الكويت. لذلك ربما كان من بين الأهداف الكامنة محاولات لدعم النفوذ ونشر الهيمنة وخدمة المخططات الخارجية فى المنطقة كجزء من الدور التركى المتصاعد للربط بين المصالح العربية والدول المجاورة أو القريبة من تركيا ومن أبرزها فى الوقت الحاضر مجموعة الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى.

مثل هذه الأبعاد قد تدفع تركيا الى الاقدام على تجاوزات اقليمية . ولكنها ستكون ضارة دون شك بمستلزمات الاستقرار فى العلاقات العربية التركية وذلك بما تضيفه هذه التجاوزات من عناصر جديدة للتوتر فى المنطقة قد يخلق حالة من الاضطراب فى بعض أجزائها الحيوية.. الأمر الذى لا يخدم عملية السلام فى الشرق الأوسط كهدف حيوى يسعى اليه المجتمع الدولى اذا كان الأمر كذلك فكيف نفسر حقيقة التحرك السياسى التركى الأخير.. الذى بدأ فى اسطنبول بمؤتمر صحفى عقده رئيس وزراء تركيا ويستكمل بزيارة وزير الخارجية التركية لدمشق فى نفس الاسبوع وما اذا كان هدفها مجرد تصفية آثار الضغوط التى أثارتها تصريحات رئيس الوزراء.. أم محاولة الاستفادة من هذه الضغوط فى مسائل سياسية وأمنية تحول مشروع الغاب الى قانون للغاب؟

فى المقال التالى سنحاول أن نلقى مزيدا من الضوء والايضاح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)



التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

سورية ستحاول ترتيب اتفاق على اقتسام المياه خلال عام

دمشق : اجتماعات منتصف الشهر للجنة الفرات المشتركة مع العراق وتركيا

□ دمشق - «الحياة»:

■ صرحت مصادر مطلعة في دمشق لـ «الحياة» ان اللجنة الفنية الثلاثية السورية - العراقية - التركية في شأن مياه الفرات ستعقد في العاصمة السورية في الفترة من ١٥ الى ١٩ ايلول (سبتمبر) الجاري في حضور ممثلين عن وزارات الري والخارجية في الدول الثلاث.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان الجانب السوري سيحاول خلال هذا الاجتماع الحصول على موافقة تركية للتوصل الى اتفاق في شأن تقاسم مياه الفرات خلال عام واحد من اجتماع اللجنة. وكان الجانب السوري طرح هذا الاقتراح اثناء زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين الاخيرة الى سورية لكن الجانب التركي اصر على الرفض كي لا يتقيد بموعد محدد. ومن الواضح ان انقرة تريد الانتهاء من مشاريع الري المعتمدة على سد اتاتورك ومشروع الاناضول الاكبر قبل التوصل الى اتفاق ثلاثي مع سورية والعراق. ذلك انه لو تم التقاسم الآن، اي قبل انتهاء المشاريع، فان حصة تركيا ستكون اقل لأن التقاسم يتم على اساس عدد من العوامل اهمها مساحة الاراضي المستصلحة والقابلة للزراعة والري. وهذه المساحة في تركيا سترتفع في شكل كبير عند اتمام مشروع الاناضول عام ١٩٩٦. وهذا السبب يدفع سورية والعراق الى المطالبة بالتوصل الى الاتفاق قريباً.

وتقول المصادر ان الجانب السوري استطاع الحصول على تنازل من الاتراك في شأن وصف نهر الفرات، فبينما كان الجانب التركي يصر على وصفه بـ «المياه التركية العابرة للحدود» نص البيان الختامي للقاء تشيتين - الشرع على «حق دول الجوار في المياه»، ما يعطي الفرات طابعاً دولياً.

وتشير المصادر الى ان الجانبين السوري والعراقي سيعملان على البناء على هذا التقدم في مسعاهما لاقرار اتفاق تقاسم مياه الفرات على اساس انه نهر دولي وليس تركياً.

ويذكر انه كان من المقرر ان تجتمع اللجنة في بغداد الا ان السلطات العراقية طلبت من سورية استضافتها نظراً للاوضاع في العراق خصوصاً العلاقة مع تركيا. وعلمت «الحياة» ان سورية لم تتلق بعد ردوداً رسمية على الدعوة التي وجهتها الى العراق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

تركيا تسعى إلى موافقة البنك الدولى على تمويل مشروعين للمياه بأزمير

□ أنقرة ـ «العالم اليوم»:

تسعى هيئة الأشغال المائية التابعة للحكومة التركية إلى الحصول على موافقة البنك الدولي على عقدين لتوفير المياه، يرتبطان بسد «طهطالى» بالقرب من أزمير. وكانت العطاءات الخاصة بالعقدين قد تم تقديمهما في الربيع الماضي. وصرحت مصادر اقتصادية بأن البنك الدولي سيقدم التمويل اللازم للمشروعين.

وكانت هيئة الاشغال المائية التركية قد اختارت أقل العطاءات تكلفة وهي شركة الكي المحلية وكاساجراند الايطالية لتوريد الالات التي تقدمت بعطاء قيمته ٢٣,٨ مليون دولار للعقد الأول ويتضمن ذلك مد خط انابيب طوله ٣٠٢ كيلومتر بين طهطالى ومستودع كمراباجلر.

والمتوقع أن يفوز بالعقد الثاني شركة مابا المحلية مع شركة ديجريمات الفرنسية بعطاء قيمته ٣٠,٤ مليون دولار. ويتضمن هذا العقد بناء منشات تصريف المياه بما في ذلك ست محطات ضخ كل منها بطاقة ١,٥ متر مكعب في الثانية وضخ لأعلى قوته ١٢٠ متر بطول ٥٠٠ متر.

وتتوقع هيئة الاشغال المائية التركية وصول وفد من مجلس التعاون الاقتصادي لما وراء البحار الياباني في أوائل سبتمبر لتقييم الاحتياجات اللازمة لحوالى ٦٠٪ من المرحلة الأولي للعمل في خطة كبرى لإمداد اسطنبول بالمياه من نهر ميلين علي البحر الأسود والتي تتكلف ١٠٠٠ مليون دولار.

وكانت شركة نيبون كوى اليابانية قد اجرت دراسة تمهيدية للخطة التي تتضمن ست مراحل، تشمل خط أنابيب طوله ١٤٣ كيلومترا من مصب نهر ميلين على البحر الأسود، وخط أنابيب من مستودع اوميرلى يعبر البوسفور إلى كاجيتان، ومشروع معالجته في كرمهوريث علي الجانب الأوروبى للمجرى المائي، وخط انابيب من كيرازديرى إلى سهلى ومشروع معالجة في كيرازديرى، وتصنيع وتسليم الأنابيب.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

تركيا تسعى إلى موافقة البنك الدولي على تمويل مشروعين للمياه بأزمير

□ أنقرة ـ «العالم اليوم»:

تسعى هيئة الأشغال المائية التابعة للحكومة التركية إلي الحصول على موافقة البنك الدولي على عقدين لتوفير المياه، يرتبطان بسد «طهطالى» بالقرب من أزمير. وكانت العطاءات الخاصة بالعقدين قد تم تقديمها في الربيع الماضي. وصرحت مصادر اقتصادية بأن البنك الدولي سيقدم التمويل اللازم للمشروعين. وكانت هيئة الاشغال المائية التركية قد اختارت أقل العطاءات تكلفة وهي شركة الكى المحلية وكاساجراند الايطالية لتوريد الالات التي تقدمت بعطاء قيمته ٢٣,٨ مليون دولار للعقد الأول ويتضمن ذلك مد خط أنابيب طوله ٣٠٢ كيلومتر بين طهطالى ومستودع كمراباجلر. والمتوقع ان يفوز بالعقد الثاني شركة مابا المحلية مع شركة ديجريمات الفرنسية بعطاء قيمته ٣٠,٤ مليون دولار. ويتضمن هذا العقد بناء منشآت تصريف المياه بما في ذلك ست محطات ضخ كل منها بطاقة ١,٥ متر مكعب في الثانية وضخ لأعلى قوته ١٢٠ متر بطول ٥٠٠ مترا. وتتوقع هيئة الاشغال المائية التركية وصول وفد من مجلس التعاون الاقتصادي لما وراء البحار الياباني في أوائل سبتمبر لتقييم الاحتياجات اللازمة لحوالى ٦٠٪ من المرحلة الأولي للعمل في خطة كبرى لإمداد اسطنبول بالمياه من نهر ميلين علي البحر الأسود والتي تتكلف ١٠٠٠ مليون دولار. وكانت شركة نيبون كوى اليابانية قد اجرت دراسة تمهيدية للخطة التي تتضمن ست مراحل، تشمل خط انابيب طوله ١٤٣ كيلومترا من مصب نهر ميلين على البحر الأسود، وخط انابيب من مستودع أوميرلى يعبر البوسفور إلى كاجيتان، ومشروع معالجته في كرمهوريث علي الجانب الأوروبى للمجرى المائي، وخط انابيب من كيرازبيرى إلى سهل ومشروع معالجة في كيرازبيرى، وتصنيع وتسليم الأنابيب.



المصدر : الحياة (الاثنين)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

تقاسم مياه دجلة بعد الاتفاق على توزيع مياه الفرات

□ دمشق -
من عبدالله الدردري:

■ رغم الاهتمام الكبير الذي تبديه حكومات الشرق الاوسط بالنسبة الى قضية الامن المائي وخصوصاً في ما يتعلق بمياه نهر الفرات فان نهر دجلة الذي لا يقل عن الفرات اهمية وحيوية بالنسبة الى سورية والعراق وتركيا ما زال بعيداً عن دائرة الضوء وحتى عن المحادثات الجادة في شان المياه. ويتناقض هذا الوضع مع الاحتياجات المائية للدول الثلاث وخصوصاً سورية التي يشكل دجلة المصدر المائي الوحيد القادر على سد العجز بين احتياجات البلاد من مياه الري لتامين الامن الغذائي وبين المصادر الحالية.

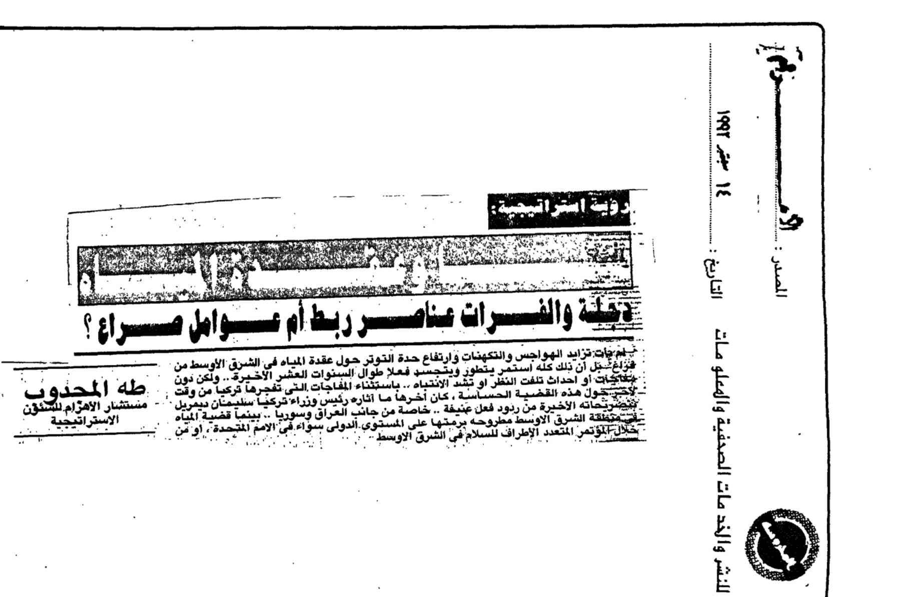
فلتحقيق الامن الغذائي النسبي - باعتبار ان الامن المطلق اصبح غير واقعي - فان سورية تحتاج الى مساحة من الاراضي المزروعة عام ٢٠١٥ تصل الى ١٠٤ ملايين هكتار. لكن مصادر المياه السورية خارج حوضي الفرات ودجلة تروي حالياً نحو ٧٥٠ الف هكتار في المناطق غرب ووسط سورية وهذه المصادر المائية وصلت الى الحد الاقصى للاستعمال ولا يمكن التوسع بشكل جذري في مساحة الاراضي المزروعة منها.

اما حوض الفرات فانه يروي حالياً حوالي ٣٠٠ الف هكتار وهو لن يستطيع ري اكثر من ٣١٠ آلاف هكتار من خلال الكمية المتوفرة من الفرات حالياً وهي ٢١٠ امتار مكعبة في الثانية من ما يبقى من الـ ٥٠٠ مم٣ في الثانية التي تمررها تركيا لسورية حسب بروتوكول عام ١٩٨٧. وبعد اعطاء العراق ٥٨ في المئة من هذه الكمية حسب اتفاق ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٠ ... بين بغداد ودمشق. اي ان سورية تحتاج الى كمية من المياه لري نحو ٤٠٠ الف هكتار من الاراضي المزروعة لتحقيق الحد الادنى من الامن الغذائي بحلول عام ٢٠١٥ والمصدر الوحيد لهذه المياه هو نهر دجلة.

ولا تتوقع سورية ان تزداد الكمية التي تحصل عليها من مياه الفرات في المستقبل القريب لسد هذا العجز. فتركيا ستقوم خلال السنوات الاربع المقبلة بملء سد اتاتورك على نهر الفرات بـ ٣٣ بليون متر مكعب من المياه تستطيع خلالها تمرير ٥٠٠ متر مكعب في الثانية فقط اما بعد ذلك فان الطاقة الطبيعية للنهر بعد استخدام قناة اورفة لتحويل مياه بحيرة اتاتورك الى شرق الاناضول لن تتجاوز الـ ٥٠٠ مم ٣/ث. وحتى لو حصلت سورية على الحصة التي تعتبرها طبيعية من وجهة نظر القانون الدولي والاسس التي تستخدم في تحديد تقاسم المياه الدولية مثل الاحتياجات الاجتماعية والموارد البديلة وهي ثلثا تدفق الفرات فان الزيادة لن تكفي لسد العجز. اذ ان ثلثي مياه الفرات تساوي نحو ٦٦٠ مم٣/ث تحصل سورية منها على ٢٧٧مم٣/ث والباقي للعراق. هذه الكمية الزائدة تؤدي الى توسع المنطقة المروية في حوض الفرات الى ٤٤٥ الف هكتار اي يبقى هناك عجز بنحو ٦٠ الف هكتار (١٠٤ ملايين هكتار الاجمالي المطلوب ٧٥٠ الف غرب سورية، ٢١٠ الف الطاقة القصوى النظرية للفرات، ١٥٠ الف من حوض الخابور ٦٠ الف هكتار). لكن تبقى هذه الكمية نظرية ومرتبطة بقبول تركيا بالتوزيع الذي تعتبره سورية عادلاً لمياه الفرات. والى تلك الحين فان الكمية التي ستحصل عليها سورية من الفرات هي ٢١٠ مم٣/ث اي ان العجز حتى عام ٢٠١٥ سيكون ٣٦٠ الف هكتار لا يمكن ريها الا بمياه دجلة. وتصل كمية مياه نهر دجلة عند منطقة تقاطع الحدود السورية - التركية العراقية ١٨.٥ بليو متر مكعب سنوياً اي نحو ٦٠٠ متر مكعب في الثانية يمكن لسورية حسب القانون الدولي وقواعد تقاسم المياه الحصول على خمسة ملايين متر مكعب سنوياً منها ١٥٨ مم مكعب في الثانية تكفي لري نحو ٢٠٠ الف هكتار من الاراضي المزروعة.

ويذكر ان الحكومة العراقية لا تعارض مطالبة سورية بحقها في دجلة كما ان الحكومة التركية وحتى عام ١٩٩٠ كانت تعتبر دجلة «نهرا دولياً» باعتباره يرسم حدود دولتين او اكثر على عكس الفرات الذي تعتبره «نهراً تركياً عابراً للحدود» لكنها عادت في سياستها الرسمية الى وصف دجلة بانه نهر تركي. هذا الوصف يتعارض مع «البروتوكول النهائي لترسيم الحدود» بين البلدين عام ١٩٣٠ والمسمى باتفاقية حلب التي وقعها عن الجانب السوري سلطات الانتداب الفرنسي آنذاك ممثلة بالجنرال ارنست بوييه. وتنص الاتفاقية المنبثقة عن معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي قسمت السلطنة العثمانية الى كيانات سياسية مستقلة (ولو تحت الانتداب بالنسبة الى سورية والعراق) على «وضع قواعد استغلال نهر دجلة على اساس المساواة التامة بين البلدين»، والمساواة هنا لا تعني تساوي الحصص لان ذلك تحدده قواعد تقاسم المياه الدولية الآنفة الذكر لكنها تعني المساواة في حق استخدام المياه والمطالبة بحق استخدامها. ومع ذلك فان السلطات التركية لا تسمح لاحد بالاقتراب من مياه دجلة رغم ان الحدود السورية - التركية وحسب «اتفاقية حلب» تقع في خط اعمق نقطة بين الجانبين في منتصف النهر، لكن الحراس الاتراك يطلقون النار على كل من يقترب من النهر.

وتشير الوقائع القانونية والاقتصادية ان سورية ستثير عاجلاً ام اجلاً قضية تقاسم مياه دجلة كما الفرات والامل ان يلقى هذا المطلب السوري تجاوباً تركيا نظراً لقوة الملف القانوني والاقتصادي الذي يمكن لسورية ان تطرحه في اطار حسن الجوار والتعاون الاقليمي.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

رؤية استراتيجية

دجلة والفرات عناصر ربط أم عوامل صراع ؟

طه المحدوب
مستشار الأهرام للشئون الاستراتيجية

لم تزايد الهواجس والتكهنات وارتفاع حدة التوتر حول عقدة المياه في الشرق الأوسط من فراغ بل أن ذلك كله استمر يتطور ويتجسد فعلا طوال السنوات العشر الأخيرة .. ولكن دون مناوشات أو احداث تلفت النظر او تشد الانتباه .. باستثناء المفاجآت التى تفجرها تركيا من وقت لآخر حول هذه القضية الحساسة ، كان أخرها ما آثاره رئيس وزراء تركيا سليمان ديميرل بتصريحاته الأخيرة من ردود فعل عنيفة .. خاصة من جانب العراق وسوريا .. بينما قضية المياه في منطقة الشرق الاوسط مطروحه برمتها على المستوى الدولى سواء في الامم المتحدة ، او من خلال المؤتمر المتعدد الأطراف للسلام في الشرق الاوسط



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

وقد كان غريبا اختيار الوقت الذى تعمدت فيه تركيا إثارة الاضطراب فى قضية المياه حيث لم تكد هذه المفاوضات السلمية تصبح واقعا يتعامل مع قضايا الشرق الاوسط ذات الأهمية ، وعلى رأسها مشكلة المياه ، حتى بادرت تركيا الى تفجير القضية فى هذا التوقيت ـ المبكر نسبيا ـ وكأنها ارادت ان تستبق ماقد يتمخض عن أعمال لجنة المياه المنبثقة عن المؤتمر ، أن تفرض اوضاعا او ابعادا جديدة لقضية المياه ، قبل ان تطرح وتبحث دوليا.

لذلك لم يكن سبب دهشة الدوائر العربية والسورية مقصورة على العصبية والتناقض فى تصريحات ديميريل فحسب ، بل كذلك بالنسبة للتوقيت الذى صدرت فيه سواء بالنسبة للظروف الدولية والجهود المبذولة لبحث مشكلة المياه ، او بالنسبة للظروف الاقليمية حيث يسود المناخ الودى العلاقات بين تركيا وسوريا ، ووجود الاتفاقيات التى تنظم هذه العلاقات .. الامر الذى جعل من هذا التطور ، سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية ـ اذ لم يسبق ان هددت دولة جارتها بقطع المياه عنها بحجة السيادة الوطنية.

ومما زاد من وقع هذه التصريحات واثار الخوف والمزيد من الهواجس ان تتقاطع وبشكل مثير مع تصريحات مماثلة اطلقها شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل ، تحدث فيها عن حق اسرائيل فى التمتع بمياه المنطقة متذرعا بما يملكه العرب من ثروات بترولية . انه نفس المنطق ـ ان لم يكن نفس العبارات الذي إستخدمه ديمريل بعد ذلك .

ومن الصعب فى هذه الحالة الحكم بان المصادفه وحدها هى التى جمعت بين تصريحين يتضمنان قضية واحدة ويعالجانها من زاوية ويتفقان معا فى غرابة هذه المعالجة ـ انه امر مثير للشبهات .. يجعلنا نعتبر هذا الموقف التركى بمثابة مشاركة تركية مباشرة فى دعم موقف اسرائيلى غير منطقى .. يتيح لاسرائيل ممارسة الضغوط على سوريا ودفعها لتقديم تنازلات فى حقوقها اثناء المفاوضات الجارية او التى ستجرى بعد ذلك.

وهو موقف غير مستبعد من جانب تركيا ، التى كثيرا ما اشتكت من تدخل سوريا فى شئون هامة تمس الأمن التركى . وانها قامت بتقديم الدعم للمقاتلين الارمن من الذين كانوا يقومون باعمال انتقامية ضد تركيا ، خاصة خلال عقدى السبعينات والثمانينات . كما انها تؤيد وتساند حزب العمال الكردى فتأوى قياداته وتوفر معسكرات التدريب لافراده فى سهل البقاع اللبنانى الذى تسيطر عليه سوريا . وهكذا تلجا السلطات التركية الى الضغط على سوريا وكذا العراق باستخدام ورقة المياه ، مستغله فى ذلك مشروعاتها الطموحة فى هذا المجال الحيوى ، ومايمكن ان تحدثه من تاثيرات ضارة على موارد المياه اللازمة لسوريا من العراق من مياه نهرى الفرات ودجلة . ولكن يبدو ان طبيعة المطالب التركية الامنية هذه المرة قد استوجبت ممارسة ضغوط غير مسبوقة وغير تقليدية . فجات تصريحات رئيس وزراء تركيا التى تجاوز فيها الاصول الدولية والقانونية.

ويبدو من التحرك التركى وماتبعه من نشاط دبلوماسى .. ان الحكومة التركية قد اعدت مسبقا خطة التحرك اللازمة لاحتواء مايترتب عن انفجار قنبلة ديمريل .. ودفعه فى اتجاه محدد يحقق الفائدة المرجوة ، بعد ان يكون الانفجار قد ادى رسالته . فقد قام وزير الخارجية التركية بزيارة سريعة لدمشق بعد ايام قليلة من صدور التصريح .. فى محاولة لوأد الأزمة قبل ان تستفحل ، وللحصول على بعض المكاسب فى ضوئها ، والمتعلقة أساسا بالقضايا الامنيه

ويبدو من صيغ الاحاديث والبيانات التى صدرت .. ان زيارة حكمت تشيق وزير الخارجية التركية ، قد خففت من كثافة الغيوم التى لبدت سماء العلاقات التركية السورية . فقد اكد وزير الخارجية التزام تركيا بالحصص السابق اقرارها من مياه الفرات فى اتفاق عام ١٩٧٨ .. كما التزمت سوريا بصيانة الأمن والاستقرار بين البلدين . وفى لقاء وزير الخارجية مع الرئيس حافظ الاسد تاكد التزام كل من الجانبين بالاتفاقيات الموقعة بينهما بحيث تنعكس ايجابيا على امن واستقرار المنطقة.. بينما أكد البيان المشترك ان التعليقات التى صدرت موخرا حول موضوع المياه غير صحيحة وان الجانبين متمسكان ببروتوكول التعاون الاقتصادى والفنى المشترك.. والتزام تركيا بتمرير مايزيد على ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من مياه نهر الفرات الى سوريا مع عدم المساس بحقوق الدول المجاورة فى المياه . وتاكد التزام الجانب السورى بالوفاء بالتزاماته المحددة فى بروتوكول التعاون الأمنى بالاضافة للمحاضر التى توقيعها خلال زيارة وزير الداخلية التركى فى ابريل الماضي. من ناحية اخرى

اكد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى عدم الالتفات للمحاولات التى تستهدف تخريب العلاقات بين البلدين او الاساءة الى الالتزامات المتبادلة بينهما . وان أمن تركيا الدولة المجاورة يجب ألا يمس من جانب اي عناصر تستخدم الارض السورية لهذا الغرض.

لذلك فبغض النظر عن ابعاد التسوية التى تمت بين سوريا وتركيا خلال زيارة وزير الخارجية التركي لدمشق .سوف تظل مشكلة المياه فى المنطقة مرشحة دائما للاستغلال السياسى والانفجار فى اية لحظة مالم تلتزم الاطراف بما نصت عليه البروتوكولات المعمول بها بين البلدان المشتركة فى انهار دولية وتبعا لذلك لايمكننا ان نمر على التصريحات ودلالاتها دون ان نتعرض لابعادها ببعض الايضاح والتحليلات المتعلقة بالجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية.

فلا يمكننا ان نغفل الدلالات السياسية التي يحملها مثل هذا الموقف او ان نتركه يمر دون قراءة له في ضوء المتغيرات الاقليمية والمعطيات الدولية .. وانعكاساتها على ماحدث من تطور حاسم في الدور التركي عامة .. وتعاظمه اثناء حرب الخليج وبعدها .. ثم ماحدث من تحولات جذرية في الاتحاد السوفيتي السابق ، ومانجم عنها من اوضاع افرزها تفكك الاتحاد الى العديد من الجمهوريات ، خاصة بالنسبة للجمهوريات الست الاسلامية الواقعة في آسيا الوسطى والمتاخمة لتركيا وايران.

وفي هذا الاطار حاول وزير خارجية تركيا في مؤتمر الصحفي الذي عقد في دمشق اثناء زيارته الاخيرة .. ان يوكد أهمية الدور التركي ، ليس فقط في الشرق الاوسط ولكن كذلك في اسيا وأوروبا ، حينما قال :

«ان الوضع الجيبوليتكي لتركيا يعتبر شديد الاهمية لاستقرار المنطقة ككل . خاصة انها تتوسط بؤرا شديدة التوتر في البلقان القوقاز والاتحاد السوفيتي السابق الذي اصبح مجموعة مفككة من الجمهوريات المختلفة يرتبط بعضها بحدود مشتركة مع تركيا كما ترتبط كذلك بروابط تاريخية ودينية واجتماعية اما فيما يتعلق بالعالم العربي فان تركيا تتطلع الى اقامة علاقات جيدة مع العرب عامة ومع سوريا بوجه خاص.

ورغم اهمية هذه الابعاد السياسية ، واثارها المحتملة واثارها والمستقبلة وانعكاسها على طبيعة السلوك السياسي التركي ، تبقى الدلالة القانونية للتصريحات التركية اكثر اهمية ذلك لان الدلالة السياسية مهما اتسعت يظل تاثيرها مقصورا على المناطق المحيطة بتركيا اما الدلائل القانونية فان اثرها يتجاوز دائرة العلاقات الاقليمية بين الأطراف المتنازعة وينتقل الى مجال اوسع كثيرا هو الدائرة الدولية وذلك في اطار العلاقات بين الدول المستفيدة من الانهار الدولية على مستوى العالم كله سواء دول المنبع او دول المصب . وتمثل هذه الانهار ٢٥ ٪ من مجموع الانهار التى تحتويها الكرة الارضية والتى يبلغ عددها ٢٠٠ نهر.

xxx

اما عن المقارنة التى عقدها رئيس الوزراء التركي بين حرية استخدام مياه الانهار الواقعة في الاراضي التركية وحرية استغلال منابع البترول في اراضي الدول المجاورة فهي مقارنة تقوم على مغالطات قانونية ومنطقية جسيمة فمن الناحية القانونية من الخطأ القول ان تركيا تملك حرية التصرف في مياه الانهار الواقعة في اراضيها حيث تؤكد قواعد القانون الدولي والعرفي ان دول المنبع لاتتمتع بمزايا تفضيلية تحرم المشاركين معها من دول المصب من حقهم في مياه النهر فالجميع شركاء في مورد واحد . يتمتعون بحصص عادلة من عائد هذا المورد . ولايتحقق ذلك الا بالالتزام الكامل لكل الاطراف المشتركة باحترام هذه الحصص وفي نفس الوقت الحفاظ على حالة النهر والعمل على تطويره الى الافضل مثل هذه العلاقة السليمة يجب ان تقوم على تفهم كامل لحقوق الاخرين واحترام لعلاقات حسن الجوار ، واعتبار مصلحة دول الحوض مصلحة واحدة ، لايمكن ان تتحول الى مصالح منفصلة في هذا الشان بل هي جزء من المصلحة العامة التى تشارك فيها كل دول الحوض دون استثناء بالتالي فان موضوع السيادة الاقليمية المطلقة على النهر لدولة المنبع امر يتنافى تماما مع مبادىء القانون والعرف وقرارات المنظمات واحكام المحاكم الدولية.

اما حق السيادة على البترول والتى قارنها ديميرل بالسيادة على المياه فالامر هنا يختلف تماما فاى دولة لها حرية التمتع بما لديها داخل اراضيها من ثروات ولها السيادة على كل مورد ينبع من اقليمها اما اذا خرج هذا المورد عن اطار اقليم الدولة الى المجال الدولي ووجود مشاركة مع دول اخرى تتعلق بحياة هذه الدول فان الامر يختلف تماما ولابد في هذه الحالة من تنظيم العلاقة بين هذه الدول على اسس قانونية دولية اما منابع البترول الواقعة داخل الدولة فهي مورد وطني تسرى عليه قواعد السيادة الوطنية شان السيادة التي تسرى على جزء من جسم النهر الدولي الذى يمر فيها باعتباره جزءا من ترابها الوطني.. اما مياهه فهذا شان اخر تنظمه القوانين الدولية.

وهنا فلا يفوتنا ونحن نتحدث عن ابعاد هذه القضية الحساسة .. ان نشير الى اهمية التزام الدول بالسلوكيات السياسية والاخلاقية المرتبطة بالمصالح الحياتية للدول المجاورة وبالمتعلقة بالوجود ذاته .. لذلك فان التلاعب في مثل هذه الامور الشديدة الحيوية هو لعب بالنار فلايمكن لاية دولة ان تقبل المساس بمصادر وجودها وسوف تتحرك بكل طاقاتها للدفاع عن هذا الوجود .. وبالتالى فان السلوك السياسي والاخلاقي المرتبط بمثل هذه الامور الحيوية يجب ان يتسم بالعقلانية والحرص والبعد عن روح المغامرة.

واخيرا فان حديثنا عن ازمة المياه بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية اخرى هو حديث يستهدف الحرص على المصالح المشتركة وعلى خلق المناخ العام الطيب للعلاقات العربية التركية وليتحقق ذلك لابد من العمل على ازالة اسباب التوتر والنزاع وتحقيق الاستقرار



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

وتعزيز علاقات الدول ببعضها على اسس من الإعتماد المتبادل والتعاون المشترك والمصالح المتوازنة وهى المبادىء التى يجب توفراها لو اردنا اقامة نظام سليم للامن الاقليمى لمنطقة الشرق الاوسط.

ان الدول العربية تتطلع فى - وجود هذه الظروف . ان يشكل نهرا دجلة والفرات حلقة هامة من حلقات الربط بين تركيا والعالم العربى عن العلاقات التركية السورية العراقية الوثيقة لا ان يكون مصدرا للنزاع ومنبعا للتوتر فى المنطقة فالامر يمس حياة عشرات الملايين من البشر الذين يعيشون فى المنطقة ولايمكن تصور ان تمثل تركيا عنصر تهديد لحياة هؤلاء الملايين.

المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

تأجيل اجتماع لجنة الفرات الثلاثية بعد تغيب تركيا

دمشق: لا مشكلة مائية مع العراق

□ دمشق - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان اجتماعات اللجنة الثلاثية الفنية السورية - العراقية - التركية المختصة في قضايا مياه نهر الفرات اجلت حتى ٢٨ من الشهر الجاري بسبب تغيب الوفد التركي الذي يشارك في اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف في واشنطن.

ويذكر ان سورية لا تشارك في المفاوضات المتعددة قبل تحقيق تقدم جوهري وملموس في المفاوضات الثنائية.

اللجنة الثلاثية

وقالت مصادر مطلعة في دمشق لـ «الحياة» ان الوفد العراقي برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري وصل الى دمشق اول من امس وعقد امس اجتماعاً مع وفد وزارة الري السورية للبحث في جدول اعمال اجتماع اللجنة الثلاثية نهاية الشهر.

ويتضمن مشروع جدول الاعمال تبادل المعلومات بين الدول الثلاث في شان تدفق المياه واستهلاكها ومشاريع الري لديها والمعلومات عن نوعية المياه اضافة الى البحث في التوصل الى اتفاق ثلاثي لتقاسم مياه الفرات وهو ما ترفضه تركيا حتى الآن.

وقالت المصادر نفسها انه لا توجد اية مشكلة في شان المياه بين سورية والعراق، اذ يلتزم الجانب السوري بتمرير ٥٨ في المئة من مجمل المياه الواصلة من تركيا الى العراق، وأنه نظراً لحاجة سورية الى توليد اكبر طاقة كهربائية ممكنة من سد الفرات فانها تجري عمليات صيانة لبقية المحطات الكهربائية وتحويلها للعمل على الغاز الطبيعي، وتمرر نحو ٨٠ في المئة من مياه الفرات الى العراق اي اكثر من الحاجة العراقية لمياه هذا النهر، لكن العراق غير قادر على الاستفادة من هذا الفائض في المياه بسبب الدمار الذي اصاب مشاريع الري التي اقامها على الفرات اثناء حرب الخليج الاخيرة.



المصدر: الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

تركيا-سورية: الامن والمياه مشكلتا الحاضر والمستقبل

وليد عربيد *

■ تتصدر الاحداث الاخيرة التي شهدتها العلاقات التركية - السورية اهتمام المراقبين نظراً للاهمية الجيو - سياسية للدولتين في منطقة الشرق الاوسط، وللثقل الذي كانتا تمثلانه قبل غياب الاتحاد السوفياتي عن ساحة التوازنات الدولية.

المعروف ان دمشق وانقرة ظلتا لفترة طويلة تشكلان خطاً احمر لما يسمى بـ «الصراع بين الشرق والغرب»، تركيا حليفة للولايات المتحدة وسورية للاتحاد السوفياتي.

من هذا الموقع شهدت علاقات البلدين توتراً وصل الى حد المواجهة المسلحة قبل ان تبرّده المفاوضات. وكل ذلك ارتبط من دون شك بعوامل جيو - ستراتيجية تستند الى الجذور التاريخية لعلاقتهما.

بعد تفتيت الامبراطورية السوفياتية وما تبعه من تغييرات على الساحة الدولية خصوصاً حرب الخليج تزايد دور تركيا في المنطقة، كما ان سورية اكتسبت دوراً ذا اهمية استراتيجية ارتكز بعضه على موقفها من حرب الخليج وابرزه على الصراع العربي - الاسرائيلي فاصبحت حجر زاوية اساسياً في لعبة الشرق الاوسط.

وعاد التوتر يلقي بظلاله بعد تصريح رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل الذي قال فيه: «ان تركيا سيدة مياه الانهار التي تنبع من اراضيها وليس لسورية او العراق اي حق فيها... مصادر المياه لتركيا ومصادر النفط لهما». فردت سورية «بانها عقدت اتفاقاً بخصوص مياه دجلة والفرات سابقاً مع انقرة. ولن تفرط بحقها في الاستفادة من مياه الفرات ودجلة استناداً الى القوانين الدولية والاتفاقات المعقودة مع تركيا».

والاعتقاد السائد حالياً لدى كثير من المحللين في الشرق الاوسط ان مسألتين رئيسيتين هما في الوقت الحاضر المشكلة بين دمشق وانقرة: مسألة المياه التي لها بعد استراتيجي اقليمي، والمسألة الكردية التي لها بعد داخلي في تركيا واقليمي في المنطقة.

وانطلاقاً من مبدا ان المياه بمثابة النفط يطرح السؤال: هل تحاول تركيا استعمالها مع اسرائيل كفكي كماشة ضد سورية العربية؟ الجواب على ذلك يتطلب مراجعة دقيقة لتاريخ المنطقة لا سيما ان الدولتين تربطهما حدود مشتركة وروابط تاريخي قديم.

ففي الحرب الكونية الاولى انحازت الامبراطورية العثمانية الى جانب المانيا، بينما تحالفت الحركات العربية المطالبة بالاستقلال عن الاتراك مع الحلفاء، ورأت اولى الحكومات العربية في المنطقة النور بعد خروج العثمانيين من دمشق.

هذا العامل وغيره دفع الشعب التركي الى النظر بعين الحقد والكراهية الى العرب لانه يعتبرهم مسؤولين عن انهيار الامبراطورية العثمانية. وآنذاك حل النفوذ الفرنسي - البريطاني محل الاتراك بموجب اتفاق سايكس - بيكو الموقع عام ١٩١٦. بينما تقلص دور تركيا وبدأت تتجه نحو الجمهورية بقيادة الجنرال مصطفى كمال الملقب باتاتورك. الزعيم التركي الجديد فضل الاصلاح بالابتعاد تدريجياً عن الثقافة العربية - الاسلامية لاغياً بذلك مركز الخليفة الاسلامي (امير المؤمنين)، والتقرب اكثر فاكثر من الغرب بإلغاء اللغة العثمانية واستبدالها باللغة التركية الغربية.

اراد مصطفى كمال بذلك ان تصبح تركيا دولة اسلامية علمانية وديموقراطية على النمط الغربي، بينما رزح لبنان وسورية تحت الانتداب الفرنسي بموجب قرارات الامم المتحدة.

وفي اطار تحالفاته الاقليمية لتطويق ما يسمى «المسألة الكردية»، راسماً حدوده مع ايران وقّع اتاتورك مع افغانستان وايران والعراق «حلف سعد اباد» عام ١٩٣٧.

ومع بداية التوتر الدولي الذي بدا ينذر بحرب عالمية ثانية، سارعت لندن وباريس عام ١٩٣٩ للتقرب من انقرة عارضتين عليها تحالفاً استراتيجياً ترفض فيه تركيا المساعدات الاقتصادية الالمانية مقابل تمويل بريطانيا لبناء مجموعة من المصانع لتركيا، وبتقديم قرض قيمته ١٠ ملايين جنيه استرليني، بينما فرنسا التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية لم تستطع تقديم ما اعطته بريطانيا لتركيا بل سمحت لأنقرة

الحياة (الاردنية)

١٥ سبتمبر ١٩٩٢

بان تبسط سيادتها على «سنجق الاسكندرونة» لضمه بالتالي الى جمهورية اتاتورك، ما سبب فيما بعد توتراً دائماً بين البلدين.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ما يسمى «الحرب الباردة» بين الجبارين وصراعهما على الشرق الاوسط، لأسباب عديدة اهمها ان تركيا انضوت اكثر فاكثر تحت الراية الاميركية بدءاً بتبنيها مشروع مارشال وصولاً الى مشاركتها في الحرب الكورية وانضمامها الى قوات الحلف الاطلسي فاصبحت ركيزة اساسية لسياسة وزير خارجية الولايات المتحدة السابق جون فوستر دالاس التي ارتكزت على تطويق الاتحاد السوفياتي والحد من المد الشيوعي.

وبدعم من واشنطن تم توقيع «حلف بغداد» عام ١٩٥٥ بين تركيا والعراق وايران وباكستان فاصبحت الدول العربية بموجبه شبه مطوقة، ولا سيما سورية. وفي محاولة دمشق لكسر هذا الطوق اعلنت تحالفاً مع مصر والمملكة العربية السعودية لم يدم طويلاً اذ تخلت الرياض عن التحالف فيما بعد. بينما ذهبت دمشق والقاهرة الى ابعد من التحالف بأن اعلنتا الوحدة بينهما عام ١٩٥٨ تحت تسمية الجمهورية العربية المتحدة.

هذه الوحدة اثارت حساسية تركيا لانها تزامنت مع انهيار حلف بغداد، بعد خروج العراق منه في اعقاب سقوط الملكية وتسلم عبدالكريم قاسم السلطة. وتوالت التطورات فيما بعد لتعزيز مناخ التوتر والحذر في علاقات سورية بتركيا، خصوصاً ان دور سورية برز اقليمياً كدولة اساسية في الدفاع عن الامة العربية في وجه التمدد الصهيوني.

وفي عام ١٩٨٠ جاءت مسالة مياه نهري الفرات ودجلة لتحرك العلاقات الثنائية بين البلدين بعدما قامت تركيا بتحويل المنطقة المتاخمة لحدود سورية الى ورشة من المشاريع المائية. وكان مشروع انطاكية الكبرى يتطلب بناء ٢١ سداً مائياً و١٧ محطة لتوليد الكهرباء ليجعل من تركيا في المستقبل احد اهم اهراءات منطقة الشرق الاوسط.

انطلاقاً من كل ما تقدم يؤكد اكثر من محلل ان مسالة المياه ستحتل دوراً مهماً، الى جانب البترول، على الصعيد الجيو – سياسي في الشرق الاوسط. اذ ان السيطرة على منابع المياه تمهد لتغيير موازين القوى مما يشجع الدول على اقامة تحالفات قد تصبح حاسمة في الصراع العربي – الاسرائيلي.

> **هناك عامل تركي داخلي يؤثر بشكل او بآخر على طبيعة العلاقات مع سورية، وهو التباين بين رؤية الجيش واستراتيجية الحكومة في ما يتعلق بكيفية التعامل مع قضية الاكراد.**

وفيما تعتبر انقرة ان انابيبها، اي «انابيب السلام» في المنطقة العربية، تعطيها دوراً سياسياً في النظام الدولي الجديد للشرق الاوسط، فإن سورية لم ولن تقف مكتوفة الايدي وان كانت تكتفي حالياً بمراقبة الوضع عن كثب على حدودها الشمالية من دون ان تنسى من وقت لآخر التذكير «بان قطع مياه الفرات يعد سابقة لا مثيل لها في العالم» كما ورد على لسان وزير الري السوري عبدالرحمن المدني. وسورية قادرة على لعب ورقة امنية – سياسية في مواجهة تركيا اذا انها غضت النظر عن وجود حركات ثورية ارمنية وكردية عرفت بعدائها للنظام التركي.

ويجب الا ننسى ان هناك عاملاً تركياً داخلياً يؤثر بشكل او باخر على طبيعة هذه العلاقات، وهو التباين بين رؤية الجيش واستراتيجية الحكومة في ما يتعلق بكيفية التعامل مع العديد من القضايا، خصوصاً قضية اكراد تركيا التي حولها حزب العمال الكردستاني الى مواجهة عسكرية دموية.

ففي عام ١٩٨٧ زار الرئيس تورغوت اوزال وكان انذاك رئيساً لحكومة تركية، دمشق ووقع اتفاقاً تعهد فيه لسورية بتصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من نهر الفرات على الحدود السورية – التركية، مقابل ان تتعهد دمشق اغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني. واكدت سورية مراراً احترامها للاتفاق مستغربة التصريحات التي ادلى بها ديميريل واعتبرت انها مخالفة بل تنطوي على ابعاد اخرى. واشارت دمشق الى ان تصريحات رئيس الحكومة التركية تتقاطع «بشكل مثير» مع طروحات وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز حين اعلن عن حق اسرائيل بالتمتع بمياه المنطقة متذرعاً بما يملكه العرب من ثروات نفطية.

وتتخوف دمشق من ان يكون الموقف التركي مندرجاً في اطار المسعى الاسرائيلي للضغط على سورية ودفعها للتنازل عن حقوق العرب في استعادة اراضيهم المحتلة وتامين الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.

وادركت انقرة خطورة تصريحات رئيس حكومتها فحاولت تبريرها، فاعلن وزير خارجيتها حكمت تشيتين قبيل وصوله الى دمشق «ان مساندة سورية لتركيا بشان المسالة الكردية قد تفتح الطريق امام تعاونهما في مجالات اخرى مثل التجارة والطاقة، لان تركيا تنظر باهتمام الى هذا التعاون، وتعتبره خطوة مهمة لمواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني الانفصالي، خصوصاً بعدما اغلقت سورية معسكرات تدريب الحزب في سهل البقاع اللبناني وحظرت نشاطاته في الاراضي السورية».

وتوجت المرحلة الجديدة في علاقات البلدين باتفاقهما بعد لقاء الشرع – تشيتين على نقاط مهمة بشان تقسيم المياه والامن في المنطقة الحدودية، فاكدت سورية حرصها على امن تركيا وبادلتها انقرة بالتاكيد على انها ستلتزم عدم الحاق اي ضرر بسورية بسبب نقص موارد المياه.

ولكن في ظل التصريحات الايجابية يبقى الاساس هو اقتران الاقوال بالافعال لا سيما ان اجواء ايجابية مماثلة كانت سادت بينهما سابقاً. ولعل التغييرات التي حصلت في المنطقة والعالم اقنعت البلدين، خصوصاً تركيا، بان سياسية «الكماشة» غالباً ما تكون سيفاً ذا حدين.

---

* محاضر في المعهد الفرنسي للتاريخ المعاصر في باريس.

المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

سورية تخوض «معركة المياه» على محورين عربي واقليمي

تركيا تغير لهجتها وتتحدث عن حقوق عربية مطلقة في المياه

دمشق - صفوان البني:

علمت «صوت الكويت» ان زيارة وزير الداخلية السوري محمد حربة الى تركيا كانت ايجابية وأن الجانب التركي ابدى استعداده للتعاون المطلق مع الاطراف المعنية بتقاسم مياه نهري دجلة والفرات التي تحكمها اتفاقية مؤقتة تعود للعام ١٩٨٧، ومذكرة تفاهم ثنائية بين سورية والعراق تعود للعام ١٩٩٠.

وكشفت مصادر سورية مطلعة لـ «صوت الكويت» ان الحكومة السورية تقود «معركة المياه» الدبلوماسية على محورين، محور عربي ومحور اقليمي من أجل ضمان حقوق العرب في المياه المشتركة حسب ما نصت عليه القوانين الدولية. ففي المجال العربي كانت سورية الدولة الوحيدة التي تقدمت بمذكرة خاصة بشأن قضية المياه الى اجتماعات الجامعة العربية التي انعقدت في القاهرة الاسبوع الماضي، وقد طلبت سورية تحديداً في مذكرتها ان تضع الدول العربية معايير خاصة في تعاونها مع بعض الدول على الصعيد الاقتصادي وفي ما يتصل بالاقراض التنموي، بحيث ترتبط هذه المعايير بمواقف تلك الدول بالنسبة لتجاوبها مع جيرانها العرب بخصوص المياه وتقاسمها وفق القوانين الدولية بما فيها تركيا. وذكرت سورية اشقاءها العرب في الاجتماعات الى ان بناء السدود في تركيا وغيرها يتم تمويل جزء منها بقروض عربية، وان هذا الامر يحتاج الى وضع اسس ومعايير له بحيث لا يستخدم المال العربي ضد المصالح العربية، بل يسهم اسهاما ايجابيا في صياغة علاقات متوازنة تقوم على اساس احترام القوانين والانظمة الدولية، ويحرص على تنفيذها وليس عرقلتها. واعربت المصادر عن ارتياحها لمواقف الاطراف العربية لهذا الطرح وتفهمها لوجهة النظر السورية وبخاصة ان المنطقة مقبلة على مرحلة سيكون لمسألة المياه فيها جانب كبير من الاهتمام والاهمية.

وقد صدر عن الجامعة العربية قراران سياسي واجتماعي وتم دمجهما في قرار واحد في ما بعد اكد على المستوى العربي اهمية القضايا المشتركة لاقتسام المياه الدولية وبخاصة حق سورية والعراق بمياه الفرات واقتسامها بشكل عادل ومعتدل ودعم مساعيهما بشكل مكثف.

كما أقر مجلس الجامعة مبدأ تطبيق القانون الدولي ذاته في ما يتصل باقتسام المياه الدولية حتى مع اسرائيل في حال تقدم محادثات السلام.

وينص القانون الدولي على تقاسم مياه الأنهار المشتركة بعدم الاضرار بالغير، والاقتسام العادل والمعقول بعد اخذ عدة عوامل تتصل بطول النهر، وعرضه، والهطول المطري. وتركز سورية في تحديد احتياجاتها من مياه دجلة والفرات على الاحتياجات الاجتماعية للسكان في محيط النهر وحوضه والبلد ككل، غير ان القانون الدولي ينظر الى مدى توفر او عدم توفر مصادر بديلة اقتصادية وغيرها في اخذها لعوامل اقتسام المياه، مثل البترول حيث لا تقارن سورية بالعراق في هذا المجال، ومثل المياه حيث لا يمكن مقارنة المصادر السورية مع المصادر التركية، وعليه فهذه المعطيات تعطي سورية وضعا تفاوضيا اقليميا ودوليا جيدا.

وتؤكد مصادر حكومية سورية ان سورية تحترم الحقوق التركية والعراقية وتعترف ان للدول الثلاث حصة عادلة ومعتدلة في مياه الفرات فقط علماً ان من مهام اللجنة الفنية السورية - العراقية - التركية اقرار اقتسام مياه نهري دجلة والفرات معاً.

وتعني الحكومة السورية بتطبيق القانون الدولي بكامل بنوده التي امر بأخذها بعين الاعتبار وانطلاقا من الماضي القريب وسير المباحثات في اطار اللجنة الفنية المشتركة ووساطة البنك الدولي التي يعود تاريخها الى العام ١٩٨٥، حيث تقررت النسب العادلة وهي ثلث مياه الفرات لتركيا والثلثين لسورية والعراق تتقاسمها حسب اتفاق ١٩٩٠ المشار اليه (٥٨٪ للعراق، ٤٢٪ لسورية) مما يمر من المياه عبر الحدود السورية - التركية.

وهذه النسبة تنطبق على سنة مائية وسطية، أما الكميات فتتغير حسب الوارد المائي السنوي للنهر، واحتمالاته عن طريق الارصاد الجوية العالمية للمراصد الدولية حيث تتحدد الكميات.

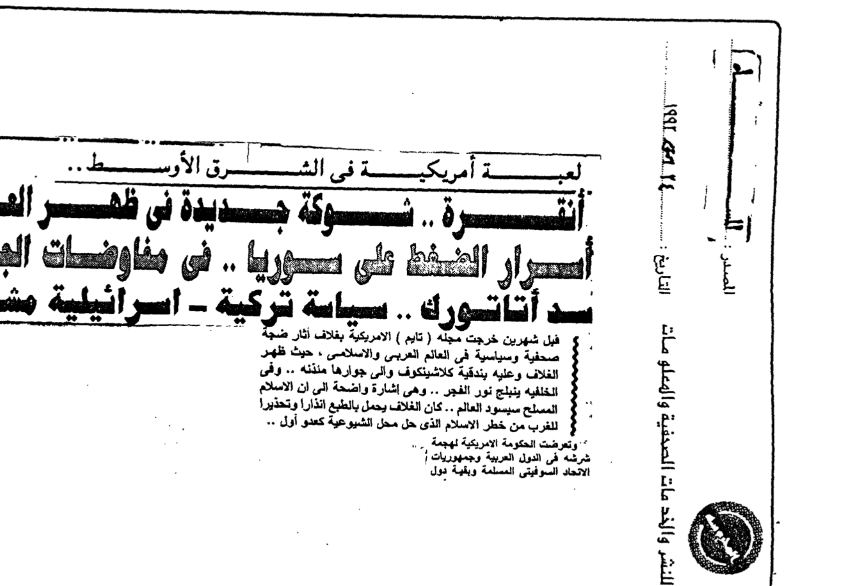


المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

غير ان اتفاق عام ١٩٨٧ يعطي لتركيا ٥٠ بالمئة من الواردات المائية السنوية الوسطية للنهر، وهذا الموقف يعتبره الاتراك لفتة طيبة من جانب سورية تجاه تركيا وابداء حسن نية تجاه الدولة الجارة والصديقة، غير ان هذا الاتفاق ابرم من اجل حاجة استثنائية لملء خزان سد اتاتورك خلال فترة زمنية معقولة وعند تحقيقه ذلك خلال نهاية العام المقبل ١٩٩٣ فليس هناك ما يمنع من وجهة نظر سورية، ومن وجهة نظر قانونية دولية اعادة النظر بنسبة النصف، والاتفاق على نسبة الثلث التي تعتبر نسبة عادلة ومنسجمة مع احكام القانون الدولي مع المحافظة على اتفاق ١٩٩٠ بين سورية والعراق ويتسع خزان «اتاتورك» لـ ٤٨,٥ مليار متر مكعب.

المصدر : المساء
التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لعبـــة أمريكيـــة فى الشـــرق الأوســـط ..

أنقـــرة .. شـــوكة جـديدة فى ظهــر العــرب
أســرار الضغط على ســوريا .. فى مفاوضات الجولان
ســد أتاتــورك .. سياسة تركية - اسرائيلية مشتركة

قبل شهرين خرجت مجله (تايم) الامريكية بغلاف أثار ضجة صحفية وسياسية فى العالم العربى والاسلامى ، حيث ظهر الغلاف وعليه بندقية كلاشينكوف والى جوارها مئذنه .. وفى الخلفيه ينبلج نور الفجر .. وهى إشارة واضحة الى ان الاسلام المسلح سيسود العالم .. كان الغلاف يحمل بالطبع انذارا وتحذيرا للغرب من خطر الاسلام الذى حل محل الشيوعية كعدو أول ..

وتعرضت الحكومة الامريكية لهجمة شرسه فى الدول العربية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى المسلمة وبقية دول

رسالة قبرص

محمد على ابراهيم

العالم الاسلامى ، لان الجميع يعرفون مدى قرب المجلة من دوائر صنع القرار فى البيت الابيض .. الدولة الوحيدة التى لم تهاجم الغلاف هى تركيا .. وتساءل الجميع عن السبب وهى دولة اسلامية كبرى تزعم الدفاع عن مصالح المسلمين ..

وعرفنا الاجابة هذا الاسبوع فى غلاف مجلة تايم ايضا الذى ظهر وعليه عنوان يقول « تركيا .. الجسر الذى يربط الاسلام بالغرب » وظهر ان امريكا تريد اسلاما علمانيا يدين بالولاء لها ويمنحها القواعد الجوية والبحرية على ارضه حتى ترضى عنا سيده العالم الجديدة .. والادهى انها نشرت فى الداخل صورة لاكراد مقتولين بأيدى الاتراك وقالت فى تعليقها ان تركيا تتكبد الكثير لتبقى على وحدتها وسلامتها .. رغم ان هؤلاء الاكراد هم من تاجرت بهم امريكا وتركيا من قبل وقالت انهم يفرون من جحيم صدام الى الجنه التركيه .. ولكن المصالح والمتطلبات الجديدة حولت الجنه الى جحيم لهم بموافقه امريكا ..

وفى التحقيق التالى نتعرض لاساليب الضغط المتعدده التى بدأت واشنطن تمارسها على العالم من خلال ربيبتها الجديدة ..

قلت من قبل ان النظام العالمى الجديد يتجلى فى احلى زيناته فى قبرص .. والواقع ان هذه الجزيرة بها كل متناقضات النظام العالمى .. فهى تحتفل بعيد الاستقلال فى ظل وجود ٣٥ الف جندى تركى يحتلون الجزء الشمالى من الجزيرة وعلى ارضها قاعدتان بريطانيتان تتمتعان بالاستقلال التام وحرية الحركة طبقا للدستور القبرصى الذى نص على احترام سيادة القواعد البريطانية احتراما تاما وعدم التدخل فى شئون افرادها او الحد من حركتهم ...

ويبدو ان بريطانيا اكبر قوة مستعمرة فى الزمن القديم ، قد رسمت الساحة للاساتذة الجدد الذين يملكون النقود والسلاح النووى .. وكما قامت بريطانيا بزرع اسرائيل فى العالم العربى بوعد بلفور ، حيث اعطى من لا يملك وعدا لمن لايستحق ، فان الولايات المتحدة زرعت تركيا لتكون شوكه فى ظهر العرب ، الذين استعمرتهم سابقا ، وأوروبا التى تنصلت دفاعيا عن حلف الاطلنطى ..

ونظرا لان اى شوكه لابد ان تكون لها مقومات ، تستطيع معها ان (تنغرس) فى قطعة اللحم التى ستنقلها لفم النظام العالمى الجديد ، فان (الطاهى الامريكى) دائما ما يبحث عن شوكة ذات مواصفات معينة ، منها ان تكون (صلبه) لتنغرس فى اللحم الناشف او الذى لم ينضج بعد على النار الامريكية الهادئه او الصاخبة مثل العراق .. وفى نفس الوقت يفضل ان تتميز بالمرونه ، لتنغرس فى اللحم (الطرى) او (الصغير) .. الذى يسلم للادارة الامريكية اول مايشم النار هذا اللحم او الفريسه لو استعملنا معه شوكه صلبه ربما لا نستمتع (بطعمه) .. وامثله اللحم الطرى كثيرة منها قبرص والجمهوريات الاسلامية السوفيتية ، وأوروبا الشرقية .. وغير ذلك الكثير .. والنظام العالمى الجديد لايتخلى عن مواصفات (الشوكه) فى اى منطقه ، فالشاه مثلا كان لينا مع دول الخليج وصلبا فى مواجهته مع مصر ايام عبد الناصر .. وماركوس كان لينا مع (نمور اسيا) .. وصلبا مع فيتنام وكوريا الشمالية وغيرهما ..

ودعونا نتعرض هنا للطلقه الاولى فى حرب المياه التى من المتوقع ان تكون الحرب القادمة فى الشرق الاوسط ، وكيف ساعدت امريكا (شوكتها) تركيا فى الضغط على سوريا والعراق .. من خلال مياه دجله والفرات اللذين ينبعان من ارضها ..

بدأت المناوشات (وهى عادة ماتسبق الحرب) عندما اعلن سليمان ديميريل رئيس الحكومة ان ملكية بلاده الخالصة لمياه نهرى دجله والفرات هى مسالة سياديه لا حق سوريا والعراق فيها .. واضاف ماضيا فى قلب الحقائق راسا على عقب .. ان حقنا وملكيتنا لمياة دجله والفرات يماثل حق بسوريا والعراق فى موارد حقول البترول الخاضعه لسيادتهما ..

ضغط تركى

وفى الواقع فان ضغط تركيا بورقة المياة العربية يجىء فى وقت تتزامن فيه عدة عوامل تتحد وتتجانس لتشكل عجزا فى موارد المياه الطبيعية .. فقد طرأت ظواهر علميه وعالميه على ضوء الاختلالات التى طرأت على طبقه الاوزون فى العقدين الاخيرين ، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر فى ارتفاع درجه حرارة الشمس ، وما ادت اليه فى عدة اجزاء من العالم من كوارث متعددة كالتصحر والجفاف والمجاعات ..

ونظرا لانه من مواصفات الشوكه او (الشرطى) الذى تزرعه امريكا فى اى منطقة ان يخالف القانون ، طالما ان (ست الكل) تحميه وتدافع عنه ، فان تركيا لم تخرج عن القاعدة فى تهديدها لسوريا والعراق .. فقد انتهكت كافة القوانين الدوليه التى تنظم حقوق الدول المطله او التى تعبرها الانهار (والاتفاقيات هنا تشمل دول المنبع ودول المصب على السواء ..) .. ومنها اتفاقية برشلونه عام ١٩٢١ ، وجنيف ١٩٢٣ وهلسنكى ١٩٦٦ .. هذه الاتفاقيات كلها تنص على شىء واحد هو تجريم اقامة مشروعات من طرف واحد .. لان ذلك من شانه الاضرار بحق الغير فى الانتفاع بموارد المياه ..

وقد قابلت لاسيدريس رئيس الحزب الاشتراكى القبرصى ، والشخصية السياسية الهامه فى بلاده وصديق العرب كما يصفونه وكشف لى عن اسرار عرفها من حضوره لعدد من مؤتمرات الاشتراكية الدوليه وغيرها ..

قال ان القوى العالمية تنبهت الى حقيقة هامة ، وهى ان العرب يشربون مياها تنبع من اراض غير عربية او تسقط مياها فى دول غير عربية ..

واضاف ان المورخين يقولون ان احد اسباب حروب محمد على مع الباب العالى فى القرن الثامن عشر هى تأمين احتياجات مصر وسوريا من المياه ، لذلك سعى لفتح السودان ودق ابواب القسطنطينية لنفس السبب ..



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

مسألته ولكني اتعجب جدا من موقف تركيا وتصريحات رئيس الحكومة المفاجئة حول المياة ، واعتزامهم الانتهاء من سد اتاتورك مهما كلفهم ذلك .. وبغض النظر عن اى خلافات قد تنشا مع دول المصب سوريا والعراق ؟!

قال .. تركيا ترتبط بالعرب بعلاقات سياسية واقتصادية اضافه الى التاريخ والاسلام لدرجة انها استضافت مؤتمر القمه الاسلامى الاخير حول الاوضاع فى البوسنه والهرسك .. كل ذلك شىء .. والمصلحة السياسية العليا شىء اخر ..

وفى رايى ان تركيا بموقفها المفاجىء لقطع مياه دجله والفرات ، انما تنفذ المخطط الامريكى المشبوه الذى يستهدف اضعاف سوريا اقتصاديا والضغط عليها بشدة واخراجها من لبنان مهيضه الجناح ، وفى انهاية القبول بكل الشروط الاسرائيلية الظالمه المعروضه عليها فى مفاوضات السلام ..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

الدور التركى المتزايد فى الشرق الأوسط

د. فهد الفانك ★

استمعنا في مؤسسة شومان الاردنية إلى محاضرة للدكتور حازم شنار حول أخطار اسرائيل الاقتصادية في حالة الحل السلمي، وكنا نتوقع الجديد ولكننا حصلنا علي خطبة عصماء.

صرف المحاضر نصف ساعة من أصل الدقائق الخمس عشرة المخصصة له فى سرد تاريخ تاسيس اسرائيل وتذكيرنا بطبيعتها العدوانية. وقد أورد كلمة امبريالية مرة على الاقل فى كل جملة، هذا إلى جانب تعبيرات متتابعة من مصطلحات البرجوازية والرأسمالية والكولونيالية والصهيونية، مما جعلنا نظن أنه يقرأ أحد منشورات الحزب الشيوعي في الخمسينات.

كل هذا قد يكون صحيحا وبديهيا، ولكننا سمعناه الف مرة، ولسنا بحاجة إلي محاضرة جديدة تذكرنا بان اسرائيل اداة بيد الاستعمار، وأنها تفصل المشرق العربى عن المغرب، وكان الطرق ضمن بلدان المشرق سالكة، مع أن الحواجز التي تفصل بيننا أسوأ من الحاجز الذى يفصل المشرق العربي عن مصر.

وعندما دخل المحاضر فى الموضوع فى الدقائق الأخيرة من المحاضرة، انذرنا بان اسرائيل ستستولى فى حالة الحل السلمى على الموارد الطبيعية العربية وفى مقدمتها النفط، ولم نعرف كيف ولماذا سيحصل ذلك.

أما مصادر القوة الإسرائيلية كما يراها المحاضر فهى التفوق فى جميع المجالات بل إنه ذكر المساعدات الخارجية المالية التي تعتمد عليها اسرائيل ضمن عناصر القوة لا الضعف، وتوقع أن تكتسح السلع الإسرائيلية الأسواق العربية، وكان الصناعة الإسرائيلية متفوقة على الصناعة اليابانية والألمانية.

أما الصناعة الإسرائيلية فقد حدد المحاضر مشاكلها بنقص الأسواق والمواد الخام والعمالة، ولا ندرى ماذا بقي وكيف يمكن لهذه الصناعة الكسيحة أن تكتسح الأسواق العربية التي تسرح فيها السلع اليابانية والأوروبية والأمريكية وتمرح.

واعتبر المحاضر أن تجربة دمج عرب إسرائيل تعتبر نموذجا لما سيحصل للعرب ناسيا أن عرب اسرائيل أقلية محرومة من الدولة والقرار. فإسرائيل هى التى تتخذ القرارات الملزمة لهم، تماما كما تتخذ القرارات التى تطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يجعل المنافسة المتكافئة غير واردة.

إسرائيل تمثل خطرا حقيقيا على الوطن العربي، فلماذا نفشل فى تحليل عناصر هذا الخطر ونطرح مخاطر وهمية غير مقنعة. وإذا كان الواقع اكثر من كاف فما حاجتنا إلى الخيال.

المستمع إلى محاضرة الشنار، والقارىء لمعظم الادبيات العربية حول الخطر الاقتصادى الاسرائيلى فى حالة السلم، يزداد قناعة بعدم أهمية هذا الخطر.

وإذا كان الحل السلمي قادما، فمن الأولى أن نبحث فى وسائل حماية الاقتصاد العربى وأسس صموده بدلا من التهويل حول مخاطر وهمية ماحقة.

ويثير الحديث عن مستقبل الدور الاسرائيلى فى المنطقة وتاثيره علينا قضية علاقته بالدور التركى المتصاعد بعكس ما كان متوقعا عندما وضعت الحرب الباردة اوزارها بين الشرق والغرب. فكان المفروض أن تفقد تركيا قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للغرب فى مواجهة الاتحاد السوفييتي، وكانت تركيا تترامي على أبواب الجماعة الاوروبية فلا تلقى غير الصدود.

لكن أزمة الخليج والدور الأساسى الذى لعبته تركيا أعاد دورها الاستراتيجي كقاعدة للغرب فى المنطقة، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي، واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى

والتنافس على احتواء هذه الجمهورية وحمايتها من الاصولية الأسلامية

فبرزت تركيا مرة أخرى كدولة مؤهلة لتمثل مصالح الغرب الاستراتيجية، خاصة أن معظم شعوب المنطقة من أصول تركية. لم يكن غريبا إذن أن يقول رئيس وزراء تركيا أن القرن القادم سيكون لتركيا،



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

فهناك عالم تركي يمتد من بحر الادرياتيكي إلى بحر الصين، مما يفتح الباب لنظام تركي جديد تلعب تركيا فيه دور الدولة القاعدة، ولا يقل مساحة وسكانا عن العالم العربي.

من ناحية أخرى فإن تحجيم قوة العراق العسكرية، والنزاع المستمر بين العراق وسوريا، ساعد تركيا على اغتصاب حصتهما من المياه. فاصبح رئيس الوزراء التركي يجاهر بأن مياه دجلة والفرات ليست مياها دولية بل تركية.

ويتعرض الدور التركي في جمهوريات اسيا الوسطى للتحدي الايراني المسلح بالاصولية الشيعية، لكن امكانيات فوز تركيا بالغنيمة أكبر، لأن معظم سكان الجمهوريات الناشئة من السنة «عدا اذربيجان» ومن أصول تركية لا فارسية

ويعتقد كثيرون أن مسالة انضمام تركيا إلى الجماعة الاوروبية أصبحت مسالة وقت، وأن الأوروبيين لم يعودوا قادرين على تجاهل ورفض المحاولات التركية للانضمام إلى أوروبا كبديل لإقامة نظام إسلامي تركي.

المتشائمون من العرب يرون أن الخطر التركي على الوطن العربي لا يقل كثيرا عن الخطر الاسرائيلي، وأن تركيا كانت ستلعب دور الحارس على المصالح الغربية في الوطن العربي لولا قيام إسرائيل واضطلاعها بهذا الدور.

لكن المتفائلين يرون أن تركيا جار اصيل لابد من التعاون والتفاهم معه، وأن افتعال صراع عربي تركي بناء على رواسب تاريخية متراكمة لا يخدم سوى اهداف اسرائيل، وإذا كان هناك عالم تركي تحت التشكيل الان فإن من مصلحة العالم العربي أن يتفاهم معه. ويتبادل المصالح السياسية والاقتصادية. فنحن لا نختار جوارنا، ولكننا نقرر طبيعة العلاقة التي تربطنا بهم.

★ مستشار مالي واقتصادي أردني
رئيس تحرير نشرة «منتدى الفكر العربي»



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٢

الطموح التركي وأزمة الهوية!



هل يصبح القرن القادم - الواحد والعشرون - هو حقا قرن «الاتراك»؟
دعا الى ذلك الرئيس التركي توركوت اوزال يوم الجمعة الماضي في انقرة، اثناء افتتاح اول قمة لتركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وقال ان ثمة «رسالة تاريخية» تفرض على الشعوب التركية ان تتلاقى وتتعاون فيما بينها، لكي تكرس التراث المشترك وتقدم نموذجا للتعاون الاقليمي الذي تتطلع اليه تلك الشعوب، «فنحن ننحدر من الجذور نفسها، ونحن فروع في الشجرة العملاقة نفسها، وننتمي الى العائلة - الطورانية - الواحدة».

ليست هذه هي المرة الاولى التي يشير فيها الرئيس اوزال الى ذلك المعنى، فقبل اشهر معدودة تحدث عن «المحيط التركي» الذي يمتد من الاناضول الى سور الصين، ولم يكن الامر مجرد كلام، ففي اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيكه انشأت وزارة الخارجية في انقرة ادارة خاصة باسم «العالم التركي»، وثمة اصوات تدعو الى تحويلها الى وزارة تكرس لتنظيم العلاقات المختلفة مع ذلك العالم، وقد بادرت الحكومة التركية الى اتخاذ خطوات عدة لاعادة وصل الوشائج التي انقطعت مع الشعوب التركية طيلة اكثر من قرن من الزمان، حين اجتاحت روسيا القيصرية «الخانات» الاسلامية القائمة في وسط آسيا، وناصبت الدولة العثمانية العداء، ثم حين قامت الامبراطورية السوفيتية، والتحقت تركيا من خلال حلف «الناتو» بالمعسكر المعادي لها.

لقد سارعت انقرة الى ارسال مكائن للطباعة ذات الحروف اللاتينية لاحياء اللغة التركية في وضعها المستجد، وكثفت من برامج الارسال التليفزيوني الى تلك المناطق، ومدت خطوط الاتصال الهاتفي المباشر مع عواصمها، ولم تنقطع الوفود التركية التي اصبحت في حالة حضور دائم بمختلف جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وبشكل مواز فهناك اتصالات مستمرة مع الكيانات الاسلامية الموجودة داخل روسيا الاتحادية، التي يجري التشاور بينها حول انشاء ما سمي بالهلال الطوراني.

حلم بلاد طوران؟

هذا الطموح ليس جديداً في بابه، فالحديث عن «تركيا الكبرى» يتردد منذ بداية القرن، ويذكر ان الفيلسوف والشاعر ضياء الدين كالب كان احد ابرز دعاة احياء ذلك الحلم، وعلى حد تعبيره، فالبلاد التي تحدث عنها «لم تكن تركيا ولا تركستان، وانما هي بلاد واسعة وابدية، انها بلاد طوران»، وهذه البلاد التي ارادها «الطورانيون» تضم كل الاراضي الناطقة بالتركية، من «الروملي» الى الصين.
غير ان وجود الاتحاد السوفيتي ظل يمثل العقبة الكبرى التي حالت طيلة العقود التي انقضت دون الجهد بالحديث عن بلاد طوران، وهي عقبة زالت الآن تماما، واصبح الظرف مواتيا لتحرك تركي حثيث على ذلك الصعيد، وهو التحرك الذي في سياقه باشرت انقرة اتصالاتها وجددت وشائجها مع قيادات الشعوب التركية خلال السنتين الاخيرتين، الامر الذي توج بالقمة الاخيرة، حيث لم يستطع الرئيس التركي ان يخفي انفعاله بها، فقال في خطابه «انها المرة الاولى التي يشاركنا فيها اقرباؤنا واخوتنا اعيادنا»، في اشارة الى حضور رؤساء دول آسيا



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

انوسطى والقوقاز الاحتفال بذكرى تأسيس الجمهورية التركية.

اذ فضلا عن الانشطة المختلفة التي يجري احيازها، على صعيدي التعاون الاقتصادي والاتصالات، فثمة حديث تعالت نبرته حديثا لاحياء «طريق الحرير»، وهو الطريق الذي ظلت التجارة بين الشرق والغرب تعبره طيلة ألفي عام، حتى اكتشف الاوروبيون رأس الرجاء الصالح، وتم افتتاح قناة السويس في منتصف القرن الماضي، ففقد أهميته وتحول الى اثر من التاريخ.

وفيما عرف حديثا، فان دراسة موسعة حول الموضوع بدأ اجراؤها بواسطة منظمة «اليونسكو» منذ عام ١٩٨٧، وكان الاتراك من بين عناصرها الاساسية، ولكن نتائج هذه الدراسة ظهرت الى النور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وعرف ان المشروع الذي اكتمل لاحياء «طريق الحرير» يبدأ من اسطنبول وينتهي عند الصين، وفي مساره فانه يمر عبر المناطق التالية: انقرة - ارضروم - تبليسي (جورجيا) - باكو (اذربيجان) - بخارى - سمرقند - طشقند (اوزبكستان) - الما آتا (قازاقستان) - كاشغر - هامي - (وهي تقع في مقاطعة سينكيانج الصينية التي كانت تعرف في الماضي باسم تركستان الشرقية) - لانزهو - كسيان.

ثمة تخطيط لفرع آخر من طريق الحرير يبدأ من الضفاف الغربية للاناضول ويمر بالعراق وايران وينتهي في بخارى وسمرقند باوزبكستان.

عن هذا المشروع قال البروفيسور نجاتي دياريكري، احد اساتذة جامعة «معمار سنان» في اسطنبول، وهو من كبار المتخصصين في دراسات اتراك آسيا الوسطى وفي الوقت ذاته عضو اللجنة الاستشارية لمشروع اليونسكو، ان عملية تنفيذه يمكن ان تحدث تحولا كبيرا في المنطقة، اذ انه في تلك الحالة سيساعد على تأسيس الاتحاد التركي، الذي كان في الماضي، على نحو جديد، يقوم على التعاون الاقتصادي بالدرجة الأولى.

خلاصة ذلك كله ان حلم «بلاد طوران»، الذي يراود القيادة التركية بصورة ملحة، كما هو ظاهر، اصبح يدفع انقرة للاتجاه شرقا، بامتداد العمق - أو العرق - التركي، وقد تحول الى هاجس تقوى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، لكن ذلك ليس الهاجس الوحيد، فقبل ان يبرز الى الوجود كانت انقرة تعد العدة للاتجاه جنوبا الى عمق العالم العربي، طامحة في الوصول الى قلب الجزيرة العربية.

الاتجاه جنوباً وغرباً

كان سبيلها الى ذلك هو «انابيب السلام»، ذلك المشروع المائي الضخم، الذي قدرت تكاليفه بعدة عشرات من مليارات الدولارات، وبدأ تنفيذه منذ اكثر من عشر سنوات، وينسب الى الرئيس اوزال، الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك.

قطع المشروع اشواطا مهمة، واثار تنفيذه الازمة المشهودة في العام الماضي بين تركيا وكل من سورية والعراق، حين عمدت الاولى الى سحب مياه الفرات لتخزينها وراء «سد اتاتورك»، وهو واحد من عشرة سدود (اكبرها في الواقع) مقامة في اطار المشروع التركي. وفيما هو معلوم، فان المشروع يستهدف، فضلا عن ري عشرات الآلاف من الافدنة في الاناضول واحداث ما سمي بثورة زراعية، نقل



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

الماء من انهار تركيا جنوبا الى سورية والاردن واسرائيل والجزيرة العربية.

وإذ بدا ان المشروع يفتح آفاقا واسعة للتعاون التركي - العربي (أو شرق الاوسطي كما يقولون)، حيث يحول تركيا الى دولة مهيمنة على الصادرات الزراعية وعلى مصادر المياه - وهي الاهم - في المنطقة، فإنه أيضا طرح في سياق دور سياسي تركي تقوم فيه بمهمة المنسق بين العرب واسرائيل، وهو الدور الذي احتفظت تركيا بنصيب لها فيه، منذ قامت دولة اسرائيل، حيث كانت اول دولة «اسلامية» تقيم علاقات مع اسرائيل.

قبل «البريسترويكا» كانت مؤشرات اتجاه تركيا نحو العالم العربي قائمة بشكل ظاهر، فتشير احصاءات عام ١٩٨٥ الى ان قيمة الصادرات التركية الى ثلاثة بلدان عربية ما يزيد على مليون دولار، وبلغت قيمة تحويلات العمال الاتراك في بلدين عربيين حوالي ١٧٧ مليون دولار، كذلك بلغت قيمة العقود التي كانت تنفذها الشركات التركية في بلد عربي واحد، خلال تلك المرحلة، حوالي اربعة بلايين ونصف مليون من الدولارات.

فضلا عن هذا وذاك، فالقدر المتيقن ان تركيا لم ترفع اعينها عن الغرب منذ «الثورة الكمالية» التي عصفت بالخلافة الاسلامية في سنة ١٩٢٤، وقررت المضي بعيدا باتجاه الخيار الغربي، الى حد الاصرار على تغيير ازياء المسلمين وابجديتهم، ولا ينسى في هذا الصدد ان تركيا «الكمالية» ذهبت في سعيها للالتحاق بالغرب الى درجة ايفاد جنودها الى كوريا الجنوبية في عام ١٩٤٩، ليحاربوا جنبا الى جنب مع قوات «الحلفاء» ضد الشيوعية.

منذ ذلك الحين اصبحت تركيا طرفا في كل مشروع غربي عسكري او سياسي له صلة بالمنطقة، او بالدفاع عن المصالح الغربية.

ليس ذلك فقط، وانما ارتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بالعالم الغربي، ففي حين صدرت تركيا للعالم العربي بضائع بما قيمته مليون دولار سنة ٨٥، فإن قيمة صادراتها الى ست من دول السوق المشتركة - في العام ذاته - بلغت ثلاثة بلايين دولار، الامر الذي يعني ان اوروبا هي اكبر مستورد للبضائع التركية.

اضافة الى ذلك فلا تزال اوروبا هي اكبر مصدر تعتمد عليه السياحة التركية، ولا تزال حصيلة تحويلات العمال الاتراك في الدول الاوروبية تمثل ثلاثة ارباع التحويلات القادمة من البلاد الى الخارج.

لذلك كله، فلم يكن مستغربا ان تتقدم تركيا بطلب للانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة، وان كان المستغرب هو التباطؤ الاوروبي في الاستجابة الى ذلك الطلب، وتأجيل البت فيه الى العام القادم (١٩٩٣).

ليس سراً ان الدول الغربية والولايات المتحدة تعول الكثير على الدور التركي في آسيا الوسطى، بل في الشرق الاوسط ايضا، ويبدو ان الآمال الغربية المعقودة على تركيا اكبر مما نتصور بكثير، حتى أننا نجد مجلة رصينة مثل «الايكونوميست» البريطانية تقول صراحة: انه اذا ارادت اوروبا ان تعيش بأمان في القرن الواحد والعشرين (من شرور الاصولية الإسلامية) فعليها ان تدعم تركيا لتصبح نموذجا يحتذى في العالم الاسلامي (عدد ١٢ سبتمبر ٩٢).

المفارقة اللافتة للنظر هنا أن تركيا التي تؤهل لذلك الدور الكبير تعاني من ازمات داخلية عديدة، سياسية واقتصادية، جددت الحديث عن احتمال تدخل الجيش لتعيد النظام، على نحو ما ذكرت «الاندبندنت» البريطانية في التاسع من الشهر الماضي.

ان ذلك التشتت التركي بين الشرق والغرب والجنوب لا يعكس طموحا واسعا فقط ولكنه يعبر في جوهره عن ازمة هوية، حيث لم تحدد النخبة الحاكمة هويتها بعد، هل هم طورانيون أم اوروبيون، أم مسلمون؟

فالاهم من الرغبة ان تتوافر القدرة، والاهم من الاثنتين ان تعرف الوجهة، واذا لم تكن مدركا الى أين انت ذاهب، فلا تستغرب ان ضللت الطريق وقادك التيه الى ماتكره!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

اقتراحات سورية للتوصل الى اتفاق مع العراق وتركيا حول مياه الفرات

دمشق – عبدالله الدردري

ما زالت قضية مياه الفرات مصدر توتر في العلاقات بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى، بسبب فشل الاطراف الثلاثة في التوصل الى اتفاق ثلاثي لتقاسم مياه النهر. فبعد اسبوع من الاجتماعات في العاصمة السورية بين ممثلين عن الحكومات السورية والعراقية والتركية قالت مصادر سورية مطلعة على ملف المياه ان اللجنة الفنية الثلاثية لم تتوصل الى اتفاق لتقاسم مياه الفرات خلال اجتماعها الاخير الذي عقد في الشهر الماضي. وعزت المصادر هذا الفشل الى ان الخبراء لم يتمكنوا من البحث في تفاصيل تقاسم المياه بسبب رغبة الجانب التركي الذي تراسه المدير العام لمؤسسة مياه الدولة رئيف اوزنجي الافادة من الوقت الى حين الانتهاء من بناء المشاريع المائية على مجرى النهرين وفرضها كامر واقع على الجانبين السوري والعراقي. وهذا الاجتماع هو السادس عشر في سلسلة اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية التي تاسست عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا وانضمت اليها سورية عام ١٩٨٣، وكان مقرراً ان يجري الاجتماع في بغداد بموجب ميثاق اللجنة الذي يقضي بتناوب العواصم الثلاث على تنظيمه دورياً كل ثلاثة اشهر، الا ان دمشق استضافته بناء على طلب الحكومة العراقية.

وتدعو دمشق دائماً الى ضرورة التوصل الى اتفاق نهائي ثلاثي سوري – عراقي – تركي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات. ويرتكز الموقف السوري على الأسس الآتية،

- التوصل الى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث ينسجم مع الهدف من اقامة اللجنة الثلاثية المشتركة، وهو «التوصل الى تقاسم عادل لمياه الفرات» بحيث يحفظ حقوق سورية والعراق ويحترم حقوق الجانب التركي.
- اقرار اتفاق ثلاثي يلغي العمل بالاتفاقين السوري – التركي من جهة والسوري – العراقي من جهة ثانية، حيث ينظم البروتوكول المرحلي الثنائي الموقع بين انقرة ودمشق في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٧، العلاقة بين البلدين ويتعهد الاتراك تصريف ما يزيد عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية في نقطة الحدود السورية – التركية، وذلك «خلال فترة ملء سد اتاتورك»، وفي حال تدني هذه الكمية تعوضها تركيا في الشهر الذي يليه. وتعهدت سورية للعراقيين منذ بدء العمل بالاتفاق الثنائي بين بغداد ودمشق في نيسان (ابريل) في عام ١٩٩٠ تمرير ٥٨ في المئة من الـ ٥٠٠ متر مكعب التي يمررها الاتراك وتحفظ لنفسها ٤٢ في المئة منها، بموجب الاتفاق الموقع بينهما في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٩.
- الانسجام مع البروتوكول المرحلي التركي – السوري، الذي يتم العمل به «خلال فترة ملء سد اتاتورك»، وترى دمشق ان خزان السد اصبح يحتوي الآن على نحو ٢٨ بليون متر مكعب وتشكل هذه الكمية ٥٠ في المئة من استيعاب الخزان تعمل عليه عنفتان من عنفات توليد



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

الكهرباء، وهذا ما يسمح بالتوصل الى اتفاق نهائي لحصص المياه، الا ان الجانب التركي يرى ان ملء السد لم ينته ولا يمكن التوصل الى اتفاق نهائي قبل امتلاء خزان السد الذي تصل طاقته الى ٤٨,٥ بليون متر مكعب.

● احترام حاجات ومشاريع كل من سورية والعراق من مياه النهرين، واحترام مبادئ القانون الدولي المتعلقة بتقاسم الانهار الدولية بين الدول المشتركة به، بما يتناسب مع مبادئ حسن الجوار والتي تدعو الى «عدم الاضرار بالغير وعدم التعسف باستعمال الحق والتجانس مع الذات وتقاسم المياه الدولية المشتركة بشكل عادل ومعقول». وتطالب سورية والعراق تركيا بتطبيق المبادئ نفسها التي اتبعتها في اتفاقات مائية مع بلغاريا وروسيا تتعلق بتقاسم المياه الدولية.

● تطبيق التوجهات السياسية التي صدرت اثر زيارة وزير الخارجية التركي شيتين الى دمشق ومحادثاته مع نظيره السوري السيد فاروق الشرع والتي طالبت بضرورة «تسريع عمل اللجنة».

وقالت مصادر مطلعة في دمشق ان الوفد السوري الى اجتماعات اللجنة الذي ترأسه المدير العام لمؤسسة استصلاح الاراضي ابراهيم مخول، قدم في الاجتماع اقتراحات «عملية» لتسريع التوصل الى اتفاق نهائي يرتكز على «الاتفاق على الموارد المائية الطبيعية في النهرين وتحديد الحاجات المائية للمشاريع المنفذة والمخطط لها على النهرين في البلدان الثلاثة، وتحديد الأسس القانونية التي تستند اليها القسمة» ثم يرفع تقرير في هذه النقاط الى الوزراء المعنيين مرفقاً بتوصيات الخبراء الفنيين «لاقرار حصة كل بلد من مياه النهرين كل نهر على حدة». وأشارت المصادر الى ان الجانب العراقي أيد الاقتراحات السورية «التي تختصر الزمن»، وإلا يجب على الاتراك رفع حصة سورية والعراق الى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية بدلاً من الـ ٥٠٠ متر مكعب، الا ان الجانب التركي كرر مواقفه السابقة التي تشير بوضوح الى رغبته في تاجيل اي اتفاق حتى الانتهاء من المشاريع التي يقيمها على الفرات، وطالب بضرورة اجراء دراسات حول «القياسات المائية وتصنيفات التربة ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية» في البلدان الثلاثة على النهرين. وتعتبر دمشق ان الطلبات التركية «غير مالوفة في القانون الدولي وتؤدي الى التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد وهو ليس من مهام اللجنة».

وقد اظهرت المحادثات رغبة سورية كبيرة في ابعاد ملف الفرات عن التوترات السياسية الاقليمية التي تمس سورية والعراق وتركيا وابعاد الخلافات السياسية بين الدول الثلاث عن هذا الموضوع الحيوي الحساس بل واظهرت المحادثات تفاهماً سورياً – عراقياً كبيراً للحفاظ على الحق العربي في نهر الفرات بما يؤكد ان اهمية مستقبل مياه النهر تتجاوز اهمية الخلاف بين دمشق وبغداد على القضايا السياسية الاخرى ■



سد أتاتورك وأزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

من رأى كثير من المراقبين الدوليين ان الخلاف حول المياه فى الشرق الاوسط سوف يكون اكثر اهمية من اية خلافات اخرى لان المياه اصبحت اهم من النفط . كما ان المياه لها اهمية استراتيجية ومن الممكن ان تكون سببا فى اندلاع حرب فى الشرق الاوسط .. ومن هنا تكتسب سيطرة تركيا وتحكمها فى مياه دجلة والفرات اهمية خاصة .

يبلغ طول نهر الفرات ٢٨٠٠ كيلو متر . وينبع من تركيا . ويجتاز سوريا والعراق . وتتلقى سوريا حاليا ٥٠٠ متر مكعب من مياهه فى الثانية طبقا لاتفاق مؤقت موقع مع تركيا فى عام ١٩٨٧ .

اما نهر دجله فيبلغ طوله ١٩٥٠ كيلو مترا ، وينبع من تركيا ايضا . ويرسم خط الحدود بين سوريا وتركيا قبل ان يدخل الاراضى العراقية ، ويصب مع نهر الفرات فيما يعرف باسم شط العرب فى الخليج .

وقد انشات تركيا سدا عملاقا على نهر الفرات فى المنطقة الجنوبية الشرقية من اراضيها هذا السد ـ من وجهة النظر التركية ـ يعتبر اساسا لاكبر مشروع تنمية فى تركيا . ويشمل انشاء ١٥ سدا فرعيا ، و ١٨ محطة طاقة تعمل بالمياه . ويستهدف بالاضافة الى ذلك رفع مستوى منطقة شرقى تركيا المتخلفة كى يتناسب مستواها مع المستوى الموجود فى غربى البلاد .

وفى تقرير لوزارة الخارجية البريطانية جاء ان المياه التى تتدفق من تركيا الى سوريا والعراق سوف تصبح فى منتصف التسعينيات المشكلة الرئيسية فى العلاقات بين هذه الدول ، حيث ان بإستطاعة تركيا التحكم من خلال سد لتاتورك المقام على الفرات فى المصادر الرئيسية للمياه بالنسبة للعراق وسوريا ، وبصفة خاصة فى كمية المياه التى تتدفق الى كلتا الدولتين .

وجاء بالتقرير انه الى جانب كمية المياه ، سوف يلحق التغيير نوعية المياه . وفى الاعوام التالية لسنة ٢٠٠٠ سوف تشعر سوريا والعراق بتاثير مشروع الاناضول الضخم فعندئذ سوف تعانى من النقص فى المياه .

غير ان تركيا صرحت بانها لا تنوى استخدام المياة كاداة ضغط سياسية .. ثم جاء سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا الحالى وصرح فى اسطنبول بان «المياه مياهنا كما ان البترول ملك لمن يوجد عنده» واشار ديميريل ايضا الى ان تركيا عرضت السماح بتدفق ٥٠٠ متر مكعب من مياه الفرات فى الثانية لسوريا والعراق . وردت سوريا والعراق بان كمية المياه التى كانت ترد الى الدولتين يبلغ متوسطها السنوى فى الماضى القريب ٩٠٠ متر مكعب فى الثانية ، لذا فإن كمية الـ ٥٠٠ متر مكعب التى تعرضها تركيا تعتبر ضئيلة جدا . وطالبته سوريا والعراق بان يصل حجم المياه المتدفقه الى ٧٠٠ مترمكعب فى الثانية .

وقد انعقد اجتماع الخبراء السوريين والعراقيين والاتراك الذى عقد مؤخرا فى دمشق واستغرق ستة ايام دون اتفاق بينهم حول التسلم مياه دجله والفرات . وكان السبب فى فشل الاجتماع ان تركيا رفضت الالتزام باى زيادة فى حصة سوريا والعراق من المياه ، وطالب الوفد التركى باستشارة حكومته قبل الرد على المطالب السورية والعراقية .

ومن ناحية اخرى صرح ديميريل رئيس الوزراء التركى بان الكمية التى حددها رئيس الجمهورية تورجوت اوزال بخمسمائة متر مكعب فى الثانية تعتبر كبيرة ، وان المفروض ان تحصل كلتا الدولتين على ٢٥٠ مترا مكعبا فقط فى الثانية خلال اشهر الصيف .

وتلح سوريا على ضرورة ابرام اتفاق نهائى حول قسمة مياه الفرات خاصة بعد ان وصلت المياه التى يختزنها سد اتاترك الى ٢٨ مليار متر مكعب ، بينما ترى تركيا ان كمية المياه التى يتعين ان يختزنها السد يجب ان تصل الى ٤٨ مليار متر مكعب .

ويذكر انه في عام ١٩٨٦ اقترحت تركيا مد خط انابيب تحت اسم خط انابيب السلام يحمل المياه الى منطقة الخليج التي تعتمد اساسا على تحليه مياه البحر . وطالبت سوريا والاردن بأن يتولى ادارة المشروع اتحاد مستقل يضم ممثلين للدول التي يمر بها خط الانابيب ، وهو ما رفضته تركيا في حينه .

وتقوم تركيا وحدها بتمويل مشروع سد اتاتورك ، الذي تكلف حتى الآن ١٧٦ مليار ليرة تركية دون مساعدات اجنبية ، اذ ان البنك الدولي رفض منح تركيا اية قروض بحجة انه لا يقدم دعما الى المشروعات التي قد تؤدي الى نشوب خلافات بين الدول . وسوف تنتهي أعمال البناء في سد اتاتورك التي بدأت في ١٩٨١ في عام ٢٠٠٥ . وتخطط حكومة انقره لتحقيق مكاسب من الطاقة الكهربائية المستخرجة منه ، بالاضافة الى التنمية الزراعية في منطقة تبلغ مساحتها ١,٧ مليون هكتار . ويشمل التخطيط علاوة على ذلك ايجاد فرص عمل جديدة لثلاثة ملايين شخص عن طريق بناء مدن صناعية جديدة ، وتكثيف زراعة الفواكه والخضروات ، وزيادة مساحة الاراضي المنزرعة قطنا .

وعندما ينتهي بناء سد اتاتورك ستتعرض مدينتان للغرق بالاضافة الى ١١٠ قرى . وسوف تعمل محطات الطاقة بالسد على تغطية ٢٢٪ من احتياجات تركيا من الكهرباء ، حيث يتوقع ان تصل كمية الكهرباء المتولدة من السد الى ١١٨ مليون كيلو وات سنويا .

ويرى بعض الخبراء ان السد سوف يؤدي الى مشاكل بيئية خطيرة ، اهمها ان الصخر لن يستطيع تحمل ضغط المياه في بحيرة السد . وقد بدأ الصخر فعلا في التشقق ، علاوة على توقع حدوث تغييرات في المناخ نتيجة لكميات المياه الهائلة التي سوف تتبخر من البحيرة .

عبدالعزيز خميس

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تركيا تحاول أن تلعب دوراً فى المنطقة يتجاوز المصالح المشتركة

السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

فى الجلسة الافتتاحية لأول مؤتمر يعقد للدول الناطقة بالتركية، قال الرئيس التركى «تورجوت أوزال» أن القرن الواحد والعشرين سيكون «قرن الاتراك» اذا عرفت الدول الناطقة بالتركية كيف تستغل الفرص المتاحة أمامها، وتشير جميع التقارير التى تابعت أولى جلسات هذا المؤتمر الذى يضم تركيا، ودول القوقاز ودول آسيا الصغرى الاسلامية أن الرئيس التركى كان فى حالة انفعالية شديدة خلال ادارته لتلك الجلسة، وقد أدت تلك الحالة الى افلات بعض العبارات المهمة التى توضح كيفية تصور تركيا لدورها ومصالحها وسياساتها فى المرحلة الحالية، ليس تجاه الدول الناطقة بالتركية فقط، لكن تجاه كل الدول المحيطة بها أيضا، وتجاه الدول العربية الملاصقة لحدودها ـ وهى سوريا والعراق ـ بشكل اكثر تحديداً، وهى كلها أمور لاتعبر عنها التصريحات التركية فقط، لكن تعبر عنها بصورة أساسية سلوكيات تركياه تجاه كل من سوريا والعراق،وتجاه قضايا المنطقة العربية فى الآونة الأخيرة، وحتى الآن.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٤

وتشير مصادر مختلفة الى ان السياسة التركية تشهد تحولات مهمة فى مرحلة مابعد انتهاء حرب الخليج، وهى تحولات اثارت العديد من الأسئلة حول محددات وابعاد السلوك التركى تجاه الدول المجاورة لها بصفة عامة، وتجاه الدول العربية بصفة خاصة، وتستند تلك الاسئلة الى «واقع دولى» يفيد بأن اية دولة من دول الشرق الأوسط - والعالم كله ايضا - قد اعتادت على اقامة نوع من التوازن الدقيق فى علاقاتها بالدول القريبة منها، او الملاصقة لها او المتشابكة معها فى القضايا الاساسية المطروحة على الساحة كقضية الامن، او التنمية، او المكانة الاقليمية ، بحيث لاتسود حالة من التوتر الشامل فى العلاقات بين هذه الدولة وتلك الدول الاخرى حتى اذا كانت هناك مبررات حقيقية لظهور مثل تلك الحالة، ويكمن مصدر التساؤل هنا فى ان الشهور الماضية شهدت مخالفة تركية عميقة لذلك الواقع الذى يرقى الى مستوى «القاعدة» السياسية، فقد ذهبت تركيا بعيدا فى تعاملها مع سوريا بخصوص المشكلات المعلقة بينهما، وذهبت بعيدا ايضا فى تعاملها مع دولة العراق بخصوص مسألة حزب العمال الكردستانى، وتبدو فى الوقت ذاته ، وكأنها تريد فرض مشروع «انابيب السلام» على المنطقة فرضا حتى لو لم يكن احد يرغب فى ذلك.

محددات السياسة التركية

هناك عدة تفسيرات اساسية للسلوك السياسى التركى تجاه المنطقة العربية فى الشهور القليلة الماضية، ان هناك حالة من الانفعال تسود فى السياسة التركية منذ فترة ، وقد تم التعبير عن تلك الحالة بصورة رسمية اكثر من مرة ، لعل اهمها تصريحات رئيس الوزراء التركى« سليمان ديميريل» التى يحذر فيها بعض الدول المجاورة من عواقب «نرفزة» - حسب التعبير الذى استخدمته - تركيا، وثانيها ان هناك حسابات معقدة تتحكم حاليا فى رؤية القادة الاتراك لدورهم ومصالحهم بصورة تجعلهم يميلون الى حسم القضايا المعلقة مع الدول المجاورة مرة واحدة، ومن خلال اساليب يطلق عليها بعض المعلقين «اساليب مرتفعة الصوت »، وذلك بتفجير المشاكل من خلال تصريحات او تحركات بغرض تهيئة المناخ الضاغط الذى يدفع الطرف الآخر إلى التفاوض اولاً، ثم التفاوض من موقع ضعف ثانيا، وثالث تلك التفسيرات ينظر للامور من جانب اخر، فقد قررت تركيا - حسب ذلك التفسير - ان تحل مشاكلها مع الدول المجاورة من طرف واحد ، وبقوتها الذاتية دون انتظار التفاهم حول تلك المشكلات ويمكن - فى هذا الصدد - رصد عدد اخر من التفسيرات الخاصة بمحددات السلوك التركى، لكن الملاحظة الاساسية هنا هى انه بقدر ماينطبق كل تفسير من تلك التفسيرات بخصوص مشكلة معينة فإنه لاينطبق على مشكلة اخرى. فالقيادة التركية تدير علاقاتها مع كل دولة مجاورة تبعا لمنطق خاص يتوقف على طبيعة علاقات البلدين وطبيعة المشكلة او المشاكل محل النزاع، وبالتالى فان محددات السلوك التركى تجاه اليونان تختلف عن مثيلاتها تجاه سوريا، او ايران ، او العراق، وهى كلها اطراف توجد لتركيا مشكلات مختلفة معها.

وتظل اهم التفسيرات العامة - بعد كل ذلك - لمحددات السلوك التركى تجاه المنطقة العربية فى الفترة الماضية، هى ان تركيا قد بدأت تتعامل مع الدول العربية المجاورة لها من منطلق «الدور» وليس من منطلق المصالح، فقد كانت السياسة التركية تقليديا تقوم على اهمية الاتفاق والتفاهم حول المشكلات الناشئة بينها وبين الدول المجاورة بما يحفظ مصالح الطرفين النسبية بخصوص قضايا النزاع ، وبما لايؤثر على الدور التركى فى المنطقة، لكن المرحلة الحالية تشهد تصاعد منطلق «الدور» الذى يعنى وضع الدور التركى المتصور فى مرتبة اولى بحيث يتحكم فى السياسة التركية بغض النظر عن مصالح الآخرين، ومشكلة هذا المدخل هو ان الظروف المحيطة بتركيا لاتتيح لها فرصة ممارسة دورها بحرية كافية، او بصورة اكثر دقة، فإن تلك الظروف تظهر ان تركيا غير مؤهلة، او قادرة على القيام بهذا الدور، او على السيطرة على احداث البيئة المحيطة بها، وهو امر يسبب حالة من «النرفزة» - حسب التعبير السائد - للقيادة التركية.

توجهات السياسة التركية

بناء على ماسبق ، حاولت تركيا - ولاتزال - دخول المنطقة من بوابة المياه التى تعد واحدة من اهم القضايا المطروحة فى الشرق الاوسط كسبب محتمل للتوتر، وعلى هذا المستوى طرحت تركيا مشروع انشاء خط «انابيب السلام» الذى انفقت الكثير على الدراسات الخاصة به، لكنها لم تستطع حتى الآن ان تروج لهذا المشروع، ولم يبد فى اى وقت ان دول المنطقة توافق على مثل هذا المشروع، وهو امر وضح تماما فى كافة اللقاءات والمؤتمرات الدولية التى تناولت هذه المسألة، والتى كان لتركيا دور اساسى فى الترتيب لعقدها، ولاتزال - مع ذلك - تركيا تصر على اهمية تنفيذ هذا المشروع، وسوف تطرحه بصورة مكثفة مرة اخرى فى المرحلة القادمة.

على مستوى اخر، بدأت تركيا فى ارساء نمط محدد لعلاقاتها مع الدول العربية المجاورة بصورة يبدو منها انها تهدف الى حل مشاكلها المعلقة بقوتها الذاتية وبصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى، وهو ماوضح تماما فى تعاملها مع مشكلة «حزب العمال الكردستانى» الذى يمارس نشاطاته فى اراضيها، اذ ارست تركيا منذ البداية سياسة للتخلص تماما من هذا الحزب الذى تعتبره «ارهابيا»، وهى السياسة التى ادت الى نشوب مواجهات «شبه نزاع» بين القوات التركية وكوادر الحزب، والتى استعملت فيها القوة بصورة مكثفة، الا ان اهم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

جوانب تلك السياسة ظهرت عندما تعلق الأمر بمواجهة نشاطات حزب العمال الكردستانى التى تنطلق من اراضى الدول المجاورة، فبعيدا عن اية قواعد متعارف عليها للتعامل فى المنطقة، او اية حساسيات قد لاتكون محتملة فى الوقت الحالى قامت القوات التركية بدخول الأراضى العراقية لملاحقة عناصر الحزب فى شمال العراق، وكانت تلك القوات قد دخلت الاراضى العراقية لأول مرة عام ١٩٩١، الا ان ماحدث فى الأيام الماضية كان متجاوزا للتصورات السائدة حول المدى الذى يمكن ان تصل اليه هذه العملية، فقد توغلت القوات التركية المدعمة بالدبابات حتى «منطقة زاخو» وتجاوزت الغارات الجوية تلك المنطقة الى الداخل العراقى، وبدا احيانا ان الحكومة التركية ترغب بصورة نهائية فى التخلص بنفسها من كوادر حزب العمال الكردستانى

بعيداً عن اية محاولة اخرى يمكن ان تحقق لها اهدافها بصورة نسبية، فلم تعترف تلك الحكومة بالاتفاقات التى تمت بين الاكراد العراقيين وحزب العمال الكردستانى حول سحب مقاتلى الحزب من المناطق الحدودية بين العراق وتركيا، ولم تلتفت كثيرا الى التعهدات التى قدمت من جانب بعض الدول المجاورة للعراق بخصوص هذا الموضوع، المهم ان تركيا تهدف الى حل مشاكلها بصرف النظر عن مساس هذا الحل بسيادة العراق.

بالنسبة لسوريا فان الامور تسير بنفس الصورة تقريبا، وان كانت تختلف فى بعض تفاصيلها عما يحدث بين تركيا والعراق، فقد بدا احيانا ان تركيا ليست على استعداد لمراعاة المصالح السورية الخاصة بالمياه، وهى مسألة قديمة معلقة بين البلدين منذ فترة طويلة، الا ان الاختلاف الاساسى بين المعالجة التقليدية التركية لها وبين المعالجة الحديثة المستجدة لهذه المسألة هى ان تركيا بدأت تلعب بورقة «المياه» كورقة مستقلة، فقد كانت انقرة تربط دائما بين قيامها بالتفاهم حول مشكلة المياه مع سوريا، وبين تعاون سوريا بشأن مشكلة الاكراد ، وظلت المفاوضات تدور فى اطار تفاهم تركيا بشأن المياه مقابل وقف سوريا لعملية دعم حزب العمال الكردستانى الى ان تطورت الأمور الى تهديد تركيا باتهاء مشكلة «دعم سوريا للأكراد» بوسائلها الخاصة عن طريق التهديد بقصف معسكرات التدريب القائمة فى سهل البقاع اللبنانى كوسيلة ضغط جديدة فى الوقت الذى بدأت تصدر فيه تصريحات تركية جديدة تماما حول مسألة المياه اهمها التصريح الذى سمى «قنبلة ديميريل» والذى ذكر فيه رئيس الوزراء التركى» ان تركيا سيدة مياه الانهار التى تنبع من اراضيها ، وليس لسوريا او العراق اى حق فيها، ورغم التراجع التركى السريع بخصوص هذا الموضوع الا ان السلوك التركى اللاحق اثبت ان هناك رؤية تركية جديدة لقضية المياه فى المنطقة، ولحقوق الاطراف الاخرى بخصوصها، ولكيفية حل تلك المشكلة بين الأطراف ذات العلاقة بها.

يوضح ماسبق ان السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعد حرب الخليج قد دخلت مرحلة جديدة تمارس من خلالها تركيا ماتتصور انه «دورها» متجاوزة الى حد كبير تلك النظرة التقليدية لأهمية المصالح المشتركة بين الدول، وهى سياسة سوف تتضح كافة ابعادها فى المرحلة القادمة.

الأطماع الإسرائيلية في
المياه العربية

أزمة المياه في إسرائيل





ترجمة : مصطفى الحسينى

مشكلة المياه فى إسرائيل

افتتاحية يديعوت احرونوت ١٩٩٢/٣/٨

تحتل مشكلة المياه فى اسرائيل جانبا كبيرا من الاهمية حيث انها تتصدر جدول اعمال اى تفكير فى المستقبل وللوقوف على مدى اهمية هذه المشكلة وعلى مدى انشغال الجهاز الحكومى والاعلامى فى اسرائيل بهذه المشكلة لابد ان نعرف منسوب المياه فى بحيرة طبرية التى تمثل بالنسبة لاسرائيل الترمومتر والمقياس الحقيقى للمياه فى اسرائيل من حيث الزيادة والنقص.

تمثل بحيرة طبرية جسدا مترامى الاطراف وتشبه المريض الذى يعانى عدم انتظام ضغط الدم. حيث يتدفق من الذراع الايمن وهو نهر الاردن الشمالى كميات كبيرة من المياه الى بحيرة طبرية من ناحية اخرى يغذى الذراع الايسر وهو نهر الاردن جنوبا البحر الميت بكميات ليست قليلة ويقيس الخبراء ضغط دم المريض من حين لاخر وبدون توقف وكان هناك شبه توازن اكيد بين الكميات الداخلة والخارجة من المياه.

ونجح هذا التوازن او الوضع المستقر لبحيرة طبرية سمح لرئيس ادارة البحيرة تسفى اورتنبرج بالعمل فى مطبخ فى كيبوتسة تل كاتسير بالتناوب مع اخرين فقد راى اورتنبرج الافا من البشر الذين جاءوا للتنزه على حافة البحيرة المليئة دون اى خوف من الغرق. وقال: انه فى نهاية شهر ابريل عندما سينتهى الموسم لن يذكر احد المخاوف التى كانت موجودة من الغرق فى البحيرة والذى سيبقى هو حطام الزرع فى المنطقة.

وكان منسوب المياه خلال القياسات التى جرت مؤخرا ناقص ٢٠٩,٣٠ لتر اى ٤٠ سنتيمترا عن خط الذروة وفى كل هذا كان سد دجنية مفتوحا على اخره وكانت شبكة الصيادين مرفوعة وتم سحب حوالى مائة لتر مياه فى الثانية من البحيرة اى بمعدل ٨,٠ مليون لتر مكعب يوميا مياها ضائعة. وقال اسرائيل طوفيلس مدير فرع المضخات البشرية اننا نوافق على سحب مياه من البحيرة ولم ينته الشتاء بعد وهناك كل الاحتمالات فى زيادة بعض الرواسب والتى يتعين ايجاد مكان لها.

ولقد استوعبت بحيرة طبرية من بداية الموسم صافى ٧٢٠ مليون لتر مكعب مياه وخرج منها الى نهر الاردن جنوبا والبحر الميت ١١٠ مليون لتر مكعب فى مقابل ذلك يسحبون يوميا ١,٤ مليون لتر مكعب من الخط الرئيسى بضفة خاصة بهدف اشباع الطبقة الصخرية على الشاطىء غير ان التدفق الى بحيرة طبرية يقل وفى خلال الاربع والعشرين ساعة الاخيرة انخفض المنسوب بحوالى ٢ سنتيمترا.

ويوضح طوفيلس مدير فرع المضخات البشرية فى شركة مكوروت اننا نواجه مازقا ونحذر من الوصول الى منسوب عال اى الا يكون هناك مكان فى البحيرة لانه من المحتمل ان تحدث امطار غزيرة ولا نستطيع حينئذ السيطرة على المنسوب.

ومن الضرورى التوصل الى افضل وضع وعندنا خط تشغيل الذى يضع فى حسبانه كل شىء، بما فى ذلك تكهنات هيئة الارصاد على المدى القصير ولكنه من الضرورى الاعتراف بان النماذج والمعايير لا تعمل بدقة فى مثل هذه السنة الشاذة التى ليس لها مثيل، ويضيف اسرائيل اورتنتبرج انه اذا لم نصل الى هذا المستوى ستحدث مهزلة واذا وصلنا الى الوضع الذى يبقى فيه فى البحيرة مكان غير مستغل فهذا شىء محزن ولكن ليس هناك ما يؤدى الى حدوث هذا الامر.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وماذا بعد؟!

حملت لنا الأنباء الصحافية اخيراً، المشروع الاسرائيلي القديم الجديد القاضي بشق قناة باسم «قناة البحرين» تصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت من اجل تغذية الكيان الصهيوني بالمياه والقوى الكهربائية، وفي سبيل دعم مشاريعه النووية.

وما ان قرات الخبر تبادرت الى ذهني عبارات لأحد الزعماء العرب قالها منذ سنوات قليلة جداً:

«امامنا نحن العرب عقد من الزمن «فقط» اذا استطعنا ان نضع اسس للحد الأدنى من العلاقات التضامنية والتنسيق الاقتصادي في ما بين دولنا، نعبر الى القرن المقبل وفي افواهنا شيء من الطعام. وإذا لم نتمكن من عمل شيء خلال ما تبقى من القرن الحالي سيستقبلنا عام ٢٠٠٠ ونحن جياع تنهش اجساد بعضنا البعض».

وعندما يقف كل واحد منا ليلقي نظرة على الماضي محاولاً التعرف على ما حققناه من «انجازات»، لا يجد أمامه سوى المزيد من الانكسارات والاحباطات على امتداد ساحتنا العربية. والحق يقال ان عملية الغزو العراقي الغاشم للكويت كانت هي الاسوأ في هذه الحقبة من تاريخنا لما تركته من آثار مدمرة على نفسية المواطن العربي وطموحاته، حيث سنبقى ندفع المزيد من اثمان ذلك الغزو ولسنوات طويلة مقبلة. في وقت اتسعت فيه مساحة الامل امام امتنا عند انتهاء الحرب العراقية - الايرانية التي دامت ثماني سنوات، حصدت الارواح، ودمرت الاقتصاد، وعطلت التنمية والتطور لعشرات السنين، واخرت عبور هذه الامة الى مرحلة جديدة من التضامن العربي، كانت الظروف الموضوعية مهيئة لها آنذاك، من اجل انطلاقة جديدة انطلاقاً من وضوح المخططات الاستراتيجية الصهيونية الهادفة ليس الى احتلال المزيد من الأرض، وزيادة عدد المهاجرين اليهود الى الكيان المعادي فحسب، بل والعمل من اجل السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، وفي مقدمتها المياه. وفي غمرة هذه التراجعات والانشطارات في جسد الأمة، فإن المواطن العربي لا يطلب المستحيل، بل يطالب بأقل من الممكن تحقيقه، بحيث لم تعد تشغله الشعارات الكبيرة.. كالوحدة العربية، التي أصبح الحديث عنها ضرباً من المستحيل، ورجماً بالغيب، ولا التضامن العربي الذي أصبح في خبر كان، وليس بهاجسه السؤال بعد اليوم عن خطط الدفاع المشترك المرحومة التي ماتت قبل استكمال رسم خرائطها، ولا عن الصناعات العربية المشتركة والاسواق الموحدة والغاء جوازات السفر بين اقطارنا... الخ... الخ..

أن كل تلك الشعارات والمسلمات اصبحت وكأنها أحلام قديمة. وان جل ما يشغل بال المواطن في بلادنا المترامية الاطراف مسألة كيف يطمئن الى مصيره، والى تأمين لقمة الخبز، ويضمن مستقبلاً دراسياً ومعاشياً لأطفاله. والحد الأدنى الذي يأمل تحقيقه هو ايجاد وتنسيق معين، ومهما كانت حدوده بين دولتين عربيتين متجاورتين او اكثر من دولة يجمعها اقليم جغرافي واحد كخطوة اولى على طريق بعث الثقة بعمل عربي مشترك.

ويبقى السؤال مطروحاً، ماذا بعد؟! من مشاريع مستقبلية في جعبة العقل الصهيوني بعد أن يحقق مشروعه بشق «قناة البحرين: الابيض والميت»؟ والسؤال نوجهه الى انفسنا وتاريخنا ومستقبلنا. هل وصلنا الى مرحلة تصح فيها تسميتنا بـ «رجل العصر المريض» الذي اخذت تنهش لحمه الذئاب القريبة والبعيدة وارضه سائبة لحملة «السواطير» لتقطيع اوصالها بعد ان عريناها وكشفناها لغربان الزمن الردي»؟!

محمد خزعل



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ خبير مصرى :

إسرائيل تعالج مشكلة نقص المياه كقضية عسكرية

واشنطن ـ مكتب الاهرام : حذر الدكتور رشدى سعيد استاذ علوم الجيولوجيا ورئيس قسم دراسات الصحة العامة بجامعة القاهرة من ان ندرة المياه مقارنة بالطلب المتزايد عليها ستكون سببا لصراعات جديدة فى الشرق الاوسط مالم تتوصل دول المنطقة الى اتفاقات لمعالجة هذه المشكلة وتوزيع موارد المياه فيما بينها .

وقال الدكتور رشدى سعيد فى ندوة بجامعة ميريلاند نظمها اتحاد الطلبة العرب والفلسطينيين ان اسرائيل تعالج مشكلة المياه باعتبارها قضية عسكرية وانها مستعدة لخوض الحروب من اجل ضمان احتياجاتها من المياه كما فعلت فى حرب عام ١٩٦٧ وتمكنت خلالها زيادة إمداداتها من المياه بنسبة ٢٥ ٪ بسرقة المياه ، من لبنان والاراضى العربية المحتلة .

واضاف الخبير العالمى انه ليس امام اسرائيل الا خيارات ثلاثة اما ان تستورد المياه او تتخلى عن الزراعة او تستانف الحروب لزيادة حصتها من مياه المنطقة . وقال ان بامكان العرب استخدام سلاح المياه لفرض السلام على اسرائيل لان اسرائيل لاتستطيع ان تحصل على المياه الا فى اطار السلام العادل والكامل مع العرب .

أزمة المياه في إسرائيل

بقلم: د. حسن بكر *

تواجه إسرائيل مشكلة حقيقية تنذر بوادرها بعواقب وخيمة في منطقة الشرق الأوسط. هذه المشكلة عبر عنها أكثر من مسؤول إسرائيلي وعربي على السواء وحذروا من آثارها في إطار الأزمة العامة في الشرق الأوسط. فالمنطقة بصفة عامة تعاني من التناقص السريع في احتياطي المياه العذبة في الأنهار الكبيرة التي تغذيها: دجلة والفرات، والنيل، ونهر الأردن. وقد أدى التوسع الكبير في الزراعة والتنمية عموما إلى انخفاض مستوى احتياطي المياه العذبة مما دفع بعض دول المنطقة إلى فرض قيود على استخدام المياه ليس فقط في أحواض الأنهار بل وحتى المياه الجوفية. أما في إسرائيل فالأمر يعود إلى عقود مضت ووضع الأزمة قائم فيها. ففي ١٩٦٧/٨/١٥ أصدرت سلطات الاحتلال العسكري الأمر رقم (٩٢) خولت فيه للحاكم العسكري تحديد كميات المياه التي يحق للعرب استخدامها ووضعت قيودا وضوابط لحفر الآبار وفرض العقوبات بحق المخالفين وفي عام ١٩٨٢ دمجت إسرائيل مصادر المياه في الضفة الغربية بالكامل ضمن شركة كلوروت الإسرائيلية.

وتجسد نقطة الماء بؤرة الحلم الصهيوني القائم على إنشاء «واحة خضراء في وسط الصحراء». فالأيديولوجية الصهيونية ومنذ البداية في التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مع نهاية القرن الماضي طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة. وظهر ذلك بوضوح منذ عام ١٩٠٢ عندما تقدم تيودور هرتزل بخطته الرامية إلى توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء توطئة للهجوم على فلسطين. وقد تقدم هرتزل بخطته تلك إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالسبوري وجوزيف تشمبرلين وآرثر بلفور وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء وهو المشروع نفسه الذي ردده الرئيس السادات عام ١٩٧٩ ولكن المعارضة تصدت له بعنف خاصة المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري المصري الذي أقاله السادات واعتقله في حملة سبتمبر (أيلول) ١٩٨١ ومات في سجنه، ثم توالت المشاريع الصهيونية بين هذين التاريخين لتعكس الهاجس المائي في البحث عن نقطة الماء.

ويعود وضع الأزمة في إسرائيل إلى عديد من الأسباب منها ما هو محلي وما هو إقليمي وما هو دولي فالاستهلاك الإسرائيلي الداخلي للمياه يفوق ضعف معدلاته في الدول العربية، أضف إلى ذلك على المستوى الإقليمي ومع ظهور أزمة المياه في المنطقة بأثرها وبدء نضوب مصادر المياه المتجددة الجوفية والعلوية والصناعية، ازداد نهم قادة إسرائيل للتوسع وإنشاء إسرائيل الكبرى. وفي ظل مشاريع «شارون» التوسعية وأحلام شامير المعادية للسلام مع العرب فإن إسرائيل سيكون لديها عشرة ملايين مواطن مع نهاية القرن العشرين. وإذا كانت إسرائيل تعاني من وضع الأزمة الآن ولديها خمسة ملايين مواطن تقريبا فمن الممكن تصور الأمر وقد تضاعف عدد السكان بهذا الشكل الخطير على حساب نصيب العرب من المياه داخل وخارج إسرائيل. فإذا علمنا أن ثمة أزمة بيئية دولية تؤدي إلى انخفاض مصادر المياه المتجددة وبالذات في المناطق الحارة لاتضحت ملامح حرب المياه العربية - الإسرائيلية المقبلة.

إن محدودية الموارد المائية الإسرائيلية مع سعي إسرائيل الدائم لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الإمكانات الاقتصادية المحدودة، يدفع إسرائيل وأنصارها من يهود الغرب إلى تضخيم الحديث عن أزمة المياه لدرجة تدفع ببعض كتاب الدولة العبرية إلى مطالبة الجيران العرب على مائدة المفاوضات بتأمين المياه اللازمة للعرب الموجودين داخل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومن المفارقات العجيبة في هذا الأمر أن إسرائيل تنهب الموارد المائية في الضفة الغربية بشكل دائم ومنتظم ويصل معدل النهب إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

وتؤكد إسرائيل مبدأ المشاركة العربية - الإسرائيلية في المياه، أي سرقة المياه العربية بدلا من اللجوء إلى الحرب. وفي هذا الإطار ركز «زئيف شيف» المحلل الإسرائيلي العسكري في ندوة بواشنطن عام ١٩٩٠ على سياسة الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين في الداخل، مؤكدا أن اي إتفاقية مستقبلية بين الطرفين لابد أن تتطرق إلى المشاركة في موارد المياه وفقاً لحاجة كلا الطرفين. إن عدم التطرق لهذا الموضوع معناه ترك أمر مهم وحساس من الممكن ان يؤدي إلى قيام حرب مستقبلا.

إن إسرائيل بحلول العام ٢٠٠٠ سوف تقل مواردها المائية بنسبة ٥٠٪ ما لم توجد بدائل اخرى. وقد ادت حاجتها الملحة للماء حاليا إلى سرقة المياه العربية داخل وخارج الأرض المحتلة - ويزداد مؤشر الخطر ارتفاعا مع تكريس إسرائيل لسياسة الأمن المائي، اي أن حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، وهذا يفسر الشعار التقليدي الموجود على جدران البرلمان الإسرائيلي «ارضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل».

---

* مدرس العلوم السياسية - جامعة اسيوط



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩١

مشروع اسرائيلى لتجلية مياه البحر فى غزة

تل ابيب ـ وكالات الانباء :

ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية امس ان اسحق شامير رئيس الوزراء قرر اقامة مشروع ضخم بقطاع غزة المحتل لتحلية مياه البحر تبلغ تكاليفه ٢٥٠ مليون دولار .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

بالأرقام ..

المستوطن الاسرائيلى يستهلك ١٥ ضعف استهلاك المواطن العربى من المياه فى الضفة الغربية

القدس المحتلة ـ أ.ش.أ : اكدت دراسة فلسطينية عن المياه فى الضفة الغربية المحتلة ان ابناء الضفة لا يستهلكون سوى ١٢٪ من كمية المياه المتاحة ، بينما تستهلك اسرائيل ٤٤٪ منها . اوضحت الدراسة ان سكان الضفة العرب الذين بلغ عددهم مليون شخص علم ١٩٨٩ استهلكوا ١٢٧ مليون متر مكعب .

وكان متوسط استهلاك الفرد العربى ١٢٧ مترا مكعبا سنويا ، بينما استهلك ١٠٠ الف مستوطن اسرائيلى فى الضفة ١٦٠ مليون متر مكعب . وقالت الدراسة الصادرة عن الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية : ان المستوطن الاسرائيلى يستهلك من المياه ١٥ ضعف ما يستهلكه المواطن العربى فى السنة الواحدة من ابناء الضفة الغربية .

وذكرت الدراسة ان الابار الاسرائيلية وعددها ٢٥ بئرا تضخ سنويا ١٨ مليون متر مكعب ، بينما تضخ ٣١٤ بئرا فلسطينيا ٢٨ مليون متر مكعب

إسرائيل والمياه العربية

عام



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

مستقبل العلاقات الاقتصادية

فى ظل «شرق أوسط» جديد

تركيا وإسرائيل ومستقبل المياه العربية

تثير التطورات المتسارعة من حولنا تساؤلات متعددة حول مستقبل منطقتنا، والعلاقات الاقليمية فيها وخاصة على الصعيد الاقتصادى، ومن اهم تلك التطورات عملية السلام العربية – الإسرائيلية الراهنة، وتزايد الدور الاقليمي لكل من تركيا وإيران، واستقلال جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، ولذلك تفتح «العالم اليوم» حوارا يستهدف تحديد تاثير تلك التطورات على العالم العربى عموما واوضاعه الاقتصادية خصوصا.

ويتناول الكاتب فى مقال اليوم احد جوانب مشكلة المياه بالمنطقة ونتائج غياب مشروع عربى تجاه مشروعى إسرائيل وتركيا.

خالد الفيشاوى ★

فى إطار الحديث حول النظام الشرق أوسطى المحتمل قيامه كبديل للنظام الاقليمى العربى، تبدو قضية المياه بين العرب ودول الجوار الجغرافى إحدى المشكلات التى يستلزم مواجهتها اقامة شبكة كثيفة من العلاقات لدى تفجر الصراعات.

ولعل ما يضعف الموقف العربى أساسا فى الصراعات حول المياه أن ٦٧٪ من المياه العربية مصدرها دول الجوار، فنهر النيل ينبع من هضاب الحبشة والبحيرات ودجلة والفرات ينبعان من هضبة الاناضول.. وقد حالت الخلافات بين البلدان العربية ودول منابع الأنهار وبين البلدان العربية وبعضها البعض دون الوصول لاتفاقيات مستقرة لتقسيم الحصص وتنمية الموارد المائية واستثمار الفاقد حتى جاءت أزمة المياه التى تتخذ ابعادا دولية بعد أن اتجه العالم للتعامل معها كسلعة وتطورت وسائل نقلها من المنابع للأسواق، ولم يصبح حوض النهر هو الوسيلة الوحيدة التى تتحكم فى توزيع المياه، بعد قيام شبكات الانابيب الضخمة كوسيلة لإعادة توزيع الماء.

وفى هذا الإطار تطرح مجموعة من المفاهيم والمشروعات حول استثمار المياه وإعادة توزيعها فى الشرق الأوسط.. ويتصدر تلك المشروعات كل من تركيا وإسرائيل بعد أن تعثرت كل الجهود والمشروعات لخلق شبكة تعاون مائى عربى.

المشروع الإسرائيلى

دائما كانت المياه موضع اهتمام خاص لإسرائيل.. بدءا من شعار اقامة الدولة بين النيل والفرات.. ومرورا بالصراع حول نهر الأردن فى الستينات والذى كان أحدى مقدمات حرب ١٩٦٧ ثم الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ والسيطرة على نهر الليطانى، وانتهاء بطموحات إسرائيل للاستفادة من مياه نهر النيل.

ويعتقد العديد من المراقبين أن المياه إحدى العقبات الرئيسية فى طريق التسوية السلمية بين العرب واسرائيل فالاخيرة لايمكنها الاستغناء عن المياه العربية التى تسيطر عليها سواء من نهر الأردن أو الضفة الغربية وقطاع غزة أو الجنوب اللبنانى والتى تقارب فى مجموعها اكثر من ٥٠٪ من استهلاك إسرائيل من المياه.

وإذا كان «السادات» قد حاول اغراء إسرائيل بمد مياه النيل إلى صحراء النقب نظير نقل المستوطنات الإسرائيلية من الضفة والقطاع إليها، واقامة الدولة الفلسطينية إلا أن المشروع قد تعطل لان إسرائيل رفضت التخلى عن الضفة والقطاع، كما عارضت دول منابع النيل والعديد من قوى المعارضة وبعض أجهزة الدولة المصرية هذا المشروع.

والان.. مازالت إسرائيل تطمح لنقل مياه النيل للضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء النقب، فى حدود حوالى مليار متر مكعب سنويا باعتبارها كمية محدودة بالنسبة لمياه النيل، ويمكن تدبيرها من مياه السدة الشتوية (٦ مليارات متر مكعب) المتجهة للبحر فى شهرى ديسمبر ويناير، وفى المقابل تقوم إسرائيل بتوفير مياه «بحيرة طبرياء» التى توجه الان إلى «النقب» لتنقلها إلى الضفة الغربية، أى باختصار تزود مصر النقب الإسرائيلى بمياه النيل، مقابل تزويد إسرائيل للضفة الغربية بمياه «طبرياء».. والمشروع كما تتصوره إسرائيل لا يشكل حرجا لمصر باعتبار انها ستمد المياه لسلطات الحكم الذاتى المفترض ان تنتهى إليها المفاوضات الجارية، ولان الامر يتم فى إطار مساعدة الفلسطينيين والمساهمة فى دعم السلام الإقليمى أما تزويد النقب بمياه النيل فسيقابله تزويد إسرائيل للضفة الغربية بالمياه.

وليس هذا كل الأمر.. بل هو جزء من مشروع إسرائيل لاقامة شبكة ضخمة لنقل المياه من النيل واليرموك والليطانى إلى إسرائيل والضفة الغربية والقطاع فضلا عن مشروعات تعاون مشترك لاستثمار المياه العربية بين إسرائيل والأردن ولبنان ومصر والضفة والقطاع.

وإذا كانت أثيوبيا وبلدان منابع النيل رفضت مشروع السادات فى اواخر السبعينات لتزويد النقب بالمياه، فقد شرعت إسرائيل فى مواجهة ذلك عمليا بخلق شبكة كثيفة من المصالح مع بلدان منابع النيل وخاصة فى مجال المياه واقامة مشروعات لتخزين المياه فى كل من اوغندا واثيوبيا فاجرت فى العام الماضى مسحا لمنطقة حوض نهر الكونغو بين بحيرتى فيكتوريا والبرت فى اوغندا، ووضعت مشروعا لتنظيم الرى بالمنطقة ولم ينفذ – حتى الان – بسبب مشكلة التمويل.. كما اسهمت فى إعداد مشروع بحر الغزال بمنطقة اعالى النيل مع اوغندا وزائير، فى اثيوبيا لتخزين المياه وتوليد الكهرباء.. وكل تلك المشروعات لاينقصها سوى التمويل، ولاشك أن تلك المساهمات الإسرائيلية فى مشروعات منابع النيل تهدف إلى الضغط على مصر وتهديد مصادرها المائية بشكل قد يضطرها للخضوع لمشروعات إسرائيل فى حصة من مياه النيل، كما انها قد تؤدى لعدم معارضة دول منبع النيل لمد المياه



لإسرائيل خاصة وأن موقف بلدان حوض النيل ضعيف، حيث تهدر كميات ضخمة من المياه وتعجز عن اقامة مشاريع مشتركة لتقليل الفاقد من مياه النيل.

تركيا ومياه الأناضول

وهناك المشروعات التركية للسيطرة على مياه دجلة والفرات دون مراعاة لحقوق سوريا والعراق.. ودعوتها لمبدأ أشد خطورة حيث ترى ضرورة معاملة المياه كسلعة تملكها دول منابع الانهار الدولية ولها الحق فى تخزينها وبيعها سواء لدول حوض النهر أو لغيرها، وتستند تلك الدعوة إلى واقع ندرة المياه وتزايد الاحتياج لها.

وفى هذا الإطار تطرح تركيا مشروع الاناضول وسد أتاتورك لبناء ٢٢ محطة هيدروليكية لتوليد الكهرباء من نهر الفرات، وينتهى العمل فى سد أتاتورك هذا العام، وهو تاسع اكبر سد فى العالم، ويتسع إلى ٤٨ مليار متر مكعب، ويترتب على بنائه حرمان سوريا والعراق من ثلثى إيراد النهر.. وتعد تركيا «خط انابيب السلام» لتبيع المياه لسوريا والعراق والاردن والبحرين والكويت وقطر والإمارات وإسرائيل والأراضى المحتلة، ويستغرق تنفيذ هذا المشروع ١٠ سنوات بتكلفة ٢١ مليار دولار، ولما كانت الهضبة التركية تفتقر للنفط بينما يفتقر عرب الجزيرة العربية والهلال الخصيب للمياه.. يقضى المشروع التركى بمبادلة المياه للنفط.. وإذا كانت تركيا تلح على هذا المشروع منذ السبعينات إلا ان الرئيس الامريكى «هارى ترومان» اقترحه منذ أواخر الاربعينات.. وتزداد الامكانيات الان لتنفيذه بعد أن استكمل بناء سد أتاتورك والبحيرة الصناعية خلفه، ولم تستطع سوريا مواجهة المشروع ولن يستمع أحد لمعارضة العراق له، وخاصة بعد أن ارتفعت أسهم تركيا للعب دور سياسى واقتصادى وعسكرى أكبر فى المنطقة.

إن تصاعد نفوذ دول الجوار العربى وضغوطها المائية على البلدان العربية لايرجع فقط لكون منابع المياه العربية تأتى من تلك البلدان، فالأهم هو أن العالم العربى لم يستطع منذ استقلال بلدانه الوصول لاتفاقيات مستقرة لتوزيع المياه أو تنظيم استخدامها واقامة مشاريع لاستثمارها وتقليل الفاقد منها بشكل مشترك، ولم تطرح استراتيجية عربية لتأمين المياه ولا حتى اتفاقيات ثنائية.. بل إن سوريا قطعت مياه الفرات عن العراق فى أوائل السبعينات لتملأ خزان سد الفرات، فسبقت ذلك تركيا فى قطع المياه عن سوريا والعراق فى بداية ١٩٩٠، كما لم تفلح مشروعات تزويد الكويت وبعض بلدان الخليج العربى بمياه شط العرب بسبب الخلافات والتوجسات السياسية.. فضلا عن عدم الوصول لاية اتفاقيات مقبولة بين البلدان العربية ودول الجوار الجغرافى التى تجمعها أنهار دولية مشتركة، ويبدو أنه فى غياب مشروع عربى لتنظيم استغلال المياه فى المنطقة وفى غياب رؤية عربية للمشروعات التركية والإسرائيلية ستكون الفرصة سانحة لفرض مشروعات غير عربية خاصة وأن بعض تلك المشروعات يكاد يصبح أمرا واقعا فى الوقت الذى يتصاعد الاهتمام الدولى بنزع فتيل حروب المياه المتوقع نشوبها خلال سنوات.

★باحث مصرى



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسرائيل وتركيا تلتقيان على رغبة التحكم بانهار الشرق الاوسط

الدور الاميركي المطلوب لتفادي حروب الماء!



تشير دلائل كثيرة الى ان المنطقة العربية ستشهد خلال القرن المقبل زلزالاً خطيراً يتمثل بنقص حاد في مصادر مياهها او تلوث هذه المصادر.

وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية قد اكدت في اواسط الثمانينات ان عشرة اماكن على الاقل في العالم معظمها في الشرق الاوسط يمكن ان تكون مسرحاً للحروب بسبب الخلاف على تقاسم حصص المياه الآخذة بالتضاؤل التدريجي. فالعالم العربي الممتد من المحيط الى الخليج لا تخترقه الا ثلاثة انهار كبرى هي النيل ودجلة والفرات، شاءت الاقدار ان تكون منابعها في دول واراضي غير عربية، مما يدفع الى الخشية من ان تقوم هذه الدول بمحاولة السيطرة على تلك المنابع كاداة ضغط وسلاح تهديد للامن المائي العربي الذي هو اساس الامن الغذائي باسره.

ولا شك في ان اهمية هذه القضية لا تبرز بسبب تركيز وسائل الاعلام العربية عليها، بل من خلال ادراج الولايات المتحدة لموضوع المياه ضمن بنود خطتها الاستراتيجية المعروفة باسم «المشروع الاستراتيجي لدفع عملية السلام في المنطقة».

والمعروف ان الحركة الصهيونية دابت منذ اوائل القرن الحالي على محاولة السيطرة على المياه السطحية والجوفية ليس في فلسطين فحسب وانما في الدول العربية المجاورة مثل الاردن ولبنان وسوريا ومصر.

وغني عن القول ان مشكلة المياه جعلت دولة عربية كبيرة كمصر تقيم سياستها الافريقية على اساس موضوع المياه وذلك لان نهر النيل ينبع من بحيرة فكتوريا وهضبة الحبشة.

ومنذ بداية هذا القرن بدات الحركة الصهيونية باتجاه السيطرة على مناطق منابع النيل وذلك بهدف تضييق الخناق على شريان الحياة في كل من الدولتين العربيتين: مصر والسودان.

ولا بد كذلك من الالتفات الى التحركات التركية الاخيرة الهادفة لعقد مؤتمر دولي حول المياه في الشرقين الادنى والاوسط، والى تغيير التوزيع الطبيعي لمياه نهر الفرات عن طريق عقد صفقات تجارية تباع فيها المياه.

ونهر الفرات الذي ينبع رافداه الكبيران (مورا) و(فراصو) يمر في سوريا على بعد ١٥٠ كيلومترا من البحر الابيض المتوسط ثم ينحرف شرقاً ليدخل الاراضي العراقية من الشمال الى الجنوب.

وجعلت الجغرافية الطبيعية من هذا النهر مصدر مياه بالغ الاهمية لثلاثة بلدان هي تركيا وسوريا والعراق. مما يجعله نهرا دولياً، مع العلم بانه يشكل ٨٠ بالمائة من موارد المياه السورية و ٤٨ في المائة من موارد المياه العراقية ونسبة عالية من موارد المياه التركية.

والمشكلة المطروحة على الساحة حاليا تتمثل بان توازن هذا الواقع الطبيعي بات مهدداً من جراء مشاريع تركيا الاحادية التي تهدف الى ري هضبة الاناضول، علما بان تركيا ليست بحاجة لمثل هذه المشاريع في الوقت الراهن على الاقل.

ويبدو ان تركيا بدات تلعب على هذا الصعيد دور اسرائيل مع اختلاف المواقع، حيث ان اسرائيل هي دولة، مصب تحاول السيطرة على المنبع وتركيا هي دولة منبع تحاول التاثير على دول المصب وهذا ما حدث بالفعل في عام ١٩٩٠ حيث بدات تركيا بتنفيذ خطة لبناء عدد من السدود احدها سد اتاتورك الذي اقيم شرقي هضبة الاناضول بغية ملء بحيرة اصطناعية تكونت خلف السد

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٤ ... ١٩٩٢

عن طريق تخفيض تدفق المياه باتجاه سوريا والعراق معا.

وبالاضافة الى هذا ستقدم تركيا خلال السنوات القليلة المقبلة على تنفيذ برنامج كبير من السدود والمشاريع المائية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية يبلغ عدد السدود المدرجة ضمنه ٣١ سدا بما فيها سد اتاتورك الذي يبلغ طوله ٢٠٠٠ متر وارتفاعه ١٦٦ مترا وخلفه بحيرة مساحتها ٨٠٧ كيلومتر مربع تتسع لحوالي ٤٨ مليار متر مكعب ولا تفصلها عن الحدود السورية سوى ٦٠ كيلومترا.

ومن الواضح ان تكون لهذه المشاريع التركية انعكاسات خطيرة على كل من سوريا والعراق ذلك لان مشاريع الري التركية ستحرم سوريا من ٤٠ في المئة من مياه نهر الفرات. اما بالنسبة الى العراق فان النسبة ستكون اعلى من ذلك بكثير، ذلك لان نهر الفرات الذي يعتبر الشريان الحيوي لكل من العراق وسوريا سيصبح بفعل المشاريع التركية مجرد مجرى مائي اقرب ما يكون الى (ترعة) ما لم يتم توزيع الحصص على كل دولة حسب حاجاتها ومن غير تمييز بين واحدة واخرى.

لقد تبنت تركيا مؤخرا مشروع ما يسمى بـ «خط انابيب السلام» والذي سيتكون من فرعين، الاول شرقي لنقل المياه الى الكويت وشرق شبه الجزيرة العربية ويبلغ طوله حوالي ٢٨٠٠ كيلومتر، والثاني غربي لنقل المياه الى بعض المدن التركية وسوريا والارن والكيان الاسرائيلي ويبلغ طوله حوالي ٤٠٠٠ كيلومتر تقريباً.

ولا شك في ان مثل هذه المشاريع ستحرم بلدانا كانت تستفيد من المياه بشكل طبيعي، وستوفر المياه بشكل اصطناعي لدول اخرى سعياً لتحقيق اغراض تجارية من جهة واغراض استراتيجية وعسكرية من جهة اخرى.

كذلك الحال بالنسبة الى اسرائيل فان الماء يشكل عاملاً اساسياً في صراع الصهيونية مع العرب، وان الخيار المائي الاسرائيلي لم يكن في واقعه الا خيارا عسكريا في جميع الظروف والاحوال، وهذا ما يتاكد لنا من خلال احتلال الكيان الصهيوني لجنوب لبنان وانشاء شريط عازل يفصل شمال فلسطين عن جنوب لبنان.

والمعروف ان لبنان اغنى البلدان العربية بانهاره وينابيعه المائية، وتجدر الاشارة هنا الى ان معظم انهار البلاد المجاورة تنبع من لبنان كنهر العاصي والزبداني في سوريا ونهر الاردن في فلسطين والمملكة الاردنية. هذا بالاضافة الى ان ينابيع سوريا وفلسطين والاردن تتموّن من المياه الجوفية اللبنانية.

ولا شك في ان ذلك كله يعطي الاهمية الجغرافية لموقع لبنان والذي يبقى دائما وابدا محط انظار القادة الصهاينة منذ انشاء هذا الجسم الغريب في قلب العالم العربي. وهذا ما اكده «هربرت صموئيل» اول مندوب سام بريطاني على فلسطين الذي قال عنه اول رئيس للكيان الصهيوني (حاييم وايزمان) عبارته الشهيرة انه «صموئيلنا».

وقد ذكر صموئيل في مذكراته عن «فلسطين» والتي وزعت آنذاك على اعضاء الحكومة البريطانية عام ١٩١٥ «ان حدود فلسطين تبدا حيث تنتهي حدود متصرفية جبل لبنان».

والمعروف ان التوسع المائي هو من صلب الاستراتيجية الصهيونية منذ مطلع القرن. وهذا ما تؤكده المذكرة الصهيونية العالمية التي قدمت الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩ والتي كان مضمونها السيطرة على المياه في المنطقة دون ما منازع.

كما ان الجيش الاسرائيلي نفذ ذلك خلال غزوه للبنان سنة ١٩٨٢ لتحقيق حلمه القديم وتحقيق ما ذكر في المذكرة الصهيونية القديمة.

وتعتبر اسرائيل جبل الشيخ السوري «ابا المياه» حاليا وهي تسلب من مياهه ما يقارب الـ ٣٠ في المئة من مجمل المياه التي تحصل عليها من ضفة الجولان السورية المحتلة. وتعمل كذلك على جر ١٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني كمرحلة اولى لري ٢٥ الف هكتار في شمال فلسطين وكذلك لاستيعاب الهجرة المتزايدة من اليهود الى الاراضي المحتلة.

وكان ليفي اشكول احد الزعماء الصهاينة قد اكد في صيف سنة ١٩٦٧ لصحيفة «لوموند» الفرنسية ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير الكيان الصهيوني في فلسطين.

وهذا ما يفسر اصرار اسرائيل حالياً على رهن انسحابها من جنوبي لبنان وفق القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن الدولي بترتيبات امنية وخصوصا بالامن المائي على حد التعبير الاسرائيلي.

وتخشى اسرائيل ان تشهد في السنوات المقبلة نقصا كبيرا في المياه في الوقت الذي تجري مفاوضات السلام مع العرب الآن. الا ان الخبراء الاسرائيليين يتوقعون نقصاً شديداً في المياه سيزداد مع وصول مهاجرين جدد الى فلسطين المحتلة.

والجدير بالذكر بان المياه تباع في اسرائيل بسعر ادنى من كلفة توزيعها الفعلية وقد استهلكت في عام ١٩٩٠ حوالي ملياري متر مكعب استخدمت ١٣٥٠ مليارا منها للزراعة.

وتستولي السلطات الاسرائيلية حاليا على ٤٠ في المئة من المياه الجوفية في شمال شرق وشمال غرب الضفة الغربية لري سهولها السفلى وتؤمن للمستوطنات الاسرائيلية موارد مائية بكميات اكبر على حساب السكان الاصليين اصحاب الارض، في حين تعمد الادارة الاسرائيلية الى غلق الآبار وبيع الماء بسعر باهظ الثمن للفلسطينيين.

ففي حين يدفع المستوطنون اليهود ٦ سنتات اميركية للمتر المكعب من الماء فان الفلسطينيين يدفعون خمسة اضعاف ذلك اي ٣٠ سنتاً.

ويشهد قطاع غزة ماساة حقيقية نتيجة نفاذ المياه العذبة وذلك بسبب شدة الضخ حيث يصل الاستهلاك السنوي الى ١٢٠ مليون متر مكعب اي ما يعادل ضعف الكمية التي يمكن ان تتجمع من ماء الامطار مما يؤدي الى

ارتفاع خطير في نسبة الملح وبالتالي الى عدم صلاحية الماء للاستهلاك والري. واكدت الابحاث ان المياه العذبة في قطاع غزة ستنضب بعد ثلاث سنوات نتيجة للتصرفات الاسرائيلية.

على صعيد آخر بدأت خلافات تظهر على السطح بين الاردن واسرائيل بسبب المياه ويقول الخبراء ان استهلاك مياه نهر الاردن الذي يمر في الاردن وفلسطين المحتلة يتم من قبل اسرائيل بنسبة تفوق بكثير طاقة هذا النهر مما يؤدي الى تناقص منسوبه بشكل مضطرد. ويتوقع هؤلاء الخبراء ان يصل منسوب المياه في نهر الاردن في عام ٢٠٠٠ الى ٣٠ في المائة عما هو عليه الآن.

والمؤسف ان الكيان الصهيوني يستثمر كل مياه نهر الاردن الذي تبلغ طاقته ٦٤٠ مليون متر مكعب سنويا، في حين ان الاردن لم يحصل حتى الآن على حصته البالغة ١٠٠ مليون متر مكعب حسب ما نصت عليه «خطة جونستون» التي وضعتها الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ والمتعلقة بتقسيم مصادر المياه بين كل من الاردن وسوريا ولبنان من جهة والكيان الصهيوني من جهة ثانية.

وعندما حاول الاردن بناء سد يحمل إسم «سد الوحدة» على نهر الاردن قامت اسرائيل بنسف الجرارات ومعدات البناء بعد ثلاثة ايام من تثبيتها في مواقع العمل.

وتقدر نسبة العجز في المياه الاردنية حاليا بحوالي ٤٠ في المائة.

وكان الاردن في عام ١٩٨٩ يعاني من عجز في المياه مقداره ٢١٠ ملايين متر مكعب. ويقدر الخبراء ان يرتفع هذا العجز الى ٣٧٠ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠. واثر وصول حوالي ٣٠٠ الف اردني وفلسطيني من الكويت وبلدان الخليج الاخرى الى الاردن - اي حوالي ١٥ بالمائة من مجموع السكان في الاردن، فان وزارة المياه الاردنية تقول ان معدل الاستهلاك السنوي من المياه بات ٣٧٠ متراً مكعباً حاليا.

ويعتقد الخبراء ان الحل الوحيد لتفادي نقص المياه في الاردن يكمن في بناء سدين او اكثر على ضفاف نهري الاردن واليرموك وذلك لاستخدام جزء من مياه هذين النهرين بدلا من ان تصب في النهاية في البحر الميت.

ويقول الخبراء ان اقامة سدين فقط على ضفاف نهري الاردن واليرموك من شانه انقاذ الاردن من العجز المائي لخمس سنوات مقبلة على الاقل.

حوالي مليون يهودي من المتوقع ان يصلوا الى اسرائيل من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً وهذا يعني ان عدد المستوطنين اليهود في مجمل فلسطين المحتلة سيرتفع الى ستة ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٠ مما يحمل على الاعتقاد بأن اسرائيل ستعمل على تجريد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من كل قطرة ماء حتى ولو كانت غير صالحة للشرب او الري وذلك لتوفيرها للقادمين الجدد من اليهود.

والمعروف ان القطاع الزراعي الاسرائيلي يشكل خمسة في المائة من الناتج الاجمالي الاسرائيلي، في حين انه يستنزف اكثر من ٧٠ في المائة من مياه فلسطين المحتلة.

ومن الواضح اذن ان اسرائيل لا تملك من الناحية العملية احتياطات مائية في مستودعاتها، ولن يكون بإمكانها توفير المياه بكمية ونوعية كافية الا اذا افتعلت حرباً جديدة تستهدف السيطرة على بعض المصادر المائية في الدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة او الرضوخ لمسيرة سلام حقيقي يتم بموجبه تقاسم الحصص المائية بين دول المنطقة وفقاً للشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الامم المتحدة على هذا الصعيد.

ولا شك في ان ذلك كله يقتضي قيام الولايات المتحدة الاميركية الحليف الاستراتيجي الاول لاسرائيل بلعب دور اكثر فعالية والضغط على الحكومة الاسرائيلية للقبول بحل سلمي عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الاوسط، كما يقتضي منها باعتبارها زعيمة النظام العالمي الجديد التدخل لايجاد تفاهم بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة ثانية وكذلك مصر من جهة واثيوبيا من جهة ثانية لاقتسام مياه انهار الفرات ودجلة والنيل بحيث يعم الرخاء المنطقة باسرها.

تونس - «الحوادث»

حرب .. المياه

لاشك ان منطقة الشرق الاوسط ستشهد فى الفترة القادمة صراعا حادا حول الموارد المائية والتحكم فى مصادر المياه .. او مايمكن تسميته «حرب المياه» وتلك الحرب اطرافها معروفون للكافة والخاصة بعد ان اصبحت الحرب العسكرية تقليدية - وغير ذات جدوى ومن ثم بدأ التركيز على ايجاد وسيلة ضغط قوية تتمثل فى كيفية السيطرة على الموارد المائية .. واستخدام الاساليب التقنية فى سحب المياه الجوفية من مسافات بعيدة جدا .

والامة العربية مستهدفة فى مواردها المائية بالطبع فعلى سبيل المثال قامت تركيا منذ نحو عامين تقريبا .. باقامة ماعرف بسد اتاتورك لتخفيض حصة المياه لكل من سوريا والعراق .. ثم مايتردد عن قيام اثيوبيا بمعاونة اسرائيل ببناء سدود على النيل لتخفيض حصة مصر من مياه النيل .. حيث من المعروف ان اثيوبيا تمد مصر بحوالى ٨٤ بالمائة من الحصة المائية ..

ونظرا لان الماء شريان الحياة .. واكسير البقاء فان التلاعب به يهدد مستقبل الشعوب والبلدان .. ونحن نرى انه من الضرورى رسم خطة مستقبلية محددة .. الهدف منها صون الموارد المائية وحمايتها وعدم تركها للعبث .. والتعاون مع دول حوض النيل ، لمنع اى محاولة غير مسئولة من قبل اسرائيل وغيرها ، وذلك من اجل الحفاظ على سلامة النيل وعدم مساسه .

نفس الامر ينطبق على سوريا ولبنان والاردن والمحاولات التى تبذلها اسرائيل للتأثير على الحصص المائية .. وصدق الله اذ يقول «وجعلنا من الماء كل شيء حى» ..

عربى أصيل

□□□

المعرفة ـ رؤية

العدد الخامس

مركز الفالوجا للدراسات والنشر

صدر العدد الثامن من دوريتي مركز الفالوجا للدراسات والنشر ووفقا للتقليد الذى استحدثه المركز، فقد تم تخصيصهما لبحث قضيه استراتيجيات التعاون الاقليمي في المنطقة . وقد تزامن صدور هذا العدد من الدوريتين مع اجتماعات لجان العمل الاقليمى التى تبحث ازالة مظاهر الصراع العربى ـ الاسرائيلى وتدسين روابط تعاونيه بين العرب واسرائيل . ومن هنا تاتي اهمية الدراسات العبرية التى حوت سيها نشرة « المعرفة » حيث تقدم لنا صورة متكاملة عن الاهداف الاسرائيليه من وراء التطبيع وايضا المجالات الرئيسية التي ترى اسرائيل ضرورة التعاون بصددها ومن ابرز الدراسات التي جاءت هنا الاقتصاد السياسي للسلام في الشرق الاوسط ، اقتصاديات التعاون في الشرق الاوسط . التعاون الاقليمي في مجال البنية الأساسية للنقل في الشرق الاوسط . التعاون بين مصر واسرائيل في مجال صناعة النسيج والملابس . الاسمنت . السماد والتنميه الزراعية ، التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة . البترول ـ تنمية التعاون الاقتصادى بين الفلسطينيين والاسرائيليين . واخيرا التجارة المحتملة بين اسرائيل وجيرانها .

اما المقابل العربي والمتمثل في « رؤية » فقد احتوى على عشر دراسات تتناول كشف الأهداف الحقيقية للتطبيع وحقيقة الدور الامريكي ومن ابرز هذه الدراسات الخريطة الجديدة للشرق الاوسط . التطبيع في الاستراتيجية الامريكية ، مفهوم التطبيع في الاستراتيجية الاسرائيلية . التجمع بين العرب واسرائيل ، الأهداف الاقتصادية الاسرائيلية من وراء مفاوضات السلام ، التطبيع والمياه العربية ، واخيرا دور التطبيع في اعادة تشكيل الذاكرة والخيال الجماعي للعرب

واختتمت « رؤية » باستطلاع راى عدد من ابرز المفكرين و المثقفين المصريين في قضية التطبيع ومخاطره على الوطن العربى □

عمار جاد

السلام وشروط التعاون الاقتصادى الاقليمى

منذ أن وقعت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩ ظهرت دراسات إسرائيلية عديدة تتحدث عن التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط.. وأنشئت العديد من المؤسسات والمراكز المستقلة والتابعة للجامعات الإسرائيلية، المعنية بالموضوع، والتى تولت العديد من المشروعات البحثية، وأصدرت العديد من الدراسات والتقارير حول إمكانات التعاون الاقتصادى فيما بين إسرائيل ومصر والبلدان العربية الأخرى.

ويلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على أمرين أساسيين، هما الخبرة التكنولوجية الإسرائيلية، ووجود طرف ثالث من الخارج كشريك غالبا ما يكون أمريكا أو إحدى الدول الأوروبية.. ويعبر هنا عن إحساس إسرائيل بالتفوق على جيرانها من الدول من ناحية، كما يعبر عن إحساسها بعدم الاطمئنان والأمن من تعاونها مع دول المنطقة من ناحية أخرى.. وهما أمران يحدان من فرص التعاون فيما بين إسرائيل والدول العربية، فضلا عن أنهما يؤثران على عملية السلام التى هى شرط ضرورى لأى تعاون اقليمى.

ومن بين المشروعات المقترحة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، المشروع الذى أعدته مؤسسة «ارماندهامر» التابعة لجامعة تل أبيب والتى تاسست فى عام ١٩٨٠، والتى تهتم أساسا بالدراسات المستقبلية القائمة على التعاون فى مجال التجارة والاستثمار المشترك ومشاريع البنية الأساسية بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة.

فقد أصدرت المؤسسة، مؤخرا، دراسة حول مستقبل التعاون الاقتصادى بين إسرائيل وهذه البلدان بعد تحقيق السلام.. وحددت الدراسة ثمانية مجالات للتعاون، أهمها التعاون فى مجال المياه والطاقة والزراعة والتبادل التجارى.

ورغم أن الدراسة ركزت على المشروعات طويلة الاجل التى تسعى للاستفادة من إمكانيات التعاون بين مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والضفة الغربية، إلا أنها شأنها شان الدراسات الأخرى شددت على ضرورة وجود طرف ثالث، يساعد من خلال التمويل، على زيادة إمكانات التقارب الاقتصادي، كما أنها ركزت على ضرورة ألا يؤثر التمويل الذى يعتمد على إسرائيل وأى من الأطراف العربية على تطوير القدرة التنافسية، بحيث لا تخلق قوة استراتيجية، وبما يسمح فى الوقت نفسه بالانسحاب فى حالة التعثر.. ويعبر هذا عن خوف إسرائيل من الدخول فى مشروعات تنتهى إلى اندماجها الاقتصادى فى المنطقة على نحو يفقدها ما تشعر أنها تمتلكه كقيمة وفيرة نسبية.

ويلاحظ من خلال التدقيق فى تفصيلات التعاون فى مجالات كالمياه والطاقة ان إسرائيل تريد ان تستفيد دون أن تحدد بوضوح ماذا سوف تقدم فى المقابل.

وعلى أية حال، فإن مثل هذه الدراسة وغيرها، تبين أن شروط التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية لم تتحقق بعد، وتبين كذلك إلى أى مدى سيكون مثل هذا التعاون صعبا طالما لم تتوافر شروطه الضرورية.



- المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤-١- يونيو ١٩٩٢



عيب اعمل

معروف .. عيب !!

يكتبها اليوم : سامى فريد

مخطط اسرائيل لمشاركتنا فى قطرة الماء التى نشربها ونروى بها ارضنا لم يعد خافيا على احد ..

خلال حرب الخليج الاخيرة جاءت تلميحات بيكر وزير الخارجية الامريكى تطالب بضرورة مد اسرائيل بجزء من المياه . وبعد الحرب وعند الحديث عن تسوية القضية الفلسطينية جاءت تصريحات شامير « بيجاحة » تطالب بأن يكون لاسرائيل « نصيب » فى مياه المنطقة كاحد شروط تحقيق السلام مع العرب ..

المخطط قديم .. وبروزه على السطح جاء بسبب ازمة المياه الطاحنة التى يعانيها الكيان الصهيونى حاليا والتى قد تصل الى القحط فى عام ٢٠٠٠ بعد فيضان المهاجرين اليهود من شتى بقاع الارض الى فلسطين للوصول باسرائيل الى ٥ ملايين يهودى ..

هم اذن فى اسرائيل يدبرون المؤامرات منذ بداية هذا القرن ـ حتى قبل انشاء كيانهم ـ لسرقة مياه المنطقة .

وان كانوا قد تمكنوا من توريط تركيا فى المؤامرة بتمويلهم لمشروع جنوب شرق الاناضول الضخم « ٢٢ سدا على نهر الفرات » مقابل مدهم بـ ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وقد تم ذلك بالفعل فى العام الماضى مقابل ٥٠٠ مليون دولار بناء على ماذكره تقرير السفارة المصرية فى تل ابيب . وان كانوا قد تمكنوا من ذلك كله فانهم وعلى نفس الخط ينفذون مؤامرة اكبر بتمويل امريكى عند منابع النيل على الاراضى الاثيوبية لاقامة العديد من السدود والخزانات ستؤدى فى النهاية الى تحويل مجرى النيل الى صنبور يتحكم الصهاينة فى ادارته .

وتقول تقارير الرى ان بلادنا فى عام ٢٠٠٠ ستكون فى حاجة الى ٩٫٥ مليار متر مكعب من المياه زيادة على ماتستهلكه حاليا ، ٥٥ مليار متر مكعب ، لانجاز مشروعات التنمية . ولعلنا قد عانينا جانبا بسيطا من ازمة المياه فى عام ١٩٨٦ عندما انخفض منسوب النيل بسبب عدم سقوط الامطار على بحيرة « تانا » الاثيوبية ، احد المصادر الرئيسية لنهر النيل ، مما ادى الى شبه توقف توربينات السد وفقدنا ٣٠ ٪ من الطاقة الكهربية .

والمؤامرة خطيرة ينبغى لنا ان نواجهها باشد اليقظة . فوكالات الانباء قد طيرت مؤخرا نبأ انتهاء الخبراء الصهاينة من اقامة اربعة سدود على روافد نهر النيل ومنها النيل الازرق اضافة الى ٢٨ سدا آخر من المقرر الانتهاء منها عام ٢٠٢٥ علما بان النيل الازرق يمد مصر بـ ٨٥ ٪ من حصتها فى مياه النيل .

فى نوفمبر ١٩٩٠ نشرت صحيفة « عل همشمار » الاسرائيلية خبرا يقول ان الخبراء الصهاينة قاموا بالفعل باجراء مسح شامل لجميع منابع النيل وملحولها بتمويل من البنك الدولى .

واذا نظرنا الى التقارير الصادرة عن مركز بحوث المياه فى مصر نجد انها تؤكد ان خطط التنمية المستقبلية فى مصر حتى عام ٢٠٢٥ يتوقف نجاحها على انجاز شق قناة جونجلى التى ستوفر لمصر ٢ مليار متر مكعب من المياه ، ومشروعى مستنقعات وادى الغزال ووادى شنار اللذين سيوفران لمصر ٦٫٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا والتى لم تظهر اية بوادر حتى الان لاتمام انجازهما بسبب التمرد فى جنوب السودان والذى كان يتلقى دعما من اثيوبيا منجستو وكينيا واسرائيل والمانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، علما بان مصر ستكون فى امس الحاجة لهذه المليارات من الامتار المكعبة من المياه لاستصلاح ١٫٥ مليون فدان مدرجة فى الخطة الخمسية الثانية وهذا يهدد بنسف خطط مصر للتوسع الافقى واستغلال اراضيها ..

كل الدلائل والمؤشرات الصادرة عن مراكز الابحاث المتخصصة او عن المسئولين السياسيين او المهتمين بمستقبل المنطقة تؤكد ان الحرب القادمة فى منطقة الشرق الاوسط لو



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

بمعنى ادق بين اسرائيل والعرب ستكون حرب المياه ..

فمعظم الدراسات المستقبلية تعلن انه مع حلول عام ٢٠٠٠ سوف تصبح نقطة المياه في الشرق الأوسط اغلى من نقطة النفط نظرا لندرة وجود الانهار في هذه المنطقة من العالم والتى تغلب على جغرافيتها المناطق الصحراوية الشاسعة حيث تعتمد البلاد الرعوية فيها على سقوط الامطار وتحلية مياه البحر وتخزينها .

ويقول تقرير للامم المتحدة انه بحلول عام ٢٠٠٠ فان ٤٠ ٪ من سكان افريقيا بما في ذلك مصر سيعانون من نقص المياه وتلوثها ، وان ٤٠ الف طفل يموتون يوميا في مناطق مختلفة من العالم بسبب الجوع أو المرض الناتج عن نقص المياه وتلوثها .

مسالة المياه اذن تكتسب اهمية تتزايد اذا نحن دققنا النظر في الثقل الاقتصادى والمعنى السياسى لنقطة المياه في وطننا العربى وفي قلبه مصر ، حيث ان هناك عدة دول مجاورة للدول العربية تتحكم في اكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية لها وهى : اثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير والسنغال وغينيا والتى تتحكم في منابع النيل كما ان تركيا تتحكم في منابع نهرى دجلة والفرات اللذين يمدان سوريا والعراق بالمياه ..

ولهذا فان خبراء المياه من احدى عشرة دولة عربية اقروا خلال اجتماعاتهم في شهر ابريل عام ١٩٨٩ بان « امن المياه في العالم العربى لايقل اهمية عن الامن القومى والعسكرى » ..

وفي نفس العام ظهر تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ليؤكد من جديد ان حربا للسيطرة على المياه سوف تندلع في الشرق الاوسط الى جانب الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، والصراع على النفط او بسببها نظرا لتصارع الاعداد المتزايدة من البشر لامتلاك اكبر حصص ممكنة من تدفق المياه الضئيل .

واشار التقرير كذلك الى ان الازمة سوف توشك على الظهور قبل نهاية القرن الحالى الامر الذى سيؤدى الى وصول الوضع الى نقطة انفجار لم يسبق لها مثيل !

اما الابحاث التى اجرتها معاهد المياه الامريكية لاسباب ايديولوجية او غير ايديولوجية في كل من فيلادلفيا وواشنطن فتوضح انه مع تزايد معدل نمو السكان في الشرق الاوسط « بلغت نسبته ٤ ٪ » ومع انخفاض معدل تدفق المياه الى دول المنطقة فان ذلك يجعل من المستحيل في عقد التسعينات توفير الماء اللازم للجيل القادم .

وقد كان نتيجة ذلك الاستشراف المستقبلى ان عمقت اسرائيل اتصالاتها بدول الجوار العربى التى تنبع فيها الانهار خاصة اثيوبيا وكينيا وتركيا ، والتى تسمى بالضلع الاستراتيجى الثالث في الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، بل ان اسرائيل شاركت في نهب ما امكنها من الانهار والمياه الجوفية لضرب العمق الاستراتيجى العربى في مقتل الامن المائى .

صحيفة الجارديان البريطانية قالت منذ عدة اشهر ان المخابرات المركزية تنبات منذ اكثر من خمسة عشر عاما بان هناك عشر بقع في العالم مرشحة لقيام حروب بها من اجل الماء تبرز في مقدمتها منطقة الشرق الاوسط ومن بينها على وجه التحديد مصر والاردن واسرائيل وسوريا وهى مناطق يتزايد فيها السكان وتتناقص فيها الموارد المائية بشكل واسع .

ويؤكد هذا الكلام بشكل قاطع التقرير الرسمى الذى اعدته السفارة المصرية في تل ابيب عام ١٩٩٠ حيث يؤكد ان اسرائيل تعانى حاليا من عجز متراكم في المياه بلغ حوالى مليار متر مكعب بعدما وصل النقص السنوى الى اكثر من ٤٠٠ مليون متر مكعب ، وهذا يجعل الدراسات الاسرائيلية تشير الى ان مشكلة المياه ستشكل عنصرا رئيسيا في اى تسوية سياسية في الشرق الاوسط لدرجة انها تاتى في المرتبة الثانية بعد الامن الاسرائيلى .

وقد اوردت صحيفة « هاارتس » الاسرائيلية في ١١ يونيو عام ١٩٩٠ ان الدكتورة « جويش ستار » الباحثة في معهد الاستراتيجية العالمية بواشنطن قالت ان الصراع على مصادر المياه يمكن ان يكون احد اسباب نشوب حرب في الشرق الاوسط في المستقبل القريب واعلنت في مؤتمر صحفى عقدته بتل ابيب خلال زيارة عمل لها ان مسالة مصادر المياه ستطرح في اى تسوية محتملة بين اسرائيل والفلسطينيين كمسالة من الدرجة الاولى ، وحذرت الباحثة من ان العجز في استهلاك المياه سيصل الى ٣٠ ٪ في كل من اسرائيل وسوريا والاردن .

وفي اسرائيل نفسها عبر النائب « ماتثيا هوبدليد » والذى كان واحدا من اهم الجنرالات في جيش الدفاع الاسرائيلى عن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى قائلا : ان احد اهم حروبنا ستكون من اجل المياه ولابد للعالم ان يتفهم بواقعية « !! » حاجات اسرائيل الاستراتيجية !.. ومعنى هذا ببساطة انهم في اسرائيل سيواصلون البحث والتخطيط لسرقة المياه من الدول المجاورة ، او السطو عليها بالقوة المسلحة او بالضغط السياسى .

وواضح ان نهر النيل هو المرشح الاول الان لكى تدور عليه رحى حرب المياه القادمة ، وسيلحق الضرر اول مايلحق بنصيب مصر من مياه هذا النهر العظيم ، ولذلك فاننا ان لم ننتبه وبشدة لهذا الخطر القادم يدق ابوابنا بعنف فسوف نفاجا بكارثة مائية قاتلة .. هذه بعض فقرات من قراءة في كتاب « حرب العطش ضد مصر » تاليف الزميل شعبان عبدالرحمن اعرضها دون تعليق فلها وحدها كل الغنى والوضوح عن اى تعليق ..

□ عجيب امر هذا التليفزيون ، واعجب منه امر القائمين عليه .. والا فماذا نقول عن ذلك التخبط الذى يحدث فيه والذى يمكن ان يفسد جهد العاملين فيه الرائع والواضح لكل المشاهدين .. وماحدث يوم الاربعاء الماضى



يوضح امر ذلك التخبط والازدواجية التى تقع بين القنوات ربما بسبب الارتجال او الاستعجال الله اعلم ..

الاربعاء الماضى عرضت القناة الثانية برنامجا عن فن المونولوج استضافت فيه نخبة من النجوم منهم جمال بخيت وثريا حلمى وبخيت بيومى وسامح الصريطى ومنير الوسيمى وفرج العنترى وعبدالله احمد عبدالله . والبرنامج لاننكر كان مشوقا وممتعا ومفيدا لكن اللافت للنظر انه فى نفس التوقيت تقريبا كانت القناة الثالثة تذيع - ايضا - برنامجا عن فن المونولوج ، وايضا شاركت فيه الفنانة ثريا حلمى صاحبة المونولوج المشهور « عيب اعمل معروف » ، وكان نفس التناول - تقريبا - لنفس الفكرة .. اليست للبرامج فى التليفزيون خريطة ؟!.. اعتقد هذا ، واليس للخريطة من يراجعها ؟ اظن هذا .. اذن فلماذا هذا الذى حدث ؟.. الاخطر من كل ذلك التخلف الواضح الذى وقع فيه التليفزيون بسبب بعض قياداته « نصف الكم » التى لاتستطيع ان تتصرف بوحى من احساسها بالموقف وتقديرها ووزنها للامور بدافع من موقعها فى المسئولية ، وانما تتصرف فقط بالامر المباشر من مسئول اكبر ..

هكذا تخلف التليفزيون مساء الاثنين الماضى عن متابعة حادث اطلاق الرصاص على الكاتب فرج فودة فلم يورده فى اى من نشراته الاخبارية ، كما لم يقم بالتالى باى تغطية ميدانية له ، لكنه فيما يبدو قد تمت تغطية هذا العجز والقصور فى اليوم التالى مباشرة ، ربما بسبب وصول الاوامر المباشرة من المسئول الاكبر .. عيب ياتليفزيون والله !!



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشكلة المياه فى الشرق الأوسط:

تأثير «اللــوبى» اليهــودى على المنظــور الأمــريكى

عبد العليم الأبيض

تولى مراكز الابحاث فى الولايات المتحدة اهمية كبرى لمشاكل المياه على مستوى العالم بصفة عامة وعلى مستوى المناطق التي تنذر بها المياه بصفة خاصة.. وتأتى مشكلة المياه في الشرق الاوسط على رأس مشاكل المياه فى العالم.

لاستيلاء اسرائيل على مصادر مياه الضفة الغربية وغزة واحتلالها للجولان، مصدر معظم المياه التي تغذى نهرى الاردن واليرموك ثم تحكم تركيا في منابع مياه نهرى دجلة والفرات ثم مشكلة مياه نهر النيل حيث تتحكم اثيوبيا فى النيل الأزرق الذي يغذى نهر النيل بنسبة ٨٥٪ من مياهه بالإضافة إلي مرور روافد النيل الاخرى واهمها النيل الابيض بثماني دول أفريقية.

يحتم ذلك ضرورة التوصل إلي اتفاقيات دولية تضمن نصيبا عادلا من المياه لدول المنبع ودول المصب مع مراعاة الحقوق التاريخية لتلك الدول. وقضية المياه وخاصة فى الشرق الاوسط وهى قضية حرب او سلام ولا خلاف علي تلك فى كل الدراسات القديمة والحديثة حول تلك المشكلة.

ويواجه العالم بأسره مشكلة المياه حتي فى الدول التي تتوافر فيها مصادر المياه العذبة لأسباب تتعلق بالجفاف كما هو الحال فى ولاية كاليفورنيا أو نظرا للتلوث المخيف لمياه الأنهار كما هو الحال في بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريات الكومنولث. وجفاف بحر الأورال فى اسيا الوسطى وتحوله إلى صحراء. والحقيقة المرة هى ندرة المياه على مستوى العالم بأجمعه.

وعلى سبيل المثال مع حلول القرن الحادى والعشرين فسوف تصبح كمية المياه العذبة فى العالم تشكل فقط ٣٪ من إجمالي المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية. ومن هذه النسبة لا يمكن استغلال إلا ٨٧٪ منها إذ أن الباقى موجود إما فى صورة جبال جليدية لا يمكن الوصول إليها او مدفونة تحت سطح الأرض وهناك ٢٥ دولة فى العالم الآن تواجه مشاكل مياه حادة وسوف يقفز عدد الدول هذه إلي ٩٠ دولة فى نهاية هذا القرن. أي بعد ٨ سنوات.

علاوة على ذلك فإن الزراعة تستهلك ثلثي المياه المستهلكة على مستوى العالم. ففى عام ١٩٠٠ كان حجم الاراضى التي تعتمد علي الري ٩٩ مليون فدان وفى عام ١٩٥٠ قفز هذا الرقم إلى ٢٣٥ مليون فدان وفي عام ١٩٨٠ وصل الرقم إلي ٤٩٤ مليون فدان!

إن التوسع فى الرى ينطوى على اقتلاع الغابات مما يؤثر على كمية المطر والتربة بالاضافة إلي زيادة نسبة التلوث نتيجة لاستخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية. ومن ثم فإن العالم يستيقظ علي حقائق مرة لابد من مواجهتها بحزم وإرادة وإلا كانت الكارثة.

كما تواجه جميع بلدان الشرق الاوسط عدا تركيا مشاكل سوف تزداد تفاقما بحلول القرن الحادى والعشرين وسوف تطغى مشكلة المياه على ماعداها من مشاكل وقد ينتج عنها حروب وصراعات دامية مالم يتم التوصل إلي اتفاقات وترتيبات محددة.

ومشاكل المياه بين اسرائيل والفلسطينيين وبين اسرائيل والاردن وسوريا من اخطر المشاكل القابلة للانفجار وخاصة فى ضوء تسلط اسرائيل على مياه الضفة الغربية وغزة وحصولها على القسط الأكبر من مياه نهر الأردن على حساب الاردن والفلسطينيين وتربصها لمياه نهر الليطاني بلبنان وقبل الحديث عن هذه المشكلة وأسلوب اسرائيل فى المفاوضات الجارية حول مشكلة المياه دعنا نستعرض مشكلات المياه فى هذه المنطقة بدءا بمصر.



المصدر : ... العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

حيث تفرض الزيادة السكانية الرهيبة حاجة ملحة إلى كميات إضافية من المياه. ومصر تعتمد تماما على مياه النيل فليس لديها مصادر اخرى للمياه. إن نصيب مصر من مياه النيل طبقا للاتفاقيات المبرمة مع السودان هو حوالى ٥٥ بليون متر مكعب بينما قدر جون ووتر برى الأستاذ بجامعة برنستون احتياجات مصر من المياه عام ١٩٩٠ بحوالى ٧٣ مليون متر مكعب. وسوف تزداد المشكلة تفاقما إذا ما اقدمت دول حوض النيل على اقامة مشروعات مائية على روافد النيل.

وتوجد مشاكل مياه خطيرة بين كل من تركيا وسوريا والعراق فبعد سلسلة المشروعات المائية التى نفذتها تركيا على نهرى جيهان وشيهان أصبحت تركيا تتحكم تماما فى مياه نهرى دجلة والفرات وترفض تركيا الدخول فى اتفاقيات دولية حول المياه وكان من أثر ذلك الزراعة فى كل من العراق وسوريا. وبقاء المشكلة على ما هى عليه تهدد بالانفجار مالم يتم التوصل إلى صيغة مقبولة لجميع الاطراف. وهذا هو الحال ايضا بشأن مشكلة المياه فى إطار الصالح العربى الاسرائيلى.

فقد نشطت أسرائيل ومؤيدوها وخاصة الولايات المتحدة فى الترويج لمفهوم محدد لمشكلة المياه يقوم على المبادىء التالية:

- إنها لا علاقة لاحتلالها للضفة الغربية وغزة بمشكلة المياه وأنه يمكن التوصل إلى اتفاقيات حول تنظيم المياه مع استمرار تحكمها فى مياه الضفة وغزة ونهر الأردن

- ان مشكلة المياه سوف تؤدى إلى حروب وصراعات فى المنطقة مالم توجد الحلول الملائمة من وجهة نظر إسرائيل

- وضع مشكلة المياه بينهما وبين الأردن والفلسطينيين وسوريا فى إطار دولى دون التعرض لاستيلائها على المياه بالقوة. ومن هنا كان اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة أساسا وراء فكرة نقل المياه عبر أنابيب من تركيا إلى دول المنطقة وفى هذا الصدد تنشط جويس ستار أحد أعضاء اللوبى البارزين فى مجال الدعوة لهذا المشروع كما ينشط أيضا عضو بارز من أعضاء اللوبى هو جورج جروبين الأستاذ بجامعة كولومبيا والذى صدرت له دراسة حديثة بعنوان «أزمة المياه» لوجهة نظر إسرائيل ويلقى بالمسئولية على سوريا وياسر عرفات بل يوجه انتقادا لمصر لرفضها بحث تزويد اسرائيل بمياه النيل!

منظمة التحرير تدعو لاجتماع عربى للتصدى لاستيلاء اسرائيل على المياه

الرباط ـ ا . ش . ا : دعت منظمة التحرير الفلسطينية ، لوضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة محاولات اسرائيل للسطو على موارد المياه . اقترح زهدى النشاشيبي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ، عقد اجتماع عاجل لمنع اسرائيل من السطو على المياه العربية .

ودعا لمواجهة مشروع انابيب السلام ، والذى ينقل مياه نهر الفرات من تركيا الى اسرائيل . واكد استعداد اسرائيل لتوطين مليون يهودى فى حاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه يوميا . وتعتزم اسرائيل توفير هذه الكمية من نهر اليرموك ونهر الاردن والليطانى والمشروع التركى . ودعا المسئول الفلسطينى ، مجلس الأمن الى ضرورة وقف تعديات اسرائيل على موارد المياه العربية ، وتمكين الشعب الفلسطينى والدول العربية من السيطرة على مواردها المائية .



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

الجولان في تفكير حزب العمل الاسرائيلي

■ ما زالت سياسة حزب العمل ازاء مرتفعات الجولان السورية يكتنفها بعض الغموض على رغم التاكيدات بعدم الانسحاب من الهضبة وعدم وقف الاستيطان فيها. فما هي حقيقة موقف العمل واسحق رابين تحديداً من مستقبل الجولان وتاثير ذلك على مستقبل السلام مع سورية؟

يقول الباحث ابراهيم عبدالكريم من مؤسسة «الارض للدراسات الفلسطينية» التابعة لوزارة الدفاع السورية بان هناك ثلاثة تيارات رئيسية داخل حزب العمل في ما يتعلق بالجولان. فهناك مجموعة تنادي بـ «المصالحة الاقليمية» اي التخلي عن الجزء الاكبر من الجولان مع اجراء تعديلات على حدود ما قبل ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مقابل معاهدة سلام سياسي واقتصادي وثقافي وامني شاملة مع سورية. كذلك هناك مجموعة تشكل الغالبية تقبل بالانسحاب الجزئي المرحلي عبر صيغ مثل استئجار الجولان لمدة ٢٥ عاما كما صرح بذلك حاييم رامون رئيس كتلة العمل في الكنيست. اما التيار الثالث فهو الرافض لفكرة التخلي عن اي جزء من الجولان والاعتماد على القوة الذاتية الاسرائيلية لفرض الامر الواقع على سورية.

ويلاحظ ان التيارات الثلاثة تهمل مبدأ الانسحاب الشامل من الجولان لكنها تختلف على المساحة التي يجب الاحتفاظ بها في الجولان والثمن المطلوب من سورية مقابل هذه المساحة. اما عن رابين شخصيا فانه حاول التوفيق خلال الحملة الانتخابية بين التيارات الثلاثة فاطلق تصريحات ترفض تماما التخلي عن الجولان «حتى مقابل سلام كامل مع سورية» بينما لمح في تصريحات اخرى الى احتمال التخلي عن «بضعة كيلومترات من الهضبة».

ويوجد عدد من المعطيات الاساسية التي تحكم تفكير حزب العمل ازاء الجولان فالهضبة تاتي في آخر سلم الاولويات في ما يتعلق بالعملية السلمية اذ سيتم التركيز على الحكم الذاتي والتطبيع مع الاردن اولا ومن ثم جنوب لبنان ومنه الى الجولان. وسيكون حزب العمل ينفذ استراتيجيته التقليدية بتقسيم الحل وتجزئة الموقف العربي.

من الناحية الاستراتيجية يؤكد العمل الذي يستند الى مقولات امنية اكثر منها توراتية على ان الجولان هي «حائط المبكى الامني لاسرائيل ضد الخطر السوري الدائم». فاسرائيل لا تنظر الى موضوع الخطر السوري تكتيكياً بل استراتيجياً من ناحية عداء سورية التاريخي لكل حكم اجنبي في فلسطين وكذلك لان سورية هي العقبة الرئيسية امام توسع المجال الحقيقي للنفوذ لاي حكم اجنبي في فلسطين وهو الشمال. هذه الاعتبارات هي التي دفعت حكومات العمل الى احتلال الجولان عام ١٩٦٧ واستثمارها اقتصادياً واستيطانياً بشكل كامل.

وهذا يقودنا الى الاعتبارات الاقتصادية التي تدفع حزب العمل للاحتفاظ بالجولان بعد ان طور المنطقة بشكل واسع. فحكومة العمل وخلال السنوات العشر بين الاحتلال عام ١٩٦٧ وغيابه عن سدة الحكم عام ١٩٧٧ استثمر ٧٥ في المئة من اراضي الجولان زراعياً واقام مشروعين رئيسيين لجر المياه شمال الهضبة وجنوبها واقام ثلثي المستوطنات الموجودة حاليا في الجولان التي وصلت الى ٣٩ مستوطنة. وقد تابع الحزب عمليات الاستيطان في الجولان حتى بعد تحوله الى المعارضة. اضافة الى القاعدة الصناعية التي اقامها حزب العمل في الهضبة خصوصا صناعة النبيذ الذي صدرت منه اسرائيل نحو ٥٥٠ الف زجاجة عام ١٩٨٧ الى الدول الغربية فان حكومة العمل طورت الصناعة السياحية في الجولان لتستوعب نحو مليوني سائح سنويا. ويقدر العائد الاقتصادي السنوي للجولان لاسرائيل بنحو بليون دولار، وبما ان حزب العمل بنى برنامجه الانتخابي على قاعدة تحسين الاقتصاد فسيكون من الصعب عليه التخلي عن هذه العوائد. والواقع الاقتصادي للمستوطنات يعني انها مكتفية ذاتيا وبذلك هي غير معنية بتجميد الاستيطان لاسباب مالية.

اما الاسباب المائية فهي واضحة اذ ان المياه السطحية في الجولان تشكل ربع موارد بحيرة طبريا، الخزان المائي الرئيسي لاسرائيل ومن مقولات حزب العمل ان جبل الشيخ هو «ابو المياه» في اسرائيل. كل هذه العوامل جعلت التفكير العمالي ازاء الجولان لا يختلف كثيراً عن تفكير الليكود بل ان نواب حزب العمل في الكنيست ومنهم رابين شكلوا غالبية كتلة الـ ٧٧ التي طالبت بفرض القوانين الاسرائيلية على المرتفعات السورية المحتلة عام ١٩٨١ واقرتها الكنيست آنذاك بالغالبية المطلقة.

القرار الاميركي

الباحث عز الدين سطاس الخبير في شؤون الجولان في مؤسسة «الارض» قال «ان اسرائيل لا تملك قراراً مستقلاً في ما يتعلق بمستقبل السلام في الشرق الاوسط نظرا لطبيعتها المرتكزة على التحالف مع الولايات المتحدة منذ نشاتها. وهي تالياً ليست حرة في اتخاذ القرار. وفي هذا المجال لا يهم كثيرا الفرق بين الليكود والعمل لان القرار الاميركي هو الذي يحدد السياسة الاسرائيلية».

واشار سطاس الى «ان موقف العمل النهائي سيكون نتيجة للموقف الاميركي ونتيجة لحسابات منطقية تقوم بها اوساط الحزب حاليا للموازنة بين مكاسب السلام مقابل الانسحاب. ففي مجال الاهمية الامنية للجولان تقول بعض اوساط الحزب ان عرض الجولان لا يتجاوز ٢٥ كلم وهي لم تعد تشكل حاجزاً امنياً حقيقياً في وجه السوريين في ظل امتلاك دمشق للاسلحة المتطورة والعزم على استعادة الجولان. اما السلام والانسحاب فانه سيمنع خطر الهجوم السوري على اراضي ما قبل ١٩٦٧ خصوصا وان جميع الصيغ الاسرائيلية لمستقبل الجولان تشترط تجريد المرتفعات من السلاح».

اما العامل المائي فان حزب العمل سيوازن بين استمرار الاحتلال وحال الحرب مع احتفاظه ببعض المصادر في المنطقة وبين السلام والمشاركة في كل موارد المنطقة المائية. اي بدلا من استغلال مياه الجولان ونهر الاردن ستكسب اسرائيل حصة من الليطاني واليرموك والنيل وربما الفرات ودجلة.

اما من الناحية الاقتصادية فإن

□ دمشق –
من عبدالله الدردري:



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

المشروع الاميركي للمنطقة الذي سينفذ من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف سيفتح اسواق المنطقة امام اسرائيل بشكل كامل وسيعطيها المساعدات والدعم الاقتصادي المطلوب وتصبح العوائد الاقتصادية للتخلي عن الجولان، باعتبار ذلك شرطاً اساسياً لتحقيق السلام، تفوق البليون دولار سنويا التي تجنيها اسرائيل من احتلالها للهضبة.

ولا بد من الاشارة الى تمييز رابين بين المستوطنات الامنية والسياسية فمع تجميد السياسية تبقى الامنية التي وصفها في نيسان (ابريل) الماضي بأنها «موقتة لمهام امنية بحتة» اي انها تزول بزوال الحاجة اليها ويستطيع رابين من خلال هذا المنطق ان يقنع الادارة الاميركية بمنحه ضمانات القروض بقيمة ١٠ بلايين دولار. ويمكنه في هذه الحال ربط مستقبل المستوطنات الامنية في الجولان بشروط الامن التي يريدها والتي سيسعى لكي تترك اسرائيل من دون منافس حقيقي في الشرق الاوسط.

ان رابين يريد عزل سورية واضعافها وربما احراجها في المستقبل القريب فليس من المستبعد ان يطرح انسحاباً جزئياً من القرى العربية القريبة من خط وقف اطلاق النار الحالي ويطالب سورية بتنازلات مقابل ذلك خصوصا المشاركة في متعددة الاطراف. وقد عكس المحلل العسكري الاسرائيلي المعروف زئيف شيف بعضا من تفكير رابين بالقول «سيسعى الى سلام منفرد مع الاردن والفلسطينيين وقد يكون من الممكن الشروع في تسويات مع الفلسطينيين لكن لن يكون ممكنا انهاء النزاع. وربما يتجه رابين الى تحقيق تقدم نحو حل من دون سورية».

ويجمع الباحثان سطاس وعبدالكريم ان حكومة العمل ستراوغ كثيرا في ما يتعلق بالجولان وهي تضع نصب اعينها تحقيق الهيمنة الاقليمية الاقتصادية والعسكرية التي ترى في سورية العقبة الرئيسية امامها.


المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

الجولان

– مساحة الجولان	١٨٦٠ كيلومترا مربعا
– القسم المحتل	١٢٥٠ كيلومترا مربعا
– يرتفع عن سطح البحر	١٠٠٠ متر وسطيا
– أعلى قمة (جبل الشيخ)	٢٨١٤ مترا
– معدل الامطار السنوي	٧٧٥ ميليمترا
– غزارة نبع بانياس	٥٠ مترا مربعا/ ثانية
– المساحة الصالحة للزراعة	٦٠ في المئة من المساحة الكلية
– عدد السكان قبل ١٩٦٧	١٥٣ الف نسمة
– عدد سكان مدينة القنيطرة	٥٠ الف نسمة
– بقي في الهضبة من القرى بعد الاحتلال	٨ الاف نسمة
(مجدل شمس – بقعاتا – مسعدة – عين قنيا – سحيتا)	
– عدد المستوطنات الاسرائيلية	٣٩ مستوطنة
– سكان المستوطنات حاليا	١٥ الف اسرائيلي
– اكبر مستوطنة	كتسرين تستوعب ٢٠ الف نسمة

ميثاق أبناء الجولان

■ نتيجة لسياسة التهويد التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد اهالي الهضبة اصدروا في ١٩٨١/٣/٢٥ وثيقة وطنية عبروا فيها عن انتمائهم لعروبتهم ووطنهم الأم سورية جاء فيها:

١- هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من الوطن الام سورية.

٢- الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا لا تزول وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء.

٣- لا نعترف بأي قرار تصدره اسرائيل من اجل ضمنا الى الكيان الصهيوني ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات حكومة الكيان الصهيوني الهادفة سلبنا شخصيتنا العربية السورية.



حرب المياه !!!

□ حذر د. رشدى سعيد أستاذ علوم الجيولوجيا ورئيس قسم دراسات الصحة العامة بجامعة القاهرة، من أن إسرائيل تعالج مشكلة المياه باعتبارها قضية عسكرية، وأنها على استعداد لخوض الحروب من أجل ضمان احتياجاتها من المياه، كما فعلت في حرب ١٩٦٧، وتمكنت خلالها من زيادة امداداتها من المياه بنسبة ٢٥٪ بسرقة المياه من لبنان والأراضي العربية المحتلة، وأضاف الخبير العالمي انه ليس أمام اسرائيل إلا خيارات ثلاثة: إما أن تستورد المياه أو تتخلى عن الزراعة أو تستأنف الحروب لزيادة حصتها من مياه المنطقة..

والمعروف ان «المختار الإسلامي» كانت أول من اطلق على اطماع اسرائيل في مياه العرب عبارة «حرب المياه» مبكراً وذلك في وقت مبكر لتنبه إلى خطورة الخطة اليهودية للسيطرة على المياه في المنطقة العربية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ... ١٩٩٢

خبير المياه د. حمدى الطاهرى يحذر :

إسرائيل تلعب جنوب النيل

□ ٨٠٠ مليار متر مكعب عجزاً فى المياه الإسرائيلية عام ٢٠٠٠

□ أنهار النيل والأردن والفرات والليطانى هى جبهات الحرب القادمة

□ القاهرة - حمدى عبد العزيز :

اعتباراً من عام ٢٠٠٠ ستصبح المياه سلعة استراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط وستواجه إسرائيل نقصا فى المياه يصل إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب فى العام وهو ما سيؤثر على إنتاجها الزراعى. هذا ما يؤكده الخبير الدكتور حمدى الطاهرى ويقول إن بؤر الصراع المائى فى الشرق الأوسط ستتمركز بحلول عام ٢٠٠٠ على ثلاث مناطق رئيسية وهى منطقة حوض النيل «مصر - اوغندا - والسودان - اثيوبيا». ومنطقة نهر الفرات «تركيا - سوريا - والعراق». ومنطقة نهر الأردن وخزانات الأمطار الأردنية. ومنطقة نهر الليطانى التى تعمل إسرائيل على تنفيذ مطامعها القديمة فيها. واخطر ما فى الأمر ان إسرائيل بدات منذ الآن فى اللعب جنوب النيل.

ويعتقد د. حمدى الطاهرى أن تطوير الموارد المائية مشكلة ملحة فى الوطن العربى مشيرا إلى ان تحقيق الأمن الزراعى العربى يتطلب توفير ٣٣٦ مليار م٣ من المياه عام ٢٠٠٠ ونحو ٢٧٨ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ وان الطلب على المياه للاستعمالات البشرية يقدر له أن يصل إلى حوالى ١٣,٤ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ ونحو ٣٦ مليار م٣ عام ٢٠٣٠م.

وتشير التقارير لوجود تبذير وهدر ملموسين فى استعمالات المياه بالوطن العربى لانخفاض كفاءة نظم الرى المستخدمة فيقدر ما يهدر حاليا من مياه الرى ٥٠٪ أو حوالى ٨٠ مليار م٣ سنويا.. والحاجة ملحة لتحسين نظم الرى فى العالم العربى عامة.

فالاردن يعانى من نقص حاد فى امدادات المياه يبلغ ٥٠ مليون م٣ سنويا وقدرت احتياجاته عام ٢٠٠٠ بحوالى ١١٠٠ مليون م٣ بما يعنى تجاوز الكمية المتاحة حاليا بحوالى ٢٥٪.

والتوتر بين إسرائيل والاردن لن يكون بسبب التنافس على مياه نهر الاردن فقط ولكن أيضا لعرقلة إسرائيل للمشروعات الاردنية على نهر اليرموك. فتوقف العمل فى بناء سد الوحدة الذى اتفقت الاردن وسوريا على انشائه داخل الاراضى الاردنية وعلى بعد ١٠ كم من الحدود مع إسرائيل لعدم امكانية التوصل إلى اتفاق حول توزيع مياه النهر بين الاردن وسوريا وإسرائيل.

وجمد البنك الدولى تمويل مشروع نهر الاردن واشترط للمساهمة فى تمويله مع مجموعة البنوك الامريكية والاردنية والبالغة (٢٦٠) مليون دولار الاتفاق على اقتسام مياه النهر بين الدول الثلاث.

والمعروف ان حرب ٦٧ وفرت لإسرائيل ٥٠٠ مليون م٣ من مياه الضفة بينما وفر الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان حوالى ٨٠٠ مليون م٣، باستيلائه على الانهار اللبنانية.

السرقة مستمرة

وسرقة إسرائيل للمياه العربية عملية مستمرة منذ قيام إسرائيل وحتى الان فقد ارتفعت كميات المياه التى سرقتها من مصادر المياه العربية إلى ١٢٠٠م٣ سنويا بعد استيلائها على الانهار اللبنانية والذى بدأته عام ١٩٦٤ باستيلائها على نهر الحصبانى ومنذ الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ٨٢ (سمى بعملية الليطانى) وضعت يدها على مصادر المياه للجيل وسحبتها إلى اراضيها. ويقدر الأردنيون كمية المياه التى تسحبها إسرائيل سنويا من مياه نهر اليرموك بـ ١٠٠ مليون م٣ يتدفق اكثر لبحيرة طبريا وهو مايتجاوز خطة جونسون بحوالى ٢٥ مليون م٣ للسماح من مياه اليرموك.

وتخطط إسرائيل لسحب ٧٠ مليون م٣ سنويا من مياه اليرموك.. كما تقوم بدراسات عميقة عن المياه الجوفية وأكدت احدى هذه الدراسات وجود خزان مياه جوفية فى الصحراء المتاخمة للحدود المصرية - الإسرائيلية تمتد إلى عمق كبير وتقدر مياهه بحوالى ٢٠٠ مليون م٣ مشيرة لضرورة استغلال هذه المياه.

فالمشروعات الإسرائيلية لم تتوقف عن سحب المياه.. وقامت إسرائيل بعمل سد فى منطقة الكنتلة قرب الحدود المصرية لمنع تسرب المياه إلى الاراضى المصرية.

وادى الاعلان الإسرائيلى عن تخطيطها لسحب مياه اليرموك إلى أن تمضى سوريا منفردة فى تنفيذ خطط لحجز مياه اليرموك باقامة عدد من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع بما ادى إلى انخفاض المياه المتدفقة من سوريا إلى الاردن من ٤٠٠ مليون م٣ سنويا إلى ٢٢٠ مليون م٣. مما زاد من صعوبة الموقف الاردنى بخصوص المياه.

صراع الفرات

اما نهر الفرات الذى تعد تركيا بالنسبة له «دولة المنبع» وسوريا «دولة المجرى» والعراق «دولة المصب» فإن الصراع حوله يشتد والتخوف السورى والعراقى اصبح الان واقعا بعد ان اتمت تركيا بناء سد أتاتورك عليه وحجزت تدفق المياه تماما فى الفرات لمدة شهر من ١٣ يناير إلى ١٣ فبراير ١٩٩٠ لملء خزان هذا السد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ - [illegible] ١٩٩٢

والبحيرة الواقعة خلفه شرقى الاناضول.

ويؤكد د. حمدى الطاهرى انه رغم وجود قانون دولى يحكم المياه المشتركة.. فإن تركيا ليس من مصلحتها ان تعقد أى اتفاق لانها تستعملها وسيلة ضغط على كل من سوريا والعراق لنواح اقتصادية وامنية.. وسبق أن هددت سوريا بقطع المياه عنها إذا لم تحل مشكلة الاكراد في البقاع والذين يعيشون على الحدود العراقية والسورية والتركية خلال ابريل الماضى.

كما سبق لتركيا ان بورت حوالى ٢٠٠ الف فدان في سوريا منذ مايقرب من ٢٠ عاما لانها اقامت سد الطبقة.. وترفض دائما التفاوض للتوصل إلى حل للصراع على نهر الفرات بحجة مبدأ السيادة المطلقة على الثروة الوطنية معتبرة ان نهر الفرات ليس نهرا دوليا بل هو نهر تركى يخترق الحدود.

وتسعى تركيا ببعد سياسى إلى اقامة «أنابيب السلام» وهى تسعى لتسويقه عربيا وبدأ التخطيط له عام ٨٦ ولكنه رفض لانه يتكلف ٢١ مليار دولار بالإضافة إلى أنها كانت ستأخذ بترولاً من دول الخليج مقابل المياه.

أما الاقتراح الثاني لانابيب السلام التركية فهو توصيل المياه عبر سوريا ومعنى هذا أن سوريا ستظل خاضعة للضغط الإسرائيلى ولن تستطيع حجز المياه عنها أو تمنعها عن الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا يفسر التعنت الإسرائيلى والاحتفاظ بالضفة وغزة والشريط الامنى في بيروت وهو ليس بفرض الأمن ولكن المياه. فإسرائيل تقوم بسحب المياه من نهر الوزانى والليطاني وتمر عبر المنطقة الامنية بما يكشف سرقتها للمياه.

واتبعت إسرائيل عدة أساليب لتقييد استعمال السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.. فالمستوطن الإسرائيلى له حق استعمال المياه كما يشاء أما الفلسطينى فلا يسمح له بحفر آبار للزراعة.. وغير مسموح له إلا بقدر معين سنويا حتى لو لم يف بحاجته لارضه.. وكل بند لاستخدام المياه للفلسطينيين عليه عداد.. وهذا من الاساليب الرئيسية في تمسك إسرائيل بالضفة والقطاع دون اعطاء هذه المناطق الحكم الذاتى أو حق تقرير المصير ولذلك كانت هناك لجنة خاصة للمياه في المباحثات المتعددة الاطراف.

التوسع المائى

○ كيف ترى الاطماع الإسرائيلية في مياه النيل والشرق الاوسط؟.. وماذا عن المستقبل؟

— يجيب د. الطاهرى: بالنسبة لمصر معروف ان كمية المياه التي تحصل عليها بعد السد العالى ٥٥ مليار متر مكعب. ونحن في حاجة للتوسع المائى لاستصلاح الاراضى.. وعلاقتنا الافريقية جيدة.. ولو لم تتعرض الدول الافريقية لضغوط إسرائيلية لاستطعنا تنفيذ مشروعات للتحكم في الفاقد من المياه خاصة بالمنطقة الاستوائية مثل قناة جونجلى وتكلفتها ٩٠ مليون جنيه والتى توقفت بعد حركة جون جارانج في الجنوب السودانى. ونامل في ظل النظام الجديد للحبشة ان يستكمل المشروع لمصلحة مصر والسودان وللاسف هناك العديد من الخبراء الإسرائيليين في الدول الافريقية ومنها الحبشة وأوغندا.. وتعد الحبشة أهم مصدر مائى لمصر والسودان حيث يرد منها حوالي ٨٥٪ من إيراد نهر النيل.. وأى نقص في المنابع الحبشية سيؤثر على إيراد نهر النيل وهناك مشروعات مقترحة يمكن ان تفيد مصر والسودان والحبشة. ومصر على استعداد لتحمل تكاليف انشائها مثل خزان بحيرة تانا.

وقد بنت إسرائيل آمالا كبيرة على وعد الرئيس الراحل أنور السادات أثناء مباحثات كامب ديفيد على ايصال مياه النيل إلى صحراء النقب.

ومنذ ذلك التاريخ وإسرائيل تسعى وتنادى بكل الطرق والوسائل للحصول على نسبة من مياه النيل ففى مؤتمر عقد بفيينا عام ١٩٨٨ طالب المندوب الإسرائيلى بنسبة ١٪ من مياه نهر النيل.. وفى اقتراح إسرائيلى آخر طالبوا بالحصول على المياه الضائعة التى تصب في البحر المتوسط وقدرها حوالى ٤ - ٥ مليارات متر مكعب وتجدد لديهم الأمل عندما بدأ العمل في حفر ترعة السلام التى تعبر سيناء.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يبحثها مجلس وزراء الخارجية العرب

ورقة للجامعة العربية عن الأمن المائي تنبه إلى نوايا المثلث التركي ـ الإسرائيلي ـ الأثيوبي



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

القاهرة: «الشرق الاوسط»

بدأ مجلس جامعة الدول العربية دورته في القاهرة أمس على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة جملة من القضايا الجوهرية يتصدرها موضوع الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي. وكانت الامانة العامة قد انتهت من اعداد دراسة متكاملة حول الابعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه العربية تنفيذا لقرار مجلس الجامعة في دورته السابقة.

حرصت الأمانة العامة للجامعة على استبعاد نهر النيل من الدراسة المتعلقة بالموارد المائية والاحواض المائية المشتركة، بناء على طلب مصر. لوجود اتفاقيات دولية تحكم تقسيم مياهه بين ٩ دول بينها ٧ دول غير عربية.

أشارت الدراسة الى ان قضية المياه ستشكل ورقة مهمة في الصراع السياسي والاقتصادي في المنطقة، موضحة ان المياه قد تكون فتيل الاشتعال المحتمل في النزاعات الاقليمية بعد استنزاف دول عديدة في المنطقة لمصادر المياه الموجودة.

اكدت الدراسة على اهمية وضع خطة عربية على مستويات قطرية وقومية وعلى مراحل تعني بتحديد اولويات توزيع الموارد المائية وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي ومتابعة استكشاف موارد مائية جديدة وتنمية الموارد المتاحة منها مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية وترشيد استهلاكها.

ووصفت الدراسة الموارد المائية بانها تمثل اهم مقومات الامن القومي ورديفا استراتيجيا للأمن الغذائي.

تشكل الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي نحو ٧٤٪ من الموارد المتجددة على المستوى العالمي رغم ان مساحة الوطن العربي تبلغ ١٤ مليون كيلو متر مربع بما يوازي ٩٪ من مساحة اليابسة.

ويبلغ نصيب الفرد العربي من المياه ١٧٤٤ مترا مكعبا سنويا بينما يصل المعدل العالمي الى ١٢٩٠٠ متر مكعب سنويا.

وتتمركز مشكلة المياه في الوطن العربي حول عدة محاور في مقدمتها النمو السكاني وازدياد حجم الطلب وظهور العجز المائي في عدد من الدول وانعكاسه على توسع الفجوة الغذائية والتوزيع غير المتوازن بين مصادر المياه ومناطق الاستهلاك واستثمار معظم الاحواض المائية القريبة من مواقع الاستهلاك.

وتدعو الدراسة الى وضع خطة عربية شاملة لتحقيق الامن الغذائي العربي تتضمن:

١ ـ وضع سياسة مائية وطنية تفي بتحديد اولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

٢ ـ متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كما ونوعا ورصد تطور الطلب عليها.

٣ ـ تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد الجوفية والسطحية.

٤ ـ ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيض الفاقد في استخدامات المياه.

٥ ـ تطوير الاوضاع المؤسسية والتشريعات المائية.

٦ ـ تنمية الطاقات البشرية والقدرات الفنية.

البعد الاقليمي للمشكلة

لم تواجه المنطقة العربية اي ازمة للمياه قبل قيام اسرائيل واستيلائها على الارض ومنابع المياه لبناء المزيد من المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد.

وتسعى بعض الاطراف الاجنبية لاستنزاف الموارد المائية العربية لإحداث ازمة حقيقية للمياه مثل قيام تركيا بانشاء السدود على مجرى الفرات «سد اتاتورك» وروافد دجلة وتحكمها في كميات المياه في النهرين على حساب مصالح سورية والعراق.

وتتعرض اثيوبيا لضغوط شديدة لإقامة سد على مجرى النيل، والتأثير على منسوب مياه النيل في كل من السودان ومصر.

وتتهم الدراسة مراكز ابحاث ومعاهد «غير محايدة» بتنظيم العديد من المؤتمرات ونشر الدراسات للتحذير من ازمة مياه حادة في المنطقة خاصة في مصر والاردن والعراق وسورية والضفة الغربية وتركيا واسرائيل.

وتستعرض الدراسة مشاريع تركيا واسرائيل لمحاصرة الامن المائي العربي، لكشف ابعاد المؤامرة الخطيرة على الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الجغرافي لهذا الأمن.

يعرف المشروع اختصارا باسم «كاب» وهو مشروع متعدد الاغراض والجوانب ويشمل ١٣ مشروعا اساسيا للري وانتاج الكهرباء عن طريق انشاء ٢١ سدا منها ١٧ سدا على الفرات و٤ سدود على دجلة واقامة ١٧ محطة كهربائية على النهرين وروافدهما فضلا عن مشروعات اخرى في قطاعات الزراعة والصناعة



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم.

يغطي المشروع ٦ محافظات في جنوب شرق تركيا مساحتها ٧٣٠ الفا و٨٦٣ كيلو مترا مربعا ويتكلف المشروع نحو ٢٠ مليار دولار ومن المقرر الانتهاء من تنفيذه عام ٢٠٠١.

يوفر المشروع التركي المياه اللازمة لزراعة وري ١.٨ مليون هكتار في المناطق الجنوبية الشرقية بما يعادل خمس مساحة الاراضي الزراعية الحالية في تركيا، كما يوفر انتاج ٢٧ الفا و٧٣٨ مليار كيلووات/ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا ويهيئ ١.٦ مليون فرصة عمل جديدة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية في منطقة المشروع.

ويتيح المشروع امكانية زيادة الانتاج السمكي في بحيرات المشروع الى حوالي ١.٤٩ مليون طن سنويا، وزيادة حصة تصدير المحاصلات الزراعية الى البلدان العربية من ٢٣٪ الى ٢٥٪ عام ١٩٩٤.

وتشير الدراسة الى الآثار السلبية للمشروع على سورية والعراق بسبب انخفاض منسوب المياه التي تصل اليهما من دجلة والفرات.

تنبع مشكلة نهر الفرات من عدم ابرام اتفاقية دولية لتقسيم المياه بين البلدان الثلاثة (تركيا ـ سورية ـ العراق) وهي مشكلة ترجع لعام ١٩٦٢ عندما بدات مفاوضات بشأنها بين هذه الدول.

وتفاقمت المشكلة نتيجة اصرار الجانب التركي على التصرف في مياه النهر دون التشاور مع سورية والعراق او اخذ مصالحهما بعين الاعتبار ففي ٩ سبتمبر(ايلول) بدأ الاتراك بملء بحيرة سد «كيبان» على الفرات ولم تسمح تركيا بمرور اكثر من ١٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٨ عندما وقع العراق بروتوكولا مع تركيا تشكلت بموجبه لجنة فنية مشتركة لإعداد تقرير خلال عامين بشأن احتياجات كل بلد من مياه الفرات.. ووافقت سورية على البروتوكول عام ١٩٨٣ لتواجه باجراء استفزازي تركي بالاعلان عن تخفيض تدفق مياه الفرات من ٥٠٠ الى ١٢٠ مترا مكعبا في الثانية لمدة شهر، لرفع منسوب المياه خلف سد اتاتورك.

صاحب القرار التركي تحرك دبلوماسي مكثف لشرح وجهة نظر تركيا للدول العربية لامتصاص غضب عربي ضد انقره.

وانحصر الموقف السوري والعراقي من هذه المشكلة في مطالبة تركيا بتقليص فترة تنفيذ القرار التركي خاصة وان القرار الحق اضرارا فادحة بسورية في المحاصيل الشتوية وتوقفت سبع وحدات بمحطة كهرباء سد الطبقة عن العمل كما ادى القرار الى توقف محطة كهرباء سد القادسية عن العمل نهائيا خلال عام ١٩٩١.

واستمرت التهديدات التركية بحرمان سورية والعراق من حقوقهما التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، وفي ٢٥ يوليو (تموز) للماضي ضرب رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل عرض الحائط بكل احكام القانون الدولي العام والقواعد والتوصيات والمبادئ التي اقرتها جمعيات ومؤسسات القانون الدولي المتعلقة بالانهار المشتركة حيث اعلن ديميريل حق تركيا في التحكم في مياه النهرين.

وتحركت الجامعة العربية للحفاظ على الحقوق السورية والعراقية في مياه النهرين واستدعت القائم باعمال السفارة التركية في القاهرة لإبلاغه بقلق الجامعة ازاء المواقف التركية من نهري دجلة والفرات ودعت تركيا الى تسوية المشكلة بالتمسك بمبادئ واحكام القانون الدولي العام وعدم الاضرار بالغير حرصا على العلاقات التاريخية التركية ـ العربية.

تشير الدراسة الى ان العجز المائي في اسرائيل سيصل الى ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا عام ٢٠٠٠ وتسطو اسرائيل سنويا على ١٢٠٠ مليون متر مكعب بالاضافة الى ٢٣٠ مليون متر مكعب من نهر الوجا الاردني ونحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية في قطاع غزة.

وعرقلت اسرائيل مشروع الوحدة السوري ـ الاردني لاستغلال مياه نهر اليرموك بسبب نفوذها لدى البنك الدولي ممول للمشروع واشترطت الحصول على ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر سنويا. وتؤكد الدراسة ان ٦٧٪ من استهلاك اسرائيل من المياه حاليا تحصل عليه سطوا من مصادر المياه العربية،فهي تحصل على ٢٥٪ من احتياجاتها المائية من مياه الضفة الغربية و٢٢٪ من هضبة الجولان السورية المحتلة و٢٠٪ من جنوب لبنان.

وترى الدراسة ان اسرائيل تريد استمرار سيطرتها على مصادر المياه العربية واضفاء صفة الشرعية على هذه السيطرة من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

وتتوقع الدراسة أن تضغط اسرائيل على العرب للموافقة على مشروع انابيب السلام التركية. وتدعو الدراسة الدول العربية الى اتخاذ موقف عربي موحد ازاء مشكلة المياه، وتلتزم بعدم الموافقة على اي تعاون اقليمي مع اسرائيل في موضوع المياه قبل التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

الهجرة والسلام (٢ من ٣)

تدفق المهاجرين يفوق قدرة اسرائيل على الاستيعاب ويشجع على العدوان

عزالدين سطاس *

■ تسعى اسرائيل الى زيادة عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً الى مليون مهاجر او ما يزيد، فهل اسرائيل في حدود عام ١٩٤٨ قادرة على استيعاب هذا العدد؟ وماذا تفعل اذا كانت غير قادرة؟

بداية، لأي رقعة جغرافية ثابتة المساحة، طاقة محدودة لاستيعاب السكان، مهما كانت خصائص هذه الارض ومواصفاتها ايجابية، ومهما بلغت التكنولوجيا من تطور، مثلاً هولندا تبلغ مساحتها نحو ١٣٩٥٨ ميلاً مربعاً، وفاقت غيرها من الدول في مجال استغلال الارض واستثمارها، لا يمكن ان تستوعب سكاناً بلا حدود.

وفي الصحافة الاسرائيلية حديث يقول ان سعة الاستيعاب لاسرائيل كبيرة، من هؤلاء عالم الجغرافيا وتخطيط المدن اليشع افرات، الذي تحدث عن الموضوع وقال: «ان سعة الاستيعاب كبيرة جداً، وذلك وفق المخطط التنظيمي القطري لتوزيع السكان». وأضاف: «من اجل استيعاب الموجة الراهنة، لا حاجة لارض اسرائيل الكبيرة جداً، فهناك امكانات مستقبلية لاستيعاب نحو مليوني نسمة».

يمكن طرح العديد من الاسئلة على النحو الآتي:

اولاً: ماذا يعني اليشع افرات بعبارة «ارض اسرائيل الكبيرة جداً»؟ ما هي مساحة هذه الارض؟ وفي اي الاتجاهات تمتد؟ في حدود معلوماتنا لا توجد اراض سائبة حول اسرائيل.

ثانياً: يتحدث افرات عن موجة الهجرة الحالية، ويبشر بقدرة اسرائيل على استيعاب هذه الموجة، وذلك وفق المخطط التنظيمي القطري لتوزيع السكان. والسؤال: ماذا بشأن الموجات اللاحقة، ما دامت الهجرة بلا سقف في التوجه الاسرائيلي؟ اين سيتم استيعاب هذه الموجات؟ وهل مشاكل الاستيعاب تنحصر فقط في مسألة الرقعة الجغرافية، ام ان للاستيعاب مشاكل أخرى، لا تقل اهمية عن مشكلة الرقعة الجغرافية؟ واذا كانت «ارض اسرائيل الصغيرة» عاجزة عن الاستيعاب، فهل هذا يعني توطينهم في «ارض اسرائيل الكبيرة جداً»؟ ان هذا يؤكد النية الاسرائيلية في الاستمرار في سياسات التوسع والعدوان.

ثالثاً: هناك فارق كبير بين السعة النظرية والسعة الواقعية. ففي الاولى يمكن وضع مخططات تنظيمية قادرة على الاستيعاب، اما في الثانية، فان مسألة الاستيعاب ليست بهذه السهولة. فهناك عوامل واعتبارات غير عامل المساحة، تجعل من الاستيطان في الموقع مسألة خاضعة للنقاش، من ذلك عامل المناخ والماء، ومدى قدرة الموقع على توفير فرص العمل، اضافة الى العامل الاجتماعي، وغير ذلك من العوامل التي يجب ان تتوافر في الموقع حتى تنجح عملية الاستيعاب.

في معادلة السعة، الطرف الاول متحول، ويمثل السكان، في حين الطرف الثاني ثابت، ويمثل مساحة الارض. والامر الطبيعي في هذه المعادلة، ان يكون الطرف الثاني اكبر من الطرف الاول. اي ان التوازن يرتقي الى افضل درجاته، كلما كان عدد السكان اقل من طاقة الارض على الاستيعاب وبالمعنى الشامل للكلمة، ويشكل الوصول الى مرحلة التوازن الحسابي في معادلة السعة السكانية حال خطرة، تستدعي القيام باجراءات فعالة للحد من تعاظم الطرف الاول.

وعموماً هناك اكثر من خيار امام الدول التي تبلغ مرحلة التوازن الحسابي، نوجزها على النحو الآتي:

الاول، يتمثل في محاولة الحد من تعاظم الطرف الاول، اي محاولة الابقاء على عدد سكان شبه ثابت، او على نسبة تزايد قليلة جداً، وذلك عن طريق تحديد النسل ومنع اي هجرة خارجية، والسماح بالهجرة الى الخارج.

الخيار الثاني، يتمثل في احداث تعاظم في الطرف الثاني، يوازي التعاظم في الطرف الاول او يفوقه، وذلك عن طريق احتلال اراضي الغير.

الخيار الثالث، يتمثل في الدمج ما بين الخيارين الاول والثاني.

وفي الحال الاسرائيلية، نجد ان الخيار الثاني هو المأخوذ به، فقد بلغ اجمالي عدد سكان اسرائيل في مطلع العام ١٩٩٠ نحو اربعة ملايين و٦٠٧ آلاف نسمة، ويتوقع ان يصل هذا العدد الى خمسة ملايين و٣٠٠ الف نسمة في نهاية العام ١٩٩٥، وذلك على اساس معدل النمو السكاني العام في تلك الفترة، الذي يقدر بنحو ٢,٤ في المئة. فاذا اضفنا الى هذا الرقم عدد المهاجرين، المحقق والمقدر، حتى العام ١٩٩٥، وهو في حدود مليون مهاجر فإن عدد السكان سيبلغ نحو ستة ملايين و٣٠٠ الف نسمة، اي بزيادة قدرها مليون و٦٩٣ الف نسمة، وهي زيادة كبيرة جداً، ولها اكثر من مدلول ومغزى.

ان وصول عدد السكان الى ما يزيد عن ستة ملايين نسمة في العام ١٩٩٥، يعني ان هذا العدد سيصل في نهاية القرن الجاري الى سبعة ملايين ونصف المليون نسمة تقريباً، وان يصل في العام ٢٠٢٠ الى نحو عشرة ملايين نسمة. فهل اسرائيل في حدود عام ١٩٤٨ قادرة على استيعاب هذا العدد؟

ستنعكس هذه الزيادة على مسألة مهمة هي مسألة الكثافة الكيلومترية. ان بلوغ عدد السكان في اسرائيل نحو عشرة ملايين نسمة، يعني ان الكثافة



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

الكيلومترية العامة ستبلغ نحو ٤٨٣ نسمة في كل كيلومتر مربع، وهي كثافة عالية في كل الاحوال.

وهناك فارق كبير بين الكثافة الواقعية وبين الكثافة العامة، ولا تعبر الأخيرة عادة بدقة عن واقع الكثافة، التي تختلف من منطقة لأخرى بحكم اعتبارات عدة، مثل المناخ والتربة والماء، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر عادة على التوزيع الجغرافي للسكان. وفي اسرائيل نجد ان الغالبية العظمى من السكان، يتجمعون في المستطيل الممتد طولاً من عسقلان الى حيفا وعرضاً بنحو ١٠ كم من الشاطئ الى العمق الداخلي، اضافة الى مدينة القدس والمنطقة المحيطة بطريق القدس – اللد. ولهذا السبب ولأسباب اخرى، تحاول اسرائيل توجيه المهاجرين الى منطقتي الجليل والنقب، بهدف ايجاد غالبية يهودية في منطقة الجليل ثم تهويدها، وبهدف تطوير منطقة النقب وتحويلها الى منطقة ذات كثافة بشرية عالية، يمكن ان تشكل حاجزاً بشرياً بالقرب من الحدود المصرية، ونقطة انطلاق لعمليات العدوان مستقبلاً.

غير ان معظم المهاجرين الجدد رفضوا التوجه الى النقب باعتراف المصادر الاسرائيلية، وهذا امر طبيعي. فالمهاجر يحبذ التوطن في المناطق الاكثر ملاءمة للحياة والاقل خطراً. ولا نعتقد ان المهاجر الجديد، سيقتدي بتوجيهات بن غوريون ويذهب الى لواء الجنوب، الذي هو صحراء النقب، اذ ليس من السهل ان يتلاءم مع الصحراء من ولد وعاش في اجواء مدينة يختلف مناخها كلياً عن مناخ الصحراء، ومن كان دافعه الاساس للهجرة هو الدافع المادي، وليس دافع الانتماء الصهيوني. كما لا نعتقد ان المهاجر الجديد يحبذ التوطن في منطقة تضم غالبية عربية مضطهدة، كما هو الحال في منطقة الجليل، وتشكل منطقة توتر دائم لاكثر من اعتبار، من ذلك مثلاً، الاطماع الاسرائيلية في كل من الجنوب اللبناني والجولان السوري.

ان توجه المهاجرين الجدد الى المناطق الاكثر كثافة، سيؤدي لا شك الى تفاقم ازمة الكثافة البشرية، وهو امر غير مرغوب فيه اسرائيلياً لاكثر من اعتبار. وازاء هذا الواقع، لجأت اسرائيل الى لعبة مكشوفة، تمثلت في توجيه بعض المهاجرين القدامى الى المناطق المحتلة، بغرض تحقيق هدفين في آن، الاول هو افساح المجال امام المهاجرين الجدد للتوطن في الاماكن الملائمة من دون ان يؤثر ذلك على مسألة الكثافة الكيلومترية، والثاني هو التخفيف من حدة الضغوط الدولية، التي تطالب بعدم توطين المهاجرين الجدد في المناطق المحتلة، وكان المشكلة مشكلة مهاجر قديم ومهاجر جديد.

يتضح مما تقدم، ان السعة السكانية لاسرائيل في حدود عام ١٩٤٨، التي تحدث عنها اليشع افرات، هي في الطريق الى التلاشي، امام تدفق مليون مهاجر جديد، فكيف بمليونين كما يرى افرات!

تثير الدوائر الاسرائيلية من حين لآخر ضجة كبرى حول المياه، وتتحدث عن ازمة مائية تهدد وجود اسرائيل؛ وتحاول ان توجه الانظار نحو مصادر المياه في الدول المجاورة لفلسطين وأن تصور للشارع الاسرائيلي، وللراي العام العالمي، ان من حق اسرائيل استغلال هذه المياه مسوغة ذرائعها، تارة، بان هذه المياه تذهب هدراً، وتارة اخرى، بانها تقع ضمن ما يسمى في المصطلح الصهيوني «ارض اسرائيل الكبرى او التاريخية»، وحين تقوم دولة عربية من دول المواجهة، باستغلال المياه التي تقع ضمن اراضيها في مشاريع تنموية، تقيم اسرائيل القيامة ضد هذه الدولة، وتحاول تأليب الراي العام العالمي ضدها، وكأن حق استثمار المياه في المنطقة فقط ملك اسرائيل وحدها، او بعبارة أخرى، وكأن الحياة فقط من حق الاسرائيليين وحدهم.

وفي الحقيقة، تحاول اسرائيل ان تجعل من المياه ذريعة للتوسع، ولعل عدوان ١٩٦٧ لاوضح مثال على ذلك، وكذلك عدوان ١٩٨٢ على لبنان، الذي استهدف في ما استهدف السيطرة على مياه نهر الليطاني.

في المعطى الاسرائيلي المنشور، تستثمر اسرائيل حالياً نحو ٩٧ في المئة من مجموع الموارد المائية المتاحة، وتشكو من عجز سنوي يراوح ما بين ٢٥٠ – ٤٠٠ مليون متر مكعب، وتبلغ حصة الفرد الاسرائيلي من الماء المستهلك نحو ٥٠٠ متر مكعب سنوياً.

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء التقدير الاسرائيلي لزيادة عدد السكان في السنوات المقبلة، فإن الحاجة الى المياه ستزداد وذلك نتيجة ازدياد عدد السكان من جهة، وازدياد الاستهلاك في القطاعين الزراعي والصناعي من جهة اخرى. ويقدر حجم الزيادة في استهلاك الماء بنحو ٨٥٠ مليون متر مكعب في العام ١٩٩٥، اي ثلث الاستهلاك الحالي تقريباً، وهي كمية كبيرة لا شك، فمن اين ستحصل اسرائيل على هذه الكمية، في الوقت الذي تشكو فيه الآن من عجز سنوي؟ ولماذا تستقدم كل هذا العدد من المهاجرين، ما دامت عاجزة عن تأمين حاجتها من المياه في الوقت الحاضر؟

حاولت اسرائيل منذ سنوات عدة ايجاد حل محلي لمشكلة الماء، ولجأت الى اكثر من حل، من ذلك مثلاً، تحلية مياه البحر، واستمطار الغيوم، وتكرير مياه الصرف لاعادة استخدامها، وزيادة طاقة المصادر المستثمرة، واقترح بعضهم استيراد المياه من تركيا، عبر بالونات بلاستيكية ضخمة. غير ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل لاسباب عدة، من ذلك ارتفاع التكاليف، وقلة المردود، وعجز مصادر المياه المستثمرة عن زيادة التدفق، وانعدام الجدوى في مسألة الاستيراد. ويبين استعراض جميع هذه الاقتراحات انها عاجزة عن سد العجز الحالي، فكيف بالعجز المستقبلي؟

في معادلة السكان / المياه، الامر الطبيعي ان يكون الطرف الثاني، وهو الماء، اكبر من الطرف الاول، وهو عدد السكان، اي ان المعادلة في الحال الطبيعية ليست متوازنة في المفهوم الحسابي. ويشكل الوصول الى مرحلة التوازن الحسابي في معادلة السكان/ المياه حال سلبية، لها مؤشرات



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٢

خطيرة جداً. لان الطرف الاول متحول، في حين يتميز الطرف الثاني بثبات الطاقة مع احتمال التراجع.

عموماً هناك خياران امام الدول التي تبلغ مرحلة التوازن الحسابي، وتاخذ هذه الدول عادة اما بالخيارين معاً او بأحدهما. الاول يتمثل في محاولة الحد من تعاظم الطرف الاول، ومحاولة الابقاء على عدد سكان شبه ثابت، او على نسبة تزايد قليلة جداً. والخيار الثاني يتمثل في زيادة التعاظم في الطرف الثاني، اي زيادة طاقة مصادر المياه المحلية، واذا تعذر هذا، وتعذر الحد من تعاظم الطرف الاول لسبب ما، تلجا الدول عادة الى حل خارجي، يتمثل في تامين مصادر خارجية تلبي الحاجة الى الماء، او تخفف من وطاة هذه الحاجة، كما هو الحال في الكثير من الدول التي تعاني من قلة المياه.

وفي الحال الاسرائيلية، نجد العكس تماماً. على رغم تحذيرات خبراء المياه منذ ما قبل قيام اسرائيل، وتاكيدهم على عدم قدرة مصادر المياه في فلسطين على تلبية متطلبات المشروع الصهيوني. ففي اسرائيل، يشهد الطرف الاول (السكان) تعاظماً متواصلاً، وبوتائر سريعة غير طبيعية، اذ يبلغ نحو ٣,٢ في المئة سنوياً، اضافة الى استمرار تدفق موجات المهاجرين، لا سيما اذا نجحت حكومة رابين في الحصول على ضمانات القروض الاميركية لمعالجة مشاكل الاستيعاب. في حين يشهد الطرف الثاني (المياه) عجزاً تاماً عن ملاحقة التعاظم في الطرف الاول، وفق المعطيات الاسرائيلية نفسها. وهكذا يزداد الفرق بين طرفي المعادلة لصالح السكان، بدلاً من ان يكون هذا الفارق لصالح المياه.

وتحاول اسرائيل منذ قيامها ان تعالج هذا الخلل بحل خارجي، يتمثل في محاولات الاستيلاء على مصادر المياه في الدول العربية المجاورة لفلسطين، والمطالبة بالمشاركة في استثمار بعض هذه المصادر، وفي كلتا الحالين، يبقى التوجه الاسرائيلي في حل ازمة المياه توجهاً عدوانياً، وتبقى اسباب ازمة المياه في اسرائيل غير طبيعية، وتعبر عن الرغبة في التوسع تحت ذريعة المياه. ان ازمة المياه في اسرائيل ازمة مفتعلة او مستحدثة، لانها ناجمة اصلاً عن الاصرار على تدفق موجات المهاجرين، على رغم المعرفة التامة مسبقاً بعدم القدرة على تلبية حاجاتهم من المياه محلياً.

ويتكر ان الاوضاع في الدول العربية المجاورة لفلسطين تغيرت كثيراً منذ مطلع الخمسينات وحتى الآن، بعد ان شهدت هذه البلدان تطوراً كبيراً في كل ما يتعلق بالسكان، وبالقطاعين الزراعي والصناعي. لقد تضاعف عدد السكان في هذه الدول، وتضاعفت المشاريع الزراعية والصناعية فيها، وهذا حق من حقوقها الطبيعية، ولا يحق لأحد انكار هذا الحق على هذه الدول كما تحاول اسرائيل من حين لآخر. ويعاني بعض هذه الدول من ازمة مياه بسبب تعاظم الطرف الاول للمعادلة (السكان) مقابل محدودية الطرف الثاني (مصادر المياه) فلجأت هذه الدول الى سياسات ترشيد الاستهلاك المائي، للتخفيف من عبء الازمة.

---

* باحث في «مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية» - دمشق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

هل يمكن بناء نظام للتعاون المائى بالشرق الأوسط؟ (١ ـــ ٢)

لا أساس لتوقع « حرب مياه قادمة »

لايزال البعض غير مدرك لطبيعة المرحلة الجديدة التى يعيشها العالم بعد انهيار الشيوعية والاتحاد السوفييتي السابق، وما أدى إليه ذلك من انتهاء الحرب الباردة. وبنفس الدرجة لا يقف هؤلاء على حقيقة الأوضاع الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية وبداية مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية.

مصطفى علوى★

ولذلك فإن بعض مقولات المرحلة السابقة على تلك الأحداث الكبرى لاتزال تتردد فى كتابات وأحاديث البعض منا. ومثال ذلك القول بأن «الحرب القادمة فى الشرق الأوسط ستكون حرب مياه». فتلك المقولة انطلقت فى النصف الثانى من الثمانينات على لسان خبراء ومراكز للبحوث فى الغرب وإسرائيل. وربما كان لها قصد سياسى آنذاك. فهل من الصحيح أن نظل نكرر تلك المقولة التى ناسبت ظرفاً تاريخياً معيناً وخدمت أغراضاً سياسية لأطراف معينة، بعد أن انتهى ذلك الظرف التاريخى وبعد علمنا أنها موجهة سياسياً لخدمة أطراف أخرى غيرنا؟

بطبيعة الحال ، ليس لنا مصلحة فى ترديد هذه المقولة دون تمحيص وتحليل لما إذا كانت تجسد الحقيقة والواقع الراهن أم لا. والأمر فى حقيقته لايعدو أن يكون اتباعاً للغير بدون علم.

فأحياناً ينزع المرء إلى مقولات اكتسبت قوة وحجية لدى الغير فاصبحت لاينازعها احد حتى يكون عدم تحديها من باب إيثار السلامة هو النمط السائد للسلوك الفكرى لدى كثيرين.

مقولات انتهى عمرها

على العكس من ذلك يتجه هذا المقال إلى تحدى مقولة «حرب المياه القادمة فى الشرق الأوسط». ذلك أن تحدى مقولات انتهى عمرها الافتراضى وفقدت حجيتها ومصداقيتها لهو أمر مفيد فى مجال التجديد الفكرى ورفض التحجر وحصار النفس داخل أطر قديمة غير مجدية. وفضلاً عن أن تحدى مقولات قديمة ومراجعتها هو من قبيل الممارسات المنطقية والعقلانية النافعة، فإن الشرق الأوسط يعانى من «مشكلة مياه»، وليس من أزمة مياه. وفرق بين المشكلة والأزمة، فالمشكلة توجد وتستمر لفترة غير قصيرة دون أن تمثل بالضرورة مصدراً لتهديد حال وخطير للأمن القومى. أما الأزمة فلا. فهى بحكم تعريفها مصدر للتهديد. ومن ناحية أخرى فإن مشكلة المياه كانت ـــ فى أحد أبعادها ـــ انعكاساً للصراعات الإقليمية الحادة فى المنطقة أكثر مما كانت هى نفسها مصدراً لتلك الصراعات. فالتلاعب بالمياه أو مفاقمة مشكلتها من جانب إحدى دول المنطقة ارتبط دائماً بتصاعد فى الصراع الأساسى القائم بين هذه الدول ودول أخرى مجاورة. أى أن تفاقم مشكلة المياه كان ناتجاً فى الغالب عن تفاقم أو تصاعد صراع سياسى أو سياسى ـ استراتيجى أكبر فيما بين أطراف العلاقة المائية المعنية. ولقد استخدمت مشكلة المياه أكثر من مرة كأداة لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى أو كأداة لإدارة الصراع فى الخليج وحوله سواء أثناء الحرب العراقية الإيرانية أو أثناء حرب الخليج الثانية وفيما بعدها.

وكان لكل من إسرائيل وتركيا النصيب الأوفر فى استخدام المياه كأداة فى إدارة الصراع مع الدول والأطراف المجاورة والتى كانت دائماً دولاً وأطرافاً عربية مثل الأردن ولبنان وسوريا والشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة فى حالة إسرائيل، وسوريا والعراق فى حالة تركيا. ولكن ليس من السهل القول بأن مشكلة المياه انشأت أو أنتجت صراعات من العدم بين أطراف تلك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

المشكلة وإن كانت أسهمت فى مفاقمة أو تصعيد صراعات سياسية عامة قائمة أصلاً بين تلك الأطراف.

فلم يكن الصراع بين إسرائيل وكل من سوريا أو الأردن أو الشعب الفلسطينى بسبب المياه. ولم تكن المياه هى السبب الرئيسى للحروب فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى. أما الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ فقد قيل إنه كان بسبب المياه. ولكن دوافع ذلك الغزو تمثلت فى عوامل أخرى ترتبط إما بالوجود العسكرى والسياسى الفلسطينى فى الجنوب اللبنانى وانعكاساته على أمن إسرائيل ، أو بالوجود العسكرى والسياسى السورى فى منطقة البقاع وتأثيرات ذلك على التوازن الإقليمى بين سوريا وإسرائيل فى منطقة الشام. أى أن المياه لم تكن الدافع الوحيد، كما لم تكن السبب الأول والأهم، الذي يفسر ذلك الغزو.

وبالمثل لايمكن رد الصراع بين تركيا وسوريا أو بين تركيا والعراق إلى مشكلة المياه بين تلك الدول. بل إن الصراع بين هذه الأطراف الثلاثة قائم قبل أن تعرف العلاقات فيما بينها وجوداً لمشكلة المياه.

فالعلاقات التركية السورية تعانى من صراع تاريخى بين الطرفين بسبب مشكلة لواء الاسكندرونة، فضلاً عن الدور الذى تلعبه سوريا فى التاثير على الصراع بين الحكم فى تركيا والاكراد الاتراك. وتعقيدات الصراع بين البلدين هى التى أدت إلى محاولة تركيا توظيف المياه كأداة للتاثير على سوريا، ولردعها عن تبنى سياسات مؤثرة إزاء مشكلتى الاسكندرونة والاكراد الاتراك.

ورغم أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وتركيا كانت فى السنوات الأخيرة علاقات متنامية وضخمة، فإن التنافس بين الدولتين على الزعامة والتاثير فى أوضاع وسياسات منطقتى الهلال الخصيب والخليج، فضلاً عن التناقض فى توجهات السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الرسمية للبلدين، وفى الارتباطات والتحالفات الدولية لكل منهما، قد أدى إلى صراع كان فيما بينهما حولته حرب الخليج الثانية إلا تناقض وصراع سافر وعلنى. وفى إطار هذا الصراع استخدمت المياه وإمداداتها كأداة من جانب تركيا فى التاثير على الإرادة السياسية للعراق سواء فى مرحلة الصراع الكامن أو ، بصفة خاصة، فى مرحلة الصراع السافر الذى استخدمت فيه أدوات عديدة أخرى من جانب تركيا بالإضافة إلى التهديد بالتاثير فى موارد العراق من مياه الفرات.

المياه أداة للسلام

وهكذا يشير تاريخ الصراع فى المنطقة إلى أن المياه لم تكن أبداً سبباً فى الحروب التى وقعت بين دولها، ولم تكن أيضاً مصدراً لذلك الصراع، بقدر ماكانت ناتجاً من نواتجه. كما أن مستقبل المنطقة الذى تصنعه التحركات، والمفاوضات الراهنة الرامية إلى بناء السلام والاستقرار والتنمية، من خلال التعاون بين دول المنطقة، ينبئ بأن مشكلة المياه فى الشرق الأوسط لن تتحول إلى أزمة حادة، كما أن حرباً جديدة لن تقع بسبب تلك المشكلة بين دول المنطقة.

فالسلام وتسوية الصراعات يمثل هدفاً لدول المنطقة يحظى بأعلى درجات الاهتمام والجدية والصدقية. فهذه الدول فى حاجة إلى السلام لأنه بدون سلام لن تتحقق التنمية، وبدون تنمية لن يكون أمن وتتعرض الأنظمة والدول والمجتمعات لحالة من التآكل والانهيار والانقراض. كما أنه



بدون تنمية لن يمكن المحافظة على السلام الذى سيمثل هدفاً عزيزاً تحقق بعد طول صبر وانتظار. وللمياه والتعاون المائى دور أساسى ومهم فى تحقيق التنمية. ومن ثم يمكن للتعاون المائى أن يلعب دوراً أساسياً فى الحفاظ على السلام، بل ويمكن أن يلعب دوراً مكملاً فى صناعة السلام ابتداء.

أما بالنسبة للقوى الدولية الكبرى الراعية لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية فإن الاستقرار فى الشرق الأوسط فى المرحلة المقبلة يمثل هدفاً أصيلاً لسياساتها تجاه المنطقة لأنه يعمل على المحافظة على مصالحها وتنميتها، وبدون الاستقرار يمكن أن تتهدد تلك المصالح من خلال قوى عدم الاستقرار التى يمكنه أن تنمو وتزدهر فى حالة غياب السلام، أو فى حالة فشل مفاوضات السلام والتسوية الراهنة. وفى نظر هذه القوى الدولية يتحقق السلام من خلال حل أو تسوية النزاعات الثنائية بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية المعنية والفلسطينيين، سوريا، الأردن، ولبنان. ولكن السلام الحقيقى الذى يقود إلى الاستقرار لايمكن أن يتحقق إلا بتعاون إقليمى شامل فى مجالات التنمية والمياه وضبط التسلح والبيئة واللاجئين. ولذلك كانت مفاوضات السلام متعددة الأطراف. وهكذا كان التعاون المائى هو أحد مسالك صنع السلام والتنمية والاستقرار فى فلسفة المفاوضات الراهنة. أى أن التعاون المائى بين دول الشرق الأوسط سيكون أداة سلام بدلاً من أن تكون المشكلة المائية المستمرة أداة لتصعيد صراعات المنطقة المنكوبة.

وبعد أن تحققنا من أن التعاون فى مجال العلاقات المائية هو الهدف المبتغى بين دول الشرق الأوسط فى المستقبل المنظور، وأن الصراع حول المياه لن يكون هدفاً كما لن يكون أداة لحرب جديدة أو صراع جديد فإنه من المناسب أن نعرض فى مقال قادم لعناصر مشكلة المياه الراهنة فى المنطقة ولكيفية بناء نظام للتعاون السلمى فى مجال العلاقات المائية بين دول المنطقة.

---

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة



المصدر : ...... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

هل يمكن بناء نظام للتعاون المائى بالشرق الأوسط؟ (٢ ـ ٢)

المياه كوسيلة لصنع السلام

كيف تكون المياه طريقاً إلى السلام؟ هذا هو السؤال الرئيسى المطروح على مفاوضات وأعمال لجنة المياه التى بدأت جولتها الحالية يوم الثلاثاء الماضى ضمن مسار المفاوضات متعددة الأطراف.

وحتى تكون المياه طريقاً إلى السلام، فلابد أن تبحث لجنة مفاوضات المياه فى وضع نظام قانونى يتضمن قواعد تنظيم علاقات المياه بين دول المنطقة. كذلك يجب البحث فى طرق تنمية موارد المياه أو على الأقل الحفاظ عليها، وفى إنشاء مركز إقليمى لمعلومات المياه أو تنظيم إقليمى يختص بكافة وظائف المعلومات والتخطيط والتحقق. وأخيراً فإن مساهمة العلاقات المائية فى صنع سلام الشرق الأوسط يمكن أن يكتمل بواسطة الاتفاق على مشروعات تنمية مشتركة بين الدول المشتركة فى مورد مائى واحد فى مجالات الرى والزراعة والكهرباء والنقل...إلخ.

د. مصطفى علوى★

غير أن النجاح فى مهمة تحديد آليات إسهام المياه فى صنع السلام يستلزم وضوحاً فى فهم واستيعاب عناصر مشكلة المياه وأبعادها وحدودها وأطرافها.

فمشكلة المياه فى الشرق الأوسط مشكلة مركبة لتعدد أبعادها ومصادرها. فللمشكلة أبعاد اقتصادية، وأخرى فنية، وثالثة قانونية، ورابعة سياسية. وهذه الأبعاد متداخلة مترابطة، وفى داخل كل من هذه الأبعاد تتنوع العوامل التى تنشىء مشكلة المياه.

العرض .. والطلب

ويتمثل البعد الاقتصادى للمشكلة فى ندرة موارد المياه بصفة عامة فى المنطقة باعتبارها منطقة جافة. وتزداد حدة المشكلة فى بعض أجزاء المنطقة. وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكانى، وتنامى مشروعات التوسع الزراعى والتطوير الصناعى. وتتلخص المشكلة فى جانبها الاقتصادى فى خلل بين العرض والطلب.

ومن الناحية الفنية هناك هدر للموارد المائية يعود إلى تزايد معدلات الفاقد فى المصارف وباطن الأرض قد. وعن طريق البخر، فضلاً عن أنماط الاستهلاك غير الرشيد للموارد المائية فى المنازل أو فى الرى بسبب التخلف التكنولوجى.

ومن الناحية القانونية تعانى العلاقات المائية من غياب، أو ضعف، الإطار القانونى اللازم لتنظيم تلك العلاقات بما يضمن عدم التنازع بين أطرافها فليس هناك اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف لتنظيم العلاقات المائية بين دول الشرق الأوسط. وإن وجدت بعض هذه الاتفاقيات فإنها غالباً غير نافذة عملاً.

تأتى المشكلات والصراعات السياسية الإقليمية لتكمل حلقة مصادر مشكلة المياه. فالصراعات الإقليمية تنعكس سلباً على علاقات المياه، فيترتب على ذلك قيام طرف ما باستغلال الموارد المائية لطرف آخر بغير حق ودون سند قانونى، أو تحكم طرف ما بقرار منفرد فى موارد نهر دولى بما يؤثر فى حصة دول أخرى تقع على نفس النهر. فإسرائيل مثلاً تستغل الجزء الأكبر من مياه الآبار الجوفية فى الضفة وغزة لمصلحة المستوطنين



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

اليهود، كما تستفيد من مياه الليطاني في جنوب لبنان، ومن نزحها لمياه نهر الأردن إلى بحيرة طبرية، مستفيدة من واقع الاحتلال أو السيطرة. أما تركيا فإنها عمدت أكثر من مرة إلى أعمال أو تهديدات من شأنها التأثير في الموارد المائية والمصالح الوطنية لكل من سوريا والعراق مستغلة وقوع منابع الفرات داخل أراضيها.

ولكي تستطيع مفاوضات المياه أن تحقق إنجازاً لابد لها من الاتفاق على حدود المشكلة المائية وماينبغي طرحه منها على المفاوضات وماينبغي إبقاؤه خارجها، ثم لابد أن تطرح الأطراف المختلفة مواقفها وتصوراتها بشأن حل المشكلة بوضوح وانفتاح والانطلاق من قاعدة تنمية المصالح المشتركة وتبادل المنافع.

وفي هذا الصدد فإن إبقاء نهر النيل خارج مفاوضات المياه الراهنة يؤدي إلى زيادة فرص نجاح تلك المفاوضات. فالنيل، وإن كان مصبه يقع في مصر التي هي جزء من الشرق الأوسط، يمر بالعديد من الدول الأفريقية التي تقع خارج ذلك الإقليم تماماً. ولان معظم الدول الواقعة في حوض نهر النيل لاتنتمي إلى إقليم الشرق الاوسط، فإن المشاكل التي قد تثور بشأن ذلك النهر لايمكن أن تكون مشاكل شرق أوسطية، بل هي بالأساس مشاكل أفريقية، وينبغي معالجتها في هذا الإطار. أما إدخال هذه المشكلة الأفريقية ضمن جدول أعمال مفاوضات المياه في الشرق الأوسط فلن يؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد والإرباك لتلك المفاوضات.

المياه طريق إلى السلام

ليس من المعروف بعد ماهي المواقف والمقترحات المحددة لأطراف مفاوضات المياه بشأن حل المشكلات المائية بطريقة تسهم في صنع السلام في المنطقة. فالمفاوضات لاتزال في مراحلها الأولى، وفي هذه المراحل الاولى تأخذ المفاوضات متعددة الأطراف شكل حلقات النقاش، وهي، من ثم، لم تنتقل بعد إلى مرحلة تقديم مقترحات محددة أو مواقف معينة.

ولكن بافتراض أن هدف هذه المفاوضات هو إقامة نظام سلمي للتعاون المائي بين دول المنطقة، كجزء من عملية صنع السلام الدائم والشامل فيها، يمكن للمرء أن يتأمل فيطرح أفكاراً في هذا الشأن على النحو التالي:

أولاً: لايمكن التفكير في إقامة نظام للتعاون المائي دون الاتفاق على ضرورة إنشاء إطار من القواعد القانونية التعاقدية اللازمة لتنظيم العلاقات المائية بين دول المنطقة. والعلاقات المائية التي تحتاج إلى قواعد منظمة لا ترتبط فقط باقتسام المياه، وإنما تتعدى ذلك إلى معالجة كافة الموضوعات الاقتصادية والبيئية والملاحية الاخرى المتعلقة باستخدام واستغلال موارد المياه المشتركة وبخاصة الانهار الدولية، خاصة أن بعض هذه الموضوعات الأخيرة حظيت باهتمام قليل من جانب القانون الدولي القائم في معالجته للمسائل المرتبطة بالانهار الدولية كمرافق دولية مشتركة.

وفيما يتعلق باقتسام مياه النهر الدولي ينبغي أن تعالج المسألة من حيث الكم والنوع، أو الكيف، في آن واحد، أي أن تراعي قواعد العدالة المستقرة في المبادىء الدولية المقننة في الأنظمة القانونية الدولية للأنهار الدولية في مناطق أخرى من العالم، وبخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وذلك سواء من حيث كمية المياه التي يحصل عليها كل طرف أو من حيث نوعية تلك المياه، كأن لاتكون حصة أحد الأطراف مياهاً تزداد فيها نسبة الملوحة إلى درجة تعرض أراضيها الزراعية للخطر. وهنا يمكن الاسترشاد بمبادىء هلسنكي، وأعمال لجنة جينيف التي تقوم باستعراض مبادىء هلسنكي، فضلاً عن الخبرة السابقة في مجال إدارة العلاقات النهرية فيما بين دول الدانوب وغيره من انهار أوروبا الدولية، وكذلك اتفاقية تقسيم مياه نهر كولورادو لتقسيم مياه النهر بين الولايات المتحدة والمكسيك عام ١٩٢٢.

إن عدم الاتفاق على مثل ذلك الإطار القانوني التعاقدي يعني استمرار تعرض العلاقات المائية بين دول المنطقة لنفس منطق القوة والانانية، ولنفس حالة الفوضى الناتجة حالياً عن غياب القانون. أما وصول الأطراف إلى اتفاق بشأن أهمية مثل ذلك الإطار القانوني فهو نقطة البداية لإحداث نقلة نوعية في مجال العلاقات المائية تكتمل بوضع مبادىء وقواعد مثل ذلك الإطار. وعند وضع قواعد اقتسام المياه في الشرق الأوسط ينبغي الاهتمام بالتداخل والارتباط بين المشكلات المائية المتعددة القائمة في المنطقة. فإذا ما انتهى الامر مثلاً بتقليل نصيب سوريا من مياه نهر الفرات فإنها قد تتجه إلى تقليل نصيب إسرائيل والأردن من مياه اليرموك. إن هناك اعتماداً متبادلاً ينبغي وضعه موضع الاعتبار عند الاتفاق على أسس عملية الاقتسام بحيث تأتي تلك الاسس متكاملة تغطي كافة أبعاد الصورة المركبة.

ثانياً : ينبغي الاتفاق على طرق تنمية الموارد المائية أوالحفاظ عليها، وتدبير كافة المستلزمات الضرورية لتحقيق هذا الهدف من رأس مال وتكنولوجيا وخبرة بشرية. ونحن نطرح هنا بعض الطرق التي يمكن التفكير فيها في هذا الصدد وهي: تخزين الفائض المائي

وقت الفيضان، معالجة مشكلة البخر، تحلية مياه البحر، إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد إعادة معالجتها، تطوير انظمة الري، التعاون في مجال إقامة السدود والاتفاق على سبل تامينها ضد التهديدات، ضبط استخدام مياة الأبار الجوفية، مناقشة جدوى مشروع أنابيب مياه السلام التركي مع مراعاة عدم تاثيره على حصص دول النهر الأصلية، ترشيد الاستهلاك، ثم زرع الغيوم.

وغنى عن البيان أن الاتفاق على مثل هذه الأساليب لتطوير وتنمية الموارد المائية يحتاج إلى امتلاك إرادة التعاون والسلام من جانب كل الأطراف وليس بعضهم، كما يحتاج إلى خبرات، وتقنيات الدول الصناعية المتقدمة المشاركة في مفاوضات المياه وإلى مساهماتها المالية كذلك، فضلاً عن توظيف وتطوير الخبرات المتاحة لدول المنطقة ذاتها في مجالات الري والمياه.

ثالثاً: العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بين دول المنطقة على التعاون في مشروعات مشتركة في مجالات تنمية وتحسين وتطوير أنظمة الري والزراعة والصرف وتوليد الكهرباء، وغير ذلك من مشروعات وبرامج التنمية المتكاملة المرتبطة بموضوع المياه. ويمكن أن يندرج في ذلك الإطار أيضاً مشروعات الربط الكهربائي بين دول المنطقة. إن ذلك، إن تحقق، سيعني انتقال المنطقة إلى مرحلة أخرى مغايرة تماماً لما سبق قوامها التعاون مع الاخرين من أجل خير ومصلحة الجميع حتى لو ترتب على ذلك التنازل عن التمسك ببعض ماكان يعتبر إلى وقت قريب جزءاً من السيادة الوطنية، وهو لم يعد الآن كذلك بعد التغير الجوهري في مفهوم السيادة ذاته.

رابعاً: ولايكتمل الإطار السابق لإقامة نظام للتعاون المائي في الشرق الأوسط إلا بالاتفاق على إنشاء تنظيم إقليمي للمياه في الشرق الاوسط يخدم كمركز للمعلومات المائية التي يحصل عليها من دول المنطقة بحرية وسهولة وكذلك من الأقمار الصناعية، ويعمل كجهة اختصاص في مجال التخطيط لمشروعات التعاون المائي وغير ذلك من مشروعات التنمية المرتبطة بالمياه مما سلف الإشارة إليه، ثم التحقق من وفاء الدول بتعهداتها في مجال العلاقات المائية. وقد يكون مثل ذلك التنظيم من الدقة والإحكام بحيث يمتلك القدرة على إرسال بعثات للتفتيش كوسيلة للتحقق.

ويحتاج هذا الإطار الطموح للتعاون المائي إلى دعم كبير في مجال رأس المال والتكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة الكبرى.

وأخيراً فإن هذا المشروع المقترح لنظام للتعاون المائي ينبغي أن يأتي في إطار تسوية سلمية متكاملة لكافة المشاكل والنزاعات المطروحة على مفاوضات الشرق الأوسط الراهنة.

★ استاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة



المصدر : الحرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

طبول حرب المياه من النيل إلى الفرات !!

الحرب .. الجوع .. التعاون .. إحتمالات لمستقبل مياه الشرق الأوسط

مخاطر جسيمة للمشروع التركى لمد المياه لدول الخليج العربى

● ما هى الاهداف الحقيقية وراء التعاون الاثيوبى ـ الاسرائيلى ؟

مطلوب :

تقسيم مياه الفرات بين سوريا والعراق وتركيا



المصدر : الحرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ٩٢

مع نهاية هذا القرن سيصبح الصراع في الشرق الاوسط صراعا مائيا وسوف تتمادى اسرائيل في سرقة مياه العرب وتنفذ تركيا مشروع الأناضول الذى يحرم سوريا والعراق من ثلثي نهر الفرات .. اما دول حوض النيل فسوف تعاني نقصا خطيرا في ايراد النهر مع حلول علم ٢٠٠٠ بسبب جفاف المنابع الاثيوبية والنمو المذهل للسكان ....

هذه سطور من تقرير لمركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن توضح ان الحرب القادمة في الشرق الاوسط ستكون بسبب نقطة المياه ولان العالم العربى مهدد بازمة غذائية لا منقذ له منها سوى استغلال مياه الانهار لايجاد فرص اكبر لانتاج أجود .. ويمثل النيل في مصر والفرات في سوريا والعراق والليطاني في لبنان اهم بؤر الصراع المائي في المستقبل ..

ولان اسرائيل تسعى لتحقيق حلمها التاريخي من النيل الى الفرات كان موضوع المياه بالنسبة للكيان الصهيوني نقطة التقاء تجمع بين الزعامات والقيادات الاسرائيلية من « بن جوريون » الى شامير .

فما هي المخاطر التى تهدد مصادر المياه العربية ؟ وما هي احتمالات المستقبل ؟ وهل يمكن ان تندلع حربا في مياه الشرق الاوسط ؟

حلم قديم

يتمثل الخطر الخارجي في تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائى العربى لاسباب كثيرة اهمها المشاركة في استغلال بعض الانهار او السيطرة على بعض مصادره او سرقة المياه العربية للاستفادة منها لانها تقع خارج امكانية استغلالها المباشر .. وظلت مثل هذه المخاوف راكدة حتى جاءت ازمة « الفرات » واقدام تركيا على تحويل مجراه لمدة شهر بهدف التخزين في سد اتاتورك بمثابة انذار بطبول حرب المياه في الشرق الاوسط .. واذا تتبعنا الخطر الخارجي نجد انه ليس بجديد لكنه يمتد منذ الستينات عندما اقدمت اسرائيل على تحويل مياه نهر الاردن بهدف زراعة الاراضى الاسرائيلية في فلسطين .. بل يمكن القول ان ذلك الخطر الداهم يرجع الى الخمسينات عندما بدا التفكير المصرى في بناء السد العالى للتحكم في مياه النيل من ناحية الجنوب ، ومنذ ان قررت اسرائيل السيطرة على مياه نهر الليطانى وتحويل مجراه الى شمال فلسطين .

اثيوبيا واسرائيل والنيل

ولكن ما هى المخاطر التى تهدد المياه العربية ؟

اولا مخاطر مياه النيل .. ترتبط مخاطر المياه العربية بالعدو الاسرائيلى وسعيه المستمر للحصول على المياه العربية بدءا بمشروع هرتزل عام ١٩٠٢ بهدف تحويل مياه النيل الى صحراء سيناء لتوطين الاسرائيليين فيها ، وعندما زار السادات اسرائيل وتحدث عن توصيل مياه النيل الى القدس من هنا فاسرائيل تنظر منذ زمن طويل الى النيل على انه المصدر الذى سيحل مشكلات الجفاف في المستقبل الامر الذى يجعلها باستمرار تهتم بعلاقاتها مع اثيوبيا وتعمق علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع بعض دول حوض النيل ، وتعتمد اثيوبيا على الولايات المتحدة في وضع الدراسات الموسعة لاستصلاح الاراضى الزراعية والتى قدرت حاجاتها باكثر من ٥٠٠ الف هكتار من الاراضى الواقعة على الحدود السودانية الاثيوبية ، واثبتت الدراسات ان مثل هذا المشروع يحرم مصر والسودان من خمسة بلايين متر مكعب من الماء ، وهذه السياسة كان قد تم وضعها في اعقاب التوتر بين القاهرة وواشنطن في اعقاب بناء السد العالى .

وواصلت اسرائيل انشاء مشروعاتها

تحقيق :
يوسف سعداوى

المائية على النيل وتطوير وتخطيط مصادرها المائية فاعلنت شركة « تاحل » الاسرائيلية انها تقوم باعمال ومشاريع في اثيوبيا لحساب البنك الدولى وكذلك تقوم باعمال مماثلة على الجانب الآخر لاثيوبيا في اوجادين وكشفت التقارير ان خبراء اسرائيليين قاموا بعمليات بحث ودراسة المناطق المحيطة بالنيل في هذه المواقع لتقديم الاقتراحات بشأن اقامة عدد من السدود على النيل الازرق .

وتقدر بعض الجهات المعنية بمياه الشرق الاوسط عدد المشاريع المائية المشتركة بين اثيوبيا واسرائيل بحوالى اربعين مشروعا مائيا على النيل الازرق بهدف تنمية الاراضى الواقعة على الحدود السودانية الاثيوبية .. ولا تقتصر اهداف اسرائيل من هذه المشروعات المائية في الحصول على المياه فقط بل هناك اهداف استراتيجية تسعى لتحقيقها من تعاونها مع اثيوبيا فبموجب التعاون السرى بين البلدين حصلت اثيوبيا من اسرائيل على القنابل العنقودية وطائرات الكفير في مقابل تهجير يهود الفلاشا من اثيوبيا الى اسرائيل . كما ان اسرائيل ترنو الى منطقة القرن الافريقي والحصول على مواطيء قدم فيها لتعزيز دورها في احداث وتطورات السودان واقامة منشآت عسكرية في جزيرة دهلك .

ويؤكد خبراء المياه في مصر ان تنفيذ المشاريع الاثيوبية سيلحق ضررا بمصر حيث يبلغ اجمالى واردات مصر المائية حوالى ٩١.٥ مليار متر مكعب ياتي منها ٥٥.٥ مليار من النيل .. وتخطط مصر لاستصلاح مايقرب من ثلاثة ملايين فدان حتى علم ٢٠٠٠ وهذه المساحة تحتاج الى ١٧ مليار متر مكعب من المياه .. وقبل هذه المشروعات المزمع اقامتها على النيل الازرق بالتعاون بين اسرائيل واثيوبيا من شأنها ان تحرم مصر من نسبة كبيرة من المياه بالاضافة الى تهديد امنها القومي الامر الذى حدا بوزير الحربية السابق ابو غزالة الى القول بانه اى مساس بالنيل لايعنى سوى الحرب ..

حروب في الفرات

صراعات على الفرات : يعتبر الفرات واحدا من اكبر انهار الشرق الاوسط يبلغ طوله ٢٣٥٠ كم منها حوالى ٩٠٠ كم داخل الاراضى التركية واكثر من ١٠٠٠ بالاراضى السورية والباقى داخل الاراضى العراقية .. أى ان الفرات هو شريان حيوى لكل من الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق .. وقامت هذه الدول في الماضى القريب بانشاء عدد من السدود للرى وتوليد الكهرباء وهي الان بصدد اقامة سدود اخرى لزيادة الاستفادة من طاقات النهر . وقامت تركيا علم ١٩٩٠ ولمدة شهر بقطع مياه نهر الفرات في سابقة ليس لها مثيل في

العالم مما اثر على الحياة في كل من العراق وسوريا وخالفت بذلك كل الاعراف والقانون الدولي والتي تقف ضد احتكار مصادر المياه .

ويمكن توضيح الصورة المستقبلية لنهر الفرات على انها مشكلة توزيع الحقوق بين الدول الثلاث ستطرح نفسها بدافع ضغوط المصالح الحيوية للدول الثلاث وامنها الغذائي سكان العراق سوف يتزايدون في نهاية هذا القرن ٢٠ نحو ٢٤ مليون نسمة مما يتطلب زيادة في الانتاج الغذائي وبالتالي استغلال مياه نهر الفرات .. فإذا كان العراق يستغل حاليا ٣٣ ٪ من نهر الفرات وعدد سكانه حوالي ١٤ مليونا .. ترى كم يحتاج من مياه الفرات عندما يتضاعف عدد سكانه .

كما أن سوريا سيتغير عدد سكانها الامر الذي سيحدث خللا بين الانتاج والاستهلاك لايمكن معالجته إلا برفع حصتها من استغلال مياه الفرات من ١٧ ٪ الى ٥١ ٪ من مياه الفرات ..

وهذه الارقام تقول ان تلبية الاحتياجات الحيوية للعراق وسوريا في العقد القادم تتطلب استغلالا يقارب ٢٤ مليار متر مكعب سنويا من مياه الفرات اى ٨٩.٩ ٪ نه فلا يتبقى لتركيا سوى ١٠.١ ٪ فقط في وقت ستكون في حاجة لكل قطرة مياه باعتبارها بلاد جبلية .

كما ان مشروع تطوير هضبة الاناضول في تركيا يقضي باقامة ١٣ مشروعا للري والطاقة عند منابع نهري دجلة والفرات ومن اهم هذه المشروعات « سد اتاتورك » .

ولما كانت تركيا هي الاولى التي يمر فيها نهر الفرات فهي قادرة على رفع حصتها والتأثير على سوريا والعراق والعكس غير ممكن وكذلك سوريا بالنسبة للعراق مما يخلق وضعا سياسيا وعسكريا متفجرا بين الدول الثلاث ، فسوريا والعراق يرفضان ان ينخفض تدفق نهر الفرات بسبب رغبات تركيا واحتياجاتها ، واذا مااستغلت سوريا الاراضي الصالحة للزراعة في حوض الفرات فسوف تستغل مايقرب من ٧٥ ٪ من تصريف الفرات ولايبقى للعراق سوى ٢٥ ٪ فقط !

مبادلة الماء بالنفط

وفي ظل اشتعال الموقف في دول المنطقة قامت تركيا بعرض فكرة مشروع « انابيب السلام » الذي يهدف الى تزويد دول الخليج العربي والعراق وسوريا والاردن بحوالي ملياري متر مكعب من المياه .. ويرى المحللون السياسيون ان مثل هذا المشروع يمكن تركيا من الحصول على النفط الخليجي مقابل المياه بالاضافة الى تدعيم دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة . ولكن مايخفيه المشروع - كما يرى المحللون ان اسرائيل سوف تستفيد منه لانه لا يتصور ان يتم مثل هذا المشروع دون ان تمر خطوط انابيب بالمنطقة الغربية مما يسهل على اسرائيل الاستفادة بنسبة معينة من المياه .

من هنا فما لم يتم الاتفاق بين الدول الثلاث (تركيا - سوريا - العراق) على توزيع حصص المياه في الفرات وابرام المعاهدات التي تنظم اقامة المشروعات المائية بما يحقق مصالح واحتياجات كل دولة فسوف تتولد حرب بينهم لانها ستكون حربا من اجل قطرة ماء ولقمة عيش لازمتين للحياة . !

سرقة اسرائيل لمياه العرب

ويقدر الخبراء استهلاك اسرائيل من المياه من الضفة الغربية بحوالي ٣/١ استهلاكها عن طريق الابار الاسرائيلية بالاضافة الى ٥٠ مليون متر مكعب سنويا تستهلكها المستعمرات في الضفة . ويلاحظ ان الابار الاسرائيلية ذات طاقة انتاجية اعلى من الابار العربية نظرا لانها على عمق يتراوح بين ٦٠ ، ١٠٠ متر وادى ذلك الى انخفاض مستوى مياه الابار والينابيع العربية كما حدث في العوجا وبردلة ، ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية التي يستخرج منها حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهناك علاقة بين المياه الجوفية التي يضخها المواطنون العرب في قطاع غزة والمستوطنون اليهود في السهل الساحلي لفلسطين حيث يؤثر الضخ على كلا الجانبين من حيث هبوط مستوى المياه .

كما تعد هضبة الجولان مصدرا رئيسيا للحياة في اسرائيل حيث تاتي حوالي ٣٠ ٪ من مياه اسرائيل من الجولان وتتمسك اسرائيل بها لاعتبارات سياسية ومائية فهي تشرف على منطقة الحولة وطبرية ووادي اليرموك . كما ان سيطرة اسرائيل على الجولان يعني الاستفادة من مصادر المياه القريبة منها .

الحرب او الجوع !

وبعد استعراض الاوضاع المائية في المنطقة والاخطار التي تحدق بها .. ماذا يتوقع الخبراء في المستقبل ؟ وكيف تدار الازمة المائية ؟

يرى الخبراء ان سيناريو الاجراءات لا يخرج عن ثلاثة احتمالات الاول الحرب حيث تكون الحرب هي الطريق الوحيد للدولة التي تحتاج الى قطرة المياة .. الثاني ان يحدث تعاون وتكامل بين مختلف الدول المتصارعه على تقسيم المياه من خلال معاهدات وبروتوكولات عدم اعتداء وحسن جوار(وهو احتمال بعيد المنال من جانب اسرائيل وخططها التوسعية).. اما الاحتمال الثالث فهو ندرة المياه واجتياح الجوع لاقاليم كثيرة من المنطقة ويبقى باب الاحتمالات مفتوحا لان المشكلة خطيرة .

وجاء في تقرير اصدره مركز الدراسلت الاستراتيجيه في واشنطن ، ان الشرق الاوسط يقف على حافة ازمة كبرى اخرى من ازمات الموارد الطبيعيه .. فقبل ان يقبل القرن الحادى والعشرين يمكن للصراع حول الموارد المائية المحددة والمهددة ان يمزق الروابط الهشة القائمة بين دول المنطقة

واوصى التقرير بالاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة ،

وهذا التقرير ولانه يركز على التكنولوجيا التي لا توجد إلا في الولايات المتحدة التي تحتكرها يعطي الولايات المتحدة واسرائيل مزيدا من ادوات الضغط على دول المنطقة .. ولذلك لا يعد امام دول المنطقة التي تهددها مخاطر المياه إلا : التعلون العربي الافريقي ومواجهة المخاطر الاسرائيلية لسرق المياه العربيه .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

التصور الأمريكي للشرق الأوسط خلال السنوات العشر المقبلة

بوش قد لا ينجح في إحلال السلام في ولايته الثانية

حروب المياه تشكل الخطر الأكبر بعد زوال الحرب الباردة

عمان: «الشرق الأوسط»

شارك محللون كبار من وزارة الخارجية الامريكية ومجلس الامن القومي وعدد من المحاضرين، الذين يحتلون مراكز مرموقة في اجهزة المخابرات الامريكية (سي اي ايه) والمخابرات العسكرية (دي ايه ايه) في مؤتمر هام عقد في المعهد العسكري الامريكي في مدينة لكسنتون في ولاية فرجينيا تحت رعاية المجلس الوطني للعلاقات العربية الامريكية ومؤسسة جورج مارشال للأبحاث التابعة للمعهد العسكري الامريكي وشركة بترول موبيل.

تضمنت حلقات النقاش والندوات التي دارت في المؤتمر الذي يحمل عنوان «الولايات المتحدة والشرق الأوسط.. عقد من التحدي والتغيير» حديثا عميقا حول السياسة الامريكية الحالية في الشرق الأوسط، وتصور هؤلاء المحللين لهذه السياسة في العشر سنوات المقبلة.

ومن اهم ما جاء في مداولات هذا المؤتمر الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة من محاضره حديث لدونالد نيومان مدير مكتب شؤون دول الخليج في وزارة الخارجية قال فيه.. ان هناك تغييرا كبيرا يجري في الشرق الاوسط الآن بخصوص النزاع العربي الاسرائيلي يعود الفضل فيه الى الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس جورج بوش ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر من اجل جلب جميع اطراف النزاع الى طاولة المفاوضات.

واضاف نيومان انه بغض النظر عمن سيكون في البيت الابيض بعد شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، فانه يتوجب على الولايات المتحدة مواصلة جهودها من اجل احراز تقدم في عملية السلام، وحذر نيومان المتفائلين من احراز تقدم سريع في عملية السلام قائلا.. اننا متأكدون من ان هذه العملية ستكون عملية شاقة وطويلة، وقد لا يحقق بوش السلام في الشرق الأوسط في فترة رئاسته الثانية اذا ما اعيد انتخابه، ومع ذلك فانه اذا ما توفرت الارادة عند الولايات المتحدة وجميع الاطراف الأخرى فانه بالامكان مواصلة هذه المسيرة السلمية ويبقى دور الولايات المتحدة دورا اساسيا في هذه المرحلة.

وبخصوص الارهاب، قال نيومان.. هناك تضخيم ومبالغة في هذا الموضوع الآن، مضيفا ان فرص الموت في شوارع امريكا بحوادث سيارات اكبر كثيرا من خطر الموت بسبب الارهاب، وعزا النجاح الامريكي في مقاومة الارهاب الى السياسة الثابتة التي انتهجتها الادارة الامريكية برفض التعامل او التنازل مع الارهابيين.

وقال ان هذه السياسة هي التي جعلتنا ننهي بسلام مرحلة الرهائن الامريكيين في لبنان مؤكدا ان الولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب قد طورت العديد من آليات العمل (قوات ردع الار هاب، التحالفات الدولية، الامم المتحدة) لوضع ضغوط على دول مثل ليبيا، حسب قوله.

وترى الدكتورة فيبي مار الخبيرة في شؤون العراق في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني ان تدخل الولايات المتحدة في الخليج وعدم تدخلها لحل القضية الفلسطينية قد واجه امتعاضا لدى العديد من القوى المحلية. واضافت ان عدم احراز تقدم في عملية السلام الحالية سيكون له اثر عكسي على الاستقرار وعلى المصالح الامريكية في المنطقة، واعتبرت عملية السلام الحالية من اهم الانجازات التي حققتها السياسة الامريكية في اعقاب حرب الخليج.

ووصف جون مور، مسؤول قسم المعلومات المتعلقة بالشرق الأدنى وجنوب اسيا والارهاب في وكالة المخابرات العسكرية، البرنامج النووي الاسرائيلي في معرض حديثه عن التسلح وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بأنه برنامج ردعي، وان اسرائيل قد تنظر الآن نظرة أخرى لهذا البرنامج بعد دخولها عملية السلام وبعد قبولها مبدأ تبادل الأرض بالسلام، كما وصف مور ايضا عملية السلام بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح، ونبه الى انه بالرغم من التعامل مع النزاع العربي الاسرائيلي من خلال عملية السلام، فان النزاع بين العراق وايران قائم وكذلك ما زال قائما بين العراق والكويت ولم تزل اسباب هذه النزاعات حتى الآن.

والقى الدكتور توماس ستوفير خبير المياه المعروف والذي يعمل حاليا في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة جون هوبكنز، محاضرة حول مشكلة المياه في الشرق الأوسط. ذكر فيها ان الشرق الأوسط يواجه مشكلة حقيقية تتمثل في التحول الديموجرافي الذي يتمثل في النمو السكاني الكبير وكذلك مشكلة ندرة المياه في المنطقة وعدم ادارتها ادارة سليمة.

وحذر الدكتور ستوفير من احتمال نشوب حروب ونزاعات قادمة في الشرق الاوسط بسبب مشكلة المياه وضرب امثلة على تلك النزاعات المحتملة بين كل من مصر واثيوبيا والسودان حول مياه النيل، وبين العراق وتركيا وسورية حول مياه الفرات كذلك بين سورية والاردن ولبنان واسرائيل بسبب مياه انهار الأردن والليطاني واليرموك.

واوضح ستوفير ان اسرائيل تدير مسألة المياه واستخدامها بطريقة ماكرة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ .. ١٩٩٢

جدا. وقال ان ٤٥٪ من المياه التي تستخدمها اسرائيل تأتي من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ واعتبر ستوفير هذا الامر بحد ذاته بمثابة عقبة في طريق احلال السلام لأن اسرائيل لن تتخلى عن مصادر هذه الكمية الهائلة من المياه ضمن تسوية سياسية، موضحا ان استخدام المياه في اسرائيل يحدث بنسبة ٢٥٪ من الاستهلاك للشؤون البلدية والسكانية و٧٥٪ للامور الزراعية مشيرا الى انه في حالة تخلي اسرائيل عن ٤٥٪ من مصادر المياه التي تحصل عليها من الاراضي المحتلة فلن يكون امامها حل سوى تخفيض الانتاج الزراعي والاعتماد على الواردات الزراعية في المستقبل.

وعلق ستوفير على مشروع النهر الاصطناعي في ليبيا قائلا.. انه بالرغم من كل التقارير التي تهكمت على القذافي وعلى هذا المشروع الذي كلف ليبيا بين ٤ و٦ مليارات دولار، فان المشروع يعتبر مشروعا ناجحا من الناحية الاقتصادية ومن ناحية تكلفة المياه اللازمة للاستخدام السكاني والزراعي في السواحل الليبية.

وقال ستوفير ان دول الشرق الأوسط لم تبد اهتماما جديا في المحادثات المتعددة الاطراف المتعلقة بالمياه وانه يقدر ان الدول العربية لا تريد مواجهة هذا الموضوع الآن.

وتحدث حول «التغير في قيادات الشرق الأوسط: نظرة على السنوات العشر المقبلة» بروس هاروكسل أحد كبار موظفي دائرة الابحاث لوكالة المخابرات الامريكية المركزية (سي اي ايه)، إذ قال ان نظام «خلافة الحكم» في حالة وفاة الزعيم لا يعني بالضرورة تغييرا في نهج واتجاه هذه الدولة، ومع ذلك فان هناك تغييرات كبيرة تجري على مستوى اجيال وتغييرات اجتماعية في المنطقة يجب التعامل معها بحذر شديد.

وقال هاروكسل.. لقد كان جهدنا في الماضي قبل انتهاء الحرب الباردة يتركز دائما حول عدم السماح لانصار الاتحاد السوفياتي بالوصول الى راس السلطة في دول الشرق الأوسط اما الآن فتهمنا مسألة الاستقرار في المنطقة.

واكد ان الولايات المتحدة تسعى لاحلال تغيير في كل من العراق وايران حيث لا تزال الدولتان معاديتان للولايات المتحدة. وفي العراق تسعى الولايات المتحدة الى تغيير نظام صدام حسين اما في ايران فتسعى الى وصول البراجماتيين الايرانيين الى السلطة حيث من السهل التعامل معهم.

واضاف هاروكسل ان هناك تغييرا هاما يجري في اسرائيل قد يؤدي الى تغيير دراماتيكي وذلك بسبب الاعداد المتزايدة لهجرة اليهود السوفيات، وقال انه مع استمرارنا في عملية السلام في الشرق الأوسط، ومع حدوث نتائج لتلك العملية فاننا نتوقع تغييرا كبيرا قد يكون له الأثر الواضح على المنطقة وقد ينعكس هذا التغيير على ظهور عناصر قيادية جديدة في كل من سورية والأردن ولبنان وكذلك بين الفلسطينيين.

اما فرانك اندرسون رئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة المخابرات المركزية (سي ايه أيه) فيرى ان ليبيا لا زالت مشكلة للسياسة الامريكية حيث ما زال القذافي يتربع على السلطة، وقال اندرسون الذي ذكر انه سافر برا عام ٨٥ من المغرب حتى ليبيا، انه كانت هناك حوالي ١٢ شخصية مؤهلة للقيام بانقلاب ضد القذافي وقد حاولوا جميعا، ولكنهم لم ينجحوا ومما يزيد الأمر تعقيدا ان القذافي ما زال شابا وأمامه سنوات طويلة، واضاف اندرسون ان النخبة في ليبيا لا تتدخل في السياسة ولا تريد لابنائها التدخل في السياسة ايضا وتعلمهم التعايش مع القذافي.

ولم يتوقع الدكتور ديفيد لونج الخبير في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني حدوث اي مشاكل في الخليج، ولكنه أكد ان العراق وايران دولتان معاديتان ويجب مراقبة ما يجري فيهما من تغييرات بحذر فائق.

وحصر المشاركون في ختام المؤتمر اهتمامهم بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث دعا المشاركون لاعادة تسليح هذه الدول لكي تحافظ على امنها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

وجهة نظر

فوائد اسرائيل من السلام اذا تحقق: المياه والرساميل والسياحة وتخفيض النفقات العسكرية



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

مفاوضات واشنطن تفيد عن حصول تقدم نحو السلام بين اسرائيل والدول العربية المشاركة في المفاوضات. لكن من الخطأ استباق الامور والجزم بنتائج المفاوضات الجارية. كذلك من الخطأ التعامي عن مجريات التطورات السياسية الدولية والاقليمية. فقبل حرب الخليج كانت امكانات السلام في المنطقة تبدو مؤجلة، وبعد الحرب لم يعد هناك من عذر للولايات المتحدة كي لا تضغط على اسرائيل في اتجاه السلام. لكن ما تحقق حتى الآن اضافة الى الامكانات المتاحة ناتج عن ادراك الدول والشعوب المعنية بان استمرار أجواء الحرب يعني تأخرها جميعاً عن ركب التطور، وربما الحضارة، ولهذا السبب ونتيجة التعاون العربي - الاميركي خلال حرب الخليج، والحماية الاميركية بصواريخ الباتريوت لاسرائيل، تسارعت خطوات المفاوضات عن السلام واصبح السؤال عن توقعات ما بعد السلام شرعياً وضرورياً، لكن ماذا على الصعيد الاقتصادي؟

قبل استعراض الخطوط العريضة للتأثيرات الاقتصادية لاتفاقية سلام على اسرائيل والدول العربية لا بد من تمهيد ضروري يركز على ما هو اهم من الجوانب الاقتصادية، اي على الجوانب النفسية والنظرة السياسية للاسرائيليين وشعوب البلدان العربية المحيطة باسرائيل.

لقد عاش الاسرائيليون ٤٤ عاماً في ظل الخطر العسكري المفترض، وخصصوا الكثير من الموارد التي توافرت لهم من الخارج لأغراض الدفاع، واصبحوا في العصر الحديث كمواطني اسبرطة ايام الاغريق، لكن التشدد العسكري الاسرائيلي مع الفلسطينيين اضعف صدقية الانفتاح المفترض لدى مواطني دولة تقول بانها تحترم الديموقراطية والحريات، ولم يكن غريباً ان تنشر المفتشية العامة للجيش الاسرائيلي تقريراً هذا العام يظهر التفسخ النفسي لدى الجنود الاسرائيليين وتدني مستويات الكفاءة والالتزام وانحسار الرغبة في الحرب والانتصار وزيادة التوق الى السلام.

في المقابل، بررت المجتمعات العربية المواجهة والمتاخمة لاسرائيل سياسة التجنيد والانفاق والتعامل مع الحريات التي اتبعتها، بررتها بالنضال القوي ضد اسرائيل. لكن الاحباط العسكري العربي هيمن على نفسية مواطني

بقلم مروان اسكندر *

الدول العربية المعنية الى درجة انهم اصبحوا يتقبلون، نفسياً، فكرة الانكسار، علماً بان ساحة الانتصار كانت ولا تزال في مجالات الانجاز البشري، حيث العرب، وخصوصاً الشباب المهجر منهم، غير مقصرين في مختلف مجالات الانجاز.

ان اتفاقيات السلام، اذا تحققت، ستمكن الاسرائيليين من التعاطي مع الواقع من دون هوس عسكري وبإدراك ان مجتمعهم تأخر عن التطور الايجابي سنوات بسبب الانشغال بالعسكريتريا، فيما المجتمعات العربية بررت سياسات قمعية وتوجهات متخلفة وانغلاقات في وجه بعضها البعض استناداً الى ضرورات المواجهة.

اهم نتائج السلام، اذا تحقق، سقوط التشنج لدى الطرفين، وبالتالي تركيز الاسرائيليين والعرب على شؤون الانماء، وفي هذا المضمار لا بد للطرفين من درس امكانات التعاون وفوائده، إن وجدت، ويمكن تصوير الخطوط العريضة للوضع، في حال تحقق السلام، على الشكل الآتي بالنسبة الى اسرائيل.

طبيعة السلام

يفترض ان تكون اتفاقيات السلام شاملة وعامة تزيل مخاطر الهجوم من اي طرف عربي كما تقيد القدرات العسكرية الاسرائيلية، خصوصاً النووية منها ضمن التزامات مضمونة دولياً.

بالمقابل يفترض ان تكون العلاقات بين اسرائيل وجيرانها طبيعية وتفسح مجال التبادل الديبلوماسي والتجاري والسياحي وفرص العمل لمواطني الدول المختلفة في ما بينها، في حال تحققت شروط معينة للسماح بالتبادل البشري للطاقات والمواهب.

ان اسرائيل، بالتأكيد، تدرك منافع السلام اكثر من غيرها من الدول العربية المحيطة بها لأسباب عديدة اهمها انها تنعتق من ضيق العزلة عن الجيران، ولا شك ان اسرائيل حققت بعض الانعتاق براً نتيجة معاهدة السلام مع مصر، ان علاقاتها الوثيقة مع قبرص توسع مدى انعتاقها



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

في المنطقة.

وتبرز منافع السلام لاسرائيل على اكثر من صعيد، فمن جهة اولى نفقات التسلح التي تبتلع ما يزيد على حجم كامل الدخل القومي في لبنان يمكن تخفيضها تدريجياً الى نسبة ٢٥ في المئة من مستوياتها الحالية خلال خمس سنوات، خصوصاً ان اسرائيل كانت ولا تزال حتى الآن تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة بسبب تخصيصها جزءاً كبيراً من مواردها لقضايا التسلح ونفقات الجيش. وبما ان عدد سكان اسرائيل ضئيل نسبياً، فان السلام يتيح مجال زيادة نسبة الشباب المشتركين في عملية الانتاج بدل ان ينخرط هؤلاء في الجيش ويشكلوا عبئاً مالياً اضافياً.

اما المنفعة الكبرى لاسرائيل فستظهر من تنشيط قطاع السياحة بقوة، فالسياحة الاوروبية والاميركية الى اسرائيل كانت معلقة دوماً على الظروف الأمنية في المنطقة وداخل اسرائيل، وكانت تتأثر الى حد بعيد باجواء التشنج. واتفاقيات سلام تمكن اسرائيل من استقطاب ما يزيد على مليوني سائح سنوياً من اوروبا والولايات المتحدة، وربما نصف مليون سائح من البلدان العربية، وقد يصبح بالامكان تنظيم رحلات الى البلدان العربية واسرائيل في آن معاً للسياحة وزيارة الاماكن المقدسة. والدخل من السياحة بالغ الاهمية لاسرائيل التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات تسده المعونات الخارجية، وهذه المعونات لا بد ان تخفض بعد توقيع اتفاقات السلام لأن المعونات كانت تبررها حاجة اسرائيل للصمود في وجه العرب الاغنياء ومعوناتهم لبعضهم البعض.

لكن امكانات اسرائيل من الاستفادة من الاسواق العربية لن تكون في مجال صادرات الاسلحة التي تشكل نسبة ملحوظة من صادرات اسرائيل لأن اتفاقات السلام يفترض ان تقلص نفقات التسلح في اسرائيل والدول العربية المحيطة بها، كما ان صادرات اسرائيل من الماس الصناعي لا تجد لها سوقاً طبيعية في الدول العربية، الا في مجال البحث والتنقيب عن النفط حيث يستعمل الماس الصناعي في بعض جوانب هذه العمليات.

وافضل الفرص المتاحة لاسرائيل للاستفادة من واقع السلام اذا تحقق تتبدى في مجال تقديم الخدمات الفنية والمنتجات التقنية للزراعة الصحراوية حيث حقق الاسرائيليون تقدماً في هذا النطاق، كذلك فان اسرائيل تنتج معدات طبية متطورة يسهل استعمالها في المستشفيات المتزايدة في العالم العربي، لكن صادرات النسيج والمنتجات الزراعية، وهي تعتبر من الصادرات الاسرائيلية المهمة، لن تجد لها اسواقاً واسعة في العالم العربي لأن القدرات والطاقات العربية في هذا النطاق متطورة وأسعار منتجات النسيج والفاكهة ادنى في سورية والاردن ومصر منها في اسرائيل.

ولا بد ان يوجه المخططون الاسرائيليون اهتمامهم نحو فرص الاستفادة الاقتصادية والاستراتيجية من ثلاثة موارد مهمة موجودة بوفرة في العالم العربي، وهي النفط وراس المال والمياه.

بالنسبة الى النفط فان الاهتمام الاسرائيلي على الحصول على امدادات مقابل اسعار تفضيلية، ان امكن، والمشاركة في انتاج النفط وتوسيع دور اسرائيل في نطاق نقل النفط وربما تكريره وتصديره كمشتقات، ومن المؤكد بعد حرب الخليج ان الدول الغربية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ستحول دون وصول اسرائيل الى مراكز انتاج النفط. وبالمقابل فان عمليات نقل النفط لن تلقى معارضة من الدول الغربية لكن ذلك متوقف على التوصل الى اتفاقات سلام بين اسرائيل والدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع معها.

ويشكل الراسمال العربي قطباً جاذباً للاسرائيليين، ذلك ان اسرائيل مدينة للولايات المتحدة ودول اوروبية باكثر من ٣٢ مليار دولار، وبعد السلام، وباستثناء فترة قصيرة قد تزاد خلالها مخصصات المعونات لاسرائيل، ستنقص الموارد المالية عن الحاجات وتصبح قضية استقطاب الراسمال العربي حيوية للاسرائيليين. وحينئذ سيواجه الاسرائيليون منافسة على الراسمال العربي الخاص من قبل بنوك يملكها مصرفيون يهود يحملون الجنسية اللبنانية وابرز هؤلاء آل صفرا وآل ليفي، والبنوك التي يملكها هؤلاء متمركزة في جنيف ونيويورك وتبلغ ودائعها نحو اربعين مليار دولار هي في غالبيتها اموال عربية، وشروط التمويل من قبل هذه البنوك او المشاركة نيابة عن زبائنها هي شروط تنافسية متشددة.

قضية المياه هي القضية الاكثر صعوبة وتعقيداً، فالمصادر المتوافرة لا يمكن وصفها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

بالوفيرة، سوى في ما يخص معدلات المطر في لبنان، فلبنان يحظى سنوياً بمليار متر مكعب من المياه، سواء من الامطار او من مجاري الانهار، وهو يستهلك نسبة ٥ في المئة فقط من كميات المياه هذه والبقية تذهب هدراً الى البحر، وبالتالي اذا اشتملت ترتيبات السلام على التزامات تجميع بعض مياه لبنان في شبكة من السدود وإعادة توزيع هذه المياه بين لبنان وسورية واسرائيل يكون هنالك نفع كبير للدول المعنية، وهذا المشروع يمكن تنفيذه في حال توافر السلام او عدمه، لكن الحماسة الدولية والعربية للمشروع لن تتوافر الا ضمن ترتيبات السلام التي لا بد من انجازها ضمن الاتفاقات لتوفير ارضية تشابك المصالح لترسيخ الأمان في منطقة الشرق الاوسط.

خارج هذه الامكانية تصبح قضية المياه معقدة للغاية لأنها تعتمد في المقام الأول على التوافق بين تركيا وجيرانها. ويمكن لسورية والعراق ان يواجها مصاعب في مجال توفير المياه اذا اقرت تركيا سياسات تخالف المواثيق الدولية، فالأنهر الاساسية في العراق وسورية منابعها في تركيا وتدفق مياهها معلق على المشاريع التركية القائمة لتجميع المياه وتخصيصها لمختلف أوجه الاستعمال.

ان السلام في المنطقة يفيد اسرائيل والدول العربية على حد سواء، كما يفيد مناخ التوافق الدولي والارتياح الى تأمين مستوردات النفط من دون خوف من ازمات عربية – اسرائيلية.

وبالمقابل فان منافع اسرائيل الاقتصادية من السلام، وهذه كانت محور البحث في هذا المقال، تتأتى في الدرجة الأولى من انخفاض النفقات على التسلح وزيادة اعداد الشباب المشاركين في الانتاج وتنشيط السياحة وزيادة صادرات تكنولوجيا الزراعة الصحراوية ومنتجات المستشفيات والمعالجة الطبية.

اما المنافع الكبرى المتوخاة من صناعة النفط فهي معلقة على مدى افساح المجال لاسرائيل من قبل الدول الغربية، انما من شبه المؤكد ان تستفيد اسرائيل من نشاطات نقل النفط عبر اراضيها، لكن استقطاب الاموال العربية سيكون عملية مرتبطة باستعداد كبار المصرفيين اليهود العاملين على نطاق دولي للتجاوب مع حاجات اسرائيل.

والاستفادة من المياه في زمن السلم معلقة على تنفيذ مشاريع سدود لحفظ المياه في لبنان ضمن اتفاق ينسق بين حاجات دول المنطقة برعاية دولية.

بالمقابل فان الدول العربية المواجهة لاسرائيل لها منافعها المختلفة من السلام، باستثناء تخفيض نفقات التسلح. وسنعود الى هذه المنافع وشروط تحققها في مقال لاحق ■

* خبير اقتصادي لبناني.

سطو إسرائيلى على مياه نهرى الاردن والليطانى

صرف كمية من المياه العذبة للمحافظة على التوازن الملحى بدلتا وادى النيل

كتب ـ محمود الشاذلى :

تدرس وزارة الاشغال العامة والموارد المائية صرف كمية من المياه العذبة لوادى دلتا النيل عن طريق البحر او الخزان الجوفى للمحافظة على التوازن الملحى كما تدرس رفع كفاءة استخدامات الموارد المائية الحالية ، والاعتماد على مصادر مائية غير تقليدية جاء ذلك فى الكلمة التى وجهها المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية امس امام اعضاء المؤتمر الخامس للجنة العربية الدائمة للبرنامج الهيدرولوجى ، والقاها نيابة عنه المهندس جميل السيد وكيل اول وزارة الاشغال .

اكد وزير الاشغال ان مصر من المناطق الجافة ، وتشترك مع كثير من الدول العربية فى محدودية الموارد المائية وطالب بترشيد استخدام المياه العذبة ، والتركيز على استخدامات المياه غير التقليدية المستخدمة فى الصرف الزراعى او الصحى ، وطالب وزير الاشغال بايجاد عمل عربى مشترك لتامين الاحتياجات المائية المتزايدة مستقبلا .

اعلن وزير الاشغال ان حصة الفرد من المياه سنويا تبلغ حاليا نحو ١٠٠٠ متر مكعب ، وسوف تنخفض الى ٣٥٠ مترا مكعبا سنويا بحلول عام ٢٠٢٥ .

اعلن المهندس احمد على كمال وزير الرى الاسبق ان اسرائيل سطت على مياه نهرى الاردن والليطانى ، وبدات تستعد للسطو على مياه نهر اليرموك وطالب الدول العربية بضرورة العناية بالموارد المائية واتباع الطرق الجديدة فى الرى ، وترشيد استخدام المياه . يشترك فى المؤتمر مندوبو ١٦ دولة عربية كما تشترك العديد من المنظمات والمؤسسات المختصة .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

مياه الشرق الأوسط تشتعل في لندن لمدة يومين

فانتازيا إسرائيلية وواقعية عربية وحرص بريطاني على التهدئة

لندن: من اسامة الغزولي

اختتم مؤتمر «المياه في الشرق الأوسط» اعماله، بعد يومين من المحاضرات والمناظرات، في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن.

وكما أوضح البروفيسور توني الن، رئيس المؤتمر وأستاذ الجغرافيا في الجامعة، فقد اكدت مداخلات المشاركين في المؤتمر والخلاصات التي تم التوصل إليها ان المشاكل المائية حلولها سياسية، لأن المجاري المائية التي تغذي معظم اراضي المنطقة هي انهار دولية تمتد عبر اقاليم اكثر من دولة.

والقرار السياسي الذي يدعو إليه البروفيسور الن هو قرار، يعترف بأن معظم سياسيي المنطقة سيجدونه صعباً، ويتعلق باعتباره المياه سلعة، يقتضي حساب الكلفة شراءها بثمن أرخص في صورتها النهائية، كأغذية، من الأسواق العالمية، بدلاً من انفاق مبالغ باهظة في البحث عن مصادر مائية بديلة.

ويترتب على هذه الاستراتيجية تغيير المخصصات المائية لتقليل نصيب الزراعة وزيادة مخصصات الاستهلاك المنزلي. وبهذا - يقول البروفيسور الن - لا تعود هناك مشكلة، لأن الغذاء يستورد، والماء الموجود يكفي الاستهلاك المنزلي، حتى لو أصبح في كل بيت حوض للسباحة.

ولم يعجب هذا المنطق الدكتور عوض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا المصري، الذي يرى في هذا الطرح إفساحاً للمجال لإثيوبيا التي تريد ان تنتقص من حصة مصر في مياه النيل، مستفيدة من موقعها المتحكم في روافد النيل الأزرق، وهي الروافد التي تؤمن ما يزيد على ثمانين في المائة من الماء المتدفق في كل مجرى النيل.

وقد ركز الخبير الإثيوبي أيمرو تامرات على الحاجة الى وضع اطار قانوني جديد للعلاقات بين دول حوض النيل التسع، متهماً مصر والسودان بانهما تراعيان احتياجاتهما التنموية مع تجاهل تام لاحتياجات التنمية في الدول السبع الاخرى، الواقعة أعلى النهر، خاصة إثيوبيا التي يقول انها تؤمن ٨٦ في المائة من مياه النهر.

الحقوق المكتسبة

وبينما اسس الخبير المائي الاثيوبي مداخلته على احتياجات بلاده التنموية فقد اسس الخبير القانوني المصري الدكتور عوض المر مداخلته علي اعتبارات القانون الدولي وخاصة لجهتين: السيادة الوطنية على المياه في النهر الذي يمر عبر اقليم الدولة المصرية، والحقوق المكتسبة، التي يعليها القانون الدولي حتى على مبدأ الاقتسام العادل، والتي تدعمها الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل.

ويمثل الخلاف على مياه الفرات حالة أخرى لا تقل حدة من النزاعات القائمة والمحتملة حول المياه في المنطقة، فمنذ زمن غير بعيد، وبالتحديد في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ قامت تركيا بسد مجرى نهر الفرات لملء خزان سد اتاتورك الهائل، الذي يعد العمود الفقري لمشروعات طموحة للتطوير الزراعي في جنوب شرق الأناضول.

وهكذا فتجرت مشكلة لم تكن غائبة من قبل لكنها لم تكن بهذه الحدة. ويرى البروفيسور الن ان التطورات المحتمة في اثيوبيا المستقبل قد تفجر نزاعاً من نفس النوع بينها وبين مصر.

الجبهة المشتعلة الثالثة على جبهات مياه الشرق الأوسط هي بين الاسرائيليين من ناحية والأردنيين والفلسطينيين من ناحية اخرى.

وقد طرح البروفيسور سفير وهو خبير مياه اسرائيلي تصورا مفاده ان المياه في نهري الأردن واليرموك لا



تكفي الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين (والسوريين الذين لهم حق في هذه المياه بحكم المواثيق الدولية) حتى لو تم تعديل نسب التوزيع للوصول الى مشاركة اكثر عدالة.

ودعا سفير الى تلاحم الأطراف الثلاثة لمطالبة البنك الدولي والولايات المتحدة ومصادر التمويل الأخرى بتامين المخصصات المالية اللازمة لتطوير مشاريع التحلية، لسد النقص في امدادات المياه.

وعن قطاع غزة دعا الاختصاصي الاسرائيلي اهل القطاع الى التخلي عن الزراعة كلية وتحويل القطاع الى ما يشبه «هونج كونج» جديدة، خاصة ان سكان القطاع سيصل عددهم خلال السنوات الثماني القادمة الى مليون، ولا يمكن ان تكفيهم مصادر المياه المحلية للبقاء على قيد الحياة.

مشكلة المستوطنات

ورد الدكتور أنيس القاسم الاستشاري القانوني المتخصص في شؤون الشرق الاوسط بأن الضغط على موارد المياه في الضفة الغربية وغزة نشأ عن انشاء مستوطنات يهودية تتمتع بالمياه الجارية وبأحواض السباحة على حساب سكان المنطقة من الفلسطينيين.

ورد الدكتور يوسف ابو ميلة، من جامعة غزة، بان مشكلة القطاع تحل ببساطة، بمنح الفلسطينيين حقوقهم في نهرهم، نهر الاردن، وعندئذ يحولون الفائض من الضفة الى القطاع.

وبكل بساطة تاكد، مجدداً، ان حلول مشاكل المياه في المنطقة هي حلول سياسية.

ورغم الخلافات بين الأطراف العديدة فقد ظل الحوار رصيناً، حتى اشار الخبير الإسرائيلي الى ما اسماه «استغلال الدولة الاسرائيلية لموارد مائية» في مناطق معينة في العام ١٨٨٢. وعندئذ رد عليه الدكتور أمين القاسم بان اسرائيل لم يكن لها وجود قبل ١٩٤٨، وأضاف ان «هناك حدوداً للفنتازيا».

وأضاف متحدث آخر ان العرب «يبلعون الآن، وبصعوبة، فكرة الاعتراف باسرائيل كدولة قائمة منذ عام ١٩٤٨، وفقط على اساس الأمر الواقع. أما إذا فتحنا باب الكلام عن التاريخ القديم فقد نتحدث ايضاً عن حقوق الرومان والفراعنة في فلسطين.. بل ربما حقوق الليبيين أيضاً!».

وقبل ان يتحول المؤتمر الى ساحة مصادمات سياسية تدخل البروفيسور الن لاعادة الحوار الى المجال الجغرافي والاقتصادي. ونصح أحد البريطانيين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي برفع دعوى قضائية مشتركة ضد بريطانيا، جهة الوصاية الدولية السابقة على فلسطين، بوصفها المسؤول الأول عن المشاكل الموروثة عن ذلك العهد.

وضحك الجميع فعادت مياه الحوار الى مجاريها، في حدود قاعة المحاضرات التي عقد بها المؤتمر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٥

مؤتمر الحوار العربي ـ الأوروبي للمياه يؤكد :

سعر لتر المياه يفوق سعر البنزين في بداية القرن القادم

إسرائيل تسرق الأراضي العربية .. وتصحر أراضي الأردن وفلسطين

لاهاي ـ سعيد السبكي :

كشف مؤتمر الحوار العربي الاوربي للمياه بلاهاي حقائق خطيرة حول ازمة المياه عام ٢٠٠٠ . اكد المؤتمر ان العالم سيواجه ازمة فى المياه مع بداية عام ٢٠٠٠ . واوضح ان سعر لتر الماء سيفوق سعر لتر البترول ، كما كشف عن اطماع وسرقة اسرائيل للمياه العربية منذ عام ١٩٤٨ ، وحتى الان . شارك فى المؤتمر مساعد الامين العام للجامعة العربية ومن مصر الدكتور محمود ابوزيد وكيل وزارة الاشغال العامة والمصادر المائية ، وعدد من وزراء وخبراء المياه العرب والدول الاوروبية . ذكر سمير قعوار وزير المياه الاردنى ان نصيب اسرائيل فى نهر الاردن كان ٤٠٠ مليون متر مكعب فى العام ، ونصيب الاردن ٤٧٧ مليون متر مكعب فى العام واكد ان اسرائيل قامت عن طريق الحروب والسرقة : بزيادة نصيبها ٧٧٧ مليون متر مكعب . بلغ نصيب الاردن ١٠٠ مليون متر مكعب فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان ١٠ اضعاف . واكد ان نصيب الفرد بلغ ٢٠٠ متر مكعب فى السنة . اقل من المقرر دوليا والذى يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب ،

واشار الى ان الاراضى الاردنية تعرضت للتصحر ، وتعرض البيئة للتلوث وفقر الفلاحين ، كما ذكر الدكتور جاد اسحاق مدير معهد الابحاث التطبيقية بالقدس ان ٥٨٪ من المياه الفلسطينية صارت تحت سيطرة اسرائيل . كما ان حفر الابار للحصول على المياه الجوفية لايمكن ان يتم الا بامر عسكرى اسرائيلى . هاجر المزارعون الفلسطينيون اراضيهم للاعمال الاخرى . كما ان الفلسطينى يدفع ثلاثة اضعاف ما يدفع الاسرائيلى للحصول على مياه الرى . وطالب بتشكيل لجنة دولية لاعادة حقوق الفلسطينيين من المياه وتحديد الحصص وتعويض الفلسطينيين عن خسائرهم من الموارد المائية . كما طالب بادراج هذه القضية فى اجندة مباحثات السلام . اكد بريتك هورست مدير اللجنة الاوروبية لحماية البيئة والطاقة ان المياه صارت الان سلاحا خطيرا يفوق فى تاثيره الاسلحة المدمرة ، ويؤكد هذا حالات الفقر والدمار التى اصابت بعض الدول الافريقية . اصدر المؤتمر عدة توصيات اهمها تدعيم التعاون العربى ـ الاوروبى لحل مشكلة المياه بالمنطقة ، والاستثمار المشترك للموارد المائية



مهم جداً ..

● دراسة وضعها معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب وتسربت مقتطفات منها الى عواصم عربية، اشارت الى ان اعتماد اسرائيل على المياه العربية، خارج الاراضي المحتلة، سيكون بنسبة ٨٠ في المائة مع حلول العقد الثاني من القرن المقبل.

الدراسة ترفع هذه النسبة الى اكثر من ٩٠ بالمائة في عام ٢٠٢٥.

إسرائيل ومياه الضفة
والأردن



مخطط إسرائيلى لتجفيف المياه قبالة غـزة للتوسع فى الاستيطان

القدس المحتلة ـ وكالات الانباء ـ كشفت الانباء الواردة من الاراضي المحتلة امس عن مخطط اسرائيلي لتجفيف جزء من المياه قبالة ساحل قطاع غزة المحتل لتوسيع الاستيطان الاسرائيلي في القطاع والسيطرة على منفذه المائي .

وذكرت الانباء ان السلطات تعتزم مد شبكة من قنوات الري من بحيرة « طبريا » الى المستوطنات في منطقة « الاغوار »

وقد اكد ران كوهين عضو الكنيست الاسرائيلي ان الحرب القادمة ستكون بسبب استمرار بناء المستوطنات

وانتقد كوهين قرار السلطات العسكرية بالغاء التدريبات لجنود الاحتياط الذين سيتولون حراسة المستوطنات ، وحذر في الوقت نفسه من ان بقاء القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيحولها من « جيش » الى « شرطة » على حد قوله .

ومن ناحية اخرى ذكرت الانباء الواردة من الارض المحتلة ان قوات الاحتلال الاسرائيلي فرضت حظر التجول على ضاحية « شويكة » في مدينة « طولكرم » اثر قيام مجموعة من الشبان بالقاء زجاجة حارقة على دورية عسكرية في الضاحية وقد داهمت قوات الاحتلال عشرات المنازل في الضاحية واجبرت المواطنين على الخروج من منازلهم للتحقيق معهم

وافادت الانباء ان مجموعة شبان فلسطينيين القوا بزجاجة حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية خلال مرورها باحد شوارع الحي الشرقي بمدينة طولكرم بالضفة الغربية . وفي الوقت نفسه شهد الحي مواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي هاجم خلالها الشبان السيارات العسكرية بالحجارة والزجاجات الفارغة .

واشارت الانباء الى ان سكان قرية « شوفة » بقضاء طولكرم بالضفة الغربية المحتلة اكدوا ان المستوطنين واصلوا عمليات اقامة وحدات استيطانية جديدة في مستوطنة « افني جيفتس » غربي قرية « شوفة » .

اجتماع اردني ـ اسرائيلي في إيلات

القدس المحتلة ـ «صوت الكويت»: كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية المسائية امس النقاب عن اتصالات اردنية ـ اسرائيلية جرت في الاردن اخيراً على مستوى الخبراء وذلك بالقرب من مدينة ايلات على شاطئ خليج العقبة وانه تم بحث موضوع المياه والبيئة بين الخبراء استعداداً لجولة المفاوضات متعددة الاطراف (ولم يصدر اي تعقيب رسمي من الحكومة الاسرائيلية حول هذا الخبر.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما أشبه الليلة بالبارحة!

"قرار صغير" أوقف تحويل نهر الاردن

محمد الفرا *

■ ليتنا نعود إلى ماضي قضية فلسطين لنستطيع تقويم حاضرها وما يخطط لها ومعرفة ما يجب أن يعمل لمستقبلها.

في الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ بدأت إسرائيل العمل في المنطقة المنزوعة السلاح من أجل تصريف مياه بحيرة الحولة، تمهيدا لتحويل مياه نهر الاردن إلي الاراضي الفلسطينية المحتلة في شمال فلسطين وحرمان شعب فلسطين منها. وأمر العقيد اديب الشيشكلي رئيس الجمهورية السورية آنذاك بتحريك قواته العسكرية إلى مرتفعات الجولان، وكلف سفيره الدكتور فريد زين الدين بدعوة مجلس الأمن الدولي الى الانعقاد لمطالبته بوقف هذا العدوان الاسرائيلي الذي يهدد جميع الأراضي العربية المجاورة بالجفاف. وابلغ الى الولايات المتحدة رسميا انه إذا لم يوقف مجلس الأمن هذه العمليات فإنه سيوقفها بقوة السلاح.

وتقدم السفير السوري بطلب اجتماع مجلس الأمن في الحال وجلس في مكتبه لإعداد خطابه الذي سيلقيه في مجلس الامن. وكان لابد من إعداد مشروع قرار ليتقدم به الى مجلس الامن، وراح السفير يفكر في ما يجب ان يتضمنه هذا القرار.

كانت اميركا تعمل من جانبها لوقف العمليات الاسرائيلية تجنبا للمضاعفات التي قد تنشا إذا ما تقدمت سورية بمشروع قرارها واقدمت الولايات المتحدة على استخدام حق الفيتو ضده، خصوصا ان سورية كانت جادة في التدخل العسكري لوقف تحويل نهر الاردن بالقوة.

اذكر انني في تلك الجلسة - وكنت دبلوماسيا شابا مبتدئا - ابديت ملاحظة لاخي الدكتور فريد زين الدين قلت فيها إن خبرتي محدودة لكنني اعتقد اننا إذا انتظرنا إلى ان تبدأ المناقشة في مجلس الامن وسرنا في المتاهات التي عودنا عليها ابا ايبان سفير اسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة والذي اصبح وزير خارجيتها بعد ذلك واسرائيل تعمل ليل نهار لانهاء عملية التحويل، فإنها ستواجهنا بانهاء التجفيف والتحويل قبل ان يكون مجلس الامن تحرك لاتخاذ القرار، وعندها لا تكون هناك قيمة لهذا القرار.

ولهذه الاسباب تمنيت لو فكر الأخ السفير في التقدم بقرار إجرائي يدعو فيه مجلس الأمن إلى تعليق الاعمال التي بدأت في المنطقة المنزوعة السلاح انتظارا لسماع الشكوى والبت في طلب الجمهورية السورية. قال السفير: هذا إجراء يتخذ في المحاكم والمجلس ليس محكمة، واضاف: كيف نطلب من المجلس بت الموضوع واستصدار قرار قبل سماع الشكوى ورد إسرائيل عليها، بالإضافة إلى الاستماع لكلمات جميع الدول الاعضاء في مجلس الامن. قلت هذا إجراء يمنع الضرر إذ ما قيمة قرار يصدر بعد ان تكون إسرائيل جففت بحيرة الحولة وحولت النهر وواجهت مجلس الامن بالأمر الواقع؟ وقال السفير: هذه نقطة جديرة بالمزيد من الدرس، لنذهب إلى السر ظفر الله خان ممثل باكستان في مجلس الامن ونعرض عليه هذا القول.

وذهبنا إلى مكتب ظفر الله الذي استقبلنا بكل ترحاب وعرض عليه السفير الفكرة كاحسن ما يكون العرض وبدا لي من العرض ان الدكتور فريد زين الدين مقتنع بالفكرة لكنه غير واثق من نجاحها في مجلس الامن، وقد تكون غير مقنعة للفقيه الكبير ظفر الله خان. واستمع ظفر الله للسفير وابتسم وقبل ان يتكلم قال له السفير هذه فكرة محمد وها هو معي للدفاع عنها. وكان رد ظفر الله: الفكرة جيدة ومنطقية وقد ياخذ بها مجلس الأمن. وأعد مشروع القرار الإجرائي وتمت الاتصالات بكل اعضاء مجلس الامن



المصدر : الحيـــــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

في الامم المتحدة وبكل عواصم الاعضاء. إذ استدعت وزارة الخارجية السورية سفراء هذه الدول المعتمدين لديها وطلبت تاييد حكوماتهم للطلب السوري وكلفت سفراءها بمقابلة وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن المعتمدين لديهم وشرح الشكوى السورية. وتحركت اميركا للضغط على إسرائيل لوقف التحويل تجنبا للمضاعفات المتوقعة. ورفضت إسرائيل طلب الولايات المتحدة. واصر وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية جون فوستر دالاس على موقفه. وتدخل اللوبي الصهيوني وزادت ضغوط بعض رجال الكونغرس، وصمد دالاس، وصمد الرئيس ايزنهاور. وكان هناك مبلغ ستة وستين مليون دولار اعانة لإسرائيل مستحقا لها فاستدعى دالاس سفير إسرائيل في واشنطن وابلغ اليه ان الولايات المتحدة قررت وقف المساعدة مادامت إسرائيل تقوم باعمال لا يقرها ميثاق الامم المتحدة.

واجتمع مجلس الامن تلبية لطلب سورية. في مطلع الجلسة طلب السر ظفر الله ان يحصر المجلس مناقشته في مشروع القرار الإجرائي الذي تقدم به، وفاجا سفير إسرائيل المجلس بطلب الكلمة، وادلى ببيان اعلن فيه تعهد حكومته بتعليق الاعمال موضوع البحث إلى ان يبت المجلس في الموضوع. وابتسم سفير الولايات المتحدة هنري كابوت لودج لهذا النصر الاميركي، ولان إسرائيل اذعنت اخيرا لإرادة اميركا، واميركا هي التي تزود إسرائيل بكل حاجاتها من المدفع إلى الدبوس، ولابد من ان تتجاوب مع الضغط الجاد عليها، وهي في مثل هذه الحالة لا تستطيع إلا الاذعان.

وعدل مشروع القرار الباكستاني ليشمل فقرة تقول: «يلاحظ المجلس بالرضى التصريح الذي ادلى به ممثل اسرائيل في الجلسة ٦٣١ بشان تعهد حكومته بتعليق الاعمال المذكورة في اثناء هذا البحث». واضاف المجلس في قراره انه: «يعتمد على كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ليبلغ المجلس بشان تنفيذ ذلك التعهد».

كان السفير فريد زين الدين سعيدا بهذه النتيجة التي كانت تفوق ما كان يتوقع ويريد وذهب هو وظفر الله خان الى السفير الاميركي ليقدما اليه الشكر. واوقفت اسرائيل عمليات التجفيف والتحويل الى ان تعقدت الامور في العلاقات العربية - العربية وجاء جو مؤات للعودة الى تحويل المياه. وبكل هدوء وبدون ضجة استغلت اسرائيل الجو العربي - العربي وجففت مياه بحيرة الحولة. وحولت مياه نهر الاردن. وحرمت شعب فلسطين من مياهه التي كانت تروي اراضيه. ورحل بعض اهل هذه الاراضي الى جهات تتوافر فيها المياه. وكان هذا الرحيل اهم اهداف الحركة الصهيونية التي تريد «ارضا بلا شعب لشعب بلا ارض».

واليوم، تهجر اسرائيل مئات الالوف من يهود روسيا والحبشة واوروبا الشرقية والبانيا وغيرها الى هذه الاراضي الفلسطينية حيث تتوزع مياه نهر الاردن على هذه الاراضي التي يقيمون عليها ولا معرفة لهم بها وهي ملك الفلسطينيين اباً عن جد. ومن بقي من المواطنين الفلسطينيين - اصحاب الارض - في الاراضي المحتلة يشتري مياه ارضه بثمن باهظ اذا ما قورن بالدراهم المعدودة التي يدفعها المستوطن اليهودي، وتكاد تكون رسوما رمزية.

وبعد، هذه امور خطيرة جدا خصوصا في عالم يتحرك نحو ما يسمونه النظام العالمي الجديد. وسيكون هذا نظام تجمعات لا مكان فيه للدول فرادى، ولا بد من راب الصدع بالسرعة الممكنة والتطلع الى الغد لا العيش في ماساة الامس. وبهذه الروح التي هي من شيم العرب ومن اخلاقهم نستطيع تحقيق مكانتنا المطلوبة بين الامم وعندها نستطيع وقفاً فورياً لهذا الاستيطان الاستعماري المجنون وتحقيق السلام الذي نريد.

---

* الامين العام المساعد للجامعة العربية، رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين.

٢٧٤٢

إسرائيل تستولى على ٦٥٪ من مياه الضفة

كتب معتز الحديدى:

حذرت منظمة العمل العربية من استيلاء إسرائيل على ٦٥٪ من المياه التى تحتاجها بطرق غير شرعية مما يحرم ٦٠٪ من قرى الضفة الغربية من المياه ويعوق تنمية القطاع الزراعى الفلسطينى.

وكشفت فى تقرير لها استيلاء إسرائيل على ٢٥٪ من المياه اللبنانية بعد احتلالها للشريط الحدودى حيث يوجد نهر الليطانى والحاصبانى ورافده الوزانى.

وأوضحت أن سحب إسرائيل لمياه الضفة الغربية يجعل المياه غير صالحة للاستعمال عام ٢٠٠٠ نظرا لزيادة ملوحتها. فى الوقت نفسه أكدت المنظمة استيلاء إسرائيل على بحيرة الرام فى أراضى الجولان السورية والتى تعتبر أكبر مجمع مائى فى المنطقة.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

نواصل نشر الدراسة التى أجراها فريق من باحثى المركز لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط. وفى هذا الجزء، يستعرض الباحثون مشكلة المياه، وإدارة السياسات المائية لكل من

إسرائيل وتركيا وسوريا والعراق فى محاولة لإلقاء الضوء على مشكلة المياه، ولتوضيح ما إذا كانت ترجع إلى أسباب طبيعية وتقنية أم انها تعود لأسباب سياسية واقتصادية.

شارك فى اعداد هذه الدراسة فريق من باحثى المركز ضم ناصر وجيه، وعلاء سالم، وسامر سليمان، ومجدى الدرجلى وطه عبد المطلب، ومنار صبرى.

صراع الأنهار فى الشرق الأوسط

المفاوضات هى الحل السليم لأزمة المياه



محور المشرق

يضم هذا المحور المعقد كلا من إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا والعراق وتركيا والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وتنقسم خريطة المصادر المائية في تلك المنطقة إلى قسمين:

الأول هو مايمكن ان نطلق عليه شبكة النزاعات مع إسرائيل وتضم انهار الجنوب اللبناني ونهر الاردن ومياه الأرض المحتلة... إلخ. وتتسم تلك الشبكة بتعقدها بسبب عدم مطابقة الحدود في الخريطة الهيدروليكية مع الحدود في الخريطة السياسية مع وجود نزاعات حول قانونية حدود كل من الخريطتين. وقد ساهم في مضاعفة تعقيد تلك المشكلة وجود أزمة حقيقية في المورد المائي جعلته يمثل في حالات عديدة قيدا على النمو الاقتصادي.

أما القسم الثاني في الخريطة فيمكننا تسميته بشبكة الفرات والتي تضم حوض نهر الفرات كحوض لمر مائي دولي تقع عليه ثلاث دول ذات مستوى اقتصادي متقدم نسبيا في حين ان دولة المنبع تتفوق تقنيا واقتصاديا على الدولتين الأخريين. وكما يمكننا أن نستنتج فان هذه الابعاد المذكورة تعقد المشكلة وتضعها عند حافة الأزمة بين الحين والآخر.

إسرائيل

في نطاق النزاعات مع إسرائيل، يظهر لنا ان الصراع يدور في هذه المنطقة بين الأردن وإسرائيل وسوريا ولبنان حول «نهر الاردن» وروافده (نهر اليرموك اهمها). وينبع نهر الاردن من جبال الشرق التي تفصل سوريا ولبنان، بينما يصب في البحر الميت ويبلغ طول النهر ٣٢٠ كم.

وبغض النظر عن الأبعاد الهيدروليكية المفصلة للنهر وروافده، وللانهار الاخرى في الجنوب اللبناني والجنوب الغربي السوري، فإنه من الممكن تفهم أبعاد التنافس والأزمة في حوض الاردن والانهار الأخرى في المنطقة، إذا ما وضعناها في سياقها الكلي: نقصد توزيع موارد واستخدامات المياه في الدول الأربع، مع ربط هذا بالتشابك والتداخل في جغرافية الموارد المائية بالمنطقة.

- تستجمع المياه في ثلاثة مخازن رئيسية في إسرائيل وهي:

- الطبقة الصخرية المائية aquifer في المنطقة الساحلية: وهي تقع في موازاة السهل الساحل على البحر المتوسط، وتمتد على مساحة ٢٠٠٠ كم٢ في الكرمل حتى جنوب غزة، ويمكن أن يستخرج منه دون مخاطر بسحب زائد حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، غير أن نسبة السحب من هذا المصدر بلغت حوالي ٦٠٪، فكانت النتيجة المتوقعة هي سحب مياه البحر المتوسط إلى الطبقة الصخرية المائية مما ادى إلى ارتفاع نسبة ملوحة مياهه المستخرجة.

- الطبقة الصخرية المائية aquifer هطورن: وهو يمتد من سفوح جبل الكرمل حتى بئر سبع، وتبلغ مساحتها ضعف مساحة الخزان الساحلي، ويتغذى من الأمطار التي تنحدر من جبال الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل، وتبلغ سعتها المائية ٣٠٠ مليون متر مكعب، ولكن زيادة السحب والتي تقدر سنويا بنحو ٥٥ مليون متر مكعب أدت إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيها هي الأخرى.

- اما بحيرة طبرية والتي تصل مساحتها حوالي ١٧٥كم٢، وتخزن نحو ٤ مليارات متر مكعب من المياه، فهي تمد إسرائيل سنويا بنحو ٦٥٠ مليون مترمكعب. ويتم شحن البحيرة بواسطة نهر الأردن اساسا ومعه بعض الانهار الأخرى كالحصباني واليرموك اضافة إلى مياه الأمطار.

وبهذا التوزيع الأولى للمخازن الرئيسية للمياه، يمكننا أن نبدأ في رسم اطار لطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصادر المائية الإسرائيلية:

١- يبدو واضحا أن المسئول الأول عن شحن بحيرة طبرية هو مصادر متنازع عليها (نهر الحصباني، ونهر الأردن)، فنهر الأردن يتم انهاكه بشكل عال بواسطة إسرائيل أما نهر الحصباني فقد كان سببا لنزاع فيما بين إسرائيل والدول العربية التي حاولت تغيير مجراه حتى يصب في نهر اليرموك بدلا من بحيرة طبرية التي يصب فيها. بيد أن إسرائيل قامت وقتها- قبل ١٩٦٧- بغارات جوية كثيفة على مواقع العمل مما أوقفه، وبعد ان استولت إسرائيل على هضبة الجولان - ١٩٦٧ - تم ايقاف المشروع العربي لتحويل النهر.

أضف إلى هذا أن مصدراً آخر لشحن البحيرة بشكل غير مباشر هو نهر اليرموك (أهم روافد نهر الأردن) الذي ينبع من هضبة الجولان ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية - التي تقع بكاملها في إسرائيل- وقد أدى احتلال إسرائيل لهضبة الجولان. إلى شل قدرات الأردن على تنمية استخدامها المورد المائي الذي يمر بالأردن، والذي يصب في نهر الأردن.

وبذلك تصبح بحيرة طبرية «مركزاء» تتجمع فيه المياه لحساب إسرائيل، تخزن فيها مياه عدد من الأنهار التي تنبع من خارج الدولة (الأردن- سوريا) حتى تتم اعادة تغذية القناة الاصطناعية التي حفرتها إسرائيل بطول ٣٠٠ كم، وهي القناة التي حفرتها إسرائيل لتعيد توزيع المورد المائي داخل الدولة بشكل اكثر رشادة ومعقولية على المناطق الإسرائيلية والاستخدامات المختلفة.

٢- تمثل الخزانات الثلاثة الوارد ذكرها حوالي ٥٧٪ من اجمالي استخدامات المياه في إسرائيل. فهي تمد الدولة بـ١,٢ مليار م٣ من المياه سنويا، بينما يستهلك سكان إسرائيل ٢,١٤٥ مليار م٣ مقسمين على النحو التالي:

- ١,٤٤٥ مليون متر مكعب (٦٧,٤٪) للزراعة ولتربية المواشي

- ٤٣٥ مليون متر مكعب للاستهلاك المدني (الاغراض المنزلية والحدائق) (٢٠,٣٪)

- ١٠٠ مليون متر مكعب للصناعة (٤,٦٪).

٣ – تحصل إسرائيل على مقادير اضافية من المياه من أنهار الجنوب اللبناني (الليطاني)، إضافة إلى استخراج ٢٠٠ مليون متر مكعب من مصادر بالجهود الذاتية مثل الخزانات التي قامت ببنائها مستوطنات أو مجموعة من المستوطنات وحجزت مياه الفيضانات، ومن استغلال ينابيع وجداول المياه، ومن تحلية المياه المالحة بمعدات صغيرة. وبشكل عام يفتقر مرفق المياه لحوالى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا، رغم أن إسرائيل تستغل ٩٨٪ من كامل مواردها المعروفة من المياه العذبة القابلة للتجدد.

٤ – إن استخدام إسرائيل لخزانات المياه الجوفية على الساحل وفي العمق، قد وصل إلى معدل أصبح معه هناك تزايد متنام في نسبة ملوحة المياه، وهو ماحول عملية حفر الآبار والسحب منها من عملية استخراج لمورد مائى متجدد إلى عملية تعدين لمورد ينضب أو يفقد خصائصه الجوهرية بسبب ارتفاع معدلات السحب.

وتهدد هذه العملية إمكانات استخدام موارد المياه الجوفية في إسرائيل. وهو ما قد يضاعف الأزمة في إسرائيل ومعدلات المخاطرة في استخدام المورد حيث أصبح مجرد استخدامه السيىء يحوله إلى مورد لا قيمة له.. فإذا أضفنا إلى تلك المخاطرة ذات الطابع التكنو- اقتصادى الموصوفة سابقا، المخاطرة الناجمة عن وجود جزء مهم من مياه إسرائيل الجوفية (٢٥٪ من مصادر إسرائيل المائية) (٥٠٠ مليون متر مكعب) خارج الحدود المعترف بها دوليا، نعنى بذلك خزان المياه الجوفية تحت الضفة الغربية. ذلك الخزان الذى سوف تفقده إسرائيل في حالة وجود تسوية سلمية في المنطقة تسمح بوجود دولة فلسطينية مكتملة السيادة في الضفة والقطاع. بيد أنه من الواضح أن إسرائيل لن تقبل بهذا. إذ سوف تتم عملية تسوية مائية تؤمن مصادر مائية كافية بحيث تكون التسوية السياسية غير مؤثرة على معدل ورود الماء إليها.

قامت إسرائيل ببناء كيان تنظيمي مركزي معقد لإدارة مواردها المائية، وقامت أيضا ببناء شبكة هندسية أكثر تعقيدا لتوزيع المورد المائى على كل المناطق ويمكننا القول أن النموذج الإسرائيلي هو الأكثر تعقيدا في الشرق الأوسط. غير أنه على المستوى التنظيمي وجهت العديد من الدراسات التى قامت بها مؤسسات ابحاث داخل إسرائيل انتقادات للنظام الإدارى للموارد المائية، والقائم على وجود ثلاثة أجهزة متداخلة للإدارة.

– وزارة الزراعة.

– تاهال وهى مؤسسة تخطيط للمورد، والمفروض أنها متفرعة عن وزارة الزراعة.

– ميكوروت وهى شركة هندسية تقوم بتنفيذ مشاريع تطوير المورد.

وتقع السلطة الفعلية في يد ميكوروت ويعنى هذا عمليا أن شركة المقاولات المناط بها مهمة تطبيق السياسات المائية المقررة لها قوة ضغط رئيسية تؤثر على تحديد السياسة المتبعة. وإذا ما وافقنا على التقسيمات التي يوردها بعض دارسي ديناميات السياسة العامة، حيث يفضلون نظريا بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية (حسابات التكلفة – العائد)، وبين اعتبارات الحماية البيئية، وبين اعتبارات المصالح القومية الأمنية، وبين اعتبارات مصالح الجماعات السياسية المختلفة.. إلخ. نجد أن سيطرة شركة ميكوروت وتراجع تاهال وهى المؤسسة، المناط بها التخطيط يعنى تراجع اعتبارات المصالح العامة، واعتبار أن الكفاءة الاقتصادية، لصالح اعتبارات جماعة ضغط لها مصالح حيوية في سياسات دون سياسات أخرى.

وعلى هذا فقد رأى كثيرون داخل إسرائيل أن تمدد هيمنة ميكوروت يعد مؤشرا خطيرا على أزمة في تخطيط وإدارة المورد المائى، مما حدا بهم إلى تبنى مشروعات لتطوير مؤسسة عامة تخطيطية خارجة عن وزارة الزراعة، وذات سلطات واسعة.

تكمن الأزمة المائية الإسرائيلية في جوهرها في معدلات نمو الطلب على المياه في إسرائيل والتي تتزايد بمعدلات متسارعة نتيجة لنمو إسرائيل الاقتصادى/ الاجتماعى، ونتيجة للهجرات المتلاحقة (هجرة اليهود السوفييت ومحاولات توطينهم) وتعتبر المستوطنات الزراعية هى المستهلك الرئيسى للمياه. يليها الاستهلاك المدنى المنزلى ثم الصناعة.

وقد ضاعف من الأزمة، وجود مسار طويل الأجل من انخفاض كمية الأمطار مما أدى إلى انخفاض مخزونات المياه في كل منطقة إسرائيل والضفة الغربية وشرق الأردن، في مقابل ذلك، أخذت عملية الاستغلال التام والأمثل للمورد تقترب من نهايتها في ضوء التكنولوجيا المتوافرة، وهو ما سيدفع إسرائيل، إذا ما أرادت رفع كفاءة الاستغلال أن تحاول تطوير تكنولوجيا أكثر توفيرا للمياه. ويعد هذا التطوير التكنولوجي أمرا مكلفا للغاية من ناحية البحوث والتطوير والاستثمارات، مما يزيد من قيد النمو في استغلال موارد إسرائيل المائية، ويجعل الحصول على مورد جديد أمراً أقل تكلفة!!

الأردن

الأردن بلد صحراوى يقطن به ٣,٤ مليون نسمة ويبلغ اجمالى المياه المتجددة المتاحة له نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب سنويا. بينما يبلغ اجمالى الطلب السنوى ٨٠٠ مليون متر مكعب، وهو ما يعنى أن هناك عجزاً قائماً بالفعل. بين ٥٠ و١٠٠ مليون متر مكعب سنويا (طبقا للتصريحات الرسمية فسيشهد الأردن عام ١٩٩٢ عجزا قدره ٦٠ مليون متر مكعب) ويتوقع توماس ناف الخبير بجامعة بنسلفانيا أن يصل طلب الاردن على المياه عام ٢٠٠٠ إلى الف مليون متر مكعب.

وتقسيم مصادر المياه في الأردن على النحو التالى:

○ ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا من نهر اليرموك، وهو أحد روافد نهر الأردن- يصب في نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية- وطوله نحو ٤٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٢

كيلومترا ونظرا لكون اليرموك احد اهم روافد نهر الاردن الذى يعد بدوره مصدرا رئيسيا لتخزين بحيرة طبرية، ونظرا أيضا لكونه أحد مصادر المياه السورية المهمة فإن شبكة من المنافسات والصراعات بين الاردن/ سوريا (وإسرائيل) على النهر قد تطورت.

فالمشاريع السورية أعالى النهر تهدد بارتفاع ملوحة المياه فى أدنى نهر الاردن والبحر الميت، وسوف تحرم الاردن من احتياجاتها من النهر، وسوف تحرم إسرائيل من مورد رئيسى (كرافد للاردن). وإذا ما تم بناء سد الوحدة بين الاردن وسوريا فسوف يؤدى هذا إلى الاستغلال الكامل للنهر مما قد يضر بإسرائيل واحتياجاتها المائية.

اما باقى الاحتياجات الاردنية فيحصل عليها من الأمطار القليلة نسبيا التى تسقط فى بعض اوديته بالإضافة إلى المياه الجوفية.

وليست لدينا أرقام محددة حول التوزيع التفصيلى لاستخدامات المورد المائى فى الاردن، بيد ان الزراعة هى أهم الأنشطة فى استخدام المياه. وتبلغ المساحة المزروعة فى البلاد ٥,٢٩٠ مليون دونم مقسمة كالآتى:

٧,٤ ٪ أراض مروية بمورد سطحى.

٩٢,٦٪ أراض تعتمد على الأمطار والمياه الجوفية.

وبسبب هذا التقسيم غير المتعادل، فإن هناك مشكلة مهمة فى انتاجية الأرض بالأردن بسبب تذبذب معدلات سقوط الأمطار هناك. وعلى سبيل المثال فقد تاثر القطاع الزراعى فى عام ١٩٩١ بسبب شح الأمطار مما اضطر المزارعين إلى ارواء مزروعاتهم بمياه ملوثة من حوض سد الملك طلال.

ملاحظة مهمة ينبغى الإشارة إليها وهى أن نهر الاردن كان المصدر الرئيسى لرى المحاصيل الزراعية فى منطقة الاغوار الاردنية بالاضافة إلى تغذية البحر الميت والحفاظ على منسوبه من المياه، وقد قلت كمية مياه النهر وأصبحت الاردن غير قادرة على استخدامه بسبب الاستغلال الإسرائيلى المجحف له بعد حفرها للقناة الاصطناعية التى توزع مياهه (بعد ان تخزن فى بحيرة طبرية) على كل مناطق الدولة الإسرائيلية.

كما ادى تحكم إسرائيل فى الجزء العلوى من النهر (ينبوع الحصبانى فى لبنان والدان فى إسرائيل وبانياس فى الأراضى السورية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلى) إلى جعل مياه النهر التى تصل إلى وادى الأردن مالحة زيادة عن الحد مما يجعلها لاتصلح لكثير من الاستخدامات.

وقد ادت معارضة إسرائيل لأى تنمية لاستغلال اليرموك، إلى جعل الأردن محاصرة مائيا وغير قادرة على تطوير اى موارد مائية تسمح لها باحداث نمو زراعى- صناعى- حضرى معقول. مما يجعلنا نرى أن المورد المائى يمثل قيدا فى الاردن على النمو. وعلى الرغم من ان قيد المورد المائى يمكن زحزحته إلى أعلى قليلا عن طريق تطوير استغلال المياه المتاحة وتطوير طرق الرى المستخدمة وعن طرق اخرى إلا ان التوتر والتنازع حول الموارد المائيه مع كل من إسرائيل وسوريا (احيانا) يدفعنا إلى القول إن تطورا ملموسا فى كمية الوارد المائى للاردن لن يحدث إلا باتفاق مرض للاطراف الثلاثة: سوريا - الأردن- إسرائيل وهو مايعنى اعتماد التطور على تطور سياسى دولى وحتى هذا مشكوك فى انه سوف يؤدى إلى حل حقيقى لنقص المياه الذى تعانيه الأردن.ولايمكن التكهن فى الوقت الحالى ببوادر للخروج من الأزمة الحالية أو المستقبلية للمياه فى الأردن. فقد طرح الاردن منذ أوائل الثمانينات عدة بدائل للخروج من الأزمة منها مد خط انابيب من نهر الفرات بطاقة ١٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ولكن المشروع اصطدم بعوامل بعد المسافة وصعوبة التضاريس والتكاليف الباهظة.. كما أن فكرة تحلية مياه البحر قد اصطدمت بعدم توافر الطاقة والتكاليف الكبيرة ايضا.. ومشروعات التوسع فى استخدام خزانات المياه الجوفية أو مشروعات المياه على الأنهار تقف ضدها إسرائيل وتقوم بضربها مباشرة أو بشكل غير مباشر.. بالإضافة أيضا إلى أنه لاتوجد اتفاقيات بين الاردن والدول المجاورة لها لتتقاسم معها المياه.. فيما عدا الاتفاقية التى وقعت بين الاردن وسوريا عام ١٩٥٣ لاستخدام بعض مياه نهر اليرموك ويحاول الاردن حاليا استغلال المفاوضات المتعددة الأطراف لاحياء مشروع «اريك جونستون» الوسيط الأمريكى فى بداية الستينات وطبقا لهذا المشروع يحق للاردن ان تحصل على ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه فى العام.. ويحق للضفة الغربية (التى احتلتها اسرائيل فيما بعد حرب ١٩٦٧) ان تحصل على ٢٢٠ مليون متر مكعب فى العام.. وتحصل إسرائيل على ٥٦٧ مليون متر مكعب فى العام وسوريا ١٣٢ ولبنان ٣٥ مليون متر مكعب سنويا.

محور الفرات

يضم محور الفرات كلا من سوريا وتركيا والعراق. ويبلغ طول نهر الفرات ٢٧٢٦كم منها ٩٠٠ كم داخل الأراضى التركية واكثر من ١٠٠٠ كم داخل الاراضى السورية و٨٠٠ كم داخل العراق. وتاتى ٨٨٪ من منابع الفرات من تركيا أما الـ ١٢٪ فهى تاتى من سوريا. وبذلك تكون العراق هى الدولة التى تهتم نسبيا على الفرات من دون ان يكون لها سيطرة على اى من منابعه.

وكما اثبتت الأحداث فان محور الفرات كان ولازال محورا متوترا نسبيا فعليه تصطف ٣ دول متقدمة اقتصاديا واجتماعيا (إلى حد كبير). وهى مرتبة بحيث وجدت اكثرها تقدما من النواحى التقنية والاقتصادية، والاجتماعية فى اعالى النهر (عند المنابع) مما اضاف بعدا جديدا للأزمة، وهو مايختلف جوهريا عن الوضع فى حوض النيل.

أما عن تركيا فهى تعيش حالة من الوفر المائى حيث يبلغ تدفق الموارد السطحية ١٨٦ مليار متر مكعب، وحجم المياه الجوفية ١٠ مليارات متر



مكعب ويبلغ اجمالي السحب الاني من كليهما ١٠٥ مليارات متر مكعب ولا تستغل تركيا- المتقدمة نسبيا- منهما سوى ٦٠ مليار متر مكعب مما يعني فائضا قدره ٤٥ مليار متر مكعب، وبذلك تكون هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي

تعايش حالة كتلك، دون أن تكون المياه قيدا حاليا على نموها حيث أدى التقدم الاقتصادى - الاجتماعي- التقني في تركيا، اضافة إلى الطبيعة الهيدرولوجية للدولة، في تضافرها إلى وجود موارد مائية فائضة. وهذا ما سمح لتركيا أن تطرح مشاريع لتصدير المياه إلى دول أخرى في المنطقة كمحاولة منها للدخول كطرف أصيل في النزاع الشرق أوسطي.

وعلى أية حال فإن تناولنا لمحور الفرات سيكون عاما: نعني بذلك أننا سوف نقدم صورة عامة للنزاع الدولي، وللأزمة الداخلية في الدول الثلاث الواقعة على النهر.

○ تعتمد سوريا بدرجة كبيرة على مياه الفرات لتوفير احتياجاتها المائية فهو يمدها بـ ٦,٦ مليار متر مكعب في السنة. ورغم اهمية الفرات لسوريا بوصفه أهم موارد المياه الطبيعية في سوريا - إلا أن الزراعة السورية لاتعتمد عليه اساسا، فهو لايروى إلا مليون هكتار، بينما تحوى الـ ٦ ملايين هكتار الباقية بمياه الأمطار. ونصف تلك المليون هكتار قد تم إرواؤه بفضل سد الفرات.

بيد ان تحفظاً مهماً ينبغي ايراده فالانتاجية للاراضي المروية بالموارد المائية السطحية كما هو معروف تعد اعلى بكثير من مثيلتها في الأراضي المطرية ولذا فإن اهمية المليون هكتار منسوبة إلى الستة ملايين الأخرى ليست ١ إلى ٦ وإنما هي على الاقل ٢ او ٣ إلى ٦.

وبذلك تكون الاراضي المروية بالفرات- رغم ضآلة مساحتها- مهمة للزراعة السورية. واضف إلى هذا أن الكهرباء السورية تعتمد بدرجة عالية على السدود المقامة على الفرات لتوليد الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول بأن مصادر المياه التي تأتي إلى سوريا هي من المصادر ذات الخطورة المرتفعة حيث انها تخرج عن تحكم الدولة السورية إما لأنها موارد سطحية (انهار) تنبع من خارجها كالفرات أو موارد سطحية كاليرموك متنازع عليها. أو لأنها موارد مطرية تتقلب كثيرا مع تقلبات المناخ.

بيد أن الاعتماد السوري على الفرات ليس كبيرا إذا ماقورن بالاعتماد العراقي عليه، فالعراق تعتمد اساسا بالنسبة لاكثر من نصف زراعتها على الري بالموارد السطحية التي اهمها الفرات. وإذا ما اضفنا لذلك ان العراق لايسيطر على اي من منابع النهر، نجد انها في وضع مكشوف اعلى بكثير من الدول الأخرى المتواجدة على الممر المائي. ففي عام ١٩٧٥ على سبيل المثال تأثر ٣ ملايين مزارع عراقي بسبب انخفاض منسوب المياه في الفرات بسبب ملء الخزان السوري فيما وراء سد الثورة وهو ما هدد بنشوب حرب بين سوريا والعراق.

وفي ١٩٩٠ أدى قطع تركيا لمياه الفرات إلى تأثر سوريا والعراق (بدرجة اكبر) من هذا الاجراء.

في ظل تلك الأوضاع المتوترة، وهذا التسابق المائي بين دول ثلاث تعتمد على مورد مائي واحد (الفرات) لتلبية بعض احتياجاتها الحيوية، يبدو المشروع التركي لجنوب شرقي الأناضول بوصفه قنبلة موقوتة تهدد بنشوب نزاعات في المنطقة من آن لآخر. هذا رغم حصافة الدبلوماسية التركية ومشروع جنوب شرق الاناضول يتلخص في بناء ٢٣ سدا لتخزين المياه لري منطقة الاناضول، ولتوليد الكهرباء، وهو يتكلف ٢١ مليارا من الدولارات. ويعتبر سد أتاتورك. وهو أهم سدود المشروع - تاسع اكبر سد في العالم. ويمثل هذا السد ومشروعات جنوب شرق الاناضول تهديدا حقيقيا لموارد سوريا والعراق من المياه. حيث تشير معظم الاحصاءات إلى أنه باكتمال اقامة المشروعات المائية التركية فان كمية المياه المتدفقة عبر الحدود التركية سوف تتقلص من ١٦ مليار متر مكعب إلى ١١ مليار متر مكعب وهنا لن يكون امام سوريا سوى خيارين: إما أن تجبر تركيا على العدول عن هذه المشروعات ولكنه خيار غير واقعي في ظل موازين القوى الحالية.

والخيار الثاني هو أن تستدير سوريا نحو جارتها الاضعف نسبيا وهي العراق- بسبب موقعها جغرافيا لتقلص من كمية المياه المتدفقة إليها. وهو ما سيهدد العراق تهديدا حقيقيا في أمنه. حيث ان خمسة ملايين مزارع عراقي في الشمال الغربي سيعانون من نقص المياه.

ورغم التوتر البادي، إلا ان واقع الأمر إذا ما تفحصنا الأمر بجدية- هو ان ازمة المياه في محور الفرات ليست أزمة بالمعنى التقني الاقتصادي. فهي ازمة سياسية (ازمة موازين قوى) لها محدداتها الاقتصادية العامة. نعني بذلك أن الموارد المائية لدى الدول الثلاث المشتركة بينها تكفي الاحتياجات الحالية والمنظورة. بيد أن عملية التوزيع الامثل للموارد فيما بين الدول الثلاث تعتريها الصعوبات لاسباب التوتر السياسي وتقارب مستويات النمو التنافسي الاقتصادي بين الدول الثلاث.

فتركيا صاحبة الفائض المائي يمكنها أن تتنازل وتعطي كلا من سوريا والعراق قدرا اكبر من المياه، بيد أن هذا سيضعف في النفوذ التركي على الدولتين، اضافة إلى انه سيقلص الموارد المائية لدى تركيا، والتي تستخدمها كورقة في إطار النزاع الشرق أوسطي عن طريق ما أطلق عليه مشروع «أنابيب السلام».



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ... ١٩٩٢

وينصرف مشروع أنابيب السلام الذى اقترحته تركيا إلى نقل المياه من تركيا إلى الدول المحيطة بها عبر خطين للأنانبيب أحدهما الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والاردن ثم المنطقة الغربية فى المملكة العربية السعودية أما الخط الاخر فيتجه من سوريا إلى الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية فالبحرين وقطر والامارات وعمان ولكن لم يلق هذا المشروع حتى الان قبولا». لدى الدول العربية المعنية به.

وبغض النظر عن هذا المشروع، فإن من الممكن العودة للتاكيد على الطابع السياسى للازمة فى حوض الفرات، ونعنى بذلك تحديدا كون الأزمة هى فى إنتاج شكل العلاقات السياسية المتوترة لدول حوض النهر اكثر من كونها من إنتاج نقص مواردى واضح، ولذلك فإن توتر الفرات، يمكن أن يحل فى اطار مفاوضات مائية يعتمد فيها الجانب الغربى بقدر ما يستطيع على الاستخدام الحصيف لحل هذا التوتر القائم.



الحرب من أجل الماء

المستوطنات الإسرائيلية تستهلك مياه العرب

□ غزة ـ جيهان فوزى:

حرب المياه .. هى محور الصراع المستقبلى فى منطقة الشرق الأوسط.. وكل قطرة ماء سيصبح ثمنها غالياً سواء فى الحصول عليها أو المحافظة على مواردها..

ومشكلة المياه موضوع رئيسى فى المفاوضات متعددة الأطراف للشرق الأوسط، وهى قضية بالغة الخطورة والأهمية. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل التى تحاول بشتى الطرق الحصول على المياه الصالحة للشرب والزراعة.. وفى الأراضى العربية المحتلة يعانى سكانها من الفلسطينيين من جراء نقص المياه الصالحة، بينما تستولى إسرائيل على معظم المياه من أجل المستوطنات اليهودية التى أقامتها فى هذه الأراضى. وقد التقت «العالم اليوم» بالدكتور يوسف أبو صفية أستاذ علوم البيئة والتلوث الذى ألقى الضوء على معاناة السكان الفلسطينيين فى قطاع غزة على وجه الخصوص من مشكلة المياه.

يقول د. يوسف : إن قطاع غزة يعانى أكثر من مشكلة بيئية وجميعها مترابطة ومتداخلة بمشكلة الزيادة السريعة فى تعداد السكان مع ثبات مساحة الأرض فى قطاع غزة مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية بحيث وصلت إلى ٣٥٠٠ نسمة فى الكيلو متر مربع الواحد كما تزايد العجز فى مياه الشرب والزراعة من حيث تعدى العجز فى الموازنة المائية ستين مليون م٣ لعام ١٩٩١، وهذا يعود إلى زيادة عدد السكان بالإضافة للاستيطان الإسرائيلى، حيث يستهلك المواطن الإسرائيلى عشرة أضعاف مايستهلكه المواطن الفلسطينى. كذلك يواجه القطاع مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحى والتى بلغت ٣٠ مليون م٣ سنوياً، والتى تتسبب فى تلوث جزء كبير من المياه الجوفية مما يؤثر على الصحة العامة، ومشكلة الصرف الصحى مرتبطة بمشكلة تلوث مياه البحر أيضاً، حيث يصب جزء كبير من مياه الصرف فى البحر خاصة منطقة مخيم الشاطىء ووادى غزة مما يتسبب فى نقص الثروة السمكية.. وحول إمكانية حل مشكلة المياه فى المفاوضات المتعددة يقول د. يوسف: إن إسرائيل تطالب الدول العربية والفلسطينية بالبحث عن مصادر أخرى للمياه وأن تبقى هى على نسبة استهلاكها من المياه الفلسطينية المتجددة والتى بلغت ٨٥٪ والنسبة المتبقية يستهلكها الفلسطينيون والمستوطنون الموجودون فى القطاع والضفة، أى أن الفلسطينيين فى الضفة والقطاع لا يستهلكون سوى ٧ – ٨٪ من إجمالى نسبة المياه.

ولكى يتم التوصل إلى حلول فى هذه القضية فى المفاوضات يجب أن تكون هناك إعادة توزيع عادلة للمياه وأن يحصل الفلسطينيون على حقهم كاملاً من المياه لكى يتمكنوا من تنمية اقتصادهم وتحسين ظروف معيشتهم. وعن مشكلة تلوث المياه فى قطاع غزة يقول د. أبو صفية إن مايقارب من ٨٥٪ من مياه قطاع غزة الجوفية غير صالحة للاستخدام الآدمى حسب معايير منظمة الصحة العالمية، وأخطر الملوثات الموجودة فى مياه غزة النترات والفلوريد حيث أشارت آخر الدراسات إلى أن ٨٥٪ من آبار مياه الشرب فى القطاع تشتمل على نسب عالية من النترات التى تؤدى إلى الإصابة بسرطان المعدة وزرقة الدم عند الأطفال. كما أن زيادة الفلوريد تؤدى إلى التسمم بالفلوريد ولين العظام عند الأطفال وكبار السن. ويتحدث د. يوسف عن المعوقات الإسرائيلية لحل مشكلة مياه الشرب لأهالى الأرض المحتلة وخاصة فى غزة بقوله إن سلطات الاحتلال لم تقم بعمل أى مشروع للتعامل مع مشكلة مياه الشرب أو حتى عمل مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية لتخفيف العبء على الخزان الجوفى مما أدى إلى استنفاد معظم المخزون الجوفى فى قطاع غزة وهذا بدوره أدى إلى دخول مياه البحر المالحة إلى المياه العذبة وإلى مسافة وصلت فى بعض المناطق إلى ١,٥ ك عن الساحل، وهذا أثر بدوره على الإنتاج الزراعى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة الجديدة

التاريخ : ٩ ت٢ ١٩٩٢

الاردن واسرائيل يناقشان موضوع المياه الشهر المقبل في واشنطن

■ لاهاي - رويتر - قال وزير المياه والري الاردني السيد سمير قعوار ان اسرائيل والاردن سيجريان مناقشات ثنائية في شأن مشكلات المياه في واشنطن الشهر المقبل.

واضاف قعوار في تصريح لوكالة «رويتر» اثناء حضوره ندوة عن المياه والبيئة في لاهاي: «ستكون هناك مناقشات ثنائية في شأن المياه في واشنطن في كانون الاول (ديسمبر)».

وتابع: «بعد المسألة الوطنية (للفلسطينيين) فان المياه هي المسألة الاكثر اهمية بيننا».

وكانت لجنة المياه التي عقدت في فيينا في ايار (مايو) الماضي ناقشت في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف مشاكل اقتسام المياه بين فلسطينيي الاراضي المحتلة واسرائيل.

وحدد المؤتمر المياه على انها مجال رئيسي للنزاع بين اسرائيل والعرب. وتحصل اسرائيل على اكثر من نصف مياهها العذبة من ينابيع الضفة الغربية وانهارها.

وقال قعوار: «الضفة الغربية فيها مياه جوفية كثيرة ولكن اسرائيل تستخدمها كلها تقريباً». واضاف ان اسرائيل والاردن اتفقا اخيراً على جدول أعمال للمفاوضات الثنائية في شأن موضوعات عدة وذلك في اطار عملية احلال السلام في الشرق الاوسط.

وقال: «الموضوعات يمكن مناقشتها في جلسات أخرى. امامنا شوط طويل في المناقشات ولكننا جاهزون له».

وبالنظر الى ان الشرق الاوسط منطقة جافة ستواجه كل دولها نقصاً حاداً في المياه بحلول نهاية القرن الحالي فان الاسرائيليين والعرب على السواء يعتبرون الماء مورداً استراتيجياً حيوياً.



مشروع جونستون لتحويل مياه نهر الاردن

ما كان مرفوضاً بالامس، هل بات اليوم مقبولاً؟



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

□ بيروت - من عبيد معروف:

■ تعود الاطماع الصهيونية في المياه العربية الى الايام الاولى لنشوء الحركة الصهيونية. ولما كان نهر الاردن وروافده من اقرب مصادر المياه الى المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل القوات الإسرائيلية عام ١٩٤٨ فقد بدأت اطماع الاسرائيليين في هذا النهر تاخذ بعداً خطيراً من خلال الشروع باستغلال مياهه، وبروز خلافات حادة بين إسرائيل والعرب على توزيع هذه المياه، وبرز العديد من المشاريع الإسرائيلية والعربية والعالمية لتنظيم توزيع مياه هذا النهر، ومنح الاسرائيليين ما يحتاجونه من مياهه من اجل تنفيذ مشاريع الاستيطان.

ومن اهم المشاريع التي برزت بعد سنوات قليلة من احتلال القوات الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، مشروع «الانماء الموحد لموارد مياه نهر الاردن» الذي اطلق عليه في ما بعد «مشروع جونستون» نسبة لاريك جونستون، مبعوث الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور الى منطقة الشرق الاوسط لاقناع الدول المعنية بالمشروع.

يبدأ نهر الاردن من نقطة التقاء روافده الثلاثة (الحاصباني - الدان - بانياس) في منطقة الحولة، عند نقطة تقع على مسافة ٤ كلم داخل فلسطين، ويمتد حتى مصبه شمال البحر الميت. وينقسم الى قسمين اساسيين: الاول وهو المجرى العلوي. يبدأ من نقطة التقاء روافده الثلاثة عند بحيرة الحولة حتى بحيرة طبريا بطول حوالي ١٦ كلم. والثاني وهو المجرى الادنى. يبدأ من جنوب بحيرة طبريا حتى شمال البحر الميت ويصب في هذا المجرى جنوب بحيرة طبريا نهر اليرموك القادم من سورية.

تبلغ مساحة حوض نهر الاردن حوالي ٤٣٥٣٥ كيلومتراً مربعاً، ويضم الوادي الممتد من جنوب لبنان وحتى منتصف وادي عربة، وبلغ متوسط تصريف النهر قبيل مصبه في البحر الميت، خلال السنوات الاربعين الماضية، ٨٧٥ مليون متر مكعب».

بعد احتدام الصراع بين العرب والاسرائيليين عام ١٩٤٨ على مصادر المياه وتوزيع مياه الانهار، طلبت وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة من هيئة نهر تنيسي الاميركية، عبر وزارة الخارجية الاميركية، ان تقوم بوضع دراسة شاملة لوادي نهر الاردن «لامكان توطين اللاجئين فيه». وبناء على هذا الطلب كلفت الهيئة مؤسسة تشارلز - مين للقيام بالمهمة. فاوفدت لجنة اطلق عليها «لجنة الاستقصاء الاقتصادي في الشرق الاوسط» برئاسة غوردن كلاب رئيس مجلس ادارة لجنة نهر تنيسي لـ «دراسة الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط بوجه عام ومسالة اللاجئين». وبعد ان ذكرت اللجنة انها قامت بالدراسة اللازمة، قدمت تقريراً الى الامم المتحدة اوحت فيه بضرورة مساعدة البلاد العربية مالياً واقتصادياً لتتمكن من تحسين احوالها وامتصاص اللاجئين ليعيشوا فيها. وتحدث تقرير اللجنة عن مشاريع لاستغلال مياه الانهار العربية خصوصاً نهر الاردن.

بداية المشروع

وفي ٣١ آب (اغسطس) ١٩٥٣ ارسل غوردن كلاب رئيس اللجنة كتاباً الى مدير وكالة الامم المتحدة، ضمنه تقريراً اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية جاء فيه: «ان احسن خطة من الناحية الاقتصادية واكثرها سرعة للحصول على اكبر فائدة من مياه نهر الاردن، تتطلب تنظيماً افضل لمصادر المياه في الحاصباني ومنطقة الحولة لخدمة الاراضي الواقعة في تلك المنطقة من حوض نهر الاردن، واستعمال بحيرة طبريا كخزان لمياه الفيضان من نهري الاردن واليرموك. وتنقل تلك المياه من بحيرة طبريا بالانحدار والاندفاع الى الاراضي في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن حتى الجنوب. ولا يوجد مكان افضل من بحيرة طبريا يكون الخزان الرئيسي لمياه الاردن واليرموك».

اضاف التقرير «في منطقة يكون الماء فيها هو الحياة بعينها ويزداد فيها حشد الناس، تقوم الحاجة الماسة للانماء والتصرف بمياه وادي الاردن على اساس موحد. وان بعض نواحي المشروع قد يكون تنفيذها بحكم المستحيل ما لم تجر تسويات سياسية للقيام مراقبة مناسبة على المياه وايجاد ضمانات كافية لتامين إسالتها باستمرار».

وبعد عودة اللجنة الى الولايات المتحدة، تبنت واشنطن مهمة تنفيذ المشروع، فرصدت له المبالغ الطائلة، واعلن الرئيس الاميركي ايزنهاور يوم ١٩٥٣/١٠/١٦ تكليفه المستشار اريك جونستون باجراء مباحثات مع دول المنطقة لاقناعها بالمشروع واخذ موافقتها على تنفيذه. ثم قام جونستون بزيارة لدول المنطقة كمبعوث شخصي للرئيس الاميركي لشرح مشروع «الانماء الموحد لموارد مياه نهر الاردن» وقال في حديث له حول الموضوع «ان مشروعي مجرد اقتراح مشفوع بخرائط وبيانات مبنية على دراسات فنية جرت بطلب من هيئة الامم المتحدة، وهو يحمل الفرج الى جميع الفرقاء اصحاب العلاقة، لانه يشق طريقاً عملياً لتخفيف النزاع العربي - الاسرائيلي، ويساعد على تخفيف نكبة اللاجئين ويساعد اسرائيل على المضي بمشاريعها الرامية الى استثمار اقصى ما يمكن استثماره من مصادر المياه». وقال في تصريح آخر يوم ١٩٥٣/١١/٢٤ «ان مشروع استثمار مياه نهر الاردن استثماراً مشتركاً هو خير دواء لجميع علل المنطقة».

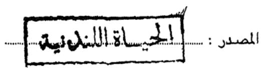
وجاء في التقرير الذي قدمه جونستون الى مدير وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ان مشروع الاستثمار الموحد لمصادر المياه في منطقة وادي الاردن هو الطريقة المثلى للاستفادة من مياه النهر، «وان افضل طريقة واسرعها من وجهة النظر الهندسية للاستفادة من مياه الاردن تستدعي تنظيماً افضل لمصادر المياه في الحاصباني والحولة (...) واستعمال بحيرة طبريا كخزان لمياه فيضان نهري الاردن واليرموك».

تفاصيل المشروع

وجاء في الفصل الاول من التقرير «هذه دراسة تضع هيكلاً لوسائل استثمار مياه وادي الاردن دون اعتبار للحدود السياسية»، «وان الطبيعة الخاصة بهذه الدراسة تتطلب وضع الاسس والوسائل العلمية لاستعمال موارد المياه القليلة الموجودة في الاقليم. فاذا ما وضع مشروع كهذا تزداد وضوحاً علاقة المشروع بالحدود



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩ يمبر ١٩٩٢

انابيب تحويل مياه الاردن

انابيب تحويل المياه الى النقب

خط وقف النار قبل ١٩٦٧

حقوق النشر محفوظة لـ(الحياة)

لبنان

الحاصباني

نهر الليطاني

صور

سورية

الجليل

بحيرة طبرية

نهر اليرموك

جنين

نهر الاردن

الاردن

نابلس

البحر المتوسط

رام الله

القدس

بيت لحم

البحر الميت

الخليل

قطاع غزة

مصر

صحراء النقب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ... ١٩٩٢

كلفة تحويل النهر

الاعمال والمراحل	تكاليف اعمال الري (بالدولار)	تكاليف اعمال توليد الكهرباء (بالدولار)	جملة التكلفة (بالدولار)
المرحلة الاولى	٣٨,[illegible]		٣٨,٠٠٠,٠٠٠
المرحلة الثانية	١٦,٥[illegible]	١١,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠,٠٠٠
المرحلة الثالثة	١٦,٥[illegible]		١٦,٥٠٠,٠٠٠
المرحلة الرابعة	١٧,[illegible]٠٠٠	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠,٠٠٠
المرحلة الخامسة	٧,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠

السياسية في الحاضر او المستقبل» واضاف «ان غاية هذا التقرير ان يضع، من دون اي اعتبار للحدود السياسية، مشروعاً شاملاً للاستثمار فعّالاً ومنظماً لموارد المياه في وادي الاردن على ان تستهدف الري اولاً وثانياً توليد القوة الكهربائية».

اما في مجال منشآت ونظام الري فقد جاء في التقرير الذي قدمه جونستون لمدير الامم المتحدة اقامة سد على نهر الحاصباني ليخزن وينظم مياه النهر.

– اقنية للري من نهر بانياس وحتى جبال الجليل الواقعة الى الجنوب الغربي من بحيرة طبريا، ووادي يافينل. وتنقل الاقنية المياه من منابع الاردن لري المناطق الواقعة في هضبة الجليل ويمكن توفير مياه الري لوادي يافينل عن طريق نظام الآبار.

– سد وقناة لجر مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبريا. والغرض من السد على اليرموك توجيه مياه النهر الى الضفة الشرقية بواسطة قناة الري، وتحويل مياهه الى بحيرة طبريا للتخزين بواسطة قناة اخرى.

– إقامة اقنية للري في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن، وهذه الاقنية تنقل المياه المخزونة في بحيرة طبريا جنوباً بالاسالة لاستخدامها في المناطق الواقعة على ضفتي النهر.

– ري منطقة الحولة، كما ان تجفيف مستنقع الحولة سيجعل هذه المنطقة صالحة للري ويزيل نقصان المياه الحاصل من التبخر والتسرب.

– الانشاءات اللازمة لتعلية بحيرة طبريا، هذه الانشاءات ستمكن من تخزين المياه، برفع مستوى الماء في البحيرة بمقدار مترين زيادة على اقصى مستوى حالي لذلك.

– انشاءات لضبط المياه في الوديان، واقنية لتوزيع مياهها لغايات الري الدائم، هذه الانشاءات يقصد منها تحسين الوسائل الحالية لاستعمال التجهيزات الدائمة.

– توسيع وسائل ضبط الفيضان في الوديان وزيادة ارتفاع سد مقارن من ٥٨ م الى ٦٥ م.

– وفي مجال الطاقة التي سيولدها المشروع جاء في تقرير جونستون: «تقام محطة للتوليد في تل حي وقناة للتوليد من خزان الحاصباني، والقصد من ذلك اخذ المياه من خزان الحاصباني عند اطلاقها للري، وتوليد الكهرباء فيها ثم اعادتها الى قناة الري الرئيسية.

– انشاء سد مقارن، ويبلغ ارتفاعه التقريبي ٥٨ م، مع قناة لتوليد الكهرباء في العسسية. والمشروع الذي يبنى على اليرموك يأخذ المياه من سد المقارن، ويعيده الى اليرموك للري، مع ان المقصد الرئيسي من السد هو توليد الكهرباء».

وحول مراحل تنفيذ مشروع جونستون جاء في التقرير:

«بناء سد للتحويل على اليرموك، والمشروع في شق قناة للري على الضفة الشرقية للاردن. ويدخل في المرحلة الاولى ايضاً الشروع في شق قناة للري على الضفة الغربية والمنابع، وكذلك تشق القناة من بانياس الى هضبة الجليل، حيث يبدأ ري الاراضي. وتكون مدة تنفيذ المرحلة الاولى هذه حوالي سنتين او ثلاث».

اما المراحل التالية فتتطلب، كما جاء في التقرير، «المزيد من البحث والدراسة، الا ان جميع المراحل لا تتطلب اكثر من خمسة عشر عاماً لتنفيذها».

والتقرير المقدم من جونستون الى مدير وكالة غوث اللاجئين في الامم المتحدة، حمله جونستون نفسه الى دول المنطقة، وقام بزيارات مكوكية لاقناع رؤسائها بتنفيذه. وبعد جولات عدة من المباحثات والمفاوضات خرج بتصوره النهائي لمشروع «الانماء الموحد لموارد نهر الاردن» او مشروع جونستون، كما اطلق عليه. وجاء في التصور النهائي للمشروع:

– انشاء خزان على بعد نحو عشرين كلم من ملتقى نهر الحاصباني بنهر الاردن، في منطقة واقعة شرق

قرية ابل السقي اللبنانية. وفي هذا الخزان تجمع مياه النهر في فصل الشتاء، وتقدر بنحو ١٣٠ مليون متر مكعب في السنة. وتوزع في الشهور التي تكون الحاجة فيها الى المياه للري ماسة. وبواسطة هذا الخزان يصبح في المستطاع التحكم نسبياً في مياه القسم العلوي من نهر الاردن التي تصب في بحيرة الحولة وتشق قناة تتفرع من هذا الخزان الى قرب مستعمرة «تل حي» في فلسطين، تنشأ عليها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ثم تجري منها المياه الى القناة الاساسية التي ستزود منطقة الجليل بالمياه.

– انشاء سد على ملتقى مياه نهر «دان» بالقناة الاساسية في الجليل لتحويل مياه نهر دان وتل القاضي الى تلك القناة، وانشاء سد آخر بالقرب من قرية عين الحمرا في فلسطين لتحويل مياه نهر بانياس الى القناة الاساسية لري منطقة جبال الجليل.

– انشاء قناة اساسية طولها ١٢٠ كلم تتحول اليها مياه نهر بانياس ونهر دان ومنابع تل القاضي، ومياه القسم الذي يقع تحت السد في نهر الحاصباني. وتسير المياه في هذه القناة جنوباً حتى تصل الى غرب بحيرة الحولة ثم الى غرب مدينة طبريا. وتتفرع من هذه القناة الاساسية اقنية فرعية طولها نحو ١١٠ كلم لري هضبة الجليل وسهل مرج بن عامر.

– تجفيف المستنقعات الواقعة شمال بحيرة الحولة واستغلالها بعد ذلك في زراعة الحبوب. انشاء قنوات محلية في تلك المنطقة وتوسيع مخرج المياه من بحيرة الحولة.

– زيادة مترين في ارتفاع السد القائم على نهر الاردن عند خروجه من بحيرة طبريا لزيادة تخزين المياه فيصبح ارتفاع السد خمسة امتار وكمية المياه المخزونة ٨٣٠ مليون متر مكعب.

– انشاء قناتين من سد بحيرة طبريا، الاولى لري جميع اراضي الغور الغربي من بحيرة طبريا حتى البحر الميت، ويبلغ طولها نحو ١٠٠



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٢

كلم (عدا الاقنية التي تتفرّع عنها). اما القناة الثانية فالغرض منها نقل المياه من بحيرة طبريا الى الغور الشرقي في اوقات الجفاف.

– انشاء قناة تبدا من سد نهر اليرموك الى اراضي الغور الشرقي حتى نقطة تقع على بعد عشرة كلم شمال البحر الميت.

– انشاء سد على نهر اليرموك قرب قرية القسسية (في الاردن) تستخدم مياهه في توليد الكهرباء بواسطة محطة تقام قرب القرية المذكورة وتحول منها مياه النهر الى بحيرة طبريا.

– انشاء سد ومحطة قوة كهربائية لمياه اليرموك قرب محطة المقارن في الاردن لتنمية المياه في خزان بحيرة طبريا.

وقدر مشروع جونستون وارد المياه بنحو ١.٢١٣ مليون متر مكعب توزع على الشكل التالي:

سورية: كمية المياه ٤٥ مليون متر مكعب، المساحات التي ترويها ٣٠.٠٠٠ دونم.

الاردن: كمية المياه ٧٧٤ مليون متر مكعب، المساحات التي ترويها: ٤٩٠.٠٠٠ دونم.

الارض المحتلة: كمية المياه ٣٩٤ مليون متر مكعب، المساحات التي ترويها ٤١٦.٠٠٠ دونم.

لبنان: لا شيء...

مراحل تنفيذ المشروع

حدد المشروع النهائي للانماء الموحد لموارد مياه نهر الاردن خمس مراحل لتنفيذه:

– الاولى، بدء العمل في انشاء السد المحول لنهر اليرموك وشق قناة الغور الشرقي، والاقنية الاخرى في الغور الغربي وسدود التحويل على نهري بانياس ودان، والبدء ايضا بشق القناة الموصلة الى المرتفعات الجبلية، الى جانب المنشات الاخرى في المرحلة الاولى في هضبة اليرموك وسهل يافيئل.

– الثانية، قد تواكب المرحلة الاولى زمنيا، وتشمل المنشات اللازمة لتحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبريا لتخزينها فيها، وانشاء خزان الحاصباني ومشروع توليد الكهرباء في تل حي. ومن شأن هذه المنشات في المرحلة الثانية ان تؤدي الى توفير مياه اضافية للري والى توليد كمية مهمة من الطاقة الكهربائية.

– الثالثة، تتالف من المنشات اللازمة لاكمال انظمة الري لتزويد جبال الجليل والغور والاردن الاسفل بالمياه، وذلك باتمام جميع الاقنية الرئيسية وبتعلية سد بحيرة طبريا. وتشمل هذه المرحلة ايضا تنمية بعض الموارد المستقلة عن مياه الري كالآبار وسيول الوديان.

– الرابعة، تتكون من اقامة منشات ضبط الفيضان في الوديان ومنشات توليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك، واقامة السد عليه بارتفاعه الاولي.

– الخامسة، تشمل تعلية سد المقارن على ارتفاعه النهائي لاستثمار كامل امكاناته لتوليد الطاقة ولتامين بعض التخزين الاضافي للماء كقسم من المشروع الموحد.

التكاليف المقدرة

ان التكاليف التي حددتها الوثائق والمصادر المتعلقة بمشروع جونستون حول نهر الاردن، كانت على اساس الاسعار السائدة في الولايات المتحدة عام ١٩٥٣. ولم تشمل التكاليف انشاء القنوات الفرعية او ثمن الاراضي المستهلكة او الفوائد على راس المال المطلوب. وحددت التكاليف على الشكل التالي حسب المراحل الخمس. (راجع الجدول).

وبعد جولات ثلاث لجونستون على دول المنطقة، طرح خلالها المشروع «لدراسته ووضع الملاحظات عليه تمهيداً للوصول الى حلول توفق بين مصالح جميع اصحاب العلاقة»، وجد نفسه امام اعتراضات كثيرة من المعنيين به، بل وقدم طرفا الصراع العربي والاسرائيلي مشروعين بديلين لمشروع جونستون.

الموقف العربي: كلفت الجامعة العربية لجنة من الخبراء العرب دراسة المشروع والرد عليه في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤. وطلبت ان يكون رد اللجنة بحسب مقتضيات مصلحة البلاد العربية. وتالفت اللجنة من خبراء يمثلون كلا من مصر وسورية ولبنان والاردن، واجتمعت اللجنة في القاهرة ودرست المشروع، وسجلت عليه ملاحظات كان اهمها:

١ – ان مشروع جونستون اهمل الحدود السياسية القائمة على رغم اهميتها في ظل وجود الاحتلال.

٢ – اخذ المشروع من لبنان الكثير من كميات المياه الا ان لبنان لم يستفد شيئاً منه، بل ان ما اخذ من لبنان، وما يساهم به لبنان في انجاح المشروع لن يكون له فوائد على الاراضي المحتلة.

٣ – معظم المياه التي قدرها المشروع للاردن ستخزن في بحيرة طبريا وتقع البحيرة كلها ضمن الاراضي المحتلة، ما سيجعل الاردن تحت رحمة السياسة الاسرائيلية، في ما يتعلق بخزن المياه وبتحويلها الى قناتي الغور الشرقية والغربية.

٤ – لوحظ ان ما خصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ الف متر مكعب فقط، على رغم ان المياه كلها ستتدفق من لبنان وسورية والاردن.

٥ – حدد المشروع ان الاراضي التي ستروى في الاراضي المحتلة تبلغ ٤١٦ الف دونم. الا ان تفاصيل المشروع حددت مساحة هذه الارض بـ ٤٣٨ الف دونم.

٦ – إن المشروع يستفيد من المياه السورية الا انه اهمل مساحات الارض الزراعية السورية الى جانب نهري بانياس واليرموك.

٧ – ان البرنامج الزمني للمشروع حدد تنفيذ الاجزاء الاسرائيلية قبل الاجزاء العربية.

٨ – لوحظ ان المشروع اعطى الاهتمام الكافي لمستقبل الاراضي المحتلة، مما يساهم بتطوير الاحتلال وترسيخه. الا انه اهمل ذلك في لبنان وسورية والاردن.

وعلى رغم الخطورة الواضحة التي يشكلها المشروع على الاراضي العربية، وما يقدمه من مشاريع مختلفة في مجال الري والطاقة للاحتلال، الا ان الحكومة الاسرائيلية لم تكن راضية رضى كاملا عن المشروع. ومن الاعتراضات الاسرائيلية:

– ان مشروع جونستون لم يشمل مصادر مائية بينها مياه نهر الليطاني.

– ضرورة تخزين مياه نهر اليرموك كلها داخل بحيرة طبريا، وان مشاريع السدود على هذا النهر، التي تضمنها المشروع، لم تكن اقتصادية.

– ضرورة خفض حصة الاردن من المياه.

- عدم حصر استثمار مياه الحوض ضمن اراضي الحوض نفسه «لان ذلك لا يتفق مع مصلحة الاستثمار الاقتصادي الافضل علمياً».

يبدو اليوم، ومع استمرار المفاوضات (الثنائية والمتعددة) بين الحكومات العربية واسرائيل، والمباحثات الجارية بين الجانبين حول ما سيترتب على التسوية، من تقاسم الخيرات والثروات، ان مسالة المياه تاخذ حيزاً واسعاً من هذه المفاوضات، ولم يعد خافياً على احد من الاطراف اهمية المياه.

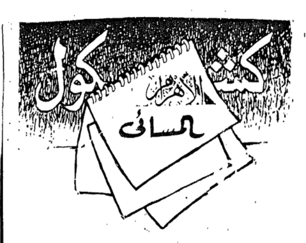
واذا كان نهر الاردن وروافده اليوم هو من ضمن ما تطمح لاستغلاله دول المنطقة، فان مشروع جونستون وان كان قد مرت عليه سنوات، ما زال قائماً في عقلية من يهمهم الامر، ويبقى حتى الآن المشروع الاوفر حظاً للتنفيذ، مع تعديلات ربما تجري حسب مقتضيات الوضع السياسي والامني والاقتصادي القائم. وما كان مرفوضاً بالامس قد يصبح اليوم مقبولاً.

إسرائيل ومياه لبنان



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢



الاطماع الاسرائيلية فى المياة اللبنانية !

ياتى اعتبار المياه على راس قائمة اهتمام اسرائيل بلبنان / فمنذ بداية هذا القرن وضع اليهود اعينهم على الانهار اللبنانية خاصة نهر الليطانى مؤكدين فى مناسبات عديدة مطامعهم فى مياه هذا النهر . نذكر مثلا ما جاء فى الرسالة التى وجهها « حاييم وايزمان » فى التاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٩١٩ الى « لويدجورج » رئيس الوزراء البريطانى - انذاك - والتى نشرتها لاول مرة مجلة « جيشوا اوبزرفر » الانجليزية فى ١٦/١٢/١٩٧٣ ان مستقبل فلسطين الاقتصادى كله يعتمد على موارد مياهها والقوى الكهربائية . تستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الاردن ومن نهر الليطانى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

مجال التنازلات العربية وحدود المساومات الاسرائيلية « ٢ »

لبنان فى ميزان التسوية

الأطماع الاسرائيلية فى لبنان تتجاوز تأمين أراضيها إلى اقتسام مياه الجنوب والتطبيع

تناولنا فى الجزء الاول من دراستنا ، مجال التنازلات العربية وحدود المساومات الإسرائيلية ، ابعادالسياسة الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة واهميتها فى استراتيجية إسرائيل فى إطار سعيها لـ «إسرائيل الكبرى».. ووفقا للاجراءات الإسرائيلية ، وذلك فى قطاعات النقل والتجارة والخدمات والزراعة ، ووضح من خلال الدراسة اهمية عنصر المياه لتنفيذ السياسة الإسرائيلية .

ونستكمل فى الجزء الذى نعرضه اليوم الحديث عن اهمية المياه ودور الانتفاضة فى الضغوط على إسرائيل ، وموقع لبنان فى ميزان التسوية .

فاذا علمنا ان استهلاك اسرائيل من المياه بمستوى سكان وزراعة عام ١٩٩٠ تعادل ٢ مليار متر مكعب من المياه موزعة بين استعمالات الزراعة والرى بمقدار الثلثين والباقى لاستعمالات الشرب والاستخدام الانسانى ، وان ما توفره مصادر المياه فى فلسطين المحتلة بحدود عام ١٩٦٧ لا تزيد على ٣٥٪ فحسب من هذه الاحتياجات ،معظمها من المياه الجوفية ٥٨٪ .. بينما مصادر مياه الامطار والانهار لا تزيد على ٢٥٪ والباقى من محطات تنقية مياه البحر، فلنا ان نتصور الاهمية الاستراتيجية التى توليها اسرائيل لمصادر المياه المتاحة فى الضفة الغربية ،نحو ٢٥٪ من استهلاكها من المياه حاليا، والجنوب اللبنانى لاستمرار وتوطيد وتوطين مئات الآلاف من المستوطنين اليهود المتوقع هجرتهم الى فلسطين المحتلة من دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق واثيوبيا والمغرب حتى نهاية هذا العقد .

والتساؤل كيف تستطيع اسرائيل بمياه لا تكفى احتياجات ٥ ملايين يهودى يحتلون فلسطين حاليا ان تلبى احتياجات ثلاثة ملايين اخرين تدفع لهجرتهم اليها من دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق ؟ .

فبرغم قانون تاميم كل مصادر المياه فى فلسطين المحتلة عام ١٩٥٩ واحتكار شركة «ميكوروت» الحكومية لعمليات انتاج وتوزيع المياه على المزارعين والسكان العرب واليهود بالتعاون مع وزارة الزراعة الاسرائيلية والمجلس المائى القومى ، فان عجز المياه ظل بمثابة عقبة

عبدالخالق فاروق

كؤود امام تطوير فعال لمشروع الدولة الصهيونية فى المنطقة العربية .

ولذا فقد تلاحظ زيادة عمليات السطو على مصادر المياه العربية منذ تولى كتلة الليكود للسلطة فى اسرائيل فى مايو ١٩٧٧ سواء فى الضفة الغربية او فى جنوب لبنان .

ففى الضفة الغربية كانت من اول قرارات وزير الزراعة اليمينى الجديد «اريل شارون» عام ١٩٧٧ الاستيلاء على مشاريع للمياه كانت تزود المزارع العربية بحاجاتها من المياه بطاقة انتاجية بلغت ١٣٠٠ متر مكعب كل ساعة «اى حوالى ٨ ملايين متر مكعب من المياه سنويا» وهذه



المشاريع هي :

ا ـ مشروع مياه قباطية ـ عرابة .
ب ـ مشروع مياه بيت ابا ـ نابلس .
جـ ـ مشروع مياه الزاوية ـ نابلس .
د ـ مشروع مياه عابود ـ شبتين برام الله .
هـ ـ مشروع مياه بطن الغول ـ منطقة بيت لحم .
و ـ مشروع مياه دير شعر ـ منطقة الجليل .
ز ـ مشروع مياه السموع ـ منطقة الجليل .

وقد اعترف التقرير السنوى لمراقب الدولة الاسرائيلي في عام ١٩٨٦ بنتائج هذه السياسة على المزارعين العرب حيث ذكر ان المستوطنين اليهود في الضفة الغربية قد تجاوزوا عام ١٩٨٥ حصتهم المقررة من المياه بنحو ٣٦٪ في نفس الوقت الذى لم يتمكن المزارعون العرب من التنقيب عن المياه لعدم حصولهم على ترخيص بذلك .

اما مصادرة الاراضى فهى وان كانت سياسة ثابته للكيان الاسرائيلي منذ اغتصاب فلسطين واعلان الدولة العبرية في مايو ١٩٤٨ الا انها قد ازدادت شراسة بعد صعود نجم التيارات اليمينية والدينية في الساحة السياسية الاسرائيلية بعد علم ١٩٧٧ .

فوفقا للقانون مصادرة املاك الغائب الذى صدر علم ١٩٥٤ لم تتمكن اسرائيل من مصادرة سوى ١,٩ مليون فدان حتى عام ١٩٦٧ لم يتعد المزروع منها النصف تقريبا وظل الباقى في صورة مراع وغابات وارض بور .. بيد ان حركة المصادرة نشطت بصورة هستيرية بعد عام ١٩٧٧ وتولى كتلة الليكود بزعامة «مناحم بيجين» للسلطة ويقدر البعض حجم الاراضى المصادرة منذ ذلك التاريخ وحتى الان «١٩٩٢» بنحو ثلاثة ملايين فدان اخرى واستهدفت هذه الحركة الجديدة تحقيق عدة اهداف في ان واحد :

الاول : ذات طبيعة عسكرية ويتمثل في خلق حزام متكامل من المستوطنات الدفاعية تكون بمثابة حائط دفاعى امام عمليات التسلل الفدائية العربية .

الثانى : ايجاد مجتمعات زراعية وصناعية متكاملة من المهاجرين الجدد .

الثالث : خلق امر واقع جديد قبل الدخول في اى مفاوضات للتسوية السياسية مع العرب والفلسطينيين .

الرابع : موازنة التزايد السكانى العربى باحزمه مستوطنات قادرة على تشتيت التجمعات السكانية العربية على امل تلاحق موجات الهجرات اليهودية .

وهو ما عبرت عنه ككل خطة «شيرون بنفستى» وسياسة «رعنان فانيس» ان تعبير «تهويد الضفة والقطاع» تعنى في المحصلة النهاية زرع اليهود في كل شبر من اراضى فلسطين وتحويل السكان العرب الى ما يشبه «الهنود الحمر» في امريكا .. مجرد ذكرى لتاريخ سحيق .

٢ ـ في القطاع الصناعى :

حرصت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ان يظل القطاع الصناعى والحرفى في الضفة الغربية وقطاع غزة متخلفا كما كان اثناء الادارتين الاردنية والمصرية قبل عام ١٩٦٧ .. بيد ان الخطة الاسرائيلية كانت تقضى اعادة دمج مئات الورش والمصانع الصغيرة بالمنطقتين في دولاب الانتاج الصناعى الاسرائيلي ومتطلبات توسعاته التى طرات عليه بعدانتصارهم عام ١٩٦٧ وبمعنى اخر كانت الخطة الاسرائيلية ذات هدف مزدوج .

الاول: هو تنشيط الورش الفلسطينية من خلال «اذون التشغيل» او «عقود التوريد» التى تمنحها المصانع الاسرائيلية لهذه الورش والمصانع الفلسطينية .

الثانى : الا يؤدى هذا التنشيط الى تطوير هام في القطاع الصناعى الفلسطيني بالضفة الغربية او تحقيق ظروف يمكن ان تؤدى الى اعتماده على مصادر تمويل او توريد غير اسرائيلية مستقبلا .

وخلال نفس الفترة منحت السلطات المصرفية في اسرائيل تسهيلات ائتمانية وتيسيرات ضرائبية بهدف جذب التراكمات والايداعات المصرفية الفلسطينية الجديدة والناتجة عن تحويلات العمالة الفلسطينية في الخليج العربى الى مجال الاستثمار الصناعى فشهد اقتصاد الضفة الغربية انشاء بعض المشروعات الصناعية المشتركة بين راس المال الاسرائيلي والعربى في مجالات محددة مثل الصناعات الغذائية وصناعات البلاستيك والكرتون ... الخ ويلاحظ المحلل الاقتصادى ان نمط التوظيفات المالية الفلسطينية في القطاع الصناعى بالضفة الغربية وغزة ظل في اطار المسموح به اسرائيليا اى في اطار الصناعات الخفيفة والاستهلاكية .

وكان من نتيجة السياسة الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة ان تحول سوق هاتين المنطقتين الى ثانى اهم مركز لتسويق المنتجات الاسرائيلية منذ عام ١٩٧٠ وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ حيث زاد حجم هذا الاستهلاك الفلسطينى من المنتجات الاسرائيلية من اقل من ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ان بلغ نحو ٦٧١ مليون دولار علم ١٩٨١ «منها نحو ٥٨٠ مليون دولار واردات صناعية و ٩١ مليون دولار اخرى واردات زراعية» وقفزت عشية الانتفاضة الفلسطينية «عام ١٩٨٧» لتصل الى نحو الف مليون دولار لتمثل بذلك ثانى اكبر سوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الامريكية .

إذا على الصعيد الاقتصادى البحت ، تبدو الاهمية الحيوية للضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي الذى يعانى من عدم تناسب معدلات النمو الصناعى والاقتصادى بمستوى وضيق حجم السوق الاقليمى المتاح لتصريف منتجاته ، ونحن هنا لا نتحدث عن الاهمية الدفاعية للضفة وغزة بالنسبة للوجود الاستيطانى اليهودى في حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ والتى لا تنفيها او تقلل منها معطيات الوضع العسكرى الاقليمى الراهن بالمنطقة والخاصة بتطوير بعض دول الطوق العربى والعراق لتكنولوجيا الصواريخ البعيدة المدى .

فهل يمكن لاسرائيل ان تتنازل بسهولة عن الضفة الغربية وقطاع غزة في مفاوضات التسوية الراهنة ؟! . ثم ما هى القوى التى يملكها الاطراف العربية لاجبارها على اجراء هذه التنازلات في الارض والتى باتت تمس جوهر وجودها الاستعمارى ومستقبلها في المنطقة برمته ؟ .

ويمكن للمحلل الاستراتيجى ان يرصد مدى الاهمية الاستراتيجية للانتفاضة الفلسطينية البطولية من هذه الزاوية تحديدا .. فالانتفاضة قد اصبحت بمثابة قوة الضغط الوحيدة تقريبا على الوجود الصهيونى في الضفة الغربية وغزة .. ولولا التغيرات المأسلوية في دول اوروبا الشرقية وسيل المهاجرين اليهود من هناك الى فلسطين خلال السنوات الثلاث الماضية والمتوقع زيادتها في السنوات الخمس القادمة لتغيرت كثيرا موازين القوى في المنطقة ، ولا اصبحت اسرائيل في موقف لا تحسد عليه . عموما .. فان الانتفاضة برغم حالة الحصار الاعلامى والمادى العربى المضروب من حولها قد نجحت في تحقيق بعض الانجازات نذكر منها :

«ا» ضرب مرتكزات استقرار سلطة الاحتلال المدنية .

«ب» بداية حركة مقاطعة شعبية فلسطينية للسلع الاسرائيلية .

«جـ» خلق مرتكزات سلطة بديلة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

«د» ضرب وتقليص اى تعاون بين قطاعات من السكان الفلسطينيين وسلطات الاحتلال .

«هـ» اعادة تسليط الضوء على ماساة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للراى العام العربى والعالمى .

«و» اعادة فرز الصفوف الفلسطينية وطرح قضية الهوية العربية والاسلامية على سكان عرب فلسطين الذين خضعوا للتهديد الاسرائيلي قبل عام ١٩٦٧ وحصلوا على الجنسية الاسرائيلية .

ان الامل الوحيد لاستخلاص الاراضى المحتلة بعد علم ١٩٦٧ من ايدى اسرائيل يتمثل في مدى قدرة العرب على تحقيق هدفين في ان واحد :

الاول : هو دعم الانتفاضة الفلسطينية بكل الامكانيات العربية المادية والاعلامية .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثانى : العمل على وقف سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة .

فهل ينجح عرب ماساة الخليج الثانية فى تحقيق هذين الهدفين ؟!

لبنان والسياسة الإسرائيلية

يخطىء من يتصور ان الاجتياح الاسرائيلى المتكرر للبنان منذ عام ١٩٧٨ واحتلال جنوبه يقتصر فى اهدافه ومراميه على ذبح قوات الثورة الفلسطينية المسلحة المتمركزة على ارضه وأبعاد شبحها الذى ظل يؤرق الكيان الصهيونى الاستيطانى فى فلسطين منذ عشرين عاما او يزيد .

كما انه سيكون من الضرورى التاكيد على ان رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق العربى سوف تتعثر ما لم يدعمها اساس اقتصادى واجتماعى وسياسى يربط اصحاب المصالح على امتداد الرقعة الجغرافية العربية باصحاب المصالح على المستويين الصهيونى والدولى .

ولقد عكست مفاجاة النظم العربية بالغزو الاقتصادى الاسرائيلى للسوق اللبنانى فى اعقاب نجاح المراحل الاولى للاجتياح الواسع من جانب إسرائيل للاراضى اللبنانية فى صيف يونيه ١٩٨٢ الطابع المختل للادارة الاستراتيجية العربية للصراع العربى الاسرائيلى ، كما جسدت وبوضوح المغزى الخاص للوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية وبالقدر نفسه عبرت عن الطبيعة الاستعمارية الخاصة لاسرائيل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

فلم تكن الاجراءات الإسرائيلية فى جنوب لبنان وشرق بيروت ـ حتى قبل عام ١٩٨٢ بشهور قليلة ـ سوى تعبير عن ارهاصات لتركيبة اقتصادية وسياسية وسياسية جديدة بالمنطقة، حيث جرى ربط المصارف اللبنانية بمصارف وبنوك اسرائيل واعداد شبكة مواصلات سريعة لربط جنوب لبنان ، بشمال فلسطين المحتلة .

وتكشف الخطابات المبكرة المتبادلة بين رئيس الوزراء الإسرائيلى الاسبق « بن جوريون » ووزير خارجيته «موشيه شاريت » عام ١٩٥٤ الاهتمام المبكر لدوائر اتخاذ القرار فى إسرائيل بلبنان كاحد اهم دوائر المجال الحيوى للمشروع الصهيونى فى المنطقة العربية .

كما استمر هذا الاهتمام معبرا عن نفسه فى تلك الابحاث والدراسات المستقبلية التى قامت بها مراكز الابحاث الاستراتيجية والتى تلعب دورا مؤثرا فى صنع اتجاهات السياسة الخارجية فى إسرائيل ، ومن ضمنها ابحاث معهد « دافيد هورفيتز » التابع لجامعة تل أبيب حول التركيبات السياسية والاقتصادية للبلدان العربية كل على حدة وبخاصة لبنان وذلك منذ عام ١٩٧٣ واحتمالات ما اسمته هذه الدراسات « بالتعاون الاقتصادى المشترك » فى ظل شروط سياسية سلمية بين الأقطار العربية وإسرائيل .

كما عبرت عن نفس الاهتمام مجموعة من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين المرتبطين بدوائر صنع القرار مثل « باهو شافاط حراكابى » رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق « الموساد » ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى إسرائيل فى كتابه « الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية » .

وحتى نتعرف على اتجاهات التفاوض الثنائى بين إسرائيل ولبنان ، الجارية حاليا فى إطار مؤتمرات التسوية ، علينا ان نرصد بدقة مداخل ومطامع إسرائيل فى لبنان من ناحية ثم الاطراف الفاعلة حاليا على الساحة اللبنانية بعدد النجاح السورى النسبى فى احتواء الهجمة الطائفية الانعزالية الشرسة التى تعرضت لها لبنان منذ حادث عين الرمانة الماساوى فى الثالث عشر من ابريل عام ١٩٧٥ واندلاع نيران الحرب الأهلية التى استمرت لأكثر من خمسة عشر عاما متصلة ودامية .

فإسرائيل التى نجحت فى استثمار التناقضات الاجتماعية والسياسية والطائفية فى لبنان وتفجير فتيل الحرب الاهلية عبر الدعم العسكرى والمالى لحزب الكتائب اللبنانى وحزب الاحرار الوطنيين بدعوى التخلص من الوجود الفلسطينى لم تتمكن من اخفاء اطماعها الحقيقية لمدة طويلة ، ذلك ان اجتياحها الأول لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ قد اظهر بوضوح طبيعة اطماعها التوسعية ورغبتها فى وضع يديها على منابع ومجارى الانهار اللبنانية فى الجنوب .

كما ان رغبتها فى توسيع اسواق تصريف فائض انتاجها الصناعى كان عاملا اضافيا لاتمام عملية الغزو الواسعة النطاق فى يونيه ١٩٨٢ .

وكان من الممكن لإسرائيل ان تستكمل نجاحاتها فى لبنان واختراق حاجز المقاطعة العربية من خلال اتفاقية ١٧ مايو عام ١٩٨٣ التى وقعها مناحم بيجين مع التحالف المارونى المسيطر على قصر بعبدا ورئاسة بشير الجميل للبنان .. لولا الجهد السورى والوطنى اللبنانى والوجود الفلسطينى الذى نجح فى تشكيل تحالف مناوىء تمكن من اجبار السلطة اللبنانية على الغاء هذه الاتفاقية التى جاءت صورة مكررة من اتفاقية كامب ديفيد المصرية ـ الإسرائيلية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العصر

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٦

مجال التنازلات العربية وحدود المساومات الاسرائيلية «٣»

تطورات الوضع اللبنانى تضعف من فعالية المشروع الاسرائيلى فى المنطقة

التحالف السورى اللبنانى يتيح مجالا للمناورة فى المفاوضات مع إسرائيل

تؤكد كافة الدراسات المتعلقة بستراتيجية إسرائيل فى المنطقة على محورية الدور الذى تلعبه المياه فى تحقيق حلم « إسرائيل الكبرى »، وقد اشرنا فى حلقة امس إلى السعى الإسرائيلى لتحقيق اطماعها فى مياه الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة وعرضنا لوضع لبنان فى ميزان التسوية. وتلعب المياه فى هذا الجانب ايضا دورا هاما فى محاولة إسرائيل ابتلاع الجنوب لاستغلال المياه اللبنانية .. ورغم ذلك فإن التطورات التى آل إليها الموقف فى لبنان إلى جانب التنسيق السورى اللبنانى يحبط مخططات إسرائيل ويمثل دعما للجانب العربى فى مفاوضات التسوية.

نستطيع تحديد ملامح المطالب الإسرائيلية من لبنان فى مجالات ثلاثة :

الأول : تامين حدودها الشمالية بضمان الحكومة اللبنانية واقرارها.

الثانى : تقاسم مياه الجنوب اللبنانى واقامة مشروعات زراعية مشتركة.

الثالث : تطبيع علاقات اقتصادية وسياسية.

وبالمقابل توافق اسرائيل على تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢ بشان الانسحاب من الجنوب اللبنانى.

فلنتوقف قليلا عند موضوع المياه الذى يمثل مسالة حياة او موت « لإسرائيل الكبرى » فى اللحظة التاريخية الراهنة.

فإذا كانت الحركة الصهيونية قد نجحت فى الماضى فى التغلب على التناقض بين طموحاتها السياسية وبين حدود الموارد المتاحة من خلال اوسع تعبئة ممكنة لقدرات يهود الدياسبورا « الشتات »، واللعب على التناقضات الدولية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن جوهر ازمتها الراهنة هو فى التناقض الحاد بين جموح الطموح السياسى وضيق عطاء الجغرافيا .. فالدولة التى نجحت فى تامين حدودها – بل وتوسيعها – تطمح الان فى الانتقال إلى أن تكون مركز جذب حضارى ليهود الشتات الهاربين من اسوار الاتحاد السوفييتى القديم واوروبا الشرقية المتهالكة. وإذا كانت النخبة السياسية الحاكمة فى إسرائيل ترى فى ذلك ضمانة لامنها وتتويجا لمركزها الاقليمى القيادى

عبدالخالق فاروق

فى منطقة غنية بثرواتها جريحة فى كبريائها، فإن ضيق الموارد الاقتصادية فى فلسطين يضع قيدا على طموح اصبح ملحا بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الدولة العبرية ففلسطين لا تملك مساحات من الارض الخصبة تكفى لاستقبال واحتضان كل هذه الاعداد الغفيرة من المهاجرين الى مائدة ارض الميعاد، كما ان مواردها المائية شحيحة وتاتى معظمها من خدود اقطار عربية معادية للدولة العبرية ورافضة لطموحاتها ومستهدفة لتوسعاتها.

وبرغم كل الجهود التى بذلتها إسرائيل طوال الاربعين عاما من إعلانها سواء

بمصادرة ابار المياه العربية وسرقة مياه نهر الاردن وبحيرة طبرية وجنوب لبنان فمازال المشروع الصهيوني في مازق تاريخي لا نبالغ إذا وصفناه بانه قضية حياة أو موت .

ووفقا لما هو متاح من بيانات فان حجم استهلاك إسرائيل من المياه عام ١٩٩٠ قد بلغ نحو ٢ مليار متر مكعب من المياه يستخدم ثلثاها في الزراعة والري والثلث الباقي للشرب والاستخدامات البشرية الاخرى .

وتؤكد معظم الدراسات بهذا الشان إن إسرائيل تستهلك فعلا نحو ٩٨٪ من مصادر المياه المتوافرة لديها وقدرت بعض هذه الدراسات عجز المياه في إسرائيل في عام ١٩٨٠ وحدة بنحو ٨٠٠ مليون متر مكعب في ظل مستوى السكان القائم وقتئذ .

ولذا فقد اهتمت دراسة معهد « دافيد هورفيتز » المنشورة عام ١٩٧٤ عن الاقتصاد اللبناني بذلك حينما اكدت « ان وجود سياسة حكيمة لتوحيد وضم الاراضي يمكنها ان تؤدى إلى توزيع اكثر كفاءة للمياه ، بما يسمح لإسرائيل من توسيع وتكثيف حركة الاستيطان وانشاء المزارع التعاونية والجماعية في شمال فلسطين المحتلة لاستكمال حزام الامن الاستراتيجي .

وقد قامت الدراسة السابق الاشارة إليها باجراء مسح تفصيلي لقدرات وواقع القطاع الزراعي اللبناني فرصدت الدور المحدود الذي يساهم به هذا القطاع في الناتج الوطني اللبناني « ١٠٪ » برغم اتساع الاراضي اللبنانية القابلة للاستزراع والاستصلاح حيث لا تزيد نسبة المستزرع فعلا على ٥٠٪ من الاراضي الصالحة للزراعة وذلك قبل اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ .

ولذا فإن احدى قضايا المفاوضات الثنائية بين الوفدين اللبناني والإسرائيلي وكذلك في المفاوضات المتعددة هو الضغط على لبنان لدفع حكومته إلى الموافقة على ابرام اتفاق تعاون زراعي مشترك بين إسرائيل ولبنان يتيح لاسرائيل استغلال المياه اللبنانية والاراضي اللبنانية الزراعية في ظل ما يسمى الخبرة الزراعية الإسرائيلية بما يتيح لإسرائيل ضمان امدادات مياه مستقرة ودائمة للمستوطنين الجدد وكذا تحويل لبنان إلى مزرعة اضافية لتسفير المستلزمات الزراعية لإسرائيل التي ستركز على الصناعات الهندسية والمتقدمة تكنولوجيا .

عموما .. بالغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام ١٩٨٢ واقامة منطقة محتلة بمعاونة مجموعة من المرتزقة والعملاء اللبنانيين امكن لإسرائيل وضع يدها على مياه نهر « الليطاني » ونهر « اللوزاني » و « الكلب » و « الحصباني » ونهر « بانياس » ونهر « الليداني » .

والانهار الاربعة « اللوزاني وبانياس والحصباني والليداني » تاتي منابعها من السفوح الغربية لجبل الشيخ وهو ما يفسر تشدد إسرائيل وتمسكها بل وضمها لهضبة الجولان السورية وبخاصة اصرارها على وجود دائم في جبل الشيخ ، ومن ثم فإن ركوب إسرائيل بقواتها العسكرية لهضبة الجولان وجبل الشيخ تسمح لها بالاستفادة من هذه الأنهار التي تمدها بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب سنويا « نهر اللوزاني وحده يقدم لها نحو ٦٥ مليون متر مكعب سنويا » .

اما في الجنوب اللبناني فقد تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على مياه نهر الليطاني ونهر الكلب « ونبع عين الجوز » في بلدة سبعا حيث قامت بمد انابيب بحجم ست بوصات لسحب مياه هذا النبع . كما تستولى إسرائيل حاليا على مياه جوفية قرب قرية « المجيدية » في سفوح جبل الشيخ ومنعت الاهالي من حفر الآبار في هذه المنطقة مثل بلدة ابل السقي ومرج الخيام .

اما نهر الليطاني فقد اقامت إسرائيل محطات قرب جسر الخردلي لضخ مياه النهر إلى الخزان الطبيعي المتمثل في بحيرة « طبريا » وذلك لتامين ضخ ما يزيد على ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا على ان يتم تركيب محطات ضخ غاطسة يستكمل ببناء سد تجميعي لتخزين المياه في فصل الشتاء بسعة ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا « ١٨٠ » ويكفي إسرائيل ان تستغل مياه الليطاني في منطقة الخردلة ما بين « مرجعيون » و « لرنون » المتجهة غربا إلى البحر لتامين ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا وهو ما يمكنها من ري ٢٥ الف هكتار بشمال فلسطين المحتلة ، اى ان إسرائيل تضع يدها حاليا على ما يزيد على ٣٠٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه لبنان وهضبة الجولان سنويا وهو ما يسمح لها باقامة منشات ومستوطنات ليهود جدد يقدر عددهم بنحو ٧٠٠ الف يهودى على حدود فلسطين المحتلة الموازية للبنان وسوريا والاردن وإذا اضفنا مياه نهر الأردن وابار الضفة الغربية وغزة فإن إسرائيل تسيطر بل وتسرق ما يزيد على ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية ، تصوروا كيف سيكون الحال لو قدر لمشروع الرئيس المصرى السابق انور السادات بمد مياه نهير النيل إلى إسرائيل ان يتحقق ؟!

إن التطرف الإسرائيلي وتوحش اليمين الديني الصهيوني يتغذى يوميا على مائدة التنازلات العربية والمصرية منذ عام ١٩٧٤ وحتى وقتنا الحالي .

وبالقطع فإن اطماع إسرائيل في المياه اللبنانية يتناقض مع طموحات لبنان تجاه الاستخدام الامثل لموارد المياه في الجنوب والذى انعكس في رغبة الحكومة اللبنانية في اقامة سدين على مياه نهر الليطاني لخزن المياه وذلك منذ عام ١٩٧٥ والمشروع القاسمية الزراعي لري نحو ٥٠ الف دونم من بساتين الموز والحمضيات بين صيدا والجنوب ولذا فإن تخريب إسرائيل لهذا المشروع من خلال عدوانها المستمر والقصف الجوى على هذه المنطقة هو وسيلة اخرى لمساومة لبنان على مستقبله التنموى .

هذا عن الاطماع الاسرائيلية بالنسبة للمياه اللبنانية فماذا عن المنظور الإسرائيلي للبنان في مجال التجارة والاقتصاد ؟

ينظر الإسرائيليون إلى السوق اللبناني من زوايا ثلاث :

فمن ناحية اولى : فهو بمثابة سوق لتصريف الانتاج الصناعي الإسرائيلي في ظل ازمة التصدير التي تعاني منها إسرائيل منذ عدة سنوات .

ومن ناحية ثانية : منفذ ونقطة وثوب لتسلل البضائع الاسرائيلية لبقية الاسواق العربية التي تطبق قوانين مقاطعة ضد إسرائيل والتي بدئ في تحطيمها باتفاقيات كامب ديفيد مع النظام في مصر .

وربما يصبح المنفذ اللبناني اكثر اهمية من القاهرة لاعتبارات تاريخية وبالنظر للدور الوظيفي للبنان في السوق الاقليمي العربي باعتباره « ترانزيت المنطقة » وهكذا يقرر « يهوشا تدمور » ان « البضائع الإسرائيلية تجد بواسطة التجار اللبنانين طريقها إلى الدول العربية بدون وضع علامات تجارية » .

وتاتي اهمية المعبر اللبناني للصناعات الإسرائيلية التقليدية بسبب الازمة التي تعاني منها اسواق التصدير الرئيسية « اوروبا وامريكا » واضطرارها لفرض قيود كمية على وارداتها من الاسواق الاجنبية منذ عدة سنوات ، وذلك على الرغم من المحاولات الامريكية لانقاذ الاقتصاد الإسرائيلي بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة FREE TRADE ZONE بين الدولتين في ابريل ١٩٨٥ ولهذا لاحظ المحللون اثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ مواكب السلع الاستهلاكية التي صاحبت جحافل الجيوش الإسرائيلية الغازية لبيروت ، والتي قدرت في ثلاثة اشهر فحسب « يونيو - اغسطس ١٩٨٢ » باكثر من ٢٠ مليون دولار هذا في الوقت الذي لم تكن صادرات إسرائيل لسكان جيب سعد حداد تزيد على ٩٠٠ الف دولار سنويا وهذا في لبنان دفع وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي « جدعون بات » إلى ان يصرح بان قيمة الصادرات الإسرائيلية للبنان خلال ثلاثة شهور فحسب بعد الغزو تزيد على قيمة الصادرات الإسرائيلية لمصر منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

هذا عن الاطماع الإسرائيلية والمطالب الإسرائيلية في لبنان على مائدة المفاوضات ، بيد ان الساحة اللبنانية التي كانت اداة في الماضي لتطوير المشروع الإسرائيلي قد طرا عليها الكثير من التعديل والتغيير بحيث يمكن القول ان لبنان الضعيف عسكريا قد اصبح الان بؤرة مناوئة فعالة للمشروع الإسرائيلي في المنطقة ومركز ازعاج دائم لطموحاته السياسية وجنوحه التوسعي .

فالميزان الاستراتيجي في لبنان قد مال لصالح توجهات وطنية وقومية وإسلامية ، وقد نجحت سوريا ومعها بعض الفصائل الوطنية والإسلامية والفلسطينية وبدعم إيراني من احتواء مشروع التقسيم المارونى المدعوم من إسرائيل والمستند لفترة من الزمن إلى المصالح الامريكية والغربية في المنطقة . صحيح ان تاثير الوجود الفلسطيني في لبنان كان الضحية لعملية الاحتواء السورية الطويلة الامد لهذا المشروع الطائفي ، بيد ان تاكل القوى العسكرية والسياسية لانصار المشروع ، مثل حزب الكتائب والاحرار الوطنيين ، وتعاظم شان النفوذ السياسي والعسكري لجماعة «حزب الله» في جنوب لبنان وتنظيم النشاط العملياتي لقوات المقاومة الفلسطينية والناصرية في صيدا وصور والنبطية وتزايد العمليات العسكرية المؤثرة ضد الوجود الاسرائيلي العسكري والاقتصادي في جنوب لبنان المحتل وتوجيه ضربات موجعة لجيش اللواء لحود - العميل الاسرائيلي - كل ذلك شكل معادلة اقليمية جديدة تمثل رصيدا ايجابيا لصالح المفاوض اللبناني والعربي على مائدة التفاوض .

كما ساهم الاتفاق والتحالف السوري واللبناني الموقع بين البلدين ، في اوائل عام ١٩٩١ في اتاحة مجال مناورة اوسع لسوريا في اطار المفاوضات الراهنة ، فاستخدام ورقة الجنوب بقدر ما كان اداة إسرائيل للضغط على الارادة السياسية للحكومة اللبنانية اصبح في نفس الوقت من ادوات الازعاج وعدم الاستقرار للطموحات والجنوح الاسرائيلي بفعل التحالف الوطني اللبناني والفلسطيني وبدعم سوري إيراني مشترك .



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

المياه الدولية المشتركة

وردتنا هذه الرسالة من وزارة الري في سورية رداً على مقال السيد عصام كمال خليفة «القانون الدولي يؤيد موقف الجانب اللبناني من قضية المياه».

■ السيد رئيس التحرير،

نشرت جريدتكم الموقرة في عددها رقم ١٠٥٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٨ مقالاً للسيد عصام كمال خليفة حول موضوع ازمة المياه وقضية السلام في الشرق الاوسط وكان عنوان هذا المقال: «القانون الدولي يؤيد موقف الجانب اللبناني من قضية المياه».

تضمن المقال العديد من الافكار الجيدة التي لا يمكن الا ان نؤيدها، الا انه تضمن افكاراً اخرى، نرى انه من واجبنا الرد عليها لوضعها في الاطار الذي يخدم القضية العربية بكاملها من دون ان تسيء باي شكل من الاشكال الى الطموحات الوطنية اينما كانت، فليس سراً ان يقال ان قضية المياه تمس الامن القومي العربي برمته، وهذا ما يقتضي النظر اليه بمنظار قومي شامل ومنسجم تماماً مع احكام القانون الدولي.

يقول المقال: حتى تتضح صورة الموقف اللبناني من المياه، لا بد من معرفة القانون الدولي من مسالة الانهار: ان سيادة الدولة المستقلة تشمل جميع مرافق الدولة وثرواتها كما حددها القانون الدولي وهيئة الامم المتحدة في التصريح الصادر في ١٩٦٢/٢/١٤، وبالتالي فان حق لبنان بإستثمار المياه النابعة في اراضيه والتي تجري عليها ضمن حدود الدولة هو حق مستمد من قواعد القانون الدولي ونابع من سيادة الدولة على جميع مرافقها وثرواتها، وهذا ما ينطبق على نهر الليطاني الذي ينبع ويصب ضمن الاراضي اللبنانية».

وبالطبع، فإننا نوافق بشدة على كل ما قاله الاستاذ خليفة طالما كان يتحدث عن الانهار الوطنية، اي الانهار التي تنبع وتجري وتصب ضمن الحدود السياسية للدولة، ولا يمكننا الا ان ندعم حق لبنان في كل مياه نهر الليطاني لانها بكل بساطة مياه وطنية تجري في نهر وطني ينبع ويجري ويصب ضمن الحدود السياسية للبنان. ونضيف ايضاً ان وجود فائض في مياه نهر ما يصب في البحر لا يعتبر اطلاقاً مبرراً لان تطالب به دولة اخرى، اياً كانت هذه الدولة (...). واذا كانت درجة تنظيم واستثمار مياه نهر الليطاني متدنية حتى الآن، فإننا لا ننسى ان اسرائيل لم تكن دائماً بعيدة عن عرقلة مساعي لبنان الرامية الى استثمار مياه هذا النهر، ولهذا لا يجوز السماح لاسرائيل بان تتذرع بوجود فائض في مياه الليطاني للتتلقفه وتحوله الى رصاص موجه الى صدور العرب (...).

بعد ذلك فجاة ومن دون فصل واضح بين موضوعي الانهار الوطنية والانهار الدولية ينتقل خليفة ومن دون مقدمات الى الاستشهاد بقول القانوني بروكنز - وهو عالم سابق في القانون الدولي - «ان ملكية الدولة لمجرى الماء المار في اراضيها هي كاملة». ثم يضيف: «وفي السياق نفسه جاء مبدأ هارمون الذي ايده القانوني هايد وحدده بالقول: ان الدولة التي تنبع في اراضيها المياه لها حق الاستعمال والاستثمار حتى ولو اضر عملها بالدولة المجاورة».

اذن، فالاستاذ خليفة من مؤيدي مبدأ السيادة المطلقة ومن المعجبين بمبدأ هارمون اللذين يجيزان لدول المجرى الاعلى لنهر دولي بإستخدام واستثمار مياه النهر حتى ولو اضر عملها هذا بدول المجرى الادنى. لكن هل فكر خليفة بالفوضى المريعة التي ستحدث في علاقات جميع الدول فيما لو تم تطبيق هذين المبدأين فعلاً، وماذا سيكون وضع سورية والعراق مائياً فيما لو تصرفت تركيا بوحي من المبدأين المذكورين، وماذا سيكون عليه وضع مصر مائياً فيما لو طبقت اثيوبيا نفس الشيء؟!

وعلى رغم اننا لسنا هنا بصدد سرد ما كتب ضد مبدأ السيادة المطلقة ومبدأ هارمون، الا انه لا بد من مجرد الاشارة الى ان هارمون نادى بنظرية السيادة المطلقة عام ١٨٩٥ في سياق نزاع الولايات المتحدة الاميركية والمكسيك على مياه ريو غراندي، ولكن هذه النظرية لم تلق اي صدى في ممارسات الدول العملية اذ ان النتائج التي تترتب على قبولها خطيرة وغير مقبولة ولا نجدها في اية معاهدة او اي اتفاق دولي بما في ذلك اتفاقات الولايات المتحدة نفسها على المياه (...). ويقول المستشار الاميركي كلايتون: «ان نظرية هارمون لم تطبق لا في الولايات المتحدة ولا في اية دولة اخرى على ما اعلم، ولقد درست كل المعاهدات



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

الدولية في هذا الموضوع، وكلها تدافع عن حق جميع الدول المتشاطئة على نهر دولي باستخدام مياهه الدولية من دون ان تعير اي اعتبار الى نظرية الحق الاقليمي المطلق» (...).

وقد عبرت عن ذلك لمذكرة وزارة الخارجية الاميركية في ٢١ نيسان (ابريل) 1958 (وثائق الكونغرس / ٨٥ / دورة / ٢ وثيقة ١١٨) المتعلقة بـ «الجوانب القانونية لاستخدام المجاري المائية الدولية، حيث ذكرت:

يحق لكل دولة مشاطئة ان تستخدم المياه الدولية الجارية في اراضيها شريطة:

١ - الا يؤدي ذلك الى الاضرار بالدول المشاطئة الاخرى.

٢ - ان تستخدم الدول المشاطئة هذه المياه بشكل عادل ومعقول.

وهذان الشرطان: الاستخدام العادل والمعقول وعدم الاضرار بالغير يشكلان قاعدتين اساسيتين من قواعد الانهار الدولية المشتركة.

ان حقنا في المياه الدولية المشتركة مع جيراننا ثابت في التوصيات الصادرة عن معهد القانون الدولي في دورته التي عقدها في سالزبورغ عام ١٩٦١، وفي قواعد هلسنكي الصادرة عن رابطة القانون الدولي لعام ١٩٦٦ وفي مشروع قانون الانهار الدولية الصادر عن اللجنة الآسيوية - الافريقية في دورتها المنعقدة في نيودلهي عام ١٩٧٣ وفي توصيات مؤتمر ماردل بلاتا في الارجنتين عام ١٩٧٧ وفي نتائج اعمال لجنة القانون الدولي التابعة للامم المتحدة التي تعمل جاهدة منذ عام ١٩٧٢ وحتى تاريخه ١٩٩٢ على اصدار قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. كما ان حقنا في المياه الدولية المشتركة مع جيراننا ثابت ايضاً في العرف الدولي الذي يتمتع بقوة القانون والذي نشا من خلال العديد من المعاهدات الثنائية والاقليمية التي ابرمتها الدول فيما بينها حول مياهها الدولية المشتركة، فهذه المعاهدات الثنائية تخلق في مجموعها القاعدة القانونية العامة (...).

ان الكم الهائل من الوثائق القانونية التي نوهنا اليها يستند في جوهره الى احكام القانون الدولي العام التي تنص، من بين امور اخرى كثيرة، على مبادئ عامة تنطبق على المياه كما تنطبق على مواضيع اخرى واهمها مبادئ حسن الجوار وحسن النية وعدم الاضرار بالغير وحل المنازعات بالطرق السلمية والتفاوض عند الخلاف (...).

فتطبيق القانون الدولي العام والخاص بالمياه الدولية المشتركة لا يخيفنا لانه كما هو واضح معنا ونحن معه وانما هو يخيف من اعتادوا على الخروج عنه والتمرد عليه.

ان سلاح القانون الدولي هو السلاح الماضي الوحيد المتبقي لنا مرحلياً، فكيف نسقطه من يدنا بهذه البساطة عن طريق نبش نظرية منبوذة كنظرية هارمون فنسمح للآخرين في هذه المرحلة بالذات باستغلالها ضدنا من خلال التنسيق القائم بين اسرائيل وتركيا من جهة واسرائيل واثيوبيا من جهة اخرى في مجال المياه؟ (...).

ان روح القانون الدولي المعاصر المتعلق بالمياه الدولية المشتركة قد تجسدت في مواد مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية التي نصت في مادتها الرابعة عشرة المعنونة بـ «التزامات الدول المقدمة للاخطار اثناء فترة الرد» على انه لا يجوز للدولة المقدمة للاخطار ان تنفذ التدابير المزمع اتخاذها وان تسمح بتنفيذها من دون موافقة الدول التي تم إخطارها، والحديث هنا جاء عن اية دولة متشاطئة على نهر دولي مشترك.

لقد انتهت لجنة القانون الدولي التابعة للامم المتحدة قراءتها الاولى لمشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية ونامل ان تنجز قريباً قراءتها الثانية لها تمهيداً لعقد مؤتمر ديبلوماسي دولي لاعتماد هذا القانون ليصبح معاهدة اطار شامل بين جميع الدول (...).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

الصلح يؤكد دعم صمود ابناء جنوب لبنان

اسرائيل تقصف مجرى نهر الليطاني

بيروت ـ حكمت قانصو:

واصلت اسرائيل، امس، قصفها العنيف لمجرى نهر الليطاني وقريتي زوطر الشرقية والغربية القريبتين من الشريط الحدودي الذي تحتله في جنوب لبنان.

فيما شهد مدخل مدينة شبعا المتاخمة للشريط اشتباكاً استمر نصف ساعة بين عناصر من ميليشيا لحد المتحالفة مع اسرائيل وعناصر من الكتيبة النروجية العاملة في قوات الطوارئ الدولية اسفر عن اصابة عنصر من الميليشيا بجروح واضرار مادية لحقت بمنشآت الوحدة النروجية التي عملت على تعزيز حاجزها بثلاث دبابات اضافية تحسباً لأي اعتداء.كما قامت القوات الاسرائيلية وميليشيا لحد، بمداهمة منازل في قرية كفر كلا داخل الشريط واقتادت عدداً من شبان القرية الى معسكر المجيدية بغية فرض التجنيد الالزامي، وعرف من الشباب حسين محمد طويل وعلي فارس وفي هذا السياق وجهت اذاعة «صوت الجنوب» الناطقة باسم ميليشيا لحد تحذيراً الى سكان مدينة صور وطلبت من المواطن محمد خليل يحيى مغادرة منزله مع عائلته في صور، متوعدة بانه يمكن ملاحقته حتى داخل «السنترال» الذي يملكه في محلة بئر العبد في ضاحية بيروت الجنوبية، كما دعت المواطن حسن حب الله ان يترك منزله الكائن في احد المباني العالية في صور طالبة من جيرانه ترك مساكنهم لانه معرض للقصف كما قالت الاذاعة من جهة ثانية، جدد رئيس الحكومة اللبنانية رشيد الصلح دعمه للمواطنين الجنوبيين في وجه الممارسات التعسفية الاسرائيلية وقال امام وفد زاره امس الجمعة يمثل فعاليات بلدات وقرى منطقة اقليم التفاح: ان الحكومة اللبنانية ستعمل ما بوسعها لمساعدة الجنوبيين في تعزيز صمودهم والتعويض عن الاضرار، لانهم يقاتلون عن العرب جميعاً في الجنوب، من اجل بقائهم صامدين في ارضهم، مشيراً الى ان لبنان سيستمر في تحركه الداخلي والخارجي الهادف الى وقف الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥.



الجامعة العربية تدعو لوقف عدوان اسرائيل على لبنان

وتطالب بانهاء السطو على مياه الأنهار اللبنانية

طالب مجلس جامعة الدول العربية ، مجلس الامن ، والدول الدائمة العضوية فيه ، بالزام اسرائيل بالانسحاب الفورى والكامل من جميع الاراضى اللبنانية المحتلة ، والعودة الى ماوراء الحدود الدولية .

واكد المجلس فى ختام الدورة الطارئة امس ضرورة أن توقف اسرائيل اعتداءاتها المتكررة ضد لبنان ، وممارساتها التعسفية ضد ابناء لبنان العزل .

وطالب ايضا بوجوب وقف جميع الاجراءات التى تتخذها اسرائيل للاستيلاء على مياه الانهار اللبنانية ، وقال المجلس ان هذه الاعتداءات والممارسات ، تدلل من جديد على تعنت اسرائيل ، واتخاذها لمواقف تعرقل جهود السلام .

وجدد المجلس فى اجتماعاته التى عقدت برياسة الدكتور على التريكى مندوب ليبيا والدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية ومشاركة ٥ وزراء عرب للخارجية و ٣ وزراء دولة والمندوبين الدائمين جدد الدعوة للدول العربية الاعضاء بالمجلس الالتزام بتسديد المبالغ التى خصصها مؤتمر القمة العربى العاشر الذى عقد بتونس عام ١٩٧٩ وخصص ٢ مليار دولار لاعمار لبنان ، ولم يسدد منها إلا مبلغ ٣٨٥ مليون دولار ، ومتأخرات تبلغ مليارا و٦١٥ مليون دولار .

وطالب وزراء الخارجية اعضاء اللجنة الثلاثية العربية العليا [السعودية الجزائر - المغرب] بمواصلة اتصالاتهم ومساعيهم على المستويين العربى والدولى من اجل انطلاق الصندوق الدولى لمساعدة لبنان .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ٩٦

□ وزير خارجية لبنان يتحدث « للأهرام المسائي » .

نناشد مصر المساهمة فى إعادة الاعمار والأمن الى بلادنا

ليس لدينا ما نقدمه من تنازلات بشأن المياه والاستيطان

اجرى الحديث : محمد مطر

تعد مهمة القضاء على رواسب الازمة اللبنانية من عمليات إعادة الاعمار ووقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الجنوب اللبنانى هى الشغل الشاغل للقيادة والشعب اللبنانى الذى يسعى لتجاوز اثار عقدين من الحرب الاهلية الطاحنة .

وقد بدا لبنان جهوده بخطوات سريعة وثابتة على الطريق الصعب والطويل نحو اقرار السلام واعادة الاعمار . ولا يمكن لاحد ان ينكر ان لبنان الان أصبح ذا ثقل سياسى واجتماعى فى المنطقة بعد ان حل معظم جوانب ماساته ومشكلته .

□ وبعد الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذى انعقد مؤخراً ودعت اليه لبنان ، كان « للاهرام المسائى » لقاء مع فارس بويز وزير خارجية لبنان

وكانت بدءاً على حديث تفرض نفسها وبعبارات واضحة وصريحة عن نتائج الاجتماع الطارىء

اكد بويز ان قرارته تتماشى مع القناعة اللبنانية بحل ازمتها ، كما اشار إلى ان الاجتماع كان فرصة لتقريب وجهات النظر العربية وطالب بويز اسرائيل الالتزام بقرار مجلس الامن ٤٢٥ . وناشد بويز مصر الرئيس حسنى مبارك المساهمة بخبراتها وطاقاتها من اجل حل مشاكل لبنان . وفيما يلى نص الحديث :

نتائج الاجتماع الطارىء

□ دعت لبنان الى اجتماع طارىء لجامعة الدول العربية بخصوص التهديدات الاسرائيلية على الجنوب ، وعملية الاعمار .. هل ما اسفر عنه الاجتماع يتماشى مع القناعة اللبنانية بحل ازمتها ؟

□ □ لقد طرحنا الملف اللبنانى خلال الاجتماع الطارىء لجامعة الدول العربية وتضمن مجموعة من المنطلقات السياسية والاقتصادية والامنية وصدرت بشانه عدة قرارات فى عدة اتجاهات كان اهمها الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الجنوب الذى أصبح الجبهة العربية الوحيدة المفتوحة على اسرائيل والتى تمثل ثغرة عسكرية ضد الدول العربية قد تشعل حربا جديدة وكان هناك تجاوب وتضامن من الاخوة العرب تجاه هذا الموضوع .

● والبعد الثانى يتمثل فى عملية إعمار لبنان حيث اكدت جامعة الدول العربية على التزاماتها السابقة ، وطرحت الية جديدة ، وكلف الامين العام للجامعة بزيارة بعض العواصم ، واتوقع الاعلان عن موعد قريب للاكتتاب فى موضوع الصندوق .

● البعد الثالث غير المنظور ربما هو انه بشكل او باخر قد ساهم لبنان فى عملية تفعيل جامعة الدول العربية ، فالجو الذى ساد الاجتماعات هو جو توافقى ساهم بشكل كبير فى تخطى الكثير من الخلافات العربية ، وربما يصب فى خانة اعادة تفعيل الجامعة العربية كمؤسسة شاملة للعرب .

ونستطيع ان نقول ان اجتماع هذه الدورة قد اوفى بالغرض واعطى للبنان والجامعة الدور المطلوب ، ويبقى فيما يتعلق بلبنان التنفيذ .

□ طالبت خلال الاجتماع بتشكيل لجنة برئاسة الامين العام بالاضافة الى عضوية اثنين من الوزراء لمتابعة عملية الاعمار .. ولكن هذا الاقتراح لم يلق صدى يذكر فما هى الاسباب وراء ذلك ؟

□ □ استبدلت هذه اللجنة بإعادة احياء اللجنة العربية الثلاثية العليا ، ولم يكن فى اطلاقنا افضلية فى هذا الموضوع . وكل ما قصدته هو تكليف لجنة ما لمتابعة هذا الموضوع يكون الامين العام للجامعة فيها هو الاساس . فاذا كانت اللجنة الثلاثية قاملا بها .. فقد اعطت من النتائج فى الماضى ما يعطيها اسبقية فى التعامل مع الموضوعات المستقبلية .

الانتخابات والوضع الامنى

□ العديد من اللبنانيين يرغبون فى اجراء الانتخابات النيابية فى موعدها ولكن البعض يخشى من حدوث انفجار امنى خلال تلك الانتخابات قد يعود بلبنان إلى ما كانت عليه خلال الحرب الاهلية .. فما رايك ؟

□ □ موضوع الانتخابات هو موضوع سياسى وغير مرتبط بالوضع الامنى على الاطلاق ونحن على ثقة من أن الانتخابات إذا تمت اولم تتم فلن يكون هناك انفجار امنى ، لان الوضع الامنى مستتب وهناك هدوء تام واستقرار فى لبنان . واستطيع ان اؤكد لك ان الوضع فى بيروت افضل بكثير من عدد من العواصم الاوروبية وامريكا اللاتينية ، والجميع يرغبون فى اجراء الانتخابات ولكن هناك تباينا وخلافا حول توقيتها ، وبعض التفاصيل التى يجب معالجتها قبل العملية الانتخابية مثل عودة المهاجرين وطبيعة ونوعية القانون الانتخابى ، وتقسيم الدوائر والمحافظات علاوة على الوضع الاعلامى واعتقد ان هذه الاشياء قد تعوق الى حد ما عملية الانتخابات ، ولكننى اعتقد انه من الخطا ربط موضوع الانتخابات مع « اقرارى بأن هناك بعض التناقضات على الساحة اللبنانية بالحرب الاهلية ، أو اعادة الاجواء السابقة التى مرت بها لبنان



المصدر : الاهرام المسائي

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ ذكرت بعض الاشياء التى قد تعوق العملية الانتخابية فى لبنان .. ولكنك لم تذكر اهم سببين وهما رفض الولايات المتحدة لاجراء هذه الانتخابات وموقف المعارضة امثال العماد ميشيل عون وريمون اده .. وماذا عن لجنة المصالحة مع المعارضة ؟

□ □ لا اعتقد ان هناك موقفا امريكيا خاصا بالانتخابات اللبنانية وربما يكون الموقف الامريكى مرتبطا ببعض اللبنانيين ، وموقف الولايات المتحدة يتمحور حول الفكرة القائلة بانه طالما ليس هناك اجماع حول الانتخابات فلا لزوم لاجرائها ، اكثر مما هو موقف امريكى مباشر او خاص اما بخصوص لجنة المصالحة فإننا نبارك ونشجع اى خطوة فى اتجاه هذه المصالحة ، ولكنها لجنة غير رسمية او حكومية ، بل هى لجنة خاصة مؤلفة من بعض الشخصيات اللبنانية التى أرادت أن تلعب هذا الدور ، ولكننا لم نشعر باى نجاح لها على اى مستوى لان لها اهدافا محصورة بالمصالحة المارونية .

اتفاق الطائف

□ يرى البعض انكم تجاوزتم الموعد المحدد لإتفاقية الطائف التى كانت تربط الانتخابات النيابية بانسحاب القوات السورية من البقاع ؟

□ □ كلا .. هذا غير صحيح إذا لم ينص اتفاق الطائف على اى تاريخ او توقيت ، كل ما هناك ان اتفاق الطائف اتى لقبول ان الانتخابات المقبلة ستحدث على اساس المحافظة وليست الدائرة ، وهذه هى الجملة الوحيدة التى جاءت بالاتفاق حول الانتخابات ، ومن هنا لا توقيت محدد فى اتفاق الطائف بشان الانتخابات ويبقى اختيار هذا التوقيت لمجلس النواب والحكومة .

□ اعلنت القيادة السورية اكثر من مرة عن سحب قواتها من لبنان دون تنفيذ هذه الخطوة واخيرا اعطت مهلة حتى سبتمبر المقبل .. هل بات من المقرر بالفعل ان تنسحب سوريا فى الموعد المحدد وخاصة ان اسرائيل تربط انسحابها من الجنوب اللبنانى بانسحاب القوات السورية ؟

□ □ ان اتفاق الطائف اعطى للدولة اللبنانية مهلة لبسط ونشر قواتها وإعادة بناء جيشها وبسط سلطتها على معظم الاراضى اللبنانية ومن هنا يفترض فى هذا البند ان يعاد انتشار القوات السورية باتجاه منطقة البقاع حيث يتم التباحث بين الحكومتين السورية واللبنانية حول تمركز هذه القوات ، هذا هو نص اتفاق الطائف وحتى الآن فإن سوريا ملتزمة بتطبيق اتفاق الطائف واعتقد ان الدولة اللبنانية متقدمة فى هذا المجال وانه حتى شهر سبتمبر قد تتوصل بقواتها الذاتية لبسط سلطتها على كامل هذه المناطق .

□ العلاقة الايرانية اللبنانية يشوبها الكثير من الغموض وعدم الوضوح .. هل من جديد فى هذا الصدد وخاصة بعد زيارة وزير الخارجية الايرانية لبيروت مؤخرا ؟

□ □ جاءت زيارة الوزير الايرانى على اكبر ولاياتى تكريسا لاسلوب جديد فى التعاطى بين البلدين ، اسلوب يتمحور ويرتكز حول التعاطى الرسمى والدبلوماسى الواضح الذى يرى النور ، بعد ان كانت ايران فى الماضى تتعاطى مباشرة وفقط مع فئات معينة فى لبنان وتتجاهل الدولة بشكل كامل .

□ دعا جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى للاسراع بعقد جولة مباحثات السلام القادمة بروما .. كيف ترى سيناريو الاحداث للمفاوضات المقبلة فى ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ؟

□ □ حتى الان لم نتلق دعوة للمشاركة فى مباحثات روما ، وبما اننى اشك ان تكون هناك دعوة قبل انتهاء تاليف الحكومة الاسرائيلية الجديده وقبل اعطائها الفترة الزمنية لكى ترسم رؤية جديدة للمباحثات ، وبالمقارنة بين المباحثات الماضية والمقبلة اعتقد بأنها صعبة لاننا كنا نقول ان المباحثات التى كانت تجرى عقيمة فكان البعض يتهمنا بالسلبية

وقد اكتشف الجميع ان شامير اراد عمدا ان تكون هذه المباحثات عقيمة وغير مثمرة ، والقول بان مجىء حزب العمل الى السلطة يعنى ان السلام سيكون سريعا هذا قول غير سليم ، بل نستطيع ان نقول ان الشعب الاسرائيلى اختار طريقا اقرب الى السلام او اختار سلاما اوضح من الماضى

لا مياه مقابل سلام

□ ماذا لو اقتضت طاولة مفاوضات السلام فى الشرق الاوسط تقديم تنازلات تحديدا فى مسالة .. مبادلة المياه بالسلام ؟ وهل لديكم معلومات حول تحديدات اسرائيلية لأنابيب يفترض ان تسحب بها مياه لبنان ؟

□ □ سنقول لهم إن مياه لبنان غير كافية لسد حاجتنا الضرورية فكيف يمكن ان نعطى الاخرين شيئا لا نملكه ؟

اما بخصوص سحب مياه لبنان فهناك كلام كثير عن هذا الموضوع ، ولكننا لا نستطيع ان نبنى على كلام ، ولقد طلبنا ثلاث مرات ورسميا من كبير مراقبى القوات الدولية ، فى لبنان ان يحقق رسميا فى هذا الموضوع وذهب وجاء فى كل مرة ليبلغنا ان فريقه لم يعثر على اى شىء يدل على ان اسرائيل قد مدت او فتحت أنابيب تحت الاراضى اللبنانية .

□ شكك الكثير فى مصداقية حكومة الصلح .. ترى ما الجديد الذى قدمته الحكومة للشعب اللبنانى ؟

□ □ العنوان الاول للحكومة هو الالتزام واتمام كافة الاصلاحات التى وردت فى اتفاق الطائف ، وقد تكون الان فى اخر ما تبقى من الاتفاق

ثانيا : تعمل الحكومة كما ورد فى البيان الوزارى على ترسيخ الامن والاستقرار وعلى زيادة انتشار القوات الشرعية على الاراضى اللبنانية .

ثالثا : تضع الان الحكومة برنامجا لعودة المهاجرين الى مناطقهم ولقد عقد فى بيروت مؤتمر للمهاجرين صدرت بشانه قرارات وتوصيات قابلة للتنفيذ والحكومة تبنت الجزء الاكبر من التوصيات وتعمل على تطبيقها وبرنامج الحكومة بعد ان استقر الامن هو الانماء والاعمار وخلال السنة الماضية انجزنا جزءا كبيرا من إعادة وتاهيل البلاد على كافة المستويات ، ونحن نحتاج الى ما يقرب من ٥ مليارات دولار للاسراع فى عملية الاعمار التى سوف تفاجىء العالم بها من حيث السرعة والاتقان .

□ كيف ترى العلاقات المصرية اللبنانية فى ظل التطورات الاخيرة ؟

□ □ مصر هى الشقيق الاكبر والاقرب الينا ، وبدون مجاملة فان مصلحة لبنان الاستراتيجية هى فى قوة علاقاتها مع مصر ، والتنسيق الجيد الذى يتم الآن بين مصر ولبنان ينعكس خيرا على لبنان وباقى الاقطار العربية ونحن نشكر اهتمام الرئيس مبارك لرعايته من اجل حل مشاكل لبنان ، وندعو مصر الى ان تساهم بخبراتها وطاقاتها ومؤسساتها الاعمارية لاعادة عملية اعمار لبنان .



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٢



■ لعل الوزير السابق ميشال اده هو السياسي اللبناني الوحيد المتخصص برصد الحركة الصهيونية والسياسة الاسرائيلية وتطلعاتها ومخططاتها واطماعها، ويعرف، عن خبرة ووعي، انها هي وحدها الخطر الاول والاخير على لبنان وعلى العرب.

اليوم، وبعد التغيير الذي حصل في اسرائيل بفوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية بزعامة اسحق رابين، وفشل تكتل الليكود بزعامة اسحق شامير، وفي ضوء ما قيل ويقال عن امكانية تغير لمصلحة إنجاح «مفاوضات السلام» كان من المفيد الوقوف على راي الوزير اده الخبير في الشان الاسرائيلي، وتحليله للوضع المستجد. فكان هذا اللقاء، الذي تطرّق ايضا لشؤون لبنانية وعربية.

بعض السياسيين والمفكرين، حين يودون التركيز الكامل والدقيق، يلجاون الى السير جيئة وذهابا اثناء الحديث ، وبخطى منتظمة، وكأنهم يحاولون اللحاق بالافكار التي عنها يتحدثون، او للتناغم معها... الوزير السابق المحامي ميشال اده كان هذا شانه في اللقاء الذي خصصه لـ «الكفاح العربي» رغم تعرضه لوعكة صحية كان في بداية الابلال منها، وقد بدا الاجابة عن اسئلتي بحضور كلي، ودقة وتمعن، على وقع الخطى الرتيبة والاستغراق الكلي في الموضوع. وكان هذا الحوار:

● الاعتراضات على الوجود العسكري السوري عاصفة في فنجان.

● كل تهديد بالعودة الى احداث ١٩٧٥ لا اساس له.

● اسرائيل لن تطبّق القرار ٤٢٥ في الظروف الراهنة.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٠ نيسان ١٩٩٢

□ هناك من يتحدث عن اتجاه البعض الى اعادة اجواء احداث ١٩٧٥ الى واجهة التلويح والتلميح. هل تخشى من مفاجآت سوداء على هذا الصعيد؟ وهل تعتقد ان مصالح «لعبة الامم» في النظام العالمي الجديد، هي بحاجة فعلا الى «اختراع» وفرض حرب اخرى، مثل الحرب اللبنانية «ما بعد ١٩٧٥»؟

■ استبعد اي عودة للاحداث المشؤومة التي اندلعت في سنة ١٩٧٥، لان المعطيات والظروف المحلية والاقليمية والدولية، مختلفة تماما. والاسباب التي ادت الى احداث «١٩٧٥» لم تعد متوافرة على الاطلاق، للاسباب التالية:

١ ـ على الصعيد الدولي، لم يعد هناك صراع بين عملاقين، بل يوجد عملاق واحد، يفرض سياسته ليس على المنطقة العربية فحسب، بل على الصعيد الدولي كله.

والولايات المتحدة، وهي العملاق الاوحد، لن تقبل من الآن فصاعدا ان يوجد، وليس في لبنان فقط، بل ايضا في العالم كله، مناطق ساخنة، تشكل خطرا على الاستقرار والسلام العالمي، ذات الصبغة الاميركية..

٢ ـ على الصعيد الاقليمي، هناك جانبان: الجانب العربي والجانب الاسرائيلي.

بالنسبة للجانب العربي، لم تعد الصراعات العربية متفجرة. ولم يعد الجو العام متشنجا كما كان الحال سنة ١٩٧٥.

بكل اسف، كان في سنة ١٩٧٥ مصلحة لعدد معين من الدول العربية، ان تحصر الخلافات العربية على الساحة اللبنانية، وذلك بغية ابعاد الهزات الثورية عن هذه البلدان.

وبكل اسف ايضا، حصل تمويل لكل الفرقاء المتصارعة على الساحة اللبنانية بدون استثناء، من قبل الجهات العربية والاجنبية، الامر الذي ساعد على اطالة الحروب في لبنان، وعلى عدم التوصل الى اي حل سلمي على مدى ١٦ سنة.

اما الآن، وبعد حرب الخليج، وتطورات اخرى على الساحة العربية، لم يعد من حاجة لاستمرار الحرب في لبنان، لانها لم تعد مجدية، ولا منفعة لاحد من مواصلتها.

وعلى كل حال، ان الجهات التي اعتادت على تمويل هذه الحروب، توقفت عن ذلك، وبالتالي.. توقفت الحرب.

فبلا تمويل.. لا حروب.

اما على صعيد اسرائيل. ففي سنة ١٩٧٥ ساهمت اسرائيل مساهمة اساسية في تفجير الوضع الداخلي في لبنان لضرب الصيغة اللبنانية، من جهة، ولاضعاف الجبهة العربية من جهة اخرى، ولتفتيت وضرب المقاومة الفلسطينية الموجودة على ارض لبنان.

تفريغ الجنوب

اما الآن، فالمخطط الاسرائيلي، مبني على محاولة فرض سلام «استسلامي» على العرب. ولم تعد مهتمة بتغذية الصراعات الداخلية اللبنانية، بل انها تركز على ايجاد حل جزئي مع فلسطينيي الداخل، وبالتالي، هذا يعني انها لم تعد مهتمة بالسياسة الداخلية اللبنانية، وبتنمية الخلافات الداخلية اللبنانية، بقدر ما هي مهتمة، بضرب المقاومة الوطنية في الجنوب، والمضي بسياسة تفريغ الجنوب من سكانه، لتتمكن من احكام سيطرتها عليه وعلى مياهه.

اذن، لا اتوقع ان تستمر اسرائيل بتغذية الخلافات الداخلية اللبنانية، بل اتوقع ان تصعد عملياتها القمعية والعنيفة، ضد المقاومة الوطنية، وضد الاهالي في الجنوب. وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يُخشى ان نواجهه في المستقبل القريب، فضلا عن ان مصلحة اسحاق رابين، الذي ينوي مفاوضة فلسطينيي الداخل، ان يُظهر في الوقت ذاته للراي العام الاسرائيلي، او للفئات المتشنجة والمتطرفة منه، انه لن يتردد، ولن يتخلى عن العمليات القمعية، من اجل «المحافظة على امن الحدود الشمالية» وعلى امن المستوطنين اليهود، وانه من اجل ذلك، يعتمد سياسة قمعية، اشد شراسة من سياسة سلفه اسحق شامير.

على الصعيد الداخلي:

اولا: ان السلاح لم يعد منتشرا كما كانت الحالة في بداية الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥، بل على العكس، ان عمليات جمع السلاح التي تقوم بها السلطة، بدات تعطي ثمارها.

ثانيا: ان المنظمات التي اشتركت في الحروب اللبنانية المتعددة، لم تعد تحظى بالتمويل التي كانت حاصلة عليه في السابق.

ثالثا: ان المواطنين بشكل عام، ولاي طائفة او مذهب انتموا، ادركوا ان الحرب كانت مضرة للجميع، ولم يجن بالنتيجة اي فريق ربحا يذكر، بل العكس هو الصحيح، فالبلد يتخبط في الوقت الحاضر، بازمات اقتصادية واجتماعية تطغى بالنتيجة على الخلافات السياسية التي اصبحت ثانوية، بالنسبة للمواطنين. وبالتالي، ان كل تهديد بالعودة الى احداث ١٩٧٥ لا اساس له لان المعطيات تبدلت، وتغيرت تماما، والظروف اصبحت غير مؤاتية لمثل تلك الاحداث.

شامير هزمه بوش!

□ هل تعتقد ان الخلافات الداخلية في تجمع الليكود، والازمة الاقتصادية في اسرائيل، وموقف زعيم التكتل اسحاق شامير من التسوية في الشرق الاوسط، هي السبب في هزيمته في



الانتخابات الاسرائيلية، امام منافسه في حزب العمل؟ ام ان الولايات المتحدة، لعبت دورا ما.. ظاهرا او خفيا في فوز زعيم حزب «العمل» اسحق رابين؟

■ ان الدور الاساسي في هزيمة اسحاق شامير في الانتخابات يعود للسياسة التي رسمها ونفذها الرئيس بوش شخصيا. وبالفعل، ان اسحاق شامير كان معتمدا على تاييد المهاجرين اليهود الروس الذين تمكن من استقدامهم من الاتحاد السوفياتي منذ سنة ١٩٨٩. وقد ركزت حكومته على سياسة الاستيطان في الاراضي المحتلة، وعلى اغراء المهاجرين اليهود، لحملهم على الالتحاق بالمستوطنات الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن شامير كان بحاجة الى الحصول على قروض مهمة جدا، لتمكينه من تنفيذ سياسته الرامية اولا، الى بناء مساكن للمستوطنين الجدد، ومن ثم الى إيجاد فرص عمل لهؤلاء المستوطنين.

هنا لعب الرئيس «بوش» الدور الاساسي، لانه حرم شامير من الحصول على القروض المطلوبة وبالنتيجة عطل برنامجه، وحال دون تمكينه من تنفيذ مشروعه، فاضطر شامير الى التوقف عن تنفيذ مشاريع اقتصادية وتربوية وصحية اخرى، ملحوظة في الموازنة العادية، بغية استعمال الاعتمادات المرصودة لتلك المشاريع لتحقيق الاستيطان في الاراضي المحتلة، فادى ذلك الى عكس ما توقع شامير، اي الى تفاقم الازمة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته، لم تكف هذه الاعتمادات، لتغطية حاجات المستوطنين الجدد، الذين انتقدوا شامير وتخلت اكثريتهم عنه لانه لم يتمكن من الوفاء بتعهداته تجاههم.

بالاضافة الى كل ذلك، ان الصراع الذي برز بين الادارة الاميركية من جهة، وحكومة شامير من جهة اخرى، اضر بمصلحة شامير، لان الراي العام الاسرائيلي تخوف من هذا الصراع، ومن المواقف السلبية التي اعتمدتها الادارة الاميركية تجاه الحكومة الاسرائيلية السابقة.

كل ذلك، ادى بالنتيجة الى اضعاف موقع شامير، وكان له تاثير اساسي في الانتخابات، لا سيما ان رابين طرح نفسه كبديل صالح لترميم العلاقة مع الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته، وخلافا لشمعون بيريز المصنف في عداد «الحمائم»، فانه لا يزال يؤكد بانه في عداد «الصقور» الذين لن يتنازلوا عن «حق اسرائيل» (كذا)... و«مصلحة شعبها».

غباء مطلق!

□ ساد اعتقاد قوي في الاوساط السياسية العربية ان وصول «العمل» الى السلطة في اسرائيل من شانه ان يعطي حظوظا افضل لنجاح مسيرة التسوية. ما هي اسباب هذا الاعتقاد المتفائل؟ وهل هو اعتقاد في محله؟

■ لم يدر في خاطري يوما ان الاوساط السياسية العربية تصل الى هذا المستوى من الغباء المطلق والجهل المطبق بحقيقة واقع الحال المرة الذي نعيشه هذه الايام!

ان السياسة التي كان ينتهجها شامير تميزت بوقاحة مطلقة تعتمد على رفض جميع الطروحات ايا كان نوعها او مصدرها. وهكذا توضحت الصورة بانه ليس لدى حكومته اي تصور لاي حل، اما السياسة التي يحاول رابين طرحها هذه الايام فهي اكثر خطورة وخطرا على العرب من سياسة شامير، لانها تبنت مخططا رهيبا يهدف في الواقع الى فرض حل استسلامي على العرب وليس حلا سلميا او تسوية مقبولة حسب ما يتصورون وينشدون.

في الواقع، ان سياسة رابين المعتدلة ظاهريا تهدف:

اولا: الى تحسين صورة اسرائيل في العالم التي شوهت منذ انطلاقة الانتفاضة في الاراضي المحتلة وما تبعها من ممارسات قمعية وحشية ضد الاطفال والنساء والتي اظهرت اسرائيل على حقيقتها العدوانية وطبيعتها العنصرية المتصلبة.

ثانيا: الى ترميم العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة للحصول على ضمانات القروض المالية التي حرمت منها اسرائيل نتيجة القروض التي تحتاج اليها اسرائيل لتنفيذ سياسة انجاح استيعاب اليهود الروس المهاجرين اليها.

ثالثا: الى تفجير التناقضات بين فلسطينيي الداخل من جهة وفلسطينيي الشتات وسوريا ولبنان من جهة اخرى، وفرض الحل الجزئي والمبتور مع فلسطينيي الداخل، لان رابين يعلم تمام العلم ان الحل الشامل والعادل الذي ينشده العرب غير وارد على الاطلاق في ذهنه وذهن وعقلية القيادات الاسرائيلية على مختلف نزعاتها وتوجهاتها.

اذن... فالتفاؤل لدى بعض القيادات العربية بوجود حظوظ افضل لنجاح مسيرة التسوية بوصول حزب «العمل» الى السلطة في اسرائيل، هو في غير محله ويفتقر الى الفهم الواقعي العميق للوضع الراهن.

مناورة بيكر احبطت في دمشق

□ هنالك تقييمان عربيان لزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة «جيمس بيكر» الى المنطقة. واحد يقول: بانه جاء للضغط على اطراف عربية لها وجهات نظر مختلفة مع واشنطن وتل ابيب بشان التسوية؛ والآخر يؤكد ان الزيارة «بيكر» هي جزء من حملة انتخابية لدعم موقف الرئيس «بوش» في الداخل. ما هو تقييمك انت بالذات لهذه الزيارة؟

■ ارى ان التقييمين في محلهما. فالوزير «بيكر» يصور للعرب ان التجميد الجزئي

للمستوطنات في الضفة الغربية هو عمل ايجابي وتحول رئيسي في سياسة الحكومة الاسرائيلية، ويسعى الوزير «بيكر» الى حمل العرب على اعطاء «اشارات ايجابية» من جهتهم لاسرائيل التي لمحت ان ما تعتبره «اشارة ايجابية» هو مثلاً «الغاء مقاطعة اسرائيل» من قبل العرب (كذا)، ولكن لم يفلح، على ما يبدو، الوزير «بيكر» في مسعاه، اذ ان دول الطوق التي اجتمعت في دمشق مؤخرا تداركت هذا الطرح واوضحت بما لا ريب فيه، ان تجميد بناء المستوطنات الجزئي والموقت غير كاف على الاطلاق وبينت الشروط الجوهرية التي تعتبرها اساسية وحيوية لاي حل سلمي عادل وشامل.

ومن جهة اخرى فان زيارة الوزير بيكر تندرج في اطار الحملة الانتخابية لتحسين اوضاع الرئيس «بوش» لدى اوساط الطائفة اليهودية في اميركا ذات التاثير الفعال في انتخابات الرئاسة الاميركية، لا سيما وقد اظهرت استطلاعات الراي الاخير، تفوقا هائلا للمرشح الديمقراطي بيل كلنتون على الرئيس «بوش» الذي يُعوّل كثيرا على دعم «رابين» له وتاثير هذا الاخير على الناخبين اليهود في اميركا. وبخاصة ان «رابين» مدين للرئيس «بوش» بفوزه على «شامير» و«الليكود» بعدما ساهم هذا الاخير في هزيمة «شامير» برفض اعطاء ضمانات القروض.

وفي الواقع، بدا «رابين» يتجاوب مع طروحات «جيمس بيكر» بقبوله عقد الاجتماع القبل لمفاوضات السلام في واشنطن بدلا من روما التي كانت مختارة من قبل «شامير».

ادارة ذاتية فقط

□ في برنامج اسحق رابين للتسوية ان يبدا بانهاء مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التوصل الى اتفاق حكم ذاتي مع الفلسطينيين، قبل ان يبدا في «تسويات» اخرى مع العرب الاخرين. ما هي انعكاسات مثل هكذا برنامج على المفاوض العربي سواء لجهة تنسيق المواقف، او لجهة مسار التسوية بشكل عام؟

■ سبق لي ان اوضحت ان مخطط «رابين» يرمي الى صيغة حل جزئية ومبتورة تتمثل بما يطلق عليه تسمية «حكم ذاتي» وهو في الواقع ادارة ذاتية للافراد وليس للارض التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون على اختلاف نزعاتهم «ارض اسرائيل». وبمعنى آخر ان السيادة على الضفة الغربية ستبقى لاسرائيل دون سواها وليس للعرب. وتراهن اسرائيل على خيبة امل الفلسطينيين وعلى ياسهم واستفرادهم لحملهم على القبول بهذه الصيغة المبتورة.

وستحاول ايضا اسرائيل توظيف اي قبول فلسطيني باي صيغة مهما كانت ناقصة وجزئية بانه بداية حل للقضية الفلسطينية بغية ازاحتها عن الاضواء المسلطة عليها ووضعها في ذاكرة التاريخ والنسيان.

اما فيما يتعلق بـ «تسويات» اخرى مع العرب وبخاصة مع سوريا ولبنان، فان اسرائيل، على الرغم من كل التصريحات وكل الظواهر، لا تنوي القبول باي حل سلمي عادل وشامل. وفيما يتعلق بسوريا على وجه الخصوص، فان اسرائيل لا تنوي الانسحاب من الجولان وازالة المستوطنات القائمة حاليا على ارضه وعددها خمس وثلاثون مستوطنة بما فيها عشرة كيبوتزيم تتبع تسعة منها لحزب «العمل» بالذات.

وتتوقع اسرائيل ان سوريا لن تقبل باي صيغة غير الانسحاب الكامل من الجولان ولن تقبل بصيغة (كالابحار) او سواها التي تطلقها اسرائيل من حين لاخر للتمويه والتضليل. وبالتالي سيحاول «رابين» ـ اذا افلح في حصوله على اي صيغة تسوية مع فلسطينيي الداخل ان يمضي في سياسته بصرف النظر عن الحل مع سوريا.

من هنا تبرز الاهمية البالغة لاجتماع دول الطوق في دمشق لتدارك هذا المخطط الاسرائيلي الرهيب وذلك بتعزيز التضامن العربي وتوحيد الكلمة والموقف من اجل الوصول الى الحل السلمي الوحيد المقبول وهو الحل العادل والشامل الذي ينشده العرب.

المياه اللبنانية اولا واخيرا

□ لبنان يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من اراضيه المحتلة، وتطبيق قرار الامم المتحدة الرقم ٤٢٥. اسرائيل ترفض تطبيق القرار. برايك، اية تسوية يريدها «رابين» في لبنان؟

■ خلافا لبعض اراء وتصورات المحللين، قلت منذ عام ١٩٧٨ ان اسرائيل اجتاحت لبنان في ذلك العام لكي تبقى في لبنان، وتهيمن على قسم من مياهه وبخاصة على نهري الحاصباني والوزاني، وعلى المجرى الاسفل لنهر الليطاني. وعلى الرغم من كل تصريحات الاسرائيليين والتطمينات والمزاعم بان لا اطماع ولا مطاليب لها على ارض الجنوب او المياه اللبنانية، اعود واكرر مرة اخرى ان هدف اسرائيل الحقيقي هو تنفيذ مخططها الذي وضعت اسسه وحددت اهدافه عام ١٩١٩ والذي ما زالت تسعى الى تنفيذه. وقد اعلن «اوري لوبراني» المكلف من قبل الحكومة الاسرائيلية بتنسيق الانشطة الاسرائيلية في لبنان، بتاريخ ٢ تموز ١٩٩٢ ان الحل الوحيد مع لبنان هو عن طريق توقيع معاهدة «سلام منفرد» بينه وبين اسرائيل.. ولا يخفى على احد ان معاهدة السلام الذي ستحاول اسرائيل فرضها على لبنان ستتناول حتما اضافة الى مطاليب عديدة، موضوع المياه اللبنانية الطامعة اسرائيل في اغتصابها واستغلالها.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والرد على هذا المخطط الابتزازي جاء ايضا في مقررات اجتماع دول الطوق الذي عقد مؤخرا في دمشق.

وقصارى القول: يجب ان ندرك انه لا نية ولا استعداد لأي انسحاب للجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان المحتل، كما انه لا تنفيذ ولا تطبيق للقرار ٤٢٥ من قبل اسرائيل في الظروف الراهنة.

عاصفة في فنجان..

□ على ضوء ما ذكرتم.. كيف ينظر الوزير الاستاذ ميشال اده الى وجود الجيش السوري في لبنان، واعادة انتشاره الذي هو موضوع جدال في بعض الاوساط السياسية، وفي الوقت ذاته الى خلفية ونتائج انسحاب القوات السورية؟

■ ليست هذه المرة الاولى التي اتطرق فيها الى هذا الموضوع الذي كنت قد تحدثت عنه في مقابلات واحاديث عبر الوسائل الاعلامية. فان اتفاق الطائف ينص على اعادة انتشار الجيش السوري في البقاع بدءا بخط يمر في المديرج وظهر البيدر.. وفي اماكن اخرى تحدد باتفاق بين الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبناني. وبمعنى آخر، انه يمكن للقوات السورية، حتى بعد اعادة انتشارها، ان تبقى في اماكن ومناطق موجودة فيها حاليا، اذا اقتضت المصلحة ذلك، بالاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية، كما ان معاهدة الأخوة والتنسيق تنص على تدابير امنية مماثلة.

ومن الواضح.. نظرا لخطورة الوضع ولاستمرار الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة والمتواصلة، فان وجود الجيش السوري في مناطق معينة يعزز الوضع الامني ويساهم في دعم الجيش اللبناني لتمكينه من القيام بالمهام الملقاة على عاتقه، كما حصل في العام الماضي عندما توجه الجيش اللبناني الى الجنوب تنفيذا لقرار مجلس الوزراء..

واعتبر الجدل الحاصل في بعض الاوساط السياسية حول هذا الموضوع بمثابة «عاصفة في فنجان»، وبخاصة ان الجيش السوري غير موجود في بعض المناطق، كجبيل وكسروان والمتن الشمالي والاشرفية مثلا. وان وجوده في بعض المناطق الاخرى ايجابي في الظروف الراهنة ريثما تنجلي الامور على الصعيدين الاقليمي والداخلي.

□ مطروح في المفاوضات مع اسرائيل مسائل حيوية مثل العلاقات الاقتصادية والمياه والتسلح والبيئة واللاجئين الفلسطينيين، كيف ترى مستقبل المنطقة على ضوء ما هو متداول في تل ابيب حول هذه المسائل الحيوية؟

■ ان هذه الامور كلها هي على جدول المفاوضات المتعددة الاطراف. وفي نظر اسرائيل فان معظم هذه المسائل الحيوية يجب ان تحل لمصلحتها وهي تعتبرها الثمن الذي تطالبه مقابل اعطاء العرب السلام.. (كذا).

ويستنتج من تصور اسرائيل لهذه الامور واطماعها التي لم تعد تخفى على احد ان المفاوضات المتعددة الاطراف ستكون مستعصية ومعقدة للغاية.. ومن هنا تبرز مجددا اهمية اجتماع دول الطوق في دمشق، وضرورة التنسيق والتضامن العربي من اجل الموقف في وجه المخطط الاسرائيلي السافر، ومن اجل الوصول الى الحل العادل والشامل الذي يفضي وحده الى الحل السلمي المنشود.■■

حاورته: غادة سلهب

تصوير: عدنان برجي



إسرائيل تنسف شبكة مياه الشرب فى الجنوب اللبنانى

بيروت ـ وكالات الانباء : لقى لبنانى امس مصرعه على ايدى قوات جيش جنوب لبنان ، الموالى لإسرائيل . لم يكشف النقاب عن هوية القتيل ، ولا المنظمة ، التى ينتمى اليها . جاء ذلك فى الوقت الذى كثفت فيه اسرائيل من طلعاتها الجوية ، واعتداءاتها على العديد من قرى جنوب لبنان . نسفت قوات الاحتلال الإسرائيلى شبكة المياه فى وادى السلوقى . واسفر ذلك عن قطع مياه الشرب عن العديد من القرى فى مدينتى بنت جبيل ومرجعيون . وقصفت الدبابات الإسرائيلية التلال الشرقية لبلدة كفر رمان .

كما قصفت مثلث الطيبة الواقع فى بلدة القنطرة . وتعرض المثلث ايضا ، لقصف شديد من الأسلحة الرشاشة الثقيلة .

وحلقت طائرات حربية ـ إسرائيلية بكثافة فوق المناطق الجنوبية ، كما تحركت الزوارق الحربية الإسبرائيلية ، قبالة سواحل مدينة صور . وتعرضت بلدة رشاف ، والتلال المجاورة لها ، لعمليات تمشيط واسعة باستخدام المدافع الرشاشة .

من ناحية اخرى اطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلى ، سراح ١٠ وقيادة ما يسمى بجيش لبنان الجنوبى لبنانيين ، كانوا معتقلين فى سجن الخيام

وتلقت وزارة الخارجية اللبنانية ، طلبا من لجنة العفو الدولية التابعة ، لحقوق الانسان بتقديم معلومات ، بشان جميع المحتجزين فى الاراضى اللبنانية . كلفت وزارة الخارجية اللبنانية ، الاجهزة الأمنية المختصة ، لوضع تقرير حول هذا الطلب . ومن المقرر تقديم التقرير إلى لجنة العفو الدولية قريبا . واعربت مصادر لبنانية عن دهشتها من توقيت هذا الطلب ، خاصة بعد ان تم إغلاق ملف رهائن فى بيروت .



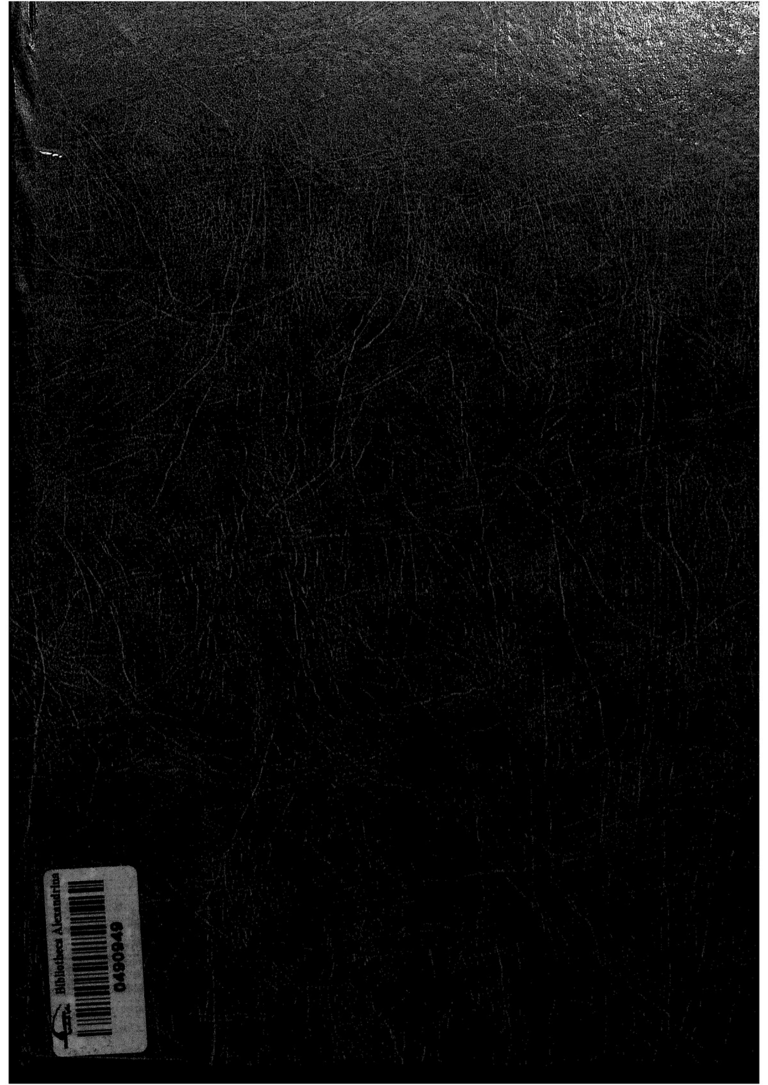
المصدر : الأهـرام

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

زيادة منسوب مياه النيل بالسودان بعد السيول الأخيرة

الخرطوم ـ ا . ش . ا ـ بلغ ارتفاع منسوب النيل عند محطة الديم باعالى النيل الازرق الى ٥١٦ مليون متر مكعب مقابل ٤٠٠ مليون متر مكعب فى الاسبوع الماضى ومقابل ارتفاع ٤١٥ مليون متر مكعب عن نفس الفترة من العام الماضى ، وذلك بعد السيول التى شهدتها بعض المناطق السودانية منذ ايام .

وأوضح المهندس سر الختم محمد طه مدير ادارة التشغيل بالخزانات بوزارة الرى فى تصريحات له امس انه سيتم اعتبارا من أول سبتمبر القادم البدء فى تخزين المياه لهذا الموسم فى خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة ، بينما تم التخزين فى خزان جبل أولياء منذ أوائل يوليو الحالى بهدف رفع المنسوب امام الخزان لرى مشاريع النيل الابيض الزراعية .


Bibliotheca Alexandrina
0490949